

تم الدين القوي بحمد المصطفى
الشيرازي النجاشي



عالم الكتب

تحقيقه
عبد الغني عبد الخالق

مِنْهُمْ لَأَزِيدُكُمْ

فِي جَمْعِ الْمُنْعِ مَعَ التَّنْقِيحِ وَزِيَادَاتٍ

لِقَتْلِ الدِّينِ مُحَمَّدِ بْنِ أَحْمَدَ الْفُتُوخِيِّ الْحَنْبَلِيِّ الْمِصْرِيِّ
الشَّيْرَازِيِّ النُّجَّارِ

الْجُزْءُ الْأَوَّلُ

تَحْقِيقُ

عَبْدُ الْغَنِيِّ عَبْدُ الْخَالِقِ

عَالَمُ الْكِتَابِ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

التعريف بمؤلف كتاب منتهى الإرادات،

وبيان منزلة المنتهى عند علماء المذهب الحنبلي

إن مؤلف كتاب منتهى الإرادات في الجمع بين المقنع مع التنقيح
وزيادات هو العلامة الشهير قاضي القضاة في الديار المصرية في زمانه
شيخ الإسلام محمد تقي الدين ابن قاضي القضاة شيخ الإسلام أحمد
ابن عبد العزيز المعروف بابن النجار الحنبلي . ولد في مصر ومات بها
في حدود سنة ٩٧٢ . وقد تلقى العلم عن والده وغيره ثم رحل إلى الشام
وأقام فيه مدة ثم رجع إلى مصر . وقد ألف متن المنتهى الذي جمع فيه
بين كتاب المقنع لشيخ المذهب عبد الله بن أحمد بن قدامة والتنقيح
المشبع لتحرير أحكام المقنع تأليف العلامة الشيخ علي بن سليمان المرادوي
صاحب الإنصاف . وقد أثنى العلماء على كتاب المنتهى وكان والد المؤلف
يقرؤه للطلاب ويثنى عليه . ومن حين ألف هذا الكتاب الجليل عكف
عليه علماء الحنابلة وقدموه على غيره واعتمدوا عليه في الحفظ والتدريس
والإفتاء والقضاء وكتبوا عليه عليه شروح فنها شرح علامة المذهب
الشيخ منصور البهوتي وشرح العلامة الشيخ إبراهيم الموفى في عدة
مجلدات وشرحه مصنفه في ثلاثة مجلدات وعلق عليه علماء المذهب

الحنبلى حواشى كثيرة وخدموه خدمة جليلة فمنها حاشية علامة
المذهب الشيخ منصور البهوتى وحاشية العلامة الشيخ محمد الخلوئى.
ابن أخت الشيخ منصور المذكور وحاشية العلامة عثمان بن أحمد.
الفتوحى حفيد صاحب المنتهى . وللشيخ عبد الوهاب بن فيروز
حاشية جليلة على شرح المنتهى للشيخ منصور حقق فيها ووثق .
وقد مات ابن فيروز فى بلدة الزبارة من بلدان قطر وقد كانت أهلة
بالسكان فى ذلك الوقت . وحاشية العلامة عثمان بن قائد النجدى ثم
المصرى وحاشية الشيخ أحمد بن عوض وحاشية العلامة مفتى الديار
النجدية الشيخ عبد الله بن عبد الرحمن أبى بطين وغير ذلك من الشروح
والحواشى مما لم تقف عليه . وما اعتنى العلماء بهذا الكتاب إلا لما ظهر لهم
من تحقيق مؤلفه والمبالغة فى تحريره وبنائه على الراجح من المذهب
المعول عليه فى القضاء والإفتاء . ولما كان هذا الكتاب بهذه المنزلة عند
علماء المذهب سمت همة الشاب النجيب واللودعى الأريب صاحب
السمو حاكم قطر المعظم الشيخ أحمد ابن الشيخ على بن عبد الله بن قاسم
الثانى فأصدر أمره المطاع بطبعه على نفقته وجعله وقفا لوجه الله تعالى
أجزل الله له الثواب وأطال عمره وضاعف له الأجر بمنه تعالى وكرمه
وصلى الله على محمد وآله وسلم .

كتبه

محمد بن عبد العزيز بن مانع

تفنيده

قد أعتد في طبع هذا الكتاب ومراجعته ، على ثلاث نسخ :

١ - نسخة مصورة عن نسخة بكتبة الأزهر ، بخط المؤلف سنة

٩٤٣ هـ . وقد رمز إليها بحرف : « ز » .

٢ - نسخة مخطوطة بخزانة الشيخ : محمد بن عبد العزيز بن مانع

مكتوبة سنة ١١٣٧ هـ . وقد رمز إليها بحرف : « ع » .

٣ - النسخة التي اعتمدها وشرح عليها العلامة البهوتي . وقد رمز

إليها بحرف : « ش » .

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

أَحْمَدُ اللَّهِ وَحَقُّ لِي أَنْ أَحَدَ ، وَأَصْلِي وَأَسْلَمُ عَلَى خَيْرِ خَلْقِهِ :
« أَحَدَ » ، وَعَلَى آلِهِ وَصَحْبِهِ وَتَابِعِيهِمْ عَلَى الْمَذْهَبِ الْأَحَدِ .

وبعدُ : فـ « التَّنْقِيحُ الْمُشْبِعُ » ، فِي تَحْرِيرِ أَحْكَامِ الْمُقْنِعِ « ،
فِي الْفَقْهِ عَلَى مَذْهَبِ الْإِمَامِ الْمُبْجَلِ : « أَبِي عَبْدِ اللَّهِ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ
ابْنِ حَنْبَلٍ الشَّيْبَانِيِّ » — رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ -- قَدْ كَانَ الْمَذْهَبُ مُخْتِاجًا
إِلَى مِثْلِهِ ، إِلَّا أَنَّهُ غَيْرُ مُسْتَعْنٍ عَنْ أَصْلِهِ .

فَاسْتَخَرْتُ اللَّهَ تَعَالَى أَنْ أَجْمَعَ مَسَائِلَهُمَا فِي وَاحِدٍ ، مَعَ ضَمِّ مَا تَبَسَّرَ
عَقْلُهُ مِنَ الْفَوَائِدِ الشَّوَارِدِ . وَلَا أَحْذِفُ مِنْهُمَا إِلَّا الْمُسْتَفْنَى عَنْهُ ،
وَالْمَرْجُوحَ وَمَا بُنِيَ عَلَيْهِ . وَلَا أَذْكَرَ قَوْلًا غَيْرَ مَا قَدَّمَ أَوْ صَحَّحَ
فِي « التَّنْقِيحِ » ، إِلَّا إِذَا كَانَ عَلَيْهِ الْعَمَلُ ، أَوْ شَهَرَ ، أَوْ قَوِيَ
الْخِلَافُ — فَرُبَّمَا أُشِيرُ إِلَيْهِ .

وَحَيْثُ قُلْتُ : « قِيلَ ، وَقِيلَ » — وَيَنْدُرُ ذَلِكَ — فَلِعَدَمِ الْوُقُوفِ
عَلَى تَصْحِيحِ . وَإِنْ كَانَا لَوَاحِدٍ فَلَا طَلَاقَ احْتِمَالِيَّةٍ .

وَسَمِيَتْهُ : « مُنْتَهَى الْإِرَادَاتِ » ، فِي جَمْعِ الْمُقْنِعِ مَعَ التَّنْقِيحِ
وَزِيَادَاتِ .

وَأَسْأَلُ اللَّهَ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى الْعِصْمَةَ وَالنَّفْعَ بِهِ ، وَأَنْ يَرْحَمَنِي
وَسَائِرَ الْأُمَّةِ .

كتاب

الطَّهَّارَةُ : ارتفاعُ حَدَثٍ وما في معناه بقاءُ طَهْوَرٍ مباحٍ ، وزوالُ خَبَثٍ به ولو لم يَبْسُجْ ، أو مع ترابٍ طَهُورٍ أو نحوه ، أو بنفسه .
أو : ارتفاعُ حُكْمِهما بما يَقُومُ مقامه .

باب

المِائَةُ ثَلَاثَةٌ : طَهْوَرٌ يرفعُ الحدثَ — وهو : ما أوجبَ وضوءها أو غُسلًا . — إِلَّا حَدَثَ رَجُلٍ وَخُنْثَى ، بقليلٍ خَلَّتْ به امرأةٌ ^(١) ولو كافرةً ، لطهارةٍ كاملةٍ عن حدث — كخُلُوةٍ نكاح — تعبدًا .
ويُزيلُ الخَبَثَ الطَّارِئَ .

وهو : الباقي على خِلْقَتِهِ ، ولو تصاعدَ ثم قَطَرَ — كبخارِ الحُمَامَاتِ — أو استهلك فيه يسيرُ مستعملٍ أو مائعٍ طاهرٍ — ولو لعدم كفاية — ولم يُغيره ، أو استعمل في طهارةٍ لم تجب أو غُسل كافرٍ ، أو غُسل به رأسٌ بدلًا عن مسبِجٍ . والمتغيِّرُ بمحلِّ تطهيرٍ ، وبما يَأْتِي فيما كَرِهَ وما لا يُكْرَهُ .

(١) كذا في صلب ز ، ونسخة شرح الیهوتی ١١/١ (ط أنصار السنة) . وهو الظاهر الموافق لتعبيره فيما بعد . وفي ع : « مكافئة » . وقد ذكر ما هذا في تعقيبه ز .

وَكُرَّةَ مِنْهُ مَاءٌ زَمْزَمٌ فِي إِزَالَةِ خَبَثٍ ، وَبَثْرٍ بِمَقْبَرَةٍ ، وَمَا اشْتَدَّ
حَرُّهُ أَوْ بَرْدُهُ ، وَمُسَخَّنٌ بِنَجَاسَةٍ إِنْ لَمْ يُحْتَجَّ إِلَيْهِ ، أَوْ بِمَقْصُوبٍ .
وَمُتَغَيِّرٌ بِمَا لَا يَخَالُطُهُ : مِنْ عُودٍ قَمَارِيٍّ ، أَوْ قِطْعٍ كَافُورٍ أَوْ دُهْنٍ .
أَوْ بِمَخَالِطِ أَصْلِهِ الْمَاءِ . لَا بِمَا يَشُقُّ صَوْنُهُ عَنْهُ — كَطُحْلُبٍ ، وَوَرَقِ
شَجَرٍ — وَمَكْتٍ ، وَرِيحٍ . وَلَا مَاءِ الْبَحْرِ وَالْحَمَامِ ، وَمُسَخَّنٌ بِشَمْسٍ
أَوْ بِطَاهِرٍ . وَلَا يُبَاحُ غَيْرُ بَثْرٍ النَّاقَةِ مِنْ ثَمُودَ .

الثاني : طاهرٌ . كماءٍ وَرْدٍ ، وَطَهْوَرٍ تَغْيِيرٌ كَثِيرٌ مِنْ لَوْنِهِ أَوْ طَعْمِهِ
أَوْ رِيحِهِ ، فِي غَيْرِ مَحَلِّ التَّطْهِيرِ ، وَلَوْ بَوْضِيعٍ مَا يَشُقُّ صَوْنُهُ عَنْهُ ،
أَوْ بِمَخْلُطٍ مَا لَا يَشُقُّ ، غَيْرَ تَرَابٍ وَلَوْ قَصْدًا ، وَمَا مَرَّةً . وَقَلِيلٌ اسْتِعْمِلَ
فِي رَفْعِ حَدَثٍ ، وَلَوْ بِنَفْسٍ بَعْضِ عَضْوٍ مَنْ عَلَيْهِ حَدَثٌ أَكْبَرُ ،
بَعْدَ نِيَّةٍ رَفْعِهِ . وَلَا يَصِيرُ مُسْتَعْمَلًا إِلَّا بِانْفِصَالِهِ . أَوْ إِزَالَةِ خَبَثٍ
وَاقْفَصَلٌ غَيْرَ مُتَغَيِّرٍ ، مَعَ زَوَالِهِ عَنْ مَحَلِّ طَهْرٍ . أَوْ غَسَلٌ بِهِ ذِكْرُهُ
وَأَثْبِيئُهُ ، لخروج مَذْيٍ دُونَهُ . أَوْ نَمَسٌ فِيهِ كُلُّ يَدٍ مُسْلِمٍ مُكَلَّفٍ
قَائِمٍ مِنْ نَوْمٍ لَيْلٍ نَاقِضٍ لَوْضُوءٍ ، أَوْ حَصَلٌ فِي كُلِّهَا ، وَلَوْ بَاتَتْ
مَكْتُوفَةً أَوْ بِجِرَابٍ وَنَحْوِهِ ، قَبْلَ غَسْلِهَا ثَلَاثًا ، نَوَاهُ بِذَلِكَ أَوْ لَا ،
وَيُسْتَعْمَلُ ذَا — إِنْ لَمْ يَوْجَدْ غَيْرُهُ — مَعَ تَيْمُمٍ . وَطَهْوَرٌ مُنْعٍ مِنْهُ خُلُوعُ
الْمَرَأَةِ أَوْ نَى . أَوْ خُلُوطٌ بِسُتْعَمَلٍ أَوْ خَالَفَهُ صِفَةٌ غَيْرُهُ ، وَلَوْ بَلَاغًا قُلَّتَيْنِ .

الاشات : نجسٌ . وهو : مَا تَغْيِيرُ بِنَجَاسَةٍ ، لَا بِمَحَلِّ تَطْهِيرٍ .

وكذا قليلٌ لافاها ولو جارياً، أو لم يدركها طرفٌ، أو يمضِ زمنٌ
سرى فيه . كجائع وطاهر ولو كثيراً ،

والواردُ بمحل تطهيرٍ طهورٍ . كما لم يتغير منه إن كثيراً .

وعنه : كلُّ جَرِيَّةٍ من جارٍ كمنفردٍ . فمضى امتدت نجاسةٌ بجارٍ ،
فكلُّ جَرِيَّةٍ نجاسةٌ مفردة . و « الجَرِيَّةُ » : ما أحاط بالنجاسة
سوى ما وراءها وأمامها .

وإن لم يتغير الكثيرُ لم ينجسْ إلاَّ ببول آدميٍّ ، أو عذرة رطبةٍ
أو يابسة ذابت - عند أكثر المتقدمين والمتوسطين - إلاَّ أن تمظُمَ
مشقةٌ نزحه : كمصانع مكة . فما تنجسَ بما ذكر ولم يتغيرْ ، فتطهيرُهُ
بإضافة ما يشقُّ نزحه بحسب الإمكان . وإن تغيرَ ، فإن شقَّ نزحه
فبزوال تغيرِهِ بنفسه ، أو بإضافة ما يشقُّ نزحه ، أو بنزعٍ يبقى بعده
ما يشقُّ نزحه . وإن لم يشقَّ فإضافة ما يشقُّ نزحه ، مع زوال تغيرِهِ .
وما تنجسَ بغيره ولم يتغيرَ ، فإضافة كثيرٍ . وإن تغيرَ ، فإن
كثُرَ فبزوال تغيرِهِ بنفسه ، أو بإضافة كثيرٍ ، أو بنزعٍ يبقى بعده
كثيرٌ . والمنزوح طهورٌ بشرطه . وإلاَّ ، أو كان كثيراً مجتمعاً من
متنجسٍ يسيرٍ - فإضافة كثيرٍ ، مع زوال تغيرِهِ .

ولا يجبُ غسلُ جوانبِ بئرٍ نزلتْ .

و « الكثيرُ » : قُلَّتَانِ فصاعداً . و « اليسيرُ » : ما دونهما .

وهما : خمسُ مائةٍ رطلٍ عراقيٍّ ، وأربعُ مائةٍ وستةٌ وأربعونَ
وثلاثةٌ أسباعٍ رطلٍ مصريٍّ وما وافقه ، ومائةٌ وسبعةٌ وسبعُ رطلٍ
دمشقيٍّ وما وافقه ، وتسعةٌ وعشرونَ وسبعمائةً رطلٍ حلبّيٍّ وما وافقه ،
وعشرونَ وسبعمائةً ونصفُ سبعمِ رطلٍ قُدسيٍّ وما وافقه " — تقريباً .
فلا يضرُّ نقصُ يسيرٍ .

ومِساحتُهما مربّعاً : ذراعٌ ورُبْعٌ ، طولاً وعَرْضاً وعمقاً ،
بذراعٍ اليدِ . ومدوّراً : ذراعٌ طولاً وذراعانِ . المنقحُ : « والصوابُ :
ونصفُ ذراعٍ عمقاً . حررتُ ذلك . فيسَمُ كلُّ قيراطٍ عشرةَ أُرطالٍ
وثلثي رطلٍ عراقيٍّ » .

و « العراقيُّ » : مائةٌ وعشرونَ وأربعةٌ أسباعٍ درهمٍ
وتسعونَ مثقالاً ، سبعمِ القُدسيِّ وثمَنُ سبعمِ ، وسبعمِ الحلبّيِّ ورُبْعُ سبعمِ ،
وسبعمِ الدمشقيِّ ونصفُ سبعمِ ، ونصفُ المصريِّ ورُبْعُهُ وسبعمُهُ .
وله استعمالٌ مالا يَنجسُ إلا بالتغيّرِ ، ولو سَمِعَ قِيامُ فيه ،
وبينه وبينها قليلٌ .

وما انتضح من قليل - لسقوطها فيه - نجسٌ .

(١) ورد في شرح البهوتي عليه (٢٠/١ : ط أنصار السنة) بعد ذلك ، زيادة
— على أنها من التين — هي « وأحد ونسبعون رطلاً وثلاثة أسباع رطل بطل وما وافقه » .
وهي من إضافات الخارج ، فقلن ناشره خطأ أنها من التين فأدخلها فيه . وصنيم التين والصرح
— فما سياتي — يؤيد ذلك ويؤكد .

وَيَعْمَلُ يَاقِينُ فِي كَثْرَةِ مَاءِ وَطَهَارَتِهِ وَنَجَاسَتِهِ ، وَلَوْ مَعَ سَقُوطِ
عَظَمِ وَرَوْتِ شَكِّ فِي نَجَاسَتِهِمَا ، أَوْ طَاهِرٍ وَنَجِسٍ وَتَغَيَّرَ بِأَحَدِهِمَا .
وَلَمْ يَعْلَمْ . وَإِنْ أَخْبَرَهُ عَدْلٌ ، وَعَيَّنَ السَّبَبَ ، قَبْلَ .

وَإِنْ اشْتَبَهَ مَبَاحُ طَهُورٍ ^(١) بِمَحْرَمٍ أَوْ نَجِسٍ لَا يُمْكِنُ تَطْهِيرُهُ —
وَلَا مَبَاحُ طَهُورٍ يَاقِينُ — لَمْ يَتَحَرَّ وَلَوْ زَادَ عَدَدُ الطَّهُورِ الْمَبَاحِ ،
وَيَتِمُّ بِلَا إِعْدَامٍ . وَلَا يُعِيدُ الصَّلَاةَ لَوْ عَلِمَهُ بَعْدُ . وَيَلْزَمُ مَنْ عَلِمَ
النَّجْسَ إِعْلَامُ مَنْ أَرَادَ أَنْ يَسْتَعْمِلَهُ . وَيَلْزَمُهُ التَّحَرُّيُّ لِحَاجَةِ شَرْبِ
وَأَكْلِ ، لَا غَسْلٍ فِيهِ .

وَبَطَاهِرٍ أُمْكِنَ جَعْلُهُ طَهُورًا بِهِ أَوَّلًا ، يَتَوَضَّأُ مَرَّةً مِنْ ذَا غَرَفَةٍ ،
وَمِنْ ذَا غَرَفَةٍ . وَيَصَلِّيُ صَلَاةً . وَيَصِحُّ ذَلِكَ وَلَوْ مَعَ طَهُورٍ يَاقِينُ .

وِثَابُ طَاهِرَةٍ مَبَاحَةٍ بِنَجَسَةٍ أَوْ مُحَرَّمَةٍ — وَلَا طَاهِرٍ مَبَاحٍ
يَاقِينُ — فَإِنْ عَلِمَ عَدَدَ نَجَسَةٍ أَوْ مُحَرَّمَةٍ ، صَلَّى فِي كُلِّ ثَوْبٍ صَلَاةً ،
وَزَادَ صَلَاةً . وَإِلَّا فَحَتَّى يَتَيَقَّنَ صَحَّتَهَا . وَكَذَا أُمْكِنُ ضَيْقَةُ .

بَابُ

الْأَنِيةُ : الْأَوْعِيَّةُ . وَيَحْرُمُ اتِّخَاذُهَا وَاسْتِعْمَالُهَا مِنْ ذَهَبٍ وَفِضَّةٍ .
وَعَظْمِ آدَمِيٍّ وَجِلْدِهِ . حَتَّى الْمَيْلُ وَنَحْوُهُ ، وَعَلَى أَثَرِهِ .

(١) كَذَا فِي ز . وَفِي ع ، ش : « . . . طَهُورٍ مَبَاحٍ » .

(٢) كَذَا فِي ز ، ع . وَفِي ش : « وَلَا طَهُورٍ مَبَاحٍ يَاقِينُ » .

وتصح الطهارة من إناءٍ من ذلك ، ومنصوبٍ أو ثمنه محرّمٌ .
وفيه وإليه .

ومؤنّه ومطلىّ ومطعمٌ ومكفّتٌ ، كمصمتٍ . وكذا مضبّبٌ ،
لا يسيرةٌ عرفاً من فضة لحاجة - وهي : أن يتعلق بها غرضٌ
غير زينة . - ولو وجد غيرُها . وتكره مباشرتها بلا حاجة .
وكل طاهر من غير ذلك مباحٌ ولو ثميناً .

وما لم تعلم نجاسته من آنية كفارٍ ولو لم تحلّ ذبيحتهم ،
وثيابهم ولو وليت عواريتهم ، وكذا من لبس النجاسة كثيراً -
طاهرٌ مباحٌ .

ويباح دُبغٌ جلديّ نجسٌ بموتٍ ، واستعماله بعده ، ومُنخلٌ من شعر
نجسٍ في يابس . ولا يطهرُ به ، ولا جلدٌ غير مأكولٍ بذكاة .
ولبنٌ وإفحةٌ وجلدُها وعظمٌ وقرنٌ وظفرٌ وعصبٌ وحافرٌ
من ميتةٍ - نجسٌ . لاصوفٌ وشعرٌ وریشٌ ووبرٌ من طاهرٍ في حياةٍ ،
ولا باطنٌ بيضةٍ مأكولٍ صلبٌ قشرُها . وما أُبينَ من حيٍّ فكَميتُهُ
وسُنٌ تخميرُ آنيةٍ ، وإيكاءُ أسقيةٍ .

بابٌ

الاستنجاء : إزالةٌ خارجٌ من سبيلٍ ، بماءٍ أو حجرٍ ونحوه .
يُسَنُّ للداخلِ خلأً ، ونحوه - قولٌ : « بسم الله ، أعوذُ بالله

من الخُبث والخبائث، انْجَسَ النَّجَسِ، الشَّيْطَانِ الرَّجِيمِ. « . واتَّعَالَهُ،
وتَفْطِيئُهُ رَأْسَهُ، وتقديمُ بَسْرَاهُ دُخُولاً، وَاِئْتِمَادُهُ عَلَيْهَا جَالِساً،
وَيُمْنَاهُ خُرُوجاً— كَخَلْعٍ. وَعَكْسُهُ: مَسْجِدٌ، وَاتِّعَالَ. وَبِفَضَاءٍ بُعْدٌ،
وَاسْتِنَارٌ^(١)، وَطَلَبٌ مَكَانٍ رَخْوٍ، وَلَصَقٌ ذِكْرُهُ بِصُلْبٍ.

وَكُرَّهُ رَفْعُ ثَوْبِهِ قَبْلَ دُنُوِّهِ مِنَ الْأَرْضِ، وَأَنْ يَصْحَبَ مَا فِيهِ اسْمُ
اللَّهِ تَعَالَى بِالْحَاجَةِ. لَا دِرَاهِمَ وَنَحْوَهَا. لَكِنْ يَجْعَلُ فَصًّا خَاتَمَ
بِاطْنِ كَفِّ يُمْنَى. وَاسْتِقْبَالُ شَمْسٍ وَقُرُومِهِ رِيحٍ، وَمَسُّ فَرْجِهِ.
وَاسْتِجَارُهُ يَمِينَهُ بِالْحَاجَةِ: كَصَفَرٍ^(٢) حَجَرٍ تَعَذَّرَ وَضَعُهُ بَيْنَ عَقِيْبَيْهِ
أَوْ إَصْبَعَيْهِ، فَيَأْخُذُهُ بِهَا، وَيَمْسَحُ بِشِمَالِهِ. وَيُوَلُّهُ فِي شَقٍّ وَسَرَبٍ،
وِلَاءٌ بِالْحَاجَةِ، وَمُسْتَحَمٌّ غَيْرُ مُقَيَّرٍ أَوْ مَبْلُطٍ، وَمَاءٍ رَاكِدٍ،
وَقَلِيلٍ جَارٍ. وَكَلَامٌ فِيهِ مَطْلَقًا.

وَحَرْمٌ لُبُّهُ فَوْقَ حَاجَتِهِ، وَتَمَوُّطُهُ بِنَاءٍ. وَيُوَلُّهُ وَتَمَوُّطُهُ بِمَوْرِدِهِ،
وَطَرِيقٌ مَسْلُوكٌ، وَظِلٌّ نَافِعٌ، وَتَحْتَ شَجَرَةٍ عَلَيْهَا ثَمَرٌ، وَعَلَى مَا مُنَى
عَنِ اسْتِجَارِهِ^(٣) بِهِ لِحَرْمَتِهِ. وَفِي فَضَاءٍ اسْتِقْبَالُ قِبْلَةٍ وَاسْتِدْبَارُهَا.
وَيَكْنَى انْحِرَافُهُ، وَحَائِلٌ وَلَوْ كُمُؤْخِرَةَ الرَّحْلِ.

وَيُسْنُ إِذَا فَرِغَ مَسْحُ ذِكْرِهِ مِنْ حَلْقَةٍ دُبُرٍ^(٤) إِلَى رَأْسِهِ ثَلَاثًا.

(١) كَذَا فِي ز. وَفِي ع: « وَاسْتِنَار »، وَهُوَ تَحْرِيفٌ. وَقَدْ سَقَطَ مِنْ ش.

(٢) كَذَا فِي ز، ع. وَهُوَ الظَّاهِرُ. وَفِي ش: « لَصَفَرٍ ».

(٣) كَذَا فِي ز، وَفِي ع: « الْاسْتِجَارِ »، وَفِي ش: « اسْتِجَارٍ ».

(٤) كَذَا فِي ز، ع. وَهُوَ الْأَوَّلَى. وَفِي ش: « دُبُرِهِ ».

تَرْتُمُهُ ثَلَاثًا ، وَبَدءُ ذَكَرٍ وَبِكْرٍ يُقْبَلُ — وَتُخَيَّرُ ثِيْبٌ — وَتُحَوَّلُ
مَنْ يَخْشَى تَلَوُّثًا ، وَقَوْلُ خَارِجٍ : « غَفَرَاتُكَ ! الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي أَذْهَبَ
عَنِّي الْأَذَى وَعَافَانِي » . وَاسْتِنَاجًا^(١) بِحَجَرٍ نَمَّ مَاءٍ . فَإِنْ عَكَسَ كُرَّهُ .
وَيُجْزِيهِ أَحَدُهُمَا ، وَالْمَاءُ أَفْضَلُ كَجَمْعِهِمَا .

وَلَا يُجْزِي فِيهَا تَمَدُّي مَوْضِعٍ عَادَةٍ إِلَّا الْمَاءُ : كَقُبْلِي خَشَى مَشْكِئًا
وَمَخْرَجٍ غَيْرِ فَرْجٍ ، وَتَنْجُسٍ مَخْرَجٍ بِغَيْرِ خَارِجٍ ، وَاسْتِجَارٍ بِغَيْرِ غَيْرٍ عَنْهُ .
وَلَا يَجِبُ غَسْلُ نَجَاسَةٍ وَجَنَابَةٍ بِدَاخِلِ فَرْجٍ ثِيْبٍ ، وَلَا حَشَفَةٍ
أَقْلَفَ غَيْرِ مَفْتُوقٍ .

وَلَا يَصَحُّ اسْتِجَارٌ إِلَّا بِطَاهِرٍ مَبَاحٍ مُنَقٍّ : كَحَجَرٍ وَخَشَبٍ وَخِرَقٍ .
وَهُوَ : أَنْ يَبْقَى أَرْتٌ لَا يُزِيلُهُ إِلَّا الْمَاءُ . وَبَاءٌ : خَشُونَةُ الْحَلِّ كَمَا كَانَ .
وِظْنُهُ كَافٌ .

وَحَرُمُ بَرَوْتٍ ، وَعَظْمٍ ، وَطَعَامٍ وَلَوْ لِبَيْمَةٍ ، وَذِي حَرَمَةٍ ،
وَمُتَصِلٍ بِحَيَوَانٍ

وَلَا يُجْزِي أَقْلٌ مِنْ ثَلَاثِ مَسَّحَاتٍ تَتَمُّ كُلُّ مَسَّحَةِ الْحَلِّ ، فَإِنْ
لَمْ يُتَقَ زَادَ . وَسَنُّ قِطْعَةٍ عَلَى وَتَرٍ .

وَيَجِبُ لِكُلِّ خَارِجٍ إِلَّا الرِّيحَ ، وَالطَّاهِرَ ، وَغَيْرَ الْمَلُوثِ .
وَلَا يَصَحُّ وَضُوءٌ وَلَا تَيْمَمٌ قَبْلَهُ .

(١) كَذَا فِي ز ، ح . وَلِي ش « اسْتِجَار » ، وَهُوَ تَصْغِيرٌ .

باب

التسوكُ ، وكونه عَرَضًا يساره^(١) على أَسنانٍ ولِثَةٍ ولسانٍ ،
بعود رَطْبٍ يُنْقَى ولا يجرحُ ولا يضرُّ ولا يَنْفَتُّ — ويكرهُ بغيره —
مسنونٌ مطلقًا ، إِلَّا لصائمٍ بعد الزَّوالِ فيكرهُ . ويُباحُ قبله بعود
رَطْبٍ ، ويابسٌ يُستحبُّ . ولم يُصبِ السنةَ مَنْ أَمْتَاكَ بغيرِ عودٍ .
ويتأَكَّدُ عند صلاةٍ ، وأُتْبَاهٍ^(٢) وتغيُّرِ رائحةِ فمٍ ، ووضوءٍ ،
وقراءةٍ .

وكان واجبًا على النبي صلى الله عليه وسلم .
وسنُّ بُدْءَةٍ بِالْأَيْمَنِ فِي سَوَالِكِ وَطُهْرٍ وَشَأْنِهِ كُلِّهِ ، وَادِّهَانُ
غَبَاً : يَوْمًا وَيَوْمًا ، وَاكْتِحَالُ فِي كُلِّ عَيْنٍ ثَلَاثًا ، وَنَظَرُهُ فِي مِرَاةٍ ،
وَتَطْيِيبُ .

ويحبُّ خِتَانُ ذَكَرٍ وَأُنْثَى ، وَقُبْلَى خَنْثَى عِنْدَ بُلُوغٍ ، مَا لَمْ يَخَفْ
عَنِّي نَفْسَهُ . وَيَبَاحُ إِذَا . وَزَمَنَ صَغَرٍ أَفْضَلُ . وَكَرَهُ فِي سَابِعٍ ، وَمَنْ
وَلَادَهُ إِلَيْهِ .

وَسَنُّ اسْتِحْدَادٍ ، وَحَفُّ شَارِبٍ ، وَتَقْلِيمُ ظُفْرِ ، وَتَنْفُؤُ إِبْطَرٍ .
وَكَرَهُ حَلْقُ الْقَفَا لِنِيرِ حِجَامَةٍ وَنَحْوِهَا ، وَالْقَزَعُ — وَهُوَ : حَلْقُ

(١) كَذَا فِي هـ . وَفِي ع ، ش : « يَسْرَاه » .

(٢) كَذَا فِي ز ، ش . وَفِي ع زِيَادَةٌ : « عِنْدَ نَوْمٍ » ، وَهِيَ مِنْ كَلَامِ الشَّارِحِ .

بعض الرأس وترك بعض . — وثُفُّ شَيْبٍ، وتغيُّرُهُ بسواد، وثُقْبُ
أُذُنٍ صَبِيٍّ .

ويَحْرُمُ نَمَسٌ، ووَشْرٌ، ووَشْمٌ، ووَصْلٌ، ولو بشعر بهيمة أو بإذن
زوج، وتصح الصلاة مع طاهر .

* * *

فصل

وسُنُّ وضوءٍ : أَسْتَقْبَالُ قِبْلَةٍ، وسَوَاكٌ، وَغَسْلُ يَدَيْ غَيْرِ قَائِلٍ،
من نومٍ ليلٍ ناقضٍ لوضوءٍ — ويجب لذلك تَعْبُدًا ثَلَاثًا بَنِيَّةً شَرْطُتْ
بِتَسْمِيَةٍ^(١). ويسقط غَسْلُهُما والتسميةُ سهوًا — وبُدْءُهُ قَبْلَ غَسْلِ وَجْهِهِ
بِمُضْمِضَةٍ، فاستنشاقٍ يمينه، واستنثارٍ يساره . ومبالغةٌ فيهما لغير
صائمٍ، وفي بقية الأعضاء مطلقًا : ففي مضمضةٍ : إِدَارَةُ الْمَاءِ بِجَمِيعِ
الْفَمِ . وفي استنشاقٍ : جَذْبُهُ بِنَفْسٍ إِلَى أَقْصَى أَنْفٍ . والواجبُ الإِدَارَةُ
وجذْبُهُ إِلَى بَاطِنِ أَنْفٍ . وله بَلْعُهُ، لا جَمْلُ مضمضةٍ أَوْ لَا وَجُورًا،
واستنشاقٍ سَعُوطًا . وفي غيرها : ذَلِكَ^(٢) مَا يَنْبُو عَنْهُ الْمَاءُ . وتَخْيِيلُ
لَحْيَةٍ كَثِيفَةٍ بِكَفٍّ مِنْ مَاءٍ يَضَعُهُ مِنْ تَحْتِهَا بِأَصَابِعِهِ مُشْتَبِكَةً، أَوْ مِنْ
جَانِبَيْهَا، وَيَعْرُكُهَا . وكَذَا عَنَقَقْتُ وَشَارَبْتُ وَحَاجَبَانِ، وَلَحْيَةُ أَنْثَى

(١) كَذَا فِي ز، ع . وفي ش : « وتسمية »، وهو تحريف .

(٢) كَذَا فِي ز، ع . وفي ش : « ذَلِكَ »، وهو تصحيف .

وخشى . ومسحُ الأذنين — بعد رأس — بماء جديد ، وتخليل
الأصابع ، ومجاوزة محلِّ فرض ، وغسلة ثانية وثالثة . وكُرم
فوقها .

* * *

باب

الوضوء : استعمالُ ماءٍ طهورٍ في الأعضاء الأربعة ، على صفة
مخصوصة . ويجب بحديث . ويحلُّ جميع البدن كجناية .

وتجب التسمية ، وتسقط سهواً كفي غسل . ولكن إن ذكرها
في بعضه أبدأ . وتكفي إشارة أخرس ونحوه بها

وفروضة : غسلُ الوجه ، ومنه فم وأنف . وغسل اليدين مع
المِرْقَين ، ومسحُ الرأسِ كله ، ومنه الأذنان . وغسلُ الرجلين
مع الكعبين ، وترتيبُ ، وموالة . ويسقطان مع غسل . وهي :
أن لا يؤخرَ غسلُ عضوٍ حتى يجفَّ ما قبله بزمن معتدل . أو
قدره من غيره . ويضرُّ إن جفَّ لاشتغالٍ بتحصيل ماء ، أو جفَّ لإسرافٍ
أو إزالة نجاسة ، أو مسحٍ ونحوه لغير طهارة . لابسنة : كتخليل ،
وإسباغ ، وإزالة شكٍّ أو وسوسة .

وَيَشْتَرِطُ لَوُضُوءٍ وَغُسْلٍ — وَلَوْ مُسْتَحْبَيْنِ — نِيَّةً، سَوَى غُسْلِ كِتَابِيَّةٍ، وَمَسَلَمَةٍ مُتَمَتِّعَةٍ. فَتُغْسَلُ قَهْرًا، وَلَا نِيَّةً لِلْعَذْرِ. وَلَا تُصَلَّى بِهِ. وَيُنَوَّى عَنْ مَيِّتٍ وَمَجْنُونَةٍ غُسْلًا. وَطَهُورِيَّةُ مَاءٍ، وَإِبَاحَتُهُ، وَإِزَالَةُ مَانِعٍ^(١) وَصَوَلَهُ، وَتَمْيِيزُهُ. وَكَذَا إِسْلَامُ وَعَقْلٌ، لِسَوَى مَنْ تَقَدَّمَ. وَلَوْضُوءٌ: دُخُولُ وَقْتٍ عَلَى مَنْ حَدَّثَهُ دَائِمٌ لِفَرْضِهِ.

وَفَرَاغُ خُرُوجٍ خَارِجٍ، وَاسْتِنْجَاءٌ أَوْ اسْتِحْجَارٌ. وَلِغُسْلٍ لِحَيْضٍ^(٢) أَوْ نَفَاسٍ: فَرَاغُهُمَا.

و«النِّيَّةُ»: قَصْدُ رَفْعِ الْجَدَثِ، أَوْ اسْتِبَاحَةِ مَا تَجِبُ لَهُ الطَّهَارَةُ. وَتَتَعَيَّنُ الثَّانِيَّةُ لِمَنْ حَدَّثَهُ دَائِمٌ، وَإِنْ أُنْتَقِضَتْ طَهَارَتُهُ بِطَرَوٍّ غَيْرِهِ. وَتُسَنُّ عِنْدَ أَوَّلِ مَسْنُونٍ وَجُدَ قَبْلَ وَاجِبٍ. وَنُطْقٌ بِهَا سِرًّا، وَاسْتِصْحَابُ ذِكْرِهَا. وَيُجْزَى اسْتِصْحَابُ حَكْمِهَا.

وَيَجِبُ تَقْدِيمُهَا عَلَى الْوَاجِبِ، وَيَضُرُّ كَوْنُهُ بِزَمْنٍ كَثِيرٍ، لَا سَبْقَ لِسَانِهِ بِغَيْرِ قَصْدِهِ، وَلَا إِبْطَالُهُ^(٣) بَعْدَ فَرَاغِهِ، أَوْ شَكٍّ فِيهَا بَعْدَهُ. فَلَوْ نَوَى مَا تُسَنُّ لَهُ الطَّهَارَةُ: كَقِرَاءَةٍ، وَذِكْرٍ، وَأَذَانٍ، وَنَوْمٍ، وَرَفْعِ شَكٍّ وَغَضَبٍ وَكَلَامٍ مُحَرَّمٍ، وَفِعْلٍ مَنَسَكٍ غَيْرِ طَوَافٍ، وَجُلُوسٍ

(١) كَذَا فِي ز، ع. وَفِي ش: «مَا يَمْنَعُ».

(٢) كَذَا فِي ز، ع. وَهُوَ الظَّاهِرُ. وَفِي ش: «حَيْضٌ».

(٣) أَيْ الْوَضُوءُ. وَذَكَرَ الْبَهَوِيُّ: أَنَّ لِي بَعْضَ السَّيِّئِ «إِبْطَالُهَا» أَيْ الطَّهَارَةُ أَوِ النَّبِيَّةُ.

بمسجد ، وقيل : ودخوله ؛ وحديث ، وتدرّس علمه ، وأكله ،
وزيارة قبره صلى الله عليه وسلم ، أو التجديد إن سنّ — : بأن صلى
بينهما ناسياً حدّته . — أرتفع . لا إن نوى طهارة أو وضوءاً وأطلق
أو جنب الفسل وحده أو لمزوره .

ومن نوى مسنوناً أو واجباً جزءاً عن الآخر ، وإن نواهما حصلاً .
وإن تنوّعت أحداثٌ ، ولو متفرقة ، توجب غسلًا أو وضوءاً ،
ونوى أحدها لا على أن لا يرتفع غيره — أرتفع سائرهما .

* * *

فصل

وصفة الوضوء : أن ينوى ، ثم يسمى ، ويفسل كفيه ثلاثاً ، ثم
يتمضمض ، ثم يستنشق ثلاثاً ثلاثاً ، ومن غرقة أفضل : ويصح
أن يسمياً فرضين .

ثم يغسل وجهه : من منابت شعر الرأس المعتاد غالباً إلى النازل
من اللحية والذقن طولاً ، مع مسترسل اللحية ، ومن الأذن إلى
الأذن عرضاً . فيدخل عذار — وهو : شعر نابت على عظم ناتي
يسامت صمّخ الأذن . — وعارض — وهو : ما تحته إلى ذقن .
لا صدغ — وهو : ما فوق العذار ، يحاذي رأس الأذن ، وينزل

منه قليلا . — ولا تَحْذِيفُ — وهو : الخَارِجُ إِلَى طَرَفِ الْجَبِينِ ، فِي ^(١)
جَانِبِي الْوَجْهِ ، بَيْنَ النَّزْعَةِ وَمُنْتَهَى الْعِذَارِ . — وَلَا النَّزْعَتَانِ ، وَهِيَ : مَهْ
أَنْحَسَرَ عَنْهُ الشَّعْرُ مِنْ جَانِبِي الرَّأْسِ .

وَلَا يُجْزَى غَسْلُ ظَاهِرِ شَعْرٍ ، إِلَّا أَنْ لَا يَصِفَ الْبَشْرَةَ .
وَيُسْنُ تَحْلِيلُهُ ، لَا غَسْلُ دَاخِلِ عَيْنٍ . وَلَا يَجِبُ مِنْ نَجَاسَةٍ وَلَوْ أَمِنَ
الضَّرَرُ .

ثُمَّ يَدِيهِ مَعَ مِرْفَقِيهِ ، وَإِصْبَعِ زَائِدَةٍ ، وَيَدُ أَصْلِهَا بِمَحَلِّ الْفَرَسِ ،
أَوْ بَغِيرِهِ وَلَمْ تَتَمَيَّزْ ، وَأُظْفَارُ ^(٢) . وَلَا يَبْغُرُ وَمَسْحُ يَسِيرٌ ، تَحْتَ ظُلْفٍ
وَنَحْوِهِ ، يَمْنَعُ وَصُولَ الْمَاءِ .

وَمَنْ مُخْلَقٌ بِلَا مِرْفَقٍ ، غَسَلَ إِلَى قَدْرِهِ فِي غَالِبِ النَّاسِ .
ثُمَّ يَمْسَحُ جَمِيعَ ظَاهِرِ رَأْسِهِ : مِنْ حَدِّ الْوَجْهِ إِلَى مَا يُسَمَّى قَفَاً ،
وَالْبَيَاضُ فَوْقَ الْأَذْنَيْنِ مِنْهُ . يُبْرِئُ يَدَيْهِ مِنْ مُبَقَّدٍ مَهْ إِلَى قَفَاهُ ، ثُمَّ يَرُدُّهُمَا ، ثُمَّ
يُدْخِلُ سَبَابِغَهُ فِي صِمَاحِي أُذُنَيْهِ وَيَمْسَحُ بِإِبْهَامَيْهِ ظَاهِرَهُمَا . وَيُجْزَى
كَيْفَ مَسْحٍ ، وَبِحَائِلٍ ، وَغَسْلٍ ، أَوْ إِبْصَابَةٍ مَاءً مَعَ إِمْرَانِ يَدِهِ .
ثُمَّ يَفْسِلُ رِجْلَيْهِ مَعَ كَعْبَيْهِ ، وَهِيَ : الْعِظْمَانِ النَّاتِئَتَانِ .

(١) كَذَا فِي ز ، ع . وَلِي ش : « مِنْ » . وَكَلَامُهُمَا صَحِيحٌ .

(٢) كَذَا فِي ز ، ع . وَهُوَ الْأَوَّلَى . وَلِي ش : « وَأُظْفَارُهُ » .

وَالْأَقْطَعُ مِنْ مَفْصِلِ مِرْفَقِيَّ وَكَعْبٍ، يَغْسِلُ طَرَفَ عَضْدٍ وَسَاقٍ .
وَمِنْ دُونِهِمَا مَا بَقِيَ مِنْ مَحَلِّ فَرَضٍ . وَكَذَا تَيَمُّمٌ .

وَسُنُّ لِمَنْ فَرَّغَ رَفْعُ بَصَرِهِ إِلَى السَّمَاءِ ، وَقَوْلُ : « أَشْهَدُ أَنْ
لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ ، وَأَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ » .
وَيَبَاحُ تَنْشِيفُ ، وَمُعِينٌ . وَسُنُّ كَوْنُهُ عَنْ يَسَارِهِ ، كَيِّانُهُ وَضَوْءُ
ضَيْقِ الرَّأْسِ . وَإِلَّا فَمَنْ يَمِينُهُ .

وَمِنْ وَضْئٍ أَوْ غُسْلٍ أَوْ يُتِمُّ بِإِذْنِهِ ، وَنَوَاهُ — صَحَّ . لَا إِنْ
أَكْرَهَ فَاعِلٌ .

* * *

بَابُ

• مَسْحُ الْخَلْفَيْنِ وَمَا فِي مَعْنَاهُمَا رُخْصَةٌ ، وَأَفْضَلُ مِنْ غَسْلٍ ، وَيَرْفَعُ
الْحَدَّثَ .

وَلَا يُسْنُّ أَنْ يَلْبَسَ لِيَمْسَحَ . وَكَرَهُ لُبْسُ مَعَ مُدَافَعَةٍ أَحَدِ
الْأَخْبَتَيْنِ .

وَيَصِحُّ عَلَى خَفٍّ ، وَجَرْمُوقٍ : خَفٌّ قَصِيرٌ : وَجَوْزَبٍ صَفِيقٌ ، حَتَّى
لَزَمَ ، وَبِرَجْلٍ قَطَعَتْ أَخْرَاهَا مِنْ فَوْقِ فَرْخِهَا . لَا يُخْرِيمُ لِبَسُهُمَا الْحَاجَةَ .

وعلى عمامة ، وجبائر ، ومُخَرِّ نساء مُدارية تحت حلوقهن —
لأفلاّس ، ولقائف — إلى حلّ جَبيرة . ولا يمسح في الكبرى غيرها .
وهو عليها عزيمة ، فيجوزُ بسفر المعصية . وغيرها من حدثٍ بعد
لُبس ، يوماً وليلةً لمقيمٍ وعاصٍ بسفر ؛ وثلاثةً لباليهن لمن بسفرٍ
قصرٍ لم يمضِ به ، أو سافر بعد حدثٍ قبل مسح .

ومن مسح مسافراً ثم أقام ، أو أقلّ من مسح مقيمٍ ثم سافر ،
أو شكّ في ابتدائه — لم يزد على مسح مقيمٍ .

ومن شكّ في بقاء المدة لم يمسح . فإن مسح ، فبأن بقاؤها —
صح .

بشرط تقدّم كمالِ طهارة^(١) ماء ، ولو مسحَ فيها على حائلٍ ، أو
أوتيمّم لجرح ، أو كان حدثه دائماً .

ويكفي من خاف نزعَ جَبيرة — لم يتقدمها طهارة — تيمّم
فلو عمت محلّه مسحها بالماء .

وسترٍ محلّ فرض ، ولو بمخرّق أو مفتق وينضم بلبسه ، أو يبدو
بعضه لولا شدّه أو شرّجه .

(١) كذا في ز . ووع ، شر : « نضارة »

وثبوتَه بنفسه أو بتعلين إلى خلعهما . وإمكانِ مشي عرفه
بمسوح وإباحته مطلقاً .

وطهارة عينه ولو في ضرورة . ويتيمم^(١) معها لمستور ، ويُعيد
ما صلى به .

وأن لا يَصِفَ البشرة لصفائه أو خَفَّتِه .

وأن لا يكونَ واسماً يُرى منه بعضُ محل الفرض . وإن لبس عليه
آخرَ ، لا بعد حدث — ولو مع خرق أحدهما — صح المسحُ . وإن
نزع المسوح لزم نزع ما تحته .

وشُرط في عمامة : كونها مَحْنَكَةً أو ذاتَ ذُّوَابَةٍ ، وعلى ذكرٍ ، وسترُ
غير ما للعادةُ كَشَفُهُ . ولا يجب مسحها معها .

ويجب مسحُ أكثرها ، وجميع جَبيرة . فلو تعدى شدَّها محلَّ
الحاجة نزعها . فإن خاف تيمم لَزَأْد . ودواء — ولو قاراً — في شقٍّ ،
وتضرَّر بقلعه ، كجَبيرة . وأكثرُ أعلى خَفٌّ ونحوه .

وسُنُّ بأصابع يده ، من أصابعه إلى ساقه . ولا يُجْزَى أسفلُه
وعقبُه ، ولا يُسَن .

وحكُّه بإصبع أو حائلٍ ، وغسلِه - بحكمِ رأس .

(١) كذا في ز . ع . وهو الملائم لما بعد . وفي ن : « وتيمم » .

وكرر غسله، وتكرار مسح .

ومتى ظهر بعض رأس وفحش ، أو بعض قدم إلى ساق خف ،
أو انتقض بعض العمامة ، أو اتقطع دم مستحاضة ونحوها ،
أو انتقضت البلدة ولو في صلاة — أستاذ الطهارة . وزوال جيرة
كخف .

* * *

باب

نواقض الوضوء --- وهي مفسداته — ثمانية : أخرج ولو نادرا
أو طاهراً أو مقطراً ، أو محتشئاً وأبطل ، أو منياً دبّ أو استدخل
— لا دائماً — من سبيل ، إلى ما يلحقه حكم التطهير ، ولو بظهور
مقعدة علم بالله . لا يسير نجس من أحد فرجى ختى مشكل ، غير
بول وغائط .

ومتى أستاذ المخرج ، وأفتح غيره ولو أسفل المعدة --- لم يثبت
له حكم المعتاد . فلا تقض بريح منه .

الثاني : خروج بول أو غائط من باقى البدن مطلقاً ، أو نجاسة
غيرهما — : كقيء ، ولو بحاله — فاحشة في نفس كل أحد بحسبه ،

ولو بقطنة ونحوها^(١)، أو بمصّ علقٍ . لا بثوضٍ ونحوه .

الثالث : زوالُ عقل ، أو تغطيته حتى ينوم ، إلا نومَ النبي صلى الله عليه وسلم ، واليسيرَ عرفاً من جالس وقائم ، لا مع احتياجٍ أو ابتكاهٍ أو استنادٍ^(٢) .

الرابع : مسُّ فرجِ آدميٍّ ولو دبراً أو ميتاً ، متصلٍ أصليٍّ ولو أشلٍّ أو قُلْفَةً أو قُبْلَى خنثى مشكل ، أو لشهوةٍ ما للامسٍ مثله .
ييد ولو زائدةً ، خلاظفٍ . أو الذَكَرِ بفرجٍ غيره بلا حائل . لا محلٍّ بائرٍ ، وشُفْرَى امرأةٍ دونَ مَخْرَجٍ .

الخامس : لمسُّ ذكرٍ أو أنثى الآخرَ لشهوةٍ ، بلا حائل ، ولو بزائدٍ لزائدٍ ، أو أشلٍّ ، أو ميتٍ . أو هَرِيمٍ ، أو مَحْرَمٍ . لا لشعرٍ وظفرٍ وسنٍّ ، ومن^(٣) دونَ سبعٍ ، ورجلٍ لأمرَدٍ . ولا إن وجدَ ممسوسٌ فرجُهُ أو ملموسٌ شهوةً .

السادس : غسلُ ميتٍ أو بعضه ، لا إن يَمَمَهُ .

السابع : أكلُ لحمٍ إيلٍ تمبداً . فلا تقضَ ببقيةِ أجزائها ، وشربُ لبنها أو مرقِ لحمها .

(١) كذا في ر ، ع . وفي ش : « أو نحوها » .

(٢) كذا في ر ، ش . وهو اللام . وفي ع : « أو استناده » ، وهو تحريفٌ مع صحته .

(٣) كذا في ز ، ش . وفي ع : « ولا من » وهو أحسن .

الثامن : الرِّدَّةُ . وكلُّ ما أوجبُ غُسْلًا غيرَ موتٍ — : كإِسْلَامٍ ،
وانتقالٍ مِنِّي ، ونحوِهما . — أوجبَ وضوءًا .

ولا تقضَ بإزالةِ شعرٍ ونحوِهِ .

* * *

فصلٌ

من شك في طهارة أو حدث — ولو في غير صلاة — بَيِّنْهُ
على يقينه .

وإن تيقَّنها ، وجهلَ أسبقَهما — فإن جهل حالَهُ قبلَهما تطهرَ بهُ
وإلا فهو على ضدِّها . وإن علمها ، وتيقَّنَ فعلَهما رفعًا لحدثٍ وتقضًا
لطهارة ، أو عَيَّنَ وقتًا لا يسمُهما — فهو على مثلها
فإن جهل حالَهما وأسبقَهما ، أو تيقَّنَ ^(١) حدثًا وفعلَ طهارة فقط —
فبضدِّها .

وإن تيقَّنَ أن الطهارة عن حدث ، ولم يدر الحدث عن طهارة
أولًا — فمُطَهَّرٌ مطلقًا . وعكسُ هذه بعكسها .

ولا وضوء على سامعٍ صوتٍ أو شامئٍ ريحٍ من أحدهما لا بعينه ،

(١) كذا في ز . وفي ح ، ش : « فبضدِّها » . وقد شُغِبَ في ز قوله : حديث
إلى آخر قوله : وإن تيقَّن . وورد بهما شها ما يلي : « رأيت نسخة بخط المصنف سنة
٩٣٢ ، وليس فيها شُغِبَ . فالظاهر أن هذا الشُغِبَ ليس من المصنف » . اهـ . وقد ذكر
هذه المروية البهوتى في شرحه .

ولا إن مس واحدٌ ذكرَ خنثى وآخرُ فرجه . وإن أمَّ أحدهما الآخر ، أو صافهُ وحده — أعاداً . وإن أراد ذلك قوضاً .

ويحرمُ بحدّثِ صلاةٍ ، وطوافٍ ، ومسٍّ مصحفٍ وبعضه — حتى جلده وحواشيه — ييد وغيرِها ، بلا حائل ، لا حملهُ بعلاقةٍ وفي كيسٍ وكُمٍّ ، وتصفُّحُه به وبعود^(١) ، ومسٍّ تفسيرٍ ومنسوخٍ تلاوته ، وصغيرٍ لوحاً فيه قرآنٌ .

ويحرمُ مسُّ مصحفٍ بمضو متنجسٍ ، ومسْفَرٍ به للدارِ حربٍ ، وتوسُّدُه وكتُبٍ عليمٍ فيها قرآنٌ ، وكتْبُه بحيث يُهانُ . وكرهٌ مذكّرٌ رجلٍ إليه ، وأستدبارُه ، وتخطُّيه ، وتحليلته بذهنب . أو فضة .

وبياحُ تطيبُه ، وتقبيلُه ، وكتابةُ آيتين فأقلٍّ إلى الكفار .

بابُ

الغسلُ : استعمالُ ماءٍ طهورٍ ، في جميعِ بدنه ، على وجهٍ مخصوصٍ وموجبُه سبعةٌ : أُنْتَقَالَ مِنْهُ . فلا يُعادُ غُسلٌ له بخروجه بعده^(٢)

(١) لذا في ز . وفي ع ، تر : « أو بعود » .

(٢) كذا في ز . وفي تر : « بعد » وقد شغبت الهاء من ع .

ويثبت به حكم بلوغ وفطر وغيرهما . وكذا انتقال حيض .
 الثاني : خروجه من مخرجه ونودما . وتعتبر لثة في غير نائم
 ونحوه . فلو جامع وأكسل فاغتسل ، ثم أنزل بلالته — لم يعد .
 وإن أفاق نائم ونحوه ، فوجد بللاً — فإن تحقق أنه مني
 اغتسل فقط ، وإلا — ولا سبب — طهر ما أصابه أيضاً .

ومحل ذلك في غير النبي صلى الله عليه وسلم ، لأنه لا يحتلم .
 الثالث : تغييب حشفته الأصلية أو قدرها ، بلا حائل ، في فرج
 أصلي ولو دبراً ليت ، أو بهيمة — ممن يجمع مثله ، ولو نائماً ، أو
 مجنوناً ، أو لم يبلغ . فتلزم إذا أراد ما يتوقف على غسل أو وضوء
 لغير لبث بمسجد ، أو مات ولو شهيداً .
 وأستد خال ذكر أحد من ذكر ، كإتيانه .

الرابع : إسلام كافر ولو مرتداً ، أو لم يوجد في كفره ما يوجبهُ ،
 أو مميّزاً . ووقت لزومه كما مر .

الخامس : خروج حيض .

السادس : خروج دم نفاس^(١) . فلا يجب بولادة عرت عنه .

(١) كذا في ز ، ش . وفي ع : « النفاس » ، إلا أن بها بعض آثار شطب
 اللام واللام .

السابع : الموت ، تعبدًا . غير شهيد معركة ، ومقتول^(١) ظلماً .

ويُمنعُ مَنْ عليه غُسلٌ من آية ، لا بعضها ولو كرّر ما لم يتحیلْ .
على قراءةٍ تحرّم . المنقّحُ : « ما لم تكن طويلة » .
وله تهجّيه ، وتحريكٌ شفّتيه به إن لم يبين الحروف ، وقولُ
ما وافق قرآنًا ولم يقصده : وذِكرٌ .

ويجوز لجنب ، وحائض ونفساء أن تقطع دُمهما - دخولُ
مسجدولو بلا حاجة ، لا لبث فيه إلا بوضوء . فإن تمذّر ، واحتيج^(٢)
للُبث - جاز بلا تيمم . ويتيمم^(٣) للُبث لُغسل فيه . ولا يكره ولا
وضوءٌ : ما لم يؤذ بهما . وتكره إراقةُ مائهما^(٤) ، وبما يُداسُ .
ومصلّى العيد ، لا الجنائز ، مسجدٌ .

ويُمنعُ منه مجنونٌ وسكرانٌ . ومن عليه نجاسةٌ تعدّى .
ويكره تمكينٌ صغير . ويحرّم تكسبٌ بصنعة فيه .

(١) كذا في ز ، ع . وفي ش : « أو مقتول » .

(٢) كذا في ز ، ع . وفي ش : « واحتاج » .

(٣) كذا في ز ، ع . وهو الظاهر . وفي ش : « يتيمم » ، ولعله محرف .

(٤) كذا في ز ، ع . وفي ش : « ماء يهما » .

فصل

والأغسالُ المستحبُّ ستة عشرَ: آكدُها لصلاةُ الجمعةِ في يومها،
لذكرِ حضرها — ولو لم تجب عليه — إن صلى . وعند مضي^(١) ،
وعن جماع — أفضل .

ثم لفسل ميت . ثم لعيد في يومها ، لحضرها إن صلى ولو منفردا .
ولكسوف ، واستسقاء .

ولجنون وإغماء لا احتلام^(٢) فيهما . ولا استحاضة لكل صلاة .
ولإحرام حتى حائض ونفساء . ولدخول مكة وحرمها ،
ووقوف بعرفة ، وطواف زيارة وداع ، ومبيت بمزدلفة .
ورمي جمار .

ويتيمم لكل حاجة : ولما يُسن له وضوء^(٣) لمذر .

فصل

وصفةُ الكامل : أن ينوى ، ويسمى^(٤) ، ويفسلَ يديه ثلاثاً

(١) قد سقط قوله : مضي وعن « . من س .

(٢) كذا في ز ، ع . وهو الظاهر . وفي ش : « باحتلام » .

(٣) كذا في ز ، ع . وفي ش : « الوضوء » .

(٤) كذا في ز ، ش . وفي ع : ثم يسمى « .

ومالوثته، ويروى رأسه ثلاثاً، ثم بقية جسده ثلاثاً. ويتيامن،
ويُدلكه، ويُعيد غسل رجله بمكان آخر. ويكفي الظن في
الإسباغ.

والمُجْزِي: أن ينوى، ويسمي، ويممّ بالماء بدنه حتى ما يظهر من
فرج امرأة عند قعود لحاجة، وباطن شعر. ويُنقض لحيض^(١).

ويرتفع حدث قبل زوال حكم خبث.

وتُسَنُّ موالاةً. فإن فاتت جدّ لإتمامه نية. وسدّ في غسل
كافر، وحائض طهرت. وأخذها مسكاً، فإن لم تجد فطيباً، فإن لم
تجد فطيناً، تجمله في فرجها في قطنه أو غيرها — بعد غسلها.

وتوضؤٌ مُدٌّ. وزنته: مائةٌ وأحد وسبعون وثلاثة أسباع
درم. وهي: مائةٌ وعشرون مثقالاً، ورطل وثلث عراقى وما وافقه،
ورطل وسبع وثلث سبع مصرى وما وافقه، وثلث أواقٍ وثلاثة أسباع
أوقية بوزن دمشق وما وافقه، وأوقيتان وستة أسباع بالحبلى وما وافقه،
وأوقيتان وأربعة أسباع بالقُدْسِ وما وافقه.

واغتسالٌ بصاع. وزنته: ست مائة وخمسة وثمانون وخمسة
أسباع درم. وهي: أربع مائة وثمانون مثقالاً وخمسة أرطال وثلث

(١) كذا في ز، ع. وفي ش: «ويجب للفس لحيض».

عِراقِيَّةٌ ، بِالْبُرِّ الرَّزِينِ . وَأَرْبَعَةٌ وَخَمْسَةُ أَصْبَاعٍ وَثَلَاثُ سَبْعٍ رَطْلٍ
مِصْرِيٌّ ، وَرَطْلٌ وَسَبْعٌ دِمَشْقِيٌّ ، وَإِحْدَى عَشْرَةَ أَوْقِيَّةً وَثَلَاثَةُ أَصْبَاعٍ
حَبَشِيَّةٌ ، وَعَشْرُ أَوْاقٍ وَسَبْعَانِ قُدْسِيَّةٌ . الْمَنْقَعُ : « وَهَذَا يَنْفَعُكَ هُنَا ،
وَفِي الْفِطْرَةِ وَالْفِدْيَةِ وَالْكَفَّارَةِ ، وَغَيْرِهَا » .

وَكُرْهُ مُعْرِيَانَا وَإِسْرَافَ . لَا إِسْبَاغٌ بِدُونِ مَا ذَكَرَ .

وَمَنْ نَوَى بِنَسْلِ رَفَعِ الْحَدِيثِ ، أَوِ الْحَدَثِ وَأَطْلَقَ ، أَوْ أَمْرًا
لَا يَبَاحُ إِلَّا بِوَضُوءٍ وَغَسَلٍ — أَجْزَأُ عَنْهُمَا .

وَسُنُّ لِكُلِّ — مَنْ جَنَّبَ وَلَوْ أَتَى ، وَحَائِضٌ وَنَفْسَاءُ أَتَقَطَعُ
دُمَهُمَا — غَسْلُ فَرْجِهِ ، وَوَضُوءُ لَنُومٍ — وَكَرْهُ تَرْكِهِ لَهُ فَقَطْ — وَلِمَا وَدَّ
وَطءَ . وَالنَّسْلُ أَفْضَلُ . وَلَا كُلُّ وَشَرْبٍ . وَلَا يَضُرُّ تَقْضِيهِ بَعْدُ .

* * *

فصلٌ

يَكْرَهُ بِنَاءُ الْحَمَّامِ وَبَيْعُهُ وَإِجَارَتُهُ ، وَالْقِرَاءَةُ وَالسَّلَامُ فِيهِ . لَا
الذِّكْرُ .

وَدُخُولُهُ بِسِتْرَةٍ — مَعَ امْنِ الْوُقُوعِ فِي مُحَرَّمٍ — مَبَاحٌ .

وَإِنْ خِيفَ كَرَهُ . وَإِنْ عُلِمَ ، أَوْ دَخَلَتْهُ أَتَى بِلا عَذْرِ — حَرَمٌ .

* * *

باب

التيمم: استعمال تراب مخصوص لوجه ويدين، بقل طهارة ماء، لكل ما يفعله به عند عجزه عنه شرعا. سوى نجاسة على غير بند، ولبث بمسجد لحاجة.

وهو عزيمة يجوز بسفر المعصية.

وشروطه ثلاثة: دخول وقت لصلاة^(١) ولو مندوحة بمعين. فلا يصح لحاضرة وعيد ما لم يدخل وقتها، ولا لفاتحة إلا إذا ذكرها وأراد فعلها، ولا لكسوف قبل وجوده، ولا لاستسقاء ما لم يجتمعا، ولا لجنازة إلا إذا غسل الميت أو يئتم لعذر، ولا لنفل وقت نهي.

الثاني: تعذر الماء لعدمه ولو بحبس أو قطع عدو ماء بلده، أو عجز عن تناوله — ولو بفهم — لفقد آلة^(٢). أو لمرض مع عدم موضي، أو خوف^(٣) فوت الوقت بانتظاره، أو خوفه باستعماله بطء برء، أو بقاء شين، أو ضرر بدنه من جرح أو برد شديد، أو فوت رقعة أو مال^(٤)، أو عطش نفسه أو غيره: من أدنى أو بهيمة.

(١) كذا في ز. وفي ش: « الصلاة ». وفي ع: « صلاة ».

(٢) قوله: « لفقد آلة »، لم يرد في ع.

(٣) كذا في ز، ع. وفي ش: « أو خوفه ». وهو تعريف.

(٤) كذا في ز، ع. وهو الظاهر. وفي ش: « ماله ».

بشربهم؛ أو احتياجه لعجن أو طبخ . أو لعدم بذله إلا بزيادة كثيرة
خاتمة على ثمن مثله ، في مكانه . ولا إعادة في الكل .

ويلزم شراء ماء وحبل ^(١) ودلو بثمان مثل ، أو زائد يسيراً ،
فاضل من حاجته . واشتارتهما ، وقبولهما عاريةً ، وماء قرصا وهبة ،
ومنه قرصا . وله وفاة .

ويجب بذله لمطشان . ويقيم رب ماء مات لمطش رفيقه ، ويُفَرَم
مَنَّهُ مكانه وقت إتلافه .

ومن أمكنه أن يتوضأ به ، ثم يجمعه ويشربه — لم يلزمه .
ومن قدر على ماء بشر ، بثوب ^(٢) يبله ثم يعصره ، لزمه ما لم
تنقص قيمته أكثر من ثمن الماء — ولو خاف فوت الوقت .
ومن بعض بدنه جريح أو نحو ^(٣) ، ولم يتضرر بمسحه بالماء —
وجب وأجزأ . وإلا تيمم له ، ولما يتضرر بفعله : بما قرب .
وإن عجز عن ضبطه ، وقدر أن يستنيب ^(٤) — لزمه .
ويلزم من جرحه ببعض أعضاء وضوئه — إذا توضأ — ترتيباً ،

(١) كذا في ز ، ع . وفي ش : « أو حبل » .

(٢) في ش زيادة : « يدليه فيها » . وهي من كلام الفارح .

(٣) كذا في ز ، ع . وفي ش : « ونحوه » .

(٤) في ش زيادة : « من ضبطه » . وهي من كلام الفارح .

تيمم له عند غسله لو كان صحيحا . وموالة ، فيعيد غسل الصحيح عند كل تيمم .

وإن وجد حتى المحدث ماء لا يكفي لطهارته ^(١) ، استعمله ثم تيمم ^(٢) .

ومن عدم الماء لزمه — إذا خوطب بصلاة — طلبه في رحله يوما قرب عادة ، ومن رفيقه — مالم يتحقق عدمه .

ومن تيمم ، ثم رأي ما يشك معه في الماء — لا في صلاة — بطل تيممه .

فإن دله عليه ثقة ، أو علمه قريبا عرفا ، ولم يخف فوت وقت ولو للاختيار ، أو رفقة أو عدو أو مال ، أو على نفسه ولو فسادا غير جبان ، أو ماله — لزمه قصده . وإلا تيمم .

ولا يتيمم لخوف فوت جنازة ، ولا وقت فرض — إلا هنا ، وفيما إذا وصل مسافرا إلى ماء وقد ضاق الوقت ، أو علم أن النوبة لا تصل إليه إلا بعده .

ومن ترك ما يلزمه قبوله أو تحصيله — : من ماء وغيره . — وتيمم وصلى ، أعاد .

(١) كذا في ز ، ع . وفي ش : « لطهارة » . وهو تحريف .

(٢) في ع زيادة : « البطل » . وقد وردت في الشرح .

ومن خرج لحرث أو صيد ونحوه ، حمله إن أمكنه . ويتيمم^(١) إن فاتت حاجته برجوعه ، ولا يعيد .

ومن في الوقت أراقه ، أو مر به وأمكنه الوضوء ويعلم أنه لا يجد غيره ، أو باعه ، أو وهبه — حرم ، ولم يصح العقد . ثم إن تيمم وصلى لم يعد .

ومن ضل عن رحله وبه الماء وقد طلبه ، أو عن موضع بشر كان يعرفها ، فتيمم — أجزأه ولو بان بعد بقربه بشر خفية لم يعرفها . لا إن نسيه أو جهله بموضع يمكنه استعماله ، وتيمم . كصلى عويانا ومكفر بصوم ، ناسيا للسترة والرقبة .

وتيمم لكل حدث ، ولكل نجاسة يبدن — لعدم ماء ، أو ضرر^(٢) ولو من برد حضرا — بعد تخفيفها ما أمكن لزوما . ولا إعادة .

وإن تعذر الماء والتراب لعدم ، أو قروح^(٣) لا يستطيع معها مسح البشرة ، ونحوها — صلى الفرض فقط على حساب حاله ، ولا يزيد على ما يجزى ، ولا يؤم متطهرا بأحدهما . ولا إعادة . وتبطل بحدث ونحوه فيها .

(١) كذا في ز ، ع . وليس : « تيمم » .
(٢) كذا في ز ، ع . وليس : « أولضر » . والظاهر أن زيادة اللام من الفارح .
(٣) كذا في ز ، ع . وليس : « أولقروح » . والظاهر أن الزيادة من الفارح .

وإن وجد ثلجا، وتمنر تنويه — مسح به أعضائه. **فروما** .
وصلى ، ولم يُعد إن جرى بمس^(١) .

الشرط^(٢) الثالث : تراب طهور مباح ، غير محترق ، يملق
غبار . فإن خالطه ذو غبار غيره ، فكما خالطه طاهر .

* * *

فصل

وفرائضه : مسح وجهه سوى ما تحت شعر ولو خفيفا ، وداخل
فم وأنف ، ويكره . ويديه إلى كوعيه .

ولو أمرَّ المحل على تراب ، أو صمده لريح فمته ومسحه به —
صح . لا إن سفته فسحه به .

وإن تيمم ييمض يديه أو : بحائل ، أو يغمه غيره —
فكوضوء .

وترتيب^(٣) ، وموالات^(٤) لحدث أصغر . وهي بقدرها في وضوء .
وتمييز^(٥) استباحة ما يتيمم^(٦) له : من حدث ، أو نجاسة . فلا

(١) كذا في ز ، ع . وفي زيادة : « الأعضاء » . وهي من كلام الفارح .

(٢) كذا في ز . والظاهر أن المؤلف قد ذكر ذلك هنا دون سابقه لبعد الفصل . ولم

يرد في ع ولا في ش . وورد في الشرح .

(٣) في زيادة : « هنا » . وهي من كلام الفارح .

(٤) كذا في ز ، ش . وفي ع : « تيمم » .

يكفي أحدهما ولا أحد^(١) الحديثين عن الآخر .

وإن نواهما أو أحد أسباب أحدهما ، أجزأ عن الجميع .

ومن نوى شيئاً أستباحه ومثله ودونه . فأعلاه : فرض عين ،

فنز، فكفاية ، فنافلة ، فطواف قفل ، فمس مصحف ، فقراءة ،

فلبث .

وإن أطلقها لصلاة أو طواف ، لم يفعل إلا نقلهما .

وتسمية فيه ، كوضوء .

ويبطل حتى تيمم جنب لقراءة ولبت^(٢) ، وحائض لوطء —

بمخرج الوقت . كلطواف^(٣) وجنازة ونافلة ونحوها ، ونجاسة . مالم

يكن في صلاة جمعة ، أو ينو الجمع في وقت ثانية — فلا يبطل بمخرج

وقت الأولى^(٤) .

وبوجود ماء ، وزوال مبيح ، ومبطل ما تيمم له ، وخلع^(٥) ما يمسح

إن تيمم وهو عليه .

لا عن حيض ونفاس^(٦) ، بحدث غيرها .

(١) كذا في ز ، ع . وهو الظاهر . وفي ش : « فلا يكفي لأحدهما ولأحد » .

(٢) في ش زيادة : « يسجد » . وهي من كلام الفارح .

(٣) كذا في ز ، ع . وقد وردت اللام في ش على أنها من كلام الفارح ، وهو من كتب الناشر .

(٤) قوله : « فلا يبطل » إلخ ، قد سقط من ش .

(٥) كذا في ز ، ع . وفي ش : « بخلع » والزيادة من الفارح .

(٦) كذا في ز ، ع . وهو الظاهر المناسب . وفي ش : « أو نفاس » .

وإن وجد الماء في صلاة أو طواف ، بطلا . وإن انقضيا لم يجب
إعادتهما . وفي قراءة ووطء ونحوهما ، يجب الترك . وينسل^(١) ميت
ولو صلى عليه ، وتماد .

وسُنُّ لعالم وراجح وجود ماء ، أو مستوٍ عنده الأمران — تأخير
التييم إلى آخر الوقت المختار .

وصفته : أن ينوى ، ثم يسمى ، ويضرب التراب بيديه مفرجتي
الأصابع ضربة^(٢) : يمسح وجهه بباطن أصابعه ، وكفيه براحتيه .
وإن بُذل ، أو نُذر ، أو وقف ، أو وصى بماء لأولى جماعة — قدم
غسل طيبٍ مُحَرَّم ، فنجاسة ثوب ، فبقعة ، فبدن . ثم^(٣) ميتة
فخائض ، فجنب ، فمحدث . إلا^(٤) إن كفاه وحده ، فيقدم على جنب .
ويُقرع مع التساوى .

وإن تطهر به غير الأولى أساء ، وصحت^(٥) .

والثوبُ يصلّى فيه ، ثم يكفن به .

* * *

(١) كذا في زرع . وفي ش : « وينسل » . وهو خطأ وتصحيح .

(٢) في ش زيادة : « واحدة ثم » . وهي من كلام الشارح .

(٣) كذا في ز ، ع . وهو الأولى . وفي ش : « فبت » .

(٤) كذا في ز ، ع . وفي ش : « لا » . وهو تحريف .

(٥) في ش زيادة : « طهارته » . وهي من كلام الشارح .

باب إزالة النجاسة الحكيمة

يشترط لكل متنجس حتى أسفل خف وحذاء، وذيل امرأة — سبع غسلات إن أتقت، وإلا غشى ينقى^(١)، بماء طهور، مع حث وقرص لحاجة إن لم يتضرر المحل، وعصر مع إمكان — فيما تشرّب — كل مرة، خارج الماء. وإلا فغسله واحدة يُبنى عليها، أو دقه وتقليبه^(٢) أو ثقيله.

وكون أحداها — في متنجس بكلب أو خنزير، أو متولد من أحدهما — بتراب طهور يستوعب المحل، إلا فيما يضر^(٣) فيكنى مساه، ويُعتبر مائع يوصله إليه. والأولى أولى. ويقوم أشنان ونحوه مقامه.

ويضر بقاء طعم، لا لونٍ أو ريح أو هما^(٤) عجزاً.

وإن لم تزل النجاسة إلا بملح أو نحوه مع الماء، لم يجب. ومحرم أستهال مطعوم في إزالتها.

(١) كذا في ز، أي المحل. وفي ع، ش: «تنقى» أي النجاسة.

(٢) كذا في ز، ع. وفي ش: «أو تقليبه». ولعله تحريف.

(٣) كذا في ز، ع. وفي ش: «يضره».

(٤) في ش: «لابقاء لون أو ريح أو بقاءهما». والزيادة من الشارح.

وما نجس^(١) بفلسة يُفسل عدداً ما بقي بمدها ، بتراب طهور حيث
أشترط ولم يُستعمل .

ويُفسل بخروج مذى ذكر^(٢) وأنثيان مرة ، وما أصابه سبعا .
ويُجزى في بول غلام — لم يأكل طعاماً لشهوة — فضحه ،
وهو : غمره بماء^(٣) . وفي صخر وأجرنة^(٤) وأحواض ونحوها ،
وأرض تنجست بمائع — ولو من كلب وخنزير — مكاثرتها بالماء
حتى يذهب لون نجاسة وريحها ، ما لم يمجز . ولو لم يزل فيهما .
ولا يظهر دهن ، ولا أرض اختلطت بنجاسة ذات أجزاء ؛
ولا باطن حب وإناء^(٥) وعجين ولحم تشرّبها ، ولا سكين مسقيتها .
بفسل . ولا صقيل بمسح . ولا أرض بشمس وريح وجفاف .
ولا نجاسة بنار ، فرماؤها نجس . ولا باستحالة ، فالتولد منها —
كدود جرح ، وصراصير كنف . — نجسة ، إلا علقة يُخلق منها
طاهر ، وخمرة أتقلت بنفسها^(٦) ، أو بنقل^(٦) لا لقصد تخليل .

(١) كذا في ز ، ع . وفي ش : « تنجس » .

(٢) كذا في ز ، ش . وفي ع : « بالماء » .

(٣) في ش زيادة : « صغار » . وهي من الشارح .

(٤) كذا في ز ، ع . وهو الأولى . وفي ش : « ولا إناء » . ولعله تحريف .

(٥) في ع ، ش زيادة : « خلا » . ولعلها من الشارح .

(٦) كذا في ز ، ش . وفي ع : « وينقل » . وهو تحريف .

ودنُّها مثلها ، كحجَّفر . لا^(١) إناؤه طهر ماؤه : ويُمنع غير خلَّال من إمساكها . لتخلل^(٢) . ثم إن تخللت ، أو أتخذ عصيراً ليتخمر فتخلل بنفسه — حل .

ومن بلم لوزا أو نحوَه في قشره ، ثم قامه أو نحوَه — لم ينجس باطنه ، كبيض صلق في خمر^(٣) .
وأى نجاسة خفيت ، غسل حتى يتيقن غسلها . لا في صحراء ونحوها ، ويصلي فيها بلا تحرُّ .

* * *

فصل

المسكر ، وما لا يؤكل من الطير والبهائم فما فوق الهر^(٤) خلقة ، وميتة غير آدمي وممك وجراد ، وغير ما لا نفس له سائلة : كالمقرب . لا^(٥) للوزغ والحية ، والعلقة يُخلق منها حيوان ولو آدمياً طاهراً ، والبيضة تصير دماً ، ولبنٌ ومنى غير آدمي ومأكول ، وبيضه ، والقيء والودجى والمذئى والبول والغائط مما لا يؤكل أو آدمي ، والنجسُ منا^(٦) طاهر منه صلى الله عليه وسلم وسائر الأنبياء :

(١) كذا في ز ، ع . وفي ش : « ولا » . والزيادة من الشارح .

(٢) كذا في ز . وفي ع ، ش : « لتخلل » .

(٣) كذا في ز ، ع . وفي ش : « كبيض في خر صلق » . وهو من عبث الناشر .

(٤) كذا في ز ، ع . وفي ش : « الهر » وهو تصحيف عجيب .

(٥) كذا في ز ، ع . وفي ش : « إلا » وهو خطأ وتعريف .

(٦) كذا في ز ، ع . وفي ش : « هنا » . وهو تصحيف .

وَمَاءُ قُرُوحٍ ، وَدَمٌ غَيْرُ عِرْقٍ مَا كُولُ وَلَوْ ظَهَرَتْ حَرَّتُهُ ، وَيَمْلِكُ وَيَقِي
وَقِلُّ وَبِرَاغِيثَ وَذَبَابٍ وَنَحْوَهَا ^(١) ، وَشَهِيدٍ ^(٢) عَلَيْهِ ؛ وَقِيحٌ ، وَصَدِيدٌ .
نَجَسٌ .

وَيَعْنَى — فِي غَيْرِ مَائِهِ وَمَطْمُومٍ — عَنْ يَسِيرٍ لَمْ يَنْقُضْ ^(٣) : مِنْ
دَمٍ وَلَوْ حَيْضًا وَنَفَاسًا وَاسْتِحَاضَةً ، وَقِيحٍ وَصَدِيدٍ ، وَلَوْ مِنْ غَيْرِ
مَصْلٍ ، لَا مِنْ حَيَوَانَ نَجَسٍ ، أَوْ سَبِيلٍ .

وَعَنْ أَثَرِ اسْتِجْمَارِ بَعْضِهِ ، وَيَسِيرٍ ^(٤) سَلَسٍ بُولٍ ، وَدُخَانِ نَجَاسَةٍ
وِغَبَارِهَا وَبَخَارِهَا مَا لَمْ تَظْهَرَ لَهُ صِفَةٌ ، وَيَسِيرٍ مَا نَجَسَ بِمَا عُنِيَ عَنْ
يَسِيرِهِ . قَالَ ابْنُ حَمْدَانَ : وَأَطْلَقَهُ الْمُتَقَرِّعُونَ . وَيُضْمُّ مُتَفَرِّقٌ بِثَوْبٍ ،
لَا أَكْثَرَ .

وَعَنْ ^(٥) نَجَاسَةِ بَعِينٍ ، وَحَمَلٍ كَثِيرِهَا فِي صَلَاةِ خَوْفٍ .
وَعَرَقٌ وَرَيْقٌ مِنْ طَاهِرٍ ، وَالْبَلْغَمُ وَلَوْ أَزْرَقَ ، وَسَائِلٌ مِنْ فَمٍ .
وَقَتَّ نَوْمٍ ، وَدَوْدُ قَزٍّ ، وَمِسْكٌ وَفَارُثُهُ ، وَطِينٌ ^(٦) شَارِعٌ ظَلَّتْ
نَجَاسَتُهُ — طَاهِرٌ .

(١) كَذَا فِي ز ، ع ، وَفِي ش : « وَنَحْوِهِ » .

(٢) فِي ع : « وَدَمٌ شَهِيدٌ » . وَقَدْ وَرَدَتْ الزِّيَادَةُ فِي الصَّرْحِ .

(٣) فِي ش زِيَادَةٌ : « الْوَضُوءُ » . وَهِيَ مِنْ كَلَامِ الْفَارَحِ .

(٤) هَذَا إِلَى قَوْلِهِ : « بُولٍ » ، وَرَدَّ فِي ش عَلَى أَنَّهُ مِنَ الصَّرْحِ .

(٥) أَفْطً « مِنْ » وَرَدَّ فِي ش عَلَى أَنَّهُ مِنَ الصَّرْحِ .

(٦) قَوْلُهُ : « وَطِينٌ » إِلَى قَوْلِهِ : « وَهُوَ وَنَحْوُهُ » ، وَرَدَّ فِي ش عَلَى أَنَّهُ مِنَ الصَّرْحِ .

ولا بكره سُورٌ طاهر. ولو أكل هرث ونحوه أو ^(١) طفل نجاسة،
 هم حرب — ولو قبل أن يغيب — من ماء يسير، أو وقع فيه هرث
 ونحوه — : مما ينضم دبره إذا وقع في مائع — وخرج حيا، لم يؤثر.
 وكذا في جامد: وهو: ما يمنع انتقالها فيه.
 وإن مات، أو وقع ميتا رطبا ^(٢) في دقيق ونحوه — ألقى وما حوله.
 وإن اختلط ولم ينضبط حرم.



باب

الحيض: دمٌ طبيعية وجبله تُرخيه الرَّحِمُ، يعتاد أنثى إذا بلغت،
 في أوقات ^(٣) معلومة.

ويُمنع ^(٤) الفسل له — لا ^(٥) الجنابة، بل يسن — والوضوء، ووجوب
 صلاة ^(٦)، وفعلها، وفعل طواف وصوم ^(٨)، ومس مصحف، وقراءة
 قرآن، واللبث بمسجد ولو بوضوء — لا المرور إن أمنت تلويشه ^(٨) —

(١) في ش زيادة: «أكل». وهو من كلام الشارح.

(٢) قد سقط قوله: «رطبا»، من ش.

(٣) كذا في ز، ع. وفي ش: «أيام».

(٤) في ش زيادة: «الحين». وهي من كلام الشارح.

(٥) كذا في ز، ع. وفي ش: «ولا». والزيادة من الشارح.

(٦) كذا في ز، ع. وفي ش: «الصلاة».

(٧) في ش زيادة: «لا وجوبه». وهي من الفرح.

(٨) في ش زيادة: «نساء». وهي من الفرح.

ووطئاً في فرج ، إلا لمن به شَبَقٌ بشرطه ، وسُنَّةٌ طلاق ، ما لم تسأله -
 خلماً أو طلاقاً على عوض ، واعتداداً بأشهر إلا لوفاة .
 ويوجب النسل ، والبلوغ ، والاعتداد به إلا لوفاة .
 ونفاسٌ مثله إلا في اعتداد ، وكونه لا يوجب بلوغاً ، ولا يُحتسب .
 به في مدة إيلاء .

ولا يباح قبل غسل ، بانقطاع دم ^(١) ، غيرُ صوم وطلاق .
 ويجوز أن يستمتع من حائض ، بدون فرج . ويسن ستره إذاً .
 فإن أُولج قبل انقطاعه من يجمع مثله ، فعليه كفارة : دينارٌ أو نصفه .
 على التخيير - ولو مكرهاً ، أو ناسياً أو جاهلاً ^(٢) الحيض والتحريم .
 وكذا هي إن طاوعته . وتجزئ إلى واحد ، كنذر مطلق . وتسقط بمُعْزَر .
 وأقلُّ من الحيض : تمامُ تسع سنين . وأكثرُهُ : خمسون سنة .
 والحامل لا تحيض .
 وأقلُّه : يوم وليلة . وأكثرُهُ : خمسة عشر يوماً . وغالبه : ست .
 أو سبع .
 وأقلُّ طهر بين حيضتين : ثلاثة عشر ^(٣) ؛ وز من حيض : خلوصُ
 النقاء ، بأن لا تتغير معه قطنةٌ أحششت بها . ولا يُكره .
 وطؤها زمنه .

(١) في ش زيادة : « الحين » . وهي من الشرح .
 (٢) كذا في ز ، ع . وفي ش : « أو جاهلاً » . وكلاهما صحيح .
 (٣) في ع ، ش زيادة : « يوماً » . والظاهر أنها من كلام الشارع .

وغالبه : بقية الشهر . ولاحدٌ لأكثره .

* * *

فصل

والمبتدأة بدم أو صفرة أو كدرة ، تجلس — بمجرد ما تراه —
الله ، ثم تتسل وتصلى . فإن^(١) أنقطع ولم يُجاوز أكثره ، أغسلت
الله . فعمله ثلاثا . فإن لم يختلف صار عادة : تنتقل إليه ، وتعيد
صوم رمضان ونحوه فيه . لا إن أيسر قبل تكراره ، أو لم يعد .
ومحرم وطؤها قبل تكراره ، ولا يُكره إن طهرت يوما
فأكدر .

وإن جاوزه فستحاضة : فما بعضه ثخين أو أسود أو مثن ،
وصلح حيضا — تجلسه ولو لم يتوال أو يتكرر . وإلا فأقل الحيض
من كل شهر حتى يتكرر ، فتجلس — من أول وقت ابتدائها ،
أو أول كل شهر هلالى إن جهلته — ستا أو سبعا بتحراً .
وإن استحيضت من لها عادة ، جلستها — لما قصته قبل —
إن علمتها . وإلا عملت بتمييز صالح ، ولو تنقل أو لم يتكرر .
ولا تبطل دلالة زيادة البتين على شهر .

(١) كذا في ز . وفي ع ، ش : « فإذا » .

ولا يُلتفت لتمييز إلا مع استحاضة .

فإن علم فتحيّة : لا تقتصر استحاضتها إلى تكرار .

وتجلس ناسية العدد فقط غالب الحيض ، في موضع حيضها .

فإن لم تعلم إلا شهرها — وهو : ما يجتمع فيه حيض وظهر
صحيحان . — ففيه إن أتسع له . وإلا جلست الفاضل بعد أقل
الظهر .

وتجلس العدد به من ذكرته ونسبت الوقت ، وغالب الحيض
من نسيتهما — من أول كل مدة علم الحيض فيها ، وضاع موضعه :
كنصف الشهر الثاني .

وإن^(١) جهلت فمن أول^(٢) كل هلالٍ ، كبتدأة .

ومتى ذكرت عادتها ، رجعت إليها ، وقضت الواجب زمنها وزمن
جلوسها في غيرها .

وما تجلسه ناسية — من مشكوك فيه^(٣) — كحيض يقينا ، وما زاد
إلى أكثره كطهر متيقن . وغيرهما استحاضة .

(١) كذا في ز ، ع . وفي ش : « فإن » .

(٢) في ع ، ش زيادة « شهر » . ولها من الفرح .

(٣) في ش ، زيادة : « فهو » . وهي من الفرح .

وإن تغيرت عادةً مطلقاً ، فگدم زائد على أقلّ حیض من مبتدأه
في إعادة صوم ونحوه .

ومن أقطع دمها ، ثم عاد في عاداتها — جلسته ، لا ما جاوزها ولو
لم يزد على أكثره ، حتى يتكرر .

وصفرة وكُدرة في أيامها — حیضٌ ، لا بعد ولو تكرر .

ومن ترى^(١) دماً يبلغ مجموعهُ أقلّه ، ونقاء متخللاً — فالدم

حیض . ومتى أقطع قبل بلوغ الأقل ، وجب النسل . فإن جاوز أكثره
فمستحاضة .

* * *

فصل

يلزم كلّ من دام حدثه غسلُ المحل وتعصّيبه ، لا إعادتهما لكل
صلاة إن لم يُقَرِّط . ويتوضأ لوقت كل صلاة إن خرج شيء .

وإن أعْتيد أنقطاعه زمناً يتسع للفعل تعيّن . وإن عرض هذا
الانقطاع بطل وضوءه .

(١) ورد في ش بعد ذلك : « يوما أو أقل » . ونجود هذا في ز ، مضروباً
عليه ، بزيادة : « ... أو أكثر » . ولم يرد شيء من ذلك في ع . فيكون ما في ش من
كلام الشارح .

ومن تمتنع قرائته^(١)، أو يلحقه السلس قائماً — على قاعداً — ومن لم يلحقه إلا راحاً أو ساجداً، ركع وسجد —
 وحرم وطء مستحاضة، من غير خوف عنت منه أو منها —
 ولرجل شرب^(٢) مباح تمتع الجماع — ولا تبي شربته لإلقاء نقطة،
 وحصول حيض — إلا^(٣) قرب رمضان لفطره — ولقطعه — لافل^(٤)
 الأخير بها، بلا عليها.

فصل

النَّفَاسُ لا حَدَّ لآظِهِ . وهو : دم تُرخيه الرحم مع ولادة وقبلها
 يومين أو ثلاثة بأمارة، وبعدها إلى تمام أربعين من ابتداء خروج
 بعض الولد .

وإن جاوزها ، وصادف عادة حيضها ولم يزد ، أو زاد وتكرر
 ولم يُجاوز أكثره — فحيض^(١) . وإلا ، أو لم يصادف عادة —

(١) في ش زيادة : « قائماً » . وهي من الشرح .

(٢) في ش زيادة : « دواء » . وهي من كلام الشارح .

(٣) كما في ز . وفي ش ، ش : « لا » . وكلام صحيح . وفي ش زيادة : « لحصول

حيض » . وهي من الشرح .

(٤) في ش : « فهو حيض ... فهو استحاضة » . والزيادة من الشارح .

(م ٤ — الإراقات)

فاستحاضة^١ . ولا تدخل استحاضة في مدة نفاس .
ويثبت حكمه بوضع ما يتبين^(١) فيه خلق^٢ إنسان . والنقاء زمته
ظهر ، ويكره وطؤها فيه .
وإن^(٢) عاد الدم في الأربعين ، أو لم تره ثم رأته فيها — فشكوك^(٣)
فيه : تصوم وتصلى وتقضى الصوم المفروض ، ولا قوطاً . وإن صارت
نفساء^٤ بتعديها لم تقض .
وفي وطء نفساء ، ما في وطء حائض .
ومن وضعت توأمين فأكثر ، فأول نفاس ، وآخره من الأول .
فلو كان بينهما أربعون^(٤) ، فلا نفاس^٥ للثاني .

* * *

(١) كذا في ز ، ع . وفي ش : « تين » .
(٢) كذا في ز . ع . وهو الظاهر . وفي ش : « فإن » . ولعله تصحيف .
(٣) في ش : « فهو مشكوك » . فتصوم . . المفروض ونحوه . . والزيادة من الشرح .
(٤) في زيادة : « يوما » ، وردلوقها علامة الخطأ على ما يظهر . وقد وردت في المرح

كتاب

الصلاة : أقوال وأفعال معلومة^(١) ، مفتحة بالتكيز ، مختمة

بالتسليم .

وتجب الحس على كل مسلم مكلف — غير حائض ونفساء — ولو لم يبلغه الشرع ، أو نائماً ، أو مغطى عقله بإغماء أو شرب^(٢) دواء أو محرّم . فيقضى حتى زمن جنون طرأ متصلاً به . ويلزم إعلام نائم بدخول وقتها مع ضيقه . ولا تصح من مجنون .

وإذا صلى ، أو أذن ولو في غير وقته — كافر يصح إسلامه ، حكم به . ولا تصح صلاته ظاهراً ، ولا يُعتد بأذانه .

ولا تجب على صغير . وتصح من مميّز — وهو : من بلغ سبعا . — والثواب له . ويلزم الولي أمره بها لهبع ، وتعليمه إياها والطهارة — كإصلاح ماله ، وكفّه عن المفاصد — وضربه على تركها لعشر .

وإن بلغ في مفروضة ، أو بعدّها في وقتها — لزمه إعادتها مع تيمم^(٣) لها ، لا وضوء .

ولا يجوز لمن لزمته تأخيرها أو بعضها عن وقت الجواز ، ذاكر

(١) كذا في ز ، ع . وقد رد في ش على أنه من الشرح .

(٢) في ش : « أو يشرب محرّم » . والرائد قد ورد على أنه من الشرح .

(٣) في ش : « مع تيمم ووضوء » . والرائد قد ورد على أنه من كلام الخارج ، وهو من عبث الناشر .

قلدوا على فعلها — إلا لمن له الجمع ونوبه ، أو لمشتغل^(١) بشرطها الذي يحصله قريباً .

وله تأخير فعلها في الوقت ، مع العزم عليه — ما لم يظن مانعاً : كوت وقتل وجيئ : أو يرم^(٢) ستره^(٣) أو له فقط ، أو لا يبقى وضوء .

علام الماء سفر إلى آخره ولا يرجو وجوده .

ومن له أن يؤخر ، تسقط يموته ، ولم يأنم .
ومن تركها جحوداً ولو جهلاً ، وعرف وأصر — كفر . وكذا^(٤) تهاوناً وكسلاً ، إذا دعاه إمام لفعلها^(٥) وآبى حتى تضايق وقت التي بعدها . ويستتابان ثلاثة^(٦) أيام ، فإن تابا^(٧) بفعلها ، وإلا ضربت عتقهما .

وكذا ترك ركن أو شرط يعتقد وجوبه .

باب

الأذان : لإعلام بدخول وقت الصلاة ، أو قرينه لفجر^(٧) .

(١) كذا في ز ، ع . وفي ش : « أو مهتغل » . وهو — مع محته — تحريف .

(٢) هذا ورد في ش على أنه من الشرح ، بلفظ : (يد) . وهو تصحيف .

(٣) في ش زيادة : « لو تركها » . وهي من كلام الفارح .

(٤) قد سقط هذا القول من ع .

(٥) في ش : « ويستتابان والإباء بثلاثة » . والزيادة من الشرح .

(٦) في ش : « تاباه » . وهو تحريف .

(٧) كذا في ز ، ع . وفي ش : « كفجر » وهو تصحيف خطير .

والإقامة : إعلام بالقيام إليها . بذكر مخصوص فيهما . وهو أفضل منها
ومن إمامة^(١) .

وسُنُّ أَذَانٍ فِي عَيْنِ أَذَنٍ^(٢) مولود ، وإقامةٌ في البسرى .
وهما فرض كفاية للخمس المؤداة والجمعة ، على الرجال الأحرار —
إذ فرضُ الكفاية لا يلزم رقيقاً — حضراً . ويُستأن المنفرد ، وسفراً
ولمقضية . ويُكرهان لخثائى ونساء ، ولو برفع صوت .
ولا ينادى لجنازة وتراويح ، بل لعيد وكسوف وأستسقاء : « الصلاةُ
جماعة » أو « الصلاة » . وكُرِهَ بـ « حتى على الصلاة » .
ويقاتلُ أهل بلد تركوهما . وتحرم الأجرة عليهما . فإن لم يوجد
متطوع ، رزق الإمام — من بيت المال — من يقوم بهما .
وشُرْط . كونه مسلماً ، ذكراً ، عاقلاً . وبصيراً أولى .
وسُنُّ : كونه صديئاً ، أميناً ، عالماً^(٣) بالوقت . ويقدم — مع
التشاح — الأفضلُ في ذلك ، ثم^(٤) في دين وعقل ، ثم من يختاره
أكثر الجيران ، ثم يُقرَّع .
ويكفي مؤذن^(٥) بلا حاجة . ويزاد بقدرها . ويُقيم من يكفى .

(١) كذا في ز ، ع . وفي ش : « الإمامة » .

(٢) وفي ش : « أذن » ، وهو — مع صحته — تحريف .

(٣) وفي ش : « وعالماً » . والزيادة من الفرح .

(٤) وفي ش زيادة : « إن استوا » . وهي عن الفرح .

(٥) في ع زيادة : « واحد » .

وهو خمس عشرة كلمة بلا ترجيع ، وهي إحدى عشرة بلا تنية
وبإحارجية وتثنية .

ويُسْنُ^(١) أول الوقت ، وترسل فيه ، وحذرُها ، والوقف^(٢)
على كل جملة ، وقول : « الصلاة خير من النوم » مرتين ، بعد حيلة
أذان الفجر — ويسمى : التثويب — وكونه قائماً فيهما — فيكرهان
قاعداً ، لغير مسافر ومعدور — متطهراً — فيكره أذان جنب ،
وإقامة محدث — على^(٣) علو ، رافعاً وجهه ، جاعلاً سبائبه في أذنيه ،
مستقبل القبلة ، يلتفت^(٤) يمينا لـ « حتى على الصلاة » ، وشمالاً لـ « حتى
على الفلاح » ؛ ولا يزيل قدميه ؛ وأن يتولاهما واحد بمجل واحد مالم
يشق ، وأن يجلس بعد أذان ما يسن تعجيلها جلسة خفيفة ، ثم يقيم .
ولا يصح إلا مرتباً ، متوالياً عرفاً — فإن تكلم بمحرم أو سكوت
طويلاً ، بطل . وكره يسير غيره ، وسكوت بلا حاجة — منويًا ،
من واحد عدل ، في الوقت .

ويصح لفجر بعد نصف الليل . ويكره في رمضان قبل فجر
ثانٍ^(٥) .

(١) كذا في ع ، ز ، و ، ف ، ش : « وسن » . ولعله تحريف .

(٢) في ع : « وله لوقف » . وهو تحريف .

(٣) في ف ، ش : « وعلى » . والزيادة من الشارح .

(٤) كذا في ز ، ع ، و ، ف ، ش : « يلتفت » .

(٥) في ع ، ش زيادة : « إن لم يؤذن له بعده » . والظاهر أنها من الشارح .

ورفعُ الصوت ركن ليحصل السماعُ ، مالم يؤذن لحاضر .
ومن جمع ، أو قضى فوائت — أذن للأولى ، وأقام للكل .
ويُجْزَى أذانٌ مميز ، لافلسقٍ وخنثى وأمرأة .
ويُكره ملحنًا ، وملحونا ، ومن ذى لثغة فاحشة . وبطل إن
أحيل المعنى .

وسُنْ لمؤذن وسامعه ولو ثانيًا وثالثًا ، ولتقيم وسامعه — ولو فى
طواف أو قراءة . أو امرأة — متابعةً قوله سرًّا بمثله — لا معلنًا^(١)
ومتخلٍّ ، ويقضيه — إلا فى الحيلة ، فيقولان : « لاحول ولا قوة
إلا بالله » : وفى التشويب : « صدقت وبررت » : وفى لفظ الإقامة :
« أقامها الله وأدامها ! » . ثم يصلى على النبي — صلى الله عليه وسلم —
إذا فرغ ، ويقول : « اللهم رب هذه الدَّعوة التامة ، والصلاة القاعة !
آت محمدًا الوسيلة والفضيلة ، وابثه مقامًا محمودًا الذى وعدته ! » .
ثم يدعوهنا ، وعند إقامة .

ويحرم خروجه من مسجد ، بلا عذر أو نية رجوع .

* * *

(١) وفى : « لصل » . والزيادة من الشرح .

باب

شروطُ الصلاة : بما يتوقف^(١) عليها صحتها . وليست منها ، بل تجب لها قبلها . المنقحُ : « إلا النية » .

وهي : إسلام ، وعقل ، وتمييز ، وطهارة ، ودخول وقت . وهو لظهر — وهي الأولى — : من الزوال — وهو : ابتداء طول الظل بعد تنأى قصره . لكن لا يقصر^(٢) في بعض بلاد خراسان ، لسير الشمس ناحية عنها . ويختلف بالشهر والبلد ؛ فأقله بإقليم الشام والعراق : قدمٌ وثلاث ، في نصف حَـزِيران . ويزايد إلى عشرة أقدام وسدس ، في نصف كَانُونِ الأول . ويكون أقلٌّ وأكثرَ في غير ذلك . وطولُ كل إنسان بقدمه : ستةٌ وثلثان تقريبا . — حتى يتساوى متعصب وفيئه سوى ظل الزوال .

والأفضل : تعجيلها ، إلا مع حر مطلقا حتى ينكسر ، ومع غيم لمصل جماعة ، لقرب وقت العصر — فيُسن غير جمعة فيهما . وتأخيرها لمن لاعليه^(٣) جمعة ، أو يري الجمرات — حتى يُفعلا — أفضل .

(١) كذا في ذ ، ع . وفي ش : « تتوقف » . وكل صحيح .

(٢) في ش زيادة : « الظل » . وهو من الشرح .

(٣) كذا في ز ، ع . وفي ش : « جمعة عليه » .

وليه المختار للعصر — وهي الوسطى — حتى يصير ظل كل شيء
مثليه ، سوى ظل الزوال . ثم هو وقت ضرورة إلى الغروب .
وتسجيلها مطلقاً أفضل .

وليه للغرب ^(١) . وهي الوتر ^(٢) . حتى يئيب الشفق الأحمر .
والأفضل : تسجيلها ، إلا لية « جمع » ، لمحرّم قصدها — إن لم
يوافها وقت الغروب ، وفي غيم لمصل جملة ^(٣) ، وجمع . إن كان أرقى .
وليه المختار للمشاء إلى ثلث الليل .

وصلاتها آخر الثلث أفضل ، ما لم يؤخر ^(٤) للغرب . ويكره ^(٥) .
إن شق ولو على بعضهم ، والنوم قبلها ، والحديث بندها إلا يسيراً
ولشغل ^(٦) وأهل .

ثم هو وقت ضرورة إلى طلوع الفجر الثاني ، وهو : اليأس المتعرض
بالمشرق ولا ظلمة بعده . والأول : مستطيل أزرق له شعاع ثم يظلم .

(١) ف : « للغرب » . وهو تعريف .

(٢) كذا في ز و صلب ع . وفي ش : « وتر النهار » . وورد نحوه بهامش ع مع تصحيحه .
ولا يبعد أن يكون من كلام الفارح تقياً لكلمة المتن : « الوتر » ، وأن تكون هذه
الكلمة قد سقطت من ش .

(٣) ف : زيادة : « كما تقدم » . وهي من الشرح .

(٤) ف : « تؤخر » .

(٥) ف : زيادة : « التأخير » . وهي من الشرح .

(٦) و ش : « إلا يسير الشغل » . والواو قد أخرجت مع الشرح .

ويليه الفجر إلى الشروق . وتجيلها مطلقاً أفضل .
وتأخير الكل مع أمن فوت^(١) ، لمصلحة كسوف ، ومعذور — :
كعائق ، وتأثق . — أفضل .
ولو أمره به والله ليصلي به ، آخر . فلا يُكره أن يؤم أباه .
ويجب لتعلم الفاتحة وذكر واجب .
وتحصل فضيلة التججيل ، بالتأهب أول الوقت .
ويقدّر للصلاة أيام البجال قدر المعتاد .

فصل

أداء^(٢) حتى الجمعة يدرك بتكبيرة إحرام ولو آخر وقت ثانية
في جمع .

ومن جهل الوقت ، ولا تمكنه^(٣) مشاهدة — ولا يخبر عن
يقين — صلى إذا ظن دخوله . ويُعيد إن أخطأ^(٤) .
ويُعيد أعمى عاجز عدم مقلداً ، مطلقاً .

(١) كذا في ز ، ع . وفي ش : « فوت » .

(٢) في ش زيادة : « الصلاة » . وهي من الشرح .

(٣) كذا في ز . وفي ش : « يمكنه » . وتحت وع من فوق ومن تحت .

(٤) في ش : زيادة « فصل وقبله » . وهي من كلام الشارع .

وسئل بأذانٍ ثقةٍ عارفٍ، وكذا إخبارُهُ بدخوله لا عن ظنٍ .
وإذا دخل وقتُ صلاةٍ بقدرٍ تكبيرةٍ، ثم طرأ مانعٌ - كجنونٍ
وحيضٍ - - قضيتُ .

وان طرأ تكليفٌ : كبلوغٍ، ونحوهُ - وقد بقي بقدرها -
قضيتُ مع مجموعةٍ إليها قبلها .

ويجب قضاءُ فائتةٍ فأكثرَ مرتباً ولو كثرت - إلا إذا خشي
فواتَ حاضرةٍ، أو خروجَ وقتٍ اختيارٍ؛ ولا يصح تنقلُهُ إذاً؛ أو نسيه
بين فوائتَ حالٍ قضاؤها، أو حاضرةٍ وفائتةٍ حتى فرغ . لا إن جهل
وجوبه - فوراً، مالم ينضر^(١) في بدنه أو ملبسته يحتلجها، أو يحضر .
لصلاةٍ عيد^(٢) . ولا يصح نقلُ مطلقٍ إذاً .

ويجوز التأخير لمرضٍ صحيحٍ : كما تظار رُفقه، أو جماعةٍ لها .
وإن ذكر فائتةٍ إمامٌ أحرم بحاضرةٍ لم يضق وقتها - قطعاً،
كغيره إذا ضاق عنها وعن المسأفة . وإلا أتمها قلاً .
ومن شك فيما عليه، وتيقَّن سبقَ الوجوب - أبرأ ذمته يقيناً .
وإلا فما^(٣) تيقَّن وجوبه .

(١) كذا في ز، ع . وفي ش : « ينضر » . وهو تمجيف .

(٢) كذا في ز، ع . وفي ش : « العيد » .

(٣) في ش : « فيلزمه مما » . والزيادة من كلام الشارع .

فَلَمْ تَرَ عَشْرَ سَجَدَاتٍ مِنْ صَلَاةٍ شَهْرٍ ، قَضَى ^(١) عَشْرَةَ أَيْلَمٍ .

وَمَنْ نَسِيَ صَلَاةً مِنْ يَوْمٍ ، وَجَهِلَهَا — قَضَى خَمْسًا . وَظَهَرَ أَوْ عَصَرَ
مِنْ يَوْمَيْنِ ، وَجَهِلَ السَّابِقَةَ — تَحَرَّى : بِأَيِّهَا يَبْدَأُ ؟ فَإِنْ أَسْتَوَيَا
فَبِأَيِّمَا شَاءَ .

وَلَوْ شَكَّ مَأْمُومٌ : هَلْ صَلَّى الْإِمَامُ ^(٢) الظُّهْرَ أَوْ الْعَصَرَ ؟ — أُعْتَبِرَ
بِالْوَقْتِ ، فَإِنْ أَشْكَلَ فَالْأَصْلُ عَدَمُ الْإِعَادَةِ .

بَابُ

سِتْرِ الْمَوْرَقِ — وَهِيَ : سَوَاءُ الْإِنْسَانِ وَكُلُّ مَا يُسْتَحْيَى ^(٣) مِنْهُ . —
حَتَّى عَنْ قَسَمِهِ ، مِنْ شُرُوطِ الصَّلَاةِ . وَيَجِبُ حَتَّى خَارِجَهَا وَخُلُوعُ ^(٤)
وَفِي ظِلَّةٍ — لَا مِنْ أَسْفَلَ — بِمَا لَا يَصِفُ الْبَشَرَةَ وَلَوْ بَنَاتٌ وَنَحْوُهُ ،
وَمُتَّصِلٌ ^(٥) بِهِ : كَيْدُهُ وَلِحْيَتُهُ ، لَا بَارِيَّةٍ وَحَصِيرٍ وَنَحْوَهُمَا بِمَا يَضُرُّهُ ،
وَلَا خُفْيَةٍ وَطِينٍ وَمَاءٍ كَثِيرٍ لَعَدِمَ .

(١) فِي شِ زِيَادَةٍ : « صَلَاةٌ » . وَهِيَ مِنَ الشَّرْحِ .

(٢) فِي شِ زِيَادَةٍ : « بِهِ » . وَهِيَ مِنَ الشَّرْحِ .

(٣) كَذَا فِي ز ، ع . وَفِي شِ : « يُسْتَحْيَى » . وَكَلَامًا صَحِيحًا .

(٤) فِي شِ : « حَتَّى فِي خُلُوعٍ وَحَتَّى فِي ظِلَّةٍ » . وَالزِّيَادَةُ مَدْرَجَةٌ مِنَ الشَّرْحِ :

(٥) فِي شِ : « بِمُتَّصِلٍ » . لَا بَارِيَّةٍ وَنَحْوَهُمَا . . وَبِخُفْيَةٍ . وَهُوَ مِنْ عَبَثِ النَّاسِرِ .

ويلبّح كشفها لتدأ وتُخَلِّ وتُحوها^(١)، ويلبّح ومبلّحة .
وعورة ذكر وخشّ يلبّأ عشرآ، وأمة وأم ولد ومبّضة ، وحرّة
مميّزة ومُراهقة^(٢) — : ما بين سرّة وركبة . وابن سبع إلى عشر .
الفرجان . والحرة البالّنة كلّها عورة في الصلاة إلا وجهها .
وتُسْن^(٣) صلاة رجل في ثوبين ، ويكنّى ستر عورته في قطن .
وشُرط في فرض : ستر أحد عاتقيه بلباس ولو وصف بالبشرة .
وتُسْن صلاة حرة في درع وخمار وملّحة ، وتُكره في قطن
وبرقع . ويُجْزى ستر عورتها .
وإنّا أنكشف لا عمدآ في صلاة ، من عورة ، يسير لا يقطن
عرفآ في النظر ، ولو طويلاً ؛ أو كثير في قصير — لم تبطل .
ومن ملّى في غضب ولو بعنّه ثوباً أو بقعة ، أو ذهب أو فضة
أو حرير أو غالبه حيثُ حرّم ؛ أو حجّ بنصب — طللًا ذا كرا —
لم يصح .
وإن غير هيئة مسجد فكفصبه^(٤) ، لا إن منعه غيره .
ولا يطلّها لبس عمامة وخاتم منهيّ عنهما ، وتُحوها .

(١) كُنا في ز ، ع . وفي ش : « أو نحوها . . . » وللبّاحة له ، والزيادة من الفتح .

(٢) في ش : « وحرّة مراهقة » . والزيادة من المرح .

(٣) كُنا في ز ، ع . وفي ش : « ويسن » .

(٤) كُنا في ز . وهو الظاهر . وفي ع ، ش : « فكفصب » . ولله تحريف .

وتصح ممن حُجِسَ بنصب . وكذا بنجسة ، ويومي برطبة
غاية ما يمكنه ، ويجلس على قدميه .

ويصلي عرياناً مع غصب ، وفي حرير لدم . ولا إعادة . وفي
نجس لدم ، ويُعيد . ولا يصح قل آبق .

ومن لم يجد إلا ما يستر عورته أو ^(١) الفرجين أو أحدهما —
ستره ، والدبر أولى . إلا إذا كفت منكبه وعجزه فقط ، فيسترهما
وصلى جالساً .

ويلزمه تحصيل ستره بثمن مثلها : فإن زاد فكما وضوء . وقبولها
عارية ، لا هبة . فإن عدم صلى جالساً ندباً : يومي ولا يتربع ، بل
يتضالم ^(٢) .

وإن وجدها مصل قرية عرفاً ستروبي ، وإلا ابتداء . وكذا
من عثقت فيها ، واحتاجت إليها .

وتصلي ^(٣) للمرأة جماعة وإمامهم وسطاً وجوبا فيها ، كل نوع
جانبا . فإن شق صلى الفاضل وأستدبر مفضول ، ثم عكس .

ومن أعاره ^(٤) سترته وصلى عرياناً ، لم تصح . وتسن إذا صلى .

(١) غي ش زيادة : « ما يستر » . وهي مدرجة من الشرح .

(٢) كذا في ز ، ع . وفي ش : « ينضم » . وهو تعريف .

(٣) كذا في ز ، ع . وفي ش : « ويصلي » . وكل صحيح .

(٤) كذا في ز . أي أعار عرياناً وصلى للعير عرياناً . وفي ع ، ش : « أعار »

وصلى بها واحد فأخبر . ويقدم إمام مع منيق الوقت : والمرأة
أولى .

فصل

كُره في صلاة : سَدَلٌ — وهو : طرح ثوب على كتفيه ، ولا
يرد طرفه على الأخرى . — وأَشْمَالُ الْعَمَاءِ — وهو : أن يضطجع بثوب
ليس عليه غيره . — وتَنْطِيَةُ وَجْهِهِ ، وتَلَمُّ عَلَى فَمِ أَوْ أَنْفِ ، وَلَفٌ^(١)
كم بلا سبب .

ومطلقاً : تشبه بكفار ، وصليب في ثوب ونحوه ، وشُدُّ وَسَطِ
يُشْبِهُ^(٢) زُنَّارٍ — وَأَنْثَى مطلقاً — ومثى بُنْعِلٍ واحدة ، ولبسه مبصقراً
في غير إحرام ، ومزعقراً ، وأحمر مُصَمَّتَا ، وطيلسانا — وهو : المقوَّر —
وجعلها مختلفاً في نجاسته واقتراشه — لا إلباسه دابته — وكون ثيابه
فوق نصف ساقه . والمرأة زيادة إلى ذراع ،

وحرم : أن يُسَلِّها بلا حاجة خِيَلَاءَ في غير حرب ، وحتى على

(١) كفلان ز ، ع . وفيه ش : « وكف » . وهو تصغير طريف .

(٢) كفا في ز ، ع . وفيه ش : « يشب » . وورد في ز قبله مضرورياً عليه :

« حتى أتى » .

أشئ لبس ملقيه صورة حيوان ، وتطبيقه ، وستر جذر به بتصويره .
لا أقراشه ، وجعله غداً .

وعلى غير أشئ حتى كافر ، لبس ماكله أو غائبه^(١) حرير
ولو بطانة ، وأقراشه — لا تحت صفيق ، ويصل على — وأستأذ
إليه ، وتطبيقه ، وكتابة مهر فيه ، وستر جذر به — غير الكعبة
المشرقة — بلا ضرورة ، ومنسوج ومموته بنهب أو فضة . لامستحيل
لونه ولم يحصل منه شيء ، وحرير ساوى ما نسج معه ظهوراً^(٢) ،
وخرق — وهو ماسدئ ياتر يسم ، وألحم بوبر^(٣) أو صوف ونحوه —
أو خالص لمرض أو حكة ، أو حرب^(٤) ولو بلا حاجة . ولا الكل
لحاجة .

وحرم نشبه رجل بأشئ وعكسه ، في لباس وغيره . وإلباس صبي
ما حرم على رجل ، فلا تصح صلاته فيه^(٥) .

وبياح من حرير : كيس مصحف ، وأزليار وخياطة به ، وحشو
جباب وفرش ، وعلم ثوب — وهو طرازه — ولبنه جيب — وهو :

(١) في ش : « وما قاله ظهوراً » . والزيادة مدرجة من الشرح .
(٢) ورد في ز بعد ذلك : « ووبر » ، مضروفاً عليه .
(٣) كذا في ز ، ع . وفي ش : « صوف أو ووبر » .
(٤) كذا في ز ، ح . وفي ش : « لحرب » . والحلام مدرجة من الشرح .
(٥) قوله : « فلا تصح » إلخ ، لم يرد في ش ، وأدرج في الشرح .

الزيق . والجيب : ما يفتح على نحر أو طوق . — ورقاع ، وسُجفٌ
فراء ، لا فوق أربع أصابع مضمومة .

باب

أُجْتَنَبُ النجاسة — وهى : عين أو صفة منَع الشرع منها بلا
ضرورة ، لا لأذى فيها طبيعاً ، ولا^(١) لحق الله تعالى أو غيره شرعاً . —
حيث لم يُعَف عنها ، بدنّ مصل ؛ وعدمُ جملها — شرط للصلاة .

فتصح من حامل مستجيراً أو^(٢) حيواناً طاهراً ، ومن مس
توبه ثوباً أو حائطاً نجساً لم يَسْتَنْد إليه ، أو قابلاً راكعاً أو ساجداً .
ولم يلاقها ، أو صلى على^(٣) طاهر من متنجس طرفه ولو تحرك
بحركته^(٤) من غير متعلق ينجرُّ به ، أو سقطت عليه فزالت أو أزالها
سرياً . لا إن عجز عن إزالتها عنه ، أو نسيها ، أو جهل عينها أو حكمها
أو أنها كانت^(٥) فى الصلاة ثم علم ، أو حمل قارورة أو آجرّة باطنها
نجس ، أو بيضة فيها فرخ ميت ، أو مِذْرَة ، أو عنقوداً حباته
مستحيلة خمرآ .

-
- (١) كذا فى ز ، ع . وفى ش : « لا » . وأدرجت الواو فى العرج .
(٢) كذا فى ح ، ش . ويبدو أن الألف قد ألحقت بها مش ز وإن لم تظهر تماماً .
(٣) فى ش زيادة : « عل » وهى مدرجة من العرج .
(٤) كذا فى ز ، ش . وفى ع : « لحركته » .
(٥) . ورد هذا فى ز ، ع . ولم يرد فى ش ، بل أخرج فى العرج .

وإن طين نجسة ، أو بسط عليها أو على حيوان نجس أو حرير
 ظاهر أصفياً ، أو غسل وجهه أجراً صلى عليه ، أو ^(١) على بساط باطنه
 فقط نجس ، أو علو سفله غصب ، أو سريره تحته نجس — كرهت
 وصحت .

وإن خيط جرح أو جبر عظم بخيط ^(٢) أو عظم نجس ، فصَحَّ —
 لم تجب إزالته مع ضرر . ولا يتيمم له إن غطاه اللحم .
 ومتى وجبت فمات ، أزيل إلا مع المثلثة .
 ولا يلزم شارب خمر قبيح .

وإن أعيدت سن أو أذن أو نحوهما ، فثبتت ^(٣) — فطاهرة .

* * *

فصل

ولا تصح ^(٤) تعبدا صلاة في مقبرة ^(٥) — ولا يضر قبران ،
 ولا مادفن بداره — وحمام ^(٦) وما يتبعه في بيع ، وحش ، وأعطان

(١) في ش زياده : « صلى » . وهي مدرجة من الشرح .

(٢) كذا في ز ، ع . وفي ش : « بنجس » ، وأدرجت كلمة « خيط » في الشرح .
 والزيادة منه .

(٣) كذا في ز ، ع . وفي ش : « فثبت » وهو تصحيف .

(٤) كذا في ز ، ع . وفي ش : « يصح » . وكلاهما صحيح .

(٥) ورد بها مش ز : « سواء كانت المقبرة للمسلمين أو للكفار » . والظاهر أنها من
 بعض القراء .

(٦) في ش : « وفي حمام وفيها . . . ولا حسن » . والزيادة مدرجة من الشرح .

إبل — وهي ما تقيم فيها ، وتأوى إليها — ونجزة ، ومزبلة ، وقارة الطريق ، وأسطحتها ، وسطح نهر . سوى صلاة جنازة في مقبرة^(١) وجمعة وعيد وجنازة ونحوها بطريق لضرورة^(٢) ، وغضب ، وعلى راحلة بطريق . وتصح في الكل لعذر .

وتكره إليها بلا حائل ولو كؤخرة رحل ، لافيا علا^(٣) جادة المسافرين يمنة ويسرة .

ولو غيرت بما يزيل اسمها^(٤) : كجمل حمام دارا ، وصلى فيها — صحت . وقبرة مسجد حدث بها .

ولا يصح فرض في الكعبة ولا على ظهرها ، إلا إذا وقف على منتهائها — بحيث لم يبق وراءه شيء . — أو خارجها ، وسجد فيها .

وتصح مندورة فيها وعليها ، ما لم يسجد على منتهائها^(٥) .

ويُسَنُّ نقله فيها وفي الحجر . وهو منها ، وقدره : ستة أذرع وشي . ويصح التوجه إليه مطلقاً . والفرض فيه كداخلها .

وتكره بأرض الخسف ، بيعة وكنيسة .

(١) كذا في ز ، ع . وفي ش : « مقبرة » .

(٢) كذا في ز ، ع . وفي ش : « الضرورة » . وهو خطأ وتعريف .

(٣) قد أدرج هذا فاعشرش في الفرح .

(٤) في ش : « اسمها أو مسجداً وصل فيه » . وأدرج ما بعد في الفرح ، والزيادة منه .

(٥) ورد في ز بعد ذلك مضروباً عليه : « وليس بين يديه شاخص متصل بها » .

باب

استقبالُ القبلة: شرطٌ للصلاة مع القدرة، إلا في ثقل مسافرٍ —
ولو ماشياً — سفرًا مباحًا ولو قصيرًا. لا راكبٌ^(١) تعاسيف. لكن
إن لم يُعذر من عدلت به دابته، أو عدل هو إلى غيرها عن جهة سيره
مع علمه؛ أو عُذر وطال — بطلت.

وإن وقف لتعب دابته، أو منتظرًا رُقعةً، أو لم يسر لسيرهم،
أو نوى النزول ببلد دخله، أو نزل في أثناءها — أُستقبل ويُتمها.
ويصبح نذره الصلاة عليها.

وإن ركب ماشٍ في ثقل آتاه، وتبطل بركوب غيره.
وعلى ماشٍ إحرامٌ^(٢) وركوع وسجود إليها. ويستقبل راكبٌ^(٣)
ويركع ويسجد إن أمكن^(٤) بلا مشقة، وإلا فإلى جهة سيره، ويومئ.
ويلزم قاذرا جعل سجوده أخفض، والطمأنينة.

فصل

وفرض من قرب منها أو من مسجد النبي^(٥) — صلى الله عليه

(١) في ش: «لا تعاسيف، لكن لم ينعذر». وأدرج الزائد في المرح.

(٢) في ش زيادة: «إلى القبلة». وهي مخرجة من المرح.

(٣) ورد في ع فوق هذا وما بعده: «في كل صلاة». وهو من كلام الفارح.

(٤) كتاب في ز، ع. وفي ش: «إن كثر». .

(٥) كتاب في ز، ع. وفي ش: «مسجده».

موسلم — إصابة العين يبدنه^(١) . ولا يضر علوه ولا^(٢) نزول^(٣) . إلا إن
تعمد بجائل أصلي^(٤) : كجبل ، فيجتهد إلى عيناها .

ومن بعد — وهو^(٥) : من لم يقدر على المعاينة ، ولا على من يخبره
عن علم — : إصابة الخلة بالاجتهاد . ويعنى عن انحراف يسير .
فإن أمكنه ذلك بخبر مكلف عدل ظاهر وباطن عن يقين ،
أو استدلال^(٦) بحاريب علم أنها للمسلمين — لزمه العمل به .

ومتى أثبتت سفرا ، أجتهد في طلبها بالدلائل . ويستحب تعلمها
مع أدلة الوقت . فإن دخل وخفيت عليه لزمه ، ويقلد لضيقه .
وأثبتها : القطب . وهو : نجم يكون وراء ظهر المصلي بالشام
وما حاذها ، وخلف^(٧) أذنه اليمنى بالشرق ، وعلى عاتقه الأيسر بمصر
وما والاها .

والشمس والقمر ومنازلهما وما يقترن بهما^(٨) ويقاربها ، كلها تطلع
من المشرق ، وتغرب من المغرب .

(١) ورد هذا في ز ، ش . وسقط من ع .

(٢) في ش : « ونزول إلا أن تتمذر » وأدرج الزائد في المرح .

(٣) في ش : « هو من لم يقدر على المعاينة لا . . » . والنقص أدرج في المرح .

(٤) كذا في ز ، ع . وفي ش : « الاستدلال » .

(٥) في ش : « وعلى مائه . . . والاها » . والجملة الناقصة أدرجت في المرح .

وفي عين : « وخلف أذنيه اليمنى » . وفيه بعض التحريف .

(٦) في ش : « بهما وما يقاربها » وهو تحريف ، وزيادة « ما » بعد الواو من المرح .

والرياح . وأما ثَمَا أَرَبَعُ ^(١) : « الْجَنُوبُ » ، ومهبطها قِبْلَةُ أَهْلِ الشَّامِ :
من مَطْلَعِ سُبَيْلٍ إِلَى مَطْلَعِ الشَّمْسِ فِي الشِّتَاءِ . وبالعراق : إِلَى بَطْنِ
كَتَفِ المَصْلِيِّ البَسْرِيِّ مَارَةً إِلَى يَمِينِهِ .

و « الشَّامُ » : مَقَابِلَتُهَا ، ومهبطُهَا : من القُطْبِ إِلَى مَغْرِبِ الشَّمْسِ
فِي الصَّيْفِ .

و « الصَّبَا » — وتسمى : القَبُولُ — من يَسْرَةِ المَصْلِيِّ بِالشَّامِ :
لأنَّهُ من مَطْلَعِ الشَّمْسِ صَيْفًا إِلَى مَطْلَعِ العَيُوقِ . وبالعراق : إِلَى خَلْفِ
أُذُنِ المَصْلِيِّ البَسْرِيِّ مَارَةً إِلَى يَمِينِهِ .

و « الدَّبُورُ » مَقَابِلَتُهَا ، لأنها تَهْبُثُ بَيْنَ القِبْلَةِ والمَغْرِبِ . وبالعراق :
مُسْتَقْبَلَةُ شَطْرِ وَجْهِ المَصْلِيِّ الأَيْمَنِ .

و لا يَتَّبِعُ مَجْتَهِدٌ مَجْتَهِدًا خَالَفَهُ ، وَلا يَقْتَدِي بِهِ إِلَّا إِنْ أَتَفَقَا . فَإِنْ
بَانَ لِأَحَدِهِمَا الخَطَأُ انْحَرَفَ وَأَتَمَّ ، وَيَتَّبِعُهُ مِنْ قَلْبِهِ ، وَيَنْوِي المَوْثِقَ
مِنْهَا المَفَارِقَةَ .

وَيَتَّبِعُ وَجُوبًا جَاهِلٌ وَأَعْمَى ^(٢) الأَوْثِقَ عِنْدَهُ ^(٣) ، وَيُخَيَّرُ مَعَ تَسَاوِيِ
كُمَا فِي الفُتْيَا .

(١) كَذَا فِي ز ، ع . وَفِي ش : « أَرْبَعَةٌ » . وَهُوَ تَحْرِيفٌ .

(٢) كَذَا فِي ز ، ع . وَأُدْرَجَ فِي ش فِي الشَّرْحِ بِإِلْفِظٍ : « وَالْأَعْمَى » .

(٣) وَرَدَ فِي ش بَعْدَ ذَلِكَ زِيَادَةُ مَدْرَجَةٍ مِنَ الشَّرْحِ ، وَهِيَ : « وَلَا مَشَقَّةٌ » .

وإن صلى بصير حضراً فأخطأ ، أو أعمى بلا دليل — أعاداً .
 فإن لم يظهر لمجهّد جهةً ، أو لم يجد أعمى أو جاهلٌ من يقلده
 فتحرّياً ، أو أخطأ بمجهّد^(١) — أو قلده فأخطأ مقلّده ، سبغاً —
 فلا إعادة .
 ويجب تحرّج لكل صلاة ، فإن تغير — ولو فيها — عمل بالثاني ،
 وبني^(٢) . وإن ظن الخطأ فقط بطلت . ومن أخبر فيها بالخطأ يقينا ،
 لزمه قبوله .

باب

النية : العزم على فعل الشيء . ويزاد في عبادة : « تقرّباً إلى الله
 تعالى »^(٣) .

وهي شرط لا يسقط^(٤) بحال . ولا يمنع صحتها قصد تعليمها^(٥) ،
 أو خلاص من خصم ، أو إيمان سهر .

(١) قوله : « أو أخطأ بمجهّد » ، ورد في ز ، ع . وسقط من ش ، ولم يرد له
 ذكر في الشرح .

(٢) كذا في ز ، ع . وورد في ش مدرجاً في الشرح بلفظ : « وبني » .

(٣) في ش بعد ذلك : « يمين » . وهي مدرجة من الشرح .

(٤) كذا في ز ، و في ع : بالتاء . وفي ش كذلك مع زيادة واو قبل « لا » مدرجة

من الشرح .

(٥) كذا في ز ، ع . وهو الأول . وفي ش : « تعليم » .

والأفضل : أن تقارن التكبير . فإن تقدمته يسير^(١) ، لا يقبل وقت أداء وراتبة ، ولم يرتد أو يفسخها^(٢) — صحت .

ويجب استصحاب حكمها . فتبطل^(٣) بفسخ في الصلاة ، وتردّد^(٤) فيه ، وعزم عليه ، لا على محذور . وبشك : هل نوي أو^(٥) عيّن ؟ فعمل منه عملاً ثم ذكر .

وشرط مع نية الصلاة : تعيين معيّنة ، لا^(٦) قضاء في فائتة ، وأداء في حاضرة ، وفرضية في فرض .

وتصح نية فرض من قاعد ، وقضاء^(٧) بنية أداء ، وعكسه إذا يأنه خلاف ظنه ، لا إن علم^(٨) .

وإن أحرم بفرض في وقته المتسع ، ثم قلبه قفلاً — صح^(٩) مطلقاً . وكره لغير غرض .

وإن انتقل إلى آخر بطل فرضه ، وصار قفلاً ، إن استمر ولم^(١٠)

(١) في ش : « يسير » . ورأدرجت الباء في كلام الفارح .

(٢) كذا في ز ، ع . وفي ش : « ولم يفسخها » . وفيه قص ، وزيادة من الشرح .

(٣) كذا في ز ، ش . وهو الظاهر . وفي ع : « وتبطل » . ولعله تصحيف .

(٤) في ش : « يردد فيه بزم » . والزيادة من الشرح ، والواو أدرجت فيه .

(٥) في ش زيادة : « هل » . وهي مدرجة من الشرح .

(٦) في ش : « ولا . . . » . وأداء حاضرة لا فرضية . هو من عبث الناشر .

(٧) في ش : « ويصح قضاء » . والزيادة من الشرح .

(٨) في ش زيادة : « بقاء الوقت » . وهي مدرجة من الشرح .

(٩) كذا في ز ، ع . وفي ش : « صحت .. وكره قفلاً » . وزيادة « قفلاً » من المخرج .

(١٠) في ش : « إن لم » . وأدرجت الواو في المخرج ، والزيادة منه .

ينو الثاني من أوله بتكبيره إحرار . فإن نواه صح .
ومن أتى بما يفسد الفرض فقط ، أتقلب قفلا .
وينقلب قفلا ما بان علمه — : كفاية^(١) ، فلم تكن . — أو لم
يدخل وقته . وإن علم^(٢) لم تنعقد .

* * *

فصل

وتشترط^(٣) جماعة ثمة كل حاله وإن قفلا^(٤) .
فإن اعتقد كل أنه إمام الآخر أو مأمومه ، أو نوى إمامة من :
لا يصح أن يؤمه : كأي قارئاً ، أو شك في كونه إماماً أو مأموماً —
لم تصح .
فإن أتمّ مقيم بمثله^(٥) إذا سلم إمام مسافر ، أو من سبق بمثله في
قضاء مافاتهما في غير جمعة — صح .
ولا يصح أن يأتّم من لم ينوه أولاً ، إلا إذا أحرر إماماً لغيره إمام
الحق ، ثم حضر وبني على صلاة الأول ، وضار الإمام مأموماً .

(١) في ش : « كفاية لم » . وأدرجت الفاء في الفرح ، والباء منه .

(٢) قوله : « وإن علم » ، ورد في ش مدرجاً في الفرح .

(٣) كذا في ز ، ش . وفي ع : « ويشترط » .

(٤) في ش : « وقفلا » وأدرجت « إن » في الفرح .

(٥) في ش : « بمقيم مثله » . والزيادة من الفرح .

ولا^(١) أن يؤم بلا عذرٍ سبقٍ والقصرِ ، إلا إذا استخلفه إمامٌ
لحدوثِ مرضٍ أو خوفٍ أو حضرٍ عن قولٍ واجبٍ^(٢) . ويُنْبِئُني على
ترتيب الأول^(٣) ولو مسبوقاً ، ويستخلف من يسلم بهم . فإن لم
يفعل اللهم السلام والانتظار . والأصح : يتدنى الفاتحة من لم يدخل
معه .

وتصح نية^(٤) الإمامية طائفاً حضوراً مأموماً — لا شاكاً —
وتبطل إن لم يحضر^(٥) ، أو حضر أو كان حاضراً ولم يدخل معه . لا إن
دخل ثم أنصرف .

وصح لعذرٍ يبيح ترك الجماعة ، أن ينفرد إمامٌ ومأموماً .
ويقرأ مأموماً فارقاً في قيامٍ أو يكمل ، وبعدها له الركوع في الحال .
فإن ظن في صلاة سر أن إمامه قرأ ، لم يقرأ . وفي ثانية جمعة ، يتم
جمعة .

وتبطل صلاة مأموماً يبطلان صلاة إمامه مطلقاً — لا عكسه —
ويتمها منفرداً .

(١) كذا في ز ، ع . وفي ش : « لا » . وأدرجت الواو في الشرح .
(٢) لم يرد هذا في ش ، بل أدرج في الشرح .
(٣) ورد بعد ذلك في ز مضروباً عليه : « والأصح يتدنى الفاتحة ولو لم يدخل معه »
(٤) في ش : « نية مصل طائفا » فأدرج ما في الشرح في المتن ، وبالعكس .
(٥) في ش : « إن لم يحضر أو كان معه حاضراً ، لا إن دخل معه » . وهو على
غرار سابقه .

ومن خرج من صلاة يظن أنه أحدث ، فلم ^(١) يكن - بطلت -

* * *

باب صفة الصلاة

شُئْنُ خُرُوجِهَا إِلَيْهَا بِسَكِينَةٍ وَوَقَارٍ - وَإِذَا دَخَلَ الْمَسْجِدَ قَالَ ^(٢) :
 « بِسْمِ اللَّهِ ، وَالسَّلَامُ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ^(٣) ؛ اللَّهُمَّ ! اغْفِرْ لِي ذُنُوبِي ،
 وَأَفْتَحْ لِي أَبْوَابَ رَحْمَتِكَ » . وَيَقُولُهُ إِذَا خَرَجَ ، إِلَّا أَنَّهُ يَقُولُ :
 « ... أَبْوَابَ فَضْلِكَ » - وَاقِيَامُ ^(٤) إِمَامٍ فَغَيْرِ مُقِيمٍ إِلَيْهَا ، إِذَا قَالَ الْمُقِيمُ :
 « قَدْ قَامَتِ الصَّلَاةُ » ، إِنْ ^(٥) رَأَى الْإِمَامَ ، وَإِلَّا فَعِنْدَ رُؤْيَيْهِ .
 ثُمَّ يَسُورُ إِمَامُ ^(٦) الصَّفُوفَ بَمَنْكِبٍ وَكَمْبٍ . وَشُئْنُ تَكْمِيلِ :
 أَوَّلُ فَأَوَّلُ ، وَالْمُرَاصَةُ . وَيَمِينُهُ ^(٧) وَأَوَّلُ لِرَجَالٍ أَفْضَلُ . وَهُوَ
 مَا يَقْطَعُهُ الْمَنْبِرُ .

ثُمَّ يَقُولُ قَائِمًا مَعَ قَدْرَةِ لِمَكْتُوبَةٍ : « اللَّهُ أَكْبَرُ » ، مَرَّتَيْنِ
 متواليًا .

-
- (١) كَذَا فِي ز ، ع . وَفِي ش : « أَحْدَثَ لَمْ » . وَهُوَ مِنْ عَبَثِ النَّاشِرِ .
 (٢) وَرَدَ هَذَا فِي ز ، ع . وَلَمْ يَرِدْ فِي ش ، وَأُدْرَجَ فِي الشَّرْحِ .
 (٣) وَرَدَ فِي ش زِيَادَةٌ : « صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ » ، وَهُوَ مِنْ كَلَامِ الْفَارَاحِ ،
 (٤) فِي ش : « وَسُنَّ قِيَامَ إِمَامٍ غَيْرِ مُقِيمٍ » . وَهُوَ مِنْ خَلَطِ النَّاشِرِ وَعَبْثِهِ ،
 (٥) كَذَا فِي ز ، ع . وَهُوَ الصَّوَابُ . وَفِي ش : « إِذَا » . وَهُوَ تَصْغِيرُ :
 (٦) كَذَا فِي ز ، ش . وَهُوَ الْأَوَّلَى . وَفِي ع : « الْإِمَامُ » .
 (٧) فِي ش : « وَيَمِينُهُ وَلِرَجَالٍ » ، وَأُدْرَجَ النَّاقِسُ فِي الشَّرْحِ .

قَالَ أَتَى يَهُ أَوْ أَبْدَاهُ أَوْ آتَاهُ غَيْرَ قَائِمٍ^(١) - صَحَّتْ نَفْلًا ، إِنِ
تَأْتَسَعُ الْوَقْتُ .

وَتَتَعَدُّ إِنْ مَدَّ اللَّامُ ، لَا هَمْزَةَ « أَلَّه » أَوْ « أَكْبَر » ، أَوْ قَالَ :
« أَكْبَار » أَوْ « الْأَكْبَر » .

وَيَلْزِمُ جَاهِلًا تَعَلُّمُهَا . فَإِنْ عَجَزَ ، أَوْ ضَاقَ الْوَقْتُ^(٢) - كَبَّرَ بَلَفْتَهُ .
وَإِنْ عَرَفَ لَفَاتٍ فِيهَا أَفْضَلُ كَبَّرَ بِهِ ، وَإِلَّا فَيُخَيَّرُ . وَكَذَا كُلُّ ذِكْرٍ
وَاجِبٍ . وَإِنْ عَلِمَ الْبَعْضُ أَتَى بِهِ . وَإِنْ تَرَجَّمَ عَنْ مُسْتَحَبٍّ بَطَلَتْ .
وَيُحْرِمُ الْآخَرُ مِنْ وَجْهِهِ .

وَيُسْنُ^(٣) جَهْرُ إِمَامٍ بِتَكْبِيرٍ ، وَتُسْمِعُ^(٤) ، وَتُسَلِّمُهُ أَوَّلَى ، وَقِرَاءَةٌ
فِي جَهْرِيَّةٍ - بِحَيْثُ يُسْمَعُ مِنْ خَلْفِهِ ، وَأَدْنَاهُ : سَمَاعٌ غَيْرُهُ . - وَإِسْرَارٌ
غَيْرُهُ بِتَكْبِيرٍ وَسَلَامٍ . وَفِي الْقِرَاءَةِ^(٥) تَفْصِيلٌ يَأْتِي .

وَكُرْهُ جَهْرٌ مَأْمُومٌ ، إِلَّا بِتَكْبِيرٍ وَتَحْمِيدٍ وَسَلَامٍ لِحَاجَةٍ : فَيُسْنُ .
وَجَهْرٌ كُلُّ مَصْلٍ فِي رُكْنٍ وَوَاجِبٌ - بِقَدْرِ مَا يُسْمَعُ نَفْسَهُ^(٦) ،
وَمَعَ مَانِعٍ : بِحَيْثُ يَحْصُلُ السَّمَاعُ مَعَ عَدَمِهِ . - فَرَضٌ .

(١) قَوْلُهُ : « أَوْ آتَاهُ غَيْرَ قَائِمٍ » وَرَدَّ فِي ز ، ع . وَلَمْ يَرِدْ فِي ش ، بَلْ أُدْرِجُ فِي الشَّرْحِ .

(٢) فِي ش زِيَادَةٌ : « عَنْهُ » . وَهِيَ مَرْجُوعَةٌ مِنَ الشَّرْحِ .

(٣) كَذَا فِي ز ، ش . وَفِي ع : « وَيُسْنُ » .

(٤) فِي ش : « وَتُسْمِعُ » . وَتُسْمِعُ فِي صَلَاةٍ جَهْرِيَّةٍ ، وَزِيَادَةٌ مِنْ كَلَامِ الْفَارَسِ .

(٥) فِي ش : « وَفِي الْجَهْرِ بِالْقِرَاءَةِ تَفْصِيلٌ وَيَأْتِي » وَهُوَ كَسَابِقُهُ .

(٦) فِي ش : « نَفْسُهُ مَعَ مَانِعٍ » . وَأُدْرِجَتْ الْوَاوُ فِي الشَّرْحِ .

وسُنَّ رفعُ يديه أو إحداهما عجزاً ، مع ابتداء التكبير - ممدودتي الأصابع مضموماً ، مستقبلاً يطونها القبلة - إلى حَذْوِ مَنْكِبَيْهِ ، إن لم يكن عذراً ، ويُنتهى معه . ويسقط بفراغ التكبير .

ثم وضعُ كَفِّ يَمْنَى على كوع يسرى ، وجملهما تحت سرتيه . ونظرُهُ إلى موضع سجوده ، إلا في صلاة خوف ونحوه لحاجة^(١) .

ثم يَسْتَفْتَحُ ، فيقول : « سبحانك اللهم وبحمدك ، وتبارك اسمك ، وتعالى جدك ، ولا إله غيرك ! » . ثم يستعِذُّ . ثم يقرأ البسملة ، وهي آية فاصلة بين كل سورتين سوى « براءة » . فيكره أبتداؤها بها . ولا يُسَنُّ جهر بشيء من ذلك .

ثم الفاتحة ، وفيها إحدى عشرة^(٢) تشديداً . فإن ترك واحدة أو ترتيبها ، أو قطعها غير مأموم بسكوت طويل . أو ذكر أو دعاء أو قرآن كثير - لزمه استئناؤها ، إن تمعد وكان غير مشروع .

فإذا فرغ ، قال : « آمين » . وحرُم وبطلت إن شدَّ ميمها . ويجهر بها إمام ومأموم معاً وغيرهما^(٣) ، فيما يُجهر فيه . فإن تركه إمام أو أسرهُ أتى به مأموم جهرآ .

(١) كذا في ز ، ع . وفي ش : « لحاجته » . وهو تحريف .

(٢) كذا في ز ، ش . وفي ع : « إحدى عشر » . وهو تحريف .

(٣) في ش : « ويجهر بها غيرهما ، فإن تركه » . والزائد من الفرح ، والتأني . ورد فيه .

ويلزم جاهلا تعلمها . فإن ضاق الوقت لزمه قراءة قدرها^(١) في الحروف والآيات . فإن لم يعرف إلا آية ، كررها بقدرها .
فإن لم يحسن قرأنا حرّم ترجمته ، ولزم قول : « سبحان الله ، والحمد لله ، ولا إله إلا الله ، والله أكبر ! » .

فإن عرف بمضه كرّره بقدره ، وإلا وقف بقدر القراءة .

من صلى ، وتلقّف القراءة من^(٢) غيره — صحت .

ثم يقرأ سورة كاملة ندباً ، من طوال الفصل في الفجر ، وقصاره في المغرب ؛ وفي الباقي من أوساطه . ولا يُكره لعذر — كمرض وسفر ونحوهما . — بأقصر من ذلك . وإلا كره بقصاره في فجر ، لا بطواله في مغرب . وأوله : « ق » .

ولا يُعتدّ بالسورة قبل الفاتحة . وحرّم تنكيس الكلمات — وتبطل به — لا السور والآيات ، ويكره : كبكل^(٣) القرآن في فرض أو بالفاتحة فقط . لا تكرار سورة ، أو تفریقها في ركعتين . ولا^(٤) جمع سور في ركعة ولو في فرض . ولا قراءة أو آخر السور وأوساطها ، أو ملازمة سورة مع اعتقاد جواز غيرها .

(١) كذا في ز ، ش . وفي ع : « بقدرها » . ولعله تحريف .

(٢) في ش زيادة : « لفظ » . وهي مدرجة من الشرح .

(٣) ورد بها مشع بخط آخر كلمة : « لا » وعليها علامة التصحيح . والظاهر أنه أراد « كما » أي كما تكره بكل . ولفظ « ما » ذكره الشارح ، ولا وجود له في النسخ الثلاث .

(٤) في ش : « وجمع . . . وقراءة . . . » . وأدرجت « لا » في الكرخ .

ويجهر إمام بقراءة في الصبح وأولئك^(١) مغرب وعشاء . وكرة
للمأموم^(٢) ، ونهار آ في نفل . ويخبر منفرد ، وقائم لقضاء ما فاتته . ويسر
في قضاء صلاة جهر نهارا ، ويجهر بها ليلا في جماعة . وفي نفل يراعى
المصلحة .

ولا تصح بقراءة تخرج عن مصحف عثمان .

ثم يركع مكبرا رافعا يديه مع ابتدائه ، فيضع يديه مفرجتي
الأصابع على ركبتيه ، ويمد ظهره مستويا ، ويجعل رأسه حياله ،
ويخافي مرققيه عن جنبه .

والجزى - بحيث يمكن وسطا - : مس ركبتيه يديه ، وقدره
من غيره . ومن قاعد : مقابلة وجهه ما وراء ركبتيه - من أرض^(٣) -
أدنى مقابلة . وتتمها الكمال . وينويه أحذب لا يمكنه .

ويقول : « سبحان ربّي العظيم ! » ثلاثا ، وهو أدنى الكمال .
وأعلاه لإمام عشر ، ولنفرد^(٤) الثمرف . وكذا : « سبحان ربّي الأعلى » ،
في سجود . والكمال في « رب أغفر لي » - بين السجدين - ثلاث .
في غير صلاة كسوف في الكل .

(١) في ش : « وفي مغرب » . والزائد عن الشرح ، والناس أخرج فيه .

(٢) كذا في ز ، ع . وفي ش : « المأموم » . وهو تحريف .

(٣) كذا في ز ، ش . وفي ع : « الأرض » .

(٤) كذا في ز ، ع . وفي ش : « المنفرد » . وهو تحريف .

ثم يرفع رأسه مع يديه^(١) قائلاً - إمام ومنفرد - : « سَمِعَ اللَّهُ لِمَنْ
 حَمِدَهُ » مرتباً وجوباً . ثم إن شاء وَضَعَ يَمِينَهُ عَلَى شِمَالِهِ أَوْ أَرْسَلَهُمَا .
 فَإِذَا قَامَ ، قَالَ : « رَبَّنَا ! وَلَكَ الْحَمْدُ ، مِلءَ السَّمَاءَ^(٢) ، وَمِلءَ الْأَرْضَ ،
 وَمِلءَ مَا شِئْتَ مِنْ شَيْءٍ بَعْدُ » . وَيُحَمِّدُ فَقَطْ مَأْمُومٌ ، وَيَأْتِي بِهِ فِي رَفْعِهِ .
 ثم يَخْرُجُ مُكَبِّرًا - وَلَا يَرْفَعُ يَدَيْهِ - فَيَضَعُ رِكَبَتَيْهِ ثُمَّ يَدَيْهِ ثُمَّ
 جَبْهَتَهُ وَأَنْفَهُ ، وَيَكُونُ عَلَى أَطْرَافِ أَصَابِعِهِ .
 والسُّجُودُ عَلَى هَذِهِ الْأَعْضَاءِ بِالْمَصَلَّى رَكْنٌ مَعَ الْقُدْرَةِ ، لَا مَبَاشَرَتُهَا
 بِشَيْءٍ مِنْهَا . وَكَرُّهُ تَرْكُهَا بِإِعْذَرٍ . وَيُجْزَى بِمَعْزُومٍ كُلِّ عَضْوٍ .
 وَمَنْ عَجَزَ بِالْجَنَةِ لَمْ يَلْمَهُ بِغَيْرِهَا ، وَيَوْمَى مَا عَمِلَكُمْ .
 وَسُنَّ أَنْ يُجَافَى عَضُدَيْهِ عَنْ جَنْبَيْهِ ، وَبَطْنُهُ عَنْ فَخْذَيْهِ ، وَهَامَا عَنْ
 سَاقَيْهِ ، مَا لَمْ يُوْذِ جَارُهُ بِهِ . وَيَضَعُ يَدَيْهِ حَذْوَ مَنْكِبَيْهِ
 مَضْمُومَتَيِ الْأَصَابِعِ - وَلَهُ أَنْ يَعْتَمِدَ بِمِرْفَقَيْهِ عَلَى فَخْذَيْهِ ، إِنْ
 طَالَ . - وَيُفَرِّقُ رِكَبَتَيْهِ وَأَصَابِعَ رِجْلَيْهِ ، وَيُوجِّهُهَا إِلَى الْقِبْلَةِ ،
 وَيَقُولُ تَسْبِيحَهُ .

ثم يرفع مكبراً^(٣) ، ويجلس مفترشاً على يسراه ، وينصب يمينه

(١) سقط قوله : « مع يديه » ، من ع .

(٢) كذا في ز ، ع . وفي ش : « السموات » وهو تحريف وإن كان هو المعروف في الأخبار كما قال القارح .

(٣) ورد هذا في ز ، ع . وفي ش أدرج في الترح .

وَيُنْثَى أَصَابِعُهَا نَحْوَ الْقَبْلَةِ ، وَيَسُطُ يَدَيْهِ عَلَى فَخْذَيْهِ مَضْمُومَتَى
الأصابع .

ثم يقول : « رب اغفر لي ! » ، وتقدم .

ثم يسجدُ كالأولى . ثم يرفعُ مكبراً . قائماً على صدور قدميه ، معتمداً
على ركبتيه . فإن شقَّ فبالأرض .

ثم يأتي بثلاثها ، إلا في تجديد نية^(١) وتحريمه وأستفتاح ، وتعوذ
إن تعوذ في الأولى .

ثم يجلسُ مفترشاً ، ويضع يديه على فخذه : يقبض من يمينه
الخنصرَ والبصرَ ، ويُحَلِّقُ الإبهامَ مع الوسطى ، ويسطُ أصابع يسراه
مضمومة إلى القبلة .

ثم يتشهدُ سرّاً ، فيقول : « التحياتُ لله والصلوات والطيبات ؛
السلام عليك — أيها النبي — ورحمة الله وبركاته ، السلام علينا وعلى
عباد الله الصالحين . أشهد أن لا إله إلا الله ؛ وأشهد أن محمداً عبده
ورسوله » . ويُشيرُ بسبابة اليمنى — من غير تحريك — في تشهدهِ
ودعائه مطلقاً^(٢) ، عند ذكر الله تعالى .

ثم ينهضُ في مغرب ورُبَاعِيَّةٍ مكبراً ، ولا يرفع يديه ؛ ويصلي

(١) في ش زيادة مدرجة من الشرح ، هي : « فيكني » .

(٢) أدرج هذا لائش في الشرح .

الباقى كذلك ، إلا أنه يُسرُّ ولا يزيد على الفاتحة .

ثم يجلس متورِّكا : يفرش اليسرى ، وينصب اليمنى ، ويخرجهما عن عينه ، ويحمل أليتيه^(١) على الأرض .

ثم يتشهدُّ التشهد الأول ، ثم يقول^(٢) : « اللَّهُمَّ ! صل على محمد وعلى آل محمد ، كما صليت على آل إبراهيم ! إنك حميد مجيد . وبارك على محمد وعلى آل محمد ، كما باركت على آل إبراهيم ! إنك حميد مجيد . أو : « كما صليت على إبراهيم وآل إبراهيم ، وكما باركت على إبراهيم وآل إبراهيم » . والأوَّلُ أولى .

ثم يقول ندباً : « أعود بالله من عذاب جهنم ، ومن عذاب القبر ، ومن فتنة المحيا والممات ، ومن فتنة المسيح الدجال ! » . وإن دعا بما ورد في الكتاب أو السنة ، أو عن^(٣) الصحابة أو السلف ، أو بأمر الآخرة ولو لم يُشبه ما ورد ، أو لشخص معيَّن بغير كاف الخطاب — وتبطل به — فلا بأس ، ما لم يَشُقَّ على مأموم ، أو يخفَّ سهواً . وكذا ركوعٌ وسجودٌ ونحوهما .

(١) كذا بالأصول . وهو ثنية « آية » . وإثبات التاء في الثنية ورد في لغة على القياس كما في المصباح ، وإن لم يحكمها صاحب المختار .
 (٢) في ش زيادة : « سرّاً » . وهي من كلام الشارح .
 (٣) كذا في ز . وهو الأولى . وفي ش : « أو ورد عن » . والزيادة من العرح . ولم يرد لفظ « عن » وح ، ولعله سقط من النسخ .

ثم يقول عن يمينه ، ثم عن يساره — : « السلام عليكم ورحمة الله » ، مرتباً معرفاً ، وجوباً .

وسن الثفائه عن يساره أكثر ، وجذف السلام — وهو : أن لا يطول ولا يمد في الصلاة وعلى^(١) الناس . — وجزئه : بأن يقف على آخر كل تسليم ؛ وينته به الخروج من الصلاة .

ولا يجزى إن لم يقل : « ورحمة الله » . والأولى : أن لا يزيد « وبركاته » .

وأش كرجل حتى في رفع اليدين . لكن : تجمع نفسها^(٢) ، وتجلس مسندةً رجلها عن يمينها — وهو أفضل — أو متربعة . وتسرها بالقرأة إن سمعها أجنبي . والحنى كأش .

فصل

ثم يسن^(٣) أن يستغفر ثلاثاً ، ويقول : « اللهم ! أنت السلام ، ومنك السلام ، تباركت يا ذا الجلال والإكرام ! » . وثلاثاً وثلاثين : « سبحان الله ، والحمد لله ، والله أكبر ! » . ويفرغ من عدد الكل مما ، ويمقدّه والاستغفار يده .

(١) كذا في ز ، ع . وفي ش : « ولا على » ، وهو الأولى . ولكن من كلام الشارح .

(٢) في زيادة : « في نحو سجود وركوع ، فلا ين لها التجاني » . وهي مدرجة من الفرح :

(٣) في ش : « ثم يسن عقب مكتوبة أن يستغفر الله » . والزيادة من كلام الشارح .

ويدعو الإمام بعد كل^(١) مكتوبة ، ولا يُكره أن يخص نفسه .
وشرط الإخلاص وأجتناب الحرام .

* * *

فصل

يُكره فيها الالتفات^(٢) بلا حاجة : كخوف ونحوه^(٣) .
وإن أstoodار بجملة ، أو أستدبرها - لا في الكعبة أو شدة
خوف ، أو إذا تغير أجهاده^(٤) - بطلت .
ورفعُ بصره لا حالَ التجشّي ، وتغميضه ، وحملُ مُشغل عنها ،
وأقتراشُ ذراعيه ساجدا ، وإقماؤه : بأن يفرش^(٥) قدميه ، ويجلسَ
على عقبه أو بينهما ناصبا قدميه .
وعبثٌ وتخصُّرٌ ، وتغطُّ ، وفتحُ فمه ووضعُه فيه شيئا ، لا في
يده .

وأستقبالُ صورةٍ ، ووجهِ آدمي ، وما يُليهه^(٦) ، ونارٍ مطلقاً ، .

(١) في ش زيادة مدرجة من الشرح ، هي « صلاة » .

(٢) كذا في ز . وفي ع ، ش : « الالتفات » .

(٣) في ش بعد ذلك : « أو استدبرها ولا في شدة خوف » . وقد سقط منها
« أبت هنا عن ز ، ع . ولم يرد ذكر له في الشرح أيضاً . وزيادة « لا في » مدرجة منه

(٤) كذا في ز ، ع . وهو الظاهر . وفي ش : « اجتهاد » ، وهو تحريف .

(٥) كذا في ز ، ع . وفي ش : « يفرش » .

(٦) كذا في ز ، ع . وفي ش : « وما يليه » ، وهو تحريف عجيب .

ومتعجّبت ، ونائم ، وكافر . وتعليقُ شئٍ في قبلته .

وحملُ^(١) فص أو ثوب فيه صورةٌ ، ومسُّ الحضا ، وتسويةُ التراب بلا عنبر ، وتروُّحٌ بمروحة ونحوها بلا حاجة ، وفرقةُ أصابعه وتشبيكها ، ومسُّ لحيته ، وعَقَصُ شعره ، وكفُّ ثوبه ، ونحوه^(٢) .

وأن يخصَّ جهته بما يسجد عليه ، ومسحُ أثر سجوده ، وتكرارُ الفاتحة .

وأستنادُ بلا حاجة ؛ فإن سقط لو أُزيل — لم تصح .

وأبداؤها فيما يمنع كالماء — : كحر وبرد وجوع وعطش مفردٍ — أو حاقنا ، أو حاقبا ، أو مع ريح محتبسة أو نحوه^(٣) ، أو تأثقا لطعام ونحوه ، ما لم يضق الوقت ، فتجب ويحرم اشتغاله بغيرها .

وسُنُّ تفرقته ومراوحتِه بين قدميه . وتُكره كثرته . وحمدُه إذا عطس أو وجد ما يسره ، أو استرجاعُه^(٤) إذا وجد ما يغمه .

وسُنُّ ردِّ ما بين يديه ، ما لم يغلبه ، أو يكن محتاجاً أو بمكّة .

(١) في ش : « وحمل ثوب أو فص ونحوه . . . ومس الحضا وتقليبه » . والزيادة مدرجة من الشرح .

(٢) قوله : « ونحوه » . ورد في زع ، وسقط من ش .

(٣) كذا في ز . وفي ع : « ونحوه » . وورد كذلك في ش مدرجاً في الشرح .

(٤) في ش : « واسترجاعه » .

فإن أبي دفعه^(١)، فإن أصر فله قتاله . ولا يكرره إن خاف فسادها،
ويضمنه معه .

ويحرم مرور بينه وبين سترته ولو بعيدة . وإلا ففي ثلاثة أذرع
فأقل .

وله عهدٌ آيٍ وتسبيحٍ بأصابعه ، وقولٌ : « سبحانك » فـ « بلى »،
إذا قرأ : (أَلَيْسَ ذَلِكَ بِقَادِرٍ عَلَى أَنْ يُخَيِّمَ الْمَوْتَى ۚ) . وقراءةٌ في
المصحف ، ونظرٌ فيه ، وسؤالٌ عند آية رحمة ، وتعوذٌ^(٢) عند آية
عذاب ، ونحوهما .

ورد السلام إشارةً ، وقتلٌ حية وعقرب وقملة ، ولبسٌ ثوب^(٣)
وعمامة ما لم يطل .

وفتحٌ على إمامه إذا أُرْتِجَ عليه^(٤) أو غلط . ويجب في الفاتحة ،
كنسيان^(٥) سجدة .

وإذا نابَه شيء — : كاستئذان عليه ، أو سهو^(٦) إمامه . — سبَّح
زجل ، ولا تبطل إن كثرت ، وصفقت امرأة يبطن كفها على ظهر الأخرى .

(١) لم يرد هذا في ش . بل أدرج في الشرح .

(٢) في ش زيادة : « به » ، وهي مدرجة من الشرح .

(٣) كذا في ز ، ع . وفي ش : « عمامة وثوب » .

(٤) لم يرد هذا في ش ، وأدرجه الناشر في الشرح .

(٥) في ش زيادة مدرجة من الشرح ، هي : « إمامه » .

(٦) كذا في ز ، ع . وفي ش : « وسهو » .

وتبطل إن كثر . وكُرِهَ بنحضة وصغير^(١) ، وتصفيقه ، وتسبيحها .
لا بقراءة وتهليل وتكبير ونحوه .

ومن غلبه ثأؤبٌ كظم ندباً ، وإلا وضع يده على فيه .
وإن بدَّره بُصاق أو مُخاط أو مُخامة ، أزاله في ثوبه ، ويباح —
بغير مسجد — عن يساره ، وتحت قدمه ، وفي ثوب أولى . ويُكره
يَمَّةٌ وأماماً .

ولزم حتى غيرَ باصق ، إزالته من مسجد .
وسُنَّ : تخليقُ عمله . وفي نقل : صلاته^(٢) عليه — صلى الله عليه
وسلم — عند قراءته . ذَكَرَهُ . والصلاةُ إلى سُترة مرتفعة قريب^(٣)
ذراع فأقلَّ — وعرضها أعجبُ إلى أحمدَ — وقربُه منها نحو^(٤) ثلاثة
أذرع من قدميه ، وانحرافه عنها يسيراً .

وإن تعذر غرزُ عصا ، وضعها . ويصح ولو بخيط أو ما أعتقده
سُترة . فإن لم يجد خَطَّ كالهلال . فإذا مر من ورائها شيء ، لم يُكره .
وإن لم تكن^(٥) ، فمرَّ بين يديه كلب أسودَ بهيم — بطلت^(٦) .

(١) في ش : « وبصغير » . والباء مدرجة من الشرح .

(٢) كذا في ز ، ع . وفي ش : « صلاة » .

(٣) في ش : « قدر » . وقد ورد فيها إلى « فأقل » مدرجا في الشرح .

(٤) كذا في ز ، ش . وفي ع : « قدر » .

(٥) في ع : « يكن » . وفي ش : « فإن لم تكن » .

(٦) في ش زيادة : « صلاته » . وقد وردت في ع فوق السطر بخط آخر مع علامة

التصحيح . وهي من كلام الشارح .

لا امرأة^(١) وحمار وشيطان .

وسُترة الإمام مسترة لمن خلفه .

* * *

فصل

أركانها : ما كان فيها ، ولا يسقط^(٢) عمدا ولا سهوا .

وهي : قيامٌ قادر في فرض ، سوى خائف به وعُريان ، ولداواة ،
وقِصرٍ سقفٍ لعاجز عن خروج ، وخلفَ إمام الحى العاجز^(٣) بشرطه .
وحده : ما لم يصر راكعا .

وتكبيرٌ إحرام ، وقراءة الفاتحة ، وركوعٌ ، ورفعٌ^(٤) منه
إلا بعد أول في كسوف . واعتدالٌ ، ولا تبطل إن طال .
وسجودٌ ، ورفعٌ منه ، وجلوسٌ بين السجدين ، وطمأنينةٌ في^(٥)
فعل . وهي : السكون وإن قلَّ .

وتشهدٌ أخير ، وجلوسٌ له وللتسليمتين^(٦) . والركن منه : « اللهم

(١) في ع : « امرأة » .

(٢) في ع : « تسقط » . وفي ش : « تسقط عمدا وسهوا » ، وأدرجت « لا »

في الفرح .

(٣) في ش زيادة : « عن القيام » . وهي من كلام الفارح .

(٤) في ش : « رفع » وهو تحريف .

(٥) في ش زيادة : « كل » ، وهي مدرجة من الفرح .

(٦) في ع : « وللتسليمتان » وهو خطأ وتصحيف .

جبل على محمد ، ، بعد ما يُجزى من الأول . والتسليمتان ، والترتيب .

* * *

فصل

وواجباتها : ما كان فيها ، وتبطل بتركه عمداً ، وسجد له سهواً .
وهي : تكبير^(١) ، لغير إحرام ، وركوع مسبوق أدرك لإمامه
راكماً . فركن^(٢) وسنة . وتسميع^(٣) لإمام ومنفرد ، وتحميد^(٤) ، وتسبيحة^(٥) أولى
في ركوع وسجود ، و « رب اغفر لي »^(٦) بين السجدين — للكل .
وعمل^(٧) ذلك : بين انتقال وأثناء^(٨) . فلو شرع فيه قبل^(٩) ، أو كمله
بعد^(١٠) — لم يجزئه ، كتكميله واجب قرائة راکماً ، أو شروعه^(١١)
في تشهد قبل قعوده^(١٢) .

ومنها : تشهد أول . وجالوس^(١٣) له على غير من قام لإمامه سهواً .
والمُجزى منه : « التحيات لله ، سلام عليك — أيها النبي — ورحمة
الله ، سلام علينا وعلى عباد الله الصالحين ! أشهد أن لا إله إلا الله ،
وأن محمداً رسول الله » .

(١) في ش : « تكبيرة » . وقوله : « وهي » ، أدرج في الشرح .

(٢) في ش زيادة : « إذا جلس » ، وهي مدربة من الشرح .

(٣) في ش : « و انتهائه » ، وهو تحريف .

(٤) في ش زيادة : « انتهائه » ، وهي من كلام الفارح .

(٥) كذا في ز ، ع . وإن كان في ع أثر شطب في الألف . ولفظ ش : « وكثفهم » .

(٦) كذا في ز . وفي ع ، ش : « قعود » .

ومن ترك شيئاً من ذلك عمداً — لشك في وجوبه — لم يسقط .

فصل

وسنّها : ما^(١) كان فيها ، ولا تبطل بتركه ولو عمداً ، ويباح
السجود لسهوه .

وهي : استفتاح ، وتعوذ ، وقراءة « بسم الله الرحمن الرحيم » ،
وقراءة سورة في فجر وجمعة وعيد وتطوع وأولتي مغرب ورباعية ،
وقول : « آمين » ، وقول : « ملء السماء^(٢) » بعد التحميد ، لغير
مأموم . وما زاد على مرة في تسبيح وسؤال المغفرة ، ودعاء في تشهد
آخر ، وقنوت في وتر .

وسنن الأفعال مع الهيآت خمس وأربعون . وسنن « هيئة » :
لأنها مفة في غيرها . فدخل جهر وإخفات ، وترتيل وتخفيف ،
وإمالة^(٣) وقصير . وسنن خشوع .

باب

سجود السهو يشرع لزيادة وقص ، لا عمداً ، ولشك في الجملة —

(١) في ع : دعاء ! وفي ش : « وهي ما » ، والزيادة من الشرح .

(٢) كذا في ز ، ع . وفي ش : « السموات » .

(٣) في ش زيادة : « الزكاة الأولى » وهي مدرجة من الشرح .

لا إذا كثرت حتى صار كوسواس — بفعل وفرض، سوى جنازة وسجود تلاوة وشكر وسهو.

فتى زاد فعلا من جنبها قليلا أو قعودا ولو قدر جلسة الاستراحة، أو ركوعا أو سجودا؛ أو نوى التقصر، قائم^(١) سهوا — سجده، أو عمدا بطلت إلا في الإتمام.

وإن قام لزائنة^(٢) جلس متى ذكر، ولا يشهد إن تشهد، وسجد. وسلم.

ومن نوى ركعتين، ققام إلى ثلاثة نهارا — فالأفضل: أن يتم^(٣) أربعاً، ولا يسجد لسهو وليلا فكقيامه إلى ثلاثة بقصر.

ومن نيه ثقتان فأكثر — ويلزمهم تنبيهه — لزمه الرجوع ولو ظن خطأهما، ما لم يتيقن صواب نفسه، أو يختلف عليه من ينهيه. لا إلى^(٤) فعل مأمومين.

فإن أباه إمام قام لزائنة، بطلت صلاته كتيبته عالما ذا كرا. ولا يستدبها مسبوق، وسلم المفارق. ولا تبطل إن أبى أن يرجع لجبران تقص.

(١) كذا في ز، ع. وفي ش: « قائم »، وهو تصحيف.

(٢) في ش: « ركعة زائنة »، والزيادة من الشرح.

(٣) كذا في ز، ع. وفي ش: « يسهوا »، ولعل الزيادة من الشرح.

(٤) ورد في ز، ع. ولم يرد في ش، بل أدرج في الشرح.

وعمل متوال^(١) مستكثر عادةً ، من غير جنسها — يُبطلها عمداً وسهواً وجبلةً ، إن لم تكن ضرورةً : كخوف وهرب من عدو ونحوه . وإشارةً أخرى كفعله .

وكره يسير بلا حاجة ، ولا يُشرع له سجود ،

ولا تبطل بعمل قلب ، وإطالة نظر إلى شيء . ولا بأكل وشرب يسيرين عرفاً سهواً أو جهلاً . ولا يبلع ما بين أسنانه بلا مضغ ، ولو لم يجر به ريق . ولا تقل يسير شرب عمداً . وبلغ ذؤبٍ سكر ونحوه بفم ، كأكل .

وسُن سجود^(٢) لإتيانه بقول مشروع في غير موضعه سهواً ، كقراءته سورة في الأخيرتين أو قاعداً أو ساجداً ، وتشهده^(٣) قائماً . وإن سلم قبل إتمامها عمداً بطلت ، وسهواً فإن ذكر قريباً^(٤) ولو خرج من المسجد أو شرع في أخرى ، وتقطع — أتمها وسجد^(٥) . وإلا ، أو أحدث ، أو تكلم مطلقاً ، أو قهقه هنا أو في صُلْبها — بطلت . لا إن نام فتكلم ، أو سبق على لسانه حال قراءته .

وككلام : إن تنحج بلا حاجة أو قهق ، فإن حرفان ، لا إن أتحب

(١) في ش : « ومتوال » ، وهو تحريف .

(٢) في ش : « وسجود » ، وهو تحريف .

(٣) كذا في ز . وفي ع : « وتشهد » . وفي ش : « وكتشهده » ، وزيادة الكاف من الشرح .

(٤) في ش : « عرفاً أو شرع في أخرى ويقطع » ، وهو من عبث الناشر .

(٥) في ش : « وسجد لسهوه وإلا بطلت » ، والزيادة مدرجة من الشرح .

خشية ، أو غلبه سُعال أو عطاس أو تناوبٌ ونحوه .

فصل

ومن ترك ركنا غير تكبيرة الإحرام ، فذكره بعد شروعه في قراءة ركعة أخرى — بطلت التي تركها منها - فلو رجع طائعا (١) بطلت صلاته . وقوله (٢) إن لم يعد عمدا بطلت ، وسهوا بطلت الركعة وبعد السلام فترك ركعة ، ما لم يكن تشهدا أخيرا أو سلاما .
فيأتي به ويسجد ويسلم .

وإن نسي من أربع ركعات أربع سجعات ، وذكروا — وقد قرأ في خامسة — فهي أولاه . وقوله يسجد سجدة ، فتمسح (٣) ركعة ، ويأتي بثلاث وبعد السلام بطلت .

وسجدين أو ثلاثا من ركعتين جهلها ، أتى بركعتين .

وثلاثا أو أربعاً من ثلاث ، أتى بثلاث .

وخمساً من أربع أو ثلاث ، أتى بسجدين ، ثم بثلاث ركعات أو بركعتين .

(١) ورد هنا في ز ، ع . ولم يرد في ش ، بل أدرج في الشرح .

(٢) في ش زيادة : « ركن لا يسقط سهوا » ، وهي من الشرح .

(٣) في ش زيادة : « له » ، وهي من الشرح .

ومن الأولى سجدة^(١) ، ومن الثانية سجدتين ، ومن الرابعة^(٢) بسجدة — أتى بسجدة ، ثم بركعتين .

ومن ذكر ترك ركن ، وجهله أو علمه — عمل بأسوأ^(٣) التقديرين .

وتشهد قبل سجدتي أخيرة ، زيادة فعلية . وقيل : سجدة ثانية قولية .

ومن نهض عن ترك تشهد أول^(٤) مع جلوس له ، أو دونه ، ناسياً — لزوم رجوعه . وكره إن أستم قائماً . وحرّم إن شرع في القراءة ، وبطلت . لا إن نسي أو جهل ؛ ويلزم المأموم متابعتها .

وكذا كل واجب ؛ فيرجع إلى تسبيح ركوع وسجود قبل اعتدال ، لا بعده . وعليه السجود للكل .

فصل

يبني^(٥) على اليقين من شك في^(٦) ركن أو عدد ركعات .

(١) في ع : « بسجدة . . . بسجدتين » ، وهو تحريف .

(٢) كذا في ز ، ع . وهو الملائم . وفي ش : «ة» .

(٣) كذا في ز ، ع . وفي ش : « باستواء » وهو تصحيف خطير .

(٤) في ش : « أول ترك أو دونه » وهو من عبث الناشر .

(٥) كذا في ز . وفي ع ، ش : « ويبني » .

(٦) في ش زيادة : « ترك » ، وهي مدرجة من الشرح .

ولا يرجع واحد إلى قبل إمامه ؛ فلما سلم إمامه ^(١) أتى بما شك
فيه ، وسجد وسلم .

ولو شك من أدرك الإمام راكعاً ، بعد أن أحرم ^(٢) — : هل رفع
الإمام رأسه قبل إدراكه راكعاً ، أم لا ؟ — لم يَتَدَّ تلك الركعة ،
وسجدُ لذلك ^(٣) .

وإن شك : هل دخل معه في ^(٤) الأولى أو في الثانية ؟ — جله
في الثانية .

ولا سجود لشك في واجب أو زيادة ، إلا إذا شك وقتَ فعلها .
ومن سجد لشك ، ثم تبين أنه لم يكن عليه سجود — سجد لذلك .
ومن شك : هل سجد لسهو أو لا ؟ — سجد مرة .

وليس على مأموم سجود سهو ، إلا أن يسهُوَ إمامه ، فيسجدُ
معه ولو لم يُتِمَّ ما عليه ^(٥) : من تشهد ؛ ثم يُتِمَّه ؛ ولو مسبقاً فيما لم
يذكره . فلو قام بعد سلام إمامه ، رجع فسجد معه . لا إن شرع في
القرأة .

(١) ويرد هنا في ز ، ع . ولم يرد في ش ، بل أدرج في الشرح .

(٢) في ش زيادة مدرجة من كلام الخارج ، هي : « معه » .

(٣) كما في ز ، ع . وفي ش : « لسهو » ، وهو تصحيف مفسد للمعنى المراد .

(٤) في ش زيادة : « الركعة » ، وهي مدرجة من الشرح .

(٥) في ش : « عليه واجب يتيمه » ، وهو من عث النائر وجهله .

وإن أدركه في آخر سجدة السهو، سجد^(١) معه . فإذا سلم أتى
بالثانية، ثم قضى صلاته .

وإن أدركه بعدها وقبل السلام، لم يسجد .
ويسجد إن سلم معه سهوا، أو لسهو^(٢) معه، وفيما انفرده .
فإن لم يسجد سجد مسبقاً إذا فرغ، وغيره بعد إياسه من
سجوده .

* * *

فصل

وسجود السهو لما يُبطل عمده^(٣)، وللمن يُحيل المعنى سهوا أو
جهلاً - واجبٌ . إلا إذا ترك منه ما محله قبل السلام، فتبطل بتعمد
تركه . ولا^(٤) سجود لسهوه .

ولا تبطل بتعمد ترك مشروع، ولا واجب محله بعد السلام .
وهو : ما إذا سلم قبل إتمامها . وكونه قبل السلام أو بعده ندبٌ .
وإن نسيه قبله قضاء . ولو شرع في أخرى فإذا سلم . وإن طال
فصل عرفاً، أو أحدث، أو خرج من المسجد - لم يقضه، وصحت .

(١) كذا في ز، ع . وفي ش : « سجدها » ، والزيادة من الشرح .

(٢) كذا في ز . وفي ع ، ش : « ولسهوه » وهو الأول .

(٣) في ش زيادة : « الصلاة واجب » ، وهي مترجمة من كلام الشارح .

(٤) كذا في ز، ع . وفي ش : « لا » وأدرجت الولوي في الشرح .

ويكفي لجميع السهو سجدةً واحدة ولو اختلف محلها . ومطلب^(١)
ما قبل السلام .

وهي سجدة بعدة جلس ، فتشهد^(٢) وحوبا التشهد الأخير ، ثم
سلم . ولا يتورك في ثنائية .

وهو ، وما^(٣) يقال فيه وبعد رفع — كسجود صلب .

باب

صلاة التطوع — بعد جهاد ، فتوايه ، فعمل تعليمه وتعليمه : من
حديث وفقه ونحوهما . — أفضل تطوع البدن . ونص : أن الطواف
لغريب أفضل منها بالمسجد الحرام . المنقح : « والوقوف بمزقة أفضل
منه ، خلافاً لبعضهم » .

ثم ما تعدى نفعه . وتتفاوت : فصدقة على قريب محتاج أفضل
من عتق ، وهو^(٤) منها على أجنبي إلا زمن غلاء وحاجة . ثم حج ،
فصوم .

وأفضلها : ما سن جماعة ، وآكدّها : كسوف ، فاستسقاء ،

(١) كذا في ز ، ش . وقد سقطت الواو من ع .

(٢) كذا في ز ، ع . وفي ش : « تشهد » ، وهو تحريف .

(٣) كذا في ز ، وهو الصواب . وقد سقطت الواو من ع ش ، ووردت في المرح .

(٤) في ع زيادة : « أفضل » ، وهي واردة في المرح .

قترأويخ، فوتر. وليس بواجب إلا على النبي صلى الله عليه وسلم.
ومن رواه: سنة فجر — ومن تخفيفها^(١) واضطجاع بعدها
على^(٢) الأيمن — فغرب، ثم سوا.

ووقت وتر: ما بين صلاة العشاء — ولو مع جمع تقديم — وطلوع
الفجر. وآخر الليل لمن يثق بنفسه أفضل.

وأقله: ركعة، ولا يكره بها. وأكثره: إحدى عشرة، يسلم
من كل ثنتين، ويوتر بركة. وإن أوتر بتسع تشهد بعد ثامنة ثم
تاسعة، وسلم. وبسبع أو خمس^(٣) سردهن.

وأدنى الكمال: ثلاث سلامين، ويجوز بسلام واحد سرداً —
ومن أدرك مع إمام^(٤) ركعة، فإن كان يسلم من ثنتين^(٥) أجزأ، وإلا
قضى — : يقرأ في الأولى بـ « سبَّح »، والثانية: « قل يا أيها
الكافرون » والثالثة: « قل هو الله أحد ».

ويُقْنِتُ بعد الركوع ندباً — فلو كبر ورفع يديه، ثم قنت قبله،
جاز — : فيرفع يديه إلى صدره، يسطهما وبطونهما نحو السماء ولو
مأموماً، ويقول جهرًا: « اللهم إنا نستعينك ونستهديك،

(١) كذا في ز، ع. وهو اللام لها بعد. وفي ش: « تخفيفها »

(٢) في ش زيادة: « الجانب » وهي من كلام الشارح.

(٣) في ش بعد أو خمس، « والباء مدرجة من الشرح.

(٤) كذا في ز، ع. وفي ش. « لإمامه ».

(٥) في ش زيادة: « وسلم »، وهي من كلام الشارح قطعاً.

نُستغفرُكَ وتُوبُ إِلَيْكَ ، وَتُؤْمِنُ بِكَ وَتَتَوَكَّلُ عَلَيْكَ ؛ وَتُثْنِي
عَلَيْكَ الْخَيْرَ كُلَّهُ ، وَنُشْكِرُكَ وَلَا نَكْفُرُكَ اَللّهُمَّ اِلَیْكَ نَعْبُدُ، وَلك
فصلی ونسجدُ، وإِلَیْكَ نَسْمُو وَنُحْفِدُ ؛ نَرْجُو رَحْمَتَكَ ، وَنُخْشِ عَذَابَكَ ،
إِنْ عَذَابَكَ الْجِدِّ بِالْكَفَارِ مُلْحِقٌ اَللّهُمَّ اِهْدِنَا فِيمَنْ هَدَيْتَ ،
وَخَافِنَا فِيمَنْ عَاقَيْتَ ، وَتَوَلَّنا فِيمَنْ تَوَلَّيْتَ ، وَبَارِكْ لَنَا فِيمَا أَعْطَيْتَ ،
وَقِنَا شَرَّ مَا قَضَيْتَ ؛ إِنَّكَ تَقْضِي وَلَا يُقْضَى عَلَيْكَ ؛ إِنَّهُ لَا يَدُلُّ مِنْ
وَالَيْتَ ، وَلَا يَعِزُّ مِنْ عَادَيْتَ ، تَبَارَكَتَ رَبَّنَا وَتَعَالَيْتَ اَللّهُمَّ اِنَّا
نَعُوْذُ بِرِضَاكَ مِنْ سَخَطِكَ ، وَبِعَفْوِكَ مِنْ عِقَابِكَ ؛ وَبِكَ مِنْكَ ا
لَا نُحْصِي ثَنَاءَ عَلَيْكَ ، أَنْتَ كَمَا أَثْنَيْتَ عَلَى نَفْسِكَ ا۝ ثُمَّ يَصِلِي عَلَى النَّبِيِّ
صَلَّى اَللّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ — وَيُؤْمِنُ مَأْمُومٌ ، وَيُفْرِدُ مُنْفَرِدُ الضَّمِيرَ — ثُمَّ
يَسْحُجُ وَجْهَهُ بِيَدَيْهِ هُنَا وَخَارِجَ الصَّلَاةِ ، وَيَرْفَعُ يَدَيْهِ إِذَا أَرَادَ
السُّجُودَ .

وَكُرْهُ مُقَنُوتٌ فِي غَيْرِ وَتَرٍ ، إِلَّا أَنْ تَنْزَلَ بِالْمُسْلِمِينَ نَازِلَةٌ ، فَيُسْنُ
لِلْإِمَامِ الْوَقْتُ خَاصَّةً فِيمَا عَدَا الْجُمُعَةَ . وَيَجْهَرُ بِهِ فِي جَهْرِيَّةٍ .

وَمَنْ أَتَمَّ بَقَائَتَ فِي فَجَرٍ ، تَابَعَ وَأَمَّنَ .

وَالرَّوَاتِبُ الْمُؤَكَّدَةُ عَشْرَةٌ ^(١) : رَكْعَتَانِ قَبْلَ الظُّهْرِ ، وَرَكْعَتَانِ

(٣) فِي شَيْءٍ زِيَادَةً مَدْرَجَةً مِنَ الْفَرَحِ ، هِيَ : « رَكْعَتَانِ » .

بعدها ، وركعتان بعد المغرب ، وركعتان بعد العشاء ، وركعتان قبل
الفجر . فيخيرُ فيما عداها ، وعدا وترِ سفرًا .

ومن قضا كل وترٍ إلا ما فات مع فرضه وكثر ، فالأولى تركه
إلا سنة فجر . وسنة فجر وظهرِ الأولى بعدهما قضاء .

والسننُ غيرُ الرواتبِ عشرون : أربعٌ قبل الظهر ، وأربعٌ بعدها ،
وأربعٌ قبل العصر ، وأربعٌ بعد المغرب ، وأربعٌ بعد العشاء .
ويباح ثنتان ^(١) بعد أذان المغرب ، وبعد الوترِ جالسًا .

وفعلُ الكل يبيت أفضلُ . ومن فصل بين فرض وسنته بقيام
أو كلام .

ويُجزى سنة عن تحية مسجد ، ولا عكس . وإن نوى بركعتين
التحية والسنة أو الفرض ^(٢) ، حصلًا .

والتراويحُ : عشرون ركعةً برمضانَ جماعةً ، يسلم من ثنتين ^(٣) ،
بنية أول كل ركعتين . ويُستراح بين كل أربع . ولا بأس بزيادة .
ووقتها : بين سنة عشاء ووترٍ ، وبمسجد وأول الليل أفضلُ .
ويوترُ بعدها في الجماعة ^(٤) . والأفضل لمن له تهجدٌ : أن يوترَ بعده .

(١) كذا في ز ، ع . وهو الموافق لما سبق . وفي ش : « اثنتان » ، وهو تحريف .

(٢) في ش : « أو والفرض » ، وأزادة الواو من جهل الناشر .

(٣) في ش : « اثنتين » ، وهو — مع صحته — تحريف .

(٤) كذا في ز . وفي ع ش : « جماعة » .

وإن أوتر، ثم أرادَه — لم ينقضه، وصلى ولم يوتر .
 والتهجد : ما^(١) بعد نوم؛ والناشئة : ما بعد رقدة .
 وكُرِهَ تطوُّعُ بينها^(٢)، لا طواف، ولا^(٣) تعقيب . وهو : صلاة
 بعدها وبعد وتر جماعة .

* * *

فصل

وصلاة الليل أفضل، ونصفه الأخير أفضل من الأول ومن الثلث
 الأوسط، والثلث بعد النصف أفضل مطلقاً .
 وسُنَّ^(٤) قيامُ الليل، وأفتتاحه بركعتين خفيفتين، ونيته عند
 النوم . وكان واجبا على النبي صلى الله عليه وسلم، ولم يُنسخ .
 ووقته : من الغروب إلى طلوع الفجر .
 وتُكره مداومته . ولا يقومه^(٥) كله إلا ليلة عيد .
 وصلاة ليل ونهار مثنى . وإن تطوَّع نهاراً بأربع فلا بأس،

(١) ورد هنا في ز، ع . وسقط من ش، ولم يرد في المرح . وثبوته متعين .
 (٢) كذا في ز، ش . أي التراوُّج . وفي ع : « بينها »، وهو تحريف لشيء من
 ظن أن المرجح التهجد والناشئة .
 (٣) كذا في ز، ع . وهو الأول . وفي ش : « وتعقيب »، وأدرجت « لا »
 في المرح .
 (٤) كذا في ز، ع . وفي ش : « وسن »، ولعله تحريف كما يفيد تقدير الخارج
 فيها بعد .
 (٥) كذا في ز، ش . وفي ع : « بقيه »، ولعله تحريف .

وبتشهدين أولي، ويقرأ في كل ركعة مع الفاتحة سورة .
وإن زاد على أربع نهاراً ، أو ثنتين ليلاً — ولو جاوز ثمانياً بسلام
واحد — صح ، وكروه .

ويصح تطوع بركعة ونحوها .
ولا تصح صلاة مضطجع غير معذور . وأجرُ قاعد على نصف
صلاة قائم ، إلا المعذور .
وسنن أربعة بحمل قيام ، وثنتي^(١) رجلية بركوع وسجود . وكثرتهما
أفضل من طول قيام .
وتسن صلاة الضحى غيباً . وأقلها : ركعتان ؛ وأكثرها : ثمان .
ووقتها : من خروج وقت النهي^(٢) إلى قبيل الزوال . وأفضله : إذا
اشتد الحر .

وصلاة الاستخارة ولو في خير . ويبادر به بعدها . وصلاة
الحاجة إلى الله تعالى ، أو آدمي . وصلاة التوبة ، وعقب الوضوء .
لكل ركعتان . لا صلاة التيسيع .

(١) كذا في ز ، ش : وفي ع . « وثنتي » ؛ وهو — مع صحته — تحريف .

(٢) في ش زيادة مدرجة من الفرج ، هي : « أي ارتفاع الشمس قدر رمح » .

فصل

وسجودُ تلاوةٍ وشكرٍ ، كنافلةٍ فيما يُعتبر :

ويُسَنُّ لتلاوةٍ ، ويكرره بتكرارها^(١) ، حتى فوطواف مع قصرٍ .

فصل — فيقيمُ محدث بشرطةٍ ، ويسجد مع قصره — لقارىٍّ ومستمعٍ . لا^(٢) سامعٍ ، ومصلٍّ إلا متابعاً لإمامه .

ويُعتبر كونُ قارىٍّ يصلحُ إماماً له . فلا يسجد إن لم يسجد ، ولا قدماه أو عن يساره مع خلوِّ يمينه . ولا رجلٌ لتلاوةِ امرأةٍ وخشْي . ويسجد لتلاوةِ أميٍّ وزمِينٍ وصبيٍّ .

والسجّاتُ : أربع عشرة^(٣) ، في « الحج » ثنتان . يكبرُ إذا سجد وإذا رفع ، ويجلس ويسلم . ولا يتشهد . ويرفع يديه ولو في صلاة .

وكره جمعُ آياتها وحذفُها ، وقراءةُ إمام سجدةٍ بصلاةٍ سرٍّ ، وسجودُها . ويلزم المأموم متابعته في غيرها .

وسجودُ عن قيامٍ أفضلٌ . والتسليمَةُ الأولى ركنٌ ، وتُجزى . وسُنُّ لشكرٍ عند تجددٍ نعمٍ ، وأندفاعٍ تقمٍ مطلقاً .

(١) كذا في ز ، ع . وفي ش : « تكررهما » .

(٢) كذا في ز ، ش . وفي ع : « ولا » ، وهو تحريف وإن وردت الواو في الفرج .

(٣) في ش : « أربع عشرة سجدة وفي » ، والزيادة مدرجة من الفرج .

وإن سجد له في صلاة بطلت ، لا من جاهل وناس^(١) .
وصفته وأحكامه ، كسجود^(٢) تلاوة ..

* * *

فصل

تُبَاحُ القراءةُ في الطريق ، ومنعُ حدثٍ أصغرٍ ، ونجاسةِ ثوبٍ
وبدنٍ حتى يُمَيَّزَ .

وحفظُ القرآن فرض كفاية ، ويَتَمَيَّنُ ما يجب في صلاة ..
وتُسَنُّ القراءةُ في المصحف ، والتَّمُّ كُلُّ أسبوعٍ^(٣) . ولا بأسُ به
كُلُّ ثلاث ، وكرهُ قولِي أربعين . ويَكْبَرُ لآخر كل^(٤) سورة من
« الضحى » ، ويجمع أهلُه .

ويُسَنُّ تعلُّمُ التأويل . ويجوزُ التفسيرُ بمقتضى اللغة ، لا بالرأى .
ويلزم الرجوعُ إلى تفسير صحابيٍّ ، لا تابعيٍّ . وإذا قال الضحائي
ما يخالف القياس ، فهو توقيفٌ .

* * *

(١) كذا في ز ، ح . وفي ش : « أو ناس » ، وكل صحيح .

(٢) في ش : « كسجوده » ، وهو تحريف .

(٣) في ش زيادة : « مرة » . ومى من كلام الفارح .

(٤) ورد هنا في ز ، ح . وهو متعين . ولم يرد في ش ، بل أخرج في التمعن .

فصل

أوقاتُ النهي^(١) خمسةٌ : من طلوع الفجر الثاني إلى طلوع الشمس .

ومن صلاة العصر - ولو مجموعةً وقتَ الظهر - إلى^(٢) الغروب .
وتُفعل سنة الظهر^(٣) بعدها ، ولو في جمع تأخير .

وعندَ طلوعها إلى ارتفاعها قيدَ رُمحٍ ، وقيامها حتى تزولَ ،
وغروبها حتى يتمَّ .

ويحوز فعلٌ مندورٌ ونذرٌها فيها ، وقضاءُ فرائضَ ، وركعتي طواف ، وإعادةُ جماعةٍ^(٤) أقيمت وهو بالمسجد . لاصلاةُ جنازةٍ لم يُخففَ عليها ، إلا بعد فجر وعصر .

ويجرُمُ إيقاعُ تطويعٍ أو بعضه - بغير سنة فجر قبلها - في وقت من الخمسة ، حتى صلاةٍ على قبرٍ وغائب . ولا يُنقَدُ^(٥) إن ابتدأه فيها - ولو جاهلاً - حتى ماله سببٌ : كسجود تلاوة ، وصلاة كسوف ، وقضاء راتبة ؛ وتحمية مسجدٍ إلا حالَ خطبة جمعة مطلقاً .

* * *

(١) في ش زيادة مدرجة من الفرح ، هي : « عن الصلاة » .

(٢) في ش زيادة مدرجة من الفرح ، هي : « وقت » .

(٣) كذا في ز ، ع . وفي ش : « ظهر » .

(٤) ضبط بالكسر في ز بخط المؤلف ، وصحفتح مع تنوين « إعادة » .

(٥) كذا في ع ، ش . وهو الظاهر اللام . وفي ز : « تنقذ » ، ولعله سبق قلم .

باب

صلاة الجماعة واجبة للخمس^(١) المؤداة ، على الرجال الأحرار
القادرين ، ولو سافروا في شدة خوف . لا شرط .

فمنع من منفرد ، ولا ينقص أجره مع عذر .
ويستحب بائنين في غير جمعة وعيد ، ولو بائني أو عبد . لا يصبي
في فرض .

ويستحب بمسجد ، ولنساء منفردات . ويكره لحساء حضورها مع
رجال ، ويباح لغيرها .

ويستحب لأهل^(٢) ثغر اجتماع بمسجد واحد . والأفضل لغيرهم :
المسجد الذي لا تقام^(٣) فيه إلا بحضوره ، فالأقدم ، فالأكثر جماعة .
وأبعد أولى من أقرب .

وحرم أن يؤتم بمسجد له إمام راتب . فلا تصح إلا مع إذنه ،
أو تأخيره وضيق الوقت . ويُراسل إن تأخر عن وقته المعتاد ، مع قرب
وعدم مشقة .

(١) في ش : « للصلوات الخمس » ، والزائد مدرج من الشرح .

(٢) في ش زيادة : « كل » ، وهي من كلام الشارح .

(٣) كذا في ز ، ش . وفي ع : « يقام » . وكلاهما صحيح .

وإن بعد^(١)، أو لم يُظن حضوره، أو ظن ولا يكره ذلك —
صلوا.

ومن صلى، ثم أقيمت — سن^(٢) أن يُعيد . وكذا إن جاء مسجداً
غير وقت نهى، لغير قصد لها، إلا المغرب، والأولى فرضه .
ولا تُكره إعادة جماعة في^(٣) غير مسجدَي مكة والمدينة، ولا
فيهما العذر . وكره قصد مسجد لها .

ويمنع شروع في إقامة أنعقاد نافلة . ومن فيها — ولو خارج
المسجد — يُتم إن أمِن فوت الجماعة .

ومن كبر قبل تسليمه الإمام الأولى، أدرك الجماعة .

ومن أدرك الركوع دون الطمأنينة^(٤) اطمأن، ثم تابع، وقد أدرك
الركعة، وأجزأته تكبيرة الإحرام .

وسُن دخوله معه كيف أدركه، وينحطُّ بلا تكبير . ويقوم
مُسبوق به .

وإن قام قبل سلام الثانية، ولم يرجع — انقلبت نقلاً .

(١) في ع زيادة : « المحل » . وقد وردت في المرح بلفظ : « محله » .

(٢) في ش زيادة : « له » ، وهي مدرجة من الشرح .

(٣) في ش : « في مسجد غير . . . لا » . والزائد مدرج من الشرح ، واناقص
أدرج فيه .

(٤) في ش زيادة من كلام الشارح ، هي : « معه » .

وما أدرك آخرها . وما يَقْضِيْ أَوْلَها : يَسْتَفْتِحُ^(١) له ، ويتموِّذُ ،
ويقرأ سورة .

لكن : لو أدرك ركعة من رابعة أو مغرب ، تشهد عقب
أخرى . ويتورك معه ، يكرر^(٢) التشهد الأول حتى يسلم .
ويتحمل عن مأموم قراءة ، وسجود سهو وتلاوة^(٣) ، وسترة ،
ودعاء قنوت . وكذا تشهد أول ، إذا سبق بركعة .

ومن أن يستفتح ويتموِّذ في جهرية^(٤) ، ويقرأ الفاتحة وسورة
حيث شرعت ، في مكثاته — وهي : قبل الفاتحة ، وبعدها ، وتُسَنِّ
هنا بقدرها ؛ وبعد فراغ القراءة . — وفيما لا يَجْهر فيه ، أو لا يسمعه
بعد أو طرش — إن لم يشغل من يجنبه .

ومن ركع أو سجد ونحوه^(٥) قبل إمامه عمداً حرم ، وعليه وعلى
جاهل وناسٍ ذَكَرَ — أن يرجع ليأتي به معه .

فإن أبي عالماً عمداً حتى أدركه فيه ، بطلت . لا جاهلاً أو ناسياً ،
ويُعتد به .

والأولى أن يشرع في أفعالها بعده ؛ فإن وافقه كره .

(١) كذا في ز ، غ . وفي ش : « يستفتح » ، والثاء من كلام الشارح .
(٢) كذا في ز . وفي ع ، ش : « ويكرر » . ولا يبعد أن تكون الواو من الفتح .
(٢) في ش : « وسجود تلاوة » ، والزيادة من الفتح .
(٤) ورد في ز بعد ذلك مضرباً عليه : « إن لم يسمعه » .
(٥) قوله : « ونحوه » ، ورد في ز ، ع . ولم يرد في ش ، بل أدرج في الفتح .

وإن كبر لإحرام معه ، أو قبل إتمامه — لم تنعقد . وإلا سلم قبله
عمداً بلا عذر ، أو سهواً ولم يُعده — بطلت . ومعه يُتكره
ولا يضر سبق بقول غيرهما .

وإن سبق بركن : بأن ركع ورفع قبل ركوعه ؛ أو ^(١) بركنين
بأن ركع ورفع قبل ركوعه وهوى إلى السجود قبل رفعه ؛ ظلماً
عمداً — بطلت . وجاهلاً أو ناسياً ، بطلت الركعة إن لم يأت بذلك
معه . لا بركن غير ركوع .

وإن تخلّف بركن بلا عذر فسبق ؛ ولعذر إن فعله ولحقه ،
وإلا لغت الزكعة . وبركنين بطلت ؛ ولعذر — : كنوم وسهون
وزحام — إن لم يأت بما تركه مع أمن فوت الآتية ، وإلا لغت الركعة ؛
والتي تليها عوضها .

وإن زال عذر من أدرك ركوع الأولى ، وقد رفع إمامه من
ركوع الثانية — تابعه ، وتصح له ركعة ملققة ^(٢) تدرك ^(٣) بها الجمعة .
وإن ظن تحريم متابته ، فسجد جهلاً — اعتدّ به .

فلو ^(٣) أدركه في ركوع الثانية تبعه ، وتمت جمعته . وبعد رفعه
منه تبعه ، وقضى .

(١) في ع زيادة : « سبقة » ، وهي واردة في الشرح .

(٢) كذا في ز ، ش . ون أصل ع أيضاً ، وإن جعلت بعد آخر : « يدرك » .

(٣) كذا في ز . وهو الظاهر . وفي ع ، ش : « ولو » .

وإن تَخَلَّفَ بركة فأكثر لعذر تابع ، وقضى كسبوق .
وسن لإمام التخفيف مع الإتمام — وتكره سرعة تمنع مأموما
هبل مائسن ، مالم يؤثر مأموم التطويل — وتطويل قراءة الأولى عن
الثانية ، إلا في صلاة خوف في الوجه الثاني ، أو يسير : كب « سُبْح »
و « العاشية » . وانتظار داخل إن لم يَشُقَّ على مأموم .
ومن أستاذته أمراءه أو أمته إلى المسجد ، كره منعه . ويتها
خير لها .

ولاب ثم ولي محرم ، منع مؤلثته إن خشي فتنه أو ضرا ، ومن
الاقراد .

فصل

ألجن مكفون في الجملة : يدخل كافرهم النار ، ومؤمنهم الجنة .
نهم فيها كغيرهم . وتنعقد بهم الجماعة . وليس منهم رسول .
ويقبل قولهم : أن ما يدم ملكهم ، مع إسلامهم . وكافرهم
كالحرابي .

ويحرم عليهم ظلم الأديين ، وظلم بعضهم بعضا
وتحل ذيحتهم . وبولهم وقيوم طاهران .

فصل

الأولى بالامامة : الأجود قراءة الأئمة ، ثم الأجود قراءة الفقيه ،
ثم الأقرأ ، ثم الأكثر قرآناً الأئمة ، ثم الأكثر قرآناً الفقيه ،
ثم قارىء أئمة ، ثم قارىء فقيه ، ثم قارىء عالم فقه صلاحه ^(١) ، ثم
أشرف — وهو : القرشي . فتقدم بنو هاشم ، ثم قريش . — ثم
الأقدم هجرة بنفسه ^(٢) ، وسبق بإسلام كهجرة ، ثم الأتني والأورع .
ثم يُقرع .

وصاحب البيت ، وإمام المسجد — ولو عبداً — أحق ، إلا من
خفى سلطان فيهما ، وسيد ^(٣) بيته .

وحرث أولى من عبد ومبغض ، وهو أولى من عبد .
وحاضر وبصير وحضري ومتوضي ومعير ^(٤) ومستأجر ،
أولى من ضدم .

وتكره إمامة غير الأولى بلا إذنه ؛ غير إمام مسجد وصاحب
بيت ، فتحرّم .

(١) في زيادة من كلام الشارح ، وهي : « من شروطها وأركانها » .

(٢) في ش : « بنفسه لأبائانه . . . كهجرة » ، والزيادة مدرجة من الشرح .

(٣) كذا في ع ، وفي ز أيضاً وإن كانت الماء لم تظاهر تماماً . وفي ش : « وسيد »
في بيته .

(٤) ورد هذا قبل ما بعده ، في ع ، . وكذا في ز ، إلا أن فوقها علامتين تشبهان
علامتي التأخير والتقديم . فوجب التنبيه .

ولا تصح إمامة فاسق مطلقا ، إلا في جمعة وعيد تعذرا خلف غيره . وإن خاف ^(١) أذى صلى خلفه ، وأعاد . وإن ^(٢) وافقه في الأفعال منفردا ، أو في جماعة خلفه بإمام — لم يعد .

وتصح خلف أعمى أصم ، وأقلف ، وأقطع يدين أو رجلين أو إحداهما أو أنف ، وكثير لحن لم يحل المعنى ، والفاء : الذي يكرر الفاء ؛ والتمتاع ^(٣) : الذي يكرر التاء ؛ ومن لا يفصح ببعض الحروف أو يصرع — مع الكراهة . لا خلف أخرس وكافر . وإن قال مجهول ^(٤) بعد سلامه : هو كافر وإنما صلى تهزيئا ؛ أعاد مأموما .

وإن علم له حالان أو إفاقة وجنون ، وأمّ فيهما ، ولم يدّر : في أيهما اتّم ؟ فإن علم قبلها ^(٥) إسلامه أو إفاقة ، وشك في رده أو جنونه — لم يعد .

ولا تصح إمامة من به حدث مستمر ، أو عاجز عن ركوع أو سجود أو قعود ونحوه أو شرط — إلا بمثله . وكذا عن قيام ،

(١) في ش زيادة : « إن » ، وهي من الشرح .

(٢) لفظ ش : « فإن . . . منفرد » ، وفيه تحريف .

(٣) في ش : « والتمتاع ومن لا يفصح » ، وأدرج الزائد هنا في الشرح .

(٤) في ش : « مجهول هو كافر . . . استهراء » . وما زاد هنا أدرج في الشرح .

(٥) كذا في ز ، ش . أي قبل إمامته . وفي ع : « قبلها » ، وهو تحريف لثا عن أن الرجح له الحالتان .

إلا الراتبَ يسجدُ الرجُوءَ زوالُ علته . ويجلسون خلفه ،
وتصح قياماً .

وإن أعتل في أثنائها ، فجلس — أتموا قياماً

وإن ترك الإمام ركناً أو شرطاً مختلفاً فيه بلا تأويل أو تقليد ،
أو ركناً أو شرطاً عنده وحده ، عالماً — أعاداً . وعند مأموم وحده ،
لم يُعيداً .

وإن أعتقه مأموم مجمماً عليه ، فبان خلافه — أعاد .

وتصح خلف من خالف في فرع لم يفسق به . ولا إنكار
في مسائل الاجتهاد .

ولا تصح إمامة امرأة وخشي لرجال أو تخنائى ، إلا عند أكثر
المتقدمين — إن كانا قارئين ، والرجال أميون — في تراويح فقط .
ويقفان خلفهم .

ولا يميز لبائع في فرض^(١) . ويصح في نفل ، وفي فرض بمثله .

ولا إمامة محدث ولا نجس يعلم ذلك .

فإن^(٢) جهل مع مأموم حتى أنقضت ، صححت للمأموم وحده . إلا إن

(١) كذا في ز ، ع . وهو اللام لا بعد . وفي ش : « الفرض وتصح » .

(٢) كذا في ز ، ع . وهو الظاهر . وفي ش : « وإن » .

كانوا يَجْمَعُ — وهم بإمام أو بأموم كذلك أربعمون — فَيُعِيدُ الكل.

ولأَمْيٌ — وهو: من لا يحسن الفاتحة ، أو يُدْعِمُ فيها ما لا يُدْعَمُ ، أو يُبَدِّلُ حرفاً لإضاد « المُغضوبِ » و « الضالين » بظاء ، أو يلحن فيها لحناً يُحِيلُ المعنى ، عجزاً عن إصلاحه . — إلا بمثله .

فإن تعمَّد ، أو قدَّر على إصلاحه ، أو زاد على فرض القراءة عاجز عن إصلاحه عمداً — لم تصح .

وإن أحاله فيما زاد^(١) سهواً أو جهلاً ، أو لآفة — صحت . ومن المَحِيلُ : فتحُ همزة «أهدنا» .

وكره أن يؤمَّ أجنبية فأكثرَ لا رجلَ فيهن ، أو قوماً أكثرَهم يكرهه بحق .

ولا بأَسَ يمامة ولد زناً ، ولقيطٍ ، ومنقٍ بِلَعانٍ ، وخَصِيٍّ ، وجندىٍّ ، وأعرابيٍّ — إذا سلم دينهم ، وصلحوا لها . ولا أن يأتى متوضئٌ يَتِمُّمُ .

ويصح أتمامُ مؤدِّي صلاةٍ بقاضيتها ، وعكسه ، وقاضيتها من يوم^(٢) بقاضيتها من غيره^(٣) . لا بمصلٍّ غيرَها ، ومفترضٍ بمتفعلٍ إلا

(١) في ع ز يادة : « على فرض قراءة » ، وقد وردت في الشرح .

(٢) كذا في زع . وهو الصحيح . وفي ش : « يؤم » ، وهو تصحيف خطير .

(٣) كذا في ز ، وفي أصل ع . إلا أنه ضرب عليه وأبدل باللفظ الوارد في ش ،

وهو : « آخر » .

إذا صلى بهم في خوفٍ صلاتين. ويصح عكسها.

فصل

السنةُ وقوفُ إمامٍ جماعةٍ متقدماً ، إلا المرأةُ فوسطاً وجوباً ،
وأمرأةً أمّت نساءً فوسطاً ندباً. وإن تقدمه مأموم — ولو بإحرام —
لم تصح له. غيرَ قارئةٍ أمّت رجالاً أو خنائى أميين في تراويح. وفيما
إذا تقابلا أو تدابرا داخل الكعبة — لا إن جعل ظهره إلى وجه
إمامه — وفيما إذا أستدار الصفّ حولها ، والإمامُ عنها أبعد من هو
في غير جهته . وفي شدة خوف إذا^(١) أمكنت متابعة . والاعتبارُ
بمؤخر قدم .

وإن وقف جماعة عن يمينه أو بجانبيه^(٢) صح .

ويقف واحد — رجلٌ أو خنثى — عن يمينه . ولا تصح^(٣)
خلفه ، ولا — مع خلوّ يمينه — عن يساره .

وإن وقف يساره — أحرم أولاً^(٤) — أداره من ورائه . فإن

(١) كذا في ز . وفي ش : « إن » . وفي ع : « إذا . . . متابعته » .

(٢) كذا في ز ، ع . وفي ش : « أو بجانبيه » ، ولعله تحريف .

(٣) كذا في ز ، ع ، أي الصلاة إن وقف الواحد . وفي ش : « يصح » أي وقوف الواحد

(٤) كذا في ز ، ع . وهو الصواب . وفي ش : « أو أداره » وهو خطأ ، ولم ترد

« لا » في الشرح .

جاء آخرُ فوقها خلفه ، وإلا أثارَها خلفه . فإن شقَّ تقدُّمَ عنهما .
 وإن بطلت صلاة أحدَ اثنين صفًّا ، تقدَّم الآخر إلى يمينه أو صفًّا ،
 أو جاء آخرُ . وإلا نوى المفارقة .
 وإن وقفَ اثنانِ صفًّا ، لم تصح .
 وإن أمَّ رجلٌ أو خشي امرأةً ، فخطفه . وإن وقفَ بجانبه فكررَ جلًّا ،
 ويصحبُ برحالٍ لم تبطل صلاة من يليها وخلفها .
 وصفٌ تامٌّ من نساء ، لا يمنع اقتداء من خلفهن من رجال ^(١) .
 وسنُّ أن يتقدَّم من أنواعٍ أحرارٍ بالغون فعيدهُ الأفضلُ
 فالأفضلُ ، فصبياؤُ فَنَسَاءٍ كذلك . ومن ^(٢) جنازَ إليه ، وإلى قبلة
 في قبرٍ حيثُ جاز — حرٌّ بالغٌ ، فعيدهُ ، فصبيٌّ فخشى فامرأةٌ
 كذلك .

ومن لم يقف معه إلا كافرٌ ، أو امرأةٌ أو خشي ، أو من يعلمُ
 حديثه أو نجاسته ، أو مجنونٌ ، أو في فرضٍ إلا صبيٌّ — وفقدُ .
 ومن وجدَ فُرْجَةً ، أو الصفَّ غيرَ مرصوص — وقف فيه ، وإلا
 فمن يمين الإمام . فإن لم يمكنه فله أن ينبِّه بنجحة أو كلام أو إشارة .

(١) كذا في ز ، ع . وهو الملائم . وفي ش : « الرجال »
 (٢) « ورد لفظ « من » في ز ، ع . ولم يرد في ش ، بل أدرج في الشرح .

من يقوم معه . ويتبعه . وكُره بحذبه ^(١) .

ومن صلى يسارَ إمام مع خلويمينه ، أو فذاً — ولو امرأةً خلف
أمرأة — ركعةً ، لم تصح .

وإن ركع فذاً لعذر ثم دخل الصف ، أو وقف معه آخرُ قبل سجود
الإمام — صحت .

* * *

فصل

يصح اقتداء من يمكنه — ولو لم يكن بالمسجد — إذا رأى
الإمام أو من ^(٢) وراءه ، ولو في بعضها أو من شباك . أو كانا به —
ولو لم يره ، ولا من وراءه — إذا سمع التكبير . لا إن كان المأموم
وحده خارجه ، .

وإن كان بينهما نهر تجري فيه السفن ، أو طريقٌ ولم تتصل فيه ^(٣)
الصفوف حيثُ صحت فيه ؛ أو كان — في غير شدة خوف — بسفينة ،
وإمامه في أخرى — لم تصح ^(٤) .

وكره علو إمام عن مأموم ، ما لم يكن كدرجة منبر . وتصح

(١) كذا في ز ، ع . وفي ش : « جذبه » وأدرجت الجاء في النسخ .

(٢) في ش : « أو رأى من » ، والزيادة من كلام الشارح .

(٣) ورد هذا في ز ، ع . وسقط من ش .

(٤) كذا في ز ، ع . أي الصلاة . وفي ش : « يصح » أي الاقتداء .

ولو كان كثيراً ، وهو : ذراع فأكثر . ولا بأس به للمأموم ، ولا
يقطع^(١) الصف إلا عن يساره : إذا بُعِدَ بقدر مقام ثلاثة .
وتُكره صلاته في طاق القبلة إن منع مشاهدته ، وتطوعه بعد
مكتوبة موضعها ، ومكثه كثيراً مستقبل القبلة وليس ثم نساء ،
ووقوف مأمومين بين سوارٍ تقطع الصفوف عرفاً — بلا حاجة
في الكل .

وينحرف إمام إلى مأموم جهة قصده ، وإلا فمن يمينه .
وأتخاذ المهراب مباح . وحرّم بناء مسجد يُرادُّ به الضرر لمسجد
قربه ، فيُهدم .
وكُره حضور مسجد وجماعة ، لا كل يصل أو فجل ونحوه ، حتى
يذهب ريحه .

* * *

فصل

يُعتذر بترك جمعة وجماعة ، مريض وخائف حدوث مرض ليسا

(١) كذا في ش . أي ولا بأس بقطع الصف خلف الإمام وعن يمينه ، إلا أن يكون
القطع عن يساره . كما في شرح الفارح . وهذا هو الظاهر الموافق لصريح صاحب الإقناع ، الذي
صرح البيهقي في شرحه عليه (٤٥٢/١ : أنصار السنة) : بأن صاحب انتهى بزم بمقام
ولفظ زع : « بقطع » بالياء . فإن لم يكن مصطفاً عما أوجبه ، فممنوع : ولا يصح قطع
الصف مبطل للصلاة ، إلا إذا كان عن يسار الإمام بالشرط المذكور . فاعلم القائلون
بالمس .

بالمسجد — وتلزم الجملة من لم يتضرر بإتيانها راكباً أو محملاً ،
أو تبرع^(١) أحد به أو بقودٍ أعمى — ومن يدافع أحدَ الأجنبيَّين ،
أو بحضرة طعام هو^(٢) محتاج إليه — وله الشُّبْعُ — أوله ضائعٌ
يرجوه ، أو يخاف ضياعَ ماله ، أو فواته ، أو ضرراً فيه أو في معيشة
يحتاجها ، أو مالٍ استَوْجِرَ لحفظه ولو نظارةً بستان ؛ أو موتَ
قريبه^(٣) أو رفيقه ، أو تمرِضَهما^(٤) وليس من يقوم مقامه ؛ أو على
نفسه من ضرر^(٥) أو سلطان ، أو ملازمةٍ غريم ولا شيء معه ؛
أو فوات^(٦) رُفْقَةٍ بسفر مباح أنشأه أو استدأه ؛ أو غلبه نعلس
يخاف به فوتها في الوقت أو مع إمام ، أو أذىً بمطيرٍ ووحلٍ وثليجٍ
وجليدٍ وريحٍ باردةٍ بلبلةٍ مظلمة ، أو تطويل^(٧) إمام ؛ أو عليه قودٌ
يرجو العفو عنه .

لامن عليه حدٌّ ، أو بطريقه أو المسجد^(٨) منكرٌ ؛ كدعاء لبغاة .
وينكره بحسبه .

-
- (١) كذا في ز ، ع . وفي ش : « وتبرع » ، وهو خطأ وتعريف .
(٢) في ش : « وهو » . ولعل زيادة الواو من الشرح ، إن لم تكن من التماسخ .
(٢) في ش : « أو قريبه » . والتامس ورد في الشرح بلفظ : « فوت »
(٤) كذا في ز ، ع . وفي ش : « أو كان يتولى تمرِضَهما » ، والزيادة من الشرح .
(٥) في ش زيادة مدرجة من الشرح ، هي : « لم » .
(٦) كذا في ز ، ع . وهو لللاثم . وفي ش : « فوت » .
(٧) في ش : « تطويل » . أو كان عليه » ، والزيادة من الشرح .
(٨) في ش : « أو بالمسجد » ، والباء من كلام الشارح .

١٤ باب صلاة أهل الأعذار

تلتزم مكتوبة المريض قائماً ولو كرايح ، أو ممتداً أو مستنداً^(١)
بأجرة يقدر عليها .

فإن عجز أو شقّ لضرر ، أو زيادة مرض ، أو يطأ برء ونحوه .
فتأخذ مترماً ندياً . ويثني رجله في ركوع وسجود ، كتبتل : .

فإن عجز أو شقّ — ولو بتمديه بضرب ساقه — فعلى جنب^(٢)
والأيمن أفضل . وتسكره على ظهره ورجلاه إلى القبلة ، مع قدرته على
جنبه . وإلا تمّين .

ويؤمُّ بركوع وسجود ، ويحمله أخفض . وإن^(٣) سجد —
ما أمكنه — على شيء رُفِعَ ، كره وأجزأ . ولا بأس به على وسادة ونحوها .
فإن صجز أو ما بظرفه نالوا مستحضر الفعل والقول — إن عجز
عنه — بقلبه . كأسير خائف . ولا تسقط .

فإن قدر على قيام أو قعود في أثنائها ، أنتقل إليه . فيقوم أو يقعد .
ويركع بلا قراعتين من قرأ ، وإلا قرأ .

(١) في ش زيادة : « إلى شيء ولو » ، وهي مبرجة من الفرج .

(٢) كذا في ز ، ع . وفي ش : « جنبه » ، ولعل الهاء من الشبرخ .

(٣) كذا في ز ، ع . وهو الظاهر . وفي ش : « وإذا » . وأجزأه ، والهاء

من كلام الشارح .

وإن أبطأ متاثلاً من أطاق القيام ، فعاد العجز — فإن كان يحمل
قعود : كتشهد ، صحت . وإلا بطلت صلاته وصلاة من خلفه
ولو جهلوا^(١) .

ويبنى من عجز فيها^(٢) . وتجزى الفاتحة إن أتمها في انحطاطه ،
لا من صح فأتها في ارتفاعه

ومن قدر على قيام وقعود ، دون ركوع وسجود — أو ما ركوع
قائماً ، وسجود^(٣) قاعداً .

ومن قدر أن يقوم منفرداً ، ويجلس في جماعة — خير .
ولمريض يطيق قياماً ، الصلاة^(٤) مستلقياً لمداواة ، بقول طيب
مسلم ثقة . ويفطر بقوله : إن الصوم مما يمكن الملة .

ولا تصح مكتوبة في سفينة قاعداً ، لقادر على قيام .
وتصح على راحلة لتأذ بجبل ومطر ونحوه^(٥) ، وانقطاع عن
رفقة أو خوف على نفسه من عدو ونحوه ؛ أو عجزاً^(٦) عن ركوبه
إن نزل . وعليه الاستقبال وما يقدر عليه . ولا تصح لمرض .

(١) في ش زيادة مدرجة من الفرح ، هي : « جاله » .

(٢) في ش زيادة : « على ما قبله » ، وهي من كلام الخارج .

(٣) في ش : « وسجود » ، والباء مدرجة من الفرح .

(٤) ورد هذا في ز ، ع . ولم يرد في ش ، بل أدرج في الفرح :

(٥) كذا في ز ، ع . وفي ش : « وغيره » .

(٦) كذا في ز ، ع . وفي ش : « أو عجزه » . وكل صحيح .

ومن أتى بكل فرضٍ وشرطٍ، وصلى عليها أو بسفينة ونحوها
سائرة أو واقفة، بلا^(١) عذر — صحت .

ومن بقاء وطنين يومئذٍ، كمصلوب ومربوط . ويسجد غريق على
متن الماء .

ويُعتبر المقرُّ لأعضاء السجود . فلو وُضع جبهته على قطن منفوش
ونحوه، أو صلى معلقاً — ولا ضرورة — لم تصح .

وتصح إن حاذى صدره رَوْزَنَةٌ ونحوها، وعلى حائلٍ صوفٍ وغيره
من حيوان، وعلى ما منع^(٢) صلابة الأرض، وما تُنبته .

* * *

فصلٌ

من نوى سفرًا مباحًا ولو نزهةً أو فرجةً، أو هو أكثرُ قصده،
يلعب ستة عشرَ فرسخًا تقريبًا، برا أو بحرًا — وهي : يومان قاصدان،
أربعة بُرْد . و « البريدُ » : أربعة فراسخ . و « الفرسخُ » : ثلاثة
أميال هاشميَّة، وبأُميال بني أمية : ميلان ونصف . و « الهاشميُّ »^(٣) :
اثنا عشرَ ألفَ قدم ، ستة آلاف ذراع . و « الذراعُ » : أربع

(١) في ش : « ولو بلا » ، والزيادة مدرجة من الشرح .

(٢) كذا في ز ، ش . وفي ع : « يمنع » ، وهو الأول .

(٣) في هـ ، « والليل الهاشمي . . . وهي ستة » ، والزيادة من كلام الشارح .

وعشرون إصبعًا معترضةً معتدلةً ، كلُّ إصبع : ست حباتٍ شعير
 بطونٌ بعضها إلى بعض ، عرضُ كل شعيرة : ست شعراتٍ برقوقٍ . —
 أو تاب فيه وقد بقيت ، أو أكره : كأسير ، أو غُرب ، أو شُرْد —
 لا هائمٌ وسائح وتائه — فله قصرٌ رُبَاعِيَّةٌ ^(١) ، وفطرٌ — ولو قطعها
 في ساعة — : إذا فارق بيوتَ قريته العامرة ، أو خيامَ قومه ،
 أو ما نُسبت إليه عُرفًا سكانُ قصور وبساتين ونحوهم . إن لم يجر
 عودًا ، أو يمدُّ قريبًا .

فإن نواه ، أو تجددت نيته لحاجة بدت — فلا ^(٢) حتى يرجع
 ويفارق بشرطه ، أو تنثني نيته ويسير .

ولا يُعيد من قصر ثم رجع قبل استكمال المسافة .
 ويقصر من أسلم أو بلغ أو ظهرت بسفر مبيع ^(٣) ، ولو بقي دون
 المسافة . وقنٌ وزوجةٌ وجندىٌ ، تبعًا لسيد وزوج وأمير
 في سفر ونيته .

ولا يُكره إتمامُ ، والقصرُ أفضل .
 ومن مرَّ بوطنه أو بلدٍ ^(٤) له به امرأةٌ أو تزوج فيه ، أو دخل

(١) كذا هو جواب من . وورد بهاش ز : « حاشية : لى ركنتين »

(٢) فى ش زيادة مدرجة من الفرح ، هى : « قصر » .

(٣) قوله : « بسفر مبيع » ، لم يرد فى ش ، بل أدرج فى الفرح .

(٤) كذا فى ز ، ع . وفى ش : « أو يبلد » ، وزيادة الباء من الخارج .

وقت صلاة عليه حضراً، أو أوقع بعضها فيه، أو ذكر صلاة حضر
يسفر أو عكسه، أو أتمَّ بمقيم أو بمن يشكُّ فيه — ويكفي علمه
بسنفريه بعلامة — أو شكَّ إمام في أثنائها أنه نواه^(١) عند إحرامها،
أو أعاد فاستدركه يلزمه إتمامها، أو لم ينو عند إحرام، أو نواه ثم رَفَضَهُ،
أو جهل أن إمامه نواه؛ أو نوى إقامة مطلقة أو أكثر من عشرين
صلاة؛ أو لحاجة وظن أن لا ينقضي^(٢) قبلها؛ أو شكَّ في نية المدة،
أو عزم في صلاته على قطع الطريق ونحوه، أو تاب منه فيها، أو أخرها
بلا عذر حتى ضاق وقتها عنها — لزمه أن يُتِمَّ . لا إن سلك أبداً
طريقين، أو ذكر صلاة سفر في آخر، أو أقام لحاجة بلا نية إقامة
لا يدري: متى تنقضي؟ أو حبس ظلماً أو بمرض أو مطرٍ ونحوه،
لا بأس .

ومن نوى بلداً بعينه يجهل مسافتيه، ثم علمها — قصر بعد علمه،
كجاهل بجواز القصر ابتداءً . ويقصر من علمها ثم نوى إن وجد
غريمه رجع، أو نوى إقامة يبلد دون مقصده، بينه وبين بلد نيته
الأولى دون المسافة .

(١) كذا في ع . ش . أي القصر . وهو الظاهر المقصود الموافق لما في غاية المنتهى (١٩٧/١)
ويؤيده كلام البيهقي في شرح قول الإقاع (١ / ٤٧٤) : « والعلم بها عند
الإحرام » . وفي ز : « أو نواه » ، وهو سبق قلم من المؤلف على ما ترجمه .
(٢) كذا في ز ، أي من تحقيق الحاجة . وفي ش : « أنها لا تنقضي » ، وفي ع : « أن لا تنقضي »
أي الحاجة .

ولا يترخص^(١) مَلَّاحٌ معه أهله ، وليس له نية إقامة ببلد . ومثله
مُكَارٍ ، وراعي ، وقَيْحٌ (بالجيم) — وهو : رسول السلطان . —
ونحوهم .

وإن نوى مسافر القصر حيث لم يُتَبَّح ، علماً — لم تنعقد ، كالأول
نواء مقيم .

فصل

يباح جمع بين ظهر وعصر وعشاءين بوقت إحداها — وتركه
أفضل — غيرُ جمعي عرفة ومُزْدَلِفَةَ ، بسفر قصر ، ولريض يلحقه
بتركه مشقة^(٢) ، ومرضِع^(٣) لمشقة كثرة نجاسة ، ومستحاضة^(٤) ونحوها ،
وعاجز عن طهارة أو تيمم لكل صلاة ، أو^(٥) معرفة وقت : كأعمى
ونحوه ؛ ولعذر أو شذلي يُنيح ترك الجمعة وجماعة — ويختص بالعشاءين
ثلج وبرد وجليد ووحل^(٦) ، وريح شديدة باردة ، ومطر يُيل^(٧)
التياب ويوجد^(٨) معه مشقة — ولو ضلَّ بيته أو بمسجد طريقه تحت
سبابط ، ونحوه .

(١) كذا في ز ، ع : « ولي بن » ، « يترخص » ، ولله تحريف .

(٢) كذا في ز . وفي ع ، ش : « ولرضع » ، ولعل اللام من كلام الشارح .

(٣) كذا في ز ، ع . وفي ش : « والمستحاضة » ، وهو محرف عن « والمستحاضة » ،

وزيادة اللام من الشارح .

(٤) في ش زيادة بدرجته من المرح ، هي : « عن » .

(٥) كذا في ز . وفي ع ، ش : « وتوجد » ، وكلاهما صحيح .

والأفضلُ فعلُ الأرفق^(١) : من تأخير أو تقديم ، سوى جمعٍ :
عرفةً ومزدلفةً إن عُسى . فإن أَسْتَوَيْتَا فَتَأَخَّرْ أَفْضَلُ ، سوى
جمع^(٢) عرفة .

ويشترط له : ترتيبٌ مطلقاً .

ولجمع بوقت أولى : نيته عند إحرامها ، وأن لا يفرقَ بينهما
إلا بقدر إقامة ووضوء خفيف . فيبطلُ براتبه^(٣) بينهما . ووجودُ
العذر عند افتتاحهما وسلام الأولى ، وأستبرأه^(٤) — في غير جمعٍ مطر
ونحوه — إلى فراغ الثانية .

فلو أحرم بالأولى لمطر ، ثم انقطع ولم يَعمد — فإن حصل وحل ،
وإلا بطل .

وإن انقطع سفر بأولى بطل الجمع والقصر ، فَيُتِمُّهَا وَتَصَحُّ . وبثانيةٍ
بطلاً ، وَيُتِمُّهَا نَفْلاً . ومرضٌ في جمعٍ كسفر .

ولجمع بوقت ثانية : نيته بوقت أولى — ما لم يَضِقْ عن فعلها —
وبقاء عذر إلى دخول وقت ثانية ، لا غير .

فلو صلاهما خلف إمامين أو من لم يَجْمَعْ ، أو إحداهما منفرداً

(١) في ش زيادة : « به » ، وهي مدرجة من الشرح .

(٢) في ع : « جمى » ، وهو تحريف .

(٣) كذا في ز ، ع . وهو الصواب . وفي ش : « برتبة » ، وهو تحريف .

(٤) كذا في ز ، ش . وفي ع : « واستبرار » ، وهو تحريف .

والأخرى^(١) جماعة ، أو بأمور الأولى وبآخر الثانية ، أو بمن لم يجمع - صح .

* * *

فصل

تصح صلاة الخوف بقتال مباح - ولو حضراً مع خوف هجم العدو^(٢) - على ستة أوجه :

(الأول) : إذا كان العدو جهة القبلة يُرى - ولم يُخَفَ كينٌ - صفَّهم الإمام صفين فأكثر ، وأحرَمَ بالجميع . فإذا سجد^(٣) : سجد معه الصف المقدَّم ، وحرس الآخر حتى يقوم الإمام إلى الثانية ، فيسجد^(٤) ويلحقه . ثم الأولى : تأخُر^(٥) المقدَّم ، وتقدَّم المؤخَّر . ثم في الثانية : يحرس الساجد معه أولاً ، ثم يلحقه في التشهد ، فيسلم بجميعهم .

ويجوز جعلهم صفّاً وحرس^(٦) بعضيه ، لا حرس صف في الركعتين .

(الثاني) : إذا كان العدو بغير جهتها ، أو بها ولم يُرَ - قسمهم

(١) في ش : « أو الأخرى » ، وهو تحريف .

(٢) في ش زيادة مدرجة من الشرح ووردت بهامش ع ، هي : « وفي سفر » .

(٣) في هامش ع زيادة عن الشرح ، هي : « الإمام » .

(٤) في ش زيادة مدرجة من الشرح ، هي : « الحارس » .

(٥) كذا في ز ، ع . وفي ش : « وتأخر » ، وهو تحريف .

(٦) كذا في ز ، ع . وهو الظاهر الملائم . وفي ش : « ويحرس » ، ولعله عرف .

طائفتين تكفي كل طائفة العدو: طائفة تحرس^(١) وهي مؤتممة به في كل صلاته، تسجد^(٢) معه لسهوه. وطائفة يصلي بها ركعة وهي مؤتممة فيها فقط، تسجد^(٣) لسهوه فيها إذا فرغت. فإذا استتم^(٤) قائماً إلى الثانية نوت المفارقة، وأتمت لنفسها وسلمت، ومضت تحرس. — ويُبطلها مفارقتها^(٥) قبل قيامه، بلا عذر. — ويُبطل قراءته حتى تحضر الأخرى، فتصلي معه الثانية، ويكرر^(٦) التشهد حتى تأتي بركة وتتشهد، فيسلم بها.

وإن أحبَّ ذا الفعل، مع رؤية العدو، جاز.

وإن اتطرها جالسا بلا عذر، وائتمت^(٧) به مع العلم — بطلت. ويجوز أن تترك الحراسة الحراسة بلا إذن، وتصلي معه — لمدِّ تحققت غناؤه^(٨).

ولو خاطر أقلُّ ممن شرطنا، وتعمدوا الصلاة على هذه الصفة —

صحت .

-
- (١) في ش: « وتحرس » ، وزيادة الواو من الشرح .
 (٢) في ش: « وتسجد » ، وزيادة من كلام الشارح .
 (٣) في هامش ع زيادة واردة في الشرح ، هي: « الإمام » .
 (٤) كذا في ز، ش. وفي ع. « مفارقة » ، وكل صحيح .
 (٥) كذا في ز، ش. وفي ع: « فيكرر » ، ولعله تصحيف .
 (٦) في ش: « وإن ائتمت » ، وزيادة من كلام الشارح .
 (٧) في ش زيادة بدرجة من الشرح ، هي: « عنها » .

ويصلي المغربَ بطائفة ركعتين ، وبأخرى ركعة . ولا تتشهد معه عقبها . ويصح عكسها .

والرابعةُ التامة بكل طائفة ركعتين . وتصح^(١) بطائفة ركعة ، وبأخرى^(٢) ثلاثاً . وتفارقه الأولى عند فراغ التشهد ، وينتظر الثانية جالساً يكرره . فإذا أتت قام . وتتم الأولى بالفاتحة فقط ، والأخرى بسورة معها .

وإن فرقهم أربعاً ، وصلى بكل طائفة ركعة — صححت صلاة الأوَّليتين ، لا الإمام والأخريتين ، إلا إن^(٣) جهلوا البطلان .

(الثالث) : أن يصلي بطائفة ركعة ثم تمضي ، وبالأخرى ركعة ثم تمضي ، ويسلم وحده . ثم تأتي الأولى فتتم صلاتها بقراءة ، ثم الأخرى كذلك^(٤) .

وإن أتمها الثانية عقب مفارقتها ومضت ، ثم أتت الأولى فأتمت — كان أولى .

(الرابع) : أن يصلي بكل طائفة صلاة ، ويسلم بها .

(١) كذا في ز ، ع . وفي ش : « ويصح » . وكلاماً صحيح .

(٢) كذا في ز . وفي ح : « وبالأخرى » . وفي ش : « وأخرى » ، والباء أدرج في الشرح .

(٣) كذا في ز ، ش . وهو الظاهر . وفي ع : « إذا » .

(٤) في ش : « ثم الأخرى فتفعل » . فأدرج المتن في الشرح وبالعكس .

(الخامس) : أن يصليَ الرُّبَاعِيَّةَ — الجائزَ قصرُها — تامةً ، بكل طائفة ركعتين ، بلا قضاء . فتكونُ له تامةً ، ولهم مقصورةٌ .
(السادس) — ومنعه الأكثر — : أن يصليَ بكل طائفة ركعةً ، بلا قضاء .

وتصح الجمعة في الخوف حضراً ، بشرط كون كل طائفة أربعين فأكثر ، وأن يُحْرَمَ بمن حضرت الخطبة . ويُسرَّ أن القراءة في القضاء .

ويصليُ استسقاءً^(١) ضرورةً ، كمكتوبة . وكسوفٍ وعيدٍ أكد^(٢) .

وسُنَّ حملُ ما يدفع به عن نفسه ولا يُثْقَلُ : كسيف وسكين^(٣) . وكُرِهَ ما منع^(٤) إكمالها : كغفرٍ ؛ أو ماضراً غيره : كرمح متوسط : أو ما أثْقَلَهُ : كجوشن . وجاز لحاجة حملُ نجس ، ولا يُعِيد .



(١) كذا في ز . وهو انقطاع الإتيان (٢ / ١٤) . وله من أخصاً وابن صحيح : الخاءين يلفظ : « الاستسقاء » . أي صلاته . ويصح نصبه أي لاستسقاء ، وهو نهضة (١ / ٢٠٤)
ويش : « للاستسقاء » ، وأمل الزيادة من تقدير الشارح .

(٢) في ش زيادة مدرجة من الشرح ، هي : « من الاستسقاء » .

(٣) في ش : « كسكين وسيف » .

(٤) كذا في ز ش ، وهو الملائم لما بعد . وفي ح : « ينع » .

فصل

وإذا أشدت خوف^(١)، صلوا رجالا ورُكباناً للقبلة وغيرها. ولا يلزم
افتتاحها إليها. ولو أمكنَ يُومِثون طاقمهم .
وكذا حالة مَنْ^(٢) هرب من عدوٍّ هرباً مباحاً ، أو سبيلٍ أو سبعٍ
أو نارٍ ، أو غريمٍ ظالمٍ . أو خافَ^(٣) فوتَ عدوٍّ يطلبه أو وقت
وقوف برفقة ، أو على نفسه أو^(٤) أهله أو ماله . أو ذَبَّه^(٥) عن ذلك
أو عن نفس غيره .

فإن كانت لسواد ظنه عدوًّا ، أو دونه مانعٌ — أعاد . لأنَّ بَانَ^(٦)
يقصدُ غيره : كمن خاف عدوًّا — إن تخلفَ عن رُفقتِه — فصلها ،
ثمَّ بَانَ^(٦) أمنُ الطريق . أو خاف بتركها كميناً أو مكيدةً أو مكروهاً :
كهدمِ سود ، أو طمَّ خندق .

(١) وفي ش : « اخوف » .

(٢) عاره ر بها إصلاح وانعاش جعلها مترددة بين ما يُبتناه وبين « وكذا كل من »
وإيات « من » هو الظاهر الملائم في سياق ، والموافق لعبارة الإقناع (١٥ / ٢) :
« وكذا من هرب » . ولم ترد « من » في ع ولا ش ، وهو الموافق لما في الناية
(٢٠٥ / ٢) والسكبي (١٣١) . ووجه ورودها نشأ من الخطأ في قراءة نسخة المصنف
سبب . وبها من انعاش ، ش من عدم تأمل ما سيأتي بعد .

(٣) كذا في ز والإقناع ، وهو يؤيد ما سبق . وفي ع ش : « أو خوف » ، وهو
مصحف ش ٤٤٠ وإن وافق ما في غية المتن ، وكافي المبتدئ .

(٤) في ح زباد - بين المنور من كلام الشارح ، هي : « على » .

(٥) كذا في الأصول ، أي دفع العدد الصائل . ولفظ الإقناع : « أو ذب » .

(٦) كذا في ر ح ، أي ظهر . وفي ش : « بأن » ، وهو تصحيف خطير .

ومن خاف أو أمن في صلاة أُنْتَقِلَ ، وَبَنَى . ولا يزول خوف
إلا بالهزّام الكل .

وكفرض تنقل ولو منفرداً .
ولصلّ كركر وفرّ لمصلحة ، ولا تبطل بطوله .

باب

صلاة الجمعة أفضل من الظهر ، ومستقلة . فلا تنعقد بنية الظهر
من لا تجب عليه : كمبذ ومسافر . ولا لمن قلدها أن يؤم في الخمس .
ولا يُجْمَع حيث أبيع الجمع .

وفرض الوقت . فلو صلى الظهر أهل بلد ، مع بقاء وقت الجمعة —
لم تصح . وتترك فجر فائتة لخوف فوت الجمعة . والظهر بدل عنها
إذا فاتت .

وتجب على كل مسلم مكلف ذكر حر ، مستوطن بناء^(١) ولو من
قصب ، أو قرية خراباً عزموا على إصلاحها والإقامة بها ، أو قريابان
الصحراء — ولو تفرّق وشمله أسم واحد — إن بلغوا أربعين ، أو لم
يكن^(٢) بينهم وبين موضعها أكثر من فرسخ تقريباً . فتلزمهم

(١) كذا في ز ش ، وهو اللأم . وفي ع : « بناء » .

(٢) ورد بهامش ز : « قوله : أو لم يكن ، معطوف على قوله : مستوطن . اهـ من » .

بغيرهم كمن بخيام ونحوها .

ولا تجب على مسافر فوق فرسخ ، إلا في سفر لا قصر معه ، أو يُقيمُ لشغل أو علم ونحوه ^(١) — فتلزمه بغيره . ولا ^(٢) عبد ، ولا مبعض . ولا امرأة ، ولا خشي .

ومن حضرها منهم أجزأته ، ولم تنعقد به . ولم يحز أن يؤم ^(٣) . ولا من لزمته بغيره ، فيها .

والريضُ ونحوه إذا حضرها وجبت عليه ، وانعقدت به .

ولا تصح ^(٤) الظهر — ممن يلزمه حضور الجمعة — قبل تجميع الإمام ، ولا مع شك ^(٥) فيه . وتصح من معذور ولو زال عذره قبله ، إلا الصبي إذا بلغ ولو بعده .

وحضورها لمعذور ، وإن اختلف في وجوبها عليه — : كعبد . — أفضل ^(٦) . ونُدب تصدُّقٌ بدينار أو نصفه ، لتاركها بلا عذر .

وخرمُ سفر من تلزمه الجمعة ، في يومها بعد الزوال . حتى

(١) في ش زيادة مدرجة من الشرح ، هي : « فوق أربعة » .

(٢) في ش : « لا عبد ومبعض » ، وأدرج الناقص في الشرح .

(٣) ورد بهامش زيادة من الشرح ، هي : « فيها » .

(٤) كذا في ز ش . وفي ع : « يصح » . وكل صحيح .

(٥) كذا في زع . وفي ش : « شك » ، ولعله تحريف .

(٦) ورد بهامش ز : « وتقدم في باب شروط الصلاة ، حكم تأخير ظهر لمن لا تلزمه

جمعة ، حتى يصل إليها الإمام . ١٠ هـ من » .

يصلّى — إن لم يخف فوت رُفقتَه — وكره قبلَه . إن لم يأت بها
في طريقه فيهما .

فصلٌ

ولصحتها شروطٌ — ليس منها إذنُ الإمام — :
(أحدهما) : الوقتُ . وهو : من أول وقت العيد إلى آخر وقت
الظهر . وتلزم بزوال ، وبعده أفضلُ .
ولا تسقط بشك في خروجه . فإن تحقق^(١) قبل التحريمه صلّوا
ظهراً ، وإلا أمّوا جمعة .

(الثاني) أَسْتَيْطَانُ أربعين — ولو بالإمام — من أهل وجوبها ،
بقرية . فلا تُشَمُّ من مكانين متقاربين . ولا يصح تجميع^(٢) أهل كامل
في ناقص . والأوّل — مع تَمَةِ العدد — : تجميع كل قوم .
(الثالث) : حضورهم^(٣) ولو كان فيهم خرسٌ أو صمٌّ ، لا كلهم .
فإن نقصوا قبل إتمامها ، أَسْتَأْنَفُوا ظهراً إن لم تَمَكَّن^(٤)
إعادتها .

(١) كذا في ز ، أى ثبت خروجه . وفيه ش : « تحققوا » أى ثبتوا منه .

(٢) عبارة ش : « بجميع أهل بلد كامل في بلد ناقص » ، وفيها تصحيف وإدراج من

الفرح .

(٣) في ش زيادة مدرجة من الفرع ، هى : « الخطبة » .

(٤) كذا في ز ش . وفي ع : « يمكن » . وكلاما صحيح .

وإن بقى العدد — ولو ممن لم يسمع الخطبة — ولحقوا بهم قبل تقصيمهم، أتموا جمعة .

وإن رأى الإمام وحده العدد ، فنقص — لم يجز أن يؤمهم ، ولزمه أن يستخلف أحدهم . وبالعكس : لا تلزم واحداً^(١) منهما .
ولو أمره السلطان أن لا يصلى إلا بأربعين — لم تجز^(٢) بأقل ، ولا أن يستخلف : بخلاف التكميل الزائد . وبالعكس :
الولاية باطلة .

ولولم يرها^(٣) قوم بوطن مسكون ، فللمحتسب أمرهم برأيه بها ومن فى وقتها أحرم ، وأدرك مع الإمام منها ركعة — أتم جمعة . وإلا فظهر أن دخل وقته ونواه ، وإلا فنفل .

ومن أحرم معه ، ثم رُجم — لزمه السجود^(٤) على ظهر إنسان أو رجله . فإن لم يمكنه فإذا زال الزحام ، إلا أن يخاف فوت الثانية ، فيتأبعه فيها ، وتصير أولاه ، ويؤتمها جمعة .

فإن لم يتأبعه عالماً بتحريمه^(٥) بطلت . وإن جهله فسجد ، ثم أدركه فى التشهد^(٦) — أتى بركعة بعد سلامه . وصحت جمعته ، وكذا لو

(١) ق ع : « أحدا » . ولعله تصحيف .

(٢) كذا فى ز . وفى ع ش : « يجز » ، وكل صحيح .

(٣) كذا فى ز ع ، أى يعتقد وحرها . وفى ش : « يروها » ، وهو تعريف .

(٤) ق ع زيادة بخط آخر بين السطور من الشرح ، هى : « ولو » .

(٥) ق ش : « بتحريمه » ، ولعل زيادة الباء من الخارج .

(٦) قوله : « فى التشهد » ، ثم يرد فى ش ، بل أدرج فى الفرج .

تُخَلَّفُ لِمَرَضٍ أَوْ نَوْمٍ أَوْ سَهْوٍ وَنَحْوِهِ .

(الرابع) : تَقْدُمُ خُطْبَتَيْنِ — بَدَلَ رَكْعَتَيْنِ ، لَا مِنَ الظَّهْرِ — مِنْ شَرِطَيْهِمَا^(١) : أَلَوْقَتُ ، وَأَنْ يَصْخَ أَنْ يَوْمَ فِيهَا ، وَحَمْدُ اللَّهِ تَعَالَى ، وَالصَّلَاةُ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ — عَلَيْهِ السَّلَامُ^(٢) — وَقِرَاءَةُ آيَةٍ وَلَوْ جُنْبًا مَعَ تَحْرِيمِهَا ، وَالْوَصِيَّةُ بِتَقْوَى اللَّهِ تَعَالَى فِي كُلِّ خُطْبَةٍ ، وَمَوَالَاةُ جَمِيعِهِمَا مَعَ الصَّلَاةِ ، وَالنِّيَّةُ ، وَالْجَهْرُ : بِحَيْثُ يَسْمَعُ الْعَدَدُ الْمَعْتَبَرُ حَيْثُ لَا مَانِعٌ ؛ وَسَائِرُ شُرُوطِ الْجُمُعَةِ لِلْقَدْرِ الْوَاجِبِ . لَا الْأَطْهَارَتَانِ ، وَسِتْرُ الْعَوْرَةِ ، وَإِزَالَةُ النِّجَاسَةِ ، وَلَا أَنْ يَتَوَلَّاهُمَا وَاحِدًا وَلَا^(٣) مِنْ يَتَوَلَّى الصَّلَاةَ ، وَلَا حَضُورُ مَنْ تَوَلَّى الصَّلَاةَ الْخُطْبَةَ .

وَيُبْطَلُهَا كَلَامٌ مَحْرُومٌ وَلَوْ يَسِيرًا . وَهِيَ بَغِيرُ الْعَرَبِيَّةِ كَقِرَاءَةِ .
وَبَيْنَ أَنْ يَخْطُبَ عَلَى مَنبَرٍ أَوْ مَوْضِعٍ عَالٍ عَنْ عَيْنِ مَنْسْتَقْبَلِ الْقِبْلَةِ ، وَإِنْ وَقَفَ بِالْأَرْضِ فَعَنْ يَسَارِهِمْ . وَسَلَامُهُ إِذَا خَرَجَ ، وَإِذَا أَقْبَلَ عَلَيْهِمْ . وَجُلُوسُهُ حَتَّى يُؤْذَنَ ، وَيَنْتَهِي قَلِيلًا . فَإِنْ أَبَى ، أَوْ خُطِبَ جَالِسًا — فَصَلَّ بِسَكَنَةٍ . وَأَنْ يَخْطُبَ قَائِمًا مَعْتَمِدًا عَلَى سَيْفٍ أَوْ قَوْسٍ أَوْ عَصَا ، قَاصِدًا تِلْقَاءَهُ . وَقِصَرُهُمَا ، وَالثَّانِيَةُ أَقْصَرُ . وَرَفْعُ صَوْتِهِ حَسَبَ

(١) كَذَا فِي زَع . وَفِي ش : « شَرِطَيْهِمَا » . وَلَا فَرْقَ بَيْنَهُمَا : لِأَنَّ الْمَفْرَدَ الْمَضَافَ يَمُ .

(٢) فِي ش : « صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ » .

(٣) وَرَدَتْ « لَا » فِي زَع ، وَلَمْ تَرُدَّ فِي ش ، بَلْ أُدْرِجَتْ فِي الشَّرْحِ .

حلقته . والدعاء للمسلمين . ويباح لمعين ، وأن يخطف من صحيفة^(١)

فصل

والجمعة^(٢) : ركعتان ، يُسن أن يقرأ جهراً في الأولى بـ «الجمعة»
والثانية بـ «المنافقين» بعد الفاتحة . وفي^(٣) فجرها : «الم» السجدة ،
وفي الثانية : «هل أتى» . وتُكره^(٤) مداومته عليهما .

وتحرّم إقامتها وعيد في أكثر من موضع من البلد ، إلا الحاجة :
كضيق وبعد وخوف فتنة . فإن فعلوا^(٥) فالصحيحة : ما باشرها^(٦)
أو أذن فيها الإمام . فإن أستوتا^(٧) في إذن أو عدمه ، فالسابقة
بالإحرام .

وإن وقعتا معاً فإن أمكن صلّوا الجمعة ، وإلا فظهرأ . وإن جهل
كيف وقتها ، صلّوا ظهرأ .

وإذا وقع عيد^(٨) يومها سقطت عن حضره مع الإمام سقوطاً

(١) ورد في ز بعد ذلك ، ضربوا عليه : « ونصلي المنرس ظهرأ » .

(٢) كذا في ز ع . وفي ش : « الجمعة » ، ولعل الواو سقطت .

(٣) في ش : « وأن يقرأ في » ، والزيادة مدرجة من الشرح .

(٤) في ش : « ويكره . . . » ويحرم ، وهو صحيح أيضاً .

(٥) كذا في ز والإقناع (٢ / ٣٣) ، أي مع عدم الحاجة . وفي ع ش والمأية

(١ / ٢١٢) : « عدت » أي وتمددت الجمعة . فالسأل واحد .

(٦) في ش زيادة مدرجة من الشرح ، هي : « الإمام منها » .

(٧) كذا في ز . وفي ع ش والإقناع والغاية : « استويا » .

(٨) في ش زيادة : « في » ، وهي من الشرح .

حضور، لا وجوب، كريض^(١). إلا الإمام . فإن أجمع معه العدد
المعتبر، وإلا صلوا ظهرا :

وكذا عيد بها، فيعتبر العزم عليها ولو فعلت قبل الزوال .

وأقل السنة بعدها : ركعتان ، وأكثرها : ست^(٢) .

وسن^(٣) قراءة سورة الكهف في يومها ، وكثرة دعاء — وأفضله

بعد العصر — وصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم ، وغسل لها فيه —

وأفضله عند مضيئه — وتنظف ، وتطيب ، ولبس أحسن ثيابه ،

وهو : البياض .

وتبكير إليها بعد فجر . ولا بأس بركوبه لعذر وعود . ويجب

سمي بالنداء الثاني ، إلا بعيد منزل : ففي وقت يدركها ، إذا علم

حضور العدد .

وأشغال بذكر وصلاة إلى خروج الإمام ، فيحرم ابتداء^(٤) غير

تحية مسجد ، ويخفف ما ابتدأه . ولو نوى أربعاً صلى اثنتين^(٥) .

وكره لغير الإمام تخطي الرقاب ، إلا إن رأى فرجة لا يصل إليها

إلا به . وإيثاره بمكان أفضل ، لا قبوله . وليس لغيره سبقه إليه .

(١) في ش زيادة من الفرح ، هي : « لا كسافر » .

(٢) في ش زيادة : « وتصل ركعتين » ، وهي من كلام الشارح .

(٣) كذا في زع . وفي ش : « وتس » .

(٤) في ش زيادة مدرجة من الفرح ، هي : « صلاة » .

(٥) كذا في زع . وفي ش : « اثنتين » ، وهو تحريف .

والعائد من قيامه لعارض أحق بمكانه .

وحرُم أن يُقيمَ غيره ولو عبده أو ولده^(١) ، إلا الصغير .
المنقح^(٢) : « وقواعدُ المذهب تقتضي عدم الصحة » . وإلا من بموضع
يحفظه لغيره بإذنه أو دونه^(٣) .

ورفعُ مصلى مفروشٍ ، ما لم تحضر الصلاةُ .

وكلامُ والإمامُ يخطب وهو منه بحيثُ يسمعه ، إلا له أولن .
كلمه لمصلحة . ويجب لتحذيرٍ ضريرٍ وغافلٍ عن هلكةٍ وبثرٍ ونحوه .
ويباح إذا سكتَ بينهما ، أو شرع في دعاء . وله الصلاةُ على النبي
صلى الله عليه وسلم ، إذا سمعها — ويُسن^(٤) سرًّا ، كدعاءٍ وتأمين
عليه — وحمدهُ خفيةً إذا عطس ، وردُّ سلام ، وتَشْمِيتُ عطس .
وإشارةُ آخرس — إذا فهمت — ككلام .

ومن دخل والإمامُ يخطب بمسجد^(٥) ، لم يجلس حتى يركعَ
ركعتين خفيفتين . فتُسن تحية^(٦) لمن دخله بشرطه — غير خطيب .
دخله لها ، وداخله لصلاة عيد ، أو الإمام في مكتوبة ، أو بعد شروع .

(١) كذا في ز ش . وفي ع : « وولده » .

(٢) في ش : « قال المنقح » ، والزيادة من كلام الشارح .

(٣) في ش : « أو بدونه » ، وزيادة الاء من الشرح .

(٤) كذا في ز ، ع . وفي ش : « وتس » .

(٥) ورد هذا في ز ، ولم يرد في ع ش ، وأدرج في الشرح .

(٦) في صابغ : « تحية » . دخل . وفي ش وهامس ع : « تحيته » .

في إقامة ؛ وقيمه لتكرار^(١) دخوله ؛ وداخل المسجد الحرام — وينتظر فراغ مؤذن لتحية . وإن جلس قام فأتي بها ، ما لم يطل الفصل .

باب

صلاة العيدين فرض . كفاية : إذا اتفق أهل بلد^(٢) على تركها ، قاتلهم الإمام . وكره أن ينصرف من حضر ويتركها .
ووقتها : صلاة الضحى . فإن لم يعلم بالعيد إلا بعده ، صلوا من الغد قضاء . وكذا لو مضى أيام .

وتُسن بصحراء قريبة عرفاً ، إلا بمكة المشرفة : فبالمسجد .
وتقديم الأضحية : بحيث يوافق من عني^(٣) ذبحهم . وتأخير الفطر ، وأكل فيه قبل الخروج عمرات وترآ . وإمساك في الأضحية حتى يصلى ، لياكل من أضحيته إن ضحى — والأولى من كبدها — وإلا خير . وغسل لها في يومه ، وتبكير مأموم بعد صلاة الصبح ماشياً ، على أحسن هيئة ، إلا المعتكف : ففي ثياب اعتكافه . وتأخر الإمام إلى الصلاة ، والتوسعة على الأهل ، والصدقة ، ورجوعه في غير طريق غدوه . وكذا جمعة .

(١) كذا في زع ، وهو الظاهر . وفي ش : « إذا تكرر » . ولعله تحريف .

(٢) كذا في زع . وفي ش : « البلد » .

(٣) في ش زيادة مدرجة من الشرح ، هي : « في » .

ومن شرطها ^(١) : وقتٌ ، وأستيطانٌ ، وعدد الجمعة . لا إذن الإمام .

ويبدأ بركتين : يكبرُ في الأولى — بعد الاستفتاح ، وقبل التموذ — ستاً ، وفي الثانية — قبل القراءة — خمساً ؛ يرفعُ يديه مع كل تكبيرة ، ويقولُ : « الله أكبر كبيراً ، والحمد لله كثيراً . وسبحان الله بُكْرَةً وَأَصِيلاً » وصل الله على محمد النبي وآله ، وسلم تسليماً . وإن أحبَّ قال غير ذلك . ولا يأتي بذكر بعد التكبيرة الأخيرة فيهما ، ثم يقرأ جهرأ « الفاتحة » ، ثم « سبع » في الأولى ، ثم « العاشية » في الثانية .

فإذا سلم خطب خطبتين . وأحكماهما كخطبتَي الجمعة حتى في الكلام ، إلا التكبير مع الخطاب .

وسُن أن ^(٢) يستفتح الأولى بتسع تكبيرات ، والثانية بسبع نسقاً ، قائماً . يحثُّهم في خطبة الفطر على الصدقة ، ويبينُ لهم ما يُخرجون . ويرغِّبهم بالأضحى في الأضحية ، ويبينُ لهم حكمها . والتكبيراتُ الزوائد ، والذكرُ بينها ^(٣) ، والخطبتان — سنة .

(١) كذا في زع . وفي ش : « شروطها » . وكل صواب .

(٢) كذا في زع . وفي ش : « وسن » ، ولله تحريف .

(٣) كذا في ز والإقناع (٢ / ٤٨) ، أي بين التكبيرات الزوائد كما قال شارح الإقناع .

وفي ع ش : « بينها » ، وهو تحريف .

وكره تنقل^١، وقضاء فائتة — قبل الصلاة — بموضعها، وبعدها قبل مفارقتها . وأن تصلي^(١) بالجامع — بغير مكة — إلا لعذر .
وسن^(٢) لمن فاتته قضاؤها في يومها على صفتها ، كمدر لث في التشهد .

وإن أدركه بعد التكبير الزائد أو بعضه ، أو ذكره قبل الركوع — لم يأت به .

ويكبر مسبوق — ولو بنوم أو غفلة — في قضاء ، بمذهبه .
وسن التكبير المطلق ، وإظهاره ، وجهر^(٣) غير أثني به في اليتي^١ العيدن — وفطر أكذ — ومن خروج إليهما إلى فراغ الخطبة^(٤) ، وفي كل عشر ذي الحجة ، وفي الأضحى عقب كل فريضة جماعة — حتى الفائتة عامه — من صلاة فجر يوم عرفة إلى عصر أيام التشريق ، إلا المحرم : فن صلاة ظهر يوم النحر^(٥) . ومسافر ومميز ، كقيم وبالغ . ويكبر الإمام مستقبل الناس .

ومن نسيه قضاء مكانه . فإن قام أو ذهب عاد فجلس ، ما لم

(١) كذا في زش . وفي ع : « يصلي » . وكل صحيح .

(٢) كذا في زع ، وهو اللأم للشيأت . وفي ش : « وسن » .

(٣) في ش : « وجهر به ليتي » ، وأدرج الناقص في الشرح .

(٤) ورد بهامش ز : « سن التكبير ليلة الفطر وإلى فراغ الخطبة . انتهى » . قاله ابن كجدوس في تذكرته .

(٥) في ش زيادة مدرجة من الشرح ، هي : « وأيام التشريق » .

يُحَدِّثُ ، أو يخرج من المسجد ، أو يَطْلُ الفَصْلُ ،
ويكَبِّرُ من نسيه إمامه ، ومسبوق إذا قَضَى .
ولا يُسَنُّ عقب صلاة عيد . وصفته شَفَعًا : « اللَّهُ أَكْبَرُ اللَّهُ أَكْبَرُ
لا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ ، وَاللَّهُ أَكْبَرُ اللَّهُ أَكْبَرُ اللَّهُ أَكْبَرُ وَلِلَّهِ الْحَمْدُ » .
ولا باس بقوله لنيره : « تَقَبَّلَ اللَّهُ مِنَّا وَمِنْكَ ! » ؛ ولا بالتحريف
عَشِيَّةَ عَرَفَةَ ^(١) بِالْأَمْصَارِ .

• • •

بَابُ

صَلَاةُ الْكَسُوفِ — وهو : ذهابُ ضوءِ أحدِ النِّيرَيْنِ ، أو بمضيه —
سَنَةً حَتَّى سَفَرًا ^(٢) ، بلا خطبة .
ووقتها : من ابتدائه إلى التجلي . ولا يَقْضِي ^(٣) إِنْ فَاتَتْ ، كاستسقاء
وتحيةِ مسجد ، وسجودِ شكر .
ولا يُشْتَرَطُ لها ، ولا لاستسقاء ^(٤) — إِذْنُ الْإِمَامِ . وفعلها جماعةٌ
بمسجد أفضل . وللصبيان حضورها .

(١) لم يرد هذا في ش ، بل أدرج في الترح .

(٢) كذا في زع ، أى والفِر . وهو الموافق لعبارة الإقناع (٢ / ٥٣) : « حضرا
وسفرا » والماية (١ / ٢٢٠) : « حتى لنساء وسفرا » . وفي ش : « يسفر » ، وهو
تحريف نشأ عن جهل فاضح من الناشر بالمقصود . والله . مصحف عن « يسفر » .

(٣) كذا في ز ، أى لا يقضيها المكلف . وصح ضم الأول مع كونه غير ملام . وفي
ع ش : « تقضى » ، وهو — مع كونه أظهر — موافق لافظ الإقناع والغاية .

(٤) في ش : « لصلاة الاستسقاء » ، والزائد من كلام الشارع .

وهي : ركعتان ، يقرأ في الأولى جهرآ — ولو في كسوف الشمس — أَلْفَاتِحَةً وسورة طويلة ، ثم يركع طويلاً ، ثم يرفع فيُسَمِع ويُحَمِّد، ثم يقرأ أَلْفَاتِحَةً وسورة، ويُطِيلُ—وهو دون الأول— ثم يركع فيُطِيلُ، وهو دون الأول ، ثم يرفع ، ثم يسجد سجدتين طويلتين . ثم يصلي الثانية كالأولى ، لكن : دونها في كل ما يفعل . ثم يتشهدُ ويسلمُ .

ولا تُعَاد إن فرغت قبل التجلي ، بل يذكر ويدعو . وإن تجلّى فيها أُنْجَمٌ خفيفةٌ ، وقبلها ^(١) لم يصل .

وإن غابت الشمس كاسفةً ، أو طلع الفجر والقمرُ خاسف — لم يصل . وإن غاب خاسفاً ليلاً صلى .

ويعمل بالأصل : في وجوده ، وبقائه ، وذهابه . ويدعو ^(٢) ويذكر وقت نهى . ويُستحب عتق في كسوفها .

وإن أتى في كل ركعة ثلاث ركوعات أو أربع أو خمس ، فلا بأس وما بعد الأول سنة لا تُدرك به الركعة . ويصح فعلها كنافله .

ولا يصلي لآية غيره : كظلمة فهارآ ، وضياء ليلا ، وريح شديدة وصواعق . إلا لزلة دأمة .

(١) في ش : « وتجل قبلها » ، وهو كائنه .

(٢) كذا في زع ، وهو الموافق لما في الفاية (١ / ٢٣١) . وفي ش : « ويذكر ويدعو » ، ولعل زيادة الهاء من الشارح ، والتقديم من الناشر . وإن وافق ما في الإقناع .

ومتى أجمع كسوف وجنازة ، قَدِّمْتُ . فتقدَّمُ على ما يقدم عليه
ولو جمعةً أَمِنْ فَوْتِهَا ولم يُشرع في خطبتها ، أو عيداً أو مكتوبةً وأَمِنْ
الفوت ، أو وترأ ولو خيف فوته .
وتقدَّم جنازةً علي عيد وجمعةً أَمِنْ فَوْتِهَا ، وتراويعُ على كسوف
إن تعذَّر فعلهما .

وإن وقع بعرفة صلي ، ثم دَفَعَ ^(١) .

بابُ صلاةِ الاستسقاء

وهو : الدعاء بطلب السُّقيا .

وتُسَنُّ — حتى بسفرٍ — إذا ضرَّ إجدابُ أرض ، وقحطُ مطر ،
أو غورُ ماء عيون أو أنهار . ووقتها ، وصفتها — في موضعها وأحكامها —
كصلاة عيد .

وإذا أراد إمام ^(٢) الخروجَ لها : وعظ الناس ، وأمرهم بالتوبة
والخروج من المظالم وتركِ التشاحن ، وبالصدقة والصوم . ولا
يلزمان بأمره . ويعيد يوماً يخرجون فيه ، ويتنظَّفُ لها — ولا

(١) ق ع : « ودفع » . وفي ش زيادة مدرجة من الشرح ، هي : « منها » .

(٢) كذا في ز ع ، وهو الأولى . وفي ش : « الإمام » .

يُطَيَّب—ويخرج متواضعا متخشعا، متذللا متضرعا؛ ومعهم أهل الدين والصلاح والشيوخ.

وسن^(١) خروج صبيٍّ ميمز. وأيسح خروج طفل وعجوز وبهيمة، والتوسل بالمصالحين. ولا يُمنع^(٢) أهل النعمة منفردين، لا بيوم. وكره إخراجنا لهم.

فيصلي، ثم يخطب^(٣) واحدة: يفتتحها بالتكبير كخطبة العيد، ويكثر فيها الاستغفار وقراءة آيات فيها الأمر به، ويرفع يديه وظهورهما نحو السماء. فيدعو بدعاء النبي صلى الله عليه وسلم^(٤): «اللهم أسقنا غيثا مُغيثا، هنيئا مريئا، غدقا مُجَلِّلا، سحّا عامّا، طَبَقًا دائِماً! اللهم أسقنا الغيث ولا تجملنا من القانطين! اللهم أسقيا رحمة لا سقيا عذاب، ولا بلاه، ولا هدم، ولا غرق! اللهم إن بالعباد—من اللأواء والجهد والضنك ما لا نشكوه إلا إليك—اللهم أنبت لنا الزرع، وأدر لنا الصرع؛ وأسقنا من بركات السماء، وأنزل علينا من بركاتك! اللهم أرفع عنا الجهد والجوع والعُرى، وأكشف عنا—من البلاء—ما لا يكشفه غيرك! اللهم إنا نستغفرك! إنك كنت غفّاراً، فأرسل السماء علينا مدراراً!».

(١) كذا في زع. وفي ش: «وين».

(٢) في ش: «يمنع أهل النعمة إن أرادوا منفردين»، والزائد من الشرح.

(٣) في ش زيادة: «خطبة»، وهي من كلام الشارح.

(٤) في ش زيادة من الشرح، هي: «وهو».

وَيُكْثِرُ مِنَ الدُّعَاءِ ، وَمِنَ الصَّلَاةِ عَلَى ابْنَيْ صُلَى اللَّهِ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ —
وَيُؤْمِنُ بِأَمْرِهِمْ — وَيَسْتَقْبِلُ الْقِبْلَةَ فِي (١) أَثْنَاءِ الْخُطْبَةِ ، فَيَقُولُ
سِرًّا : « اللَّهُمَّ ! إِنَّكَ أَمَرْتَنَا بِدُعَائِكَ ، وَوَعَدْتَنَا إِجَابَتَكَ ؛ وَقَدَدَعَوْنَاكَ
كَأَمْرَتَنَا ، فَاسْتَجِبْ لَنَا (٢) كَمَا وَعَدْتَنَا ! » .

ثُمَّ يَحُولُ رِدَاءَهُ : فَيَجْعَلُ الْأَيْمَنَ عَلَى الْأَيْسَرِ ، وَالْأَيْسَرَ عَلَى الْأَيْمَنِ
وَيَكْذِبُ النَّاسُ . وَيَتَرَكُونَهُ حَتَّى يَنْزِعُوهُ مَعَ ثِيَابِهِمْ .
فَإِنْ سَقُوا ، وَإِلَّا عَادُوا (٣) ثَانِيًا وَثَالِثًا .

وَإِنْ سَقُوا قَبْلَ خُرُوجِهِمْ ، فَإِنْ تَأَهَّبُوا خَرَجُوا وَصَلُّوا شُكْرًا
لِلَّهِ تَعَالَى . وَإِلَّا لَمْ يَخْرُجُوا ، وَشَكَرُوا اللَّهَ تَعَالَى ، وَسَلَّوْهُ الْمَزِيدَ
مِنْ فَضْلِهِ .

وَسُنَّ وَقُوفٌ فِي أَوَّلِ الْمَطَرِ ، وَتَوْضُؤٌ (٤) وَاغْتِسَالٌ مِنْهُ ، وَإِخْرَاجُ
رَحْلِهِ (٥) وَثِيَابِهِ لِيُصِيبَهَا .

وَإِنْ كَثُرَ حَتَّى خِيفَ ، سُنَّ قَوْلُ : « اللَّهُمَّ ! حَوِّالَيْنَا وَلَا عَلَيْنَا !

(١) لَمْ يَرِدْ هَذَا فِي ش ، وَلَمْ يَدْرَجْ فِي الشَّرْحِ .

(٢) كَذَلِكَ فِي زَع ، وَهُوَ الْمَوَافِقُ لِلْفِظِ الْآيَةِ الْمَشْهُورَةِ . وَفِي ش : « مَنَا » ، وَلَهُ تَصْغِيرٌ .

(٣) كَذَلِكَ فِي زَع . وَفِي ش : « أَعَادُوا » وَلَهُ تَحْرِيفٌ .

(٤) لَمْ يَرِدْ هَذَا فِي ش ، وَأُدْرَجَ فِي الشَّرْحِ .

(٥) كَذَلِكَ فِي زَع ، وَهُوَ الْمُنَاسِبُ . وَفِي ش : « رَحَال » ، وَلَهُ عَرَفٌ .

أَللَّهُمَّ عَلَى الْآكَامِ وَالظَّرَابِ ، وَبَطُونِ الْأُودِيَةِ^(١) ، وَمَنَابِتِ الشَّجَرِ
رَبَّنَا ! لَا^(٢) تُحْمِلْنَا مَا لَا طَاقَةَ لَنَا بِهِ « آيَةٌ .

وَمِنْ قَوْلٍ : « مُطِرْنَا بِفَضْلِ اللَّهِ وَرَحْمَتِهِ » ؛ وَيَحْرُمُ : « بَنَوْهُ .
كَذَا » ؛ وَيَبَاحُ^(٣) : « فِي نَوَاءِ كَذَا » .

* * *

(١) في ش : « وَمَنَابِتِ الشَّجَرِ ، وَبَطُونِ الْأُودِيَةِ » .

(٢) كَذَا فِي زَع ، وَالْفَرَضُ الْاِقْتِبَاسُ مِنْ آيَةِ الْبَقَرَةِ . وَفِي ش . « وَلَا » ، وَهُوَ تَحْرِيفٌ .

(٣) فِي ش زِيَادَةٌ مُتَرَجِّعَةٌ مِنَ الشَّرْحِ ، هِيَ : « قَوْلُ مُطَرْنَا » .

كتاب الجنائز

يُسْنُ الاستعدادُ للهِمَّةِ ، والإِكثارُ من ذكره ، وعيادةُ مسلم —
غيرِ مبتدِعٍ يجبُ هجره : كرافضٍ ، أو يُسْنُ ^(١) : كمتجاهرٍ
بمعصية . — غِبًّا ، من أولِ المرضِ : بُكْرَةً وَعَشِيًّا ، وفي رمضانَ
ليلاً . وتذكيره التوبةَ والوصيةَ . ويدعو بالعافية والصَّلاحَ
ولا ^(٢) يُطِيلُ الجلوسَ .

ولا بأسُ بوضعِ يده عليه ، وإخبارِ مريضٍ بما يجد — بلا شكوى .
وينبغي ^(٣) أن يُحَسِّنَ ظَنَّهُ بالله تعالى . ويُكرهُ الأثين ، وتَعَثُّنُ
الموتِ ، وقطْعُ الباسور . ومع خوفِ تلفٍ بقطعه ^(٤) يحرمُ ،
ويتركه يباح .

ولا يجبُ التداوى ولو ظُنَّ نفعه . وتركه أفضل . ومحرمٌ بمحرم .
وبباحٌ كَتَبُ قرآنٍ وذكرِ ياناء — لحاملٍ لسرِّ الولادة ، ومريضٍ ^(٥) —
وُسْقِيَانِه .

وإذا نَزَلَ به : سُنَّ تعاهدُ : بل ^(٦) حلقه بماءٍ أو شرابٍ ، وتنديةُ

(١) كذا في زع ، وهو المتين . وفي ش : « وين » ، وأدرج الناس في الفرح .

(٢) في ش : « وأن لا » ، والزيادة مدرجة من الفرح .

(٣) في ش زيادة من الفرح ، هي : « للمريض » .

(٤) أسقط هذا من ش ، وأدرج في الفرح .

(٥) في ش : « ولريض » ، والزيادة من الفرح .

(٦) ورد هذا في ز ش والناية (٢٢٧/١) والإقناع (٢ / ٧١) ، وسقط منوع .

شفتيه بقطنة . وتلقينته : « لا إله إلا الله » مرة . ولم يزد على ثلاث ،
إلا أن يتكلم : فيُعِيدُهُ برفق ^(١) . وقراءة « الفاتحة » و « يس » عنده ،
وتوجيهه إلى القبلة على جنبه الأيمن مع سعة المكان ، وإلا فعلي ظهره .
وينبني أن يشتغل بنفسه ، ويعتمد على الله تعالى فيمن يحب ،
ويوصي للأرجح في نظره .

فإذا مات : سن تفيضه — ويباح من محرم ذكرٍ أو أنثى ،
ويكره من حائض وجنب ، أو أن ^(٢) يقرُباه — وقول : « بسم الله ،
وعلى وفاة رسول الله صلى الله عليه وسلم » . وشدُّ لحيته ، وتليين
مفاصله ، وخلع ثيابه ، وستره بثوب ، ووضع حديدة أو نحوها على
بطنه ، ووضع على سرير غسله متوجّهاً منحدرًا نحو رجله . وإسراع
تجهيزه إن مات غير فجأة ، وتفريق ^(٣) وصيته . ويجب في قضاء دينه .
ولا بأس أن ينتظر به من يحضره — : من ولي أو غيره . — إن
قرب ، ولم يخش عليه أو يشقّ على الحاضرين .

وينتظر بمن مات فجأة ، أو شك في موته — حتى يعلم بانخساف
صدغيه ، وميل ^(٤) أرقه . ويعلم موته غيرهما بذلك ، وبغيره : كانفصال

(١) كذا في زش . . وفي : « فيعيد » ، وهو تحريف .

(٢) كذا في زع . وفي ش : « وأن ... » . وسن قول .

(٣) في ش : « وسن ، تفريق » ، والزائد من الشرح .

(٤) كذا في زع . والفاية (١ / ٢٢٩) والإلتاع (٢ / ٧٤) . وفي ش : « أو

ميل » ، والله تحريف .

كفيه ، وأسترخاه رجليه .

ولا بأس بتقبيله والنظر إليه ، ولو بعد تكفينه .

فصل

وُغُسِّلَهُ مرة ، أو يُسَمَّمُ^(١) لمدنر ، فرض كفاية — وَيَنْتَقِلُ إِلَى ثَوَابِ فَرْضِ عَيْنٍ ، مع جنابة أو حيض . ويستقطان به — سوى شهيد معركة ومقتول ظلماً — ولو أُنْتِنِيْنِ ، أو غير مكلفين — : فَيُسَكَّرُهُ . وَيَنْسَلَانِ مع وجوب غُسل عليهما قبل موت — بجنابة ، أو حيض ، أو نفاس ، أو إسلام — كغيرهما .

وَشُرْطُ طَهْوَرِيَّةٍ ماء وإباحته ، وإسلام غاسل غير نائب عن مسلم نواه ولو جنباً أو حائضاً ، وعقله ولو مميراً . والأفضل : ثقة عارف بأحكام النسل .

وَالْأَوَّلَى بِهِ : وصيه العدل ، فأبوه وإن علا . ثم الأقربُ فالأقرب من عصيانه^(٢) نسباً ثم نعمةً ، ثم خَوُّوْ أَرْجَامِهِ — كبريات الأحرار في الجميع . ثم الأجانبُ .

وَبِأَنِّي : وصيُّهَا ، فَأُمُّهَا وَإِنْ عَلَتْ ، فَبَنُهَا وَإِنْ نَزَلَتْ . ثم الْقُرْبَى

(١) كَذَا فِي زَوَالِيهِ . وَلَوْ : « أَوْ يَم » ، وهو أول . وَلَوْ : « وَ يَم » وهو تحريف .

(٢) كَذَا فِي زَوَالِيهِ . وَلَوْ : « عَصِيَّتِهِ » ، وكل صحيح .

فأقربى كبريات . وعمّة وخالة ، أو بنتا^(١) أخ وأختٍ — سواء .
وجكمُ تقدّمهن كرجال . وأجنبيّ وأجنبية أولى من زوجة وزوج^(٢) ،
وزوجٌ وزوجة أولى من سيد وأمّ ولد .

ولسيد غُسلُ أمّته ، وأمّ ولده ، ومكاتبته مطلقاً . ولها تنسيه إن
شرط وطئها .

وليس لأثم بقتلٍ حقٍّ في غُسلٍ مقتول ، ولا لرجل غُسلُ أبنه
سبع ، ولا امرأة غُسلُ ابن سبع . ولهما غُسلُ من دون ذلك .
وإن مات رجل بين نساء لا يباح لهن غُسلُهُ ، أو عكسه ، أو خنثى
مشكلٌ لم تحضره أمةٌ له — يُتم . وحرّم — بدون^(٣) حائل —
على غير محرّم . ورجلٌ أولى بخنثى .

وتسنُّ بداهةً بمن يُخاف عليه ، ثم بأبٍ ، ثم بأقربٍ ، ثم أفضل ،
ثم أسنّ . ثم قرعة .

ولا يفسلُ مسلمٌ كافراً ، ولا يكفُّه ، ولا يصلى عليه ، ولا يتَّبَعُ
جنازته . بل يُوارى لعدم^(٤) . وكذا كلُّ صاحب بدعةٍ مكفّرة .

(١) كذا في زع . والنّاية (٢٣١ / ١) . ويؤيده ملّى الإقناع (٢ / ٧٨) . ولى
ش : « وبلت » ، وهو تحريف .

(٢) كذا في زع والنّاية . ولى ش : « من زوج وزوجة » .

(٣) كذا في زع والإقناع (٢ / ٨٠) والنّاية (٢٣١ / ١) . ولى ش : « بغير »
ولعله تحريف بالمعنى .

(٤) أسقط هذا من ش ، وأدرج في الشرح .

وَإِذَا أَخَذَ فِي غُسْلِهِ : سَتَرَ عَوْرَتَهُ وَجُوبًا . وَسُنَّ ^(١) تَجْرِيدُهُ إِلَّا
النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، وَسَتَرَهُ عَنِ الْعَيُونِ تَحْتَ سِتْرِ . وَكَرِهَ
حَضُورُ غَيْرِ مُعِينٍ فِي غُسْلِهِ ، وَتَغْطِيَةُ وَجْهِهِ . ثُمَّ يَرْفَعُ رَأْسَ غَيْرِ حَامِلٍ
إِلَى قَرَبِ جُلُوسِهِ ، وَيَمَصِّرُ بَطْنَهُ بِرَفَقٍ — وَيَكُونُ ثُمَّ يَخُورُ —
وَيُكَثِّرُ صَبَّ الْمَاءِ حِينَئِذٍ . ثُمَّ يَلْفُ عَلَى يَدِهِ خِرْقَةً فَيُنَجِّيْهِ بِهَا
وَيُجِبُّ غَسْلَ نَجَاسَةٍ بِهِ ، وَأَنْ لَا يَمَسَّ عَوْرَةً مِنْ بَلْعِ سَبْعِ سَنِينَ .
وَسُنَّ ^(٢) أَنْ لَا يَمَسَّ سَائِرَهُ إِلَّا بِخِرْقَةٍ . ثُمَّ يَنْوِي غُسْلَهُ ، وَيُسَمِّي .
وَسُنَّ أَنْ ^(٣) يُدْخَلَ إِيَّاهُمَا وَسَبَّابَتُهُ — عَلَيْهِمَا خِرْقَةٌ مَبْلَرَةٌ بِمَاءٍ — بَيْنَ
شَفْطَيْهِ فَيَمْسَحُ أَسْنَانَهُ ، وَفِي مَنْخَرِيهِ فَيَنْظِفُهُمَا . ثُمَّ يُوَضُّهُ ، وَلَا يُدْخِلُ
مَاءً فِي أُنْفِهِ ^(٤) وَلَا فِيهِ . ثُمَّ يَضْرِبُ سِدرًا أَوْ نَحْوَهُ ^(٥) ، فَيَغْسِلُ
بِرِغْوَتِهِ رَأْسَهُ وَلَحْيَتَهُ فَقَطْ ، ثُمَّ يَغْسِلُ شِقَّهُ الْأَيْمَنَ ثُمَّ الْأَيْسَرَ . ثُمَّ
يُفِيضُ الْمَاءَ عَلَى جَمِيعِ بَدَنِهِ ، وَيَثَلَّثُ ذَلِكَ — إِلَّا الْوُضُوءَ — يُبْرِئُ فِي
كُلِّ مَرَّةٍ يَدَهُ عَلَى بَطْنِهِ . فَإِنْ لَمْ يَنْقُ بِثَلَاثَ ، زَادَ حَتَّى يَتَّقَى وَلَوْ جَاوَزَ
السَّبْعَ .

وَكُرِهَ اقْتِصَارُ ^(٦) فِي غُسْلٍ عَلَى مَرَّةٍ ، إِنْ لَمْ يَخْرُجْ شَيْءٌ .

-
- (١) فِي شَرْحِ زِيَادَةِ الشَّرْحِ ، مِ : « لَه » .
(٢) كَذَا فِي زَعِ وَالنَّايَةِ (٢ : ٣) . وَفِي شَرْحِ : « وَيَسَن » ، وَلَمْ يَلِمْ تَعْرِيفَ .
(٣) فِي شَرْحِ : « وَأَنْ » ، وَأَدْرَجَ النَّاقِلُ فِي الشَّرْحِ بِإِضَافَةِ : « يَسَن » .
(٤) كَذَا فِي زَعِ ، وَالنَّايَةِ . وَفِي شَرْحِ : « لَه » . « أَفْه » .
(٥) كَذَا فِي زَعِ ، وَهُوَ الْأَوَّلَى . وَفِي شَرْحِ : « وَنَحْوَهُ » .
(٦) كَذَا فِي زَعِ وَالنَّايَةِ . وَفِي شَرْحِ : « اقْتِصَارُهُ » ، وَلَمْ يَلِمْ الزِّيَادَةَ مِنَ النَّاسِخِ .

ولا يجب الفعل . فلو ترك تحت ميزاب ونحوه ، وحضر من يصلح لنفسه ونوى ، ومضى زمن يمكن غسله فيه — كفى .

وسن قطع على وتر ، وجعل كافور وسدير في الفسلة الأخيرة ، وخضاب شعره ، وقص شارب غير محرم وتقليم أظفاره ^(١) إن طالا ، وأخذ شعر إبطيه ، وجعله معه كمضو ساقط .

وحرّم حلق رأس وأخذ عانة ، كختن . وكره ماء حار ، وخلال ، وأشنان إن لم يحتاج إليه ، وتسريح شعره .

وسن أن يصفّر ^(٢) شعر أثنى ثلاث قرون ، وسدله وراءها . وتنشيف .

ثم إن خرج شيء بعد سبع حشى بقطن ، فإن لم يستمسك فبطين حر . ثم يفسل المحل ، ويوصأ ^(٣) . وإن خرج بعد تكفينه لم يعد الفسل . ولا بأس بفسله في حمام ، ولا بخاطبة غاسل له حال غسله : « أقلب يرحمك الله » ، ونحوه .

ومحرم ميت كحى : يفسل بماء وميدر ، ولا يقرب طيباً ، ولا

(١) كذا في زع والفاية (١ / ٢٣٤) . وفي ش : « أظافر » .

(٢) في زع : بالفاء . ولعله جار على لهجة من ينطق الصاد ظاء .

(٣) كذا في ش والفاية والكافي (١٣١) ، وهو موافق للفظ الإقناع : « ووضي » ، وفي زع : « ووضي » . ولعله رسم في السهل ، وأقبح الهمزة من الناصخ . وعبرة ز مطبوعة ، ولا يبعد أن تكون مثل ما في ش . وقد زيد في ش : « وجوبا » ، وهو من كلام الشارح وإن ورد في الفاية والكافي .

يُلبسُ ذكر المَخِيْط ، ولا يغطَّى رأسه ولا وجهه أثى .
ولا تُمنعُ معتدَّةٌ من طيب . ويُزال اللُّصوقُ للْفُسل الواجب ؛
وإن سقط منه شيء بقيت ، ومُسح عليها . ويُزال خاتمٌ ونحوه ولو
يرده ، لا أنف من ذهب . ويُحطُّ ثمنه — إن لم يؤخذ — من تركه .
فإن علمت أخذ إذا لى الميت .

ويجب بقاء دم شبيد عليه — إلا أن تُخالطه ^(١) نجاسة ؛
فيُفسلا . ودفنه في ثيابه التى قُتل فيها ، بعد نزع لأمة حرب ونحوه
فرو وخف .

وإن سقط من شاهق أو دابة لا بفعل العدو ، أو مات برفسة
أو حتف أنفه ، أو وجد ميتاً ولا أثر به ، أو عاد سبه عليه ، أو
حمل فأكل أو شرب أو نام أو بال أو تكلم أو عطس أو طال بقاؤه
عرفاً — فكنيره .

وسقط لأربعة أشهر ، كمولود حياً .
ويحرّم سوء الظن بمسلم ظاهر العدالة ^(٢) . ويجب على طيب
ونحوه أن لا يحدث بعب ، وعلى غاسل مترك شر ، لا إظهار خير .

(١) كذا فى زع . وفى ش : « يخالطه » ، وكلاماً صحيح .

(٢) فى ش زيادة من المرح ، هى : ويستحب ظن الخير بمسلم .

فصل

وتكفينه فرض كفاية . ويجب لحق الله تعالى وحقه — ثوبٌ
لا يصف البشرة ، يستر جميعه ، من ملبوسٍ مثله مالم يوصِ بدونه .
ويُكره أعلى . ومؤنة تجهيز^(١) بمعروف . ولا بأس بمسك فيه —
من رأس ماله ، مقدماً حتى^(٢) على دين برهن ، وأرشِ جناية
ونحوهما .

فإن عُدِمَ فممن تلزمه^(٣) نفقته إلا الزوج ، ثم من بيت المال إن كان
مسلماً ، ثم على مسلم عالم به . وإن تبرع به بعض الورثة لم يلزم بقيتهم
قبوله ، لكن ليس لهم سلبه منه بعد دفنه .

ومن بُشِ وسُرِقَ كفنُه ، كفّن من تركته ثانياً وثالثاً — ولو
قسمت — مالم يُصرف^(٤) في دين أو وصية .
وإن أكل ونحوه^(٥) ، وبقي كفنُه — فما من ماله تركته^(٦) ،
وما تبرع به فلمتبرّع .

(١) في ش : « تجهيزه » ، ولعل الماء من كلام الشارح .

(٢) ورد هذا في ز ش ، وسقط من ع .

(٣) في ع : « يلزمه » . وفي ش : « فمن تلزمه » ، وفيه تحريف .

(٤) كذا في ز ، أي ثمنه . وفي ع ش والغاية (٢٣٨) والإقناع (٢ / ٩٧) :
« تصرف » أي التركة .

(٥) في ع : « أو نحوه » . وفي ش : « أكله سبغ ونحوه » . والزيادة من الشارح
يما في الإقناع .

(٦) في ع : « تركة » . وفي ش : « تركة . . . فالتبرع » وفيه تصحيف .

وما فضل مما جُبِيَ فلربّه . فإن جُهِلَ في كفنٍ آخرَ . فإن تمذّر
تُصدّق به . ولا يُجَبَّى كفنٌ لمدِّم إن ستر بحشيش .

وسُن^(١) تكفين رجل في ثلاث لفائف يفض من قطن —
وكره في أكثرَ ، وتعميمه — : تُبسطُ على بعضها^(٢) بعد
تبخيرها ، وتُجعل^(٣) الظاهرة أحسنها ، والحنوطُ — وهو : أخلاط من
طيب . — فيما بينها .

ثم يوضعُ عليها مستلقياً . ويُحطُّ من قطنٍ مَحْنَطٍ بين أليتيه ،
وتُشدُّ فوقه خرقة مشقوقة الطرف^(٤) كالثبَانِ ، تجتمع أليتيه ومثانته .
ويجعل الباقي على منافذ وجهه ، ومواضع سجوده . وإن طُيب كله
فحسنٌ . وكره داخل عينيه ، كبورس^(٥) وزعفران . ~~والماء~~
يمسكه — كصبر — مالم ينقل . ثم يُردُّ طرفُ العليا من الجانب الأيسر
على شِقِّه الأيمن ، ثم طرفُها الأيمن على الأيسر . ثم الثانية ، ثم الثالثة

(١) كذا في زع . وفي ش : « وسن » .

(٢) في ش زيادة مدرجة من الفرح ، هي : « واحدة فوق أخرى » .

(٣) في ع : ويجعل ، ولعله تصحيف .

(٤) في ع : « الطرفان » .

(٥) في ش : « كيكره بورس » ، وهو من عبث البانثر يادماج بعض ما في

كذلك . ويُجمل أكثر الفاضل مما عند رأسه . ثم يَمَقْدُها . وتُحل
في القبر .

وَكُرِهَ تَغْرِيقُهَا ، لا تكفيته في قميص ومِثْرَرٍ ولِفَافَةٍ . والجديدُ
أَفْضَلُ . وَكُرِهَ رَقِيقٌ ^(١) يحكى الهيئة ، ومن شعر وصوفٍ ، ومزَعْفَرٌ
ومعصفرٌ . وحُرِّمَ بجلد . وجاز في حرير ومذهب لضرورة .

ومتى لم يوجد ما يستر جميعه — ستر عورته ثم رأسه ، وجُمِلَ على
ياقيه حشيشٌ أو ورق .

وسن ^(٢) تَفْطِيَةٌ نعش ، وَكُرِهَ بغير أبيض . وسن ^(٣) لَأَثَى وخشبي
خمسة أثواب بيض من قطن : إزارٌ وخِمَارٌ وقميصٌ ولِفَافَتَانِ . ولصبي
ثوبٌ — ويباح في ثلاثة ، ما لم يرثه غير مكلف — ولصغيرة قميص
ولِفَافَتَانِ .

* * *

فصلٌ

والصلاة على من قلنا : « يغسل » ^(٤) فرضٌ كفاية . وتسقط
بمكلف . وتسن جماعة ^(٥) — إلا على النبي صلى الله عليه وسلم — وأن
لا تنقص الصفوف عن ثلاثة .

(١) كذا في زع . وفي ش : « برقيق » ، والزيادة من الفرح .

(٢) كذا في زع . وفي ش : « وسن » .

(٣) كذا في زع . وفي ش : « بفسله » . وكل صحيح .

(٤) أسقط هذا من ش ، وأدرج في الفرح .

والأولى بها: وصيته العدل—وتصح الوصية بها لاثنتين—فسيده
يرقيه، فالسلطان، فثائبه الأمير فالحاكم، فالأولى بفلس رجل،
فزوج، بمد ذوى الأرحام. ثم مع تساوي^(١): الأولى بإمامة. ثم
يُقرع. ومن قدمه ولي—لا وصي—بمنزله.

وتباح في مسجد إن أمن تلويثه^(٢). وسُن قيامُ إمام ومنفرد
عند صدر رجل، ووسط امرأة، وبين ذلك من خشي. وأن يلي
إماماً^(٣)—من كل نوع—أفضل، فأسن، فأسبق. ثم يُقرع.
وجمعهم بصلاة أفضل. فيقدم—من أوليائهم—أولام بإمامة، ثم
يُقرع. ولولى كل أن ينفرد بالصلاة عليه. ويُجملُ وسط أنثى
جداً صدر رجل، وخشي بينهما. ويسوى بين رؤوس كل نوع.

ثم يكبرُ أربعاً: يُحرمُ بالأولى، ويتعوذُ ويسمى ويقرأ الفاتحة،
ولا يستفتح. وفي الثانية: يصلي على النبي—صلى الله عليه وسلم—
كفي تشهد. ويدعو في الثالثة بأحسن ما يحضره؛ وسُن^(٤) بما ورد.

(١) كذا في ز ش. وفي ع: «التساوى».

(٢) في ش: «تلويثه»، وهو تحريف كما يدل عليه كلام الشارح بعد.

(٣) كذا في زع. وفي ش: «ويسن».

(٤) كذا في ز مع ضبط «أفضل» وما بعده بالضم. وهو الظاهر؛ أي وأن
يعارب الإمام ويقدم إليه عند تمدد الوقت—الأفضل إلخ. ويؤيده عبارة الإقناع (١٠٠/٢):
«ويقدم إلى الإمام من كل نوع أفضلهم». وانظر المصباح والمختار (مادة: ولي).
وفي ع ش والغاية (٢٤٠/١): «إمام»، وهو تحريف.

(٥) في ش: «ويسن الدعاء...». والزيادة مدرجة من الشرح.

ومنه : « اللَّهُمَّ اغْفِرْ لِحَيِّنَا وَمَيِّتِنَا ، وَشَاهِدِنَا وَغَائِبِنَا ، وَصَغِيرِنَا وَكَبِيرِنَا ، وَذَكَرِنَا وَأُنْثَانَا ! إِنَّكَ تَعْلَمُ مَنَقَلَبَنَا وَمَثْوَانَا ، وَأَنْتَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ . اللَّهُمَّ ! مِنْ أَحْيَيْتَهُ مِنَّا فَأَحْيِهِ عَلَى الْإِسْلَامِ وَالسُّنَّةِ ، وَمَنْ تَوَفَّيْتَهُ مُنَاقِفَةً عَلَيْهِمَا ! اللَّهُمَّ اغْفِرْ لَهُ وَأَرْحَمْهُ ، وَعَافِهِ وَأَعْفُ عَنْهُ ، وَأَكْرَمْ تَرْزُلَهُ ، وَأَوْسِعْ مَدْخَلَهُ ؛ وَأَغْسِلْهُ بِالْمَاءِ وَالتَّلَجِّ وَالْبَرَدِ ، وَنَقِّهِ مِنَ الذُّنُوبِ وَالْخَطَايَا كَمَا يَنْقَى الثَّوْبُ الْأَبْيَضُ مِنَ الدَّنَسِ ؛ وَأَبْدِلْهُ دَارًا خَيْرًا مِنْ دَارِهِ ، وَزَوْجًا خَيْرًا مِنْ زَوْجِهِ ؛ وَأَدْخِلْهُ الْجَنَّةَ ، وَأَعِزَّهُ مِنَ عَذَابِ الْقَبْرِ وَعَذَابِ النَّارِ ^(١) ، وَأَفْسَحْ لَهُ فِي ^(٢) قَبْرِهِ ، وَنَوِّرْ لَهُ فِيهِ ! » . وَإِنْ كَانَ صَغِيرًا ، أَوْ بَلَغَ مَجْنُونًا وَأُسْتَبْرًا — قَالَ : « اللَّهُمَّ أَجْمِلْهُ ذُخْرًا لَوَالِدَيْهِ وَفَرَطًا وَأَجْرًا ، وَشَفِيعًا مُجَابًا ! اللَّهُمَّ ثَقِّلْ بِهِ مَوَازِينَهُمَا ، وَأَعْظَمْ بِهِ أَجْوَرَهُمَا ؛ وَالْحَقِيقَةَ بِصَالِحِ سَلَفِ ^(٣) الْمُؤْمِنِينَ ، وَأَجْمِلْهُ فِي كِفَالَةِ إِبْرَاهِيمَ ، وَفِيهِ بِرَحْمَتِكَ عَذَابُ الْجَحِيمِ ! » . وَإِنْ لَمْ يَعْلَمْ إِسْلَامَ وَالِدَيْهِ ، دَعَا لِمَوَالِيهِ . وَيُؤْتَى الضَّمِيرُ عَلَى أَتَى ، وَيُشِيرُ بِمَا يَصْلَحُ لَهَا عَلَى خَنَى . وَيَقِفُ بَعْدَ رَابِعَةِ قَلِيلًا ، وَلَا يَدْعُو . وَيُسَلِّمُ وَاحِدَةً عَنْ يَمِينِهِ ، وَيَجُوزُ تَلْقَاءَ وَجْهِهِ ، وَثَانِيَةً . وَسُؤْلُ وَقُوفِهِ حَتَّى تَرْفَعَ .

(١) فِي ش : « وَمِنْ عَذَابِ » ، وَلَفْظُ « مِنْ » بِمُجَرَّجٍ مِنَ الشَّرْحِ .

(٢) وَرَدَ هَذَا فِي زَع ، وَسَقَطَ مِنْ ش ، وَلَمْ يَرِدْ فِي الشَّرْحِ .

(٣) سَقَطَ هَذَا مِنْ ش ، وَلَمْ يَرِدْ كَذَلِكَ فِي الشَّرْحِ .

وواجبها : قيامٌ في فرضها ، وتكبيراتٌ — فإن ترك غيرُ مسبوق تكبيرةً عمداً بطلت ، وسهواً يكبرها ما لم يطل الفصل . فإن طال أو وجد مناف ، أستاذف — وقراءةُ الفاتحة ؛ وسُنَّ إسرارُها ولو ^(١) ليلاً ؛ والصلاةُ على رسول الله ^(٢) صلى الله عليه وسلم ، وأدنى دعاء للميت ، والسلامُ .

وشرطُها ^(٣) مع ما لمكتوبةٍ — إلا الوقتَ — : حضور الميت بين يديه ، إلا على غائب عن ^(٤) البلد — ولو دون مسافة قصر ، أو في غير قباته — وعلى غريق ونحوه ، فيصلى عليه — إلى شهر — بالنية . وإسلامه ، وتطهيره — ولو بتراب — لعذر . فإن تعذر صلى ^(٥) عليه .

ويُتابعُ إمام — زاد على رابعة — إلى سبع فقط ^(٥) ، ما لم تُظن بدغته أو رفضه . وينبغي أن يسبِّحَ به بعدها . ولا يدعو في متابعة بعد الرابعة . ولا تبطل بمجاوزة سبع . وحرُم سلام قبله ، ويخيرُ مسبوق في قضاء وسلام معه .

ولو كبرَ فجئياً ، بأخرى ^(٦) ، ونواها لها وقد بقى من تكبيره

(١) و ش زيادة مدرجة من الشرح ، هي : « صل » .

(٢) كذا في زع ، وهو السنة أو الأول . وفي ش : « الرسول » .

(٣) و ش : « لها حضور » ، وأدرج الناس في الشرح .

(٤) عبارة ش : « من البلد ولو أنه دون » ، وفيها تصحيف . والزيادة من الشرح .

(٥) أسقط هذا من ش ، ولم يدرج في الشرح .

(٦) و ش : « أخرى » ، وأدرجت الباء في كلام الشارع .

أربع — جاز : فيقرأ^(١) في خامسة ، ويصلي في سادسة ، ويدعو في سابعة .

ويقضى مسبوق على صفحتها ؛ فإن خشي رفعها تابع . وإن سلم ولم يقض صحت . ويجوز دخوله بعد الرابعة ، ويقضى الثلاث .

ويصلي على من قبر من فاته قبله ، إلى شهر من دفنه — ولا تضر زيادة سيرة ، وتحرم بعدها — ويكون الميت كإمام . وإن وجد بعض ميت تحقيقاً لم يصل عليه — غير شعر وظفر^(٢) وسن — فككله ، ويثنوى بها ذلك البعض فقط . وكذا إن وجد الباقي . ويدفن بجنبه .

وتكره إعادة الصلاة إلا إذا وجد بعض ميت بشرطه — صلى على جملة — : فتسن ، كصلاة من فاته ولو جماعة . أو من صلى عليه بالنية إذا حضر ، أو صلى عليه بلا إذن الأولي بها مع حضوره — : فتعاد تبعاً .

ولا توضع لصلاة بعد حملها . ولا يصلي على ما كول يطن آكل ، ومستحيل بإحراق ، ونحوهما . ولا على بعض حي : في

(١) في ش « فغاسة ويصل سادسة » ، وأدرج الناس في المرح .

(٢) كذا في زع . وفي ش : « وسن وظفر » .

وقت لو وُجدت فيه الجملة لم تنسل، ولم يصل عليها .
ولا يُسن للإمام الأعظم، وإمام^(١) كل قرية — وهو : واليه
في القضاء . — الصلاة على غالٍ، وقاتل نفسه عمداً .
وإن أختلط أو اشتبه من يصلي عليه بغيره، صلى على الجميع :
يُنَوَّى^(٢) من يصلي عليه . وغسلوا وكفّنوا . وإن أمكن عزلهم ،
وإلا دُفِنوا معنا^(٣) .
وللمصلي قيراطٌ ، وهو : أمر معلوم عند الله تعالى . وله —
بتمام دفنها — آخرٌ ، بشرط أن لا يفارقها من الصلاة حتى
تُدْفَنَ .

فصل

وحملها فرض كفاية . وسُن تريعٌ فيه : بأن يضع قاعةَ
السرير اليسرى المقدّمة على كتفه اليمنى ، ثم ينتقل إلى المؤخرة ،
ثم اليمنى المقدّمة على كتفه اليسرى ، ثم ينتقل إلى المؤخرة . ولا
يكره حمل بين العمودين : كل واحد على عاتق — والجمع بينهما

(١) كذا في زع . وفي ش : « ولا لإمام » ، والزيادة من الشرح .

(٢) في ش زيادة مدرجة من الشرح ، هي : « بالصلاة » .

(٣) كذا في زع ، وهو الظاهر الذي تؤيده عبارة الإقناع ١١٢/٢ : « وإلا فح

« المسلمين » ، والفاية ١/ ٢٤٤ . « وإلا فعنا » . وفي ش : « ما » ، وهو تحريف .

أولى — ولا بأعمدة الحاجة ، ولا على دابة لنرض صحيح . ولا حمل
طفل على يديه .

وسُنْ — مع تعدد — تقديم الأفضل أمامها في السير ، والإسراعُ
بها دون الخَبَبِ مالم يُخَفَّ عليه منه ، وكونُ ماشٍ أمامها ،
وراكب — ولو سفينة — خلفها . وقربُ منها أفضل .

وكرهَ ركوبُ لغير حاجة وعَوْدٍ ، وتقدمُها ^(١) إلى موضع
الصلاة ، لا إلى المقبرة . وجلوسُ من يتبعها ^(٢) حتى توضعَ
بالأرض للدفن ، إلا لمن بُعد . وقيامُ لها إن جاءت أومرت به
وهو جالس ، ورفعُ الصوت معها ولو بقراءة ، وأن تتبعها امرأة .
وحرمُ أن يتبعها مع منكر ، عاجزٌ عن إزالته . ويلزمُ القادر .

* * *

فصلٌ

ودفنه فرض كفاية ^(٣) ، ويسقط وتكفينٌ وحملٌ بكافر ^(٤) .
ويقدمُ بتكفينٍ من يقدمُ بنفسه ^(٥) — ونائبه كهو ، والأولى
توليّه بنفسه — وبلفن ^(٦) رجل من يقدمُ ^(٧) بنفسه ، ثم بعدَ

(١) كذا في زش . وفي ع : « ويقدمها » ، وهو تصحيف .

(٢) كذا في زع . وفي ش : « تبعها » .

(٣) أسقطت هذه الجملة كلها من ش ، وأدرجت في الشرح .

(٤) في ش : « لكافر » ، وهو نائبي عن إدراج الشرح في المتن وبالعكس .

(٥) كذا في زع . وفي ش : « بنفسه » . وريادة الماء من الشارح .

(٦) كذا في زش . وفي ع : « ويدفن » ، وهو تصحيف .

(٧) في ش : « قدم » .

الأجانب عارمته من^(١) النساء ، فالأجنبيات . ويدفن امرأة عارمها الرجال ، فزوج^(٢) ، فأجانب^(٣) ، فعارمها^(٤) النساء . ويقدم من رجال^(٥) خصي^(٦) ، فشيخ^(٧) ، فأفضل ديناً ومعرفة . ومن بعد عهده بجماع أولي من قرب .

وكره عند طلوع الشمس وقيامها وغروبها . ولحد^(٨) وكونه^(٩) مما يلي القبلة ، ونصب^(١٠) لبن عليه — أفضل . وكره شق^(١١) بلا عذر ، وإدخاله خشباً — إلا لضرورة — وما مسته نار ، والدفن^(١٢) في تابوت ولو امرأة .

وسن أن يمتق^(١٣) قبر^(١٤) ويوسع^(١٥) بلا حد^(١٦) ، ويسكني ما يمنع السباع والرائحة . وأن يسجى^(١٧) لأنثى وخثنى ، وكره لرجل إلا لعذر . وأن يدخله ميت من عند رجله إن كان أسهل ، وإلا فن^(١٨) حيث^(١٩) سهل . ثم سوا . ومن مات بسفينة يلقى في البحر سلاً : كإدخاله القبر . وقول^(٢٠) مدخله . « بسم الله ، وعلى ملة رسول الله^(٢١) » . وأن يلجده

(١) أسقط هنا من ش ، وأدرج في المرح .

(٢) في ع زيادة لم ترد في المرح ولا في الإلتاع والفناء . هي : « من » .

(٣) كذا في زع . وفي ش : « الرجال » .

(٤) في ش : « وكونه ونصب » ، وأدرج الناقص في المرح .

(٥) كذا في زع . وفي ش : « ودفن » . وكل صحيح .

(٦) في ع ش : « يمتق ويوسع قبر » ولمله نقاً عن تقدير الشارح .

(٧) في ش : « من » . والفناء أدرجت في كلام الشارح .

(٨) في ع زيادة من الناسخ ، هي : « صلى الله عليه وسلم » .

على شقه الأيمن ، وتحت رأسه كينة . وتكره غدة ومضربة وقطيفة تحته ، أو أن يُجعل فيه حديد ولو أن الأرض رخوة . ويجب أن يُستقبل به القبلة .

وسن (١) حثو التراب عليه ثلاثا باليد ، ثم يُهال . وتلقينه ، والدعاء له (٢) — بعد الدفن — عند القبر ، ورشه (٣) بماء ، ورفع قدر شبر . وكره فوقه ، وزيادة ترابه ، وتزويقه وتخليقه ونحوه ، وتجسيصه ، وأكلا عليه ، ومبيت وحديث في أمر الدنيا وتبشّم عنده — وضحك أشد — وكتابة وجلوس ووطء وبناء ومشى عليه بنمل حتى بالتمشك : (بضم التاء والميم وسكون الشين)؛ وسن خلعه إلا خوف نجاسة وشوك ونحوه .

ولا بأس بتطينته (٤) ، وتعليمه بحجر أو خشبة ونحوهما ، وبلوح . وتسليم أفضل ، إلا بدار حرب : إن تعذر نقله فتسويته وإخفاؤه . ويحرم إسراجها ، والتخلّي ، وجعل مسجد عليها وبينها (٥) .

ودفن بصحراء أفضل ، سوى النبي صلى الله عليه وسلم . وأختار صاحباه الدفن عنده : تشرقا وتبركا . ولم يرد : لأن الخرق يتسع ،

(١) كذا في زع وفي ش « وسن » .

(٢) أسقط هذا من ش وأدرج في الفرح .

(٣) في ع : « ورش القبر » ، وهو من عبث الناسخ .

(٤) في ش « بتطينته وتعليمه » ، وفيه تصحيف وزيادة من الفرح .

(٥) ورد هذا في ز ش ، وسقط من ع .

والمكان ضيق . وجاءت أخبار تدل على دفنهم كما وقع .
ومن وصى بدفنه بدار أو أرض في ملكه ، دُفن مع المسلمين . ولا
بأس بشرائه موضع قبره ، ويوصى بدفنه فيه . ويصح بيع ما دُفن
فيه : — من ملكه . — ما لم يُحمل مقبرة .
ويُستحب جمع الأقارب ، والبقاع الشريفة . ويدفن في مُسَبَّلة
ولو بقول بعض الورثة . ويقدم فيها بسبق ، ثم قرعة . ويحرم الحفر
فيها قبل الحاجة .
ويحرم ^(١) دفن غيره عليه حتى يُظن أنه صار تراباً ، ومعه إلا
لضرورة أو حاجة . وسُن حُجْرُ بينهما بتراب ، وأن يقدم إلى القبلة من
يقدم إلى الإمام .
والتعذر إخراجُه من بئر إلا متطعاً ونحوه — ومم حاجة
إليها — أخرج ، وإلا طُمّت .
ويحرم دفن بمسجد ونحوه — ويُنبش — وفي ملك غيره ^(٢)
ما لم يأذن . وله نقله ، والأولى تركه .
ويباح نبش قبر حربى لمصلحة أو مال ^(٣) فيه ، لا مسلم
مع بقاء رُمته ، إلا لضرورة .

(١) كذا وزع . وفي ش : « ودفن » ، وأدرج الناقص في الشرح .

(٢) في ش : « غيره وله نقله » ، والناقص أدخل في الشرح .

(٣) كذا وزع . وفي ش : « أو مال » ، وزيادة اللام من الفاعل .

وإن^(١) كُفِنَ بنصب، أو بَلَغَ مال غيره بلا إذنه ويقي، وطلبه ربه، وتعذر غرْمُه؛ أو وقع — ولو بفعل ربه — في القبر، ماله قيمة عُرفاً — نبش وأخذ. لا إن بَلَغَ مال نفسه ولم يَبْلَ، إلا مع دين.

ويجب نبش من دُفِنَ بلا غسل أمكن أو صلاح أو كفن، أو إلى غير القبلة، ويجوز لفرض صحيح — : كتحصين كفن^(٢)، ونحوه. — وتقله لبقة شريفة، ومجاورة صالح. إلا شهيداً دُفِنَ بمصرعه. ودفنه به سنة، فيردُّ إليه لو نُقِلَ.

وإن ماتت حامل حرم شق بطنها، وأخرج النساء من تُرجى حياتِه. فإن تعذر لم تُدفن حتى يموت. وإن خرج بعضه حياً، شق للباقي. فلو مات قبله أخرج. فإن تعذر غُسل ما خرج، ولا تيمم^(٣) للباقي. وصلى عليه معها بشرطه، وإلا فعلها دونه.

وإن^(٤) ماتت كافرة حامل بمسلم — لم يصل عليه، ودفنها مسلم مفردة^(٥) إن أمكن — وإلا فعنا — على جنبها الأيسر، بمستدبرة القبلة.

* * *

(١) كذا في زع، وهو الظاهر للواقع لما في الإقتاع ١٣٠/٢، والفاية ٢٢٢/١. ويؤيده صنيع الشارح. وفي ش: « بأن »، وهو تصحيف نشأ عن فهم أنه تصوير للضرورة.

(٢) في ش: « كفنه »، ولعل الزيادة من التشرح.

(٣) في ش: « ييمم » ولم ينقط في ع الحرف الأول.

(٤) كذا في زع، وهو الظاهر. وفي ش: « فإن »، ولعله تصحيف.

(٥) في ش: « مفردة ». وقد سقط منها قوله: « مسلم »، وأدرج فيها بدلته من حين كلام الشارح عبارة: « بمسلم ».

فصل

ويسن^(١) لمصاب أن يسترجع — فيقول: «إنا لله وإنا إليه راجعون». اللهم آجرني^(٢) في مصيبتى، وأخلف لي خيرا منها! — ويصبر. ولا يلزم الرضا بمرض^(٣) وققر وعاهة، ويحرم بفعله المعصية. وكره لمصاب تغيير حاله — من خلع رداء ونحوه. — وتمطيل معاشه. لا بكاءه، وجعل علامة عليه ليُعرف فيُعزى، وهجره للزينة^(٤) وحسن الثياب ثلاثة أيام. وحرّم ندب^(٥) ونياحة، وشق ثوب، ولطم خد، وصراخ، وانتف شعر ونشره، ونحوه. وتسُن^(٥) تعزية مسلم ولو صغيراً — وتكره لشابة أجنبية — إلى ثلاث. فيقال لمصاب بمسلم: «أعظمَ الله أجرك، وأحسن عزاءك» — أو غير ذلك^(٦) — «وغفر لمتك!» وبكافر: «أعظمَ الله أجرك، وأحسن عزاءك!». وكره تكرارها، وجلس لها، لا بقرب دار الميت ليتبع الجنائز، أو ليخرج وليه

(١) ش: «وسن».

(٢) في ع ش: «آجرني» بالنصر. وما لفتان واردة في المصباح المختار.

(٣) في ش: «بفقر وعاهة ومرض».

(٤) في ش: «الزينة». وكل صحيح.

(٥) في ع: «ويسن»، وهو صحيح أيضاً.

(٦) قد ورد قوله: «أو غبر ذلك» - في ع ش — بعد «عزاءك» آتى.

فِيُعْزِيهِ . ويردُّ معزًى : بـ « استجاب اللهُ دعاكَ ، ورحمنا وإياكَ » .
 وسُنُّ أَنْ يُصَلِّحَ لِأَهْلِ الْمِيتِ ^(١) طَعَامٌ يُبْعَثُ إِلَيْهِمْ ثَلَاثًا ،
 لَا لِمَنْ يَجْتَمِعُ عِنْدَهُمْ : فَيُكْرَهُ كَفْعُهُمْ ذَلِكَ لِلنَّاسِ ، وَكَذَبُوحٍ عِنْدَ
 قَبْرِ ، وَأَكْلٍ مِنْهُ .

* * *

فصل

سُنُّ لِرَجُلٍ زِيَارَةُ قَبْرِ مُسْلِمٍ ، وَأَنْ يَقِفَ زَائِرُ أَمَامِهِ قَرِيبًا مِنْهُ .
 وَتَبَاحُ لِقَبْرِ كَافِرٍ . وَتُكْرَهُ لِلنِّسَاءِ — وَإِنْ عَلِمْنَ أَنَّهُ يَقَعُ مِنْهُنَّ مَحَرَّمٌ
 حَرُمَتْ — إِلَّا لِقَبْرِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، وَصَاحِبِيهِ ^(٢) رِضْوَانُ اللَّهِ
 تَعَالَى عَلَيْهِمَا . وَلَا يُنْمَعُ كَافِرٌ مِنْ ^(٣) زِيَارَةِ قَبْرِ قَرِيبِهِ الْمُسْلِمِ .

وَسُنُّ لِمَنْ زَارَ قُبُورَ الْمُسْلِمِينَ ، أَوْ مَرَّ بِهَا — أَنْ يَقُولَ : « أَسْلَامٌ
 عَلَيْكُمْ دَارَ قَوْمٍ مُؤْمِنِينَ » أَوْ أَهْلَ « الدِّيَارِ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ ، « وَإِنَّا — إِنْ
 شَاءَ اللَّهُ — بِكُمْ لِلْآخِقُونَ ^(٤) ؛ وَيَرْحِمُ اللَّهُ الْمُسْتَقْدِمِينَ مِنْكُمْ .
 وَالْمُسْتَأَخِرِينَ ! نَسْأَلُ اللَّهَ لَنَا وَلَكُمْ الْعَافِيَةَ ! اللَّهُمَّ لَا تَحْرِمْنَا أَجْرَهُمْ ،
 وَلَا تَقْتِنِنَا بَعْدَهُمْ ، وَأَغْفِرْ لَنَا وَلَهُمْ ! » . وَيُخَيَّرُ فِيهِ عَلَى حَيٍّ بَيْنَ تَعْرِيفٍ

(١) فِ ش : « مِيت طَعَامًا » ، وَفِيهِ تَعْرِيفٌ .

(٢) فِ ش : « وَقَبْرِ صَاحِبِيهِ .. عَلَيْهِمَا فَتَنٌ » ، وَالزِّيَادَةُ مِنَ الشَّرْحِ .

(٣) سَقَطَ هَذَا مِنْ ش ، وَوُورِدَ فِيهَا بَعْدَ « السَّلَامِ » زِيَادَةُ مِنَ الشَّرْحِ : « كَعَكْسِهِ » .

(٤) كَذَا فِي زَخ . وَفِ ش : « الْآخِقُونَ » ، وَهُوَ تَعْرِيفٌ .

وتنكير . وهو سنة ، ومن جمع سنة كفاية . وردة فرض
كفاية ، كتشميت عاتس حمد ، وإجابته . ويسمع الميت الكلام ،
ويعرف زائره يوم الجمعة قبل طلوع الشمس . ويتأذى بالمنكر
عنده ، وينتفع بالخير .

وسن ما يخفف عنه ولو بعمل جريئة رطبة في القبر ، وذكر^(١)
وقراءة عنده . وكل قرية فعلها مسلم ، وجعل ثوابها لمسلم حتى
أوميت - حصل له ولو جهله الجاعل . وإهداء القرب مستحب .

(١) في ش : « وبذكر » ، وزيادة الباء من المرح .

الزكاة : حق واجب في مال خاص ، لطائفة مخصوصة ، بوقت مخصوص . و « المالُ الخاص » : سائمةُ بهيمةِ الأنعامِ وبقرِ الوحشِ وغنمِهِ ، والمتولَّدُ بينَ ذلك ، وغيرُهُ^(١) ، والخارجُ من الأرضِ والنحلِ^(٢) ، والأمانُ ، وعُروضُ التجارةِ .

وشروطُها — وليس منها بلوغ وعقل — :

٢٠١ — الإسلامُ ، والحريةُ ، لا كمالُها . فتجب على مَبْعُضٍ بقدر ملكه ، لا كافر^(٣) ولو مرتدًّا ، ولا رقيقٍ ولو مكاتبًا . ولا يملك رقيقٌ غيرُهُ ولو ملك .

٣ — ومِلْكُ نِصَابٍ^(٤) تقريبًا في أمان وعُروض ، وتحديدًا في غيرهما — لغير محجور عليه لفلس — ولو منغصوبًا ، ويرجع بزكاته على غاصب^(٥) . أو ضالًّا ، لازمَ ملكٍ ملتقط . ويرجع بها على ملتقط أخرجها منها . أو غائبًا ، لا إن شكَّ في بقائه . أو مسروقًا ، أو

(١) ورد هذا في ز ش ، وسقط من ع .

(٢) كذا في ز ش ، وهو الموافق لما في الاقناع ١٥٠/٢ ، والغاية ٢٦٤/١ . وفي

ع : « والنخل » بالخاء المعجمة ، وهو تصحيف .

(٣) في ش : « لاعلى كافر ولو كان مرتدًا » ، والزيادة من الشرح .

(٤) كذا في ز ش . وفي ع : « النصاب » .

(٥) كذا في ز ع . وهو اللام . وفي ش : « غاصبه » ، ولعل الزيادة من الشرح .

مدفوناً منسياً ، أو موروثاً جهله أو عند من هو ؟ ونحوه . ويُرْكَبه إذا قَدَّر عليه .

أو مرهوناً ، ويُخْرِجُها رهن منه بلا إذنٍ إن تعذرَّ غيره^(١) .
ويأخذ مرتين عوضَ زكاةٍ إن أيسر .

أوديناً — غيرَ بهيمةِ الأنعام ، أوديةٍ واجبة ، أودينِ سلمٍ :
ما لم يكن أثماناً ، أو لتجارة . — ولو محدوداً بلا يئنة .

وتسقط زكاته إن سقط — قبل قبضه — بلا عوض ولا إسقاطٍ ،
وإلا فلا . فيُرْكَبُ إذا قُبِضَ ، أو أُبرئ^(٢) منه — لما مضى . ويُجْزَى
إخراجها قبلُ .

ولو قبض دون نصاب ، أو كان بيده وباقيه دينٌ أو غصبٌ
أو ضالٌّ — زكاه .

وإن زكَّت صداقها كله ، ثم تنصَّف بطلاقه — رَجَعَ فيما بقى ،
بكل حقه . ولا يُجْزَى زكاتها منه بعدُ .

ويُرْكَبُ مشترِ مبيعاً متعيناً^(٣) أو متميزاً ، ولو لم يقبضه حتى أنقسخ .
بعد الحول . وما عداها بائع .

(١) ورد في ز بعد ذلك مضروباً عليه : « كجناية رهن على ربه » .

(٢) كذا في زع ، أى المدين . وفي ش والفاية ٢٦٦/١ والإقناع ١٥٤/٢ : « أو .
أبرأ » أى الدائن . والمآل واحد .

(٣) كذا في زع . وفي ش : « معيناً » ، وهو تحريف كما يدل عليه كلام الشارح بعد .

٤ — وتأمُ الملك ولو في موقفٍ على معيّن : من سائمة ، وغلة أرض وشجر ، ويُخرج ^(١) من غير السائمة ^(٢) .

فلا زكاة في دين كتابة ، وحصة مضارب قبل قسمة ولو مُلكت بالظهور . ويزكى رب المال حصته كالأصل . وإذا أداها من غيره : فرأس المال باقٍ ، ومنه : تحسب ^(٣) من أصل المال وقدر حصته من الربح .

وليس لعامل إخراج زكاة تلزم ربّ المال ، بلا إذنه . ويصح شرط كل منهما زكاة حصته من الربح على الآخر ، لا زكاة رأس المال ^(٤) أو بمضيه من الربح .

وتجب إذا نذر الصدقة بنصاب أو بهذا النصاب ، إذا حال الحول — ويرأى من زكاة ونذر ، بقدر ما يُخرج منه بنيته عنهما — لا في معيّن نذر أن يتصدق به ، وموقوف على غير معيّن أو : بمسجد ، وغنيمة مملوكة ، إلا من جنس : إن بلغت حصة كل واحد نصاباً ؛ وإلا : أنبى ^(٥) على الخطئة .

(١) كذا في ش والافئاع ١٥٣/٧ ، والغاية ٢٦٦/١ . أى الموقوف عليه الزكاة . وفي ع : « ويُخرج » أى الزكاة . فكلاماً صحيح . ولم ينقطع في ز .

(٢) كذا في زع والإفئاع والغاية . وفي ش : « من غيرها » ، ثم ورد في الفرح : « أى السائمة » . وهو تحريف وعبث من الناشر نفاً عن زيادة « أى » من الناسخ .

(٣) كذا في ز . وفي ع ش : « تحسب » .

(٤) قوله : « رأس المال » ، أسقط من ش ، وأخرج في الفرح .

(٥) في ش : « ولا إن بى » ، وهو خطأ وتحريف . وانظر الغاية ٢٦٧ .

ولا في فيه ، وخمس ، وتقدير موصى به في وجوه بر ، أو أن
يشتري به وقت — ولو ربيع . والربح كأصل .

ولا في مال من عليه دين^(١) ينقص^(٢) النصاب — ولو كفارة
ونحوها ، أو زكاة غنم عن إبل — إلا ما بسبب ضمان ، أو حصاد ،
أو جذاذ ، أو دياس^(٣) ونحوه . ومتى برى^(٤) أبدأ حولا .

ويمنع أرض^(٥) جناية عبد التجارة ، زكاة قيمته .
ومن له عرض^(٦) قنية — يباع لو أفلس ، يفي بدينه — جعل في
مقابلة ما معه ، ولا يزكيه . وكذا من يده ألف^(٧) ، وله على ملي^(٨)
ألف^(٩) ، وعليه ألف^(١٠) .

ولا يمنع الدين خمس الر^(١١) كاز^(١٢) .
هـ — ولأثمان^(١٣) ، وماشية ، وعروض تجارة — : مضي حول .
ويبقى فيه عن نصف يوم . لكن : يستقبل بصداق وأجرة وعوض خلع

(١) كذا في زع والناية ، والإقناع وشرحه ١٥٦/٢ — ١٥٧ . ووش :
« بقعه » ، وهو تصحيف .

(٢) بكسر الهمزة مثل الفراس ، كما في الصباح . وضبطه المصنف بالفتح .
(٣) كذا في زع والناية . وفي زع : « برأ » . والقي يؤخذ من الصباح والختار
أن مفتوح الراء خامس بالبرء من المرض ، بخلاف المكسور : فهو عام فيه وفي الدين .

(٤) في زع زيادة مدرجة من العرج ، هي : « دين » .
(٥) كذا في زع ، والإقناع ١٥٨/٢ ، والناية ٢٦٨/١ . ووش : « زكاة » ،
وهو تحريف خطيب عن « ركاز » .

(٦) في زع : « وشرط لأثمان » ، والزيادة من النسخ .

معينين ، ولو قبل قبض^(١) ، من عقد . وبهم من ذلك ، من تعيين .
ويتبع نتائج الساعة ، وربح التجارة — الأصل في حوله : إن كان
نصاباً . وإلا فحول الجميع من حين كسب . وحول صغار من حين
ملك ، ككبار .

ومتى نقص ، أو بيع ، أو أبدل ما تجب في عينه بغير جنسه
— لا فراراً منها — أقطع حوله ، إلا في ذهب بفضة .
وعكسه^(٢) — ويخرج مما معه — وفي أموال الصيارف . لا بجنسه ،
فلو أبدله بأكثر زكاه إذا تم حول الأول ، كنتاج .
وإن فر لم تسقط بإخراج عن ملكه ، ويزكى من جنس
المبيع لذلك الحول . وإن أدعى عدمه — وثم قرينة — فحمل بها ، وإلا
قبل قوله .

وإذا مضى وجبت^(٣) في عين المال . ففي نصاب — لم يزك حولين أو
أكثر — زكاة واحدة ، إلا ما زكاته النعم من الإبل : فعليه لكل حول
زكاة . وما زاد على نصاب ، ينقص من زكاته كل حول ، بقدر نقصه بها .
وتعلقها كأرش جنابة ، لا كدين برهن أو بحال مخجور عليه
لفلس ، ولا تعلق شركة . فله إخراجها من غيره ، والنماء بعد
وجوبها له .

(١) في ش : « قبضها » ، والزيادة مدرجة من الشرح .

(٢) في ش : « أو عكسه » ، ولله تعريف .

(٦) في ع : « وجب » ، فإن لم يكن تحريفاً فالمراد إخراج الزكاة .

وإن أُلْقِيَ لزمه ما وجب فيه ، لاقيمته . وله التصرفُ ببيع وغيره .
ولا يرجع بائع — بعد لزوم بيع^(١) — في قدرها ، إلا إن^(٢) تعذر
غيره . ولمشتر الخيار .

ولا يُعتبر إمكانُ أداء ، ولا بقاء مال — إلا إذا تلف زرع^(٣) أو
ثمر بجائحة قبل حصادٍ وجَدَّاذ .

ومن مات وعليه زكاةٌ أخذت من تركته ، ومع دين — بلا
رهنٍ وضيقٍ مال — يتحصَّان ، وبه يقدم بعد نذر — بعين — ثم
أضحية معينة . وكذا لو أفلس حتى .

بابُ زكاة الساعة

ولا تجب إلا فيما لدَّر ونسلٍ وتسمينٍ .
و « السَّوْمُ » : أن ترعى المباحَ أكثر الحول . ولا تشترط نيته .
فتجبُ في ساعة بنفسها ، أو بفعلٍ غاصبها . لا في مُعتَلِفَةٍ بنفسها ،
أو بفعلٍ غاصب لها أو لَمَلَفها .

وعدمه مانع . فيصح أن تمجَّل قبل الشروع فيه .
وينقطع السَّوْمُ شرعاً بقطعها عنه ، بقصدٍ قطع الطريق بها
ونحوه ، كحول التجارة بنية قُنية عبيدها لذلك ، أو ثيابها الحرير

(١) ق ش : « يمه » ، ولعل الماء من كلام الشارع .

(٢) كذا في ز ش . وفي ع : « إذا » .

(٣) ق ش : « ثمر أو زرع » .

للبسِ محرم . لا بنيتها^(١) لعمل قبله .

ولا شيء في إبل حتى تبلغَ خمساً ، ففيها شاةٌ بصفة غير مَعِيَّة .
وفي المَعِيَّة صحيحةٌ تنقص قيمتها بقدر نقص الإبل . ولا يُجزى^٢
يعير ، ولا بقرة ، ولا نصفاً شاتين .

ثم في كل خمس شاةٌ إلى خمس وعشرين ، فتجب بنتٌ مخاضٍ ،
وهي : ما تم لها سنة . فإن كانت عنده — وهي أعلام من الواجب —
خَيْرٌ بين إخراجها وشراء ما بصفته .

وإن كانت مَعِيَّةً أو ليست في ماله ، فذكرٌ أو خنثى ولدٍ لَبُونٍ
— وهو : ما تم له سنتان . — ولو نقصت قيمته عنها . أو حِقٌّ : ما تم
له ثلاثُ سنين . أو جذعٌ : ما^(٣) تم له أربعُ سنين . أو ثنيٌّ : ما تم
له خمس سنين . وأولى بلا جُبران . أو بنتٌ لَبُونٍ ، ويأخذه ولو
وُجد ابنُ لَبُونٍ .

وفي ست وثلاثين بنتٌ لَبُونٍ ، وفي ست وأربعين حِقَّةٌ ، وفي
إحدى وستين جذعةٌ . ويُجزى ثنيةٌ وفوقها بلا جُبران .

وفي ست وسبعين أبتا^(٣) لَبُونٍ ، وفي إحدى وتسعين حِقَّتَانِ ،
وفي إحدى وعشرين ومائة ثلاثُ بناتٍ لَبُونٍ .

(١) كذا في ز ش . وفي ع : « لبنيتها » ، ولعله تصحيف .

(٢) هذا إلى آخر الجملة أسقط من ش ، وأدرج في الشرح .

(٣) كذا في زع . وفي ش : « بنتا » .

ويتعلق الوجوب حتى بالواحدة التي يتغير بها الفرض ، ولا شيء ،
هيا بين الفرضين .

ثم تستقر^(١) : في كل أربعين بنت كُبُون ، وفي كل خمسين
حَقَّة .

فإذا بلغت ما يتفق فيه الفرضان — : كاثنتين ، أو أربع مائة — .
خَيْر بين الحَقَّاقِ ، وبين بنات اللَّبُون . ويصح كون الشَّطْرِ من أحد
النوعين ، والشَّطْر من الآخر . وإن كان أحدهما ناقصا لا بد له من
جُبران ، تعين الكامل .

ومع عدمهما أو عيبهما ، أو عدم أو عيب كل سنٍّ وجب — له
المدول^(٢) إلى ما يليه من أسفل ويُخرج معه جُبرانا ، أو إلى ما يليه
من فوق ويأخذ جُبرانا . فإن عَدِم ما يليه انتقل إلى ما بعده . فإن
عَدِمه أيضا انتقل إلى ثالث . بشرط كون ذلك في ملكه^(٣) ؛ وإلا
تعيّن الأصل .

و « الجُبران » : شاتان ، أو عشرون درهما . ويُجزى^١ في جُبرانٍ
وثنانٍ وثالثٍ ، النصفُ دراهمٌ والنصفُ شِيَاهُ .

ويتعيّن على وليٍّ صغيرٍ ومجنونٍ إخراجُ أو دَوْنِ مجزى^٢ . ولغيره
دفعُ سنٍّ^٣ أعلا ، إن كان النصاب مَعِيَا .

(١) كذا في ش ، أي الفريضة . وفي ع : « يستقر » أي الفرض . ولم ينقط في ز .

(٢) كذا في ز ، وهو الأولى . وفي ع ش : « فله أن يعدل » .

(٣) قوله : « في ملكه » أسقط من ش ، وأدرج في الشرح .

ولا مدخل لجبران في غير إبل .

* * *

فصل

وأقل نصاب بقر أهلية أو وحشية . ثلاثون . وفيها تبيع^١
أو تبعة^٢ ولكل منهما سنة . ويُجزى مَسْنً .

وفي أربعين مَسْنَةً ولها سنتان . ويُجزى أنثى أعلا منها سناً ،
لامسِنٌ ، ولا تبيعان . وفي ستين تبيعان .

ثم في كل ثلاثين تبيع^٣ ، وفي^(١) كل أربعين مَسْنَةً .

فإذا بلغت ما يتفق فيه الفرضان — : كمائة وعشرين . —

فكإبل .

ولا يُجزى ذكر في زكاة إلهنا ، وأبْنُ لبُونٍ وحقٌ وجذعٌ .
عندَ عدم بنت مخاض ، وإذا كان النصاب من إبل أو بقر أو غنم ،
كله ذكورا .

* * *

(١) لفظ « في » ورد في ز ش ، وسقط من ع .

فصل

وأقلُّ نصابِ غنمٍ أهليَّةٌ أو وحشيَّةٌ : أربعون . وفيها شاة . وفي
إحدى وعشرين ومائه شاتان . وفي واحدة ومائتين ثلاثٌ ، إلى أربعائة .
ثم تَسْتَقَرُّ^(١) : واحدة عن كلِّ مائة .
ويؤخذ من مَعِزٍ ثِنْيٍ وله سنَّةٌ ، ومن ضأنٍ جَذَعٌ وله سنَّةٌ
أشهر .

ولا يؤخذ تَيْسٌ حيثُ يُجْزَى ذكر ، إلا تيسَ ضِرَابٍ خَليْرِه
برضاربه . ولا هَرِمَةً ، ولا مَعِيَّةً لا يَضْحَى بها . إلا إن كان^(٢)
الكل كذلك . ولا الرُّبَا ، وهي : التي تربى ولها . ولا حاملٌ ،
ولا طَرُوفَةٌ الفحل ، ولا كَرِيمَةً ، ولا أَكُولَةً — إلا أن يشاء ربُّها .
وتؤخذ مريضَةٌ من مَرَّاضٍ ، وصغيرةٌ من صغارِ غنمٍ ، لا إبلٍ
وبقر . فلا يُجْزَى فُصْلَانٌ وعجاجةٌ^(٣) . فيَقُومُ النصابُ من
الكبار ، ويقومُ فرضُهُ ، ثم تُقَوِّمُ الصغارُ ، ويؤخذ عنها كبيرةٌ بالقسط .
وإن أُجْتَمَعَ صغارٌ وكبار ، وصِحاحٌ ومَعِيَّات ، وذكورٌ وإناث —
لم يؤنِّذْ^(٤) إلا أنني صحيحةٌ كبيرةٌ على قدر قيمة المألين ، إلا كبيرةً

(١) كذا في ز ش . وفي ع : « يستقر » . وهو على غرار ما تقدم .

(٢) كذا في ز وأصل ع . وفي ش وهما ش ع : « أن يكون » .

(٣) كذا في ع ش ، وهو الوارد في المختار واللسان والقاموس . وفي ز : « وعجاجة » ،

وهو سبق فلم .

(٤) كذا في ز ع ، وهو الظاهر اللام السابق واللاحق . وفي ش : « يأخذ » ،

بولله تصحيف .

مع مائة وعشرين سَخْلَةً : فيُخْرِجُهَا وَسَخْلَةً ؛ وصحيحةً مع مائة وعشرين مَعِيَّةً : فيُخْرِجُهَا وَمَعِيَّةً .

فإن كان نوعين — : كَبَخَاتِيٍّ وَعِرَاقٍ ، أو بقرٍ ^(١) وجواميسَ ، أو ضأنٍ وَمَعَزٍ ، أو أهليَّةٍ ووحشيَّةٍ — أخذت الفريضةُ من أحدهما على قدر قيمة المالَيْنِ :

وفي كرامٍ ولثامٍ ، أو سمانٍ ومهازيلَ — الأوسطُ بقدر قيمة المالَيْنِ .

ومن أخرج عن النصاب ، من غير نوعه ، مائيس في ماله — جاز : إن لم تنقص قيمته عن الواجب .

ويُجْزَى سَنٌ أَعْلَامٍ من فرضٍ ، من جنسه . لا القيمة . فيُجْزَى بنت لبون عن بنت نخاض ، وحقَّةٌ عن بنت لبون ، وجذعةٌ عن حقَّةٍ — ولو كان عنده الواجب .

* * *

فصلٌ

وإذا ^(٢) اختلط أثنان فأكثر من أهلها في نصاب ماشية لهم ، جميعَ الحول ، خلطة أعيانٍ : بكونه مُشَاعاً ؛ أو أصافٍ : بأن تميز ^(٣)

(١) في ش : « أو كبر » ، وزيادة الكاف من الشارح .

(٢) أخرج في ش قبل هذا زيارة من الفرح ، هي : « في الخلطة » .

(٣) كذا في ز ش . وفي ح : « يميز » ، ولعله تحريف .

مال الكل؛ وأشتركا في مُرَاحٍ : (بضم الميم) وهو : الميت والمأوى ؛
ومسرح وهو : ما تجتمع ^(١) فيه لتذهب إلى المرعى ؛ وعَلَبٍ وهو :
موضع الحلب ؛ وفحل ^(٢) : بأن لا يختص بطريق أحد المألين ؛ ومرغى -
وهو : موضع الرعي ووقته . - فلو اُحد .

ولا تُعتبر ^(٣) نية الخلطة ، ولا اتِّحادُ مَشْرَبٍ وراعٍ .
وإن بطلت بفوات أهلية خليطٍ ، ضمَّ من كان من أهل الزكاة
ماله ، وزكاه ^(٤) إن بلغ نصاباً .

ومتى لم يثبت لتخليطين حكمُ الانفراد بمضَ الحول - : بأن
ملكاً نصاباً معاً - زكياه زكاة خلطة .

وإن ثبت لهما - : بأن خلطاً في أثنائه ثمانين شاةً . - زكياه
كمفردَيْن ، وفيما بعدَ الحول الأول زكاة خلطة . فإن اتفق
حولاهما فعليهما بالسوية شاةٌ عند تمامهما ؛ وإن اختلفا فلي كل
نصف شاة عند تمام حوله . إلا إن أخرجهما الأول من المال : فيلزم
الثاني ثمانون جزءاً ^(٥) من مائة وتسعة وخمسين جزءاً من شاة . ثم
كلما تمَّ حول أحدهما ، لزمه - من زكاة الجميع - بقدر
ماله ^(٦) فيه .

(١) في ش زيارة مدرجة من الفرح ، هي : « السائمة » .

(٢) في ش : « وفي فحل » ، والزيادة من الفرح .

(٣) كذا في زش . وفي ع : « يعتبر » . وكلاماً صحيح .

(٤) كذا في زع . وفي ش : « زكاه » ، وهو تحريف .

(٥) في ش هنا وفيها بعد : « جزء ... من الشاة » ، وكلمة تحريف على ماسيأتى .

(٦) كذا في رع . وفي ش : « ملك » ، وهو تغييره في ماسيأتى .

وإن ثبت لأحدهما وحده — : بأن ملكا نصابين فخطاهما ، ثم باع أحدهما نصيبه أجنياً . — فإذا تمَّ حول من لم يبيع ، لزمه زكاةُ أفرادٍ : شاةٌ . وإذا ^(١) تمَّ حول المشتري ، لزمه زكاةُ خلطةٍ : نصفُ شاةٍ . إلا إن أخرج الأول الشاةَ من المال : فيلزمُ الثاني أربعون جزءاً من تسعة وسبعين جزءاً من شاةٍ . ثم كلما تمَّ حول أحدهما ، لزمه — من زكاة الجميع ^(٢) — بقدر ملكه فيه .
ويثبت أيضاً حكمُ الأفراد لأحدهما ، بخلط من له دون نصاب — بنصابٍ لآخر — بمضَ الحول :

ومن بينهما ثمانون شاةً خلطةً ، فباع أحدهما نصيبه أو ^(٣) دونه بنصيب الآخر أو دونه ، وأستداما الخلطة — لم ينقطع حولهما ، وعليهما زكاةُ الخلطة ^(٤) .

ومن ملك نصاباً دونَ حول ، ثم باع نصفه مُشاعاً ، أو أعلم على بعضه وباعه مختلطاً ، أو مفرداً ^(٥) ثم اختلطاً — أُنقطع الحول ^(٦) .
ومن ملك نصابين ، ثم باع أحدهما مُشاعاً قبل الحول — ثبت

(١) كذا في زع . وفي ش : « فإذا » ، وهو تصحيف .

(٢) في ش زيادة مدرجة من الفرح ، هي : « كله » .

(٣) أسطعت « أو » من ش ، وأدرجت في الفرح .

(٤) ورد في ز بعد ذلك مضروباً عليه بـ « وغير المبيع تبقى الخلطة فيه إن كان نصاباً ، فيزكى بشاة زكاة أفراد عليها . وإذا حال حول المبيع وهو أربعون ، ففيه زكاة خلطة . فيلزمها نصف شاة » .

(٥) كذا في ز . وفي ع ش : « أو مفرداً » .

(٦) كان أصل الكلام في ز : « استأنف الحول من المبيع » . ثم ضرب على « استأنف » وأثبت بـ « انقطع » ، كما ضرب على الزائد .

له حكمُ الاقتراد، وعليه — إذا تمَّ حوله — زكاةٌ منفرد^(١) . وعلى
مشتري — إذا تمَّ حوله — زكاةٌ خليط .

ومن ملك نصاباً ، ثم آخرَ لا يتغير به الفرض — : كأربعين
شاةً^(٢) في المحرم ، ثم أربعين في صفر . — فعليه زكاةُ الأول فقط
إذا تمَّ حوله .

وإن تغير به — : كمائة . — زكاه إذا تمَّ حوله ، وقدَّرها : بأن
ينظر^(٣) إلى زكاة الجميع ، فيسقط منها ما وجب في الأول ؛ ويجبُ
الباقي في الثاني ، وهو : شاة .

وإن تغير به ، ولم يبلغ نصاباً — : كثلثين بقرةً في المحرم ،
وعشرٍ في صفر . — ففي العشر ، إذا تمَّ حولها ، ربعٌ مُسنَّة .

وإن لم يغيره ، ولم^(٤) يبلغ نصاباً — : كنخمس . — فلا شيء فيها .
ومن له ستون شاةً — كلُّ عشرين منها مع عشرين لآخر —
فعلى الجميع شاةٌ : نصفها على صاحب الستين ، ونصفها على خلطائه .
وإن كانت كل عشر منها مع عشر لآخر — فعليه شاةٌ ، ولا شيء
على خلطائه .

(١) في ش : « منفردا » ، وهو تحريف .

(٢) في ش : « زيادة مدرجة من الترح ، هي : « ملكها » .

(٣) كذا في ع ش ، وهو الظاهر أو الأول . وفي ز : « تنظر » ، ولم تنقط فيها

الباء من « فيسقط » .

(٤) في ش : « وإن لم » ، و« ظاهر أن الزيادة من الناصر ، لا من الشارح .

فصل

ولا أثر لتفرُّق^(١) مالٍ لواحد، غير ساعةٍ بمحلين بينها مسافة.
قصر : فلكل ما في محل منها حكمٌ بنفسه .

فعلى من له^(٢) بمحالٍ متباعدةٍ أربعون شاةً في كل محل ، شياهُ
بعدها . ولا شيءَ على من لم^(٣) يجتمع له نصاب في كل واحد منها ،
غير خليط .

فإذا^(٤) كان له ستون شاةً ، في كل محل عشرون خُلطةً^(٥) بعشرين .
لآخرَ — لزم ربُّ الستين شاةً ونصف^(٥) ، وكلُّ خليط نصف شاة .
ولا تؤثر الخلطة في غير ساعة .

ولساعٍ أخذ من مال أيِّ الخليطين شاء ، مع حاجةٍ وعدمها ،
بعدَ قسمةٍ في خلطةٍ أعيان مع بقاء النصيبين ، وقد وجبت الزكاة .
ومن لازكاةٍ عليه . — كذمي . — لا أثرَ لخاطته في جواز
الأخذ .

ويرجع مأخوذ منه على خليطه ، بقيمة القسط — الذي قابِلَ
ماله من المخرج — يوم الأخذ . فيرجعُ رب خمسة عشرَ بعيراً من .

(١) كذا في ع . وفي ش : « لتفرقة » . ورسم ز. تردد بينها .

(٢) في ش زيادة مبرجة من المرح ، هي : « سوائم » .

(٣) كذا في زع ، وهو الظاهر . وفي ش : « لا » ، ولعله تحريف .

(٤) كذا في زع . وفي ش فإن . . . خلطت » .

(٥) في ع زيادة وردت في المرح ، هي : « شاة » .

خمسة وثلاثين ، على ربٍّ عشرين ، بقيمة أربعة أسباع بنت نخاض .
وبالعكس بثلاثة أسباعها .

ومن بينهما ثمانون شاة نصفين ، وعلى أحدهما دينٌ بقيمة عشرين منها — فعليهما شاة : على المدين ثلثها ، وعلى الآخر ثلثاها .
ويقبل قولٌ مرجوعٌ عليه في قيمة ، يمينه — إن عُدمت يئنة ، واحتُمِل صدقُه .

ويرجع بقسط زائده أخذ ساعٍ يقول بعض العلماء ، لا ظلمًا .

بابُ زكاة الخراج من الأرض ^(١) والنحل

تجب في كل مكيل مدخّر من حبٍّ ولو للبُقُول : كالرّشاد والفجل ؛
أو لـ ^(٢) لا يؤكل : كأشنان وقطن ونحوهما ؛ أو من الأباريز :
كالْكُسْفرة ^(٣) والكمثون وبزر الرّياحين والقثاء ونحوهما ؛ أو غير ^(٤)
حب . كصتبر وأشنانٍ وثماق ؛ أو ورق شجر يُقصد : كسدرٍ
وخطميٍّ وسـ ؛ أو ثمرٍ : كتمر وزبيب ولوز وفستق وبندق —
لأعنابٍ وزيتون وجوز وتين وتوت وبقية الفواكه ، وطلع فُحّالٍ ،
وقصبٍ وخُضرٍ وبقول ، وورمي ^(٥) ونيل وجنّاء ، وفوةٍ وبَهمٍ ،
وزهرٍ : كمُصفّرٍ وزعفرانٍ ، ونحو ذلك . — بشرطين :

(١) في ش زيادة مدرجة من الشرح ، هي : « من زرع وثمر ، ومعدن وركاز » .

(٢) كذا في زع . وفي ش : « ولو لا » ، وهو تحريف .

(٣) كذا في زع . وفي ش : « كالْكسبرة » وكلاماً لهجة في « الكزبرة » .

(٤) كذا في زش . وفي ع : « وغير » ، وهو تحريف .

(٥) كذا في زع . وفي ش : « وورث » ، وهو تصحيف عجيب .

١ — أن يبلغ نصاباً . وقدره — بعد تصفية حب ، وجفاف ثمر وورق — : خمسة أَوْسُقٍ . وهي : ثلاث مائة صاع . وبالرطل العراقي : ألف وست مائة ؛ وبالمصري : ألف وأربع مائة وثمانية وعشرون رطلاً وأربعة أسباع ؛ وبالدمشقي : ثلاث مائة وأثنان وأربعون رطلاً وستة أسباع ؛ وبالحلبى : مائتان وخمسة وثمانون رطلاً وخمسة أسباع ؛ وبالقُدسي : مائتان وسبعة وخمسون رطلاً وسبع رطل .

والأرز والعلس يدخران في قشرهما ، فنصابهما معه — يولد خيراً فوجدنا يخرج منهما ^(١) مُصَفًى النصف — مثلاً ذلك .

و « الوسق » و « الصاع » و « المذ » مكييلٌ مُنْقَلَتٌ إلى الوزن لتُحْفَظَ ^(٢) وتُنْقَل . والمكيل منه ثَقِيلٌ : كأرز ، ومتوسطٌ : كبر ، وخفيفٌ : كشعير . والاعتبارُ بمتوسط ؛ فيجب ^(٣) في خفيف قاربَ هذا الوزن وإن لم يبلغه .

فنأخذ ما يسع صاعاً من جيد البر ؛ عَرَفَ به ما بلغ حدَّ الوجوب من غيره .

وتُضمُّ أنواعُ الجنس من زرع العام الواحد وثمرته — ولو مما يحمل في السنة حَمَلين — إلى بعض ، لا جنس إلى آخر .

(١) في ش : « منها » ، وهو خطأ وتحريف .

(٢) في ش زيادة من الشرح ، هي : « من الزيادة » .

(٣) كذا في ز . وفي ع ش : « فتجب » ، وكل صحيح .

٢ - الثاني : ملكه^(١) وقت وجوبها . فلا تجب في مكتسب قاط ، وأجرة حصاد . ولا فيما لا يملك إلا بأخذ^(٢) : كبطم وزغبلي . يزر قطنونا ، ونحوه .
ولا يشترط فعل الزرع . فيزكي نصابا حصل من حب له سقط ملكه أو مباحة .

فصل

ويجب فيما يشرب بلا كلفة - : كبروقه ، وغيث ، وسبيح - .
لو ياجراء ماء حفيرة شراه ، العشر^(٣) . ولا يؤثر^(٤) مؤنة حفر نهر ،
تحويل ماء .
وبها - كدوال^(٥) ، وتواضع ، وترقية بغرف ونحوه . -
صفه .

وفما يشرب بهما نصفين ، ثلاثة^(٥) أربعة .
فإن تفاوتتا فالحكم لاكثرهما نفعا ونوعا . فإن جهل فالعشر^(٦) .
يصدق مالك فيما سقى به^(٦) .

(١) أسقط هذا من ش ، وأخرج في الفرح .
(٢) كذا في زع . وفي ش : « بأخذه » ، وزيادة الماء من الشارح .
(٣) كذا في زع . وفي ش : « تؤثر » . وكلاما صحيح .
(٤) في ش : « كدوال » ، وهو تخفيف . كما في وعاصي .
(٥) في ش : « ثلاثة » ، وهو خطأ وتخريف .
(٦) في زع زيادة مأخوذة مما ساقى ، هي : « بلاعين » ..

ووقتُ وجوب في حَب : إذا أَشْتَدَّ ؛ وفي ثمرة : إذا بدا صلاحُها .

فلو باع الحب أو الثمرة ، أو تَلَفَا بتمدُّيه بعدُ — : لم تسقط .
ويصحُّ اشتراط الإخراج على مشتر . وقبلُ : فلا زكاة ، إلا إن قصد
الفرار منها . وتقبل دعوى عدمه والتلف بلا عين ، ولو أتهم . إلا
أن يدعيه بظاهر : فيكلفُ البينة عليه ، ثم يصدَّق فيما تلف .

ولا تستقرُّ إلا بجعل في جرَّين أو يندِر أو مسطاح^(١) ، ونحوها .
ويلزم إخراج حبٍّ مصفى ، وثمرٍ يابساً . وعند الأكثر :
ولو أحتيج إلى قطع ما بدا صلاحه قبل كماله : لضعف أصل ، أو خوف
عطش ، أو تحسين بقيَّة . أو وجب : لكون رطبِهِ لا يُتَمَرُّ ،
أو عنيه لا يُزَبَّبُ . ويُعتبر نصابه يابساً .

ويحرَّم القطعُ — مع حضور ساج — بلا إذنه ، وشراء زكاته
أو صدقته . ولا يصح .

ومن بعثُ خارصٍ لثمره نخل وكرمٌ بدا صلاحها . ويكفي
واحد . ويُعتبر كونه مسلماً ، أميناً لا يُتهم ، خيراً . وأجرُته على
رب المال . وإلا فعليه ما يفعله خارص ، ليعرف ما يجب قبل تصرفه .

(١) كذا في سائر الأصول . وهو لغة في « المسطح » بفتح الميم وكسرهما ، كما في
التاج ١٦٤/٢ . وإن كانت لم ترد في اللسان والمختار والمصباح .

وله الخَراض كيف شاء^(١). ويجب خرصٌ متنوعٌ وتركته ،
كلُّ نوعٍ على حدته ، ولو شقاً .

ويجب تركه لرب المال الثلث أو الربع ، فيجتهد بحسب المصلحة .
فإن أبي فربُّ المال أكل قدر ذلك من ثمر ، ومن حبِّ العادة
بوما يحتاجه . ولا يُحتسب عليه . ويكمل به النصاب إن لم يأكله ،
وَتؤخذ زكاة ما سواه بالقسط . ولا يُهدى .

ويُزكى ما تركه خارض من الواجب ، وما زاد عل قوله عند
جفاف . لا^(٢) على قوله إن نقص .

وما تلف — عنباً أو زُطباً — بفعل مالك أو^(٣) تفريطه ، ضمن
زكاته بخرصه زيباً أو تمرآ . ولا يخرص غير نخل وكرم .

فصل

والزكاة على مستعير ومستأجر ، دون مالك .
ومتى حصده غاصب أرض زرعه زكاه ، ويتركه ربا أن
تملكه قبل .

ويجتمع عشر وخراج في خراجية . وهي : ما فتحت عتوة ولم

(١) بهامش زيادة مأخوذة من الفرح ، هي : « إن اتحد النوع » .

(٢) في ش : « ولا » ، فإن لم يكن تحريفاً فالواو من كلام الشارع .

(٣) في ش : « أو بضم » . فأدرج لفظ الفرح في المتن ، وبالعكس .

تَقْسَمُ ، وما جلا عنها أهلها خوفاً منا ، وما صُولِحُوا على أنها لنا
وتقرُّها معهم بالخراج . و « المُشْرِئَةُ » : ما أسلم أهلها عليها :
كالمدينة ونحوها ؛ وما اختَطَّه المسلمون : كالْبَصْرَةَ ونحوها ؛ وما صُولِحَ
أهلها على أنها لهم بِخَرَاجٍ يضرب عليهم . كاليمين ؛ وما فُتِحَ عَنْوَةً
وقسِّمَ : كنصف خَيْبَرٍ ؛ وما أَقْطَعَهُ الخلفاءُ الراشدون — من
السَّوَادِ — إقْطاعَ عَمَلِك .

ولأهل الذمة شراؤهما ؛ ولا تصير به المُشْرِئَةُ خَرَجِيَّةً ، ولا
عُشْرَ عليهم .

فصلٌ

وفي العسل المُشْرُ ، سواء أخذَه من مَوَاتٍ أو مملوكَةٍ
ونصابُهُ : مائةٌ وستون رِطلاً عراقِيَّةً .
ولا زكاةٌ فيما ينزل من السماء على الشجر : كالْمَنْ وَالْثَرْجَبِيلِ ^(١)
والشِيرْخَشَكِ ، ونحوها : كاللَّادَنْ ^(٢) وهو : طَلٌّ وَندَى ينزل على
نبت تأكله المِعْزَى ، فتعلق ^(٣) تلك الرطوبةُ بها ، فتؤخذ .
وتضمينُ أموال المُشْرِ والجراج ، بقدر معلوم ، باطلٌ .

(١) ورد في التاج ١٥٣/٩ و ٣٥٠ آخر هذا بالنون ، وما بعده بالناء .
وانظر اللسان ٣٠٦/١٧ ، والمختار : (من) .
(٢) كذا في ش ، وهو الموافق لما في اللسان ٢٢٩/١٧ ، والتاج ٣٣٣/٩ . وصححه
في زع : بالذال المهملة . وليس النقطة لم تظهر في الكتابة .
(٣) كذا في زع . وفي ش : « فتعلق » .

فصل

وفي المعدن — وهو : كل متولد في الأرض ، لا من جنسها ولا نبات ، كذهب وفضة ، وجوهر وبلور ، وعقيق وصُفْر ، ورصاص وحديد ، وكل وزر نِيخ ، ومَنَرَة وكِيرِيت ، وزِفْت وملح ، وزِبْق وقار ونَقْط ، ونحو ذلك . — إذا أُسْتخرج ، ربعُ العشر^(١) من عين نقد ، وقيمة غيره . بشرط بلوغها نصاباً بعد سبك وتصفية — ولا يُحتسب بمؤنتهما ، ولا مؤنة^(٢) أُسْتخراج — وكونُ مُخْرَج من أهل الوجوب ، ولو في دَفَعَات لم يُهمل العملَ بينهما^(٣) بلا عذر ، أو بعد زواله ثلاثة أيام .

ويستقرُّ الوجوب بإحرازه^(٤) . فاباعه تراباً زكاه كتراب صاغة . والجامدُ المُخْرَج من مملوكة ، لربها . لكن لا تلزمه زكاته حتى يصلَ إلى يده .

ولا تتكرر زكاةُ معشراتٍ ولا معدنٍ غيرِ نقد ، ولا يُضمُّ جنس إلى آخر في تكميل نصابٍ غيره . ويُضمُّ ما تعددت معادنه واتَّحد جنسه .

ولا زكاة في مسك وزباد ، ولا^(٥) مُخْرَج من بحر : كسمك ولؤلؤ ومرجان وعنبر ، ونحوه .

(١) في ش زيادة مدرجة من الفرح ، هي : « فإذا أخرج من معدن وجبت زكاته » .

(٢) في ش : « ولا بمؤنه » ، والباء مدرجة من الفرح .

(٣) في ش : « بينهما » ، وهو تعريف ظاهر .

(٤) ورد في ز بعد ذلك مضروباً عليه : « غلبه » .

(٥) في ش زيادة مدرجة من الفرح ، هي : « في » .

فصل

« أَرَأَيْتَ كَازٌ » : الكنز من دَفَن الجاهلية ، أو مَنْ تقدَّم من كفار في الجملة ، عليه أو على بعضه علامة كُفْرٍ فقط .
وفيه — ولو كان قليلاً أو عَرَضاً — الخمس : يُصْرَف مَصْرَفَ الْفَقْرِ الْمَطْلُوقِ لِلْمَصَالِحِ كُلِّهَا .

وباقية لواجده — ولو أجيراً ، لا لطلبه ، أو مكاتباً أو مستأمناً — بدارنا ، مدفوناً بمَوَاتٍ ، أو شارعٍ ، أو أرضٍ منتقلةٍ إليه أو لا يعلم مالِكُهَا ، أو عُلِمَ ولم يدَّعِهِ — ومتى أدَّعاه أو من أُنْقَلَتْ عنه ، بلا يَنَّةٍ ولا وصفٍ ، حَلَفَ وأخذه — أو ظاهراً بطريق غير مسلوك ، أو خَرِبَةً بدارٍ إسلامٍ أو عهدٍ أو حربٍ ، وقدر عليه بوحده أو بجماعة لا مَنَعَةَ لَهُمْ .

وما خلا من ^(١) علامة ، أو كان على شيء منه علامة المسلمين — خَلْقَةً .

وواجدها في مملوكة أحقُّ من مالك ، وربُّها أحقُّ بِرِكَازٍ ولقطةٍ من واجد متعدِّدٍ بدخوله .

وإذا تداعياً ^(٢) دَفِينَةً بدارٍ ، مؤجرُها ومستأجرُها ، فلو اصفها يمينه .

* * *

(١) كذا في ز ش . ولى ع : « عن » . وكل صحيح .

(٢) كذا في ز . وهو صحيح على أن « مؤجر » ومستأجر « بدل من الضمير الفاعل .

ولى ع ش والناية ٢٩-١ : « تداعى » ، وهو ظاهر .

باب

زكاة الأثمان — وهى : الذهب والفضة . — ربعُ عشرهما .
وأقلُّ نصابِ ذهب : عشرون مثقالاً ، وهى : ثمانية وعشرون
درهما وأربعة أسباع درهم^(١) إسلاميٍّ ؛ وخمسة وعشرون وسبعا دينار
وتسعه ، بالذى زنته : درهم وثمان ، على التحديد . و « المِثْقَالُ » :
درهم وثلاثة أسباع درهم ، وبالذَّوَانِقِ : ثمانية وأربعة أسباع ، وبالشَّعِيرِ
المتوسط : ثلثان وسبعون حبة . و « الدرهم » : نصف مثقال وخمسة ؛
وستة ذَوَانِقَ . وهى : خمسون وخمسا حبة . و « الدانقُ » :
ثمان حبات ومُحْسان .

وأقلُّ نصابِ فضة : مائتا درهم . وترُدُّ الدراهمُ الخُرَاسَانِيَّةُ :
وهى : دانقٍ أو نحوهُ ؛ واليَمِينِيَّةُ وهى : دانقان ونصف ؛ والطَّبْرِيَّةُ
وهى : أربعة ؛ والبَغْلِيَّةُ ، وتسمَّى السوداء — وهى : ثمانية . — إلى
الدرهم الإسلامي .

ويزكى مغشوشٌ بلغ خالصه نصاباً . فإن شك فيه سبكه ، أو
استظهر فأخرج ما يجزيه بيقين .
ويزكى غشٌّ بلغ بضم نصاباً ، أو بدونه . كخمس مائة درهم :
فيها ذهب^(٢) ثلاث مائة ، وفضة مائتان . وإن شك : من أيهما
الثلاثمائة ؟ استظهر فجعلها ذهباً .

(١) أسقط هذا من ش ، وأدرج في الفرج .

(٢) ق ش : « وذهب » ، وهو خطأ وتعمير .

وإن زادت قيمة مغشوش بصنعة الغش ، وفيه نصاب — أخرج ربيع عشره . كحلي الكراء : إذا^(١) زادت قيمته بصناعته .
ويُعرف غشه بوضع ذهب خالص وزنه ، بماء في إناء أسفله كأعلاه ، ثم فضة وزنه — وهي أضخم^(٢) — ثم مغشوش ؛ ويُعلم عند كل^(٣) علو الماء . فإن تنصفت بينهما علامة مغشوش — فنصفه ذهب ، ونصفه فضة . ومع زيادة أو نقص ، بحسابه .

* * *

فصل

ويُخرج^(٤) عن جيد صحيح وردى من نوعه ، ومن كل نوع بحصته . والأفضل من الأعلى .
ويجزى ردى عن أعلا ، ومكسر عن صحيح ، ومغشوش عن جيد ، وسود عن بيض مع الفضل ، وقليل القيمة عن كثيرها مع الوزن .
ويضم أحد النقيدين إلى الآخر — بالأجزاء^(٥) — في تكميل النصاب ، ويُخرج عنه . وجيد كل جنس ومضروب به إلى رديته وتبره ، وقيمة عرض^(٦) تجارة إلى أحد ذلك وجميعه .

(١) كذا في زع . وفي ش : « إذ » ، وهو تحريف .

(٢) في ش زيادة مدرجة من الشرح ، هي : « من الذهب » .

(٣) أسقط هذا من ش ، وأدرج في الشرح .

(٤) في ش : « ويخرج وردى » ، وأدرج الناقص في الشرح .

(٥) كذا في ز ش . وصح في ع : بالراء المهملة .

(٦) كذا في زع . وفي ش : « عروش »

فصل

ولا زكاة في حُلْيَ مباح، مُعَدَّة لاستعمال أو إعاره، ولو لمن يحرُم عليه غيرَ فارٍّ.

وتجب في محرَّم، ومعدَّة لِكِرَاءٍ^(١) أو نفقة — : إذا بلغ نصاباً وزناً. إلا المباح للتجارة ولو نقداً: قسيمة^(٢). ويقوم بنقد آخر إن كان أحظ للفقراء، أو نقص عن نصابه.

ويُعتَبَر مباحُ صناعة، بلغ نصاباً وزناً، في إخراج بقيمة. ويحرَّم أن يُحْلَى مسجدٌ أو محراب، أو يُموَّه سقفٌ أو حائط — بنقد. وتجب إزالته وزكاته، إلا إذا أسهلِك فلم يجتمع منه شيء فيهما.

* * *

فصل

ويباح لذكرٍ من فضة: خاتم — وبخنصرٍ يسار أفضل. ويجمل فضة مما يلي كفَّه. وكُرْه سبَّابة ووسطى. ولا بأس بجمله أكثر من مثقال، ما لم يخرج عن العادة^(٣) — وقبيعة سيف، وحلية منطقة وجوشن وخوذة وخف وران^(٤)، وهي: شيء يلبس تحت الخف، وحمايل. لا ركابٍ ولجام ودَوَاةٍ، ونحو ذلك. ومن ذهب: قبيعة

(١) كذا في ش، وهو الذي في المختار والمصباح واللسان والتاج. وفي زع: «لكرى» وهو رسم قديم على القصر وإن أنكر.

(٢) كذا في زع. وفي ش: «قيمتة»، ولعل الزائد من الفرح.

(٣) كذا في زع والإقناع ٢/٢١٣. وفي ش والغاية ١/٢٩٤: «عادة»، ولطه

تحريف.

(٤) كذا في زع والغاية والإقناع ٢١٤. وفي ش: «وان»، وهو تصحيف.

سيف ، وما دمت إليه ضرورة : كَأَنْفٍ ، وشذَّ سِن .
ولنساء منهما : ما جرت عادتهن بلبسه ، ولو زاد على ألف مثقال .
ولرجل وأمرأة : تحلُّ بجوهر ونحوه .
وَكُرْهُ ^(١) تختُمُهما بحديد وصُفْر ونحاس ورصاص ؛ وبستحب
بَعِيق :

* * *

بَابُ زَكَاةِ الْعُرُوضِ

و«العرضُ» : ما يُعَدُّ لبيع وشراء ، لأجل زبيح .
وانما تجب في قيمة بلغت نصاباً ، لما مُلِكَ بفعل ولو بلا عوض ، أو
منفعة ، أو استرداداً بنية التجارة ^(٢) ، أو استصحاب حكمها فيما
تعرض عن عرضها . ولا تجزئ من العروض .
ومن عنده عرض لتجارة ، فنواه لقنية ثم لتجارة — لم يصر لها
غيرُ حِلٍّ لِبَس .
ويُقَوِّم ^(٣) بالأحظ للمساكين من ذهب أو فضة ، لا بما أُشْرِيَتْ
به . ويُقَوِّم ^(٤) المنية ساذجة ، وأخلصى بصفته . ولا عبرة بقيمة
آنية ذهب وفضة ^(٥) .

(١) كذا في زع والناية ، وهو اللاتم . وفي ش : « وكره » .

(٢) كذا في زع . وفي ش : « تجارة » .

(٣) كذا في ز . وفي ع ش : « ويقوم » ، وكلاماً صحيح .

(٤) كذا في زع ، وهو الظاهر . وفي ش : « فتقوم » .

(٥) كذا في زع . وفي ش : « أو فضة » .

وإن أُشْتَرِيَ عَرْضًا بِنَصَابٍ مِنْ آمَانٍ أَوْ عُرُوضٍ ، أَوْ نَصَابٍ سَائِمَةٍ لِقْنِيَّةٍ^(١) بِمِثْلِهِ لِتِجَارَةٍ — بَيَّنَّ عَلَى حَوْلِهِ . لَا إِنْ أُشْتَرِيَ عَرْضًا بِنَصَابٍ سَائِمَةٍ ، أَوْ بَاعَهُ بِهِ .

وَمِنْ مَلِكٍ نَصَابٍ سَائِمَةٍ لِتِجَارَةٍ ، أَوْ أَرْضًا فَزُرْعَتْ ، أَوْ مَخْلًا فَائْتَمَر — فَمَلِيهِ زَكَاةُ تِجَارَةٍ فَقَطْ^(٢) ، إِلَّا أَنْ لَا تَبْلُغَ قِيَمَتَهُ نَصَابًا ؛ فَيُزَكَّى لغيرها .

وَمِنْ مَلِكٍ^(٣) سَائِمَةٍ لِتِجَارَةٍ نِصْفَ حَوْلٍ ، ثُمَّ قَطَعَ نِيَّةَ التِّجَارَةِ — أَسْتَأْنَفَهُ لِلسَّوْمِ .

وإن أُشْتَرِيَ صِبَاغٌ مَا يُصْبَغُ بِهِ وَيَبْقَى أَثَرُهُ — كَزَعْفَرَانٍ وَنِيلٍ وَعُصْفُرٍ ، وَنَحْوِهِ . — فَهُوَ عَرْضٌ لِتِجَارَةٍ يَقُومُ عِنْدَ حَوْلِهِ . لَا مَا يُشْتَرِيهِ قَصَّارٌ^(٤) مِنْ قِلِيٍّ وَنُورَةٍ وَصَابُونٍ ، وَنَحْوِهِ .
وَأَمَّا آيَةُ عَرْضِ التِّجَارَةِ ، وَآلَةُ دَابَّتِهَا — فَإِنْ أُرِيدَ يَبْعُهَا مَعَهَا نَالَ تِجَارَةً ، وَإِلَّا فَلَا .

وَمِنْ أُشْتَرِيَ شِقْصًا لِتِجَارَةٍ بِأَلْفٍ ، فَصَارَ عِنْدَ^(٥) الْحَوْلِ بِأَلْفَيْنِ — كَأَمَّا ، وَأَخَذَهُ الشَّفِيعُ بِأَلْفٍ . وَيُنْعَكِسُ الْحُكْمُ بِعَكْسِهَا .
وَإِذَا أُذِنَ كُلُّ^{*} — مِنْ شَرِيكَيْنِ أَوْ غَيْرِهِمَا — لِصَاحِبِهِ ، فِي إِخْرَاجِ

(١) كُنَّا بِالْأَصُولِ كُلِّهَا . وَوَرَدَ بِهَا مَشْعُورٌ : « لِقْنِيَّةٌ » . .

(٢) فِي ش : « فَقَطْ زَكَاةُ قِيَمَةٍ إِلَّا أَنْ لَا تَبْلُغَ نَصَابًا » ؛ فَأُدْرَجَ الْفَرْحُ فِي التَّنْ ، وَبِالْعَكْسِ .

(٣) فِي ش زِيَادَةٌ مَدْرُجَةٌ مِنَ الْفَرْحِ ، هِيَ : « نَصَابٌ » .

(٤) وَرَدَ بَيْنَ السُّبُورِ فِي عَ زِيَادَةٌ وَارِدَةٌ فِي الْفَرْحِ . هِيَ : « تَمَامٌ » . وَقَوْلُهُ :

عِنْدَ الْحَوْلِ ، « أَسْقَطَ مِنْ ش » ، وَأُدْرَجَ فِي الْفَرْحِ .

زكاته ، ضَمِنَ كل واحد نصيبَ صاحبه : إِنْ أَخْرَجَا مَعًا ، أَوْ جُهِلَ
سَابِقٌ . وَإِلَّا ضَمِنَ الثَّانِي وَلَوْ لَمْ يَعْلَمْ . لَا إِنْ أَذَى دِينًا بَعْدَ أَداءِ مَوْكَلِهِ ،
وَلَمْ يَعْلَمْ .

وَلِمَنْ عَلَيْهِ زَكَاةٌ ، الصَّدَقَةُ تَطَوُّعًا قَبْلَ إِخْرَاجِهَا .

بَابُ

زَكَاةُ الْفِطْرِ : صَدَقَةٌ وَاجِبَةٌ بِالْفِطْرِ مِنْ رَمَضَانَ . وَتَسْمَى : فَرَصًا .
وَمَصْرُفُهَا كَزَكَاةٍ . وَلَا يَمْنَعُ وَجُوبُهَا دِينَ ، إِلَّا مَعَ طَلَبٍ .

وَيُحِبُّ عَلَى كُلِّ مُسْلِمٍ تَلْزِمُهُ مُؤْنَةُ نَفْسِهِ وَلَوْ مَكَاتِبًا ، فَضَّلَ عَنْ
قَوْتِهِ وَمَنْ تَلْزِمُهُ مُؤْنَتُهُ يَوْمَ الْعِيدِ وَلَيْلَتِهِ — بَعْدَ حَاجَتِهِمَا لِمَسْكِنٍ
وِخَادِمٍ وَدَابَّةٍ ، وَثِيَابٍ بِذَلَّةٍ ، وَنَحْوِهِ ، وَكُتِبَ يَحْتَاجُهَا لِنَظَرٍ وَحِفْظٍ —
صَاعٌ . وَإِنْ فَضَّلَ دُونَهُ أَخْرَجَ ، وَيَكْمُلُهُ مَنْ تَلْزِمُهُ لَوْ عَدِمَ .

وَتَلْزِمُهُ عَمَّنْ يَمُونُهُ : مَنْ مُسْلِمٌ ، حَتَّى زَوْجَةُ عَبْدِهِ الْحُرِّ ، وَمَالِكٌ
نَقَعَ فَنَ قَطْعًا ، وَمَرِيضٌ لَا يَحْتَاجُ نَفَقَةً ، وَمُتَبَرِّعٌ بِمُؤْنَتِهِ رَمَضَانَ ،
وَأَبْقَى ، وَنَحْوِهِ . لَا إِنْ شَكَّ فِي حَيَاتِهِ .

فَإِنْ لَمْ يَجِدْ لِمَجْمَعِهِمْ بَدَأَ بِنَفْسِهِ ، فَزَوْجَتِهِ ، فَرَقِيقَتِهِ ، فَأُمِّهِ ، فَأَيِّهِ ،
فَوَلَدِهِ ، فَأَقْرَبَ فِي مِيرَاثٍ . وَيُقَرَّعُ مَعَ اسْتِوَاءٍ ^(١) .

وَتُسَنُّ عَنْ جَنَيْنٍ . وَلَا يُحِبُّ لِمَنْ نَفَقَتُهُ فِي بَيْتِ الْمَالِ ، أَوْ لَا مَالِكَ لَهُ

(١) كَذَا فِي زَع . وَلِي ش : « الْاسْتِوَاء » .

مَعِينٌ: كعبد الفئيمة . ولا على مستأجر أجير أو ظئر بطعامهما ، ولا عن زوجة ناشز ، أو لا تجب نفقتها لصغر ونحوه ، أو أمة تسلمها لئلا فقط . وهي على سيدها ، كما لو عجز بهوج : تجب عليه عنها .

وفطرة مبعض ، وقين مشترك ، ومن له أكثر من وارث ، أو ملحق بأكثر من واحد — تقسطن . ومن عجز منهم لم يلزم الآخر سوى قسطه ، كشارك ذمي .

ولن لزممت غيره فطرته ، طلبه بإخراجها ، وأن يخرجها عن نفسه . وتجزي^١ بلا إذن من تلزمه : لأنه متحصل .

ومن أخرج عن لا تلزمه فطرته ، بإذنه — أجزأ^(١) .

ولا تجب إلا بدخول ليلة الفطر . فتي وجد قبل الغروب موت ونحوه ، أو أسلم ، أو ملك رقيقاً أو زوجة ، أو ولد له بعده — فلا فطرة . والأفضل إخراجها يوم العيد : قبل صلاته أو قدرها . ويأثم مؤخرها عنه ، وتُقضى^(٢) . وتكره في باقيه ، لا في اليومين قبله . ولا تجزي^١ قبلها .

ومن عليه فطرة غيره ، أخرجها مع فطرته مكان نفسه .

(١) كذا في زع . وفي ش : « أجزأه ، والماء زيت من الصرح .

(٢) كذا في ز ، أي الفطرة . وفي ع ش : « ويقضى » أي للمؤخر .

فصل

والواجب^(١) : صاعٌ بُرٌّ ، أو مثْلُ مكيله : من تمر أو زبيب أو
أو أقط ، أو مجموعٌ من ذلك . ويحتاج في ثقل ، لَيْسَقَطَ الفرض .
ييقن .

ويجزى دقيقٌ بُرٌّ وشعيرٌ ، وسويتهما — وهو . ما يَحْمَصُ ثم
يُطْحَنُ . — بوزن حبه ، ولو بلا نخلٍ ، كبلا تنقية . لا خبزٌ ،
ومعيبٌ : كسوسٍ ، ومبلولٍ ، وقديمٍ تغير طعمه ، ونحوه . —
ومختلطٌ بكثيرٍ مما لا يُجزى . ويزاد — إن قلَّ — بقدره .

ويجزى — مع عدم ذلك — ما يقوم بمقامه : من حبٍّ وتمرٍّ^(٢)
مكيل يشتا . والأفضل : تمرٌ زبيبٌ فُبْرٌ فأنقع ، فدقيقهما ، فسويتهما
فأقط . وأن لا ينقص معطى عن مُدْبَرٍّ ، أو نصفِ صاعٍ من غيره .
ويجوز إعطاء واحدٍ ما على جماعة ، وعكسه .

ولإمامٍ ونائبه ردُّ زكاةٍ وفطرةٍ إلى من أخذتا^(٣) منه ؛ وكذا
فقيرٍ لزمته . المنقحُ : « ما لم تكن ^(٤) حيلة » .

باب

إخراج الزكاة واجب فوراً — كنذرٍ مطلق ، وكفارة — إن

(١) في ش زيادة مدرجة من الشرح ، هي : « في فطرة » .

(٢) في ع : « أو تمر » . وفي ش : « وتمر » ، وهو تصحيف .

(٣) كذا في زع . وفي ش : « أخذ » ، وهو تصحيف .

(٤) كذا في ذش والغاية ٣٠١/١ ، وأنت نظراً إلى الخبر . وفي ع : « يكن » ، وهو ظاهر .

أمكن ، ولم ينخف رُجوع ساع ، أو على نفسه أو ماله ونحوه ^(١) .
 وله تأخيرها لأشد ^(٢) حاجة ، وقريب ^(٣) ، وجارٍ ، ولحاجته
 إليها إلى مبسرتها . ولتعذر إخراجها من المال — لغيبه وغيرها —
 إلى قدرته ، ولو قدر أن يخرجها من غيره .
 ولإمام وساع تأخيرها عند ربه المصلحة : كتحط ونحوه .
 ومن جحد وجوبها عالماً أو جاهلاً ^(٤) ، وعرف فعلم وأصر —
 فقد أرتد ولو أخرجها ، وتؤخذ .
 ومن منعها بخلاً ^(٥) : أنها أو أخذت . وعزر من علم تحريم ذلك ،
 إمام عادل أو عامل .
 فإن غيب أو كتم ماله ، أو قاتل ^(٦) دونها ، وأمكن أخذها بقتاله —
 وجب قتاله على إمام ^(٧) وضعتها مواضعها ، وأخذت ^(٨) فقط .
 ولا يكفر بقتاله للإمام . وإلا استتيب ثلاثة أيام ، فإن أخرج ^(٩) ،
 وإلا قتل حداً ، وأخذت من تركته .

(١) كذا في زع والفاية . وفي ش : « أو نحوه » ، ولعل الزيادة من الشرح .
 (٢) كذا في زع والفاية . وفي ش : « لكدة . . . ولقريب » ، وفيه تحريف
 وزيادة من الشرح .

(٣) في ش زيادة مدرجة من الشرح ، هي : « بيادية بعيدة » .
 (٤) في ش : « بخلاً بها . . . أخذت منه » ، والزيادة من كلام الشارح .
 (٥) كذا في زع والفاية ٣٠٢/١ . وفي ش : « قاتله » ، وهو خطأ وتحريف .
 (٦) كتب قوله في ع : « عادل » ، وهو من تفسير بعض القراء .
 (٧) كذا في ع ش والفاية ، وهو الظاهر . وفي ز : « أخذت » ، وهو لفظ الإقناع
 ٢٣٢/٢ ، إلا أن الإقناع لم ترد فيه الجملة السابقة . فإن لم يكن تحريفاً ، فإما أن يكون .
 « وجب » محرراً من « ويجب » وتكون الجملة معترضة ، أو يكون قوله : وجب إلخ ؛ جملة
 حالية وليست جواب الشرط .

(٨) في ش : « فإن وأخرج » ، والواو مدرجة من الشرح .

ومن ادعى أدائها، أو بقاء الحول، أو نقص النصاب، أو زوال ملكه، أو تجدد قريبا؛ أو أن ما يده لغيره، أو أنه مفرد أو مختلط ونحوه أو أقر بقدر زكاته ولم يذكر قدر ماله — صدق بلا عيب. وتلزم ^(١) — عن صغير ومجنون — وليهما.

وسن إظهارها، وتفرقة ربا بنفسه، بشرط أماتته. وقوله عند دفعها: « اللهم اجعلها مغنما، ولا تجعلها مغرما! ». وقول أخذ: « آجرك الله فيما أعطيت، وبارك لك فيما أقيت؛ وجعله لك طهورا! » وله دفعها إلى الساعي.

فصل

ويشترط لإخراجها نية ^(٢) من مكلف، إلا أن تؤخذ قهرا، أو يغيب ^(٣)، أو يتعذر وصوله إلى مالك — بحبس ونحوه — فيأخذها الساعي. ويجزى ^(٤) باطنا في الأخيرة فقط.

والأولى: قرنؤها بدفع: وله تقديمها يسير: كصلاة.

فينوى الزكاة، أو الصدقة الواجبة، أو صدقة المال أو الفطر.

ولا يجزى إن نوى صدقة مطلقة، ولو تصدق بجميع ماله.

(١) كذا في ز، أي الزكاة. وفي ع ش والغاية: « ويلزم » أي إخراج أو إخراج باب

(٢) في ش زيادة مدرجة من الشرح، هي: « أي الزكاة ».

(٣) في ش ع زيادة: « ماله »، وهي من الشرح وإن وردت في الغاية ٣٠٣،

(٤) كذا في ز. وفي ع ش والغاية: « ويجزى ». وكل صحيح.

ولا تجب نية فرض ، ولا تعيين مزكى عنه . فلو نوى عن ماله
الغائب ، وإن كان تالفاً فمن الحاضر — أجزأ عنه إن كان الغائب
تالفاً . وإن^(١) أدى قدر زكاة أحدهما جعلها لأيهما شاء ، كتعيينه
أبتداء . وإن لم يعين أجزأ عن أحدهما .

ولو نوى عن الغائب ، فإن^(٢) تالفاً — لم يُصرف إلى غيره .
وإن نوى عن الغائب إن كان سالماً ، أو نوى وإلا فنفل —
أجزأ .

وإن نوى عن الغائب إن كان سالماً ، وإلا فأرجع^(٣) — فله الرجوع
إن بان تالفاً .

وإن وكل فيه مسلماً^(٤) ثقةً ، أجزأت نية موكل مع قرب
إخراج . وإلا نوى وكيل أيضاً .

ومن^(٥) علم أهلية أخذ كره أن يعلمه . ومع عدم عادته بأخذها ،
لم يُجزئه إلا أن يعلمه .

فصل

والأفضل . جعل زكاة كل مال في فقراء بلده ، ما لم تتشقق

(١) كذا في زع والناية ، وهو الظاهر . وفي ش : « فإن » ، ولعله تصحيف .
(٢) في ع : « فإن الغائب لم يصرفه » ، والزيادة الأولى واردة في الشرح ، والناية
في العاية .

(٣) في ع زيادة : « به » ، ولعلها من بعض القراء .

(٤) كذا في ز ش . وفي ع : « ثقة مسلماً » .

(٥) كذا في زع والناية ٣٠٥/١ . وأسقطت الواو من ش .

زكاة ساعة: فيُخرج في بلد واحد .
 ويحرم مطلقاً نقلها إلى بلد تُقصر إليه الصلاة ، ويجزى^(١) .
 لادونه ، ولانذرته ، وكفارة ، ووصية مطلقة .
 ومن يباديه ، أو خلا بلده عن مستحق — فرقها بأقرب بلد
 منه . ومؤنة نقل ودفع عليه ، ككيل ووزن .
 ومسافر بالمال يفرقها ببلد أكثر إقامته به فيه^(٢) .
 ويجب على الإمام بعث الساعة قرب الوجوب ، لقبض^(٣) زكاة
 الظاهر . وسن^(٤) له وسنم ما حصل — من إبل وبقر — في
 أفخاذها ، وغنم في آذانها . فعلى زكاة : « لله » أو « زكاة » ، وعلى
 جزية : « صغار » أو « جزية » .

فصل

ويجزى تمجيلها الحولين فقط إذا كمل النصاب . لاعما يستفيده ،
 أو عن معدن أو ركايز أو ثمرة^(٥) قبل حصول ، أو طلوع طلوع
 أو حصرم .

وإن تم الحول — والنصاب ناقص قدر ما عجله — صح .

-
- (١) كذا في زش والغاية / ٣٠٦ . وفي ع : « ويجزى » . وكل صحيح .
 (٢) ورد في زع والغاية ، ولم يرد في ش .
 (٣) كذا في زع والغاية / ٣٠٦/١ . وفي ش : « قبض » . وهو تصحيح .
 (٤) كذا في زع والغاية . وفي ش : « ويسن » .
 (٥) كذا في ز . وفي ع ش والغاية : « أو زرع » . وانظر الإقناع : ٢٤٠/٢ .

فلو عَجِّلَ عن مائتي شاة^(١) ففتحت عند الحول سَخْلَةً — لزمته ثالثة .
ولو عَجِّلَ عن ثلاثمائة درهم خمسة منها^(٢) ، ثم حال الحول —
لزمه أيضا درهمان ونصف .

ولو عَجِّلَ عن ألف خمسة وعشرين منها^(٣) ، ثم رَجَحَتْ خمسة
وعشرين — لزمه زكاتها .

ويصح عن أربعين شاة^(٤) ، لامنها لحولين ، ولا للثاني^(٥) فقط .
وينقطع الحول .

وإن مات قابضٌ معجَّلَةٌ المستحق ، أو أرتدَّ ، أو أَسْتَعْنَى قبل
الحول — أجزأت . لا إن دفعها إلى من يعلم غناه ، فافتقر .

وإن مات معجِّلٌ ، أو أرتدَّ ، أو تلف النصاب ، أو نقص —
فقد بان المخرجُ غيرَ زكاة . ولا رجوع إلا فيما يبدى ساعٍ عند تلف .
ومن عَجَّلَ عن ألف يظنُّها له ، فبانَت خمس مائة — أجزأت عن عامين .
ومن عَجَّلَ عن أحد نصابيه — ولو من جنس — فتلف ،
لم يصرفه إلى الآخر .

ولمن أخذ الساعى منه زيادة^(٥) ، أن يعتدَّ من قابلة .

(١) في ش زيادة مدرجة من الشرح ، هي : « شامين » .

(٢) قوله : « خمسة منها » أسقط من ش ، وأدرج في الشرح .

(٣) ورد بهامش ع : « والحاصل أنه يصح التمجيل للحول الأول بشاة واحدة فقط » .

(٤) في ع : « للحول الثاني » ، والزيادة واردة في الشرح .

(٥) في ش : « زيادة عليه أن يعتد بها . . » ، والزيادة من الشرح .

باب

أهل الزكاة ثمانية :

٢٠١ - فقير : من لم يجد نصف كفايته . ومسكين : من يجد نصفها أو أكثرها .

ويعطيان^(١) تمام كفايتهما مع عائلتهما سنة ، حتى ولو كان احتياجهما بإتلاف ما لهما في المعاصي .

ومن ملك - ولو من أثمان - ما لا يقوم بكفايته ، فليس بغني .

وإن تفرغ قادر على التكسب للعلم ، للعبادة ، وتمدّر الجمع أعطى .

٣ - وعامل عليها : كجانب ، وحافظ ، وكاتب ، وقاسم .

وشرط^(٢) . كونه مكلفاً مسلماً أميناً كافياً ، من غير ذوى القربى ، ولو قنّاً أو غنياً .

ويعطى قدر أجرته منها ، إلا إن تلفت يده بلا تفريط : فن بيت المال . وإن عمل إمام أو نائبه ، لم يأخذ شيئاً .

وتقبل شهادة مالك على عامل ، بوضعها في غير موضعها .

ويصدق في دفعها إليه بلا عين ؛ ويحلف عامل ويبرأ . وإن ثبت

- ولو بشهادة بعض لبعض ، بلا تخصص - غريم .

ويصدق عامل في دفع لفقير ، وفقير في عدمه .

ويجوز كون حاملها وراعيها ممن منها .

(١) كذا في زرع . وفي ش : « يعطيان » ، وأدرجت الواو في الشرح .

(٢) كذا في زرع والغاية ٣٠٩/١ . وفي ش : « وشرطه » .

٤ — ومؤلف^(١) : السيد المطاع في عشيرته : ممن يُرجى إسلامه ، أو يُخشى شره ؛ أو يُرجى بمطيته قوة إيمانه ، أو إسلام نظيره ، أو جبايتها ممن لا يعطيها ، أو دفع عن المسلمين .
ويعطى ما يحصل به التأليف . ويُقبل^(٢) قوله في ضعف إسلامه ، لا إنه مطاع ، إلا بيينة .

٥ — ومكاتب ولو قبل حلول نجم .

ويُجزى أن يشتري منها رقبة — لا تعتق عليه — فيعتقها ، وأن^(٣) يقدى بها أسيراً مسلماً . لا أن يعتق عنه أو مكاتبه عنها^(٤) وما أعتق ساع منها فولاؤه للمسلمين .

٦ — وغارم تدبّر لإصلاح^(٥) ذات بين ، أو تحمّل إتلافاً أو نهباً^(٦) عن غيره — ولو غنياً — ولم يدفع من ماله ، أو لم يحلّ . أو ضمناً وأعسراً . أو تدبّر لشراء نفسه من كفار ، أو لنفسه في^(٧) مباح ، أو محرّم وتاب — وأعسر .

(١) كذا في ش والفاية ٣١٠ ، وهو الظاهر . وفي ز : « ومؤلف » ، وهو سبق قلم من المصنف ، ومراده : « المؤلف » . ويؤيده تغيير الإقناع ٢٠١ / ٢ : « المؤاظة قلوبهم » .

(٢) كذا في ز ع والفاية . وفي ش : « يقبل » ، وهو تحريف .

(٣) في ش : « ويجزى من عليه زكاة أن » ، والزيادة من الشرح .

(٤) ورد في ز بعد ذلك مضروباً عليه : « ومن أعتق من الزكاة رد ما رجع من ولائه في عتق مثله » .

(٥) في ش : « لا بإصلاح » ، وهو خطأ وتحريف .

(٦) كذا في ز ع والفاية ٣١٠ / ١ ، وهو موافق لما في الإقناع ٢٠٣ / ٢ . وفي ش :

« أو نهباً » ، وهو تصحيف .

(٧) أسقط هذا من ش ، وأدرج في الشرح .

وَيُعْطَى وَفَاءَ دِينِهِ كَمَا تَب . وَلَا يَقْضَى مِنْهَا دِينَ عَلَى مِيت .

٧ — السابع : غَازٍ بِلَادِيَّانٍ ، أَوْ لَا ^(١) يَكْفِيهِ .

فَيُعْطَى مَا يَحْتَاجُ لِفُزْوِهِ . وَيُجْزَى لِحِجِّ فَرَضٍ فَقِيرٍ وَعُمَرَتِهِ ،
لَا أَنْ بَشْرَى مِنْهَا فَرَسًا يَحْبِسُهَا ، أَوْ عَقَارًا يَقِفُهُ عَلَى الْفَزَاةِ . وَلَا ^(٢)
غُزْوُهُ عَلَى فَرَسٍ مِنْهَا .

وَاللَّامُ شَرَاءَ فَرَسٍ بِزَكَاةِ رَجُلٍ ، وَدَفْعُهَا إِلَيْهِ يَغْزُو عَلَيْهَا . وَإِنْ لَمْ
يَغْزُرْ دَهَا .

٨ — الثامن : ابْنُ السَّبِيلِ : الْمُنْقَطِعُ بِغَيْرِ بَلَدِهِ فِي سَفَرٍ مَبَاحٍ ، أَوْ
عَرِّمٍ وَتَابٍ ^(٣) . لَا مَكْرُوهٍ ^(٤) وَنَزْهَةٍ .

وَيُعْطَى وَلَوْ وَجَدَ مُقَرَّنًا مَا يَبْلُغُهُ بَلَدَهُ ، أَوْ مَنِّهَى قَصْدِهِ وَعُودَهُ
إِلَيْهَا .

وَإِنْ سَقَطَ مَا عَلَى غَارِمٍ أَوْ مَكَاتِبٍ ، أَوْ فَضْلٍ مَعَهَا أَوْ مَعَ غَازٍ أَوْ
ابْنِ سَبِيلٍ شَيْءٌ بِمَدِّ حَاجَتِهِ — رَدُّ الْكُلِّ أَوْ مَا فَضْلٌ . وَغَيْرُ
هَؤُلَاءِ ^(٥) يَتَصَرَّفُ فِي فَاضِلٍ بِمَا شَاءَ .

وَلَوْ أَسْتَدَانَ مَكَاتِبَ مَا عَتَّقَ بِهِ ، وَيُيَدِّدُ مِنْهَا بِقَدْرِهِ — فَلَمْ يَصْرِفْ فِيهِ .

(١) كَذَا فِي زَع . وَفِي الْغَايَةِ ٣١٢ : « أَوَّلُهُ وَلَا » . وَفِي ش : « أَوَّلُهُ مَالًا » ،
وَالزِّيَادَةُ مِنَ الْفَرْحِ .

(٢) فِي ش : « لَا » ، وَأُدْرِجَتْ الْوَاوُ فِي الشَّرْحِ .

(٣) فِي ش زِيَادَةُ مَدْرَجَةٍ مِنَ الشَّرْحِ ، هِيَ : « مِنْهُ » .

(٤) وَرَدَ بِهَامِشِ ز : « كَالسَّفَرِ لَزِيَادَةِ الْقُبُورِ » .

(٥) فِي ش زِيَادَةُ مَدْرَجَةٍ مِنَ الشَّرْحِ ، هِيَ : « الْأَرْبَعَةُ » .

وَمُجْزِيهِ^(١) وَكَفَّارَةٌ وَنَحْوُهَا لِصَغِيرٍ لَمْ يَأْكُلِ الظُّلَامَ ، وَيَقْبَلُ وَيَقْبُضُ لَهُ وَلَيْهِ . وَلَنْ بَعْضُهُ حَرٌّ ، بِنَسْبَتِهِ . وَيُشْتَرَطُ تَمْلِكُ الْمَطْيَ .
وَلِلَّامِ قِضَاءُ دِينَ عَنْ حَيٍّ . وَالْأَوَّلَى لَهُ وَلِلْمَالِكِ دَفْعُهَا إِلَى سَيِّدِ
مِكَاتَبٍ ، لِرَدِّ مَا قَبِضَ ، إِنْ رَقَّ لِمَجْزٍ^(٢) . لَا مَا قَبِضَ مِكَاتَبٍ .
وَلِلْمَالِكِ دَفْعُهَا إِلَى غَرِيمٍ مَدِينٍ بِتَوَكُّلِهِ — وَيَصِحُّ وَلَوْ لَمْ يَقْبُضْهَا —
وَبِدُونِهِ .

* * *

فصل

مَنْ أُبِيْعَ لَهُ أَخْذُ شَيْءٍ ، أُبِيْعَ لَهُ سَوَالُهُ . وَإِعْطَاهُ السُّؤَالُ — مَعَ
صَدَقَتِهِمْ — فَرَضٌ كُفَايَةٌ .

وَيَجِبُ قَبُولُ مَالٍ طَيِّبٍ أَتَى بِلا مُسْتَلَةٍ وَلَا أَسْتِشْرَافٍ نَفْسٍ .
وَمَنْ سَأَلَ وَاجِبًا — مَدْعِيًا كِتَابَةً ، أَوْ غُرْمًا ، أَوْ أَنَّهُ ابْنُ سَبِيلٍ ،
أَوْ فَقْرًا وَعُرِفَ بَغْنَى^(٣) — لَمْ يَقْبَلْ إِلَّا بَيِّنَةً ، وَهِيَ فِي الْآخِرَةِ ثَلَاثَةٌ
رِجَالٍ . وَإِنْ صَدَّقَ مِكَاتَبًا سَيِّدُهُ^(٤) ، أَوْ غَارِمًا غَرِيمُهُ — قَبُلَ وَأَعْطِيَ .
وَيَقْلَدُ مَنْ أَدْعَى عِيَالًا أَوْ فَقْرًا ، وَلَمْ يُعْرِفْ بَغْنَى . وَكَذَا جَلْدُ أَدْعَى
عَدَمِ مَكْسَبٍ^(٥) ، بَعْدَ إِعْلَامِهِ أَنَّهُ لَاحِظٌ فِيهَا لَفْنَىً وَلَا قَوَىً مَكْتَسَبٍ .

(١) كَذَا فِي زَع . وَفِي ش : « مُجْزِيهِ » ، وَهُوَ تَحْرِيفٌ .

(٢) كَذَا فِي زَع . وَفِي ش : « لِمَجْزِهِ » ، وَزِيَادَةُ الْهَاءِ مِنَ الشَّارِحِ .

(٣) فِي ش زِيَادَةُ مَدْرَبَةٍ مِنَ الشَّرْحِ ، هِيَ : « قَبْلُ » .

(٤) وَرَدَ فِي ش بَعْدَ ذَلِكَ : « قَبْلُ » ، وَهُوَ مِنْ كَلَامِ الشَّارِحِ .

(٥) كَذَا فِي ز ش وَالنَّهْيَةُ ٣١٤/١ . وَفِي ع : « مَكْتَسَبٍ » ، وَلَمْ يَلَمْ تَحْرِيفٌ .

ويحرمُ أخذُ بدعوى غنىً فقراً^(١)، ولو من صدقة تطوع .
وسن تعميمُ الأصناف — بلا تفضيل — إن وُجدتْ حيث
وجب الإخراج ، وتفرقتها في أقاربه الذين لا تلزمه مؤنتهم ، على
قدر حاجتهم .

ومن فيه سببان أخذ بهما ، ولا يجوز أن يُعطى بأحدهما لا بمينه .
وإن أُعطى بهما وعيّن لكل سبب قدرٌ ، وإلا كان بينهما نصفين .
ويُجزى اقتصار على إنسان ولو غريمه أو مكاتبه ، ما لم يكن^(٢)
حيلة .

ومن أعتق عبداً للتجارة ، قيمته نصاب بعد الحول ، قبل إخراج
ما فيه^(٣) — فله دفعه إليه ، ما لم يقيم به مانع .

فصل

ولا تجزى إلى كافر^(٤) غير مؤلفٍ ، ولا^(٥) كاملٍ رقٍّ غير عاملٍ
ومكاتبٍ ، ولا زوجةٍ وفقيرٍ ومسكينٍ مستغنين^(٦) بنفقة واجبةٍ ،
ولا عُمودى نسبهِ إلا أن يكونا عمالاً ، أو مؤلفين ، أو غُرَاةً ، أو غارمين

(١) كذا في زع والناية . وفي ش : « فقراء » ، وهو تعريف .

(٢) كذا في ع ، أى الاقتصار . وفي ش والناية : « تكن » . ولم ينقط في ر .

(٣) في ش زيادة مدرجة من الشرح ، هي : « من زكاة » .

(٤) كذا في ش والإقناع ٢/٢٦١ . وفي ع والناية : « لكافر » .

(٥) في ش زيادة مدرجة من الشرح ، هي : « إلى » .

(٦) كذا في زع . وفي ش والناية ١/٣١٥ : « مستغنين » ، وهو تعريف .

ثلاثَ بَينَ . ولا زوج ، ولا سائرَ من تلزمه نفقته ، ما لم يكن عاملاً ،
أو غازیاً ، أو مؤلفاً . أو مكاتباً ، أو ابنَ سبیل ، أو غارماً لإصلاح
ذاتِ بَينٍ . ولا بنی هاتم — وهم : سُلالة (١) . فدخل آلُ عباسٍ ،
وعلى (٢) وجعفر وعقیل ، والحارث بن عبد المطلب ، وأبی لهب —
ما لم يكونوا غزاةً ، أو مؤلفةً ، أو غارمین لإصلاح ذاتِ بَينٍ .
وكذا (٣) مَوَالِیهم ، لا مَوَالِی موالِیهم .

ولكلُّ أخذُ صدقةٍ تطوع — وسُنُّ تعفُّ غنی عنها ، وعلمُ
تمرُّ نه لها — ووصيةٍ لفقراء ، إلا النبيَّ صلى الله عليه وسلم . ومن
نذر ، لا كفارة .

وتُجزى (٤) إلى ذوی أرحامه ولو ورثوا ؛ وبنی المطلب ، ومن
تبرَّع بنفقته بضمةٍ إلى عیاله ؛ أو تعذَّرت نفقته — : من زوج
زوج أو قریب . — بنیةٍ أو امتناع ، أو غیرهما .
وإن دفعهما (٥) لغير مستحقِّها لجهلٍ ، ثم علم — لم يُجزئه (٦) ،
إلا النفی (٧) إذا ظنَّه فقيراً .

* * *

(١) ورد بها مش ز : « السالة : ما أسل من النبی والولد » .

(٢) وفي ش : « وآل علی . . . وآل الحارث » ، والزبادة مدرجة من الفرح .

(٣) كذا في زع . وفي ش : « وكذلك » .

(٤) كذا في زع ، أي الزكاة . وفي ش : « ويجزى » أي دفعها .

(٥) كذا في زش . وفي ع : « دفع » . وفي الناية : « من دفع زكاة » .

(٦) كذا في زع ، أي الدفع . وفي ش والناية : « يجزئه » أي الزكاة .

(٧) كذا في زع . وفي ش والناية : « لنفی » . وكل صحيح .

فصل

وَتُسَنُّ صَدَقَةُ تَطَوُّعٍ بِفَاضِلٍ عَنْ كِفَايَةِ دَائِمَةٍ ^(١) بِمَتَجَرٍّ أَوْ غَلَّةٍ أَوْ صُنْعَةٍ ، عَنْهُ وَمَنْ يَمُونُهُ — كُلٌّ وَقْتُ . وَسِرًّا بِطَيِّبِ نَفْسٍ فِي صَحَةٍ ، وَرَمَضَانَ ، وَوَقْتُ حَاجَةٍ ، وَكُلُّ زَمَانٍ وَمَكَانٍ فَاضِلٍ : كَالْعَشْرِ وَالْحَرَمَيْنِ ؛ وَعَلَى ^(٢) جَارٍ ، وَذَوَى رَحِمٍ لِأَسِيَّامٍ ^(٣) عِدَاوَةٍ — وَهِيَ عَلَيْهِمْ صَلَةٌ — أَفْضَلُ .

وَمَنْ تَصَدَّقَ بِمَا يَنْقُصُ مُؤْنَةً تَلْزِمُهُ ، أَوْ أَضَرَ بِنَفْسِهِ أَوْ غَرِيْبِهِ ^(٤) أَوْ كَفِيلِهِ — أَثِمٌ .

وَمَنْ أَرَادَهَا بِعَالِهِ كُلِّهِ وَلَهُ عَائِلَةٌ لَهُمْ كِفَايَةٌ أَوْ يَكْفِيهِمْ بِعَكْسِهِ ، أَوْ وَحْدَهُ وَيَعْلَمُ مِنْ نَفْسِهِ حُسْنَ التَّوَكُّلِ وَالصَّبْرَ عَنِ الْمَسْئَلَةِ — فَلَهُ ذَلِكَ . وَإِلَّا حَرُمَ .

وَكُرِّهَ لِمَنْ لَا صَبْرَ لَهُ أَوْ عَادَةً ^(٥) عَلَى الضَّيِّقِ ، أَنْ يَنْقُصَ نَفْسَهُ عَنِ الْكِفَايَةِ التَّامَةِ .

وَمَنْ مِيزَ شَيْئًا لِلصَّدَقَةِ ، أَوْ وَكَّلَ فِيهِ ، ثُمَّ بَدَّلَهُ — سُنُّ إِمْضَاؤِهِ ، لَا إِبْدَالُ مَا أُعْطِيَ سَائِلًا ، فَسَخَطَهُ ^(٦) .

وَالْمَنْعُ بِالصَّدَقَةِ كَبِيرَةٌ ، وَيَبْطُلُ الثَّوَابُ بِهِ .

-
- (١) فِي ش : « دَائِمَةٌ عَنْهُ » ، وَأُفْرَجَ الْبَاقِي فِي الْفَرْحِ .
 (٢) فِي ش : « وَجَارَوْهُ رَحِمَ » ، وَأُفْرَجَ لَفْظُ « عَلَى » فِي الْفَرْحِ .
 (٣) كَذَا فِي الْأَسْوَلِ وَالنَّايَةِ . وَكُتِبَ فِي ح فَوَلَّيَا : « لِي » .
 (٤) فِي ش : « أَوْ يَغْرِسُهُ أَوْ يَكْفِيهِ » ، وَزِيَادَةُ الْبَاءِ مِنَ الْفَرْحِ .
 (٥) فِي ش : « أَوْ لَا عَادَةَ لَهُ » ، وَالزِّيَادَةُ مِنَ الْفَرْحِ وَإِنْ وَرَدَتْ فِي النَّايَةِ ٣١٨ .
 (٦) كَذَا فِي ز ش وَالنَّايَةِ . وَفِي ح : « فَسَخَطَ » ، وَلَهُ تَحْرِيفٌ .

كتاب

الصيام : إمساكٌ بنيةً عن أشياء مخصوصة ، في زمن معين ،
من شخص مخصوص .

وصومُ رمضان فرضٌ ، يجب^(١) برؤية هلاله . فإن لم يرَ مع
صحو ، ليلةَ الثلاثين من شعبان ، لم يصوموا .

وإن حال دون مطلقه غيمٌ أو قترٌ أو غيرُهما ، وجب صيامه
حكمًا ظنيًّا — احتياطًا — بنيةً رمضان . ويُجزى إن ظهر منه .
وتثبتُ أحكامُ صومٍ : من صلاة تراويح ، ووجوب كفارة بوطء
فيه ، ونحوه . ما لم يُتحقق أنه من شعبان . لا بنية الأحكام .

وكذا حكمُ شهر نُذر صومه أو اعتكافه ، في وجوب الشروع
إذا غُمَّ هلاله . والهلalُ المرثى نهارًا ، ولو قبل الزوال ، للمقبلة .

وإذا ثبتت رؤيته يولد ، لزم الصوم جميع الناس .

وإن ثبتت نهارًا أمسكوا وقضوا ؛ كمن أسلم أو عقل ، أو طهرت
من حيض أو قلس ، أو تَعَمَّدَ مقيمٌ أو طاهرٌ^(٢) الفطرَ فسافر
أو حاضت ، أو قدم مسافر أو برى مريض مفطرين ، أو بلغ صغير
صغير في أثنائه ، ما لم يبلغ صائمًا بسينٌ أو احتلام — وقد نوى من
الليل — : فيمُّ ويُجزى ، كنذر إتمام نفل .

(١) ق : « ويجب » ، إلا أن الواو كتبت بين الأسطر بمداد آخر ، وهي واردة

في المرح .

(٢) كذا في زع والفاية ١/٣٢٠ . وفي ش : « أو طاهرة » ، وهو تحريف .

وإن علم مسافر أنه يقدم غداً ، لزمه الصوم . لاصغير علم أنه يبلغ غداً ، لعدم تكليفه .



فصل

وَيُقْبَلُ فِيهِ وَحْدَهُ خَيْرٌ مَكْلَفٍ عَدْلٍ ، وَلَوْ عَبْدًا أَوْ أَنثَى ، أَوْ بَدُونَ لَفِظَ الشَّهَادَةِ . وَلَا يَخْتَصُّ بِحَاكِمٍ . وَتَثْبِتُ بَقِيَّةُ الْأَحْكَامِ . وَلَوْ ^(١) صَامُوا ثَمَانِيَةً وَعِشْرِينَ ، ثُمَّ رَأَوْهُ — : قَضَوْا يَوْمًا فَقَطْ . وَبِشَهَادَةِ اثْنَيْنِ ثَلَاثِينَ ، وَلَمْ يَرَوْهُ — : أَفْطَرُوا . لَا بِوَاحِدٍ ، وَلَا لثَمِينٍ . فَلَوْ غُمَّ لَشَعْبَانَ وَرَمَضَانَ ^(٢) ، وَجِبَ تَقْدِيرُ رَجَبٍ وَشَعْبَانَ نَاقِصِينَ . فَلَا يُفْطَرُوا قَبْلَ اثْنَيْنِ وَثَلَاثِينَ ، وَلَا رُؤْيَا . وَكَذَا الزِّيَادَةُ . لَوْ غُمَّ لِرَمَضَانَ وَشَوَّالٍ ، وَأَكَلْنَا شَعْبَانَ وَرَمَضَانَ ، وَكَانَا نَاقِصَيْنِ . وَمَنْ رَأَاهُ وَحْدَهُ لَشَوَّالٍ لَمْ يُفْطَرْ ، وَلِرَمَضَانَ — وَرُدَّتْ شَهَادَتُهُ — لَزِمَهُ الصَّوْمُ . وَجَمِيعُ أَحْكَامِ الشَّهْرِ — : مِنْ طَلَاقٍ وَعَتَقٍ ، وَغَيْرِهَا — مُطْلَقٌ بِهِ .

وَإِنْ أَشْتَبَهَتْ الْأَشْهُرُ عَلَى مَنْ أُسِرَ أَوْ طُمِرَ أَوْ بِمَقَازَةٍ ، وَنَحْوِهِ ^(٣) — تَحَرَّى وَصَامَ . وَجُزْئُهُ إِنْ شَكَّ : هَلْ وَقَعَ قَبْلَهُ أَوْ بَعْدَهُ ؟ كَمَا لَوْ وَاقَعَهُ

(١) كَذَا فِي زَعِ وَالْقَايَةِ . وَلِي ش : « فَلَوْ » ، وَلَمْ يَلَمْ تَصْغِفُ .

(٢) لِي ش : « لِرَمَضَانَ » ، وَأَدْرَجْتَ الْوَاوَ فِي الْفَرْحِ .

(٣) كَذَا فِي زَعِ وَالْقَايَةِ ٣٢٢ ، أَيْ نَحْوِ مَنْ تَقْدِمُ . وَلِي ش : « وَنَحْوَهَا » ، وَهُوَ

تَصْغِيفٌ لَنَا عَنْ طَبْنٍ أَنَّ الْمَرْجَمَ الْمَقَازَةَ . وَكَلَامُ الشَّارِحِ بِأَيَّاهُ .

أو ما بعده . لا إن وافق القابلَ فلا يُجزى عن واحد منهما . ويقضى ما وافق عيداً أو أيامَ تشريق .

ولو صام شعبانَ ثلاثَ سنينَ متواليةً ، ثم علم — قضى ما فات : مرتباً شهراً على إثر شهر^(١) .

ويجب على كل مسلم قادرٍ مكلفٍ . لكن : على ولي صغيرٍ مُطيعٍ ، أمرُهُ به وضربُهُ عليه ليعتاده .

ومن عجز عنه لكبرٍ ، أو مرضٍ^(٢) لا يُرجى بُرؤه — أفطر ، وعليه — لا مع عذرٍ معتادٍ : كسفر كل يومٍ لممكنٍ ، ما يُجزى في كفارة .

ومن أيسرَ ، ثم قدر على قضاء — فكعضوبٍ^(٣) أحجَّ عنه ، ثم عوفي .

وسُنَّ فطر ، وكره صوم بسفر^(٤) قصر ولو بلا مشقة — فلو سافر ليفطر حرماً — ولخوف مرضٍ بعمش أو غيره ، وخوفٍ مريضٍ وحادثٍ به في يومه ضرراً بزيادته أو طوله ، بقول ثقة وجاز وطء لمن به مرضٌ ينتفع به فيه ، أو شبقٌ ولم تنفع

(١) ورد بهامش ز : « قوله : على إثر شهر ؛ أن يكون مرتباً في النية ولا تكون الأشهر متوالية » .

(٢) في ع : « أو لمرض » ، إلا أن اللام بمداً آخر . وقد وردت في الفرح .

(٣) كذا في ر ع . وفي ش : « فكعضوب وأحج » ، وفيه نصحيف وزيادة من الفرح .

(٤) كذا في ز ع والغاية ٣٢٣ . وفي ش : « سفر » ، وهو ملائم لتقدير الشاذ .

شهوته بدونه ، ويَخَافُ تَشَقُّقَ أَثْنَيْهِ^(١) . ولا كفارة . ويقضي ما لم يتعدَّ لِشَبَقٍ ، فيُطْعِمُ كَكَبِيرِ .

ومتى لم يُمكنه إلا بإفساد صومٍ موطوءةٍ ، جاز^(٢) ضرورة . فصاعداً أولى من حائض . وتتعين من لم تبلغ .

وإن نوى حاضر صوم يوم ، وسافر في أثنائه — فله الفطر : إذا خرج . والأفضل^(٣) عدمه .

وكره صوم حاملٍ ومرضعٍ خافتا على أنفسهما أو الولد ، ويقضيان لفطر^(٤) . ويلزم من يمُونُ الولدَ — إن خيفَ عليه . نط — إطعام مسكين : لكل^(٥) يوم ما يُجزى في كفارة . ويُجزى^(٦) إلى واحد جملة .

ومتى قبل رضيع ثدى غيرها ، وقدَر أن يستأجر له — لم تُفطر . وظلَّ كَأَمٍّ . فلو^(٧) تغيَّرَ لبنها بصومها أو نقص ، فلمستأجر^(٨) الفسخ . وتُجبر على فطر إن تأذى الرضيع .

ويجب الفطر على من أحْتاجه لإِيقادٍ معصومٍ من مهلكة : كغرق ونحوه .

(١) في ش : « أثنيه » ، وهو خطأ وتحريف .

(٢) في ش زيادة مدرجة من الشرح ، هي : « له » .

(٣) ورد في ز بعد ذلك مضروباً عليه : « في الثانية » .

(٤) كذا في زع والفاية ٣٢٤ . وفي ش : « الفطر » ، وهو تحريف .

(٥) كذا في زع والفاية ، وفي ش : « كل » ، وهو تحريف .

(٦) كذا في زع والفاية . وفي ش : « وتجزى » . وكل صحيح .

(٧) في ش : « لو » ، وربطت الفاء بكلام للشارح آخر .

(٨) في ش : « فلمستأجرها » ، والزيادة مدرجة من الشرح .

وليس لمن أيسح له فطر برمضان ، صومٌ غيره فيه .

* * *

فصل

وشرط لكل يوم واجب نية معينة من الليل ، ولو أتى بعدها ليلاً بمُنافٍ^(١) . لانية الفرضية .

ولو نوى : إن كان غداً من رمضان ففرضي^(٢) ، وإلا فنفل أو عن واجب — عينه بنيته^(٣) — لم يُجزئه^(٤) ، إلا إن قال ليلة الثلاثين من رمضان . وإلا فأنا مفطر .

وإذا نوى خارج رمضان قضاءً ونفلاً ، أو نذراً ، أو كفارة^(٥) ظهراً — فنفل .

ومن قال : أنا صائم غداً إن شاء الله^(٦) ؛ فإن قصد بالمشيئة الشك ، أو التردد في العزم أو القصد — فسدت نيته ، وإلا فلا .

ومن خطر بقلبه ليلاً أنه صائم غداً ، فقد نوى . وكذا الأكل والشرب بنية الصوم .

ولا يصح ممن جُنَّ أو أُغْمِيَ عليه جميع النهار . ويصح ممن أفاق

(١) في ش : « للصوم ولا » ، والزيادة من الشرح وإن ورد أولها في الناية ٣٣٥ .

(٢) كذا في زع والناية . وفي ش : « ففرض » ، وهو تحريف .

(٣) كذا في زع والناية . وفي ش : « عينه بنية » ، وهو تحريف .

(٤) كذا في ع والناية . وفي ش : « تجزئه » ، ولم ينقطع في ز .

(٥) في ش زيادة مدرجة من الشرح ، هي : « نحو » .

(٦) في ش زيادة من الشرح ، هي : « تعالى » .

جاء^(١) منه ، أو نام جميعه . ويقضى مغمى عليه فقط .
ومن نوى الإفطار ، فكمن لم ينو . ويصح^(٢) أن ينويه نقلاً
بغير رمضان .

ومن قطع نية نذر أو كفارة أو قضاء ، ثم نوى نقلاً — صح .
وإن قلب نية نذر أو قضاء إلى نفل ، صح . وكره لغير غرض .
ويصح صوم نفل بنية^(٣) من النهار ، ولو بعد الزوال .
ويحكم بالصوم الشرعي الثابت عليه ، من وقتها . فيصح تطوع
من طهرت أو أسلم في يوم لم يأتيا فيه بمفسد .

باب ما يفسد الصوم ، ويوجب الكفارة
من أكل أو شرب أو استعطأ أو أحتقن أو داوى الجائقة ،
توصل إلى جوفه ، أو أكتحل بما علم وصوله إلى حلقه — : من كحل
أو صبر ، أو قطور ، أو ذرور^(٤) ، أو إغميد كثير أو يسير مطيب^(٥)
أو أدخل إلى جوفه شيئاً مطلقاً^(٦) ، أو وجد طعم علك مضغه بحلقه :
أو وصل إلى فمه نخامة مطلقاً^(٧) — ويحرم بلعها — أو قى أو نحوه ،

(١) كذا في زع والفاية ٣٢٦ . وفي ش : « جزء » ، وهو تحريف .
(٢) كذا في زع . وفي ش : « فيصح » ، وهو تصحيح . وانظر الفاية ٣٢٦ .
(٣) في ش : « بنية أثناء ولو . . » ، وهو إدراج للثنين في الشرح وبالعكس .
(٤) كذا في زع الفاية ٣٢٧/١ . وفي ش : « أو ذرورة » ، وهو تحريف على ما في المختار والصبح .

(٥) كذا في ز ش وفي ع : « طيب » . وكلاماً صحيح .
(٦) ورد بهامش ز فوّه علامة التحشية (ح) : « أي من أي موضع كان » .
(٧) ورد بهامش ز فوّه علامة (ح) : « أي سواء كانت من جوف أو صدر أو دماغ » .

أو تنجس ريقه فابتلع شيئاً من ذلك ، أو داوى المأمومة^(١) أو قطر
في أذنه ما وصل إلى دماغه ، أو استقاء فقاء ، أو كرّر النظر فأمنى ،
أو استمنى أو قتل أو لمس أو باشر دون فرج فأمنى أو مذى^(٢) ؛
أو حُجِمَ أو احتجم وظهر دم - عمداً ، ذاكراً لصومه ، ولو جهل
التحريم - فسد ، كردة مطلقاً ، وموت . ويُطعم من تركته في نذر
وكفارة^(٣) .

لا ناسياً . ومكرهاً^(٤) ولو بوجور^(٥) منعى عليه معالجته . ولا يفصد
وشرط . ولا إن طار إلى حلقه ذباب أو غبار . أو دخل في ثُبُل - ولو
لأنثى - غير ذكر أصلي . أو فكر فأنزل ، أو احتلم ، أو ذرعه
القيء . أو أصبح وفي فيه طعام فلفظه . أو لَطَخَ باطن قدمه بشيء
فوجد طعمه بحلقه . أو تَضَمَّنَ^(٦) أو استنشَقَ ولو فوق ثلاث ،
أو بالنع ، أو لنجاسة ونحوها . وكره عبثاً أو سرقة ، أو حر أو عطش .
كمقوصه في ماء - لا لئسل مشروع ، أو تبرؤ - فدخل حلقه .
أو أكل ونحوه شاكاً في طلوع فجر ، أو ظاناً غروب شمس -
لم يفطر^(٧) .

(١) في زيادة مدرجه في الشرح ، هي : « بدواء » .

(٢) كذا في زح . وفي ش : « أومنى » . وهما لفتان كما في الصباح .

(٣) كذا في زح . وفي ش : « أو كفارة » . ولاهما صحيح .

(٤) كذا في ز . وفي ع ش ونهاية ٣٢٨ : « أو مكرها » . وكل صحيح .

(٥) كذا في زح ونهاية . وفي ش : « بوجد » ، وهو تصحيف طريف .

(٦) في ش : « أو تَضَمَّنَ ولو بالغ » ، وأدرج الباقي في الشرح .

(٧) قوله : « لم يفطر » ، ورد في ع . وأستق من ش ، وأدرج في الشرح بلفظ :

« لم يفصد » .

وإن بان أنه طلع أو^(١) لم تغرب ، أو أكل^(٢) ونحوه شاكاً
في عروب ودام^(٣) شكه ، أو يستقدمه نهراً^(٤) فبان ليلاً ولم يُجدد
نية لواجب^(٥) ، أو ليلاً فبان نهراً ، أو أكل ناسياً فظن أنه قد
أفطر فأكل عمداً - قضى .

* * *

فصل

ومن جامع في نهار رمضان ولو في يوم^(٦) : لزمه إمساكه ،
أو رأى الهلال ليته وردت شهادته ؛ أو مكرهاً ، أو ناسياً -
بذكر أصلي ، في فرج أصلي ولو لميته أو بهيمة - أو أنزل محبوباً
بمساحقة ، أو امرأة - فعليه القضاء والكفارة . لاسليم دون فرج
ولو عمداً ، أو بغير أصلي في أصلي ، وعكسه . إلا القضاء : إن أمني
أو مذى^(٧) ، والنزع جامع .

وامرأة طاعت غير جاهلة أو ناسية ، كرجل .
ومن جامع في يوم ، ثم^(٨) في آخر - ولم يكفر - لزمته

(١) في ش زيادة مدرجة من الشرح ، هي : « أنها » .

(٢) في ش : « أو أكل ودام » ، وأدرج الباقي في الشرح .

(٣) في ع : « وادوم » . وهو محرف عماها ، أو عن « وداوم » .

(٤) في ع : « نهار » ، وهو تحريف .

(٥) كذا في زع والفاية ٣٢٩ . وفي ش : « واجب » ، وأدرحت الواو في الشرح

(٦) كذا في زع والفاية ٣٢٩/١ . وفي ش : « يومه » ، وهو خطأ وتعریف .

(٧) كذا في ز والفاية ، وهو الموافق لما تقدم . وفي ع ش : « أو أمذى » .

(٨) أسقط هذا من ش ، وأدرج في الشرح .

ثانية^(١)، كمن أعاده في يومه^(٢) بعد أن كفر^(٣).
 ولا تسقط إن حاضت المرأة^(٤) أو نفست، أو مرضا، أو جُنا،
 أو سافر بعد في يومه.
 ولا كفارة بنير^(٥) الجماع والآنزال والمساحقة نهار رمضان، ولا
 فيه سفراً ولو من صائم^(٦).
 وهي: عتق رقبة، فإن لم يجد فصيام شهرين متتابعين — فلو
 قدر عليها^(٧)، لا بعد شروع فيه، لزمته — فإن لم يستطع فإطعام
 ستين مسكينا.
 فإن لم يجد سقطت، بخلاف كفارة حجٍّ وظهارٍ وعينٍ، ونحوها.
 ويسقط الجميع بتفكير غيره عنه، بإذنه.
 وله — إن ملكها — إخراجها عن نفسه، وأكلها^(٨) إن كان
 أهلاً.

باب ما يُكره ويُستحب^(٩) في الصوم، وحكم القضاء
 كره لصائم أن يجمع ريقه فيبلعه. ويُفطر بغير قصد^(١٠)،

-
- (١) كذا في زع والفاية ٣٣٠. وفي ش: «يوم»، وهو تحريف محل بالنسبة.
 (٢) في ش زيادة مدرجة من الشرح، هي: «لجاءه الأول».
 (٣) ورد هذا في زع والفاية، وسقط من ش.
 (٤) كذا في ز ش والفاية ٣٣٠/١. وفي ع: «في غير».
 (٥) في ش زيادة مدرجة من الشرح، هي: «فيه».
 (٦) أسقط هذا من ش، وأدرج في الشرح.
 (٧) في ش: «وله أكلها»، وزيادة «له» من الشرح.
 (٨) في: «وما يستحب»، وزيادة «ما» من الشرح.

وريق^(١) أخرجه إلى بين شفتيه . لا ما قلَّ على^(٢) درهم أو حصاةٍ
أو خيطٍ ونحوه ، إذا عاد إلى فيه . كما على لسانه إذا أخرجه .
وحرُم مضغُ علكٍ يتحللُ مطلقاً . وكُرِه ما لا يتحللُ ، وذوقُ
طعام ، وتركُ بقية^(٣) بين أسنانه ، وشمُّ ما لا يؤمن أن يجذبَ به
نفسُ الخلق^(٤) : — كسحيق مسكٍ وكافورٍ وزُهرٍ ، ونحوه . —
وقُبلة ودواعي وطء لمن تُحركُ شهوته . وتحرم إن ظن إزالاً .
ويجب اجتناب كذبٍ وغيبةٍ ونميمةٍ وشتمٍ وفحشٍ ونحوه ، في
كل وقت^(٥) . وفي رمضان ومكانٍ فاضلٍ آكدٌ .

فصلٌ

وسُن له كثرةُ قراءةٍ وذكرٍ وصدقةٍ ، وكفُّ لسانه عما يُكره ،
وقوله جهرًا إن^(٦) شُتم : « إني صائم » ، وتسجيلُ فطرٍ إذا تحقق
غروبُ^(٧) ، ويباح إن^(٨) غلب على ظنه .

(١) في ش : « وريق » ، وزيادة الباء من الشرح .

(٢) كذا في ز ع . وفي ش : « عن » ، وهو تصحيف نشأ عن الجهل بالمعنى المراد .

(٣) في ش زيادة مدرجة من الشرح ، هي : « طعام » .

(٤) في ع : « لخلق » ، ولعله تحريف .

(٥) قوله : « في كل وقت » ، لم يرفه في ع ش والغاية . ورد بهامش ز فوه

(٦) . ولم نضبره حاشية : لوجود علامة التصحيح بآخره ، وعلامة النفس بآخر قوله :
ونحوه . ولوروده في الإقناع ٢/٢٩٧ ، بلفظ : « كل وقت » .

(٦) كذا في ز . وفي ع ش : « إذا » .

(٧) في ش زيادة مدرجة من الشرح ، هي : « شمس » .

(٨) كذا في ز ش . وفي ع : « إذا » .

وَكُرِهَ جَمَاعٌ مَعَ شَكٍّ فِي طُلُوعِ فَجْرِ ثَانٍ ، لَا سُحُورٌ .
وَيُسْنُ ، كِتَاخِيرُهُ ^(١) إِنْ لَمْ يَخْشَهِ . وَتَحْصُلُ فَضِيلَتُهُ بِشَرْبِ ، وَكُمَالِهَا
بِأَكْلِ . وَفَطْرُهُ عَلَى رُطْبٍ ، فَإِنْ عُدِمَ قَتَمَرٌ ، فَإِنْ عُدِمَ فَنَاءٌ . وَقَوْلُهُ
عِنْدَهُ : « أَللَّهُمَّ ! لَكَ صَمْتُ ، وَعَلَى رِزْقِكَ أَفْطَرْتُ ؛ سُبْحَانَكَ وَبِحَمْدِكَ !
أَللَّهُمَّ تَقَبَّلْ مِنِّي ! إِنَّكَ أَنْتَ السَّمِيعُ الْعَلِيمُ » .

* * *

فصل

مَنْ فُورًا ^(٢) تَتَابَعُ قِضَاءَ رَمَضَانَ ، إِلَّا إِذَا بَقِيَ مِنْ شَعْبَانَ قَدْرٌ
مَا عَلَيْهِ : فَيَجِبُ .

وَمَنْ فَاتَهُ رَمَضَانُ قَضَى عِدَّةَ أَيَّامِهِ . وَيُقَدَّمُ عَلَى نَذْرِ لَا يُخَافُ قَوْتُهُ .
وَحَرْمُ تَطَوُّعِ قَبْلِهِ — وَلَا يَصِحُّ — وَتَأْخِيرُهُ إِلَى آخِرٍ ، بِإِعْذَرٍ .
فَإِنْ أَخَّرَ قَضَى ، وَأَطْعَمَ — وَيُجْزَى قَبْلَهُ ^(٣) — مَسْكِينًا : لِكُلِّ يَوْمٍ
مَا يُجْزَى فِي كَفَّارَةٍ : وَجُوبًا . وَلِعْذَرٍ ^(٤) قَضَى فَقَطْ ، وَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ
إِنْ مَاتَ . وَغَيْرُهُ — فَمَاتَ قَبْلُ ، أَوْ بَعْدَ أَنْ أَدْرَكَهُ رَمَضَانُ فَأَكْثَرُ —
أَطْعَمَ عَنْهُ : لِكُلِّ يَوْمٍ مَسْكِينٍ ؛ فَقَطْ .

وَمَنْ مَاتَ وَعَلَيْهِ نَذْرُ صَوْمٍ فِي الذِّمَّةِ أَوْ حَجٍّ أَوْ صَلَاةٍ أَوْ طَوَافٍ
أَوْ أَعْتِكَافٍ ، لَمْ يَفْعَلْ مِنْهُ شَيْئًا — مَعَ إِمْكَانٍ غَيْرِ حَجٍّ — مَنْ

(١) فِي ش : « كَيْسَنَ تَأْخِيرُهُ » ، وَالزِّيَادَةُ مِنَ الشَّرْحِ .

(٢) فِي ش زِيَادَةُ مِنَ الشَّرْحِ ، هِيَ : « لَمَّا فَاتَهُ شَيْءٌ مِنْ رَمَضَانَ » .

(٣) أَسْتَدْرَجَ هَذَا مِنْ ش ، وَأَدْرَجَ فِي الشَّرْحِ .

(٤) فِي ش زِيَادَةُ مِنَ الشَّرْحِ ، هِيَ : « مِنْ سَفَرٍ أَوْ مَرَضٍ » .

(م ١٥ — مِنْهُ الْإِرَادَاتُ)

لَوَيْتَهُ فَعَلُهُ . ويجوز لغيره بإذنه ودونه . ويُجْزَى ^(١) صوم جماعة في يوم واحد .

وإن خَلَفَ مَالاً وَجِبَ ، فيفعله وليه أو يدفع لمن يفعل عنه .
ويدفع في صوم — عن كل يوم — طعام مسكين في كفارة .
ولا يُقضى معيّنٌ مات قبله . وفي أثنائه ، يسقط ^(٢) الباقي .
وإن لم يصمه لعذر ، فكالأول .

ومن مات وعليه صومٌ من كفارةٍ أو مُتَمَّةٍ ^(٣) ، أَطْعِمَ عنه .

* * *

بَابُ صَوْمِ ^(١) التَّطَوُّعِ

وأفضله : يوم ويوم . وُسْنٌ ثلاثةٌ من كل شهر — وأيامُ
البيض أفضل ، وهي : ثلاث عشرة ، وأربع عشرة ، وخمس عشرة . —
والاثنين والخميس ، وستة ^(٥) من شوال ، والأولى : تتابعها ، وعقبَ
العید . وصاعها مع رمضان كأنما صام الدهر . وصومُ المحزّم ،
وأكده العاشر — وهو كفارةُ سنة — ثم التاسع . وعشرُ ذى

(١) كذا في زع . وفي ش : « ويجوز » ، ولعله تحريف .

(٢) كذا في زع . وفي ش : « سقط » .

(٣) في ش زيادة مدرجة من الشرح ، هي : « أو قرآن ونحوه » .

(٤) بكسر آخره ، وهو ما يقتضيه كلام الشارح ، وصنيع الإقناع ٣٠٤/٢ ، وكتابه وما بعده في ع بالمداد الأحمر . وورد في ز مضموم الآخر ، وهو سبق قلم وإن كان يمكن تصحيحه بتكلف . ولو حذفت الواو من قوله : « وأفضله » — كما هو لفظ الناية ٣٣٤/١ — لكان صحيحاً ظاهراً .

(٥) في ع : « وست » ، وهو أولى لموافقة لفظ الحديث المشهور .

الحجة، وآ كذبه يوم عرفة — وهو كفارة سنتين. ولا يُسن لمن بها، إلا لمتنع^(١) وفارن عديما الهدى — ثم التروية .
وكره إفراد رجب والجمعة والسبت بصوم، وصوم يوم الشك — وهو : الثلاثون من شعبان . — إذا لم يكن حين الترائى علة . إلا أن يوافق عادة، أو يصله بصيام قبله، أو^(٢) أو قضاء أو نذراً . والنيروز والمهرجان — ، وكل عيد لكفار^(٣)، أو يوم يُفردونه بتعظيم . وتقدم رمضان يوم^(٤) أو يومين، ووصال — إلا من^(٥) النبي صلى الله عليه وسلم — لا إلى السحر، وتركه أولى . ولا يصح صوم أيام التشريق ، إلا عن دم متعة أو قران . ولا يوم عيد مطلقاً، ويحرم .

فصل

ومن دخل في تطوع — غير حج أو عمرة — لم يجب إتمامه ،
ويُسن . وإن^(٦) فسد فلا^(٧) قضاء .

(١) كذا في ع ش والإتاع ٣٠٧ . وهو الصحيح الظاهر . وفي ز : « المتنع » ، وهو تحريف . ولو قال فيما بعد : « وفارنا » أو « والفارن إذا » لكان صحيحاً . ولقظ الناية ٣٣٥ : « غير متنع » .

(٢) أسقطت « أو » من ش ، وأدرجت في الشرح .

(٣) كذا في زع . وفي ش : « لكفار » .

(٤) في ش : « بصوم يومين » ، والزيادة من الشرح .

(٥) ورد هذا في ز ش ، وسقط من ع .

(٦) كذا في ز ش والناية ٣٣٦ . وفي ع : « فإن » ، وهو أولى .

(٧) كذا في ع ش ، وهو الصحيح الذى يوبده عبارة الناية والإتاع ٣٠٩ :

« وإن أسدده فلا . . . » . وفي ز : « بلا » ، وهو خطأ وتصحيف . فتأمل

ويجب إتمام فرض مطلقا ولو موسّعا : كصلاة ، وقضاء رمضان ،
ونذر مطلق ، وكفارة . وإن بطل فلا مزيد ، ولا كفارة .
ويجب قطع ردّ معصوم عن مهلكة ، وإتقاذ غريق ، ونحوه .
وإذا دعاه النبي صلى الله عليه وسلم . وله قطعه لهرب غريم ، وقلبه قفلا .

* * *

فصل

أفضل الأيام : الجمعة ، والليالي : ليلة القدر . وتطلب في العشر
الآخر من رمضان ، وأوتارُه آكد ، وأرجاها ^(١) سابغته .
وسن كون ^(٢) من دعائه فيها : « اللهم ! إنك عفوٌ تحب العفو ،
فاعفُ عني » .

* * *

(١) كذا في زح والإقناع ٣١٠ والنهاية ٣٣٧ . وفي ش : « أرجاها » ، وهو
تحريف .
(٢) كذا في ع س والنهاية ، أي أن يكون . وهو ظاهر . وفي ز : « كونه »
، وهو تحريف على الراجح . انظر الإقناع ٣١١ ، والكنز ١٦٨ .

كتاب

الاعتكاف : لزومُ مسلم لا يُغسلَ عليه ، عاقله ولو مميّزاً —
مسجداً ولو ساعةً ، لطاعة على صفة مخصوصة . ولا يبطل بإغماء .
وسن كل وقت ، وفي رمضان أكّد ، وآكده عشره
الأخير .

ويجب بنذر . وإن عُلّق أو غيره بشرط ، تقيّد به . ويصح بلا
صوم ، لا بلانية . ويجب أن يمين نذر بها . ومن نوى خروجه منه
يطل .

ومن نذر أن يتكف صائماً أو بصوم ، أو يصوم معتكفاً أو
باعتكاف ، أو يتكف مصلياً ، أو ^(١) يصلي معتكفاً — لزمه الجمع ،
كنذر صلاة بسورة معينة .

ولا يجوز لزوجة وقن اعتكاف بلا إذن زوج وسيد . ولهما تحليهما
سما شرعاً فيه بلا إذن ، أو به وهو تطوع .

ولكتاب اعتكاف بلا إذن ، وجب ما لم يحل ^(٢) نجم .
ومبعض كفن ، إلا مع مهايأة في نوبته : فكحر .

* * *

(٢) في ش زيادة مدرجة من التفريح ، هي : « أن » .

(٤) في ش بعد ذلك : « عليه » ، وهي زيادة مدرجة من الفرح .

فصل

ولا يصح ممن تلزمه الجماعة ، إلا بمسجد تقام فيه ولو من معتكفين
إن أتى عليه فعل صلاة . وإلا صح بكل مسجد ، كمن أتى . ومنه
ظهره ، ورحبته المحوطة ، ومَنارته التي هي ^(١) أو بابها به ، ومازید ^(٢)
تحتى فى الثواب فى المسجد الحرام ، وعند جمع : « ومسجد المدينة
أيضا » .

والأفضل لرجل تخلل ^(٣) اعتكافه جمعة ^(٤) جامع ، ويتعين إن عين
بنذر . ولبن لا جمعة عليه أن يعتكف بغيره . ويبطل بخروجه إليها إن
لم يشترطه .

ومن عين مسجد غير الثلاثة لم يتعين . وأفضلها : الحرام ، فمسجد
المدينة ، فالأقصى . فمن نذر اعتكافاً أو صلاةً فى أحدهما لم يجزئه ^(٥)
غيره ، إلا أفضل منه .

ومن نذر زماناً معيناً ، شرع فيه قبل دخوله ، وتأخر حتى ينقضى .
وتابع ولو أطلق .

ومن ^(٦) نذر عدداً ، فله تفريقه ما لم يتو تتابعاً .

(١) عبارة ش : « هى فيه أو بابها فيه » ، وفيها زيادة من الشرح .

(٢) فى ع ش زيادة بعد ذلك ، هى : « فيه » .

(٣) كذا فى ز ش . وفى ع : « وتخلل » ، وهو تعريف .

(٤) فى ش زيادة مدرجة من الصرح ، هى : « أن يعتكف فى » .

(٥) فى ش زيادة : « فى » ، وهى من كلام الشارح .

(٦) أسقط لفظ « من » من ش ، وأدرج فى الصرح .

ولا تدخل ليلة يوم نذر، كيوم ليلة .
ومن نذريوما لم يحجز تفريقه بساعات من أيام . ومن نذر شهر
مطلقاً تابع . ومن نذريومين أو ليلتين فأكثر متتابعة ، لزمه ما بين
ذلك : من ليل أو نهار .

فصل

يحرم خروج من لزمه تابع^(١) مختاراً إذا كراً، إلا لما لا بد منه^(٢) :
كإتيانه بما كَلَّ ومشرب لعدم ، وقىء بفتة ، وغسل^(٣) فتنجس
يحتاجه . وكبول وغائط ، وطهارة واجبة .
وله المشي على عادته ، وقصد بيته إن لم يجد مكاناً يليق به بلا
ضرر ومِنَّة ، وغسل يده بمسجد — في إناء — من وسخ وزفر
ونحوهما . لا بول وفصد وحجامة^(٤) بإناء فيه أو في هوائه .
وكجمعة وشهادة لزمته . وكريض وجنازة تعين خروجه إليهما .
وله شرط الخروج^(٥) إلى ما لا يلزمه : منهن ، ومن كل قربة لم
تتعين ، أو ماله منه بُدٌّ وليس بقربة : كعشاء ومبيت بمنزله .
لا الخروج إلى التجارة ، أو التكسب بالصنعة في المسجد ، ونحوهما .

(١) قوله : « لزمه تابع » أسقط من ش ، وأدرج في الفرح .
(٢) ورد بهامش ز : « قال في القاموس : لا بد : لافراق ، ولاعالة » .
(٢) في ع : « أو غسل » . وفي ش : « وكفى .. أو غسل » ، والزيادة من الفرح .
(٤) في ش : « وإناء فيه وكجمعة » : وأدرج الباقي في الفرح .
(٥) كذا في زع . وفي ش : « خروج إلى ما يلزمه » ، وفيه نقص من الناصر أو الناسخ .

وَمَنْ أَنْ لَا يُبَكِّرَ الْجُمُعَةَ ، وَلَا يُطِيلَ الْمَقَامَ بَعْدَهَا .
وكما لا بُدَّ منه ، تَعَيَّنُ تَفْيِيرُ ، وإطفاءُ الحريقِ ، وإفقاذُ غريقٍ ،
ونحوه . ومرضٌ ^(١) شديدٌ ، وخوفٌ من فتنة على نفسه أو حُرْمَتِهِ
أو ماله ، ونحوه ، وحاجةٌ لفصد أو حجابة ، وعدَّةٌ وفاة .
وتحريضٌ بخباء في رَحْبَتِهِ : إن كانت ، وأمكن بلا ضرر . وإلا
بيئتها . وكيحضٍ نفاسٌ .

ويجب في واجبٍ رجوعٌ بزوال عذر . فإن أُخِّرَ عن وقت إمكانه
فكما لو خرج لِمَالِهِ مِنْهُ بُدٌّ . ولا يضرُّ تطاولُ معتادٍ ، وهو : حاجة
الإنسان ، وطهارةُ الحدث ، والطعامُ والشراب ، والجمعة . ويضرُّ في
غير معتاد : كتفكيرٍ ونحوه .

ففي نذرٍ متتابعٍ غيرٍ معيَّنٍ ، يخيَّرُ بين بناءٍ وقضاءٍ مع كفارة
يعين ، أو استئنافٍ . وفي معيَّنٍ ، يقضي ويكفرُ . وفي أيامٍ مطلقةٍ ،
تُتِمُّ ^(٢) بلا كفارة . لكنه لا يبيِّنُ على بعض ذلك اليوم .

* * *

فصلٌ

وإن خرج لما ^(٣) لا بُدَّ له منه — فباع أو اشتري ، أو سأل عن مريض

(١) في ش : « مرض » ، وأدرجت الواو مع كاذم الشارح .

(٢) ورد في ز بفتح أوله ، وهو سبق قلم . وفي ع : « يتم » . وهو أولى . وأسقط

من ش ، وأدرج في المرح بلفظ : « تم » ، وهو صحيح أيضاً .

(٣) في ش : « لا أو سأل » ، وأدرج الباقي في المرح .

أو غيره ولم يُعْرِجْ أو يقفْ لذلك . أو دخل مسجداً يُتِمُّ اعتكافه فيه ، أقربَ إلى محل حاجته من الأول — جاز .

وإن كان أبعداً أو خرج إليه ابتداءً ، أو تلاصقا ومشى في انتقاله خارجا عنهما بلا عذر ؛ أو أُخْرِجَ لاستيفاء حق عليه وأمكنه الخروج منه ؛ أو سكر ، أو أرْتَدَّ ، أو خرج كله لماله منه بُدٌّ^(١) ، ولو قلَّ — بطل . ويستأنفُ متتابعاً بشرط أو نية ، إن كان عامداً مختاراً أو مكرهاً بحق ، ولا كفارة . ويستأنفُ معيناً قيْدَ بتابع أولاً ، ويكفر . ويكون قضاء كل وأستثناه ، على صفة أدائه فيما يمكن .

ويفسد إن وطئ — ولو ناسياً — في فرج ، أو أنزل بمباشرة دونه . ويكفر لإفساد نذره ، لا لو طئه .

فصل

يُسْنُ تشاغله بالقرب ، وأجتنابُ ما لا يعنيه . لا إقراءُ قرآنٍ . وعلم . ومناظرة فيه . ويكره الصمت إلى الليل ، وإن نذره لم يف به . ويحرم جعلُ القرآن بدلاً من^(٢) الكلام . وينبغي لمن قصد المسجد أن ينوي الاعتكاف مدةً لُبَّه^(٣) .

(١) ورد في ع بعد ذلك -- بآخره حرف (ح) — : « أي لماله عنه غنى » .

(٢) كذا في زع . ولي ش : « عن » ، وكل صحيح .

(٣) في ش زيادة مدرجة ، من الشرح ، هي : « فيه » .

كتاب

الحج فرض كفاية كل عام . وهو ^(١) : قصد مكة لعمل مخصوص ،
في زمن مخصوص . و « العمرة » : زيارة البيت الحرام على وجه
مخصوص .

ويجبان في العمر مرة ، بشروط . وهي :

٢٠١ ، ٣ ، ٤ — إسلام وعقل ، وبلوغ ، وكمال حرية .
ويجزيان من أسلم أو أفاق ثم أحرم ، أو بلغ أو عتق محرماً
بحج قبل دفع من عرفة ، أو بعده إن عاد فوقف في وقته ، أو قبل
طواف عمرة . كمن أحرم إذن . وإنما يعتد بإحرام ووقوف
موجودين إذن : وإن ^(٢) ما قبله تطويع لم ينقلب فرضاً . وقال جماعة :
« ينعقد إحرامه موقوفاً ، فإذا تغير حاله تبين فرضيته » .
ولا يجزى مع سعي قن صغير بمد طواف القدوم ، قبل
وقوف ، ولو أعاده بعد .

فصل

ويصحان من صغير ، ويحرم ولي في مال — عن لم ^(٣) يميز —

(١) في ش زيادة مدرجة من الشرح ، هي : « لغة » .

(٢) بكسر الهمزة ، وهو الفأهر . ويؤيده عبارة الإقناع ٣٤١/٢ : « وما قبله . . »
وفي ش : « وأن » ، وع : « وإنما » . وكلاماً موم غير المقصود .

(٣) كذا في زع والغاية ٣٥١/١ . وفي ش : « لا » .

ولو محرماً أو لم يحجَّ ، ومميزٌ بإذنه عن نفسه . ويفعل وليُّ ما يُعجزُهما ، لكن : لا يبدأ في رمي إلا بنفسه ، ولا يُعتدُّ برمي حلال .

ويُطاف به لمعجز^(١) راكباً أو محمولاً . وتعتبر^(٢) نية طائف به ، وكونه يصح أن يعقد له الإحرام . لا كونه طاف^(٣) عن نفسه ، ولا محرماً .

وكفارة حَجٍّ ، وما زاد على نفقة الحَضَر — في مال وليه ، إن أنشأ السفرَ به تمريناً على الطاعة . وإلا فلا .

وعمدٌ صغيرٌ ومجنون^(٤) خطأ : لا يجب فيه إلا ما يجب في خنثي مكلف أو^(٥) نسيانه .

وإن وجب في كفارة علي ولي صوم ، صام عنه .
ووطؤه كبالغ ناسياً : يمضي في فاسده ، ويقضيه إذا بلغ .

فصل

ويصحَّان من قِنٍّ ، ويلزَّمانه بنذره .

ولا^(٦) يُحرِّم ولا زوجةً بنفل ، إلا بإذن سيد وزوج .

(١) كذا في زوال الغاية ٣٥٢ . وفي ع ش : « لعجزه » ، والزيادة من الفرح .

(٢) كذا في زع والغاية . وفي ش : « ويُسَبَّر » . وكل صحيح .

(٣) كذا في زوال الغاية . وفي ع ش : « طائفاً » ، وهو أسب .

(٤) ق ش : « مجنون » ، وأدرجت الواو في الفرح .

(٥) ق ش زيادة . مرجحة من الفرح ، هي : « ق » .

(٦) أسقط قوله : « ولا » من ش ، وأدرج في الفرح .

فإن عقدها فلهما تحليلهما — ويكونان كمُحْصَر . ويأثم من لم
يتمثل — لا مع إذن^(١) ، ويصح رجوع فيه قبل إحرام . ولا بنذر إذن
فيه لهما ، أو لم يُأذن فيه لها .

ولا يمنعها من حج فرض كملت شروطه . فلو لم تكمل ، وأحرمت
به بلا إذنه — لم يملك تحليلها .

ومن أحرمت بواجب ، فحلف زوجها ، ولو بالطلاق الثلاث :
لا تحج العام — لم يجوز أن تحل .

وإن أفسد قن حجه بوطء ، مضى وقضى . ويصح القضاء في
رقه . وليس لسيدة منعه ، إن شرع فيما أفسده — بإذنه .

وإن عتق أو بلغ الحر في الحجة الفاسدة ، في حال يجوزته عن حجة
الفرض — لو كانت صحيحة — مضى ، وأجزأته حجة القضاء عن حجة
الإسلام ، والقضاء .

وقن في جنايته كحر معسر . وإن تحلل بمحصر ، أو حلله سيده —
لم يتحلل قبل الصوم . ولا يُمنع منه . وإن مات ولم يصم ، فلسيده
أن يطعم عنه . وإن أفسد^(٢) حجه صام ، وكذا إن تمتع أو قرن .

ومشتري المحرم كباثته : في تحليله وعديمه . وله الفسخ إن لم
يعلم ، ولم يملك تحليله .

(١) كذا في زع والناية ٣٥٣ ، أى من السيد والزوج . وفي ش : « إذنه » ، وهو
خطأ وتعمير .

(٢) ورد في ع بن الأسطر زيادة : « قن » ، وهي من الفرح .

ولكل من أبَوَى بالغ^(١)، منعه من إحرام بنفل، كجهاد .
ولا يحللانه، ولا غريم مدينًا .

وليس لولى سفيه^(٢) مبذر منعه من حجّ الفرض وعمرته، ولا
تحليله . وتدفع^(٣) نفقته إلى ثقة ينفق عليه في الطريق . ويحلل^(٤)
بصوم — إذا أحرم بنفل — إن زادت نفقته على نفقة الإقامة، ولم
يكتسبها .

* * *

فصل

٥ — الخامس : الاستطاعة^(٥)، ولا تبطل بجنون .

وهي : ملكٌ زاد يحتاجه ووعائه، ولا يلزمه حملُه إن وُجد^(٦) .
بالمنازل، وملكٌ راحلة بالية^(٧) — يصلحان لثله — في مسافة قصر^(٨)
لا في دونها إلا لعاجز . ولا يلزمه حبسٌ ولو أمكنه . أو ما^(٩) يقدر

(١) قد أسقط هذا من ز، ولم يذكر في الشرح

(٢) في ش : « سفيه بالغ وعمرته »، وأدرج ما في المتن في الشرح، وبالعكس .

(٣) كذا في ز ع والغاية ٣٥٥ . وفي ش : « ويدفع »، ولعله تصحيف .

(٤) كذا في ز وأصل ع والغاية، وهو المراد . وفي ش — وأصلح ما في ع به —

« ويحلل »، وهو تحريف .

(٥) أسقط هذا من ش، وأدرج في الشرح .

(٦) كذا في ز ع والغاية ٣٥٥/١ . وفي ش : « وجده »، وزيادة الماء من الشرح

وإن وردت في الإقناع ٣٤٨/٢ .

(٧) كذا في ز ع والغاية . وفي ش : « بآلتها »، وهو موافق لما في الإقناع ٣٤٩ .

(٨) ورد هذا في ع ش والغاية، ولم يرد في ز . والظاهر أنه سقط عفواً من المؤلف .

على ما يدل عليه إنيانه فيها سيأتي .

(٩) كذا في ز ش، وهو موافق لما في الغاية . وفي ع : « وما »، وهو تحريف .

به على تحصيل ذلك — فاضلاً عما يحتاجه: من كتب ومسكن وخادم وما لا بد منه — لكن: إن فضل عنه، وأمكن بيعه وشراء ما يكفيه ويفضل ما يحجُّ به، لزمه. — وقضاء دين، ومؤنته ومؤنة عياله على الدوام — من عقار أو بضاعة أو صناعة، ونحوها. ولا يصير مستطيماً يبذل له^(١).

ومنها: سعة وقت، وأمن طريق يمكن سلوكه. — ولو بحراً، أو غير معتاد — بلا خفارة، يوجد^(٢) فيه الماء والماء على المعتاد. ودليل الجاهل، وقائد لأعمى، ويلزمهما أجرة مثلها. فن كمل له ذلك، وجب السعى عليه فوراً.

والعاجز — لكبر، أو مرض لا يرجى برؤه، أو ثقل^(٣) لا يُقدَّر معه ركوب إلا بعشقة شديدة. أو لكونه نضواً خلقة: لا يقدر ثبوته على راحة إلا بعشقة غير محتملة. — يلزمه^(٤) أن يقيم من يحج ويعتمر عنه فوراً، من بلده. وأجزاً عن عوفى، لا قبل إحرام نائبه. ويسقطان عن لم^(٥) يجد نائباً.

ومن لزمه^(٦) فتوقى^(٦) — ولو قبل التمكن — أخرج عنه من

(١) ورد بهامش ر بدون علامة التصحيح: « لحوف المنة ». وورد نحوها في المرح بلفظ: « للنة ». وعبارة ش: « يبذل غيره له »، والزيادة من المرح. ولفظ الغاية ٣٥٦: « يبذل ذلك له ».

(٢) في ش: « ويوجد »، والزيادة مدرجة من المرح.

(٣) كذا في زع والغاية ٣٥٧. وفي ش: « أو ثقل »، والزيادة من المرح.

(٤) كذا في زع والغاية. وفي ش: « لزمه ».

(٥) ورد هنا في زع والغاية، وسقط من ش.

(٦) في ش زيادة مدرجة من المرح، هي: « قبله ».

من جميع ماله حجةً وعمرَةً ، من حيثُ وجباً . ويجوز^(١) من أقربِ وطنيه ، ومن خارج بلده إلى دون مسافة قصر^(٢) .
ويستقط بحج أجنبيٍّ عنه ، لا عن حىِّ بلا إذنه . ويقع عن نفسه ولو نقلاً .

ومن^(٣) ضاق ماله ، أو لزمه دين — أخذ لحجٍّ بحصته ، وحُج به من حيثُ بلغ . وإن مات أو نائبه بطريقه ، حُج عنه من حيثُ مات فيما بقي : مسافةً وفعلًا^(٤) وقولاً . وإن صدَّ فعل ما بقي .
وإن وصَّى بنفل وأطلق ، جاز من ميقاته ما لم تمنع قرينة .
ولا يصح ممن لم يحجَّ عن نفسه ، حجٌّ عن غيره ، ولا نذرُه^(٥) ، ولا نافلته . فإن فعل أنصرف إلى حجة الإسلام .

ولو أحرَم بنذرٍ أو نفلٍ من عليه حجة الإسلام ، وقع عنها .
ويصح أن يحجَّ عن معضوب وميت ، واحدٌ في فرضه ، وآخرٌ في نذره — في عام . وأيهما أحرَم أو لافعن حجة الإسلام ، ثم الأخرى عن نذره ولو لم ينره .

وأن يجعل قارنُ الحجِّ عن شخص ، والعمرَةَ عن آخر — بإذنهما .
وأن يستنيبَ قادر وغيره في نفل حجٍّ ، وبعضه^(٦) .

-
- (١) كذا في ز . وى ع ش والغاية : « ويُجزى » .
(٢) كذا في ز ع والغاية . وى ش : « القصر » ، ولعله تحريف .
(٣) أسقط لفظ « من » من ش ، وأدرج في الفرح .
(٤) كذا في ز ع والغاية ٣٥٨ . وى ش : « وقولا وفعلًا » .
(٥) لى ش : « ولاعن نذره ولا فإن » ، فأدرج الفرح في المتن وبالعكس .
(٦) كذا في ز ع والغاية . وى ش : « وفرضه » ، وهو تصحيف .

والنائب أمين فيما أعطيه ليحج منه ؛ ويضمن ما زاد على نفقة المروف أو طريق أقرب بلا ضرر . ويرد^(١) ما فضل . ويُحسب له نفقة رجوعه ، وخادمه إن لم يخدم نفسه مثله . ويرجع بما أستاذنه لمذر ، وبما أنفق عن^(٢) نفسه بنية رجوع . وما لزم نائباً - بمخالفته - فمته^(٣) .

* * *

فصل

وشرط لوجوب على أنى ، تحرم -- وفي أى موضع أُعْتُبر^(٤) ، فلمن لمورها حكم ، وهى بنت سبع سنين فأكثر - وهو : زوجها^(٥) أو ذكر مسلم مكلف - ولو عبداً^(٦) - تحرم عليه أبداً حرمتها ، بسبب مباح - سوى نساء النبي صلى الله عليه وسلم - أو بنسب ، ونفقته^(٧) عليها . فيشترط لها ملكٌ زاد وراحلة لهما . ولا يلزمه^(٨) - مع بنائها ذلك - سفر^(٩) معها ، وتكون كمن لا تحرم

-
- (١) فى ش : « وأن يرد . . . وله » ، فأدرج المتن فى الشرح وبالعكس .
 (٢) كذا فى ز والناية ٣٥٩ . وفى ش : « على » . وفى ع : « عن . . . الرجوع » .
 (٣) كذا فى زع والناية . وفى ش : « ضمنه » ، وهو تصحيف . وورد بهامش ز : تطبيقه ، هى : « أى من النائب » .
 (٤) فى ع زيادة من الشرح : « المحرم » ، وقوله : « وفى » أدرج فيه وأسقط من ش .
 (٥) كذا فى ز . وفى ع ش والناية ٣٦٠ : « زوج » .
 (٦) قوله : « ولو عبداً » ورد فى زع والناية ، وسقط من ش .
 (٧) فى ش : « نفقته عليها لأله من سييلها . . » ، فأدرج العرج فى المتن وبالعكس .
 (٨) كذا فى ز ش والناية . وفى ع : « يلزم » ، وهو تحريف .
 (٩) فى ش : « سفره » ، ولعل الزيادة من العرج .

لها . ومن أيسر منه أستتابت .
وإن حجت^(١) بدونه حرّم ، وأجزأ . وإن مات بالطريق مضت .
في حجها ، ولم تصر بحصرة .

* * *

باب

المواقيت : مواضع وأزمنة معينة لعبادة مخصوصة .

فبيقات أهل المدينة : ذوالحليفة . والشام^(٢) ومصر والمغرب :
الجحفة . واليمن : يلملم . ونجد^(٣) الحجاز واليمن ، والطائف :
قرن . والشرق : ذات عرق . وهذه^(٤) لأهلها ، ولمن مرّ عليها .
ومن منزله دونها : فمنا^(٥) لحج وعمره .

ويحرم من بمكة لحج منها — ويصح من الحِل ، ولا دم عليه —
ولعمرة من الحِل ، ويصح من مكة ، وعليه دم ، ويُجزئه^(٦) .
ومن لم يمرّ بميقات ، أحرّم : إذا علم أنه حاذى أقربها منه .

(١) وش : « . . . حجت امرأة . . . وأجزأها . . . مات معه . . . » ، والزيادة
من الشرح .

(٢) في ش : « وأهل الشام » ، والزيادة من الشرح .

(٣) عبارة ش : « ونجد الحجاز وأهل الطائف » ، وفيها سقط لم يذكر في
الشرح ، وزيادة منه . وفي النسخة : « ونجد الحجاز ونجد اليمن » . وراجع الإقناع ٣٦٠/٢
وأرويه بندي ١٧٥ .

(٤) في ش : « هذه » ، وهو تحريف . وانظر النسخة .

(٥) في ش : « ثبثاته منه » ، والزيادة من الشرح وإن وردت في النسخة ٣٦٣ .

(٦) كذا في ز . وفي ش والنسخة : « ويُجزئه » ، وهو أول .

(م ١٦ — الإيرادات)

وُسْنٍ ^(١) أَنْ يَحْتَاطَ . فَإِنْ تَسَاوَيَا قُرْبًا ، فَمِنْ ^(٢) أَبْعَدِهِمَا مِنْ مَكَّةَ . فَإِنْ لَمْ يُحَازِدِ ^(٣) مِيقَاتَا ، أَحْرَمَ عَنْ مَكَّةَ بَعْرَ حَلَّتَيْنِ ^(٤) .

:: * *

فصل

وَلَا يَحِلُّ لِمَكْلُفٍ حُرٌّ مُسْلِمٌ — أَرَادَ مَكَّةَ ^(٥) أَوْ الْحَرَمَ أَوْ نُسْكَاً — تَجَاوُزُ مِيقَاتِ بِلَا إِحْرَامٍ ، إِلَّا لِقِتَالٍ مُبَاحٍ ، أَوْ خَوْفٍ ^(٦) أَوْ حَاجَةٍ تَتَكَرَّرُ : كَحَطَّابٍ وَنَحْوِهِ ، وَمَكِيٍّ ^(٧) يَتَرَدَّدُ لِقَرِيْبَتِهِ بِالْحِلِّ . ثُمَّ إِنْ بَدَّالَهُ أَوْ ^(٨) لَمْ يَلْمِ يُرَدِّ الْحَرَمَ أَنْ يُحْرِمَ ، أَوْ لَزِمَ مَنْ تَجَاوَزَ الْمِيقَاتَ كَافِرًا أَوْ غَيْرَ مُكْلَفٍ أَوْ رَقِيقًا ، أَوْ تَجَاوَزَهَا غَيْرَ قَاصِدٍ مَكَّةَ ثُمَّ بَدَّالَهُ قَصْدَهَا — فَمِنْ مَوْضِعِهِ ، وَلَا دَمَ عَلَيْهِ . وَأَبْيَحَ لِلنَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَأَصْحَابِهِ ، دُخُولُ مَكَّةَ مُحَلِّلِينَ سَاعَةً — وَهِيَ : مِنْ طُلُوعِ الشَّمْسِ إِلَى صَلَاةِ الْمَصْرِ . — لَا قَطْعُ شَجَرٍ .

وَمَنْ جَاوَزَهُ ^(٩) يُرِيدُ نُسْكَاً أَوْ كَانَ فَرَضَهُ — وَلَوْ جَاهِلًا أَوْ

(١) فِي شِ زِيَادَةِ مَدْرَجَةٍ مِنَ الشَّرْحِ ، هِيَ : « لَه » .

(٢) فِي شِ : « مِنْ أَبْعَدِهِمَا فَإِنْ » ، فَيُدْرَجُ التَّنْزِيلُ فِي الشَّرْحِ وَبِالْعَكْسِ .

(٣) فِي عِ : « يَحَازِدُ » ، وَهُوَ خَطَا وَتَحْرِيفٌ .

(٤) فِي شِ : « بِقَدَرِ مَرَحَلَتَيْنِ » ، وَالزِّيَادَةُ مِنَ الشَّرْحِ .

(٥) فِي شِ : « مَكَّةَ نَصًا أَوْ أَرَادَ الْحَرَمَ أَوْ أَرَادَ نُسْكَاً » ، وَالزِّيَادَةُ مِنَ الشَّرْحِ .

(٦) كَذَلِكَ فِي زَعِ وَالنَّيَابَةِ ٣٦٣ . وَفِي شِ : « أَوْ لِحُوفٍ » ، وَالزِّيَادَةُ مِنَ الشَّرْحِ .

(٧) فِي شِ : « وَكَكَيْ » ، وَزِيَادَةُ الْكَافِ مِنَ الشَّرْحِ .

(٨) فِي شِ زِيَادَةِ مَدْرَجَةٍ مِنَ الشَّرْحِ ، هِيَ « بَدَا » .

(٩) كَذَلِكَ فِي زَعِ وَالنَّيَابَةِ ٣٦٤ . وَفِي شِ : « تَجَاوَزَهُ » .

ناسياً — لرمه أن يرجع فيحرم منه ، إن لم يخف فوت حج أو غيره . ويلزمه — إن أحرَمَ من موضعه — دمٌ . ولا يسقط إن أفسده ، أو رجع .

وكره إحرَامُ قبل ميقاتٍ ، وبحج قبل أشهره^(١) — وهى : شوالٌ ، وذو القعدة ، وعشر^(٢) من ذى الحجة . — وينعقد .

باب

الإحرَامُ : نية النُسك . وسُن لمريده غُسلٌ أو تيممٌ لعدم^(٣) — ولا يضر حدثه بين غُسل وإحرَام — وتنظف ، وتطيب في بدنه — وكره في ثوبه — ولُبسُ إزارٍ ورداءِ أبيضين نظيفين ونملين ، بعد تجرُّد ذكرٍ عن خيط . وإحرَامُه عقب صلاة فرض ركعتين نفلًا — ولا يركعهما وقت نهْيٍ ، ولا من عدم الماء والتراب — وأن يمين نسكاً ، وَيَلْفِظَ به . وأن يشترط فيقول : اللَّهُمَّ ! إني أريد النُسكَ الفلاني ، فبِسْرِهِ لى ، وتقبله منى ! وإن حبسنى حابس ، فمحلّى حيث حبستنى ! « .

ولو شرط أن يحل متى شاء ، أو إن أفسده لم يقضه — لم يصح

(١) كذا فى زش والفاية . وفى ع : « أشهر » ، وهو تحريف .

(٢) ورد هذا فى زش والفاية ، ولم يرد فى ع .

(٣) فى زش زيادة . مدرجة من القرح ، هى : « ماء » .

وينعقد^(١) حالَ جماع . ويبطل ويخرج منه بردة ، لا يجنون وإغماء وسكر ، كبوت . ولا ينعقد مع وجود أحدها .

ويخير^(٢) بين تمتع — وهو أفضلها — فأفراد ، فقران .
و « التمتع » : أن يُحرم بعمرة في أشهر الحج ، ثم به^(٣) في عامه مطلقاً بعد فراغه منها .

و « الأفراد » : أن يُحرم^(٤) بحج ، ثم بعمرة بعد فراغه منه .
و « القرآن » : أن يُحرم بهما^(٥) معاً ، أو بهما ثم يُدخله عليها قبل شروعه^(٦) في طوافها . ويصح ممن معه هدي ولو بعد سعيها .
ومن أحرَمَ به ، ثم أدخلها عليه — لم يصحَّ إحرامه بها .

فصل

ويجب على متمتع^(٧) وقارن دمٌ نُسكٍ ، بشرط أن لا يكونا^(٨) من حاضري المسجد الحرام ، وم : أهل الحرم ومن^(٩) منه دون مسافة قصر .

-
- (١) في ش : هنا وفي مثله الآتي — زيادة من الشرح ، هي : « إحرام » .
(٢) في ش : « ويخير مريد » ، والزيادة من الشرح وإن وردت في الناية ٣٦٦ .
(٣) كذا في زع والناية . وفي ش : « وبه » ، ولعله تصحيف .
(٤) في ش : « يحرم ابتداءً بحج ثم يحرم بعمرة » ، والزيادة من الشرح .
(٥) في ش : « بهما أي الحج والعمرة أو يحرم بها » ، والزيادة من الشرح .
(٦) كذا في زع والناية ٣٦٧ . وفي ش : « شروعه » ، والزيادة من الشرح .
(٧) في ش : « متمتع دم وعلى ظرن » ، والزيادة من الشرح .
(٨) كذا في زع والناية . وفي ش : « يكون » ، فهو تحريف كما يفيد هدير الشرح .
(٩) في ش : « ومن هو منه مسافة » ، فأدرج الشرح في المتن وبالعكس .

فلو أُستوطنَ أَفْقَى مَكَّةَ ، فحاضر^(١) . ومن دخلها ولو ناوياً لإقامةٍ ، أو مكياً أُستوطنَ بلداً بعيداً — متمتّعاً أو قارناً — لزمه دم .

ويُشترط في^(٢) دمٍ متمتّعٍ وحده : أن يُحرّم بالمُرة في أشهر الحج ، وأن يُتَّجَّ من عامه ، وأن لا يسافرَ بينهما مسافة قصر — فإن فعل فأحرّم ، فلا دم^(٣) — وأن يجعلَ منها قبل إحرامه به — وإلا صار قارناً — وأن يُحرّم بها من ميقاتٍ أو مسافةٍ قصر فأكثرَ من مَكَّةَ ، وأن ينوي التمتعَ في ابتدائها أو أثناءها .

ولا يُعتبر وقوعهما عن واحد^(٤) ، ولا هذه الشروطُ — في كونه متمتّعاً .

ويلزم الدم بطلوع فجر يوم النحر . ولا يسقط دم تمتّعٍ وقرانٍ بفساد نسكهما ، أو فواته^(٥) .

وإذا قضى القارن قارناً لزمه دمان ، ومفرداً لم يلزمه شيء . ويُحرّم

(١) ورد في ع فوّه علامة الزيادة : « أى لادم عليه لدخوله في العموم » . وهى واردة في الشرح .

(٢) في ش زيادة مدرجة من الشرح ، هى : « وجوب » .

(٣) في ش زيادة من الشرح ، هى : « فلا يلزمه دم » .

(٤) في ش زيادة من كلام الشارح ، هى : « لزمه » .

(٥) في ش : « واحد . فلو اعتبر عن واحد وحج عن آخر وجب الدم بشرطه . لا هذه » ، فأدرج الشرح في المتن وبالعكس .

(٦) كذا في زع والفاية ٣٦٨ . وفي ش : « أو فواته » ، والزيادة من الشرح .

من الأبعد بعمره ، إذا فرغ . وإذا قضى ^(١) متمتعاً أحرم به من الأبعد ،
إذا فرغ منها .

ومن المفرد وقارن فسخُ نيتيهما بحج — ونيوان بإحرامهما ذلك ^(٢)
عمره مفردة ، فإذا حلاً ^(٣) أحرم ما به لبصيرا متمتعين — ما لم يسوقا
هدياً ، أو يقفا بعرفة .

وإن ساقه متمتع لم يكن له أن يحل ؛ فيُحرمُ بحج — إذا طاف وسمى
لعمرته — قبلَ تحليلٍ ^(٤) بحلق . فإذا ذبحه يوم النحر ، حلَّ
منهما معاً .

والمتمتع إن حاضت ^(٥) قبل طوافِ العمرة ، فخشيتُ أو
غيرها فوات الحج — أحرمت ، وصارت قارئة . ولم تقض طواف
القدوم .

ويجب على قارنٍ — وقف قبل طوافٍ وسمى — دمٌ قرانٍ ،
وتسقط ^(٦) العمرة .

(١) في ش زيادة مدرجة من الشرح ، هي : « القارن » .

(٢) كذا في زع والغاية . وفي ش : « بذلك » ، وهو تحريف كما يدل عليه كلام
العارض .

(٣) في ش : « خلا » بالماء المعجمة ، وهو تصحيف .

(٤) كذا في زع والغاية . وفي ش : « تحلل » ، وكل صحيح .

(٥) في ش : « حاضت أو قست ... فخشيت فوات الحج أو خشي غيرها فوات ... »
والزيادة من الشرح .

(٦) ورد بهامش ز تحشية : « أى تتدرج » .

فصل

ومن أحرَمَ مطلقاً صح ، وصرفه لما شاء . وما عمل قبل فلفو^(١) .
وبما أو بمثل ما أحرَمَ به فلان ، وعلم — أنعقد بمثله . فإن تبين
إطلاقه ، فللثاني صرفه إلى ما شاء . وإن جهل إحرامه ، فله جعله صرة .
ولو شك : هل أحرَمَ الأول ؟ فكما لو لم يُحرِم : فينعقد
مطلقاً^(٢) .

ولو كان إحرام الأول فاسداً ، فكأنه عبادة فاسدة .
ويصح : « أحرمتُ يوماً » أو « بنصف^(٣) نسك^(٤) » ، ونحوهما .
لا : « إن أحرَمَ زيد^(٥) فأنا محرم » .
ومن أحرَمَ بحجتين أو عمرتين^(٥) ، أنعقد بإحداهما .
ونسك^(٦) أو نذر — ونسيه قبل طواف — صرفه إلى
عمره ، ويجوز إلى غيرها . فإلى^(٧) قران أو إفراد ، يصح حجاً
فقط ، ولا دم . وإلى^(٨) تمتع ، فكفسخ حج إلى عمره : يلزمه دم
متعة ، ويجزئه عنهما .

-
- (١) في ش : « فهو لفو أو بمثل » ، وفيه نص ، وزيادة من الشرح .
(٢) ورد في زيادة بين الأسطر — وردت في النهاية ٣٦٩ — هي : « فيصرفه
لما شاء » . وقد وردت في الشرح معرفة بلفظ : « صرفه . . . » .
(٣) كذا في ز والنهاية . وفي ش : « أو أحرمت بنصف » ، والزيادة من الشرح .
وفي ع : « نصف » ، ولعله تحريف .
(٤) في ش زيادة مترجمة من الفرح ، هي : « مثلاً » :
(٥) في ش : « أو أحرَمَ بعمرتين » ، والزيادة من الفرح .
(٦) في ش : « ومن أحرَمَ بنسك أو قران أو نذر » ، والزيادة من الشرح .
(٧) في ش : « إلى » ، وأدرج التالف في كلام الشارح .
(٨) في ش : « و تمتع » ، وأدرجت « إلى » في الفرح .

وبعد^(١) — ولا هدى معه — يتعين إليها . فإن حلق مع بقاء وقت الوقوف ، يُحرم بحج وميثمه . وعليه للحلق دم إن تبين أنه كان حاجباً ، وإلا فدم متعة .

ومع مخالفته إلى حج أو^(٢) قران ، يتحلل بفعل حج ، ولم يميز^(٣) عنه من واحد منهما . ولادم ، ولا قضاء .

ومن^(٤) معه هدى تصرفه إلى الحج ، وأجزأ .

وإن أحرَمَ عن اثنين ، أو أحدهما^(٥) لا بعينه — وقع عن نفسه . ومن أهل^(٦) لعامين حج من عامه ، وأعتَمَر من قابل .

ومن أخذ من اثنين حجتين — ليحجَّ عنهما في عامه^(٧) — أدب . ومن استنابه أثنان بعام في نسك ، فأحرَمَ عن أحدهما بعينه ، ولم ينسَه — صح ، ولم يصح إحرامه للآخر بعده .

وإن نسيه ، وتعدَّر علمه — فإن فرط أعاد الحج عنهما . وإن فرط

(١) في ش : « و ، أو بعده ولا يتعين » ، فأدرج الشرح في المتن وبالعكس .

(٢) في ش : « أو إلى قران . . . يميزه فعل ذلك عن . . دم عليه » ، والزيادة من الشرح .

(٣) في ش : « ومن كان معه . . . وأجزأه » ، وازيادتان من الشرح وإن وردت الثانية في النهاية ٣٧١ .

(٤) في ش : « أو أحدهما عن نفسه دونها » ، فأدرج الشرح في المتن وبالعكس .

(٥) كذا في زع والنهاية ٣٧١ . وفي ش : « أحرَم » .

(٦) في ش زيادة ، درجة من الشرح ، هي : « واحد » .

موصى إليه، غرم ذلك . وإلا فمن^(١) تركه موصيه .

* * *

فصل

وُسْن^(٢) من عقب إحرامه تلبية — حتى عن آخرس
ومريض — كتلية رسول الله صلى عليه وسلم: «لَبَّيْكَ اللَّهُمَّ لِيكَ،
لِيكَ لَا شَرِيكَ لَكَ لِيكَ، إِنْ الْحَدَّ وَالنَّعْمَةَ لَكَ، وَالْمُلْكَ لَا شَرِيكَ
لَكَ!» . وذكر^(٣) نُسكها فيها، وبده قارن بذكر العمرة، وكثارتلبية .
وتأكد^(٤) إذا علا نَشْرًا، أو هبط وادياً، أو صلى مكتوبة،
أو أقبل ليل^(٥) أو نهار^(٦)، أو ألتقت الرفاق، أو سمع مليياً، أو أتى
محظوراً ناسياً، أو ركب^(٧)، أو نزل، أو رأى البيت .

وجهر ذكر في غير مساجد الحِلِّ وأمصاره، وطواف القدموم
والسعى بعده . وتُشرع بالعريّة لقادر، وإلا فبلغته^(٧) .

(١) في ش: «من تركه موسى»، وفيه تحريف . والفاء أدرجت في الشرح .
(٢) كذا في زع والفاية . وفي ش: «وين»، وهو — مع صحته —
تحريف كما يدل عليه تقدير الشارح فيها بده .
(٣) في ش: «وسن ذكر... وسن بده... وسن لكثارة»، والزيادة من الشرح .
(٤) في ش: «وتأكد التلبية نَشْرًا وادياً»، فأدرج الشرح في المتن وبالعكس .
(٥) كذا في زع والفاية ٣٧٢ . وفي ع: «ليلاً أو نهاراً»، وهو خطأ وتحريف
وفي ش: «أو أقبل نهار»، والزيادة من الشرح .
(٦) في ش: «أو ركب حاجته، أو نزل عنها... وسن جهر ذكر بها...» .
والزيادة من الشرح .

(٧) كذا في زع . وفي الفاية: «فللغته»، وهو تصحيف . وفي ش: «وتُشرع
تلبية... بافته»، فأدرج الشرح في المتن وبالعكس .

ودعاء^(١) ، وصلاة على النبي — صلى الله عليه وسلم — بعدها .
لا تكرارها في حالة واحدة .
وكره لأثنى جهر^(٢) بأكثر ما تسمع رفيقها ، لا لحلال تلبية .



باب

محظورات الإحرام تسع :

١ ، ٢ — إزالة شعر ولو من أنف^(٣) ، وتقليم ظفر يد أو رجل
بلاعذر . كما لو خرج بعينه شعر^(٤) ، أو كسر^(٥) ظفره — فأزالهما ، أو
زالا مع غيرهما — فلا^(٥) يهدى لإزالتهما ، إلا أن حصل الأذى^(٦)
بغيرهما : كقرح ونحوه .
ومن طيب أو حلق رأسه بإذنه ، أو سكت ولم ينه ، أو يديه^(٧)
كرهاً — ففليه الفدية . ومكرهاً^(٨) يد غيره أو نائماً ، فلي حلق .
ولا فدية بحلق تحريم أو تطيبه^(٩) حلالاً . ويباح غسل شعره
بسيئر ونحوه .

(١) في ش : « وسن دعاء » ، والزيادة من الشرح .
(٢) في ش : « جهر بتلبية . . . تلبية كسائر الأذكار » ، والزيادة من الشرح .
(٣) كذا في زع والفاية ٣٧٣ . وفي ش : « أحدها إزالة . . . ألقه » ، والزيادة من كلام الشارح .

(٤) كذا في ز ش . وفي ع : « وكسر » ، ولعله تعريف .
(٥) كذا في ز ش . وفي ع : « ولا » ، وهو تصحيف .
(٦) كذا في زع ، وهو لفظ الفاية . وفي ش : « أن يحصل التأذى » .
(٧) في ش : « أو حلق رأس نفسه أو قلم ظفره يديه » ، والزيادة من الشرح .
(٨) في ش : « وإن حلق رأسه مكرهاً . . . فالفدية على حلق » ، والزيادة من الشرح .
(٩) كذا في زع والفاية . وفي ش : « أو تطيبه » ، وهو تعريف .

ونحب الفدية لما علم أنه بانَ نَشَطٍ أو تَخْلِيلٍ . وهي في كل^(١)
فردٍ ، أو بمضه من دون ثلاث — من شعر أو ظفر^(٢) — : إطعام
مسكين . وتُسْتَحَب مع شك .

٣ — الثالث : تغطية الرأس . فمتى غَطَّاه ولو بقر طاس به دواء
أولاً^(٣) ، أو بطين أو ثورَةٍ أو حِنَاء ؛ أو عَصَبه ولو بِسِيرٍ^(٤) ، أو
أَسْتَظَلَ في محل ونحوه ، أو بثوب ونحوه ، رَاكِباً أولاً — حرُم بلا
عذرٍ ، وفَدَى .

لا إن حمل عليه أو نصب حياله^(٥) شيئاً ، أو أَسْتَظَلَ بِخَيْمَةٍ أو شجرة
أو بيت ، أو غطَّى وجهه .

٤ — الرابع : لُبْسُ الْمَخِيطِ وَالْحُفَيْنِ ، إلا أن لا يجذَّ إزاراً :
فَلْيَلْبَسْ^(٦) سراويل ، أو نملتين : فَلْيَلْبَسْ خفین أو نحوهما : كرانٍ —
ويحرُم قطعهما — حتى يجذَّ^(٧) إزاراً أو نملين . ولا فدية .

(١) في ش زيادة : « يوم » ، وهي من الناسخ أو النثر ، لا من الشرح .

(٢) كذا في ز ش والغاية . وفي ع : « أو بظفر » ، وهو تحريف .

(٣) كذا في ز ع والغاية ٣٧٤ . وفي ش : « أولاً دواء به أو غطاء بطين » ،

والزيادة من الشرح .

(٤) كذا في ز ع ، وهو الصحيح . وفي الإقناع ٣٨٢/٢ : « سير » ، وش

والغاية : « سيرا » . وكلاما تصحيف نشأ عن عدم إدراك المراد ، كما يدل عليه كلام الشارح .

(٥) كذا في ز ع والإقناع والغاية . وفي ش : « بحياه » ، ولعل الزيادة من الناسخ

أو لناسخ . فراجع الصباح : (حبل) .

(٦) كذا في ز وأصل ع — هنا وفي سياقي — وإن شطب اللام فيها . وفي ش

والغاية : « فلبس » ، والظاهر أنه تحريف كما يفيد ضبط المصنف الدال من « يجذ »

بالكون . وراجع الإقناع ٢٨٣/٢ .

(٧) ورد هذا في ز ع والغاية ، وسقط من ش .

ولا يعقد^(١) عليه رداؤه ولا غيره ، إلا إزاره ومنطقة وهيمانا
فيهما نفقة — مع حاجة لعقد .

ويتقلد بسيف حاجة ، ويحمل جرابه وقربة الماء في عنقه ، لا
صدره . وله أن يتزر^(٢) ويلتحف بقميص ، ويرتدى به وبرداء
موصل .

وإن طرح^(٣) على كتفيه قباء فدى . وإن غطى خشي مشكلا
وجهه ورأسه ، أو وجهه ولبس غيطا^(٤) — فدى . لا إن لبسه ،
أو غطى وجهه وجسده بلا لبس .

هـ — الخامس : الطيب . فتي طيب محرم ثوبه أو بدنه ، أو استعمال
— في أكل أو شرب ، أو أدهان أو أكتحال ، أو استعاط أو احتقان —
حليبا يظهر طعمه أو ريحه ، أو قصد شم دهن مطيب ، أو^(٥) مسك
أو كافور أو عنبر أو زعفران أو ورنس^(٦) ، أو بخور عود ونحوه ،
أو ما ينبته آدمي لطيب ويؤخذ منه — : كورد وبنفسج ومنثور^(٧)

(١) في ش زيادة مدرجة من المرح ، هي : « محرم » .

(٢) كذا في زع ، وهو الذي صرح بماضيه في المصباح : (وزر) . وفي ش و « ما »
٣٧٥ : « يأتزر » ، وهو صحيح أيضاً .

(٣) في ش زيادة مدرجة من الشرح ، هي : « محرم » .

(٤) كذا في زع والغاية . وسقط من ش قوله : « أو وجهه ولبس غيطا » . وفي
يرد له ذكر في الشرح .

(٥) في ش : « أو قصد شم مسك أو شم كافور » ، والزيادة من الشرح .

(٦) ورد بهامش ز : « قال في القاموس : الورد نبات كالسهم ليس إلا بالين ، يورج
« فيقي عشرين سنة » .

(٧) كذا في ز ش والغاية ٣٧٦ . وفي ع : « ومنثور » ، وهو تصحيف .

ولْيَنُوفِرْ وَيَاسْمِينَ ، ونحوه . — وشمه ، أو مسّ ما يعلّق به — : كما ورد . — حرّم ، وفدى .

لَا إِنْ شَمَّ بِلَا قَصْدٍ ، أو مَسَّ مَا لَا يَمَلَقُ ، أو شَمَّ — ولو قصداً — فواكه ، أو عوداً ، أو نبات صحراء : كَشَيْخٍ ونحوه^(١) . أو مَا يُنْبِتُهُ آدَمِيُّ لَا يَقْصِدُ طَيِّبٌ — : كَحِنَاءٍ وَعُصْفُرٍ وَقَرَاقُلٍ ودار صيني ، ونحوها . — أو لِقْصْدِهِ وَلَا يُتَخَذُ مِنْهُ^(٢) : كَرِيحَانٍ فَارِسِيٍّ — وهو الْحَبَقُ . — وَغَلَامٌ^(٣) ، وَبَرَمٌ — وهو : ثَمَرُ الْعِضَاءِ ، كَبَأُ غِيلَانَ ونحوها . — وَزَرْجِسٍ ، وَمَرْزَجُوشٍ^(٤) ، ونحوها . أو أَدَهْنٌ بغير مطيب ، ولو في رأسه وبدنه^(٥) .

٦ — السادس : قَتْلُ صَيْدِ الْبَرِّ ، وَأَصْطِيادُهُ . وهو : الْوَحْشِيُّ الْمَأْكُولُ ، وَالْمَتَوْلَدُ مِنْهُ وَمِنْ غَيْرِهِ . وَالْإِعْتِبَارُ بِأَصْلِهِ : خِمَامٌ وَبَطٌّ وَوَحْشِيٌّ .

فَمَنْ أَتْلَفَهُ ، أو تَلَفَ يَدَهُ أو بَعْضُهُ بِمِائِشَةٍ^(٦) ، أو سَبَبٍ وَلَوْ

(١) في ش زيادة مدرسه من الشرح ، هي : « كخزاي » . وانظر الغاية .

(٢) في ش زيادة من الشرح ، هي : « طيب » .

(٣) في ش : « وندم » ، وزيادة الكاف من الشرح .

(٤) « كند في ز » . وفي ش : « وكترجس وكمرزنجوش » ، وزيادة الكاف من الشرح . وفي ح : « » . وقد ورد بهامش ز : « قال في القاموس : كرجس : مخرج : المزدفوش ، مغرب : مرزنجوش ، وعريته : السمق » . كجفر ، ككفال : في ش : « كجفر » . وفي ش : « صحيح أيضاً صرح به ابن السكيت ، كما في القاموس . » (٥) كند في ز : « كند » . وفي ش : « أو بدنه » ، ولعل الزيادة من الشرح .

(٦) ورد في زيادة فوقها علامة التحشية : « وهو الأوز » . وقد وردت في الشرح .

(٧) في ش : « بمباشرة بلا فقه . دابة محرم . أو بإشارة محرم . صيد . أو بإشارة » ، وفيه تحريف . وزيادة من الشرح .

بمجاناة دابة متصرف فيها، أو إشارة لمريد صيده، أو دلالة إن لم يره، أو إعانته ولو تناولته آلتة — ويحرم ذلك، لا^(١) دلالة على طيب ولباس — فعلية الجزاء . إلى أن يقتله محرم فيهنما . ولو دلَّ ونحوه حلالٌ ضمنه محرم وحده ، كشركة غيره معه .

ولو دلَّ حلال حلالاً على صيد بالحرم^(٢) ، فكدلالة محرم محرماً .

وإن نصب شبكة ونحوها ثم أحرم ، أو أحرم ثم حفر بئراً بحق — لم يضمن ما حصل بسببه ، إلا إن تحيل^(٣) .
وحرّم أكله من ذلك كله ، وكذا ما ذبح أو صيد لأجله . ويلزمه بأكله الجزاء .

وما حرّم عليه لدلالة^(٤) أو إعانة ، أو صيده له — لا يحرم على محرم غيره ، كحلال .

وإن قلَّ بيض صيد^(٥) ففسد ، أو أتلف غير مَذِيرٍ وما^(٦) فيه

(١) أسقط هذا من ش ، وأدرج في الشرح .

(٢) في ش زيادة : « فقتله » ، وفي من الشرح وإن وردت في كلام الإمام ٣٧٧ .

(٣) كذا في زع . وفي ش : « أن يتحيل » . وكل صحيح .

(٤) في ش : « لدلالة أو صيد أو ذبح له . . . كمل حلال » ، وأدرج « من » في الشرح وبالعكس .

(٥) في ش زيادة مدرجة من الشرح ، هي : « سليما » .

(٦) كذا في ز والفاية ٣٧٨ . وفي ع : « أو ما » . وفي ش : « مذور ما » . وهو

من عبث الناشر .

فرخٌ ميت — إلا من^(١) يفيض النعام : لأن لقشره قيمة . — أو حلب صيداً ، ضمنه بقيمته^(٢) مكانه .

ولا يملك^(٣) صيداً ابتداءً بغير إرث . فلو قبضه^(٤) هبةً أو رهناً أو بشراء ، لزمه ردُّه . وعليه — إن تلف قبله — الجزاء مع قيمته في هبة وشراء .

وإن أمسكه محرماً ، أو حلالاً بالحرم — فذبحه^(٥) ولو بعد حله أو إخراجهِ من الحرم — ضمنه ، وكان ما^(٦) لغير حاجةٍ أكله ميتةً . وإن ذبح مُحلَّ صيدٍ حرِّم ، فكالمحرِّم . وإن كسر المحرِّم يبيح صيداً ، حلَّ لمُحلٍّ .

ومن أحرَّم — ويملكه صيدٌ — لم يزل^(٧) ولا يذُّه الحكمةُ ، ولا يضمنه معها . ومن غصبه لزمه ردُّه .

ومن أدخله الحرم ، أو أحرَّم — وهو بيده المشاهدة — لزمه إزالتها بإرساله . وملكه باقٍ : فيردُّه آخذه ، ويضمنه قاتله . فإن لم يتمكن وتلف لم يضمنه^(٨) . ولا ضمانٌ على مرسله من يده قهرًا .

(١) أسقط هذا من ش ، وأدرج في الشرح .

(٢) في ش زيادةً مدرجة من الشرح ، هي : « نسا » .

(٣) في ش زيادة : « محرم » ، وهي من الشرح وإن وردت في الموضع الأول في الناية .

(٤) في ش : « فذبحه المحرم . . . من الحرم إلى الحل » ، والزيادة من الشرح .

(٥) في ش زيادة من الشرح ، هي : « ذبح » . وقد وردت في ع فوقها علامة التحسية .

(٦) في ش زيادة : « ملكه » ، وهي من الشرح وإن وردت في الناية ، كما وردت في ع بين الأسطر .

(٧) في ش : « لم يضمنه . فإن تمكن ضمنه . وإن لم يرسله فلا ضمان » ، والزيادة من الشرح .

ومن قتل صيداً صائلاً دفماً عن نفسه ، أو بتخليصه من سبع
أو شبكة يُطلقه ؛ أو قطع منه عضواً متاكلاً^(١) — لم يحل ، ولم
يضمنه . ولو أخذه ليدأويه فوديعته .

ولا تأثير لحريم وإحرام^(٢) في تحريم إنسي ، ولا في حرّم
الأكل . إلا المتولد .

ويحرّم بإحرام قتل قلى وصيئانه ، ولو برمي . ولا جزاء فيه .
لا براغيث وقراد ونحوهما . ويُسن مطلقاً قتل كل مؤذٍ غير
آدمي .

ويباح — لا بالحرم — صيد ما يعيش في الماء^(٣) ، ولو عاش في
بر أيضاً : كسلحفاة وسرطان . وطير الماء برى .

ويضمن جراد بقيمته ، ولو بمشي^(٤) على مفترش^(٥) بطريق .
وكذا ييضم طير أُلِف^(٦) لحاجة مشي .

ولمحرم أحتاج إلى فعل محظور ، فعله^(٧) . ويفدى . وكذا لو

(١) كذا في زع والناية ٣٧٩ . وفي ش : « متأكلافات » ، وفيه تصحيف
وزيادة من الشرح وإن وردت في الناية .

(٢) كذا في زع والناية . وفي ش : « أو لإحرام » ، ولعل الزيادة من الشرح .

(٣) في ش زيادة مدرجة من الشرح ، هي : « كمك » .

(٤) كذا في زع والناية . وفي ع : « الجراد » . وفي ش زيادة : « محرم »
وهي من الشرح .

(٥) في ع زيادة فوقها علامة التحشية ، هي : « أى بالحرم » .

(٦) في ش : « أُلِفَ محرم لحاجة » . فيضمنه « ، والزيادة من الشرح .

(٧) في ش : « فعله يفدى » ، وهو عبث من الناشر . وانظر الناية .

أضطرَّ — كمن بالحرم^(١) — إلى ذبح صيد . وهو ميتة في حق غيره ، فلا يباح إلا لمن يباح له أكلها .

٧ — السابع : عقد النكاح ، إلا في حق النبي صلى الله عليه وسلم . ولا فدية فيه .

وتُعتبر حالته . فلو وكَّل^(٢) حلالاً صحَّ عقده بعد حلِّ موكله . ولو وكله حلالاً ، فأحرم^(٣) — فعقده حال إحرامه — لم يصحَّ ، ولم ينزل وكيله بإحرامه . فإذا حلَّ عقده .

ولو قال : « عقد قبل إحرامي » ، قبل . وكذا إن عكس ، لكن يلزمه^(٤) نصف المهر . ويصح مع جهلها وقوعه .

و : « تزوجت^(٥) » وقد حلت ، وقالت : « بل محرمة » — صدق . وتصدق هي في نظيرتها في العدة .

ومتى أحرم الإمام الأعظم^(٦) أو نائبه ، أمتنعت مباشرته له . لا نوابه بالولاية العامة .

وتُكره خطبة محرم ، كخطبة عقده ، وحضوره وشهادته

(١) في ش : « بالحرم اضطرَّ لربح صيد ميتة » ، وفيه قس ، وزيادة من الشرح . وانظر الفاية .

(٢) في ش زيادة : « عزم » ، وهي من الشرح وإن وردت في الفاية ٣٨٠ .

(٣) في ش : « فأحرم موكل فعقده الوكيل .. » ، والزيادة من الشرح .

(٤) كذا في زع والفاية . وفي ش : « يزوم » ، وهو تحريف .

(٥) كذا في زع . وفي الفاية : « وتزوجتك » . وفي ش : « وإن قال الزوج

تزوجتك .. بل وأنا محرمة » ، وزيادة من الشرح .

(٦) ورد هذا في زع والإقناع ٣٩٨/٢ . وسقط من ش والفاية ، ولم يرد له ذكر

في الشرح .

فيه . لا رجعتُهُ ، وشراءُ^(١) أمة لوطاء .

٨ — الثامن : وطءٌ يوجب الثُّسل . وهو يُفسد النُّسكَ قبل تحلُّلٍ أولٍ . وعليهما المُنْضِيُّ في فاسده .

ويقضى فوراً إن كان مكلفاً — وإلا فبعد^(٢) حجة الإسلام فوراً — من حيثُ أحرَمَ أولاً ، إن كان قبل ميقات . وإلا فنه .

ومن أفسد القضاء قضى الواجب ، لا القضاء .

وتفقه قضاء مطاوعة عليها ، ومكرهة على مكره .

وسُنَّ تفرُّقهما في قضاء ، من موضع وطءٍ — فلا يركبُ معها في تحمُّل ، ولا ينزل معها في فسطاط ونحوه^(٣) — إلى أن يُحِلَّ .

وبعدَه لا يُفسد . وعليه شاةٌ ، والمُنْضِيُّ للحِلِّ . فيُحرِّم ليطوفَ محرماً .

ومُهرمةٌ كحج . فيُفسدها قبل تمام سعيٍ ؛ لا بعده وقبل حلقٍ . وعليه شاةٌ^(٤) . ولا فدية على مكرهة .

٩ — التاسع : المباشرة^(٥) دون الفرج لشهوة . ولا يُفسد^(٦) النُّسك .

* * *

(١) ل ش : « ولا شراء » ، والزيادة من الشرح .

(٢) كذا في زع والفاية ٣٨١ . وفي ش : « فيقضى بعد » ، والزيادة من الشرح .

(٣) في ش : « ولا نحوه . . يفسد نسك » ، والزيادة من الشرح . وانظر الفاية .

(٤) ورد في ز بعد ذلك مضروباً عليه : « فيهما » .

(٥) في الفاية ٣٨٢ : « لمباشرة » ، وهو تحريف . وفي ش : « المباشرة فيما دون »

والزيادة من الشرح

(٦) كذا في زع . وفي ش والفاية : « تفسد » ؛ وكل صحيح .

فصل

والمرأة إحرامها في وجهها . فتسُدُّ الحاجة ، ويحرم^(١) تغطيته . ولا يمكنها تغطية جميع رأسها إلا بجزء منه ، ولا كشف جميعه إلا بجزء من الرأس . فستر الرأس كله أولى : لكونه عورة . ولا يختص ستره بإحرام .

ويحرم عليها ما يحرم على رجل ، غير لباسٍ وتظليلٍ بحمل . ويباح لها خلخالٌ ونحوه من حُلًى . ويُسن لها خضابٌ عند إحرام^(٢) ، وكره بعده . فإن شدَّت يديها بخرقه ، فدَّت . ويحرم عليهما لبسُ قُفَّازَيْنِ — وهما : شيء يعمل لليدين ، كما يعمل للزَّاة — ويفديان بلبسهما .

وكره لهما اكتحالٌ يأتمد ونحوه لزيينة ، لا لغيرها . ولهما لبسُ مُعَصْفَرٍ وكُحْلٍ ، وقطعُ رائحةٍ كريهة^(٣) بغير طيب ، واتجارٌ وعملُ صنعةٍ ما لم يشغلا عن واجبٍ أو مستحبٍ ، ونظرٌ في مرآةٍ لحاجة : كإزالة شعرٍ بعين . وكره لزيينة . وله لبسُ خاتمٍ .

(١) كذا في ز . وفي ع ش : « وتحرم » . وفي النهاية : « تحرم » . والكل صحيح .

(٢) كذا في ز ح . وفي ش : « الخضاب عند الإحرام » .

(٣) كذا في ز ش والنهاية . وفي ع : « كرهة » ، ولله تحريف . انظر المختار .

وَيَحْتَنَبَانِ الرَّفَثَ وَالْفُسُوقَ وَالْجِدَالَ . وَتُسْنُ (١) قَلَّةُ كَلَامِهِمَا ،
إِلَّا فِيمَا يَنْفَعُ .

بَابُ

الْفِدْيَةِ : مَا يَجِبُ بِسَبَبِ نُسْكٍَ أَوْ حَرَمٍ . وَهِيَ ثَلَاثَةٌ أَضْرُبُ :

١ — ضَرْبٌ عَلَى التَّحْيِيرِ ، وَهُوَ نَوَعَانُ :

نَوْعٌ يُخَيَّرُ فِيهِ بَيْنَ ذَبْحِ شَاةٍ ، أَوْ صِيَامِ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ ، أَوْ إِطْعَامِ
سِتَّةِ مَسَاكِينَ : لِكُلِّ مَسْكِينٍ مُدٌّ بَرٌّ ، أَوْ نِصْفُ صَاعِ تَمْرٍ
أَوْ شَعِيرٍ . وَهِيَ فِدْيَةُ لُبْسٍ (٢) ، وَطِيبٍ ، وَتَغْطِيَةِ رَأْسٍ ، وَإِزَالَةٍ
أَكْثَرَ مِنْ شَعْرَتَيْنِ أَوْ ظَفَرَيْنِ .

الثَّانِي : جِزَاءُ الصَّيْدِ . يُخَيَّرُ فِيهِ بَيْنَ مِثْلِ (٣) ، أَوْ تَقْوِيَعِهِ بِتَحْلٍ
التَّلْفِ وَبِقَرْبِهِ بِدِرَاهِمٍ يَشْتَرِي بِهَا طَعَامًا يُجْزَى فِي فِطْرَةٍ ، كَوَاجِبِ
فِي فِدْيَةِ أَذَى وَكَفَّارَةٍ . فَيُطْعِمُ كُلَّ مَسْكِينٍ مُدًّا بَرًّا أَوْ نِصْفَ صَاعٍ
مِنْ غَيْرِهِ ، أَوْ يَصُومُ عَنْ طَعَامِ كُلِّ مَسْكِينٍ يَوْمًا . وَإِنْ بَقِيَ دُونَهُ
صَامٌ يَوْمًا . وَيُخَيَّرُ — فِيمَا لَا مِثْلَ لَهُ — بَيْنَ إِطْعَامِ وَصِيَامِ .

٢ — الضَّرْبُ الثَّانِي مَرْتَبًا ، وَهُوَ ثَلَاثَةُ أَنْوَاعٍ :

(١) كَذَا فِي زَعِّ وَالنَّيَاةِ ٣٨٣ ، وَهُوَ أَنْسَبُ . وَفِي ش : « وَسُنْ » .

(٢) فِي ش : « لِبْسٌ خُيْطٌ . . . شَعْرَتَيْنِ أَوْ أَكْثَرَ مِنْ . . . » ، وَارْتِدَادُهُ مِنْ تَشْرِيحِ .
وَانْظُرِ النَّيَاةَ ٣٨٤ .

(٣) فِي ش : « مِثْلُ تَقْوِيَعِهِ . . . التَّلْفُ لِلصَّيْدِ . . . بِدِرَاهِمٍ مِثْلًا . . . » ، فَأُدْرَجَ لِبْسٌ
فِي الشَّرْحِ وَبِالْمَعْكَسِ .

أحدها : دم المتعة والقران . فيجب هدي ، فإن عَدِمَهُ أو عَنَّهُ —
ولو وَجَدَ من يُقرضه — صام^(١) ثلاثة أيام — والأفضل : كون
آخرها يومَ عرفة . وله تقديمها في إحرام العمرة . ووقتُ وجوبها
كهدي — وسبعة إذا رجع إلى أهله^(٢) . وإن صامها قبل — بعدَ
إحرام بحج — أجزأ . لكن لا تصح^(٣) أيام منى .
ومن لم يصم الثلاثة^(٤) أيام منى ، صام عشرة . وعليه دمٌ مطلقاً .
وكذا إن أخر الهدى عن أيام النحر بلا عذر .
ولا يجب تتابع ولا تفريق^(٥) في الثلاثة ، ولا السبعة — إذا
قضى .

ولا يلزم من قدر على هدي^(٦) — بعد وجوب صوم — أن تنقل
عنه ، شرع فيه أولاً .
الثاني : المُحصَر . يلزمه هدي ، فإن لم يجد صام عشرة أيام ،
ثم حلَّ .

الثالث^(٧) : فدية الوطء . ويجب به في حج — قبل التحلل الأول —

(١) في ش : « صام عشر أيام : ثلاثة أيام في الحج » ، والزيادة من الشرح وإن
ورد آخرها في الفاه ٣٨٥ .

(٢) في ش : « لأهله . . . أجزاء » ، والزيادة من الشرح .

(٣) كذا في ر ، أى لا يصح صومها فيها . وفي ش : « يصح » ، وهو ظاهر .

(٤) في ش زيادة : « في » ، وهي من الشرح وإن وردت في الفاية .

(٥) في ش : « في صوم الثلاثة ولا السبعة ، ولا بين الثلاثة والسبعة إذا قضاها » .

والزيادة من الشرح . وقد ورد قوله : « ولا بين الثلاثة والسبعة » ، في ر وفي الفاية .

(٦) كذا في زع والفاية ٣٨٦ . وفي ش : « الهدى » .

(٧) في ش : « النوع الثالث » ، والزيادة من الشرح .

بَدَنَةً . فإن لم يجدها صام عشرة أيام : ثلاثة فيه ، وسبعة إذا رجع . وفي عُمرَةٍ شاةٌ . والمرأةُ كالرجل .

٣ — الضرب الثالث : دمٌ وجب لفواتٍ ، أو تركٍ واجب ، أو مباشرة^(١) دون فرج .

فما أوجبَ بَدَنَةً — : كما لو باشر دون فرج^(٢) ، أو كرّر النظرَ ، أو قبلَ ، أو لمسَ لشهوةٍ فأنزلَ ؛ أو أَسْتَمْنَى فأمْنَى . — فحكمها كبَدَنَةٍ وطء .

وما أوجبَ شاةً — : كما لو مَدَّى^(٣) بذلك ، أو باشر ولم يُنْزِلْ أو أمْنَى بنظرة . — فكفدية أذى .

وخطأٌ في الكل كمدٍ ، وأتى مع شهوةٍ كرجل .

وما وجب لفواتٍ أو تركٍ واجب ، فكُمْتَعَةٍ . ولا شيء على من فكَرَ فأنزلَ .

* * *

فصلٌ

ومن كرّر محظوراً^(٤) من جنسٍ غيرِ قتلٍ صيدٍ — : بأن حلق . أو قَلَمَ أو لبسَ أو تطيبَ أو وطئَ ، وأعادَه قبلَ التفكير . —

(١) في ش : « أو مباشرة » ، وزيادة اللام من الفرج

(٢) في ع : « الفرج » ، إلا أن « أل » ، مضافة بنقط آخر .

(٣) كذا في زع . وفي ش : « أمْنَى » .

(٤) في ش زيادة مدرجة من الفرج ، هي : « في إحرامه » .

فواحدة، وإلا لزمه أخرى . ومن أجناس ، فكل جنس فداء .

وفي الشهود — ولو قُتلت معاً — جزاء بعددها .
ويكفر من حلق أو قلم أو وطئ أو قتل صيدا ناسياً ، أو جاهلاً
أو مكرهاً . لا من لبس أو تطيب أو غطى رأسه في حال من ذلك .
ومتى زال عذرُه ، أزاله في الحال .

ومن لم يجد ماءً لفسل طيب ، مسح أو حكته بتراب أو نحوه
حسب الإمكان . وله غسله بيده وبمائع ، فإن أخره بلا عذر فدي .
ويفدي^(١) من رفض إحرامه ثم فعل محظوراً .

ومن تطيب — قبل إحرامه — في بدنه ، فله أستدامته فيه^(٢) .
لا لبس مطيب بعده . فإن فعل^(٣) ، أو أستدام لبس غيظ أحرم
فيه — ولو لحظةً فوق المعتاد من خلمه — فدي ، ولا يشقه .

وإن لبس ، أو أقترش ما كان مطيباً واتقطع ريحه ، ويفوح
برش ماء — ولو تحت حائل ، غير ثيابه ، لا يمنع^(٤) ريحه ومباشرته —
فدي .

(١) ن : « وفدي » بالياء ، وهو ضعيف .

(٢) ورد هذا في روح ونبذة ٣٨٧ ، وسقط من ش .

(٣) ن : « ففعل » ، وزيادة الواو من عبث الناشر .

(٤) ن : « تحت حائل ريحه ولا . . » ، وزيادة من الشرح .

فصل

وكلُّ هَدْيٍ أو إطعامٍ يتعلق^(١) بحرمٍ أو إحرامٍ — : كجزاء صيدٍ ، وما وجب لتركٍ واجبٍ أو فواتٍ ، أو بفعلٍ محظورٍ في حريمٍ وهديٍّ تمتعٍ وقرانٍ ومنذورٍ^(٢) ، ونحوها . — يلزمه^(٣) ذبحه في الحرم ، وتفرقة لجه أو إطلاقه لمساكينه . وم : المقيم به ، والمجتاز من حاجٍّ وغيره : ممن له أخذُ زكاةٍ لحاجة .

والأفضلُ : نحرُ ما^(٤) يحجُّ بمنى ، وبُمرّةٍ بالمرّوه .
وإن سلمه لهم فنحروه أجزأ^(٥) ، وإلا أسترده ونحره . فإن أبي أو عجز ضمنه .

والعاجزُ عن إيصاله إلى الحرم ينحره حيثُ قدر ، ويفرقه بمنحره .

وتجزى فديةٌ أذىً ولبسٍ وطيبٍ ونحوها ، وما وجب بفعلٍ محظورٍ^(٦) خارج الحرم — به ، ولو لغير عذر ، وحيثُ وُجد . ودمٌ إحصارٍ حيثُ أحصر . وصومٌ وحلقٌ بكل مكان .

(١) كذا في زع والإقناع ٤١٤/٢ والعاية ٣٨٨ . وفي ش : « تعالى » .

(٢) هذا وما يليه قد أسقطا من ش ، وأدرجا في الشرح .

(٣) كذا في زع والإقناع ، وهو اللائم لما سيأتي . وفي ش والناية : « يرم » .

ولله — مع صحته — محرف .

(٤) في ش : « ماوجب يحج .. ونحر ماوجب به » ، ومع : « . . . » .

والزيادة من الشرح وإن ورد معظمها في الناية .

(٥) في ش : « أجزاء » ، والزيادة من الشرح .

(٦) في ش زيادة مدرجة من الشرح ، هي : « فعله » .

والدم المطلق كأضحية: جذعُ صَانٍ ، أو ثنيُّ مَعْرِ ، أو سُبُعُ
بَدَنَةٍ أو بقرَةٍ . فإن ذَبَحَ إحداهما فأفضلُ ، وتجب كلها .
وتُجْزَى عن بَدَنَةٍ وجبت — ولو في صيد — بقرَةٌ ، كما كسبه .
وعن سبعِ شَيَاءٍ بَدَنَةٌ أو بقرَةٌ مطلقاً .

* * *

بَابُ

جزاء الصيد : ما يُسْتَحَقُّ بدلُهُ : من مثله ، ومُقَارِبِهِ ، وشِبْهِهِ .
ويجتمع صَنَانٌ وجزاء في مملوك . وهو ضربان :

١ — ماله مثلٌ من النَّمَمِ ، فيجب فيه ^(١) . وهو نوعان :

أحدهما : قضت فيه الصحابة . ومنه : في النِّعَامَةِ بَدَنَةٌ ، وفي حمار
الوحش وبقرِهِ وإيْلٍ ^(٢) وثَيْثَلٍ ^(٣) ووَعَلٍ بقرَةٍ ، وفي الضبع كبشٌ ،
وفي غزال شاةٌ ، وفي وَبَرٍ وضَبٍّ جَدْيٌ ^(٤) ، وفي يَرْبُوعٍ جَفَرَةٌ لها

(١) في ش : « نسا . . . أحدهما » ، والزيادة من الترح .

(٢) هذا ضبط المصنف . ويصح أيضاً ضم الهزمة مع فتح الياء ، كما يصح الفتح مع الكسر وهو ضبط . وهو : ذكر الوعل . وقد حدث خلاف في أن الألفاظ الثلاثة دالة على الواحد ، أم أن الدال عليه الأخير فقط ، وكل من الأول والثاني جمع . فراجع مادة : (أول) في اللسان ٣٧/١٣ والتاج ٢١٤/٧ . وانظر المصباح : (إيْل) .

(٣) كذا في ع ، وهو الذي اقتصر عليه في اللسان ٨٦/١٣ . وفي ش : « تَيْثَل » وهو لغة أخرى أو لثقة كما صرح به الزبيدي في التاج ٢٤٠/٧ . وانظر ص ٢٤٣ منه . والمراد به : الوعل عامة ، أو السن منها ، أو ذكر الأروى . وليل غير ذلك . ولفظ ز : « تَيْثَل » ، وهو سبق قلم من المصنف .

(٤) في ع زيادة فوقها علامة الزيادة : « من أولاد المز » .

أربعة أشهر ، وفي أرنب عناق^١ ، وفي حمام وهو : كل ما عب^(١) وهدر . — شاة^٢ .

النوع الثاني : ما لم تقض فيه^(٢) . ويُرجع فيه إلى قول عدلين خبيرين . ويجوز كون القاتل أحدهما أوهما . ابن عقيل : « . . خطأ أو لحاجة ، أو جاهلاً تحريمه » ، المنقح^٣ : « وهو قوي . ولعله مرادهم : لأن قتل العمد ينافي العدالة » .

ويضمن صغير^٤ وكبير ، وصحيح^٥ ومعيب^٦ ، وما خض^٧ . — بمثله . ويجوز فداء أعور^٨ من عين ، وأعرج^٩ من قاعة — بأعور وأعرج من أخرى : وذكر^{١٠} بأثى ، وعكسه . لا أعور^{١١} بأعرج ، ونحو ذلك .
٢ — الضرب الثاني : ما لا مثل له ، وهو باقى الطير . وفيه — ولو أكبر من الحمام — قيمته مكانه .

فصل^{١٢}

وإن أتلف جزءاً من صيد ، فاندمل — وهو ممتنع ، وله مثل^{١٣} — ضمن بمثله ، من مثله ، لحماً . وإلا فبنقصه من قيمته .
وإن جنى على حامل ، فألقت ميتاً — ضمن نقصها فقط ، كما لو جرحها .

(١) فى ش زيادة : « الماء » ، وهى من الشرح وإن وردت فى الناية ٣٩٠ .

(٢) فى ش زيادة مدرجة من الشرح ، هى : « الصحابة » .

وما أَمْسِكُ^(١) قَتَلَفَ فَرَخُهُ ، أو تُفَرَّ قَتَلَف أو تقص حال نُفُورِهِ — ضُمْن .

وإن جرحه غير مُوَح ، فغاب ولم يعلم خبره ، أو وجده ميتاً ولم يعلم موته بجنائته — قُوِّمَ صحيحاً وجريحاً غير مُنْدَمِلٍ ، ثم يُخْرِج بقسطه من مثله .

وإن وقع في ماء ، أو تَرَدَّى فمات — ضمنه .

وفيما أُنْدَمَل غير ممتنع ، أو جُرح^(٢) مُوَحِيَاً — جزاء جميعه .

وإن تَنَف ريشه أو ... أو ... فماد — فلا شيء عليه^(٣) .

وإن صار غير ممتنع ، فَهـ — رَج .

وكُلَّمَا قتل صيداً ، حُكِمَ عليه .

وعلى جماعة أشتَرَكوْا في قتل صيد^(٤) ، جزاء واحدٍ .

* * *

بَابُ صَيْدِ الْحَرَمَيْنِ وَنَبَاتِهِمَا

وَحُكْمُ صَيْدِ حَرَمِ مَكَّةَ ، حُكْمُ صَيْدِ الْإِحْرَامِ حَتَّى فِي تَمْلُكِهِ .

إِلَّا أَنَّهُ يَحْرُمُ صَيْدَ بَحْرِيَّةٍ ، وَلَا جَزَاءَ فِيهِ .

وإن قتل مُحِلٌّ من الحِلِّ صيداً في الحرم كُلِّهِ أو جزؤه^(٥) —

(١) كذا في زع والناية ٣٩١. وفي ش : « أَمْسِكُ ... ضمنه » ، والزيادة من الشرح .

(٢) في ش : « أو جرحاً موحياً » ، فأدرج الشرح في التثنية وبالعكس .

(٣) كذا في ز . وفي ع ش والناية ٣٩٢ : « فيه » . والحذوف من كل منهما مقدر .

(٤) في ش زيادة مدرجة من الشرح ، هي : « واحد » .

(٥) كذا في زع والناية ٣٩٣ ، وهو الصحيح . وفي ش : « أو جزئه » ، وهو

خَطأً وتصحيح نشأ عن فهم أن « كله » بدل من الحرم ، لا مبتدأ مؤخر كما هو المراد .

لا غيرُ قوائمه قائماً — بسهم أو كلب ، أو قتله على غصن في الحرم ^(١) ولو أن أصله بالحل ، أو أمسكه بالحل فهلك فرخه أو ولدُه بالحرم -
ضمنه .

وإن قتله في الحل محلّ بالحرم — ولو على غصن أصله بالحرم —
بسهم أو كلب ^(٢) ، أو أمسكه بالحرم فهلك فرخه أو ولدُه بالحل ، أو
أرسل كلبه من الحل على صيد به فقتله أو غيره ^(٣) بالحرم ، أو فعل
ذلك بسهمه ^(٤) — : بأن شطّح فقتل في الحرم . — أو دخل كلبه ^(٥) أو
سهمه الحرم ثم خرج فقتل ^(٦) ، أو جرحه بالحل فمات في الحرم —
لم يضمن ، كما لو جرحه ثم أحرم ثم مات .
ولا يحلّ ما وجد سببُ موته بالحرم ^(٧) .

فصل

ويحرم قلعُ شجره وحشيشه ، حتى الشوك ولو صرّ ، والسّواك

-
- (١) في ع والناية ٣٩٣ : « بالحرم » . وفي ش : « . . . أصله في الحل » .
(٢) في ش زيادة مدرجة من الفرح ، هي : « أو غير عالم يضمن » .
(٣) في ش : « أو غيره في الحرم » ، وفيه تصحيف . وفي ع : « . . . في الحرم »
إلا أن لفظ « في » قد ورد بالهامش بخط آخر .
(٤) في ش : « بسهمه شطّح » ، فأدج المتن في الشرح وبالعكس .
(٥) كذا في ز . وفي ع ش والناية : « سهمه أو كلبه » .
(٦) في ش : « فقتل صيدا أو جرحه محل . . . فأت بالحرم » ، والزيادة من الشرح .
(٧) هذه الجملة كلها لم ترد في ز . ووردت في ع ش . ولقد أثبتناها : لورودها بلفظها
في الناية ، وبمعناها في الإقناع ٤٢٢/٢ . ولأن صنيع اليهودي يشر بأنها من المتن . فالظاهر
أن المصنف ألحقها بكتابه في نسخة ثانية ، أو إملاء لبعض تلاميذه .

ونحوه ، والورق . إلا اليابس ، والإذخِر ، والكنأة والفقع ،
والثمرة ، ومازرعه آدمي^(١) حتى من الشجر .

ويباح رعي حشيشه ، وابتفاع بما زال أو أنكسر^(٢) بغير فعل
آدمي^٣ — ولو لم يبن .

ويضمن^(٣) شجرة صغيرة عرفاً بشاة ، وما فوقها ببقرة — ويخير
بين ذلك وبين تقويمه ، ويفعل بقيمته كجزاء الصيد — وحشيش^٤
وورق بقيمته ، وغصن بما تقص . فإن استُخلف شيء منها سقط
ضمانه ، كردد شجرة فنبئت^(٥) ، ويضمن تقصها .

ولو غرسها في الحل ، وتمذر ردّها أو يبيست^(٥) — ضمنها .
فلو قامها غيره ضمنها وحده .

ويضمن منقر صيداً قتل بالحِل ، وكذا تُخرجُه إن لم يردّه . فلو
فداه ، ثم ولد — لم يضمن ولده .

ويضمن غصن^٦ في هواء الحل أصله أو بعض أصله بالحرم ،
لا ما بهواء الحرم وأصله بالحل .

وكره إخراج تراب الحرم وحجارته^(٦) إلى الحل ، لا ماء زمزم ،

(١) أسقط هذا من ش ، وأدرج في الشرح .

(٢) في ش زيادة مدرجة من الشرح ، هي : « منه » .

(٣) كذا في ز . وفي ع ش والغاية ٣٩٤ : « وتضمن » ، وكل صحيح مناسب .

(٤) كذا في زع والإقناع ٤٢٣ والغاية . وفي ش : « قنبت » ، وهو تصحيف -

والمراد : كما لورد شجرة إلخ ، على ما في الإقناع .

(٥) كذا في ز ش والغاية . وفي ع : « وإن » .

(٦) في ش : « وإخراج حجارته » ، والزيادة من الشرح .

ولا وضع الحصا بالمساجد . ومحرم إخراج ترابها وطيبها .

* * *

فصل

وحد حرم مكة من طريق المدينة : ثلاثة أميال عند بيوت
الشقيا . ومن اليمن : سبعة عند أضنة لبني^(١) . ومن العراق كذلك :
على ثنية رجل : جبل بالمنقطع^(٢) . ومن غطائف وبتن بكرة كذلك :
عند طرف عرفة . ومن الجعرانة : تسعة في شعب عبد الله بن خالد .
ومن جدة : عشرة عند منقطع الأعشاش ومن بتن عرنة : أحد
عشر^(٣) .

وحكم « وج » - : واد^(٤) بالطائف . - كثير من الجبل .
وتستحب المجاورة بمكة . وهي أفضل من المدينة ، وتضاعف
الحسنة^(٥) والسيئة بمكان وزمان فاضل .

* * *

فصل

ومحرم صيد حرم المدينة ، وشجره^(٦) وحشيشه . إلا الحاجة

(١) ورد بهامش ز : « ابن بالكسر . من حدود الحرم . قاله في القاموس » .

(٢) أسقط هذا من ش ، وأدرج في الفرح .

(٣) في ش زيادة وردت في ع بخط آخر ، هي : « ميلا » . وهي من الفرح .

(٤) في ش : « وهو واد » ، والزيادة من الفرح .

(٥) كذا في زع والفاية ٣٩٦ . وفي ش : « السيئة والحسنة » .

(٦) في ش : « وقلم شجره » ، والزيادة من الفرح وإن وردت في ع والفاية

٣٩٧- بلفظ : « قلع » .

المساندِ والحِثِّ والرَّحْلِ والمَلَفِ ، ونحوها .
ومن أدخلها صيداً فله إمساكُه وذبحُه . ولا جزاءَ فيما حرُم
من ذلك .

وحرَمُها : بَرِيدٌ في بريد ، بين ^(١) « ثَوْرٍ » — : جبلٍ صغيرٍ إلى
الحمرة بتدوير ، خلف « أُحُد » من جهة الشمال . — و « عَيْرٍ » : جبلٍ
مشهور بها . وذلك ما يَئِنَّ لآبَتَيْها ،
وجعل النبي — صلى الله عليه وسلم — حولَ المدينة ، أثني عشرَ
ميلاً حمى .

* * *

بابُ ^(٢) دخولِ مكةَ

يُسنُّ نهاراً من أعلاها : من ثَنِيَّةِ كَدَاءٍ . وخروج ^(٣) من أسفلها :
من ثَنِيَّةِ كُدَيْ . ودخولُ المسجد الحرام : من بابِ بَنِي شَيْثَةَ .
فإذا رأى البيت رفع يديه ، وقال : « اللَّهُمَّ ! أنت السلامُ ، ومنك
السلامُ ؛ حيناً ربَّنَا بالسلام ! اللَّهُمَّ زدْ هذا البيتَ تعظيماً وتشريفاً
وتكريماً ومهابةً وبراً ، وزدْ مَنْ عَظَّمَهُ وشَرَّفَهُ — بمن حجَّه وأَعْتَمَرَهُ —
تعظيماً وتشريفاً وتكريماً ومهابةً وبراً ! الحمدُ لله ربِّ العالمين كثيرٌ
كما هو أهله ، وكما ينبغي لكرم وجهه ، وعزِّ جلاله . والحمدُ لله

(١) في ش : « ما بين . . . صغير يضرب لونه إلى » . والزيادة كلها من الصرح
وإن ورد أولها في الغاية والإقناع ٤٢٧ .

(٢) في ش زيادة مدرجة من الصرح ، هي : « آداب » .

(٣) في ش : « وسن خروج من مكة . . . وسن دخول » ، والزيادة من الصرح .

الذى بَلَّغْنِي يَتَّهَ، ورَأَى لَدُنْكَ أَهْلًا . وَالْحَمْدُ لِلَّهِ عَلَى كُلِّ حَالٍ . اللَّهُمَّ !
إِنَّكَ دَعَوْتَ إِلَى حِجِّ يَتَّكَ الْحَرَامِ ، وَقَدْ جِئْتُكَ لَدُنْكَ . اللَّهُمَّ تَقَبَّلْ
مَنِي ، وَاعْفُ عَنِّي ؛ وَأَصْلِحْ لِي شَأْنِي كُلَّهُ ! لَا إِلَهَ إِلَّا أَنْتَ . يرفع
بذلك صوته .

ثم يطوف متمتعًا للعمرة ، ومفردًا وقارنًا للقدوم . وهو : الوُورود .
وَيَضْطَبِعُ غَيْرُ حَامِلٍ مَعْذُورٍ ، فِي كُلِّ أُسْبُوعِهِ .

ويبتدئه من الحجر الأسود ، فيحاذيه أو بمضه بكل بدنه ،
ويستلمه بيده اليمنى ويقبله ، ويسجد عليه . فَإِنْ شَقَّ لَمْ يَزَاحِمْ ،
واستلمه يده وقبَّلها . فَإِنْ شَقَّ فَبَشَى ، وقبَّله ^(١) . فَإِنْ شَقَّ أَشَارَ
إِلَيْهِ يَدَهُ ^(٢) أَوْ بَشَى ، وَلَا يَقْبَلُهُ . واستقبله بوجهه ، وقال : « بِسْمِ
اللَّهِ ، وَاللَّهُ أَكْبَرُ . اللَّهُمَّ ! إِيْمَانَا بِكَ ، وَتَصَدِيقًا بِكِتَابِكَ ، وَوَفَاءً
بِعَهْدِكَ ، وَأَتْبَاعًا لِسُنَّةِ نَبِيِّكَ مُحَمَّدٍ ^(٣) صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ » .

ثم يجعل البيت عن يساره . وَيَرْمُلُ مَا شِئَ ^(٤) غَيْرُ حَامِلٍ مَعْذُورٍ
وَنِسَاءً ، وَحَرِّمٍ مِنْ مَكَّةَ أَوْ قَرَبِهَا . فيُسْرِعُ ^(٥) الْمَشَى ، وَيُقَارِبُ الْخَطَى
فِي ثَلَاثَةِ أَشْوَاطٍ . ثم ^(٦) يَمْشِي أَرْبَعَةً . وَلَا يُقْضَى فِيهَا رَمَلٌ .

(١) كذا في زع والناية ٣٩٩ . وفي ش . « ويقبله » ، ولعله تحريف .

(٢) في ش زيادة مدرجة من الشرح ، هي : « اليمنى » .

(٣) ورد هذا في ز والناية والإقناع ٣٤٦ ، وسقط من ش .

(٤) كذا في زع . وانظر الإقناع والناية ٤٠٠ . وفي ش « ويرمل طائم ماشيًا » .

وفيه زيادة من الشرح ، وتصحيف على ما يظهر .

(٥) كذا في ز ش والناية . وفي ع : « فليسرع » ، ولعله تحريف فتأمل .

(٦) في ش : « ثم بعدها . رمل فات » والزيادتان من الشرح وإن وردت الثانية و

ع والناية .

والرملُ أولى^(١) من الدُّنُو من البيت ، والتأخيرُ له أو للدُّنُو أولى .
وكَلَمَا حَاذَى الْحَجَرَ وَالرَّكْنَ الْيَمَانِيَّ ، أَسْتَلَمَهَا أَوْ أَشَارَ
إِلَيْهَا ، لَا الشَّامِيَّ — وهو : أول ركن يمرُّ به . — ولا الغربيَّ
وهو : ما يليه .

ويقول^(٢) كَلَمَا حَاذَى الْحَجَرَ : « اللَّهُ أَكْبَرُ » ، وبين الركن
اليمانيَّ وبينه : « رَبَّنَا آتِنَا فِي الدُّنْيَا حَسَنَةً ، وَفِي الْآخِرَةِ
حَسَنَةً : وَقِنَا عَذَابَ النَّارِ ! » ، وفي^(٣) بقية طوافه : « اللَّهُمَّ اجْعَلْهُ
جِجًا مَبْرورًا ، وَسَمِيًّا مَشْكُورًا ، وَذَنْبًا مَغْفُورًا ! رَبِّ اغْفِرْ وَأَرْحَمْ ،
وَاهْدِنِي السَّبِيلَ الْأَقْوَمَ ، وَتَجَاوَزْ عَمَّا تَعْلَمُ ! وَأَنْتَ الْأَعَزُّ الْأَكْرَمُ » .
ويذكر^(٤) ويدعو بما أحب . وتُسن القراءةُ فيه .

وَلَا يُسَنُّ رَمْلٌ ، وَلَا أَصْطِبَاعٌ — في غير هـ الطوافِ .
ومن طاف راكبًا أو عمولاً ، لم يُجْزِئْهُ^(٥) إِلَّا الْمَذْرُوءَ وَلَا يُجْزِئُ
عَنْ حَامِلِهِ إِلَّا إِنْ تَوَيَّ وَحْدَهُ ، أَوْ نَوِيَاجِمَعًا عَنْهُ . وَسُئِلَ^(٦) رَاكِبًا
كَطَوَافٍ .

وإِنْ طَافَ عَلَى سَطْحِ الْمَسْجِدِ ، أَوْ قَصَدَ فِي طَوَافِهِ غَرِيمًا ،

-
- (١) في ش : زيادة مدرجة من الشرح ، هي : « له » .
(٢) في ش : « ويقول الله أكبر » ، وأدرج الباقي في الشرح .
(٣) في ش : « ويقول في » ، والزبادة من الشرح .
(٤) كذا في زع والفاية . وفي ش : « ويدعو ويذكر » .
(٥) كذا في زح . وفي ش والفاية : « يجزه » . وكلاما صحيح .
(٦) في ش : « وراكبًا » ، وأدرج الناقص في الشرح .

وقصد معه طوافاً بنية حقيقية ، لا حُكْمِيَّة — توجَّه الاجزاء .
قاله في « الفروع » .

ويُجْزَى^(١) في المسجد من وراء حائلٍ ، لا خارجه ، أو منكساً
ونحوه ، أو على جدار الحجر ، أو شاذَرَوَانِ الكعبة ، أو
ناقصاً ولو يسيراً ، أو بلانية ، أو عُريَانَا ، أو محدثاً ،
أو نجساً .

وفما لا يحل لمحرَّم لبسه يصح^(٢) ، ويفدى .
ويَتَدَى^(٣) لحدثٍ فيه ، وقطعٍ طويل — وإن كان يسيراً ،
أو أقيمت صلاةٌ ، أو حضرت جنازةٌ : صلى وبني . — من
الحجر . فلا يُعْتَدُ ببعض شوطٍ قطع فيه .
فإذا تم تنفّل بركتين . والأفضل : كونهما خلفَ المقام ،
وبـ « الكافرون »^(٤) و « الإخلاص » بعد « الفاتحة » . وتُجْزَى
مكتوبة عنهما .

ويُسَنُّ عوده إلى الحجر فيستلمه ، والإكثارُ من الطواف
كلَّ وقت .

(١) كذا في ع ش والفاية ٤٠١ ، أي الطواف . وهو الظاهر الملائم لاسيما أن من
يكن الصواب . وانظر الإلتاع ٤٣٥/٢ . وفي ز : « وتجزى » أي نية ، ولطه تصحيف .
وفي ش زيادة من الشرح : « طواف » .

(٢) في ش زيادة مدرجة من الشرح ، هي : « طوافه » .

(٣) في ش : « ويتدّى الطواف ويتدثه لقطع كان قطعه جنازة
وهو فيه » ، والزيادة من الشرح .

(٤) كذا في زع والفاية ٤٠٢ . وفي ش : « ويقرأ فيها بقل يأيها الكافرون » ،
والزيادة من الشرح .

وله جمعُ أسابيعَ : بركتين لكل أسبوع منها ^(١) . وتأخيرُ
سميه عن طوافه بطواف ^(٢) وغيره .

وإن فرغ متمتع ، ثم علم أحدَ طوافيه بلاطهارة ، وجبهه —
لزمه الأشدُّ — وهو : جعله للعمرة . — فلا يُحِلُّ ^(٣) بحلق ، وعليه به
دمٌ ، ويصير قارناً . ويُحْزَنُ الطواف للحج عن النسكين ، ويُعِيدُ السعي .
وإن جعل من الحج ، فيلزمه طوافه وسعيه ودمٌ .

وإن كان وطئاً بعد حِلِّه من عمرته ، لم يصح . وتحلل بطوافه الذي
نواه لحجه ^(٤) من عمرته الفاسدة . ولزمه دمٌ لحلقه ، ودمٌ لو طئه في عمرته .

* * *

فصل

ثم يخرج للسمي من باب الصِّفَا ، فيرقى « الصِّفَا » ليرى
البيت ^(٥) ، ويكبرُ ثلاثاً ، ويقول ثلاثاً : « أَلْحَمْدُ لِلَّهِ عَلَى مَا هَدَانَا .
لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ ؛ لَهُ الْمُلْكُ وَلَهُ الْحَمْدُ ، يُحْيِي
وَيُمِيتُ ، وَهُوَ حَيٌّ لَا يَمُوتُ ، بِيَدِهِ الْخَيْرُ ، وَهُوَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ .

(١) ورد هذا في ز ، ولم يرد في ع ش والغاية .

(٢) كذا في ز ع والغاية . وفي ش : « بطواف غيره » ، وهو تعريف .

(٣) في ش : « يحل منها بحلق نفرض » ، والزيادة من الشرح .

(٤) كذا في ز ع . وفي الغاية ٤٠٣ : « للحج » . وكلاماً صحيح . وفي ش :

« يذبحه » . وهو تصحيف .

(٥) في ش زيادة : « فيستقبله » ، والظاهر أنها من الشرح وإن وردت في الإتيان

٤٣٧ والغاية ٤٠٤ .

لا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ ، صَدَقَ وَعْدَهُ ، وَنَصَرَ عَبْدَهُ .
وَهَزَمَ الْأَحْزَابَ وَحْدَهُ !^(١) » . ويدعو بما أحب ، ولا يلبي .

ثم ينزل^(٢) فيمشى حتى يبقى بينه وبين الْعَلَمِ نحو ستة أذرع ،
فيسعى ماشٍ سعياً شديداً إلى الْعَلَمِ الْآخِرِ . ثم يمشى حتى يَرُقَ
« الْمَرْوَةَ » ، فيقولُ كما قال على الصفا .

ويجب أَسْتِيعَابُ ما بينهما ، فَيُلصِقُ عَقِبَهُ بِأَصْلِهِمَا .

ثم ينزل فيمشى في^(٣) موضع مشيه ، ويسعى في^(٤) موضع سعيه
إلى الصفا . يفعلُه سبعاً^(٥) : ذهابه سَعِيَةً ، ورجوعه سَعِيَةً . فإن بدأ
بالمَرْوَةِ لم يُحتسب بذلك الشوط .

ويُشترط : نِيَّتُهُ^(٥) ، ومُؤَالَاتُهُ ، وكونُه بعد طواف ولوم سنوئاً .

وتُسَنُّ مؤَالَاتُهُ بينهما ، وطهارة ، وسُتْرَةٌ . لا اضطباع .

والمرأة لا تَرُقِي ، ولا تسعى سعياً شديداً .

(١) ورد بهامش ز : « المصنف تبع في هذا المتنح . قال الموضح رحمه الله : ولا يمتد
قول المتنح هنا ؛ والمذهب أن يزيد — بعد قوله : وهزم الأحزاب وحده — : لا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ
ولا نعبد إلا إياه ، مخلصين له الدين ولو كره الكافرون » اهـ . وهي واردة مع زيادة أخرى
في الإقناع والغاية .

(٢) وردت زيادة بهامش ز مع علامة التحشية ، هي : « من الصفا » . وهي واردة
في الصرح والإقناع ٤٣٨ والغاية ٤٠٥ .

(٣) ورد هذا في زش والغاية ، وسقط من ع . وافق الغاية : « . . . يسعى » ،
ولعله تحريف .

(٤) كذا في زع والغاية . وفي ش : « سعيًا » ، وهو تصحيف .

(٥) في ش : « نية وموالاته » ، ولعله — مع صحته — تحريف .

وتُسن مبادرة مُعْتَمِرٍ بذلك ، وتقصيره ليحلق للحج^(١) .
 ويتحلل متمتع لم يسق هدياً ، ولو لبّد رأسه .
 ويقطع التلبية متمتع ومُعْتَمِرٌ إذا شرع في الطواف . ولا بأس
 بها — في طواف القدوم^(٢) — سراً .

بابُ صفةِ الحج^(٣)

يُسنُّ لمُحِلٍّ بمكةَ وقربها^(٤) ، ومُتمتعٌ حلًّا — إحرامٌ بحجٍّ في ثامن
 ذي الحجة — وهو : يومُ التَّروِيَةِ . — إلا من لم يجد هدياً وصام :
 ففى^(٥) سابعه ؛ بعد فعل ما يفعله في إحرامه من الميقات ، وطوافٍ ،
 وصلاة ركعتين . ولا يطوف بعده لوداعه . والأفضل : من تحت
 الميزاب ، وجاز وصح من خارج الحرم^(٦) .
 ثم يخرج إلى منى قبل الزوال ، فيصلى بها الظهرَ مع الإمام . ثم
 إلى الفجر ، فإذا طلعت الشمس سار^(٧) ، فأقام بنمرةَ إلى الزوال .

(١) ورد هذا في زع والغاية ، وسقط من ش .

(٢) في ش زيادة مدرجة من الفرح ، هي : « نعا » .

(٣) في ش زيادة : « والعمرة » ، وهي من الفرح .

(٤) كذا في زع والغاية ٤٠٧ . وفي ش : « وقربها ولتتمتع » ، والزيادة من الفرح .

(٥) لفظ ش : « في » ، وأدرجت الفاء في الفرح .

(٦) ورد في ز بعد ذلك مضروباً عليه : « ولادم » . وهي واردة في الفرح والغاية ،

حول ع بدون علامة الزيادة .

(٧) في ش زيادة مدرجة من الفرح ، هي : « من منى » .

فيخطبُ بها الإمام أو نائبه خطبةً قصيرة ، مفتحةً بالتكبير . يلمهم فيها الوقوفَ ووقته ، والدفعَ منه ^(١) ، والمبيتَ بمزدلفة . ثم يجمع من يحوزله ^(٢) — حتى المنفردُ — بين الظهر والمصر ، ويُعجل ^(٣) .

ثم يأتي عرفة — وكلها موقف إلا بطنَ عُرنة — وهي : من الجبل المُشرف على « عُرنة » ، إلى الجبال المقابلة له ، إلى ما يلي حوائط بني عامر .

وبن وقوفه راكبا ، بخلافه سائر الناسك ، مستقبل القبلة عند الصخرات وجبل الرحمة — ولا يُشرع صعوده — ويرفع يديه ، ويكثر الدعاء ومن قول : « لا إله إلا الله وحده لا شريك له ، له الملك وله الحمد ، يحيي ويميت ، وهو ^(٤) حي لا يموت ، بيده الخير ، وهو على كل شيء قدير » . اللهم أجعل في قلبي نورا ، وفي بصري نورا ، وفي سمعي نورا ؛ ويسر لي أمري ! .

ووقته : من فجر يوم عرفة ، إلى فجر يوم النحر .

فمن حصل ، لامع سكر ^(٥) أو إغماء ، فيه بعرفة ولو لحظة ،

(١) كذا في زع والغاية أي من الوقوف . وفي ش : « منها » ، وهو تصحيف ناشئ عن فهم أن الضمير راجع إلى نمرة .

(٢) في ش زيادة مدرجة من الترح ، هي : « الجمع » .

(٣) ورد هذا في ز ، ولم يرد في ع ش .

(٤) من هنا إلى « الخير » ورد في زع والإقناع ٣٤٣/٢ والغاية ٤٠٨ ، وسقط من ش . ولم يذكر في الترح .

(٥) في ش زيادة من الترح : « أو جنون » . وفي ع : « . . . وإ » .

وهو أهل^(١) ولو مارًا ، أو نائمًا ، أو جاهلاً أنها عرفة — صح حجه .
وعكسه إحرام وطواف وسمى .

ومن وقف بها نهارًا ، ودفع قبل الغروب ولم يعد ، أو عاد^(٢)
قبله ولم يقع وهو بها — فليهدم . بخلاف واقف ليلاً فقط .

* * *

فصل

ثم يدفع بعد الغروب إلى « مُزْدَلِفَةَ » — وهي : ما بين المأزمين^(٣)
ووادى مُحَسِّرٍ . — بسكينة مستغفراً ، يُسرع في الفُرْجة . فإذا بلغها
جمع المشاءين بها قبل حط رحله ؛ وإن صلى المغرب بالطريق ترك
السنة وأجزأه . ومن فاتته الصلاة مع الإمام بعرفة أو مزدلفة ،
جمع وحده .

ثم يبيت بها . وله الدفع قبل الإمام وبعد^(٤) نصف الليل . وفيه
قبله — على^(٥) غير رُعاةٍ وسُقاةٍ — دم ، ما لم يعد إليها قبل الفجر .
كمن لم يأتها إلا في النصف الثاني .

ومن أصبح بها صلى الصبح بفلس^(٥) ، ثم أتى المشعر الحرام ،

(١) في ش زيادة مدرجة من الشرح ، هي : « الحج » .

(٢) في ش زيادة : « إليها » ، وهي من الشرح .

(٣) كذا في ز ، وهو تقييد لما قبله . وفي ع ش : « بعد » ، وهو صحيح أيضاً .
وانظر الإقناع ٤٤٧ ، والفاية ٤٠٩ .

(٤) قد أسقط هذا من ش ، وأخرج في الشرح .

(٥) ورد بهامش ز : « قال في القاموس : الفلس محرقة : الظلمة آخر الليل » .

فَرَ قَى عَلَيْهِ أَوْ وَقَفَ عِنْدَهُ ، وَحَمْدُ اللَّهِ تَمَالَى وَهَلَّلَ وَكَبَّرَ ، وَدَعَا فَقَالَ :
« اللَّهُمَّ ! كَمَا وَقَفْتَنَا ^(١) فِيهِ ، وَأَرَيْتَنَا إِيَّاهُ — فَوَقَفْنَا لَكَ كَرَكًا كَمَا هَدَيْتَنَا ،
وَاعْفِرْ لَنَا وَارْحَمْنَا كَمَا وَعَدْتَنَا بِقَوْلِكَ — وَقَوْلُكَ الْحَقُّ — : (فَإِذَا
أَقْضَيْتُمْ مِّنْ عَرَفَاتٍ ^(٢)) إِلَى (غُفُورٍ رَّحِيمٍ) ! » .

فَإِذَا أَسْفَرَ جَدًّا سَارَ بِسَكِينَةٍ : فَإِذَا بَلَغَ « مُحَسَّرًا » أُسْرِعَ ^(٣) رَمِيَّةَ
حَجَرٍ ، وَيَأْخُذُ حَصَى الْجَمَارِ سَبْعِينَ — أَكْبَرَ مِنَ الْحِمْصِ وَدُونََ
الْبِنْدَقِ ^(٤) ، كَحَصَى الْخَذْفِ — مِنْ حَيْثُ شَاءَ . وَكُرِهَ مِنَ الْحَرَمِ وَمِنْ
الْحَشِّ ، وَتَكْسِيرُهُ . وَلَا يُسْنُ غَسْلُهُ . وَتُجْزَى حَصَاةُ نَجَسَةٍ وَفِي خَاتَمِ
إِنْ قَصَدَهَا ، وَغَيْرُ مَعْهُودَةٍ : كَمِنْ مِسْنٍ وَبِرَّامٍ وَنَحْوَهُمَا . لِالصَّغِيرَةِ
جَدًّا أَوْ كَبِيرَةً ، أَوْ مَا رُمِيَ بِهَا ، أَوْ غَيْرُ ^(٥) الْحَصَى : كَجَوْهَرٍ وَذَهَبٍ
وَنَحْوَهُمَا .

فَإِذَا وَصَلَ « مِئْيًى » — وَهِيَ ^(٦) : مَا بَيْنَ وَادِي مُحَسَّرٍ وَجَبْرَةِ
الْعُقْبَةِ . — بِدَأْبِهَا ، فَرَمَاهَا بِسَبْعٍ .

(١) كَذَا فِي ز ش وَالْمَايَةِ ٢١٠ ، وَهِيَ الْفَتْةُ الْمُنْفَقَةُ عَلَى صَحَّتِهَا وَفَصَاحَتِهَا . وَصَحَفَ
فِي الْإِقْتِنَاعِ ٤٧٧ بَلْفُظًا : « وَقَفْتَنَا » . وَفِي ع : « أَوْقَفْتَنَا » ، وَهِيَ أَمَةٌ رَدِيئَةٌ .

(٢) فِي ش زِيَادَةُ مِنَ الشَّرْحِ : « فَاذْكُرُوا اللَّهَ الْآتِينَ » .

(٣) فِي ش زِيَادَةُ : « قَدَر » ، وَهِيَ مِنَ الشَّرْحِ وَإِنْ وَرَدَتْ فِي الْإِقْتِنَاعِ ٤٤٨ . وَلَهُ
زَادَهَا نَاشِرُ النَّافِيَةِ بَيْنَ مَرْعِيٍّ لِّلَّذِكِ .

(٤) كَذَا فِي ز ش وَالْمَايَةِ وَالْإِقْتِنَاعِ ٤٤٩ . وَفِي ع : « الْمِبْنَدَق » ، وَهُوَ تَحْرِيفٌ .

(٥) فِي ش : « أَوْ بَغِيرَ » ، وَزِيَادَةُ الْبَاءِ مِنَ الشَّرْحِ .

(٦) كَذَا فِي ز ع . وَفِي النَّافِيَةِ : « وَحَدَمًا » . وَفِي ش : « وَهُوَ » ، وَلَهُ تَحْرِيفٌ .

وَيُشْتَرَطُ الرَّمْيُ — فَلَا يُحْزَى الوُضْعُ — وَكَوْنُهُ وَاحِدَةً بَعْدَ وَاحِدَةٍ — فَلَوْ رَمَى دَفْعَةً وَوَاحِدَةً^(١)، وَيُؤَدَّبُ — وَعِلْمُ الْحَصُولِ بِالرَّمْيِ . فَلَوْ وَقَعَتْ خَارِجَةً^(٢) ثُمَّ تَدَحَّرَجَتْ فِيهِ ، أَوْ عَلَى ثَوْبِ إِنْسَانٍ ثُمَّ صَارَتْ فِيهِ وَلَوْ بِنَقْضٍ غَيْرِهِ — أَجْزَأُتَهُ .

وَوَقْتُهِ : مِنْ نِصْفِ اللَّيْلِ ، وَنُدْبُ بَعْدَ الشَّرْقِ^(٣) — فَإِنْ غَرَبَتْ فَنَ غَدٍ^(٤) بَعْدَ الزَّوَالِ . — وَأَنْ يَكْبُرَ مَعَ كُلِّ حِصَاةٍ ، وَيَقُولَ : « أَللَّهُمَّ أَجْعَلْهُ حَجًّا مَبْرُورًا ، وَذَنْبًا مَغْفُورًا ، وَسَعِيًّا مَشْكُورًا ! » وَيَسْتَبْطِنُ الْوَادِيَّ ، وَيَسْتَقْبِلُ الْقِبْلَةَ ، وَيَرْمِي عَلَى جَانِبِهِ الْأَيْمَنِ ، وَيَرْفَعُ يَمَانَهُ حَتَّى يُرَى يَبَاضُ إِبْطِهِ . وَلَا يَقِفُ . وَلَهُ رَمِيهَا مِنْ فَوْقِهَا .

وَيَقْطَعُ التَّلْبِيَةَ بِأَوَّلِ الرَّمْيِ ، ثُمَّ يَنْحَرُ هَدْيًا مَعَهُ ، ثُمَّ يَحْلُقُ — وَسُنَّ^(٥) أَسْتَقْبَالَهُ ، وَبِدَاءَهُ بِشَقِّهِ الْأَيْمَنِ — أَوْ يُقَصِّرُ مِنْ جَمِيعِ شَعْرِهِ ، لَا مِنْ كُلِّ شَعْرَةٍ بَعَيْنِهَا . وَالرَّأَةُ تَقْصُرُ^(٦) كَذَلِكَ أَنْمَلَةً فَأَقْلَّ ، كَعَبْدٍ . وَلَا يَحْلُقُ إِلَّا بِإِذْنِ سَيِّدِهِ . وَسُنَّ اخْتِذُ ظَفَرٍ وَشَارِبٍ وَنَحْوِهِ ، وَلَا يُشَارِطُ الْحَلَّاقَ عَلَى أَجْرَةٍ . وَسُنَّ إِمْرَارُ الْمَوْسَى عَلَى مَنْ عَدِمَهُ .

(١) كَذَا فِي زَع ، وَهُوَ الْمَوَافِقُ لِلْمَالِ الْغَايَةِ ٤١١ . وَفِي ش : « وَاحِدَةً » ، وَهُوَ خَطَأٌ وَتَحْرِيفٌ .

(٢) كَذَا فِي ز ش . وَفِي ع وَالْغَايَةِ : « خَارِجَةً » ، وَكُلُّ صَحِيحٍ .

(٣) فِي ش : « الشَّرْق » ، وَهُوَ تَحْرِيفٌ .

(٤) كَذَا فِي زَع وَالْغَايَةِ . وَفِي ش : « غَدِهِ » ، وَزِيَادَةُ الْهَاءِ مِنَ الشَّرْحِ .

(٥) كَذَا فِي زَع وَالْغَايَةِ . وَفِي ش : « وَيَسُنَّ » ، وَلَعَلَّاهُ تَحْرِيفٌ .

(٦) فِي ش زِيَادَةُ « مَدْرَجَةٍ مِنَ الشَّرْحِ » ، هِيَ : « مِنْ شَعْرِهَا » .

ثم قد حلَّ له كل شيء ، إلا النساء .

والحلق والتقصير نسكٌ : في تركهما دمٌ : لا إن أخرهما عن أيام منى ، أو قدَّم الحلق على الرمي أو ^(١) على النحر ، أو نحر أو طاف قبل رميه ولو عالمًا .

ويحصل التحلل الأول باثنين : من ^(٢) رمى وحلق وضواف ، والثاني بما بقي مع سمي ^(٣) .

ثم يخطب الإمام منى — يوم النحر — خطبةً يفتتحها بالتكبير . يعلمهم فيها النحر والإفاضة والرمي .

ثم يُفيض إلى مكة ، فيطوف مفردًا وقارنًا — لم يدحلاها قبل — للقدوم برمل ، ومتمتعٌ بلارمل .

ثم للزيارة — وهى : الإفاضة . — ويعينه بالنية . وهو ركن لا يتم حج ^(٤) إلا به .

ووقته : من نصف ليلة النحر ، لمن وقف وإلا : فيبعد الوقوف . ويوم النحر أفضل . وإن أخره عن أيام منى جاز ، ولا شيء فيه كالسعى .

(١) في ش زيادة : « قدم الحلق » ، وهى من الشرح .

(٢) ورد بهامش ع مصححاً زيادة : « ثلاثة » ، وهى واردة في الإنباع ٥٧ : ومذكورة في الشرح بلفظ : « ثلاث » .

(٣) كذا في زع والفاية ٤١٢ . وفي ش : « السعى » .

(٤) كذا في ز والفاية ٤١٣ . وفي ع ش : « الحج » .

ثم يسعى متمشعاً ، ومن لم يسعَ مع طواف القدوم .
 ثم يشرب من ماء زمزم لما أَحَبَّ ، ويتَضَلَّعُ^(١) ، ويرشُ على
 بدنه وثوبه ، ويقول : « بِسْمِ اللَّهِ ؛ اللَّهُمَّ اجْعَلْهُ لَنَا علماً نافعاً ، ورزقاً
 واسعاً ، ورياً وشبَعاً ، وشفاءً من كل داء ! واغسلْ به قلبي ، واملاهُ
 من خشيتك ! » .

فصل ٢

ثم يرجع ، فيصلي ظهرَ يوم النحر بئى ، ويبيتُ بها ثلاث
 ليالٍ .

ويرمى الجمراتِ بها أيام التشريق : كلَّ جمرَةٍ بسبع حصياتٍ —
 ولا يُجْزِئُ رميٌ غير سُقاة ورُعَاةٍ إلا نهاراً بعد الزوال ،
 وسن قبل الصلاة — يبدأ بالأولى : أبعدهن من مكة وتلى مسجدَ
 الخيف ؛ فيجعلها عن يساره ، ثم يتقدّم قليلاً ، فيقف يدعو ويطلق .
 ثم الوسطى ، فيجعلها عن يمينه . ويقفُ عندها فيدعو^(٢) . ثم جمرَةَ
 العقبة ، ويجعلها عن يمينه ، ويستبطن الوادى ، ولا يقف عندها .
 ويستقبل القبلة في الكل .

وترتيبها شرطٌ ، كالعدد . فَإِنْ أَخْلَ^(٣) بحِصَاةٍ من الأولى ، لم

(١) في ش زيادة مدرجة من الشرح ، هي « منه » .

(٢) كذا في ز ش والفاية ٤١٤ . وفي ع والإقناع ٤٥٧ : « ويدعو » . وفي ش :

« . . ثم يأتي » ، والزيادة من الشرح .

(٣) في ش زيادة مدرجة من المرح ، هي : « الراى » .

يُصَحَّ رَمَى الثَّانِيَةِ . فَإِنْ جَهِلَ مِنْ أَثَرِهَا تُرِكَتْ ، بَنَى عَلَى الْيَقِينِ .
وإنْ أَخْرَجَ رَمَى يَوْمٍ .. وَلَوْ يَوْمَ النَّحْرِ — إِلَى غَدِهِ أَوْ أَكْثَرَ ،
أَوْ نَكَلَ إِلَى آخِرِ أَيَّامِ التَّشْرِيقِ — أَجْزَأُ أَدَاءً ، وَيَجِبُ تَرْتِيبُهُ
بِالْبَنِيَّةِ .

وَفِي تَأْخِيرِهِ عَنْهَا دَمٌ ، كَثُرَتْ مَبِيتُ لَيْلَةِ بَنَى .
وَفِي تَرْكِ حَصَاةٍ ، فِي " شَعْرَةٍ ، وَفِي حَصَاتَيْنِ مَا فِي شَعْرَتَيْنِ .
وَلَا مَبِيتٌ عَلَى سُقَاةٍ وَرَعَاةٍ . فَإِنْ غَرَبَتْ — وَهَمَّ بِهَا — لَزِمَ
الرَّعَاةُ فَقَطْ الْمَبِيتُ .

وَيُخْطَبُ الْإِمَامُ ثَانِي أَيَّامِ التَّشْرِيقِ خُطْبَةً ، يَعْلَمُهُمْ ^(٢) حُكْمَ التَّعْجِيلِ
والتَّأْخِيرِ ، وَتَوَدِيْعِهِمْ .

وَأَمَّا الْإِمَامُ الْمُقِيمُ لِلْمَنَاسِكِ ، أَلْتَّعْجِيلُ ^(٣) فِيهِ . فَإِنْ غَرَبَتْ وَهُوَ
بِهَا ، لَزِمَهُ الْمَبِيتُ وَالرَّمَى مِنَ الْغَدِ .

وَيَسْتَقْطِرُ رَمَى "يَوْمِ الثَّلَاثِ عَنْ مَتَعَجَّلٍ ، وَيُدْفَنُ حَصَاهُ . وَلَا يَضُرُّ
رُجُوعُهُ .

فَإِذَا أَتَى مَكَّةَ يُخْرِجُ حَتَّى يُوَدِّعَ الْبَيْتَ بِالطَّوَافِ ، إِذَا فَرَغَ مِنْ
جَمِيعِ تَوَارِهِ . وَسَنَ بَعْدَهُ تَقْبِيلُ الْحَجَرِ ^(٤) ، وَرَكْمَتَانِ .

(١) ن : ٥ . و : ٥ . و : ٥ . و : ٥ . و : ٥ . و : ٥ . و : ٥ . و : ٥ .
(٢) ن : ٥ . و : ٥ . و : ٥ . و : ٥ . و : ٥ . و : ٥ . و : ٥ . و : ٥ .
(٣) ن : ٥ . و : ٥ . و : ٥ . و : ٥ . و : ٥ . و : ٥ . و : ٥ . و : ٥ .
(٤) ن : ٥ . و : ٥ . و : ٥ . و : ٥ . و : ٥ . و : ٥ . و : ٥ . و : ٥ .

فإن ودّع ، ثم أشتغل بغير شدّ رحلي ونحوه ، أو أقام —
أعاده

فإن خرج قبل الوداع رجع ، ويحرم بعمره إن بعد .
فإن شقّ ، أو بعد مسافة قصر — فعليه دم ^(١) .
ولا وداع على حائض ونفساء ، إلا أن تطهر قبل مفارقة البنیان .
ثم يقف في « الملتزم » : بين الركن والباب ، ملصقاً به جميعه ،
ويقول : « اللهم ! هذا بيتك ، وأنا عبدك وابن عبدك وابن أمّتك ،
حملتني على ما سخرت لي : من خلقك ، وسيرتني في بلادك حتى بلغتني
بنعمتك إلى بيتك : وأعنتني على أداء نسكي . فإن كنت رضية
عني فازدني رضا ، وإلا فمن الآن قبل أن تنأي عن بيتك داري !
وهذا أو أن أنصرافي — إن أذنت لي — غير مستبدل بك ولا ببيتك
ولا راغب عنك ولا عن بيتك اللهم فأصحبني العافية في بدني ،
والصحة في جسمي ، والعصمة في ديني ، وأحسن من قلبي ، وارزقني
طاعتك ما أبقيتني ، واجمع لي بين خيرَي الدنيا والآخرة ! إنك على
كل شيء قدير » . ويدعو بما أحب ، ويصلي على النبي صلى الله عليه
وسلم .

ويأتي « الحطيم » أيضاً ، وهو : تحت الميزاب . ثم يشرب

(١) في ش زيادة مدرجة من الفرح ، هي : « بلار جوع » .

من^(١) زمزم ، ويستلم الحجرَ ويقبّله .

وتدعو حائض ونفساء من باب المسجد^(٢) .

وسن دخوله^(٣) البيتَ بلاخفٍّ ونعلٍ وسلاحٍ : وزيارةُ قبرِ النبيِّ — صلى الله عليه وسلم — وقبرِ صاحبيه رضى الله تعالى عنهما ! فيسلمُ عليه مستقبلاً له ، ثم يستقبلُ القبلة ، ويجعلُ الحجرةَ عن يساره ، ويدعو . ويحرمُ الطواف بها ، ويكره التمسُّح ورفعُ الصوت عندها .

وإذا توجهَ هَلَلٌ ، ثم قال : « آيُونَ تَائِبُونَ ، عابدونَ لربنا حامدونَ ، صدقَ اللهُ وعده ، ونصرَ عبده ، وهزمَ الأحزابَ وحده ! » .

* * *

فصلٌ

من أراد العمرة — وهو بالحرم — خرج فأحرّم من الحِلِّ والأفئِئِل^(٤) : من « التَّعْميمِ » ، و« الجِعْرَانَةِ » ، و« الحُدَيْبِيَةِ » . وحرّم من « الحَرَمِ » وينعقد ، وعليه دم .

(١) في ع ش زيادة : « ماء » ، وهى من المرح .

(٢) في ش زيادة من المرح : « ندبا » ، وانظر شرح الإقناع ٤٦٢ .

(٣) في ش : « دخول . . بلاخف وبلا سلاح » ، وفيه سقط لم يرد في المرح .

وزيادة م ه .

(٤) في ش زيادة مدرجة من المرح ، هى : « لإحرامه » .

ثم يطوف ويسعى^(١) . ولا يحلُّ حتى يحلِّقَ أو يقصِّرَ .
ولا بأس بها في السنة مراراً ، وفي غير أشهر الحج أفضل . وكُرِهَ
إكثارُ منها ، وهو برِمْضَانُ أَفْضَلُ . ولا يُكْرَهُ إِحْرَامُهَا بِهَا يَوْمَ
عرفة^(٢) والنحر ، وأيام التشريق .
وتجزي عمرة القارن ، ومن التَّعْنِيمِ — عن عمرة الإسلام .

فصل

أركانُ الحج : الوقوفُ بعرفة ، وطوافُ الزيارة — فلو تركه
رجع معتمراً — والإِحْرَامُ ، والسعى^(٣) .
وواجباته : الإِحْرَامُ مِنَ الْمِيَقَاتِ ، ووقوفٌ مِّنْ وَقْفٍ^(٤) نهاراً
إلى الغروب ، والمبيتُ بِعَزْدَلِفَةَ إِلَى بَعْدِ نِصْفِ اللَّيْلِ : إِنْ وَاظَمَهَا
قَبْلَهُ : وَالْمَيْتُ بِنَى ، وَالرَّمْيُ ، وَتَرْتِيئُهُ ، وَالْحِلَاقُ أَوْ التَّقْصِيرُ ،
وطوافُ الْوَدَاعِ وهو : الصَّدَرُ .
وأركانُ الْعُمْرَةِ : إِحْرَامٌ ، وَطَوَافٌ ، وَسَعْيٌ . وواجبُهَا^(٥) :
حَلْقٌ أَوْ تَقْصِيرٌ .

(١) ن ش : « وسعى لعمره . . يحل منها » ، والزيادة من الشرح . وانظر
الإداع ٤٦٧ ، والفتاوى ٤٢٠ .
(٢) ن ش : « عرفة ولا يوم . . ولا أيام » ، والزيادة من الشرح .
(٣) ن ش زيادة من الشرح : « بين الصفا والمروة » .
(٤) ن ش زيادة : « بعرفة » ، وهي من الشرح .
(٥) ن ش : « وواجبها إحرام من الميقات وحلق . . » ، والزيادة من الشرح وإن
يُرد في الإداع ٤٦٨ والفتاوى ٤٢١ بلفظ : « الإحرام (أو لإحرام) من الحل » .

فمن ترك الإحرام لم ينعقد نسكه . ومن ترك ركنا غيره ، أو
أو نيته — لم يتم نسكه إلا به .

ومن ترك واجباً فعليه دم : فإن عَدِمَهُ فكصومٍ متعة .
والمسنونُ — : كالمبيتِ بِنِيَّ لَيْلَةٍ عَرَفَةَ ، وطوافِ القُدومِ ،
والرَّمَلِ ، والاضطباعِ ، ونحو ذلك . — لا شيءَ في تركه .

بابُ أَلْفَوَاتِ وَإِحْصَارِ

« أَلْفَوَاتُ » : سبقُ لَا يُدْرِكُ . و « الإحصارُ » : الحبسُ .

‘ من طلع عليه فجرُ يومِ النحرِ ، ولم يتف بمِرْقَةٍ لعذرٍ : حَصْرٌ أو
غيره ، أولاً — فاته الحج ، وانقلب إحرامه — إن لم يَخْتَرْ البقاءَ
عليه ، لِيَحْجَّ مِنْ ^(١) قَابِلٍ — عُمرَةً . ولا تُجْزَى عن عُمرَةٍ الإسلامِ ،
كمندورة . ويلزمه ^(٢) قضاء حتى النفلِ .

وعلى من لم يَشْطَرِطْ أولاً — قضاء حتى النفلِ ، وَهَدْيٌ من
الفوات يؤخَّرُ إلى القضاء ^(٣) . فإن عَدِمَهُ زمنَ الوجوبِ ، صار
كَمُتَّعٍ .

(١) في ش زيادة مدرجة من الترح ، هي : « عام » .

(٢) هذا إلى آخر الجملة ورد في ز ، كما ورد نحوه في الإقناع ٤٧٠ . ولم يرد في ع ش
والعامة ٤٢٤ .

(٣) كذا في ز ع . وفي ش والناية : « للقضاء » .

وإن وقف الكلُّ ، أو إلا يسيراً ، الثامن أو العاشر خطأً —
أجزأهم .

ومن مُنِع البيتَ — ولو بعدَ الوقوف ، أو في صمرة — ذبح
هَذَا بِبُنيةِ التحلُّ وجوباً . فإن لم يجد صام عشرة أيام بالنية ، وحلَّ .
ولا إطعامَ فيه .

ولو نوى التحلُّ قبل أحدهما ، لم يحلَّ . ولزمه دم لتحلُّه ،
ولكل محذور بعده .

ويباح تحلُّ الحاجة : قتالٍ أو بذلِ مالٍ ، لا يسيرٍ لمسلم .
ولا قضاءً على من تحلَّ قبل فوتِ الحجِّ ^(١) . ومثله : من جُنَّ
أو أغمى عليه .

ومن حُصرَ عن طواف الإفاضة فقط ، لم يتحلَّ حتى يطوفَ .
ومن حُصرَ عن واجبٍ لم يتحلَّ ، وعليه دمٌ ، وحجُّه صحيح .
ومن صُدَّ عن عرفة في حجٍّ ، تحلَّ بعمره مجاًناً .

ومن أُخْصِرَ بمرضٍ أو ذهابٍ ^(٢) ففقه ، أو ضلَّ الطريقَ — بقيَ
حجراً ما حتى يقدرَ على البيت . فإن فاتته الحج تحلَّ بعمره ، ولا ينحر
هَذَا مَعَهُ إلا بالحرم .

(١) ورد في زبد ذلك مضروباً عليه : « في قل » .

(٢) كذا في زع والغاية ٤٢٥ . ٤٢٦ . ش : « أو بنهاية » ، والزيادة من الفرح .
(١٩٥ — انتهى الإيرادات)

ومن شرط في ابتداء إحرامه : « أن تَحْيَ حَيْثُ حَبِسْتَنِي » . فله .
التحلُّلُ مجاناً في الجميع .

بابُ الْهَدْيِ وَالْأَضَاحِي

« الْهَدْيُ » : ما يَهْدَى لِلْحَرَمِ : من نَعَمٍ وَغَيْرِهَا . و « الْأَضَاحِيَّةُ » :
ما يُذْبِحُ : من إِبِلٍ وَبَقَرٍ^(٢) وَغَنَمٍ أَهْلِيَّةٍ ، أَنَاةً النَّحْرَ ، بِسَبَبِ الْعِيدِ ،
تَقَرُّباً إِلَى اللَّهِ تَعَالَى . وَلَا تُجْزَى مِنْ غَيْرِهِنَّ .

وَالْأَفْضَلُ : إِبِلٌ فَبَقَرٌ فَغَنَمٌ ، إِنْ أَخْرَجَ كَمَا لَا .

ومن كل جنسٍ : أَسْمَنُ ، فَأَعْلَى ثَمَنًا ، فَأَشَبُّ — وهو : الْأَمِنَحُ ،
وهو : الْأَبْيَضُ أَوْ مَا بِيَاضُهُ أَكْثَرُ مِنْ سَوَادِهِ . . فَأَصْفَرُ .
فَأَسْوَدُ .

ومن ثَنِيٍّ مَعِزٍ : جِذْعُ ضَأْنٍ . ومن سُبُعٍ بَدَنَةٌ أَوْ بَقَرَةٌ^(٣) : شَاةٌ .
ومن إحداهما : سَبْعُ شِيَاهٍ . ومن الْمَغَالَاةِ : تَعَدُّدٌ فِي جِنْسٍ . وَذَكَرٌ
كَأُنْثَى .

وَلَا يُجْزَى دُونَ جِذْعِ ضَأْنٍ : مَالُهُ سِتَّةُ أَشْهُرٍ : وَثَنِيٍّ مَعِزٍ :
مَالُهُ سَنَةٌ ؛ وَثَنِيٍّ بَقَرٍ : مَالُهُ سَنَتَانِ ؛ وَثَنِيٍّ إِبِلٍ : مَالُهُ خَمْسُ سَنِينَ .

(١) في ش زيادة : « والحقبة » ، وهي من الشرح وإن وردت في المتن ٤٧٥ :
والغاية ٤٧٧ .

(٢) كذا في زع والغاية . وفي ش : « أو بقر أو غنم » ، والزيادة من الشرح .

(٣) في ش : « أو سبع بقر » ، والزيادة من كلام الشارح .

وتجزي شاة^(١) عن واحد وأهل بيته وعياله ، وبَدَنَةٌ أو بقرة^٢
عن سبعة . ويُعتبر ذبحُها عنهم . وسواء أرادوا^(٣) قُرْبَةً ، أو بعضهم
قربةً وبعضهم لحماً ، أو كان بعضهم ذميًّا .

ويجزي فيهما جَمَاءُ ، وبَتْرَاءُ^(٤) وَخَصِيٌّ ، ومرضُ الخَصِيَّتَيْنِ ،
وما خَلَى بِلَا^(٥) أذن ، أو ذهب نصف أَلِيته^(٦) .

لَا يَبْنَةُ الْعَوْرِ : بَأَنُ انْحَسَفَتْ عَيْنُهَا . وَلَا قَاعَةُ الْعَيْنَيْنِ مَعَ ذَهَابِ
إِبْصَارِهِمَا . وَلَا عَجْفَاءُ لَا تَنْقَى ، وَهِيَ : الْهَزِيلَةُ الَّتِي لَا مَخَّ فِيهَا .
وَلَا عَرَجَاءُ : لَا تُطِيقُ مَشْيًا مَعَ صَحِيحَةٍ . وَلَا يَبْنَةُ الْمَرْضِ . وَلَا جِدَاءُ^(٧) ،
وَهِيَ : الْجُنْدَبَاءُ ، وَهِيَ : مَا شَابَ وَنَشِفَ ضَرْعُهَا . وَلَا هَتَاءُ ، وَهِيَ :
الَّتِي ذَهَبَتْ ثَنَائِيهَا مِنْ أَصْلِهَا . وَلَا عَضْمَاءُ : مَا^(٨) أَنْكَسَرَ غِلَافُ
قَرْنِهَا . وَلَا خَصِيٌّ مَحْبُوبٌ . وَلَا عَضْبَاءُ : مَا^(٩) ذَهَبَ أَكْثَرُ أَذْنِهَا أَوْ
فَرْجِهَا .

(١) كَذَا فِي زَيْغِ وَالنَّايَةِ ٤٢٨ . وَفِي شِ وَالْإِقْنَاعِ ٤٧٧ : « الشاة » .

(٢) فِي شِ : « أَرَادُوا كُلَّهُمْ » . أَوْ أَرَادَ بَعْضُهُمْ . وَأَرَادَ بَعْضُهُمْ « ، وَالزِّيَادَةُ
مِنْ الشَّرْحِ . وَانْتَهَى النَّايَةِ وَالْإِقْنَاعِ ٤٧٨ .

(٣) فِي شِ زِيَادَةُ : « وَصَمَاءُ » ، وَلَعَلَّهَا مِنَ الشَّرْحِ . وَقَدْ وَرَدَتْ فِي النَّايَةِ ٤٢٨ ،
وَالْإِقْنَاعِ ٤٧٣ .

(٤) كَذَا فِي زَيْغِ وَالْإِقْنَاعِ وَالنَّايَةِ . وَفِي شِ : « بَيْر » .

(٥) وَرَدَ فِي زَيْغِ بَعْدَ ذَلِكَ مَضْرُوبًا عَلَيْهِ : « أَوْ ذَنْبُهُ » . وَانْظُرِ النَّايَةَ .

(٦) لَمْ يَرِدْ فِي اللِّسَانِ ١٤٦/١٨ وَالنَّاجِ ١٦٩/١٠ إِلَّا جَمًّا لِلْجَدَى ، فَهُوَ كَشِيهِ .

(٧) كَذَا فِي زَيْغِ وَالنَّايَةِ . وَفِي شِ وَالْإِقْنَاعِ : « وَهِيَ الَّتِي » .

(٨) فِي شِ : « وَهِيَ » أَوْ ذَهَبَ قَرْنُهَا « ، وَالزِّيَادَةُ كُلُّهَا مِنَ الشَّرْحِ وَإِنْ
وَرَدَ أَوْفًا فِي زَيْغِ وَالْإِقْنَاعِ ٣/٣ .

وَتُكْرَهُ مَعِيَّتُهُمَا بِخَرْقٍ أَوْ شَقٍّ ، أَوْ قَطْعٍ نَصْفٍ ^(١) فَأَقْلٌ مِنْ
الثَلَاثِ ^(٢) .

وَسُنُّ نَحْرٍ الْإِبِلِ قَاعَةً ، مَعْقُولَةٌ ^(٣) يَدُّهَا الْيَسْرَى — : بَأَن يَطْمُنُّهَا
فِي الْوَهْدَةِ ، بَيْنَ أَصْلِ الْعُنُقِ وَالصَّدْرِ . — وَذَبِيحٌ ^(٤) بَقَرٌ وَغَنَمٌ عَلَى
جَنْبِهَا الْإَيْسَرِ ، مُوجَّهَةٌ إِلَى الْقِبْلَةِ .

وَيُسَمَّى حِينَ يَحْرُكُ يَدَهُ بِالْفِعْلِ ، وَيَكْبُرُ وَيَقُولُ : « اللَّهُمَّ ! هَذَا
مِنْكَ وَلَكَ » . وَلَا بَأْسَ بِقَوْلِهِ : « اللَّهُمَّ تَقَبَّلْ مِنْ فُلَانٍ ! » . وَيَذْبَحُ
وَاجِبًا قَبْلَ قُلٍّ .

وَيُسَنُّ إِسْلَامُ ذَابِحٍ . وَتَوَلَّيْهِ ^(٥) بِنَفْسِهِ أَفْضَلُ ، وَيَحْضُرُ إِنْ وَكَلُ .
وَيُعْتَبَرُ نِيَّتُهُ إِذْنٌ — إِلَّا مَعَ التَّعْيِينِ — لَا تَسْمِيَةٌ الْمُضْحَى عَنْهُ .

وَوَقْتُ ذَبِيحِ ^(٦) أَضْحِيَّةٍ ، وَهَذَنِي ^(٧) نَذَرٍ أَوْ تَطَوُّعٍ ، وَمَتْعَةٍ
وَقِرَانٍ . مِنْ بَعْدِ أَسْبَقِ صَلَاةِ الْعِيدِ بِالْبَلَدِ ، أَوْ قَدَرِهَا لِمَنْ لَمْ يَصِلْ —

(١) فِي ش : « نَصْفٌ مِنْهُمَا » ، وَالزِّيَادَةُ مِنَ الْعَرَحِ وَإِنْ وَرَدَتِ اللَّامُ فِي عِ وَالنَّايَةِ .
وَاطْزُرِ الْإِقْتَاعَ .

(٢) قَوْلُهُ : مِنَ الثَّلَاثِ ، وَرَدَ فِي ز ، وَلَمْ يَرِدْ فِي عِ شِ وَالنَّايَةِ . وَوَرَدَ فِي الْإِقْتَاعِ بِلَفْظٍ :
« مِنَ النِّصْفِ » .

(٣) فِي ش : « مَعْقُولَةٌ بِأَن . . الْوَهْدَةُ وَهْيَ يَمِينٌ » ، فَأُدرِجُ الْمَثْنَى فِي الْعَرَحِ وَبِالْعَكْسِ .
وَاطْزُرِ الْعَايَةَ ٤٢٩ ، وَالْإِقْتَاعَ ٤ .

(٤) فِي ش : « دَوْبَرٌ » ، وَأُدرِجُ الْبَاقِيَ فِي الْعَرَحِ .

(٥) كَذَا فِي زِ شِ وَالنَّايَةِ . وَفِي عِ : « وَتَوَلَّيْتُ » ، وَلَعَلَّهُ تَصْغِيفٌ .

(٦) وَرَدَ بِهَامِشِ زِ : « مَسْئَلَةُ وَقْتِ الذَّبْحِ » .

(٧) فِي ش : « وَوَقْتُ ذَبْحِ هَدْيٍ » ، وَالزِّيَادَةُ مِنَ الْعَرَحِ .

وإن^(١) فات بالزوال ذبح . . إلى آخر ثانی التشریق . وفي أولها
فما يابيه أفضل . ويجزى في ليلتهما^(٢) .

فإن فات أوفت قنّى الواجب كالأداء . وسقط التطوع .
ووقت ذبح واجب بفعل محذور من حينه . وإن^(٣) فعله لعذر
فله ذبحه قبله . وكذا ما وجب لترك واجب .

فصل

ويتعين هدي : بـ « هذا هدي » ، أو تقليده^(٤) أو إشعاره
نيته . ونحية : بـ « هذه أضحية » . أو : « لله » ونحوه ، فيهما .
لا ينيته حان الشراء . ولا بسوقه مع نيته ، كإخراجه مالا
للمدقة به .

وما تعين جاز نقل الملك فيه وشراء خير منه ، لا يبعه في دين
ولو بعد موت .

وإن عُنِ معلومٌ عيبه تعين ، وكذا عما في ذمته ، ولا يُجزئه .

(١) كذا في زع والفاية ٤٣٠ . وفي ش : « إن فانت الصلاة » ، وفيه سقط لم
يرد في المرح ، وزيادة منه وإن ورد نحوها في الفاية .

(٢) كذا في زع . وفي ش : « بيلتهما » ، وهو تحريف .

(٣) في ش : « وإن أراد فعله لمدرّجيه . . » ، وزيادة من المرح .

(٤) كذا في زع . وفي ش : « أو بطليله » ، وزيادة الباء من المرح وإن وردت
في الإقناع ٧ والفاية ٤٣٤ .

وَمَعْلَكَ رَدًّا مَا عِلْمَ عَيْبِهِ بَعْدَ تَعْيِينِهِ ، وَإِنْ أَخَذَ الْأَرْضَ فَكَفَاضِلٌ^(١)
مِنْ قِيَمِهِ .

وَلَوْ بَانَ تِمْعِينَةٌ^(٢) مُسْتَحَقَّةٌ ، لَزِمَهُ بِدُلُّهَا .

وَيَرْكَبُ^(٣) لِحَاجَةً فَقَطْ بِلا ضَرَرٍ ، وَيُضْمِنُ النِّقْصَ .

وَإِنْ وَلَّتْ ذُبُجٌ^(٤) مَعَهَا إِنْ أَمَكْنَ حَمْلُهُ أَوْ سَوْفُهُ ؛ وَإِلَّا فَكَهْدَنِي
عُطِبَ . وَلَا يَشْرَبُ مِنْ لَبْنِهَا إِلَّا مَا فَضَلَ عَنْهُ .

وَيَجُزُّ صَوْفَهَا وَنَحْوَهُ لِمَصْلَحَةٍ ، وَيَتَصَدَّقُ بِهِ .

وَلَهُ إِعْطَاءُ الْجَازَرِ مِنْهَا هَدِيَّةً وَصَدَقَةً ، لَا بِأَجْرَتِهِ . وَيَتَصَدَّقُ

أَوْ يَتَنَفَّعُ^(٥) بِجِلْدِهَا وَجُلَّتْهَا . وَيَحْرُمُ بَيْعُ شَيْءٍ مِنْهَا أَوْ مِنْهَا .

وَإِنْ سُْرِقَ مَذْبُوحٌ مِنْ أَضْحِيَّةٍ^(٦) أَوْ هَدْيٍ مَعِينٍ^(٧) أَبْتَدَأَ ، أَوْ عَنْ

وَاجِبٍ فِي ذِمَّةٍ — وَلَوْ بَنَزَرَ — فَلَاشَى فِيهِ . وَإِنْ لَمْ يَمَيَّنْ ضَمْنٌ .

وَإِنْ ذُبِحَ بِهَا ذَابِحٌ فِي وَقْتِهَا بِلا إِذْنٍ ، فَإِنْ نَوَاهَا عَنْ نَفْسِهِ مَعَ

(١) فِي ش : « فَهُوَ كَفَاضِل » ، وَالزِّيَادَةُ مِنَ الشَّرْحِ .

(٢) كَذَا فِي ز ع ، وَهُوَ الصَّحِيحُ الْمَوْافِقُ لِمَا فِي الْإِتْنَاعِ وَشَرْحِهِ ٨٠ . وَفِي ش وَالغَايَةِ :
« مَعِينَةٌ » ، وَهُوَ خَطَأٌ وَتَضَعِيفٌ .

(٣) فِي ش : « وَأَنْ يَرْكَبَ » ، وَالزِّيَادَةُ مِنَ الشَّرْحِ .

(٤) فِي ش زِيَادَةُ زِيَادَةٍ : « وَلَدَهَا » ، وَهِيَ مِنَ الشَّرْحِ وَإِنْ ذَكَرْتَ فِي الْإِتْنَاعِ .

(٥) كَذَا فِي ز وَالغَايَةِ ، وَهُوَ الْمَوْافِقُ لِمَا فِي الْإِتْنَاعِ ٩٠ . وَفِي ع ش : « وَيَتَنَفَّعُ » ،
وَلَمْ يَحْرِفْ .

(٦) فِي ش : « أَضْحِيَّةٌ مَعِينَةٌ . . . ذِمَّتُهُ وَلَوْ كَانَ وَاجِبًا بَنَزَرَ » ، وَالزِّيَادَةُ مِنَ الشَّرْحِ
وَانْظُرِ الْإِتْنَاعَ ، وَالغَايَةَ ٤٣٢ .

(٧) وَرَدَّ بِهَا مَشْعَرٌ : « خ (نَسْخَةٌ أُخْرَى) : مَعِينِينَ » ، وَكَلَامًا مَعْبُوحًا .

علمه^(١) أنها أضحية الغير، أو فرق لهما — لم تُجزى^(٢). وضمن ما بين القيمتين : إن لم يفرق لهما ، وقيمتها : إن فرقته . ولا أجزاء ، ولا ضمان .

وإن^(٣) ضحى أثنان ، كل بأضحية الآخر غلطاً — كفتها ، ولا ضمان . وإن بقي اللحم تراداه .

وإن أتلها أجنبي أو صاحبها ، ضمنها بقيمتها يوم تلف^(٤) ، تصرف في مثلها . بخلاف قن تعين لعتق .

ولو مرضت ، فخاف عليها فذبحها — فعليه بدلها . ولو تركها فماتت ، فلا^(٥) .

وإن فضل عن شراء المثل شيء ، اشترى به شاة أو سبع بدنة أو بقرة . فإن لم يبلغ تصدق به أو بلحم يشتري به ، كإرش جناية عليه .

وإن عطب بطريق هدى واجب ، أو تطوع بنية دامت — ذبحه موضعه^(٦) . وسن غمس نعله في دمه ، وضرب صفحته بها — لياخذه^(٧) الفقراء . وحرّم أكله وخاصته منه .

(١) كذا في زع والإقناع ١٠ . وفي ش : « عمله » ، وهو تصحيف .

(٢) كذا في ز ش . وفي ع الإقناع : « تجز » . وكل صحيح .

(٣) في ش : « أو إن » ، وهو تحريف وعبت من الناشر .

(٤) كذا في زح والغاية ٤٣٥ . وفي ش : « التلف ... مثلها لتميها » ، والزيادة

من المرح . وانظر الإقناع .

(٥) في ش زيادة مدرجة من الشرح : « شيء عليه نسا » .

(٦) ورد بهامش ز : « أي في مكانه الذي عطب فيه » .

(٧) كذا في ز والغاية ، وهو الموافق لما في الإقناع ١١ . وفي ش : « لتأخذه » ،

وكل صواب .

وإن تَلَفَ أو عَابَ بفعله أو تقريطه ، لزمه بدلُه كالأضحية .
وإلا أَجْزَأُ ذَبِحُ ما تَعَيَّبَ من واجب بالتهنية ، كَتَعَيَّبَهُ^(١) فَعَيَّبَهَا
فَبَرَى .

وإن وجب قبل تعيين^(٢) — : كفدية ، ومنذور في الذمة . —
فلا ، وعليه نظيره ولو زاد عما في الذمة^(٣) . وكذا لو سرق أو ضلَّ
ونحوه .

وليس له أَسْتَرْجَاعُ عَاطِبٍ وَمَعِيبٍ وضال^(٤) وُجِدَ ، ونَحَرَه .

* * *

فصل

ويجب هَدْيٌ بَنَذَرٍ^(٥) ، ومنه : « إن لبستُ ثوبا من غزلك فهو
هَدْيٌ » فَلَبِستُهُ ، ونحوه .

وَسُنَّ سَوَقُ حيوان من الحِلِّ ، وأن يَقِفَهُ بعرفة ، وإشعارُ بَدَنٍ
وبقرٍ : بِشَقٍّ صفحة^(٦) اليمنى من سَنَامٍ أو سَحْلَةٍ ، حتى يَسِيلَ الدم .

(١) كذا في زع والغاية ، وهو الصحيح الموافق لما في شرح الإقناع ١٢ . وفي ش :
« كَتَمْتُهُ » ، وهو تحريف .

(٢) كذا في زع ، وهو موافق لما في الإقناع . وفي ش : « تَعَيَّنَ » ، وهو تحريف .

(٣) كذا في زع . وفي ش والإقناع : « ذَمَّتْهُ » . والغاية : « بَذَمَّتْهُ » .

(٤) في ش : « وضال وسروق . » ونحوه ، وفيه تصحيف خطير ، وزيادة
من المرح . فانظر الإقناع والغاية .

(٥) كان أصل عبارة ز : ولا يجب هدي إلا بنذر ، ثم ضرب على « لا » و « إلا » .

(٦) كذا في زع ، أي صفحة الناحية اليمنى . وفي ش : « صفحته » ، والظاهر
أنه تحريف . وفي الإقناع ١٣ : « صفحة سنامها اليمنى » . وفي الغاية ٤٣٦ : « صفحة اليمنى
من سنام » . وكلاهما ظاهر .

وتقليدُهما مع غنم النمل وأذان القرب والعري .
 وإن نذر هدياً وأطلق ، فأقلُّ مجزئ : شاة ، أو سبع من بدنة
 أو بقرة . وإن ذبح إحداها عنه ، كانت كلها واجبة .
 وإن نذر بدنة أجزأته بقرة : إن أطلق ؛ وإلا لزمه ما نواه .
 ومعيناً أجزأه ، ولو ^(١) صغيراً ومعيماً أو غير حيوان
 وعليه إيصاله وثمن ^(٢) غير منقول ، لفقراء الحرم . وكذا إن
 نذر سوقاً أضحية إلى مكة ، أو قال : « لله على أن أذبح بها » .
 وإن عين شيئاً لغير الحرم ^(٣) — ولا معصية فيه — تعين ذبحاً
 وتفريقاً لفقرائه .
 وسن أكله وتفرقه من هدى تطويع ، كأضحية . ولا ياكل
 من ^(٤) واجب — ولو بنذر ^(٥) أو تعين — غير دم متعة وقران ،

(١) في ش : « ولو كان . . أو معيماً » ، وع : « ولو . . أو معيماً » ، والزيادة
 من المرح .
 (٢) كذا في زع والغاية . وفي ش : « أو ثمن . . كعتار » ، وفيه نعم نف وزيادة .
 من المرح وإن ورد نحوها في الإقناع ١٤ .
 (٣) ورد بهامش ز : « مسألة تعيين موضع الصدقة » .
 (٤) في ش زيادة : « هدى » ، وهي من الترح كما يؤيده ما في الإقناع .
 (٥) كذا في ز ش . وفي غ : « نذر » ، وهو تحريم .

فصل

التَّضَحِّيَّةُ سُنَّةٌ مُؤَكَّدَةٌ : عن مسلم تامَّ الملك ، أو مكاتب^(١) بإذن . وعن ميت أفضل ، ويُعمل بها كمن حي .

وتجب بنذر . وكانت واجبةً على النبي صلى الله عليه وسلم .
وذبحها وعقيقةً أفضل من صدقة بشئها^(٢) .

وسُنُّ أن يأكل منها ويهدي ويتصدق أثلاثاً ، حتى من واجبه ، والكافر من تطوُّع . لا مما لليتيم^(٣) ومكاتبٍ : في إهداء وصدقة .

ويجوز قولُ مُضَحٍّ : « من شاء أقتطع » ، وأكل^(٤) أكثر . لا كلها ، ويضمن أقلَّ ما يقع عليه الاسم ، بمثله لحماً^(٥) .
وما ملك أكله فله هديته ، وإلا ضمنه بمثله^(٦) كبيعه وإتلافه .
ويضمنه أجنبيٌ بقيمته .

وإن منع الفقراء منه حتى أثنى ضمن نقصه : إن أتسع به ، وإلا فقيمته . ونسخ تحريم الأذخار .

(١) في ع : « ومكاتب » . وفي ش : « أو مكاتب بإذن سيده » . والزيادة من الشرح وإن وردت في الغاية ٤٣١ ، والإقناع ١٥ .

(٢) كذا في زع ، وهو الظاهر الصحيح . وفي ش والغاية : « بشئها » ، وهو خطأ وتحريف وإن وافق ما في الإقناع ١٦ : مما يمكن تصحيحه .

(٣) كذا في زع والغاية . وفي ش : « من مال يتيم » ، وهو خطأ . فتأمل .

(٤) في ع : « أكله » . عليه اسم ، وهو تحريف في اللفظين على ما يظهر .

(٥) قوله : « بمثله لحماً » أسقط من ش ، وأدرج في الشرح .

(٦) في ش زيادة مدرجة من الشرح ، هي : « لحماً » .

ومن فرق نذراً بلا إذن ، لم يضمن .

ويعتبر تملك فقير ، فلا يكفي إطعامه .

ومن مات بعد ذبحها^(١) قام وارثه مقامه^(٢) . ويفعل ما شاء بما

ذبح قبل وقته .

وإذا دخل العشر حرم على من يضحي أو يضحي عنه ، أخذ

شيء من شعره أو ظفره أو بشرته ، إلى الذبح . المنقح : « ولو^(٣)

بواحدة لمن يضحي بأكثر^(٤) » . وسن حلق بعده .

* * *

فصل

والعقيقة سنة : في حق أب ولو معسراً ، ويقترض .

فمن^(٥) الغلام شاتان متقاربتان سنّاً وشبهاً ، فإن عديم^(٦) فواحدة .

وعن الجارية شاة — ولا تجزى بدنة أو بقرة إلا كاملة — تذبح

في سابعه .

(١) ورد في ز بعد ذلك مضروباً عليه : « أو تمينها » .

(٢) ورد في ز بعد ذلك مضروباً عليه : « ولم تبع [في] دينه » ، وقد ورد بمعناه

في الشرح .

(٣) في ش زيادة مدرجة من الشرح ، هي : « ضحي » .

(٤) أي لا يحل له أخذ شيء من ذلك . فما ورد في الشرح من قوله : « ويجزى له

ذلك » ، خطأ وتخريف فاسخ أو ناشر .

(٥) كذا في زع والفاية ٤٣٧ ، وهو الظاهر . ش : « وعن » ، ولعله تصحيف .

ولفظ الإقناع ١٨ : « عن » .

(٦) في ش زيادة : « الشاتين » ، وهي من الشرح .

وَيُحْلَقُ فِيهِ رَأْسُ ذَكَرٍ ، وَيُتَصَدَّقُ بِوزْنِهِ وَرِقًا . وَكَرَهُ لَطْخَهُ
مِنْ دَمِهَا .

وَيُسَمَّى ^(١) فِيهِ . وَحَرُمُ بُمُعَبَّدٍ لغير الله : كـ «عبدِ الكعبة» ،
وَبِمَا يُوَازِي أَسْمَاءَ اللَّهِ تَعَالَى ، وَمَا ^(٢) لَا يَلِيقُ إِلَّا بِهِ . وَكَرَهُ : بـ «حَرْبٍ»
وـ «يَسَارٍ» وَنَحْوِهَا ، لَا بِأَسْمَاءِ الْأَنْبِيَاءِ وَالْمَلَائِكَةِ . وَأَحْبَبُ : «عَبْدُ اللَّهِ»
وـ «عَبْدُ الرَّحْمَنِ» .

فَإِنْ فَاتَ فِي أَرْبَعَةِ عَشَرَ ، فَإِنْ فَاتَ فِي أَحَدٍ وَعَشْرِينَ . وَلَا
تُعْتَبَرُ ^(٣) الْأَسَابِيعُ بَعْدَ ذَلِكَ .

وَيَنْزَعُهَا أَعْضَاءُ ، وَلَا يَكْسِرُ عَظْمَهَا . وَطَبَخُهَا أَفْضَلُ ، وَيَكُونُ
مِنْهُ بِحُلُولٍ .

وَحَكْمُهَا كَأُضْحِيَّةٍ ، لَكِنْ : يُبَاعُ جِلْدُ رَأْسٍ وَسَوَاقِطُ .
وَيُتَصَدَّقُ بِشَمْنِهِ .

وَإِنْ أَتَمَّقَ وَقْتُ عَقِيقَةٍ وَأُضْحِيَّةٍ : فَعَقٌّ أَوْضَحَى — أَجْزَأُ عَنْ
الْأُخْرَى .

(١) فَيُش : « وَأَنْ يُسَمَّى . . . وَحَرُمُ أَنْ يُسَمَّى بِعَبْدٍ » ، وفيه تحريف ، وزيادة
من الشرح . فَرَأَى -مِ الْإِنْعَاقِ ٢٠ .

(٢) فَيُش : « وَمَا . . . بِهِ تَعَالَى » ، والزيادة من الشرح .

(٣) كَذَا فِي زَعِ وَالْغَايَةِ . وَفِي ش : « يَعْتَبَرُ » ، وَكُلُّ صَحِيحٍ .

ولا تسن فرعة : نحر أول ولد الناقة ؛ ولا المتيرة : ذبيحة^(١)
رجب . ولا يُكرهان .

* * *

(١) في ش : « وهي ذبيحة » ، والزيادة من الشرح . وفي ع زيادة : « أول »
ولها من أحد القارئین . فراجع الإقناع ٢٤ ، والقابة ٤٣٨ .

كتاب

« الجهاد » : قتال الكفار . وهو فرض كفاية . وسُنَّ بتأكُّد
مع قيام من يكفي به .

ولا يجب إلا على ذكرٍ ، مسلمٍ ، حرٍّ ، مكلفٍ ، صحيحٍ — ولو
أعشى أو أعور . ولا يُمنع الأعمى ^(١) — واجدٍ ^(٢) ، بملكٍ أو بذلٍ ^(٣)
إمام ، ما يكفيه وأهله في غيَّته . ومع مسافة قصر ، ما يحمله .
وسُنَّ ^(٤) تشييعُ غازٍ ، لا تلقَّيه .

وأقلُّ ما يفعل ، مع قدرة ^(٥) ، كلَّ عام مرة . إلا أن تدعوَ حاجةٌ
إلى تأخيرهِ .

ومن حضره ، أو حُصِرَ أو بلدُه . أو أحتيجَ إليه ، أو أَسْتَنْفَرَه
من له أَسْتَفَارُهُ — تعيَّن على من لا عذرَ له ولو عبداً .
ولا يَنْفِرُ في خطبة الجمعة ، ولا بعدَ الإقامة .

ولو نودى بالصلاة والنَّفير — والعدوُّ بعيدٌ -- : صلى ثم نَفَرَ
ومع قربهِ : يَنْفِرُ ويصلي راكباً ، أفضلُ .

(١) كذا في زع . وفي ش والغاية ٤٤٢ : « أعمى » .

(٢) ورد بهامش ع : « نمت للصحيح » .

(٣) في ش : « أو يبدل » ، وزيادة الباء من الشرح .

(٤) كذا في زع والغاية . وفي ش : « ويسن » .

(٥) في ش زيادة مدرجة من الشرح ، هي : « عليه » .

ولا يُنْفَرُ لآبِقٍ . ولو نودي : « الصلاةُ جامعة » ، لحادثة يُشاورُ فيها : لم يتأخر أحدٌ بلا عنبر .

ومُنِعَ النبيُّ — صلى الله عليه وسلم — من نزع لأُمَّةٍ الحرب^(١) ، إذا لبسها ، حتى يلقي العدوَّ . ومن الرمز بالعين والإشارة بها ، والشَّعْرُ والخط وتعلمهما .

وأفضلُ متطوِّعٍ به^(٢) : الجهادُ . وغزوُ البحرِ أفضلُ . وتكفرُ الشهادةُ غيرَ الدينِ .

ويُغزَى مع كلِّ بارٍّ وفاجرٍ يحفظان المسلمين ، لا مع مُخَذَّلٍ ونحوه . ويقدِّمُ أقواها .

وجهادُ المجاورِ متعينٌ إلا لحاجة ؛ ومع تساوي جهادِ أهلِ الكتابِ أفضلُ .

وسُنُّ رِبَاطٍ — وهو : لزومُ ثغرٍ لجهادٍ ولو ساعة ؛ وتأمُّه : أربعون يوماً . — وأفضلهُ بأشدَّ خوفٍ . وهو أفضلُ من مُقامِ بركة ، والصلاةُ بها أفضلُ .

وكرهُ نقلُ أهله إلى مخُوفٍ . وإلا فلا ، كأهلِ الثَّغْرِ .

وعلى عاجزٍ عن إظهارِ دينه بمحلٍ يغلب فيه حكمُ الكُفْرِ^(٣) ،

(١) في ش : « حرب » . وذكر بهامش ز : « أي درعه » .

(٢) في ش زيادة من الصرح ، هي : « من العبادات » .

(٣) كذا في ع . والظاهر أنه في ز كذلك وإن كان بها آثار كسطة . وفي ش والغاية

أَوْ يَدْعُ مُضِلَّةً — الهجرةُ إنْ قَدَرَ ، ولو في عِدَّةٍ بِلا راحلةٍ وَتَحْرِمُ .
وَسُنَّتْ ^(١) لِقَادِرٍ .

وَلَا يَتَطَوَّعُ بِهِ مَدِينٌ أَدْمَى لَا وِفَاءَ لَهُ ، إِلَّا مَعَ إِذْنٍ ، أَوْ ^(٢)
رَهْنٍ يُحَرِّزُ ، أَوْ كَفِيلٍ مَلَى . وَلَا مَنَ أَحَدٌ أَبَوِيهِ حَرًّا مُسْلِمًا ، إِلَّا
بِإِذْنِهِ . لَا جِدَّةَ وَجِدَةٍ ^(٣) ، وَلَا فِي سَفَرٍ وَاجِبٍ ^(٤) .

وَلَا يَحِلُُّ لِلْمُسْلِمِينَ فِرَارٌ مِّنْ مِّثْلِهِمْ — وَلَوْ وَاحِدًا مِّنْ أَثْنَيْنِ ،
أَوْ مَعَ ظَنٍّ تَلَفَ — إِلَّا مُتَحَرِّفِينَ لِقِتَالٍ ، أَوْ مُتَحَيِّزِينَ إِلَى فِتْنَةٍ وَإِنْ
بَعُدَتْ .

وَإِنْ زَادُوا فَلَهُمُ الْفِرَارُ ، وَهُوَ — مَعَ ظَنٍّ تَلَفَ — أَوَّلَى . وَسُبُّهُ
الْثَّبَاتُ مَعَ عَدَمِ ظَنٍّ التَّلَفَ . وَالْقِتَالُ ^(٥) — مَعَ ظَنِّهِ فِيهِمَا — أَوَّلَى
مِنَ الْفِرَارِ وَالْأَسْرِ .

وَإِنْ وَقَعَ فِي مَرْكَبِهِمْ نَارٌ ، فَعَلُوا مَا يَرَوْنَ السَّلَامَةَ فِيهِ : مِنْ
مُقَامٍ ، وَوُقُوعٍ فِي الْمَاءِ . فَإِنْ شَكُّوا ، أَوْ تَيَقَّنُوا التَّلَفَ فِيهِمَا ، أَوْ ظَنُّوا
السَّلَامَةَ فِيهِمَا ظَنًّا مُتَسَاوِيًّا — خُيِّرُوا .

(١) كَذَا فِي زَعِ وَالنَّايَةِ . وَفِي ش : « وَسَنَ » . وَكَلَامًا مُصَحِّحًا .

(٢) فِي ش : « أَوْ مَعَ رَهْنٍ عَرِزَ » ، وَفِيهِ تَصْحِيفٌ وَزِيَادَةٌ مِنَ الْفَرَحِ .

(٣) كَذَا فِي زَشِّ وَالنَّايَةِ ٤٤٦ . وَلَعَلَّهَا فِي ع : « أَوْ جِدَّة » .

(٤) كَذَا فِي زِ وَالنَّايَةِ . وَفِي ع ش : « لَوَاجِبَ » ، وَلِلَّ زِيَادَةِ مِنَ الشَّارِحِ .

(٥) كَذَا فِي زَعِ وَالنَّايَةِ ٤٤٧ . وَسَقَطَتِ الْوَاوُ مِنْ ش .

فصل

يجوز تَبَيُّتُ كفار ولو قُتِلَ بلا قصدٍ من يَحْرُمُ قتله ، ورميهم
بِمَنْجَنِيْقٍ وِنَارٍ ^(١) ، وقطعُ سَائِلَةٍ وماءٍ ، وفتحُهُ لِيُغْرِقَهُمْ ، وهدْمُ
حَامِرِهِمْ ، وأخذُ شَهِيدٍ : بِحَيْثُ لَا يُتْرَكُ لِلنَّحْلِ ^(٢) شَيْءٌ . لَا حَرْقُهُ أَوْ
تَغْرِيقُهُ ، أَوْ عَقْرُ دَابَّةٍ — وَلَوْ ^(٣) لَغَيْرِ قِتَالٍ — إِلَّا لِحَاجَةِ أَكْلِ .
وَلَا إِتْلَافُ شَجَرٍ أَوْ زَرْعٍ يُضِرُّ بِنَا . وَلَا قِتْلُ صَبِيٍّ وَأُتَيْ ^(٤) وَخَشَى
وَرَاهِبٍ وَشَيْخٍ فَإِنَّ وَزَمِينَ وَأَعْمَى : لَا رَأْيَ لَهُمْ ، وَلَمْ يَقَاتِلُوا
أَوْ يَحْرُضُوا .

وإن تُتَرَسَّ بِهِمْ رُمُوا بِقَصْدِ المِقَاتِلَةِ . وَبِعَسَلٍ لَا ^(٥) ، إِلَّا إِنْ خِيفَ
عَلَيْنَا ، وَتُقَصَّدُ ^(٦) الكَفَارُ .

وَيَجِبُ إِتْلَافُ كِتَابِهِمُ المَبْدَلَةِ . وَكَرِهَ ^(٧) نَقْلُ رَأْسٍ وَرَمِيهِ
بِمَنْجَنِيْقٍ بِلَا مَصْلَحَةٍ . وَحَرُمَ أَخْذُ مَالٍ لِنَدْفَعِهِ ^(٨) إِلَيْهِمْ .

(١) ن ش : « وِنَار » ، وزيادة الباء من الشرح .

(٢) ن ش زيادة مدرجة من الشرح ، هي : « منه » .

(٣) قوله : « وَلَوْ لَغَيْرِ قِتَالٍ » ورد في ز ، ولم يرد في ع ش والغاية . وورد في ش

بعده ، زيادة من الشرح : « كَبُرَ وَغَمٌ » .

(٤) ورد في ش زيادة « لَا » بعد الواو هنا وفي سائر المخطوطات التالية .

ووردت في ع قبل « رَاهِبٍ » فقط . وهي من الشرح .

(٥) ورد هذا في زع والغاية ٤٤٨ ، وسقط من ش .

(٦) كذا في ز . وفي ع : بالنون . وفي ش والغاية : بالياء . وش : « . . الكافر » .

(٧) في ش : « وَكَرِهَ لَنَا . . . مَالَهُمْ » ، والزبادتان من الشرح وإن وردت

الثانية في ع بين الأسطر .

(٨) ن ع : « لِنَدْفَعِهِ » ، ولعله تصحيف . وذكر فيها بين الأسطر : « أَى الرَأْس »

ولقد وردت في الشرح وبهامش الغاية عن مصنفها .

ومن أسر^(١) أسيرا ، وقد رَأَى أَن يَأْتِيَ بِهِ الإمام بضرب أو غيره
— وليس بمرِيض — خرم قتله قبله ، وأسير غيره . ولا شيء عليه
إلا أَن يكون مملوكا .

ويُخَيَّرُ إِمَامٌ فِي أَسِيرٍ حُرٍّ مُّقَاتِلٍ : بَيْنَ قَتْلِ ، وَرِقٍّ ، وَمَنْ .
وفداء بمسلم^(٢) وبمال . ويجب اختيار الأصلح^(٣) : فَإِنْ تَرَدَّدَ نَظَرُهُ
فَقُتِلَ أَوَّلَى .

ومن فيه نفعٌ . ولا يُقْتَلُ — : كَأَعْمَى وَأَمْرَأَةٍ وَصَبِيٍّ وَمَجْنُونٍ .
ونحوهم^(٤) . — رَقِيقٌ بِسَبْيٍ . وعلى قَاتِلِهِمْ غَرْمُ الثَّمَنِ غَنِيمَةٌ
وَالْعُقُوبَةُ .

والقِنْ غَنِيمَةٌ . وَيُقْتَلُ لِمَصْلَحَةٍ . ويجوز أَسْتِرْقَاقُ مَنْ لَا تُقْبَلُ^(٥)
منه جِزْيَةٌ . أو عليه ولاء لمسلم . ولا يُبْطَلُ أَسْتِرْقَاقُ حَقًّا لِمُسْلِمٍ ،
وَيَتَمَيَّنُ رِقٌّ بِإِسْلَامٍ . عند الأكثر . وعنه : « يَخَيَّرُ بَيْنَ رِقٍّ » .
وَمَنْ . وفداء . المنقحُ : « وهو المذهب » . فيجوز الفداء :
ليُتَخْلَصَ مِنَ الرِّقِّ . ويحرم رَدُّهُ إِلَى الْكُفَّارِ .

(١) في ش زيادة مدرجة من الشرح ، هي : « منهم » .

(٢) في ش : « بمسلم فداء بمال » ، فأدرج المتن في الشرح وبالعكس .

(٣) في ش زيادة : « للسلاطين » ، وهي مدرجة من الشرح .

(٤) في ش زيادة : « كخشي » ، وهي من الشرح وإن وردت بهامش ح .

(٥) كذا في زع والغاية ٤٤٩ . وفي ش : بالياء . وع : « . . الجزية » .

(٦) في ش : « رقه » ، وأمله تحريف أو زيادة الهاء من الشرح .

وإن بذلوا الجزية قبلت جوازاً، ولم تُسْتَرْقَ^(١) زوجةٌ وولدٌ بالغٌ .
ومن أسلم قبل أسره — ولو لخوف — فكأصليّ .

فصلٌ

والمُسْبِيُّ غيرَ بالغٍ — منفرداً، أو مع أحد أبويه — مسلمٌ، ومعهما
على دينهما . وَمُسْبِيٌّ ذِمِّيٌّ يَتَّبَعُهُ .

وإن أسلم أو مات^(٢) أو عُدِمَ أحدُ أبويٍّ غيرِ بالغٍ بدارنا ، أو
أُشْتَبِهَ ولدٌ مسلمٌ بولدٍ كافرٍ ، أو بُلِّغَ مجنوناً — فمسلمٌ .

وإن بُلِّغَ عاقلاً ، ممسكاً عن إسلامٍ وكفرٍ^(٣) — قُتِلَ قاتلهُ .

وينفسخ نكاح زوجة حربيٍّ بسبيٍّ — لامعه ولو أُسْتُرِقاً — وتحلُّ

لسايبها .

ولا يصح بيع مُسْتَرْقٍ منهم لكافرٍ^(٤) ، ولا مُفَادَاتُهُ بِمالٍ .

ويجوز^(٥) بمسلمٍ .

ولا يُفَرَّقُ بين ذوى رَحِمٍ مُحَرَّمٍ ، إلا بعْتَقٍ أو أُفْتَدِيَ أُسِيرٌ

أو بيع^(٦) : فيما إذا ملك أختين ونحوهما .

(١) وش : « تفرق منهم . . ولا ولد » ، وازيادة من كلام الشارح .

(٢) ورد بهامش ز : « مائة . لو مات أحد أبوي الكافر » .

(٣) وش : « وعن كفر » ، وازيادة « عن » من الشرح .

(٤) كذا في زع والنايه ٤٥٠ . وفي ش : « الكافر » ، وهو تحريف .

(٥) كذا في زع . وفي ش والنايه : بالناء . وكلاماً صواب .

(٦) ورد بهامش ز : مسألة « تشريق بين ذوى الرحم المحرم » .

ومن اشترى منهم عدداً في عقد^(١) ، يُظن أن بينهم أخوة أو نحوها ، فتبين عدمها — رُدَّ إلى المَقْسَمِ الفضل الذي فيه بالتفرُّق^(٢) .
وإذا حضر إمام حصناً ، لزمه^(٣) الأصلح : من مُصَابِرته ومُؤَادَعَتِهِ بِمالٍ ، ومُهدنة بشرطها . ويَجِبُ أن سألوهما وسمَّ مصلحةً .
وإن قالوا : « أرحلوا عنا ، وإلا قتلنا أمراكم » — فليرحلوا .
ويُحرز من أسلم منهم دمه وماله حيث كان — ولو منفعة إجارة وأولاده الصغار ، وحملَ أمراته . لا هي ، ولا ينفسخ نكاحه برقها .

وإن نزلوا على حكم مسلم حرٍّ ، مكلف عدل ، مجتهد في الجهاد — ولو أمي أو متعدداً — جاز . ويلزمه الحكم بالأحظُّ لنا ، ويلزم حتى بمن .

وليس للإمام قتل من حكم^(٤) برقه ، ولا رقب من حكم بقتله ، ولا رقب ولا^(٥) قتل من حكم بفدائه . وله المن^(٦) مطلقاً ، وقبولُ فداءٍ ممن حكم بقتله أو رقبه .

(١) أي عقد واحد ، لا عقود عدة . وفي الناية : « عقل » ، وهو تصحيف .

(٢) كذا في زع والناية . وفي ش : « بالتفريق » .

(٣) ورد بهامش ع زيادة مصححة : « فعل » ، وهي واردة في الشرح .

(٤) أسقط هذا من ش ، وأدرج في الشرح .

(٥) وردت « لا » في ز ش والناية ٤٥١ ، وسقطت من ع .

(٦) ورد في ز مع علامة التحشية زيادة : « على الثلاثة » .

وإن أسلم من حكم بقتله أو سبيهِ ، عَصِمَ دَمَهُ فقط ، ولا يُسْتَرْقُ .

وإن سألوا أن يُنْزَلَهُمْ على حكم الله تعالى ، لزمه أن يُنْزَلَهُمْ .
ويُخَيَّرُ^(١) كما سَرَى .

ولو كان به من لا جِزْيَةَ عليه ، فبَذَلَهَا لمقد النمة — عُقِدَتْ
مجاناً ، وحرُمَ رَقُّهُ .

ولو خرج عبد إلينا بأمانٍ ، أو نزل من حصنٍ — فهو حرٌّ .
ولو جاءنا مُسْلِمًا ، وأَمَرَ سيده أو غيره — فهو حرٌّ ، والكلُّ
له . وإن أقام بدار حربٍ ، فرقيقٌ^(٢) .

ولو جاء مولاة مسلمة بعده ، لم يُرَدَّ إليه .
ولو جاء^(٣) قبله مسلمة ، ثم جاء هو مسلمة — فهو له .
وليس لقنٌ غنيمةٌ . فلو هَرَبَ^(٤) إلى العدو : ثم جاء بمال — فهو
لسيده ، والمالُ لنا .

(١) في ش زيادة مدرجة من الشرح ، هي : « فيهم » .

(٢) في ش : « فهو رقيق » ، والزيادة من الشرح .

(٣) في ش زيادة : « مولاة » ، وهي من الشرح وإن وردت بهامش مع التصحيح .

(٤) في ش زيادة من الشرح ، هي : « القن » .

باب ما يلزم الإمام والجيش

يلزم كلُّ أحد إخلاصُ النية لله تعالى في الطاعات ، وأن يجتهدَ في ذلك .

وعلى الإمام ^(١) — عند المسير — : تعاھدُ الرجال والخیل ، ومنعُ من ^(٢) لا يصلحُ لحرب ، ومُخَذِّل ، ومُرجِف ، ومكاتبٍ بأخبارنا ، ومعروفٍ بنفاق أو زندقة ^(٣) ، ورايمٍ بيننا بفتن ، وصبيٍّ ، ونساءٍ إلا عجوزا السقي ونحوه .

وتحرّمُ استمانة بكافر ^(٤) إلا لضرورة ، وبأهل الأهواء في شيء من أمور المسلمين . وإعانتهم إلا خوفاً .

ويسير ^(٥) برفقٍ إلا لأمر يحدث ، ويُعِدُّ لهم الزاد ، ويحدثهم بأسباب النصر ، ويُعرفُ عليهم العرفاء ، ويعقدُ لهم الألوية — وهي : العصابة تُعقد على قناة ونحوها . — والرايات ، وهي : أعلام مربعة . ويحمل لكل طائفة شعاراً يتداعون به عند الحرب . ويتخيّر المنازل ، ويحفظ مكامنها . ويتعرفُ حال العدو ، ويبعث العيون .

(١) كذا في زرع والناية ٤٥٣ . وفي ش : « إمام » .

(٢) كذا في زرع . وفي ش والإقناع ٤٨/٣ : « ما » . والناية : « غير » .

(٣) كذا في زرع . وفي ش والإقناع : « وزندقة » . وسقطت الكلمة من ع والناية .

(٤) في ش زيادة من المرح : « في غزو » . وورد هامش ز : « مسئلة : تحرّم الاستمالة بالكفار » .

(٥) في ش زيادة : « بالجيش » ، وهي مبرجة من المرح .

وَيَمْنَعُ جَيْشَهُ مِنْ عَرَمٍ ، وَتَشَاغِلٍ بِتِجَارَةٍ . وَيَعِدُّ الصَّابِرَ ^(١) بِأَجْرٍ
وَقَلِيلٍ ، وَيَشَاوِرُ ذَا رَأْيٍ . وَيَصْفُفُهُمْ ، وَيَحْمِلُ فِي كُلِّ جَنْبَةٍ كَفْتًا .
وَلَا يَمِيلُ مَعَ قَرِيبِهِ ، وَذِي مَذْهَبِهِ .

وَيَجُوزُ أَنْ يَجْعَلَ مَعْلُومًا — وَيَجُوزُ مِنْ مَالِ الْكَفَّارِ مَجْهُولًا —
لِمَنْ يَعْمَلُ مَا فِيهِ غَنَاءٌ ، أَوْ يَدُلُّ عَلَى طَرِيقِ أَوْ ^(٢) قَلْعَةٍ أَوْ مَاءٍ وَنَحْوِهِ
— بِشَرَطِ أَنْ لَا يُجَاوِزَ ثَلَاثَ الْغَنِيمَةِ بَعْدَ الْخُمْسِ — وَأَنْ يُعْطَى ذَلِكَ
بِلَا شَرَطٍ .

وَلَوْ جَعَلَ ^(٣) لَهُ جَارِيَةً مِنْهُمْ ، فَمَاتَتْ — فَلَا شَيْءَ لَهُ . وَإِنْ أَسْلَمَتْ
وَهِيَ أُمَةٌ أَخَذَهَا ، كَحَرَّةٍ أَسْلَمَتْ بَعْدَ فَتْحٍ . إِلَّا أَنْ يَكُونَ كَافِرًا : فَلَهُ
قِيَمَتُهَا ، كَحَرَّةٍ أَسْلَمَتْ قَبْلَ فَتْحٍ .
وَإِنْ فَتَحَتْ صُلْحًا : وَلَمْ يَشْتَرِطُوهَا ، وَأَبَوْهَا وَأَبَى ^(٤) الْقِيَمَةَ —
فَسِيخٌ .

وَلَا مِيرَ فِي بِدَاءَةٍ أَنْ يَنْفَلَ الرَّبْعَ فَأَقْلَّ بَعْدَ الْخُمْسِ ، وَفِي ^(٥) لَاجِمَةٍ
الْثَلَاثَ فَأَقْلَّ بَعْدَهُ . وَذَلِكَ : إِذَا دَخَلَ بَعَثَ سَرِيَّةً تُغِيرُ ، وَإِذَا رَجَعَ
بَعَثَ أُخْرَى ؛ فَمَا أَتَتْ بِهِ أَخْرَجَ خُمْسَهُ ، وَأَعْطَى السَّرِيَّةَ مَا وَجِبَ
لَهَا بِجَعْلِهِ . وَقَسَمَ الْبَاقِيَ فِي الْكُلِّ .

(١) فِي شِ زِيَادَةٍ مَدْرُجَةٍ مِنَ الْفَرَحِ ، هِيَ : « قِيَمَتُهُ » .

(٢) فِي شِ : « أَوْ عَلَى قَلْعَةٍ » ، وَزِيَادَةُ « عَلَى » مِنَ الْفَرَحِ .

(٣) فِي شِ زِيَادَةُ مِنَ الْفَرَحِ ، هِيَ : « الْأَمِيرُ » .

(٤) فِي شِ زِيَادَةُ : « أَخَذَ » ، وَهِيَ مِنْ كَلَامِ الْفَارَسِ .

(٥) فِي شِ : « وَيَنْفَلَ فِي . . . وَذَلِكَ أَنَّهُ إِذَا » ، وَالزِّيَادَةُ مِنَ الْفَرَحِ .

فصل

ويلزم الجيش الصبر، والنصح، والطاعة. فلو أمرهم^(١) بالصلاة جماعة، وقت لقاء العدو، فأبوا — عصوا.

وحرم بلا إذنه حدث^(٢): كتلف واحتطاب ونحوهما. وتمجيل. ولا ينبغي أن يأذن^(٣) بموضع علمه خوفاً. وكذا براز.

قلو طلبه كافر، سن لمن يعلم أنه كفؤ^(٤) برازه يأذن الأمير: فإن شرط، أو كانت العادة أن لا يقاتله غير خصمه — لزم.

فإن أبهزم المسلم، أو أثخن^(٥) — فلكل مسلم الدفع والرمي. وإن قتله أو أثخنه، فله سلبه. وكذا من غرر بنفسه — ولو عبداً يأذن سيده، أو امرأة أو كافراً أو صبيّاً يأذن. لا نخذلاً، ومُرجفاً^(٦)، وكلّ عاص — حال حرب، فقتل أو أثخن كافراً متمتعاً — لا مشغلاً بأكل ونحوه، ومنهزماً^(٧) — ولو شرط لغيره. وكذا لو قطع أربته.

وإن قطع^(٨) يده ورجله وقتله آخر، أو أسره فقتله الإمام،

(١) في زيادة: « الأمير »، وهي من كلام الشارح.
(٢) ورد في بين الأسطر زيادة: « في ذلك »، وهي مذكورة في الشرح.
(٣) كذا في ز والفاية ٤٥٦. وفي ع: « كفؤ »، وش: « كفاء له ».
(٤) كذا في: « أو فخن ». الدفع عنه، وفيه تحريف وزيادة من الشرح.
(٥) كذا في ز والفاية ٤٥٧. وفي ع: « أو مرجفا »، ولعله تحريف.
(٦) في الفاية: « أو منهزماً ». وش: « ولا منهزماً »، وزيادة « لا » من الشرح.
(٧) في ش: « قطع مسلم ». أو أسره لإنسان. فأو اتان، فأدرج الشرح في اللز وبالعكس بصورة شاذة غثلة.

أو قتله أثماناً فأكثرُ — فغنيمةٌ .

و « السَّلْبُ » : ما عليه : من ثياب وحُلٍّ وسلاح ، ودابَّته التي
قاتل عليها ، وما عليها

فأما نفقته ، ورحله ، وخيمته ، وجنيبه — فغنيمةٌ .

ويُكره التَّائِمُ في القتال ، وعلى ^(١) أنه . لا لبسٌ علامة :
كريش نعام .

* * *

فصلٌ

ويحرُّ غزوً بلا إذنِ الأمير ، إلا أن يفجأهم عدوٌّ يخافون كلبه .
فإن دخل قوم أو واحد ولو عبداً ، دارَ حرب ، بلا إذن ^(٢) —
فغنيمتهم في .

ومن أخذ من دار حرب ^(٣) ركازاً ، أو مباحاً له قيمةٌ — : فغنيمةٌ .
وطعاماً ولو سكرًا ونحوه ، أو علفًا — ولو بلا إذنٍ وحاجةٍ — :
فله أكله ، وإطعام ^(٤) سبيٍ اشتراه ونحوه ، وعلفُ دابته ولو لتجارةٍ :
لا لصيد . ويردُّ فاضلاً — ولو يسيراً — وثمن ما باع .

(١) في ع ش : « على » ، والناية : « على أقب » . ولعل فيها تحريفاً .

(٢) في ع زيادة : « الإمام » ، وذكرنا باللفظ : « إمام » في الشرح .

(٣) كذا في زع والناية ٤٥٩ . وفي ش : « الحرب » . قيمة في مكانه فهو غنيمة ،
والزيادة من الشرح .

(٤) في ش : « وله إطعام . . . ونحوه وللتجارة » ، فأدرج الشرح في المتن وبالعكس .

ويجوز القتالُ بسلاح من الغنيمة — ويردّه — لا على فرس ،
ولا لبس ثوب منها ، ولا أخذُ شيء مطلقاً مما أحرز ، ولا التضحيةُ
بشيء فيه الخمس .

وله — لحاجة — دهنٌ بدنه ودابته ^(١) ، وشربُ شراب .
ومن أخذ ما يستعين به في غزاة معينة : فالفاضلُ له ؛ وإلا :
ففى ^(٢) الغزو .

وإن أخذ دابةً ، غيرَ عاريةٍ وحبيس ، لغزوه عليها — ملكها
به . ومثلها سلاح وغيره .



بابُ قسمةِ الغنيمةِ

وهي : ما أخذ من مالٍ حربىً قهراً بقتال ، وما ألحق به .
ويملك أهل حرب ما لنا بقهر — ولو اعتقدوا تحريره — حتى
ما شرد أو أبى أو ألقته ريح إليهم ^(٣) ، وأمٌ ولد . لا وتفاً — ويُعمل
بوسمٍ على حبيس ، كقول مأسور : هو ملك فلان . — ولا حرّاً
ولو ذمياً . ويلزم فداؤه . ولا ^(٤) فداءً بخيلٍ وسلاح ، ومكاتبٍ
وأمٌ ولد .

(١) فى ش : « ودهن دابته » ، والزيادة من الشرح .

(٢) فى ش : « فالغزو . . . ولا حبيس » ، فأدرج اللحن فى الشرح وبالعكس .

(٣) فى : « إليهم من سفننا وحتى أم » ، والزيادة من الشرح . وفى الغاية ٦٤ :

« . . . أو أم » .

(٤) كذا فى زع والغاية . وفى ش : « لا » ، وأدرجت الواو فى الشرح .

وينفسخ به نكاح أمة ، لا حرة . وإن أخذناها أو أم ولد ، ردت ^(١) لزوج وسيد . ويلزم سيدها أخذها ، وبعدَ قسمة بثمنها . وولدهما منهم كولد زنا ^(٢) ، وإن أتى الإسلام ضرب وجُبس حتى يُسلم .

ولمشتَر أسيرًا رجوعُ بثمنه ، بنيته ^(٣) .

وإن أخذ منهم مالٌ مسلم أو معاهدٍ مجانًا ، فله به أخذُه مجانًا . وبشراء أو بعدَ قسمة ، بثمنه .

ولو باعه أو وهبه أو وقفه ^(٤) أخذُه ، أو من أتقل إليه — لم — ولربُّه أخذُه — كما سبق — من آخرٍ مشترٍ ومتهبٍ ^(٥) .

وتُملك غنيمةُ باستيلاء ^(٦) بدار حرب ، كعتق عبدٍ حرٍّ ، وإبانة زوجة : أسلمًا وحليقًا بنا . ويجوز ^(٧) قسمتها فيها ، ويبيعها . فلو غلب عليها العدو بمكانها ، من ^(٨) مشتر — فمن ماله .

(١) في ش : « ردت حرة . . . وليده » ، والزيادة من كلام الشارح .

(٢) كذا في ز ش والغاية ٤٦١ . وفي ع : « الزنا » .

(٣) كذا في ز ع والغاية . وفي ش . « بنية » ، والظاهر أن الهاء أدرجت في كلام

الشارح .

(٤) في ع ش والغاية زيادة : « أو أعتقه » ، ولعلها من الشرح . فراجع الإقناع

. ٦٢/٣ .

(٥) في ش : « وآخر متهب » ، والزيادة من الشرح .

(٦) في ش : « باستيلاء ولو . . . زوجة حرٍّ » ، والزيادة من الشرح وإن

ورد أولها في الغاية ٤٦٢ .

(٧) كذا في ع والغاية . ولم ينفع في ز . وفي ش : بالناء . وكل صحيح .

(٨) في ش : « فأخذها من . . . فهي من » ، والزيادة من كلام الشارح .

وشراء الأمير لنفسه منها : إن وكلَّ مَنْ جُهل أنه وكيله صح ،
والإحرام .

فصل

وتنضم غنيمة سرايا الجيش إلى غنيمة .
ويبدأ في قسَم : يدفع سَلْب ، ثم بأجرة جمع وحمل وحفظ ،
وجعل من دَل على مصلحة .

ثم يُخَمَّس الباقي ، ثم خُمُسَه على خمسة أسهم :
١ - سهم لله تعالى ورسوله صلى الله عليه وسلم ، مَصْرُفُه كالنبي .
وكان قد خُص من المنعم بالصفى ، وهو : ما يختاره ^(١) قبل قسمة ،
كجارية وثوب وسيف .

٢ - وسهم للدوي القربى - وهم : بنو هاشم ، وبنو المطلب -
حيث كانوا : للذكر مثل حظ الأنثيين ، غنيهم وفقيرهم فيه
سواء .

٣ ، ٤ ، ٥ - وسهم لفقراء اليتامى ، وهم : من لا أب له ولم
يلبغ . وسهم للمساكين . وسهم للأبناء السبيل .
فيعطون كزكاة ، بشرط إسلام الكل .

(١) في ش زيادة من الشرح ، هي : « صلى الله عليه وسلم » .

ويعمُّ من جميع البلاد، حسب الطاقة . فإن لم تأخذ بنو هاشم
وبنو المطلب، رُد في كُرَاع^(١) وسلاح . ومن فيه سببان فأكثر
أخذ بهما^(٢) .

ثم بنقل، وهو الزائد على السهم لمصلحة .
ورَضَخ^(٣) لميزر وقين وخنثى^(٤) وامرأة، على ما يراه . إلا أنه
لا يبلغ به لراجل سهم الراجل، ولا لفارس سهم الفارس . ولمبعض
بالحساب : من رَضَخ وإسهام .
وإن غزاقين على فرس سيده، رَضَخ له . وقسم لها إن لم يكن مع
سيده فرسان .

ثم يقسم الباقي بين من شهد الواقعة لقصد قتال، أو بُعث في
سريّة أو لمصلحة : كرّسول ودليل وجاسوس، ومن^(٥) خلفه الأمير
بيلاد العدو وغزا، ولم يمرّ به، فرجع ولو مع منع غريم أو أب —
لا من^(٦) لا يمكنه قتال، ولا دابة لا يمكن عليها لمرض، ولا غنّذل .

(١) ورد في ع بين الأسطر : « خيل » ، وهو تفسير ذكر في الشرح .
(٢) كذا في زع ، أي بالسبين . وفي ش والغاية ٤٦٣ : « بها » أي بالأسباب .
ولله — مع ذلك — تحريف . وانظر الإقناع ٦٧/٣ .
(٣) كذا في زع . وفي ش : « ورَضَخ » ، وهو موافق لما في الناية .
(٤) ورد في ز ش والغاية ، وسقط من ع . وانظر الإقناع ٦٨ .
(٥) في ش : « ولن .. يمر الأمير .. غريم له أو منع أب » ، وفيه تحريف وزيادة .
من الشرح لم يرد منها شيء في الغاية ٤٦٤ .
(٦) في ش : « لمن .. لدابة لا يمكنه .. لا غنّذل » ، فأدرج الشرح في المتن وبالعكس .

ومرجف ونحوهما ولو ترك ذلك وقاتل . ولا^(١) يُرَضَّخ له ، ولا^(٢) لمن نهاه الأمير أن يحضر ، وكافر لم يستأذنه ، وعبد لم يأذن سيده ، وطفل : ومجنون ، ومن فر من اثنين - :

للراجل - ولو كافراً - سهم : ولل فارس على فرس^(٣) عربي - ويسمى : العتيق . - ثلاثة ، وعلى فرس هجين - وهو : ما أبوه فقط عربي . - أو مقرَّب : عكس الهجين ، أو برذون - وهو : ما أبواه نبطيان . - سهمان .

وإن غزا اثنان على فرسهما فلا بأس^(٤) ، وسهمه لهما .
وسهم منسوب للملكه ، ومعارٍ ومستأجر وحبيس لراكبه .
ويعطى نفقة الخبيس .

ولا يسهم لأكثر من فرسين ، ولا شيء لغير الخيل .

فصل

ومن أسقط حقه - ولو مفلساً ، لاسفياً - فلباقى . وإن أسقط الكل ففنى .

(١) كذا في زع والغاية . وسقطت الواو من ش .

(٢) في ش : لا . . ولا كافر . . ولا عبد لم يأذن له . . ولا طفل ولا مجنون ولا من . . فللراجل « ، والزيادة كلها من الشرح وإن وردت « له » في الغاية . وأدرجت الواو في الشرح .

(٣) ورد بهامش ز : « قال في القاموس : الفرس للذكر والأنثى » .

(٤) في ش زيادة مدرجة من الشرح ، هي : « به » .

وإذا لحق مدد أو أسير ، أو صار الفارس راجلا ، أو عكسه ،
أو أسلم أو بلغ أو عتق ^(١) قبل تقضى الحرب — جُمِعوا كمن كان
فيها كلها كذلك . ولا قِسَمَ لمن مات أو أنصرف أو أسير قبل
ذلك .

ويحرم قول الإمام : من أخذ شيئا فله ^(٢) . ولا يستحقه إلا فيما
تعذر حمله ، وترك فلم يشتَر . وللإمام أخذه لنفسه وإحراقه ، وإلا
حرّم .

ويصح تفضيل بعض الفاعلين لمعنى فيه ، ويخص الإمام بكلب
من شاء .

ويكسر الصليب ، ويُقتل الخنزير ، ويُصب الخمر ولا يُكسر الإناث .
ولا تصح الإجارة للجهاد ، فيُسَمَّ له كأجير الخدمة .
ومن مات بعد تقضى الحرب ، فسهمه لوارثه .

ومن وطئ جارية منها — وله فيها حق ، أو لولده — أدب ،
ولم يُبلغ به الحد . وعليه مهرها ، إلا أن تلد منه ^(٣) : فقيمتها ،
وتصير ^(٤) أمّ ولده . وولده حرّ .

(١) ورد في ز بعد ذلك «ضربا عليه» : أو مات أو أنصرف أو أسير .

(٢) كذا في زع والفاية ٤٦٥ . وفي ش : « فهو له » ، والزيادة من الفرج .

(٣) ورد في زش والفاية ، وسقط من ع .

(٤) كذا في زش والفاية . وفي أصل ع : « فتصير » ، ثم وضعت واو تحتها .

وإن أعتق قنًا ، أو كان يعتق عليه — عتق قدر حقه ، والباقي كعتقه شقصًا .

و « النال » — وهو : من كتم ما غنم أو بعضه . — لا يُحرّم سهمه ، ويجب حرق رجليه كلّ وقت غلّوله — ما لم يخرج عن ملكه — : إذا كان حيًّا^(١) حرًّا مكلفًا ملتزمًا ، ولو أثنى وذمبًا . إلا سلاحًا ، ومصحفًا ، وحيوانًا بآلته ونفقته ، وكُتب علم ، وثيابه التي عليه ، وما لا تأكله النار : فله^(٢) ، ويُعزّر^(٣) ولا يُنقى .

ويؤخذ ما غلّ للمغنم ؛ فإن تاب بعد قسم : أعطى الإمامُ خمسَه ، وتصدق بقيّته .

وما أخذ من فدية ، أو أهدى للأمير أو بعض^(٤) قواده أو الثامنين بدار حرب — : فغنيمةٌ ، وبقارنا : فلمهدى^(٥) له .

* * *

(١) أسقط هذا من ش ، وأدرج في الشرح .

(٢) ورد هذا في ز وبمناه في الناية ، وسقط من ع . وفي ش : « وهو له » ، فأدرج الآن في الشرح وبالعكس .

(٣) كذا في ز ش . وفي ع : « أو يعزّر » ، وهو تحريف . والناية : « ويعزّر » وهو تصحيف .

(٤) في ش : « أو لبعض » . وما بقارنا ، والزيادة من الشرح .

(٥) كذا في ز . وفي ع ش : « فلمهدى » .

باب

الْأَرْضُونَ الْمَغْنُومَةُ ثَلَاثٌ^(١) :

١ — عَنُوةٌ ، وهى ما أُجْلُوا عنها . ويُخَيَّرُ إمام بين قَسَمِها كَذَقُول ، ووقفها^(٢) للمسلمين بلفظ يحصل به . وَيَضْرَبُ عليها خراجاً يُوْخَذُ مِنْ هِى يِيده : من مسلم وذى .

٢ — الثانية : ما جَلَو عنها خوفاً منا . وحكمها كالأولى .

٣ — الثالثة : الْمُصَالِحُ عليها^(٣) . فما صُولِحُوا على أنها لنا

فكالعنوة .

وعلى أنها لهم ، ولنا الخراجُ عنها — فهو كجزية : إن أسلموا أو أتتلت إلى مسلم سقط ، ويُقْرَءون فيها بلا جزية . بخلاف ما قبل .
وعلى إمام فعلُ الأصلح ، ويُرنَجع فى خراج وجزية إلى تقديره .
ووضع عمرُ — رضى الله تعالى عنه^(٤) — على كل جرّيب ، درهمًا وققيزاً . وهو : ثمانية أرطال ، قيل : بالمكى ، وقيل : بالعراق ، وهو نصف المكى . و« الجرّيب » : عشر قصبات فى

(١) فى ش : « ثلاث إحداها . . عنها باليف » ، والزيادة من الشرح وإن وردت الأولى بمقتضاها والثانية بلفظها فى الإقناع ٧٣/٣ — ٧٤ ، والاية ٤٦٧ .

(٢) فى ع : « وبين وقفها » ، والزيادة مذكورة فى الشرح والإقناع والغاية .

(٣) فى ش : « عليها وهى نوعان . . لنا ، وقرها معهم بالخراج ، فهى كالعنوة فى التخيير » ، والزيادة مدرجة من الشرح .

(٤) أسقط جملة الدعاء من ش ، وأدرجت فى الشرح .

مثلاً^(١). و « القَصْبَةُ » ستة أذرع — بذراعٍ وسطٍ — وقبضة وإبهامٍ قامة.

وأخراج على أرض لها ماء تُسقى به ولو لم تُزرع، لا^(٢) على مال يتاله ماء ولو أمكن زرعُه وإحياءُه ولم يفعل. وما لم ينبت، أو يتلَه^(٣) إلا عاماً — فنصفُ خراجِه في كل عام.

وهو على المالك، وكالَّذَيْنِ: يُجْبَسُ به المُوسِرُ، ويُنظر المُعْسِرُ. ومن عجز عن صمارة أرضه أُجِيرَ على إيجارتها، أو رفع يدها عنها. ويجوز أن يُرَشَى العاملُ ويهدى له^(٤) لنفعِ ظلم، لا ليدعَ خراجاً. و « الهدية »: ^(٥) الدفعُ ابتداءً، و « الرشوة »: بعد الطلب^(٦). وأخذُهما حرام.

ولا خراج على مساكنٍ مطلقاً، ولا مزارع^(٧) مكة. والحرَمُ كهي. وليس لأحد البناء والافتراءُ به فيهما، ولا تفرقه خراج عليه بنفسه خراج عليه بنفسه. ومصرفه كفى.

(١) ورد في زيادة مع علامة التحشية، هي: « أي مائة ».

(٢) أسقط هنا من ش، وأدرج في كلام الشارح.

(٣) في ش: « أو لم يتلَه ». خراجُه يؤخذ. وينظر به، « والزيادة من الشرح.

(٤) كذا في زع والغاية ٤٧٠. وفي ش: « وأن يهدى إليه »، وفيه زيادة من

الشرح.

(٥) ورد بهامش ز: « الفرق بين الهدية والرشوة ».

(٦) كذا في زع والغاية. وفي ش: « طلب »، وكلاماً صحيح.

(٧) في ش: « لا »، وأدرجت الواو في الشرح. وفي الغاية ٤٦٨: « ولاخراج

على مزارع »، والزيادة واردة في الشرح.

وإن رأى الإمام المصلحةَ في إسقاطه عن له وضعه فيه ، جاز . ولا يُحتسب بما ظلم في خراجه ، من عُشر .

* * *

باب

« ألقى »^(١) : ما أخذ من مال كافر بحق ، بلا قتال : — كجزية ، وخراج ، وعُشر تجارة ، ونصفه . — وما ترك فزعا ، أو عن ميت ولا وارث .

ومصرفه وخمس خمس الغنيمة : المصالح . ويبدأ بالأم فالأم : من سدّ ثغره ، وكفاية أهله ، وحاجة من يدفع عن المسلمين . ثم الأم^(٢) فالأم : من سدّ بثق ، وكزى^(٣) نهر ، وعمل قنطرة ، ورزق قضاة ، وغير ذلك .

ولا يخمس^(٤) . ويتقسم فاضل بين أحرار المسلمين : غنيهم وفقيرهم . وتسن^(٥) يداعة بأولاد المهاجرين : الأقرب فالأقرب من رسول الله^(٦) صلى الله عليه وسلم — و « قریش » قيل : بنو النضر

(١) في ش زيادة : « وهو » ، وهي من الشرح وإن وردت في الإقناع ٧٩/٣ .
والغاية ٤٧١ .

(٢) في ش : « بالأم » ، وزيادة الباء من الشرح .

(٣) كذا في ر ز ش والإقناع والغاية ، أي حفرها على مائى المختار والمصباح : (كرى) وفى ع : « كرا » ، وهو تصحيف فاشى . عن فهم أن التصود به الكراء والأجرة .

(٤) في ش : « يخمس القى » . . ما فضل . وفيه زيادة من الشرح .

(٥) كذا في ز ع والغاية . وفى ش : « وسن » .

(٦) كذا في ز ش والغاية ٤٧٢ والإقناع ٨٠/٣ . وفى ع : « برسول الله » ، ولعله تصحيف .

ابن كنانة ، وقيل : بنو فهر بن مالك بن النضر . — ثم بأولاد آل أنصار .
 فإن أمتوى أثنان : فأسبق إسلام^(١) ، فأسن ، فأقدم هجرة
 وسابقة . ويفضل بينهم^(٢) بسابقة ونحوها .
 ولا يجب عطاء إلا لبائع عاقل حر بصير صحيح ، يُطبق القتال .
 ويُخرج من المقاتلة بمرض لا يرجى زواله : كزمانة ونحوها .
 ويبت المال ملك للمسلمين : يضمنه متلفه ، ويحرم أخذ منه بلا
 إذن إمام .

ومن مات^(٣) بعد حلول المطاء ، دفع لورثته حقه .
 ولا امرأة جندی يموت ، وصغار أولاده — كفايتهم : فإذا بلغ
 ذكرهم أهلاً لقتال^(٤) فرض له : إن طلب . وإلا ترك كالمرأة والبنات :
 إذا تزوجهن .

باب

« الأمان » : ضد الخوف . ويحرم به قتل ورق وأسر .
 وشروط : كونه من مسلم عاقل مختار ، غير سكران . ولو كان

(١) كذا في ز ، أى في إسلام . وفي الاقتناع ٨١ : « إسلاما » وهو أول ، أى
 من جهته . وفي ع ش : « بإسلام » وهو واثق للفظ الغاية ، والباء بمعنى « فى » لاسيية .
 (٢) أسقط هذا من ش ، وأدرج فى الشرح .
 (٣) ورد بهامش ز كالعنوان : « من مات عن وظيفته أو غزا بعد حلول المطاء ،
 دفع لورثته ما كان له » .

(٤) كذا في زع والغاية . وفي ش : « للقتال » .

قَتْنَا أَوْ أَنْتَى أَوْ مَمَيَّزًا ، أَوْ أُسِيرًا وَلَوْ لِأَسِيرٍ . وَعَدَمُ الضَّرَرِ ، وَأَنْ لَا يَزِيدَ^(١) عَلَى عَشْرٍ مِائَتِينَ .

وَيَصِحُّ مَنْجُزًا^(٢) وَمُطْلَقًا مِنْ إِمَامٍ لِجَمِيعِ الْمُشْرِكِينَ ، وَمِنْ أَمِيرٍ لِأَهْلِ بَلَدَةٍ جُعِلَ بِإِزَاهِهِمْ ، وَمِنْ كُلِّ أَحَدٍ لِقَافِلَةٍ وَحَصْنٍ صَغِيرِينَ عُرْفًا . بِقَوْلِ^(٣) كَسْلَامٍ ، وَأَنْتَ أَوْ بَعْضُكَ أَوْ يَدُكَ وَنَحْوُهَا آمِنٌ . وَكَ« لَا بَأْسَ عَلَيْكَ ، وَأَجْرُكَ ، وَقِفْ ، وَأَلْقِ سِلَاحَكَ ، وَقُمْ ، وَلَا تَذْهَلْ ، وَمَتَرَسٌ » . وَكَشْرَائِهِ . وَبِإِشَارَةِ تَذُلٍّ : كِإِمْرَارِ^(٤) يَدِهِ أَوْ بَعْضِهَا عَلَيْهِ ، وَبِإِشَارَةِ بِسَبَابَتِهِ إِلَى السَّمَاءِ .

وَيَسْرَى إِلَى مَنْ مَعَهُ : مِنْ أَهْلِ وَمَالٍ ، إِلَّا أَنْ يُخَصَّصَ .
وَيَجِبُ رَدُّ مُعْتَقِدٍ غَيْرِ الْأَمَانِ أَمَانًا ، إِلَى مَأْمَنِهِ .

وَيُقْبَلُ مِنْ عَدْلٍ : « إِنِّي أَمَتُّهُ » . وَإِنْ أَدَّعَاهُ أُسِيرٌ ، فَقَوْلُ مَنْكِرٍ^(٥) .

وَمِنْ أَسْلَمَ ، أَوْ أُعْطِيَ أَمَانًا لِيُفْتَحَ حَصْنًا فَفُتِحَ ، وَأُسْتَبَهَ^(٦) —
حُرِّمَ قَتْلُهُمْ وَرَقْمُهُمْ . وَيَتَوَجَّهُ مِثْلُهُ : لَوْ تُسِيَ أَوْ أُسْتَبَهَ مِنْ لَزَمِهِ قَوْدٌ .

-
- (١) كَذَا فِي زَوَالِ الْغَايَةِ ٤٧٣ ، وَفِي أَصْلِهِ . ثُمَّ أَصْلَحَ فِيهَا بِالنَّاءِ . وَهُوَ لَفْظٌ مَعَ زِيَادَةِ مَدْرَجَةٍ مِنَ الشَّرْحِ ، هِيَ : « مَدَّتْهُ » .
- (٢) فِي ش : « مَنْجُزًا : كَأَمِنْ ، وَمُطْلَقًا نَحْوُ : مَنْ فَعَلَ كَذَا فَهُوَ آمِنٌ . وَمِنْ إِمَامٍ » وَالزِّيَادَةُ كُلُّهَا مِنَ الشَّرْحِ وَإِنْ وَرَدَتْ الْوَاوُ فِي عِوَضِ تَحْتِ السُّطْرِ .
- (٣) فِي ش : « وَيَقُولُ . . . وَأَنْتَ آمِنٌ » ، وَالزِّيَادَةُ مِنَ الشَّرْحِ .
- (٤) فِي ش : « كِإِمْرَارِهِ . . . أَوْ بِإِشَارَةٍ » ، وَالزِّيَادَةُ مِنْ كَلَامِ الشَّارِحِ .
- (٥) كَذَا فِي زَعٍ ، أَيْ الْأَمَانِ . وَفِي الْغَايَةِ : « مَنْكِرُهُ » . وَقَدْ سَقَطَ هَذَا وَمِثْلُهُ مِنْ ش ، وَلَمْ يَدْرَجَا فِي الشَّرْحِ .
- (٦) فِي ش زِيَادَةُ مَدْرَجَةٍ مِنَ الشَّرْحِ ، هِيَ : « وَادَعَوْهُ » .

وإن اشتبّه ما أخذ من كافر^(١) ، بما أخذ من مسلم - فينبغي الكف .

ولا جزية مدة أمان . ويُعقد^(٢) لرسول ، ومستأمن .
ومن جاءنا بلا أمان ، وادّعى أنه رسول أو تاجر ، وصدّقته عادة - قبل . وإلا ، أو كان جاسوسا - فكأسير .
ومن جاءت به ريح ، أو ضلّ الطريق ، أو أبق أو شرد إلينا - فلاخذ .

ويبطل أمان برّد^(٣) ، وبخيانة .

وإن أودع أو أقرض مستأمن مسلماً مالا ، أو تركه ، ثم عاد لدار حرب ؛ أو انتقض عهد ذم - بقي أمان ماله ، ويبيعت^(٤) إن طلبه .
وإن مات فلوارثه ، فإن عُدِمَ فتي . وإن استرق^(٥) وقِفَ : فإن عتق أخذه ، وإن مات قنّا فتي^(٦) .

وإن أسر مسلم ، فأطلق بشرط أن يُقيمَ عندهم مدة^(٧) أو أبداً ،

(١) في ش : « كفار يحق . . مسلم بلاحق . . الكف عنهما » ، والزيادات من الشرح وإن وردت الأولى والثانية في ع تحت السطر .

(٢) في ع زيادة تحت السطر : « الأمان » ، وهي واردة في الشرح .

(٣) كذا في زع . وفي ش : « برده » ، ولعل الماء من كلام الشارح .

(٤) في ش : « وبيعت ماله إليه . . فإله لوارثه » . والزيادات من الشرح وإن الثانية في الغاية ٤٧٥ بلفظ : « له » .

(٥) في ع زيادة تحت السطر : « رب المال » ، وهي مذكورة في الشرح .

(٦) كذا في زع والغاية . وفي ش : « فيء » ، وأدرجت الغاء في الشرح .

في ع زيادة تحت السطر ، واردة في الشرح ، هي : « معينة » .

أو أن يأتي ويرجع^(١) ، أو يبعث مالا وإن عجز عاد إليهم - لزم^(٢) الوفاء ، إلا المرأة : فلا ترجع . وبلا شرط ، أو كونه رقيقا - فإن آمنوه فله الهرب فقط ، وإلا فيقتل ويسرق أيضا .

ولو جاء عِلجٌ بأسير على أن يُفادى بنفسه ، فلم يجِدْ - لم يُردْ ، ويُفديه المسلمون : إن لم يُفد من بيت المال .
ولو جاءنا حربى بأمان ، ومعه مسلمة - لم تُردَّ ويُرضى ، ويُردُّ الرجل .

. * * *

باب

« الهُدنة » : عقدُ إمامٍ أو نائبه على ترك القتال مدةً معلومةً ، لازمة^(٣) . وتسمى : « مُهادنة » و « مُوادة » و « مُعاهدة » و « مُسالمة » . ومتى زال من عقدها ، لم الثاني الوفاء .
ولا تصح إلا حيثُ جاز تأخير الجهاد . فتنى رآها^(٤) مصلحة - ولو عال منا - ضرورةً مدةً معلومة ، جاز وإن طال . فإن زاد على الحاجة بطلت الزيادة .

(١) فى ش : « ويرجع إليهم أو أن . . عجز عنه » ، والزيادات من الشرح وإن وردت الأخيرة فى ع تحت السطر ، والثانية فى الفاية ٤٧٦ .

(٢) كذا فى زع والفاية . وفى ش : « لزمه » ، وزيادة الهامش من الشرح .

(٣) أسقط هذا من ش ، وأدرج فى الشرح . وقدر الشارح قبله كلمة : « وهى » .

(٤) فى الفاية ٤٧٧ : « جهاد . . رأى فيها » . وفى ش زيادة من الشرح :

« الإمام » .

وإن أطلقت ، أو علقت بمشيئة - لم تصح .

ومتى جاءوا في فاسدة ، معتقدين الأمان - ردُّوا آمين .

وإن شرط فيها أوفى عقد ذمة شرطاً فاسداً - : كردُّ امرأة أو صداقها أو صبيٍّ أو سلاحٍ ، أو إدخالهم الحرم - بطل دون عقد .
وجاز شرط ردِّ رجل جاء مسلماً للحاجة ، وأمره^(١) سرّاً بقتالهم والفرار . ولا ينضمُّهم أخذه ، ولا يُجبره عليه .

ولو هرب منهم قنٍّ ، فأسلم - لم يُردَّ^(٢) ، وهو حر .

ويؤخذون^(٣) بجنايتهم على مسلم : من مال ، وقودٍ ، وحدٍّ .
ويجوز قتل رهائتهم : إن قتلوا زهائننا .

وعلى^(٤) الإمام حمايتهم إلا من أهل الحرب . وإن سبهم كافر - ولو منهم - لم يصح لنا شراؤهم . وإن سبَّ بعضهم ولدَ بعض ، وباعه أو ولدَ نفسه أو أهليه - صح كحربيٍّ ، لا ذميٍّ .

وإن خيفَ تقضُّ عهدهم ، بُنِذَ إليهم - بخلاف ذمة . ويجب إعلامهم قبل الإغارة . وينتقضُّ عهدُ نساءٍ وذريةٍ تبعاً .

وإن تقضَّها بعضهم ، فأنكر الباقون - بقول أو فعل - ظاهراً ،

(١) في ش : « وجاز أمره . . وبالفرار فلا » ، والزيادة من الشرح . وانظر الفاية .

(٢) في ش زيادة مدرجة من الشرح ، هي : « إليهم » .

(٣) كذلك في زيع والفاية ٤٧٨ وفي ش : « ويؤخذون » ، ولعله تحريف .

(٤) في ش : « وإلا » ، وأدرج الباقي في الشرح . وفي الفاية : « . . لا » ،

ولعله تحريف .

أو كاتبونا — أقرُّوا بتسليم من تَقَضَّ ، أو تَمَيَّزَهُ ^(١) عنهم . فإن
أَبَوهما قادرين ، انتَقَضَ عَهْدُ الكُلِّ .

باب عقد النِّمَّةِ

ويجب إذا اجتمعت شروطه ، ما لم تُخَفَّ غائلتهم . ولا يصح
إلا من إمام أو نائبه . وصفته : « أقررتكم ^(٢) بجزية واستسلام » ،
أو يبذلون ذلك فيقول : « أقررتكم عليه » ، أو نحوهما ^(٣) .

و« الجزية ^(٤) » : مال يؤخذ منهم — على وجه الصَّغار — كلَّ عام ،
بدلاً عن قتلهم ، وإقامتهم بدارنا .

ولا تُعقَدُ إلا لأهل الكتاب ^(٥) اليهود والنصارى ، ومن يَدِين
بالتوراة : كالسامرية ، أو الإنجيل : كالفرنج والصابئين . أو من له
شبهة كتاب : كالمجوس .

وإذا اختار كافر — لا تُعقَدُ له — ديناً من هؤلاء ، فأقرَّ
وعُقِدَتْ له .

(١) في ش : « أو تَمَيَّزَهُ » ، وزيادة الباء من الشرح .

(٢) كذا في زع والغاية ٤٧٩ . وفي ش : « أقررتكم » ، فإن لم يكن مضموم الأول

فتحريف .

(٣) كذا في ز والغاية ، أى نحو الصَّغِيرَيْن المذكورين . وفي ع أثر لكشط الميم . وهو

لفظ ش . وهو تحريف .

(٤) ورد بهامش ز كالغنوان : « حكم الجزية ومقدارها ، ومن قبل أى يؤخذ » .

(٥) كذا في زع . وفي ش : « كتاب .. أو بالإنجيل » ، وزيادة الباء من الشرح .

.. وفى الغاية : « كتاب .. تدِين » أى بفتح الياء المتعددة ، وهو لفظ ع .

ونصارى العرب ويهودهم ومجوسهم — من بنى تَغْلِب، وغيرهم —
لا جزية عليهم ولو بذلواها . ويؤخذ عوضها زكاتان من أموالهم :
بما فيه زكاة ، حتى مما لا تلزمه جزية . ومَصْرَفُهَا كجزية ^(١) .

ولا جزية على صبي ، وأمرأة ولو بذلتها لدخول دارنا — وتمكَّن
عائناً — ومجنون ، وقِنَّ ، وزَمِينٍ ، وأعمى ، وشيخٍ فإن ، وراهبٍ
بصومعة — ويؤخذ ما زاد على بُلغته — وخشَى ^(٢) . فإن بان رجلاً ،
أخذَ للمستقبل فقط . ولا على فقير ، غير مُتَمَلِّ ، يعجز عنها . والغنى
منهم : من عدَّه الناس غنياً .

وتجب على متَّقٍ — ولو لمسلم — ومبعضٍ بحسابه .
ومن صار أهلاً بأثناء حَوْلٍ ، أخذ منه بِقسطه بالعقد الأول .
ويُلْفَق من إفاقة مجنون حَوْلٍ ، ثم يؤخذ ^(٣) .

ومتى بذلوا ما عليهم ، لزم قبوله ، ودفع مَنْ قصدهم بأذى : إن
لم يكونوا بدار حرب . وحرَّم قتلهم وأخذ ما لهم .
ومن أسلم بعد الحول سقطت عنه ، لا إن مات أو جُنَّ ونحوه :
فتؤخذ ^(٤) من تركته ميت ، ومالٍ حيٍّ . وفي أثنائه تسقط .

(١) ورد في ز بعد ذلك . ضرورياً عليه : « وللإمام مسألة مثلهم : ممن يغشى ضرره
بشوكته من العرب ، وأباها إلا باسم الصدقة مضافة » . وفي النهاية ٤٨٠ :
« لا كزكاة » .

(٢) في النهاية ٤٨١ : « ولا على خشي » ، وش : « خشي مشكل » . والزيادة
من الشرح .

(٣) كذا في ز . وفي ع ش والنهاية : تؤخذ ، وكل صحيح .

(٤) في النهاية : « وتؤخذ » : ولعله تصحيف . وفي ش زيادة من الشرح : « الجزية » .

وتؤخذ عند انقضاء كل سنة ، فإن^(١) اتقضت سنون أستوفيت كلها .

وَيُؤْتَمَنُونَ عِنْدَ أَخْذِهَا ، وَيُطَالُ قِيَامُهُمْ ، وَتُجْرَأُ أَيْدِيهِمْ . وَلَا يُقْبَلُ إِرسَالُهَا ، وَلَا يَتَدَاخِلُ الصَّغَارُ .

وَلَا يَصِحُّ شَرْطُ تَعْجِيلِهَا ، وَلَا يَقْتَضِيهِ الْإِطْلَاقُ .

وَيَصِحُّ أَنْ يَشْرَطَ عَلَيْهِمْ^(٢) ضِيَاةٌ مِنْ يَمْرُئِهِمْ : مِنَ الْمُسْلِمِينَ وَدَوَابِّهِمْ ، وَأَنْ يَكْتَفَى بِهَا عَنِ الْجَزِيَةِ . وَيُؤْتَمَرُ بِإِنْ قَدَرَهَا وَأَيَّامِهَا ، وَعَدِيدٍ مِنْ يُضَافُ . وَلَا تَجِبُ بِلَا شَرْطٍ .

وَإِذَا تَوَلَّى إِمَامٌ ، فَعَرَفَ قَدْرَ مَا عَلَيْهِمْ ، أَوْ قَامَتْ بِهِ بَيِّنَةٌ ، أَوْ ظَهَرَ -- أَقْرَهُمْ عَلَيْهِ . وَإِلَّا رَجَعَ إِلَى قَوْلِهِمْ ، إِنْ سَاغَ . وَلَهُ تَحْلِيفُهُمْ مَعَ تَهْمَةٍ ، فَإِنْ بَانَ نَقْصُ أَخْذِهِ .

وَإِذَا عَقَدَهَا كَتَبَ أَسْمَاءَهُمْ وَأَسْمَاءَ آبَائِهِمْ وَحُلَاهُمْ وَدِيْنَهُمْ وَجَمَلَ^(٣) لِكُلِّ طَائِفَةٍ عَرِيفًا يَكْشِفُ حَالَ مَنْ تَغَيَّرَ حَالُهُ^(٤) ، أَوْ تَقَضَّى الْمَهْدَ . أَوْ خَرَقَ شَيْئًا مِنَ الْأَحْكَامِ .

(١) كَذَا فِي زُشِّ وَالنَّايَةِ ٤٨٢ . وَفِي ع : « فَإِذَا » .

(٢) وَرَدَ هَذَا فِي زُشِّ وَالنَّايَةِ ، وَسَقَطَ مِنْ ع .

(٣) كَذَا فِي زُشِّ وَالنَّايَةِ ٤٨٣ ، وَهُوَ الْمُنَاسِبُ . وَفِي ع : « وَيَجْمَلُ » .

(٤) كَذَا فِي زُشِّ وَالنَّايَةِ . وَفِي ش : « حَال » ، وَهُوَ تَحْرِيفٌ .

باب (١)

على الإمام أخذهم بحكم الإسلام : في نفس ومال وعرض ، وإقامة حدٍّ فيما يحرمونه : كزنا ، لا ما^(٢) يُحلُّونه : كخمر .

ويلزمهم التميز^(٣) عنا بقبورهم ، وبجُلام — : بحذفِ مقدَّم رؤوسهم ، لا كمادة الأشراف ، وأن لا يفرِّقوا شعورهم . — وبكناهم وألقابهم^(٤) — فيمنعون نحو « أبي القاسم » و « عز الدين » — وبركوبهم عرضاً يكافٍ على غير خيل ، ولباس^(٥) عسليٍّ ليهود ، وأذكن — وهو : الفاخيتي . — لنصارى . وشدُّ خرقٍ بقلانسهم وصماهم ، وزُنَّار^(٦) فوق ثياب نصرانيٍّ وتحت ثياب نصرايئة . ويُغايِر نساء كلِّ بين لوْنِي خُفٍّ .

ولدخول حماننا : جُلْجُلٌ أو خاتم رصاص ونحوه برباقهم .
ويحرم قيام لهم ولتبتدع يجب هجره^(٧) ، وتصديرهم ، وبداءتهم

-
- (١) في ش : « باب أحكام أهل التَّمة ، يجب على » ، والزيادة من الشرح وإن ورد بعضها في الفاية ٤٨٤ ، والإقناع ٩٩/٣ .
(٢) كذا في زع والفاية . وفي ش : « فيها » والزيادة من الشرح .
(٣) كذا في زع . وفي ش والإقناع ١٠٠ : « التميز » ، والفاية ٤٨٥ : « تميز » .
(٤) في ش : « وبألقابهم » ، وزيادة الباء من الشرح .
(٥) في ش زيادة : « ثوب » ، وهي من الشرح وإن وردت في ع تحت العطر .
(٦) في ش : « وشد زنار » ، والزيادة مدرجة من الشرح .
(٧) في ش : « هجرة كرافضي » ، وتصديرهم في المجالس . والزيادة من الشرح وإن ورد آخرها في الفاية ٤٨٦ بلفظ : « بمجالس » .

بسلام، وبـ « كيف أصبحت، أو أمسيت، أو أنت، أو حالك؟ » -
وتهنئهم، وتزيئهم، وعيادتهم، وشهادة أعيادهم . لا^(١) يمتثلهم
فيها .

ومن سلم على ذمي، ثم علمه - سن قوله^(٢) : « رد على سلامي » -
وإن سلم ذمي لزم رده، فيقال « وعليكم^(٣) » .
وإن شتمه كافر أجابه : وتكره مصافحته .

❦

فصل

ويتعمون من حمل سلاح وثقاف ورمي ونحوها^(٤) .
وتعالية بناء^(٥) فقط على مسلم ولو رضى . ويجب تقضه -
ويضمن ما تلف به قبله لا إن ملكوه من مسلم - ولا يُعاد غالباً
لو أنهدم - ولا إن بني دار أعندهم دون بنائهم .
ومن إحداث كنائس، وبيع، ومجتمعات لصلاة، وصومعة لراهب .

(١) كبد في زح ونهيه . وفي ش : « ولا » ، وزيادة الواو من الترح .

(٢) كذا في زح ونهيه . وفي ح : « قول » ، وإعله تحريف .

(٣) أسند « عليكم » من ش ، وأدرج في شرح .

(٤) كذا في ش ، أي نحو دأور ثلاثة بني منها : تعلم المقاتلة بالثقاف ؛ كما صرح به
في إنباح ١٠١/٣ . وفي ح : « ونحوهم » ، وإعله تحريف نشأ من أنهم أن المراد حمل الثقاف
أبداً . وأنه رد مبرد منها .

(٥) كذا في زح وإعله ٤٨٧ . وفي ش : « البناء » . تلفت « ، وفيه تحريف .

إلا إن شرط فيما قُتِح صلحاً على أنه لنا . ومن بناء ما أسْهَدِم
أَوْهَدِم ظُلماً منها ولو كلَّها ، كزيادتها . لا رَمَّ شَعْها .

ومن إظهار منكر ، وعيد وصليب ، وأكلٍ وشرب برمضان^(١)
وخمرٍ وخنزير — فإن فعلوا أتلَفناهما — ورفع صوت على ميت ، وقراءة
قرآن ، وضرب ناقوس^(٢) ، وجهر بكتابهم .

وإن سُوِّلَحوا في بلادهم على جزية أو خراج ، لم يُنَمَّعوا شيئاً من ذلك .
ويُمنَّعون دخولَ حرم مكة ولو بذلوا مالا ، وما أُسْتُوفى من
الدخول مُلك ما يُقَابَلُه من المال — لا المدينة — حتى غيرُ مكلف ،
ورسولُهم ويُخرج إليه^(٣) ويُعزَّر من دخل لاجهلاً ، ويُخرج ولو ميتاً ،
ويُنَبَّش إن دُفِن به ما لم يُيَلَّ .

ومن إقامة بالحجاز : كالمدينة ، واليَمَامة ، وخيبر ، والينبُع ، وفدك
ونخاليفها . ولا يدخلونها إلا بإذن الإمام . ولا يُقيمون لتجارة^(٤) ،
بموضع واحد ، أكثر من ثلاثة أيام . ويوكَّلون في مؤجَّل ، ويُجبر
من لهم عليه حالٌ على وفائه ، فإن تعذَّر جازت إقامتهم له . ومن
مرض لم يُخرج^(٥) حتى يبرأ ، وإن مات دُفِن به .

(١) في ش : « بنهار رمضان » ، والزيادة من الشرح .

(٢) ورد بهامش ز : « قال في الناقوس : الناقوس الذي تضرب به النصارى لأوقات
صلواتهم : خشبة كبيرة طويلة وأخرى قصيرة » .

(٣) و الغاية قبله زيادة : « لإمام » ، وفي ش بعده زيادة : « إن أبي أداء الرسالة
إلا له » ، وهي من الشرح .

(٤) في ع : « لحاجة تجارة » ، ولم ترد الزيادة في الشرح .

(٥) في ش : « يخرج منه . . . دُفِن فيه » ، والزيادة من الشرح . وانظر الغاية ٤٨٩ .

وليس لكافر دخول مسجد ولو أذن^(١) مسلم . ويجوز استجاره
لمبنائه .

والذئ — ولو أنثى صغيرة ، أو تغليياً^(٢) — إن أئجر إلى غير
بلده ، ثم عاد ، ولم يؤخذ منه الواجب فيما سافر إليه من بلادنا — فعليه
نصف العشر مما معه . ويمنعه دين كزكاة : إن ثبت بينة . ويصدق :
أن جارية معه أهله أو بنته ونحوهما . ويؤخذ مما مع حربى^(٣) أئجر
إلينا العشر . لا من م أقل من عشرة دنانير معها ، ولا أكثر من
مرة كل عام . ولا يُعشر ثمن خمر وخنزير^(٤) .

وعلى الإمام حفظهم ، ومنع من يؤذيهم ، وفك أسراهم بعد فك
أسرانا .

وإن تحاكموا إلينا أو مستأمنان باتفاقهما ، أو استعدى ذئ
على^(٥) آخر — فلنا الحكم والترك . ويحرم إحضار يهودى في سبته ،
وتحريمه باق : فيستثنى من عمل في إجارة .

ويجب^(٦) بين مسلم وذئ ، ويلزمهم حكمنا . ولا يُفسخ بيع
فاسد تقابضاء ، ولو أساموا أو لم يحكم به حاكمهم .

(١) فى ش زيادة مدرجة من الشرح ، هى : « له » .

(٢) فى ش : « أو كان تغلياً » ، وزيادة « كان » من الشرح .

(٣) فى ع زيادة : « إن » ، ولم تذكر فى الشرح ولا الغاية .

(٤) فى ش : « وثمان خنزير » ، والزيادة مدرجة من الشرح .

(٥) فى ش زيادة : « ذئ » ، وهى من الشرح . ولم ترد فى الغاية ٤٨٤ .

(٦) فى ش زيادة : « الحكم » ، وهى من الشرح وإن وردت فى ع .

وَيُغْنَمُونَ مِنْ شَرَاءِ مَصْحَفٍ، وَحَدِيثٍ ^(١) . وَفَقَهُ .

* * *

فصل

وَإِنْ تَهَوَّدَ نَصْرَانِيٌّ، أَوْ تَنْصَرَّ يَهُودِيٌّ — لَمْ يُقَرَّ . فَإِنْ أَبَى مَا كَانَ عَلَيْهِ وَالْإِسْلَامَ ^(٢) ، هُدِّدَ وَحُبِسَ وَضُرِبَ .

وَإِنْ أُنْتَقَلَ أَوْ مَجُوسِيٌّ إِلَى غَيْرِ دِينِ أَهْلِ الْكِتَابِ، لَمْ ^(٣) يُتَقَبَّلْ مِنْهُ إِلَّا الْإِسْلَامُ . فَإِنْ أَبَاهُ قُتِلَ بَعْدَ اسْتِئْذَانِهِ .

وَإِنْ أُنْتَقَلَ غَيْرُ كِتَابِيٍّ إِلَى دِينِ أَهْلِ الْكِتَابِ ، أَوْ تَتَجَسَّسَ وَثَنِيٌّ أَقْرَبَ ^(٤) .

وَإِنْ تَزَنَّدَقَ ذِمِّيٌّ لَمْ يُقْتَلْ . وَإِنْ كَذَبَ نَصْرَانِيٌّ بِمُوسَى خَرَجَ مِنْ دِينِهِ، وَلَمْ يُقَرَّ . لَا يَهُودِيٌّ بِعِيسَى .

وَيَنْتَقِضُ عَهْدُ مَنْ أَبَى ^(٥) بِذَلِكَ جَزِيَّةٍ أَوْ الصَّغَارَ أَوْ التَّزَامَ حَكَمْنَا ^(٦) ، أَوْ قَاتَلَنَا ، أَوْ خَلَقَ بَدَارَ حَرْبٍ مُقِيمًا ، أَوْ زَنَى بِمُسْلِمَةٍ ، أَوْ أَصَابَهَا بِاسْمِ النِّكَاحِ ، أَوْ قَطَعَ طَرِيقًا ، أَوْ تَجَسَّسَ أَوْ آوَى جَاسُوسًا ، أَوْ ذَكَرَ اللَّهَ تَعَالَى أَوْ كَتَبَهُ أَوْ دِينَهُ أَوْ رَسُولَهُ

(١) في ش : « وَكُتِبَ حَدِيثٌ » ، وَازِيَادَةُ مِنْ تِلْكَ لَمْ تَرْج . وَفِي ٤٨٥ : « وَحَدِيثٌ وَفَقَهُ وَتَفْسِيرٌ » .

(٢) كَذَابِيٌّ زَوَالِيَّةٌ ٤٩٠ وَأَصْلُهُ . ثُمَّ أَسْلَحَتْ بِمَا فِي ش وَهُوَ : « أَوْ الْإِسْلَامَ » .

(٣) في ش : « لَمْ يُقَرَّ وَلَمْ يُفْعَلْ » ، وَازِيَادَةُ مِنْ رَجْعِهِ مِنْ تَفْسِيرِهِ .

(٤) وَرَدَّ فِي ز بَعْدَ ذَلِكَ مَضْرُوبًا عَلَيْهِ : « وَمَنْ أَقْرَبَ نَاهٍ عَلَى يَهُودٍ أَوْ تَنْصَرَّ مُتَجَدِّدٌ ، أَوْ بَحْنًا ذِيْعَنَةً وَمَنَّا كُنْهَ » .

(٥) في ع : « أَوْ جَزِيَّةٍ أَوْ بِذَلِكَ الصَّغَارَ » ، وَهُوَ سَبْقُ قَوْلِهِ .

(٦) كَذَابِيٌّ زَعُ وَالنَّيَاةُ ٤٩١ . وَفِي ش : « أَحْكَامُنَا » .

بسوء ونحوه ، أو تمدى على مسلم بقتل أو فتنة^(١) عن دينه . لا بقذفه وإيذائه بسحر فى تصرفه . ولا إن أظهر منكرًا أو رفع صوته بكتابه . ولا^(٢) عهد نسائه وأولاده .

ويُخير الإمام فيه — ولو قال : ثبت — كأسير ، وماله فى ، ويحرم قتله إن أسلم ، ولو كان سبَّ النبىِّ صلى الله عليه وسلم وكذِّرته ، لا إن رُقَّ قبل^(٣) .

ومن جاءنا بأمانٍ ، فحصل له ذريةٌ ، ثم نقض العهد — فكذى .

(١) كذا وزش . ووج والناية : « أو فتنة » بالتجريك . وكل صحيح .

(٢) وزش زيادة مدرجة من الشرح ، هى : « ينتقض » .

(٣) وزش زيادة : « إسلامه » ، وهى من كلام الشارح .

(م — ٢٢ منتهى الارادات)

كتاب

« أَلْبَيْعُ » : مبادلة عين مائتة ، أو منفعة مباحة مطلقاً —
 بإحداها^(١) أو بمال للذمة — للملك على التأييد ، غير رباً وقرض .
 وينعقد — لا هزلاً ، ولا تلجئة وأمانة^(٢) ؛ وهو : إظهاره
 لدفع ظالم ولا يراد باطناً . — بإيجاب : كـ « بعتك أو ملكتك
 أو وليتُك أو أشركتك^(٣) أو وهبتُك » ونحوه ؛ وقبول :
 كـ « ابتعت أو قبلت أو تملكته أو اشتريته أو أخذته » ونحوه .
 وصح تقديم قبول^(٤) بلفظ أمر أو ماضٍ مجرد عن استفهام ،
 ونحوه . وتراخي أحدهما : والبيعان بالمجلس لم يتشاغلا بما يقطع عرفاً .
 وبمطاة : كـ « أعطني بهذا خبزاً » فيعطيه ما يرضيه .
 أو يساومه سلمة^(٥) بشئ ، فيقول : « خذها » أو « هي لك »
 أو « أعطيتكها » أو : « خذ هذه بدرهم » ، فيأخذها^(٦) . أو : « كيف
 تبيع الخبز ؟ » فيقول : « كذا بدرهم » ، فيقول : « خذ أو أنزله » .

(١) كذا في زع ، وهو الأولى . وفي ش والغاية ٣/٢ : « بأحدهما » ، وهو موافق
 لما في الإقناع ١١٥/٣ . وفي ش : « . . . للملك » .

(٢) كذا في زع والغاية . وفي ش : « أو أمانة » ، ولعله تعريف .

(٣) في ش زيادة من الشرح : « فيه » . وفيها وفي الغاية : « أو وهبتك » ،
 وأدرجت الماء في الشرح . وزيد في ع تحت السطر : « بكذا » ، وهو في الشرح .

(٤) ورحبهاش ز حاشية : « أي على إيجاب » .

(٥) ورد هذا في زع والغاية ه ، وسقط من ش .

(٦) في ش زيادة من الشرح : « أو هي لك » .

او وضع ثمنه عادة ، وأخذ عَقْبَهُ . ومحوه : مما يدل على بيع
بوشراء .

فصل

وشروطه سبعة :

- ١ — الرضا ، إلا من مُكْرَهَ بحق^(١).
- ٢ — الثاني : الرشد ، إلا في يسير ، وإذا أذن لميز وسفيه ولى ثم
يحرّم بلا مصلحة — أو لقن سيد^(٢).
- ٣ — الثالث : كون مبيع^(٣) مالا ، وهو : ما يباح نفعه مطلقا ،
وأقتناؤه بلا حاجة . كبغل وحمار ، وطير لقصد صوته ، ودود قز
ويزره ، ونحل منفرد أو مع كوّراته^(٤) وفيها : إذا شوهد داخل
إليها . لا كوّارة بما فيها : من عسل ونحل .
وكهر وفيل ، وما يصاد عليه : كبومة شباشا^(٥) . — أو به : كديدان ،

(١) ورد في زهد ذلك مضروبا عليه : « ويصح منه قبول هبة وبيع ، وبلا إذن
سيد » . وورد نحوه في التنتيح ، على مائ الفرح .

(٢) كذا في زع والغاية ٦ . وفي ش والإقناع ١٢٠ : « المبيع » .

(٣) كذا في زع والغاية . وفي ش : « كوارته . . . داخلها . . لا كوارات » .

(٤) كذا في الأصول ، والغاية ، والإقناع ١٢١ . وزعم مصحح الغاية : أن لفظ
الإقناع : « شباشا » ، وأمله في الطبعة الأولى . وهو محريف عما هنا الذي إذا لم يكن
مصحفا عن « شباشا » — كما ترجمه — فهو لهجة فيه ، وإن لم ترد في اللسان والتاج
ومالهما . وقول البهوتي : « هو : طائر تخيط عيناه ويربط ليزل عليه الطير فيصاد » ،
تفسير للبومة الذي يتخذ شبا كالذئب . فلا يتوهم أن هناك بومة تسمى شباشا . وراجع الحيوان
لإبناح ٥٠/٢ ، وحيات الحيوان للديري ١٢٠/١ (يولاق) : لتعلم مائ التفسير المذكور .

وسباع بهائم وطير يصلح^(١) لصيد وولدها وفرخها ويضها -
إلا الكلب .

وكقرد لحفظ ، وعلق^(٢) لمص دم ، ولبن آدمية - ويكره -
وقن مرتد ومريض ، وجان^(٣) وقاتل في عاربة .

لا مندور عتقه نذر تبرر ، ولا ميتة ولو طاهرة - إلا سمكا
وجراداً ونحوهما - . ولا سرجين نجس ، ولا دهن نجس أو
متنجس . ويجوز أن يستصبح بمتنجس في مسجد .

وحرم بيع مصحف . ولا يصح لكافر ، وإن ملكه يارث
أو غيره ألزم بإزالة يده عنه . ولا يكره شراؤه أستنقاذاً ،
وإبداله لمسلم . ويجوز نسخه بأجرة .

ويصح شراء كتب الزندقة ونحوها لئلتفها ، لا خمر لئريقها .
٤ - الرابع : أن يكون مملوكاً له حتى الأسير ، أو مأذوناً^(٤)
فيه وقت عقد - ولو ظناً عدمهما .

فلا يصح تصرف فضولي ولو أجزر بعد ؛ إلا إن اشترى في
ذمته ونوى لشخص لم يسمه . ثم إن أجازره من اشترى له : من
حين اشترى ، ، وإلا : وقع لمشتري ولزمه .

(١) كذا في ز . وفي ع ش والغاية : « تصلح » . وكلاما صحيح .

(٢) في ش : « وكملق » ، وزيادة الكاف من الشرح وإن وردت في الغاية ٧ .

(٣) في ش : « و » ، وقن قاتل » ، فأدرج المتن في الشرح وبالعكس .

(٤) في ش ع زيادة : « له » ، ومعنى من الشرح وإن ذكرت في الغاية ٨ .

ولا^(١) بيعُ مالا يملكه ، إلا موصوفاً لم يُعَيَّن : إذا قبض
أو ثمنه بمجلس عقدٍ ، لا بلفظٍ سلفٍ أو سَلَمٍ . والموصوفُ المعَيَّن
— : كـ « بعتك عبدى فلاناً » ويستقصى صفته . — يجوز^(٢) التفرُّق
قبل قبضٍ ، كحاضر . وينسخ عقدٌ عليه برده لفقد صفةٍ ، وتلف^(٣)
قبل قبضٍ .

ولا أرضٌ موقوفة : مما فُتِحَ عنوة ولم يُقسم — : كِصَرٍ والشَّامِ .
وكذا المراقُّ غيرَ « الحيرة » و « الأيس » و « باتقيا » وأرضِ بنى
صلوباً . — إلا المساكنَ ، وإذا باعها الإمام لمصلحة ، أو غيره وحكم
به من يرى صحته .

وتصح إيجارُها ، لا بيعُ ولا إجارة رِبَاعِ مكة والحرم — وهى :
النازل . — لفتحها عنوة .

ولا ماءٌ عِدٌّ : كعين وتقع بئر . ولا ما فى معدن جارٍ : كقارٍ
وملح ونِفْطٍ .

ولا نابتٍ من كَلٍّ وشوكٍ ونحو ذلك ؛ ما لم يَحْزَ . فلا يدخل
فى بيع أرضٍ ، ومشتريها أحقُّ به . ومن أخذه ملكه . ويهرُمُ دخول

(١) فى ش زيادة مدرجة من الفرح ، هى : « يصح » .

(٢) فى ع : « ويجوز » ، لكن الواو زبدت بخط آخر ، وهى من الفرح . وفى
الغاية : « يجوز تفرق » . وش : « . . . التصرف » ، وهو تصحيف .

(٣) فى ع : « تلف » ، إلا أن الباء بخط آخر ، ولم ترد فى الفرح .

(٤) ورد بهذا الرسم فى ش والغاية ٩ والإقناع ١٢٨ ومعجم البلدان لياقوت ١/٣٢٨ .
وفى زع : « الأيس » ، وهو رسم قديم صحيح أيضاً .

لأجل ذلك ، بغير إذن رب الأرض ، إن حوطت . وإلا جاز بلا ضرر
وحرّم منع مستأذن : إن لم يحصل منه ضرر .
وطُلُولٌ تُجَنَّى منها^(١) النحلُ ككَلْبٍ وأولى ، ونحلُ رب الأرض .
أحقُّ به .

٥ — الخامس : القدرة على تسليمه . فلا يصح بيع آبي وشارد ،
ولو لقادر على تحصيلهما .
ولا سمكٍ بماء ، إلا مرثياً بمَحُوزٍ يسهل أخذه منه .
ولا طائرٍ يصعبُ أخذه ، إلا بمنقَلَقٍ ولو طال زمنه .
ولا منصوبٍ ، إلا لفاصبه أو قادر على أخذه . وله الفسخُ إن
عجز .

٦ — السادس : معرفة مبيع ، برؤية متعاقدين مقارنةً بجمعه أو
بعض يدل على بقيته . كأخذ وجهي ثوب غير منقوش .
فلا يصح إن سبقت العقدَ زمنٌ يتغير فيه ولو شكاً ، وإن قال :
« بتك هذا البغل » فبان فرساً ، ونحوه .
وكرؤيته معرفته بلمسٍ أو بِشَمٍ أو ذوق ، أو وصفٍ ما يصح
سَلَمٌ^(٢) فيه ، بما يكفي فيه . فيصح بيع أعمى وشارؤه ، كتوكيله .

(١) كذا في زع والناية ١٠ والإقناع ١٢٨ . وفي ش : « منه » ، وهو تصحيف ..

(٢) كذا في زع . وفي ش : « السلم » . والناية : « سلف » .

ثم إن وجد ما وصف أو تقدمت رؤيته متغيراً، فلمشتري^(١) الفسخ—
ويحلف إن اختلفا—ولا يسقط إلا بما يدل على الرضا: من سؤم ونحوه—
لا بركوب دابة بطريق رد^(٢). وإن أسقط حقه من الرد فلا أُرش.

ولا يصح بيع حمل يظن، ولبن بضرع، ونوى بتمر، وصوف
على ظهر—إلا تبعاً. ولا عَسْبِ فحل، ولا مِسْكٍ في فأر^(٣)، ولا
لفت ونحوه قبل قلع، ولا ثوب مطوى أو تُسج بعضه على أن يُنسج
بقيته، ولا عطاء قبل قبضه، ولا رقعة به، ولا معدن وحجارته،
وسلف فيه.

ولا ملامسة: كـ «بتك ثوبي هذا على أنك متى لمسته، أو إن
لمسته، أو أي ثوب لمسته—فعليك بكذا».
ولا مُنَابَذة: كـ «متى أو إن نبذت هذا، أو أي ثوب نبذته—
فلك بكذا».

ولا بيع الحصة: كـ «أرمها، فعلى أي ثوب وقعت فلك بكذا»،
أو «بتك من هذه الأرض، قدر ما تبلغ هذه الحصة—إذا رميتها—
بكذا».

ولا بيع ما لم يعين: كعبد من عبيد، وشاة من قطع، وشجرة من

(١) في ع: «فللشر»، وهو تحريف.

(٢) كذا في زع والناية ١١. وفي ش: «ردما»، والزيادة من المرح.

(٣) في ش: «ولا لبن»، وزيادة «لا» من كلام الشارح.

(٤) كذا في زع. وفي ش والناية: «فأرته». وهذا مفرد، والأول جمع.

ستان ؛ ولو تساوت قيمتهم . ولا الجميع إلا غير معين ، ولا شيء
بشرة دراهم ونحوها إلا ما يساوى درهما . ويصح : إلا بقدر درهم .
ويصح بيع ماشوهد : من حيوان وثياب^(١) ، وإن جهلا عدده .
وحامل بحر ، وما مأكوله في جوفه ، وباقيلاً وجوز ولوز ونحوه في
قشرينه ، وحب مشتد في سنبله . ويدخل السائر تبعاً .

وقفيز من الصبرة : إن تساوت أجزاؤها ، وزادت عليه . ورطل
من دن ، أو من زبرة حديد ونحوه . وبلف ماعدا قدر مبيع يتعين .
ولو فرق قفزانا ، وباع واحداً مبهماً — مع تساوى أجزائها — صح .
وصبرة جزافاً مع جهلها أو علمها . ومع علم بائع وحده — يحرّم ،
ويصح . ولشتر الرد . وكذا مع علم مشتري وحده ، وبسائر الفسخ .
وصبرة علم قفزاتها إلا قفيزاً .

لائمة شجرة إلا صاعاً ، ولا نصف داره الذى يليه .
ولا جريب من أرض أو ذراع من ثوب مبهماً ، إلا أن علماً ذرعها ،
ويكون مئساعاً . ويصح معيناً بابتداء^(٢) وانتهاء معاً . ثم إن نقص ثوب
بقطع وتشاخاً — كانا شريكين . وكذا خشبة بسقف ، وفص بخاتم .
ولا يصح استثناء حمل مبيع أو شحمه ، أو رطل لحم أو شحم —
إلا وأس ما كول ، وجلده ، وأطرافه — ولا يصح استثناء ما لا
يصح بيعه مفرداً ، إلا فى هذه — ولو أبى مشتر ذبحه ولم يشترط

(١) فى ش : « ومن ثياب » ، والزيادة من المرح .

(٢) كذا فى زع والغاية ١٣ . وفى ش : « ابتداء » ، ولعله تعريف .

لم يجبر، ويلزمه قيمة ذلك تقريباً^(١)، وله الفسخ بعيب يختص^(٢) المستثنى.

٧ — السابع : معرفتهما لثمن حال عقد ، ولو بمشاهدة . وكذا
أجرة .

فيصحان بوزن صنجة ، وملء^(٣) كيل مجهولين . وبضيرة ، وبنفقة
عبدته شهراً . ويرجع^(٤) مع تعذر^(٥) معرفة ثمن ، في فسخ ، بقيمة مبيع .
ولو أسراً ثمناً بلا عقد ، ثم عقده بآخر — فالثمن الأول .

ولو عقد^(٦) سرّاً بثمن ، ثم علانية بأكثر — فكنكاح . والأصح
قول المنقح : « الأظهر : أن الثمن هو الثاني إن كان في مدة خيار ، وإلا
فالأول » انتهى .

ولا يصح برقم^(٧) ، ولا بما باع به زيد — إلا إن علماهما . ولا بألف
درهم ذهباً وفضة ، ولا بثمن معلوم ورطل خمر ، ولا كما يبيع الناس .
ولا بدينار أو درهم مطلق وثمن^(٨) تقود متساوية رواجاً ، فإن لم
يكن إلا واحداً^(٩) ، أو غلب أحدها — صح ، وصرف إليه .

(١) ورد هذا في زع والغاية ، وسقط من ش .

(٢) كذا في زع . وفي ش والغاية : « يغيث » ، وكلاماً صحيح .

(٣) في ش : « وبيل » ، وزيادة الباء من الشرح .

(٤) ورد في زيب السطور زيادة : « مشتر » ، وهي مذكورة في الشرح .

(٥) كذا في زع والغاية . وفي ش : « تمنره » ، وهو تحريف .

(٦) كذا في زبضم أوله . وفي ع ش والغاية : « عقدا » ، ولعله تحريف نشأ عن

التأثر بالصيغة السابقة .

(٧) كذا في زع والغاية ١٤ . وفي ش : « برقه » ، والزيادة من الشرح .

(٨) في ش : « وتم بالبد متساوية » ، فأدرج الشرح في الثن وبالعكس .

(٩) كذا في ز ش . وفي ع والغاية ١٤ : « واحدا » ، وهو تحريف .

ولا بمشرة صحاحاً أو إحدى عشرة مكسرة ، ولا بمشرة نقداً
أو عشرين نسيئة — إلا إن تفرقا فيهما على أحدهما .
ولا بدينار إلا درهماً ، ولا بمائة درهم إلا^(١) ديناراً ، أو إلا قفيز
بر ، أو نحوّه . ولا بمائة على أن أرهن بها^(٢) وبالمائة التي لك ، هذا .
ولا من صبرة أو ثوب أو قطيع : كل قفيز أو ذراع أو شاة
بدرهم .

ويصح بيع الصبرة أو الثوب أو القطيع : كل قفيز أو^(٣) ذراع
أو شاة بدرهم . وما بوعاء مع وعائه موازنة : كل رطل بكذا ،
مطلقاً . ودونه مع الاحتساب بزنته على مشتر ، إن علما مبلغ كل منهما .
وجزاقاً مع ظرفه أو دونه ، أو كل رطل بكذا ، على أن يسقط منه
وزن الظرف .

ومن اشترى زيتاً أو نحوّه في ظرف ، فوجد فيه رباً — صح في
الباقى يقسطه ، وله الخيار . ولم يلزمه بدل الرب .

فصل في تفريق الصفقة

وهي : أن يجمع بين ما يصح بيعه وما لا يصح .

(١) كذا في زع والغاية . وفي ش : « لا » ، وهو تحريب .

(٢) في ش : « رها » ، وهو من عبث الناشر .

(٣) أسقط « أو » من ش ، وأدرجت في المرح .

من باع معلوماً ومجهولاً - لم يتعدّر علمه - صح في المعلوم بقسطه . لا إن تعدّر ، ولم يدين ثمن المعلوم .

ومن باع جميع ما يملك بمضه ، صح في ملكه بقسطه .
ولمشتّر الخيار إن لم يعلم ، والأرث إن^(١) أمسك فيما ينقصه تفريق .

وإن باع قنه مع قن غيره بلا إذنه ، أو مع حرّ ، أو خلا مع خمر صح في قنه . وفي خلّ بقسطه . ويقدر خمر خلا . ولمشتّر الخيار .
وإن باع عبده وعبده غيره بإذنه : أو عبده لائنين : أو أشترى عبدَيْن من أثنين أو وكيلهما^(٢) بثمن واحد - صح ، وقسّط على قيمتهما . وكبيع إجارة .

وإن مجمع بين بيع وإجارة أو صرف أو خلع أو نكاح بموض واحد - : صحّا . وقسّط عليهما . وبين بيع وكتابة : بطل ، وصحت .

ومتى أُعتبر قبض لأحدهما ، لم يبطل الآخر بتأخره .

* * *

فصل

ولا يصح بيع ولا شراء ، ممن تلزمه جمعة ، بعد ندامها الذي ، عند

(١) كذا في ر ش والنّاية ١٦ . وفي ع : « إذا » . وش : « . . التفريق » .

(٢) كذا في ز . وفي ع ش والنّاية : « أو وكيلهما » ، وإمله تحريف .

النبير . الْمُنْتَحَى : « أَوْ قَبْلَهُ لِمَنْ مَتَرُهُ بَعِيدٌ : بِحَيْثُ إِنَّهُ يُدْرِكُهَا » أَنْتَهَى .
إِلَّا مِنْ حَاجَةٍ : كَمَضْطَرٍ إِلَى طَعَامٍ أَوْ شَرَابٍ يُبَاعُ ، وَعُزْيَانٍ وَجَدَ سِتْرَةً ،
وَكَفَنٍ وَمَوْوَنَةٍ تَجْهِيهِ لِمَيْتٍ خِيفَ فُسَادُهُ بِتَأَخُّرٍ ، وَوُجُودِ أَيْهِ
وَنَحْوِهِ ^(١) يُبَاعُ مَعَ مَنْ لَوْ تَرَكَهُ لَنَدَبَ ، وَمَرْكُوبٍ لِعَاجِزٍ ، أَوْ ضَرِيرٍ
عَدِمَ قَائِدًا ، وَنَحْوِهِ . وَكَذَلِكَ لَوْ تَضَاقَقَ وَقْتُ مَكْنُوبَةٍ .

وَيَصِحُّ إِمْضَاءُ بَيْعِ خِيَارٍ وَبَقِيَةِ الْعُقُودِ . وَتَحَرُّمُ مَسَاوِمَةٍ وَمَنَادَاةٍ .
وَلَا يَصِحُّ بَيْعُ عُنْبٍ أَوْ عَصِيرٍ لِمَتَّخِذِهِ خَمْرًا ، وَلَا سِلَاحٍ وَنَحْوِهِ فِي
فِتْنَةٍ ، أَوْ لِأَهْلِ حَرْبٍ ، أَوْ قِطَاعٍ طَرِيقٍ — مِمَّنْ عِلْمُ ذَلِكَ وَلَوْ بِقَرَائِنٍ ،
وَلَا مَأْكُولٍ وَمَشْرُوبٍ وَمَشْمُومٍ وَقَدْ حُرِّمَ لِمَنْ يَشْرَبُ عَلَيْهِ أَوْ بِهِ مَسْكِرًا ،
وَجَوْزٍ وَيَيْضٍ وَنَحْوَهُمَا لِقَمَارٍ ، وَغِلَامٍ وَأَمَةٍ لِمَنْ عُزِفَ بَوَاطُهُ دُبُرٍ
أَوْ غِنَاءٍ ^(٢) .

وَلَوْ أَتَاهُمْ بِغِلَامِهِ ، فَدَبَّرَهُ أَوَّلًا — وَهُوَ فَاجِرٌ مُعْلَنٌ — أُحِيلَ بَيْنَهُمَا ،
كَجَوْسَى تُسَلَّمُ أُخْتُهُ وَيُخَافُ أَنْ يَأْتِيَهَا .

وَلَا قَنْ مُسْلِمٌ لِكَافِرٍ لَا يَعْتَقُ عَلَيْهِ ؛ وَإِنْ أَسْلَمَ فِي يَدِهِ أُجْبِرَ عَلَى إِزَالَةِ
مِلْكِهِ ^(٣) وَلَا تَكْفِي كِتَابَتُهُ ، وَلَا بَيْعُهُ بِخِيَارٍ .

وَيَبِيعُ عَلَى بَيْعِ مُسْلِمٍ كَقَوْلِهِ لِمُشْتَرٍ شَيْئًا بِعَشْرَةٍ : « أُعْطِيكَ مِثْلَهُ »

(١) كَذَا فِي زَعِ وَالنَّايَةِ ١٧ . وَفِي ش : « أَوْ نَحْوِهِ » ، وَالزِّيَادَةُ مِنَ الشَّرْحِ .

(٢) كَذَا فِي زَعِ وَالنَّايَةِ ١٨ . وَفِي ش : « أَوْ بَشَاءٍ » ، وَزِيَادَةُ الْبَاءِ مِنَ الشَّرْحِ .

وَقَدْ وَرَدَ بِهِمَا ش : ز : « قَامُوسٌ : الْغَنَاءُ بِكُسْرِ الْفَيْنِ مَمْدُودًا : الصَّوْتُ الْمَطْرَبُ . وَمَقْصُورًا
كَلْبِي : ضِدُّ الْفَقْرِ » .

(٣) فِي ش زِيَادَةٌ : « عَنْهُ » ، وَهِيَ مِنَ الشَّرْحِ وَإِنْ وَرَدَتْ فِي النَّايَةِ ١٨ .

بتسعة ، وشرائه عليه كقوله لبائع شيئاً بتسعة : « عندى فيه عشرة » .
 زمن الخيارين ، وسومٌ على سومه مع الرضا صريحاً — محرمٌ . لا بعد ردِّ ،
 ولا بذلٌ بأكثر^(١) مما اشترى . ويصح العقد على السوم فقط .
 وكذا إجارةٌ .

وإن حضر باءٍ لبيع سلعته بسعر يومها وجهله ، وقصده حاضر عارفٌ
 به — وبالناس إليها حاجةٌ — حرمت مباشرة البيع له ، وبطل : رضوا
 أولاً . فإن فقد شيء مما ذكر صح ، كشرائه له . ويُخبر مستخيراً عن
 سعر جهله .

ومن خاف ضيعة ماله ، أو أخذَه ظلماً — صح بيعه له .
 ومن استولى على ملك غيره بلا حق ، أو جحدَه أو منعه حتى
 يبيعه إياه ، ففعل — لم يصح .
 ومن أودع شهادة^(٢) ، فقال : « أشهدوا أنى أبيعه أو أتبرع به خوفاً
 وتقيّةً^(٣) » — عمل به .

ومن قال لآخر : « اشترى من زيد فإنى عبده » ، ففعل ، فبان
 حرّاً — فإن أخذ شيئاً غرمه ، وإلا لم تلزمه المهدى حاضر البائع أو غاب —

(١) كذا فى زع والناية ١٩ . وفى ش : « أكثر » ، ولعله تحريف .

(٢) ورد بهامش ز : « مسألة إيداع الشهادة » .

(٣) كذا فى زش والناية . وفى ع : « : « أو تقيّة » ، ولعله تحريف .

كـ «أشتر منه عبده هذا» — وأدب هو وبائع. وتحدد مقرة^١ موطنه، ولا مهر، ويلحق الولد .

ومن باع شيئاً بثمان نسيئة، أو لم يقبض — حرّم. وبطل شراؤه له من مشتريه، بنقد من جنس الأول أقلّ منه ولو نسيئة. وكذا العقد الأول: حيث كان وسيلة إلى الثاني. إلا^(١) إن تغيرت صفته، وتسمّى: «مسألة العينة»، لأنّ مشترى السلعة إلى أجل يأخذ بدلها عيناً، أى تقدّراً حاضراً. وعكسها مثلها .

وإن اشتراه أبوه أو ابنه أو غلامه ونحوه، صح: ما لم يكن حيلة^٢.

وإن باع ما يجري فيه الربا نسيئة، ثم اشترى منه بثمانه — قبل قبضه — من جنسه، أو ما لا يجوز بيعه به نسيئة — لم يصح: حسماً لمادة ربا النسيئة .

فصل^٣

يحرّم التسعير، ويكره الشراؤه به . وإن هُدّد من خالفه حرّم وبطل .

وحرّم: «بيع كالناس»، واحتكار^٤ في قوت آدمي^٥ . ويصح

(١) كذا في زع . وفي ش: «إلى أن»، وهو تصحيف . وراجع الغاية ٢٠ .

شراء محتكر ، ويُجبر على بيعه كما يبيع الناس . فإن أبي ، وخيف
التلف — فرقه الإمام ، ويردّون بدله . وكذا سلاح الحاجة . ولا يكره
أدخار قوت أهله ودوابه .

ومن ضمن مكاناً — لبيع فيه ، ويشترى فيه وحده — كره الشراء
منه بلا حاجة ، كمن مضطّر ونحوه ، وجالس على طريق . ويحرم
عليه أخذ زيادة بلا حق .

بابُ الشروطِ في البيع

و « الشرط » فيه وشبهه : إلزام أحد المتعاقدين الآخر ، بسبب
العقد ، ماله فيه منفعة .

وتعتبر مقارنته للعقد . وصحيحة أنواع :

١ ما يقتضيه بيع : كتقاضي ، وحلول ثمن ، وتصرف كل فيما
يصير إليه ، وردّه بعيب قديم . ولا أثر له .

٢ — الثاني : من مصلحته . كتأجيل ثمن أو بعضه ، أو رهن أو
ضمين به ^(١) معين ، أو صفة في مبيع : كالعبد كاتباً أو فحلاً أو
خصياً أو صانعاً أو مسلماً ، والأمة بكرًا أو تحيض أو حائلاً ^(٢) ،
والدابة هملاًجة أو لبوناً أو حاملاً ، والفهد أو البازي صيوداً ،

(١) ورد هذا في زش والغاية ٢٣ ، ولم يرد في ع . وذكر فيها بدله مع علامة
التحسية : « أو كفيل » .

(٢) ورد « أو حائلاً » في ز ، ولم يرد في ع ش والغاية .

والأرض خراجها كذا ، والطائر مصوِّتاً أو يبيض أو يحى من مسافة معلومة . لا أن يوقظه للصلاة .

ويلزم فإن وُفِّي به ، وإلا فله الفسخ أو أرشُ فقدِّ الصفة . وإن تعذر ردُّه ، تعيَّن أرشٌ .

وإن أخبر بائع بصفة ، فصدقه بلا شرط ؛ أو شرط الأمانة ثيباً أو كافرةً أو هماً أو سبطةً أو حاملاً ، فبانت أعلا أو جمعةً أو حائلاً — فلا خيار .

٣ — الثالث : شرطُ بائعٍ نفعاً ، غيرَ وطءٍ ودواعيه ، معلوماً في مبيع . كسكنى الدار شهراً ، ومُحلان البعير إلى معين .
ولبائع إجارة وإعارة ما أُستثنى . وله على مشتري — إن تعذر اتفاعه بسببه — أجره مثله .

وكذا شرطُ مشتري نفع بائع في مبيع — : كحملِ حطب أو تكسيره ، وخياطة ثوب أو تفصيله ، أو جزُّ^(١) رطبة ، ونحوه . — بشرط علمه .

وهو كأجير ؛ فإن مات^(٢) أو تلف أو أُستحقَّ : فلمشتري عوضٌ ذلك . وإن تراضيا على أخذه ، بلا عذر ، جاز .

(١) كذا في زع والناية ٢٤ . ومصحف و ش : بالذال .

(٢) في الناية زيادة وردت بمعناها في الشرح ، هي : « بائع » . وفي ش : « مات أو استحق نفعه » ، وفيه زيادة من الشرح وإن وردت بمعناها في الناية ، ونقص لم يدرج فيه .

ويُطله جمع بين شرطين — ولو صحيحين — ما لم يكونا من مقتضاه أو^(١) مصلحته .

ويصح تعليق فسخ ، غير خلع . بشرط . كـ « بعثك على أن تنقضي الثمن إلى كذا ، أو على أن ترهنه^(٢) بـ » ؛ وإلا فلا بيع يبتنا .
وينفسخ إن لم يفعل .

* * *

فصل

وفاسدُه أنواعٌ :

١ — مبطلٌ : كشرط بيع آخر ، أو سلف ، أو قرض ، أو إجارة . أو شركة ، أو صرف الثمن أو غيره .
وهو : بيعتان في بيعه ، ألغى عنه .

٢ — الثاني : ما يصح معه البيع . كشرط يُنافي مقتضاه : كأن لا يخسر^(٣) أو متى نفق ، وإلا رده . أو لا يقفه أو يبيعه أو يهبه أو يعتقه ، أو إن أعتقه فلبائع ولاؤه ، أو أن يفعل ذلك . إلا شرط^(٤) العتق ، ويُجبر إن أباه . فإن أصرَّ أعتقه^(٥) حاكم .

(١) في زيادة مدرجة من الشرح ، هي : « من » .

(٢) كذا في زش والناية ٢٥ . وفي ع : « ترهنه » ، وهو تحريف .

(٣) في ش : « يحسر أو نفق » ، وفيه تصحيف ، وقدس لم يدرج في الشرح .

(٤) ورد هذا في زش والناية ، ولم يرد في ع . وفي الناية : « . . عتق » .

(٥) كذا في ع ش والناية ٢٦ ، وهو الصحيح . وفي ز : « عتقه » ، وهو سبق

قلم من المصنف : لأن المتعدي منه لم يرد إلا رابعيا ، كما صرح به في المصباح والمختار .

(م ٢٣ — منتهى الإرادات)

وكذا شرطُ رهنٍ فاسدٍ ، ونحوه : كخيار أو أجلٍ مجهولين ،
أو تأخير تسليمه بلا أتعافٍ ، أو إن باعه فهو أحق به بالثمن ، أو أن
الأمة لا تتحمل .

ولمن فات غرضه ، أُلْفِسَ . أو أُرْشِيَ تقصيرِ ثمنٍ ، أو أُسْتَرْجَاعُ
زيادةٍ بسببِ إلغاء .

ومن قال لغيره : « بنى هذا على أن أقضيك منه » ، فباعه —
صح البيع ، لا الشرط .

وإن قال ربُّ الحق : « أقضنيه على أن أبيعك كذا بكذا » ،
فقضاء — صح دون البيع .

وإن قال : « أقضني أجودَ ممالى^(١) على أن أبيعك كذا » ، ففعلًا —
فباطلان .

٣ — الثالث : مالا ينعقد معه بيع . كـ « بعثك أو اشتريت —
إن جئتني ، أو رضى زيد — بكذا » .

ويصح : « بعثت وقبلت إن شاء الله » ، وبيع العربون وإيجارته —
وهو : دفعُ بعضِ ثمنٍ أو أجرَةٍ . ويقول : « إن أخذته أو
جئت^(٢) بالباقي ، وإلا فهو لك » . — لا : « إن^(٣) جاء لمرتته بحقه في

(١) كذا في ز ش . وفي ع : « من مالى » ، وإله تحريف فإمل . وفي هـ : « عليك » ، والزيادة مذكورة الشرح .

(٢) كذا في زع والفاية . وفي ش : « جئتك » ، وزيادة السكف من الشرح .

(٣) أسقط هذا من ش ، وأدرج في الشرح .

محلّه ، وإلا فالرهن له . وما دُفع في عُربون فلبائع ولمؤجر^(١) : إن لم يتم .

ومن قال : « إن بعثك فأنت حرٌّ » فباعه — عتق ، ولم ينتقل ملك^(٢) .

وإلا ، وقال آخر^(٣) : « إن أشتريته فهو حر » ، فاشتراه — عتق^(٤) .

ومن شرط البراءة من كل عيب ، أو من عيب كذا إن كان — لم

(١) كذا في زع . وفي ش والغاية : « ومؤجر » ، ووردت اللام في الشرح .

(٢) ورد بهامش ز حاشية جلية : « فإن قيل : لما الفرق بين تعليق الطلاق وتعليق العتق ، فإنه لو قال : « إن تزوجت فلانة فهي طالق » ، وتزوج بها — لم تطلق . وكذا لو قال لأجنبية : « إن دخلت الدار فأنت طالق » ، فدخلت وهي زوجته — لم تطلق بغير خلاف . ولو قال : « إن ملكت فلانا فهو حر » ، صح التعليق وعتق بالملك ؟ »

« قيل : الفرق بينهما : أن العتق له قوة وسراية ، ولا يعتمد نفوذه الملك . فإنه ينفذ في ملك الغير ، ويصح أن يكون الملك سببا لزواله بالعتق عقلا وشرعا ، كما يزول ملكه بالعتق عن ذي رحمه المحرم بشرائه . فكما لو اشترى عبد اليعتق في كفارة أو نذر ، أو اشتراه بشرما العتق . فكل هذ بشرع فيه جعل الملك سببا للعتق . فإن قوته محبوبة لله ، فشرع الله سبحانه التوصل إليها بكل وسيلة مفضية إلى محبوه . وإيس كذلك الطلاق : فإنه يفيض إلى الله ، وهو أبغض الحلال إليه ، ولم يجعل ملك البضع بالنكاح سببا لإزالته البتة . »

« وفرد ثان : أن تعليق العتق بالملك من باب نذر القرب والمناجات والتبرر ، كقوله : « لئن آتاني الله من فضله لأنصدقن بكذا وكذا » . فإذا وجد الشرط لزمه ما علقه به : من الطاعة المتصودة . فهذا لون ، وتعليق الطلاق على الملك لون آخر . قاله ابن القيم في الهدى » .

(٣) قد أسقط هذا من ش ، وأدرج في الشرح .

(٤) ورد في ز بعد ذلك مضروبا عليه : « وإن خلعتك (؟) فأنت طالق ، لم تنطق به » .

يرأ^(١) . وإن سماء أو أبرأه بعد العقد ، برأ^(٢) .

فصل

ومن باع ما يُذرَع على أنه عشرة ، فبان أكثر — صح . ولكل
الفسخ : ما لم يُعطِ الزائد مجاناً .

وإن بان أقلّ صح ، والنقص على بائع . ويختر إن أخذه مشتري
بقسطه ، لا إن أخذه بجميعه . ولم يفسخ^(٣) .

ويصح في صبرة ونحوها ، ولا خيار لمشتري .

باب

« أَلِخْيَارُ » : أسم مصدر « أختار » ، وهو : طلبُ خيرِ الأمرين .
وأقسامه ثمانية :

١ — خيار المجلس . ويثبت في بيع غير كتابة ، وتولى طرفي^(٤)
عقد . وشراء من يعتق عليه ، المنقح : « أو يعترف بحريته قبل الشراء » .

(١) ورد بهامض مع تصحيح زيئذه . وجودة بالشرح : « بائع بذلك » .
(٢) فح : « برأ » ، وهو تصحيح : لأن هذا خامس بالمرض ، على ما في الصباح
والختار .

(٣) ورد في ز تحته بخلف آخر : « المشتري » ، وهو في الشرح بمعنى .

(٤) كذا في زح والناية ٢٩ . ووش : « طرق » ، وهو تصحيح .

وكبيع صلح وقسمته وهبة بعناه ، وإجارة ، وما قبضه شرط لصحته : كصرف ، وسلم ، ورَبَوَى بنفسه .
 لا في مساقاة ، ومُزارعة ، وحوالة ، وسبق : ونحوها .
 ويبقى ^(١) إلى أن يتفرقا عرفاً بأبدانهما . ومع إكراه ، أو فزع من مخوف ، أو إجماع بسيل ، أو حمل — إلى أن يتفرقا من مجلس زال فيه ^(٢) . إلا أن ^(٣) يتبايما على أن لا خيار ، أو يُسقطاه بعده .
 وإن أسقطاه أحدهما ، أو قال لصاحبه : « اختر » — بقي خيار صاحبه . وتحرم الفرقة ^(٤) خشية الاستقالة .
 وينقطع خيار بموت أحدهما ، لا جنونه ^(٥) . وهو على خياره إذا أفاق . ولا يثبت لوليّه .

٢ — الثاني : أن يشترطاه في العقد ، أو زمن الخيارين — إلى أمد معلوم . فيصبح ولو فيما يفسد قبله ، ويباع ويحفظ ثمنه إليه .
 لا في عقد حيلة : ليربح في قرض . فيحرم ، ولا خيار ، ولا يجزئ تصرفهما . المنقح : « فلا يصح البيع » .
 ويثبت في بيع ، وصلح وقسمته بعناه ، وإجارة في ذمة أو مدق لا تبلى المقد . لا فيما قبضه شرط لصحته .

(١) بهامش مع التصحيح زيادة مذكورة في الشرح والغاية ٢٩ : « خيار » .
 (٢) بهامش ز — بدون علامة التصحيح ، ومخط آخر — زيادة : « الإكراه » .
 ووردت في المرح بلفظ : « إكراه » .

(٣) كذا في زع ، وهو المناسب . وفي ش : « إن تابا » ، ولعله تعريف .

(٤) كذا في زش . وفي ع : « الفرقة » ، والغاية ٣٠ : « فرقه » .

(٥) فـ ع : « جهنونه » ، إلا أن الباء — وهي من المرح — زبدت بمخط آخر .

وابتداءً أمد^(١) من عقد . ويسقط بأول الغاية : فإلى صلاة ، بدخول وقتها ، كالغد .

وإن شرطاه يوما ويوما ، صح في اليوم الأول فقط .
ويصح شرطه لهما ولو وكيلين كلمو كَلَيْهِمَا^(٢) ، وإن لم يأمرهما به . وفي معين من مَبِيعَيْنَ بمقد — ومتى فُسخ فيه رجع بقسطه من الثمن — ومتفاوتاً ، ولأحدهما ، ولغيرهما ولو المبيع — ويكون توكيلا له فيه — لا له دونهما .

ولا يفتقر فسخ من يملكه إلى حضور صاحبه ، ولا رضاه . وإن مضى زمنه ولم يُفسخ ، لزم .

ويَنْتَقِل ملك بمقد ، ولو فسّخاه بعد .

فَيَعْتَقُ ما يعتق على مشتري ، وتلزمه^(٣) فِطْرَةُ مَبِيع . وكسبه ونعائه المنفصل له . وما أَوْلَدَ فأُم ولد ، وولده حر .

وعلى بائع بوطء المهر ، — مع علم تحريره ، وزوال ملكه ، وأن البيع لا ينفسخ بوطئه — أَلْحَدُ . وولده قِنٌّ . والحمل وقت عقد مبيع ، لا نَعَاءُ . فُتْرَةُ الأَمَاتِ ببيع ، بقسطها .

ويحرّم تصرّفهما — مع خيارهما — في ثمن معين ومُثَمَّن .

وينفَذُ عتقُ مشتري ، لا غيرُ عتق مع خيار الآخر ، إلا معه أو بإذنه .

(١) كذا في زوال الغاية ٣١ . وفي ع : « أمد » ، وش : « مدة » .

(٢) كذا في ز . وفي ع : « كوكليهما » . وش : « كوكليها » ، وهو تحريف .

(٣) كذا في زع . وفي ش والغاية ٣٢ : « ويزمه » . وكلاما صحيح .

ولا يتصرف بائع مطلقاً إلا بتوكيل مشتري، وليس فسخاً .
وتصرفُ مشتري^(١) بوقفٍ وبيعٍ وهبةٍ، وليس لشهوةٍ ونحوه،
وسوؤه — إمضاء وإسقاط لخياره . لا لتجربة كاستخدام ،
ولا إن قبلته البيعة ولم يمنحها .
ويبطل خيارُهما مطلقاً ، بتلف مبيع بعد قبض ، وإتلاف مشتري
إياه مطلقاً .

وإن باع عبداً بأمة^(٢) ، فمات العبد ، ووجدَ بها عيباً — فله
ردُّها ، ويرجع بقيمة العبد .

ويورث خيارُ الشرط : إن طالب به قبل موته . ولا يشترط ذلك
في إرث خيارٍ غيره .

٣ — الثالث : خيارُ غُبنٍ يخرجُ عن عادة .

ويثبت لرُكبانٍ تُلْقُوا — ولو بلا قصدٍ — : إذا باعوا أو
أشْتَرَوْا ، وُغِبْنَا .

ولِستَرِبِلٍ^(٤) غُبنٍ ، وهو : من جهل القيمة ، ولا يحسن
يُمَاكِسُ : من بائعٍ ومشتري .

(١) في ش زيادة من الناشر أو الناسخ ، هي : « بيع » . وفيها وقع : . . . أو
بيع أو هبة أو لمس ، . والزيادة من الفرح .

(٢) كذا في ز ش وأصل ع . ثم أصلح فيها بالباء ، وهو لفظ الغاية ٣٣ .

(٣) في ع بين الأسطر زيادة ورد نحوها في الفرح ، هي : « بصرط خيار » .

(٤) في ش : « والمستربل » ، وهو تحريف ظاهر .

وفي نجش^(١) : بأن يُزايده من لا يريد شراءً، ولو بلا مواطاة .
ومنه : « أُعْطِيتُ كَذَا » ، وهو كاذب . ولا أرش مع إمساك .
ومن قال عند العقد : « لا خِلا بة » ، فله الخيارُ إذا خُلبَ .
والقَبْنُ محرمٌ ، وخيارُه كميّ : في عدم قوْريّة . ولا يمنع الفسخُ
تميّبه — وعلى مشترِ الأرض — ولا تلقه ، وعليه قيمته .
والإمام جعل علامة تنفى القَبْنِ عمن يُغبَن كثيراً .
وكبيع إجارةً — لا نكاحً — فإن فسخ في أثناءها ، رجع بالقسط
من أجرة المثل ، لا من المسمى .
٤ - الرابع : خيارُ التّديّس^(٢) بما يزيد به الثمنُ : كتّصْريّة
اللبن في الضرع ، وتحمير وجهه ، وتسويد شعره وتجميده ، وجمع ماء
الرحى وإرساله عند عرض . ويحرّم ككتم عيب
وثبت لمشتري خيارُ الرّد ، ولو حصل بلا قصد .
ومضى علم التّصْريّة ، مُخَيَّر ثلاثة أيام — منذُ علم — : بين إمساكِ
بلا أرضي ، ورَدٍّ مع صاع تمر سليم : إن حلبها . ولوزاد عليها قيمة . وكذا
لو رُدَّت بغيرها . فإن عُدِمَ فقيمتُه موضع عقدٍ . ويُقبل ردُّ اللبن بحاله ،
بدل التمر . وغيرُها على التراخي ، كعميب .

(١) ورد بهامش ز : « قال في القاموس : النجش : أن يواطىء رجلاً — إذا أراد
بيعاً — أن يمدحه ، وأن يريد الإنسان بيع بيعاً ، فتساومه بها بشئ كثير لينظر إليك ناظر ،
فيقع فيها » .

(٢) ورد بهامش ز : « قال الجوهري (يعني : في الصحاح) : هو كتمان العيب في
السلعة من المفترى » .

وإن صار لبنها عادة ، سقط الرد : كيب زال ، ومزوجة .
بانت .

وإن كان بغير مُصَرَّاةٍ لبن كثير ، فخلبه ، ثم ردها بيب —
رده ، أو مثله إن عدم .

وله ردُّ مُصَرَّاةٍ من غير بهيمة الأنعام مجاناً ؛ المنقح : « بل
بقية^(١) ما تلف : من اللبن » .

- الخامس^(٢) : خيار العيب وما بعته . وهو : نقص مبيع أو
قيمه عادة . كمرض وبخر وحول وخرس وكلف وطرش وقرع ،
وتحريم عام كجوسية ؛ وعقل وقرن وفتق ورتق ، واستحاضة
وجنون وسعال وبحة ، وحمل أمة ، وذهاب جارحة أوسن من كبير ،
وزيادتها ، وزنا من بلغ عشراً ، وشربه مسكراً ، وسرقته^(٣) وإباقه ،
وبوله في فراشه ، وحمق كبير — وهو : ارتكابه خطأ على بصيرة ،
وفزعه^(٤) شديداً . وكونه أعسر لا يعمل يمينه عملها المعتاد ، وعدم
ختان ذكر^(٥) وعثرة مراكوب وكدمه ورفسه وحره^(٦) ، وكونه

(١) كذا في زع والغاية ٣٥ . وفي ش : « قيمة » ، وهو تحريف .

(٢) في ش : « الخامس » ، وهو تصحيف ظاهر .

(٣) كذا في زع . وفي الغاية ٣٦ : « .. وإباق » ، وهو تحريف . وفي ش تأخير وتقديم .

(٤) كذا في زع والغاية . وضبط في ز بالضم : فيقيد أنه نوع من الحق ، وإن كان
بخلافه صنيع الفارح وغيره . وفي ش : « وكفزه » ، والزيادة من الشرح . وراجع
الإقناع ١٧٥/٣ .

(٥) في مع علامة الزيادة ، زيادة من الشرح : « لاصغير ولاأثنى » .

(٦) كذا في الأصول كلها والإقناع ١٧٦ بدون ضبط . والوارد في معاجم اللغة —

شُمُوسًا أو بعينه ظَفَرَةً ، وطول مدة ثقل مافي دار^(١) عُرْفًا — ولا أجرة
لمدة ثقل أتصل عادةً ، وثبَّتَ اليد ، وتُسَوَّى الحُفْرُ — وبقي ونحوه
غيرِ مُتَادٍ بها ، وكونها تنزلها^(٢) الجُنْدُ ، وثوب غير جديد : ما لم يَبْنِ
أثرُ أَسْتَمَالِهِ ؛ وماء أَسْتَعْمَلَ^(٣) في رفع حدث ولو أَشْتَرَى لشرب .

لا معرفة غِنَاءٍ ، وثُيُوبَةٍ^(٤) ، وعدم حيض ، وكفرٍ ، وفسقٍ باعتقاد
أو فعلٍ ، وتغفيلٍ ، وعُجْمَةٍ ، وقرابةٍ ، وصُدَاعٍ وَهْمٍ يسيرين ،
وسقوط^(٥) آيات يسيرة بمصحف ونحوه .

ويختار مشتر في معيب^(٦) : قبل عقد أو قبض ما يضمنه بائع قبله :-
كشتر على شجر ، ونحوه ، وما أُبِيعَ^(٧) بكيل أو وزن أو وعد أو
ذرع — إذا جهله ثم بان ، يَبْنِ رَدُّ مَوْتُهُ عليه ، ويأخذ ما دفع أو أبرأ
أو وهب^(٨) من ثمنه — وبين إمساكٍ مع أرشٍ — وهو : قسط ما

كالخنار والمصباح ، والـان ١٦/٢٦٤ ، والتاج ١٧٢/٩ — : الحران (بالكسر والضم) .
فلعله مصدر قياسي : لأن فعله وإن كان من باب دخل ، إلا أن فيه لغة أخرى بزنة قرب
وكرم . أو حذف الألف المجانسة . وفي النهاية ٣٧ : « وكلمة ورثة وحرثة » ، وهو
تصحيح .

(١) في ع مع علامة التصحيح ، زيادة مذكورة في الشرح : « مبيعة » .
(٢) كذا في ز . وفي ع ش والفاية : بالناء . وكل صواب .
(٣) كذا في ز ع والفاية . وفي ش : « مستعملا ... اشترى الماء » ، وفيه زيادة من
الشرح .

(٤) في ش : « ولا ثيوبة » ، وزيادة « لا » من الشرح .
(٥) في ش : « لاسقوط » ، فأدرج المتن في الشرح وبالعكس .
(٦) ورد بهامش ز : « مسألة ما إذا اشترى معيبا لم يعلم عيبه » .
(٧) كذا في ز ع . وفي ش والفاية ٣٨ : « ييم » . وحكى ابن القطار — على
و المصباح — : أن « أباعه » لغة . وإن كان صاحب المختار قد ذكر أنها بمعنى : عرضه للبيع .
(٨) بهامش ع مع علامة التصحيح ، زيادة : « له » ، وهي في الشرح والفاية .

بين قيمته صحيحاً ومعيّاً من ثمنه . — ما لم يُفَضَّ إلى رباً : كسراه
حُلًى فضةً بزنته دراهم ، أو فقيز مما يجري فيه رباً بثله ، ويجده
معيّاً ؛ فيردُّ أو يُمسك مجاناً .

وإن تعيَّب أيضاً عنده فسخته حاكم ، وردُّ بائع الثمن ، وطالب
بقيمة المبيع . لأن العيب لا يهمل بلا رضاً ، ولا أخذٍ أرضٍ .

وإن لم يعلم عيِّبه حتى تلف عنده ، ولم يرض بعيِّبه ^(١) — فسُخَّ العقد :
وردُّ ^(٢) بدله ، واسترجع الثمن .

وكسبُ مبيع ^(٣) لمشتري ، ولا يردُّ نماءً منفصلاً إلا لعذر : كولو
أمة ، وله قيمته . وله ردُّ ثيب وطئها مجاناً .

وإن وطئ بكراً ، أو تعيَّب ، أو نسيَّ صنعةً عنده — فله الأرضُ .
أو يردُّه ^(٤) مع أرضٍ تقصيه . ولا يرجع به إن زال .

وإن دلَّس بائع فلا أرض ^(٥) ، وذَهَبَ عليه : إن تلف أو أُبْقَ .

وإلا ، ففَلَفَ أو عَتَقَ ، أو لم يعلم ^(٦) عيِّبه حتى صبَّغَ أو نسَّجَ أو
وَهَبَ أو باعه أو بعضه — تعين أرض ^(٧) ، ويُقبل قوله في قيمته .

(١) في ش زيادة — لعلها من الناشر أو الناسخ — هي : « بعد » .

(٢) ورد في ز بعد ذلك مضروباً عليه : « الموجود ، ويبقى قيمة العيب في ذمته » .

(٣) في ش : « مبيع معيب . . . يرد له » ، والزيادة من الشرح وإن ورد أولها ،
في الغاية ٣٩ .

(٤) كذا في ز . وفي ع ش والغاية : « أورد » .

(٥) في ش زيادة من الشرح : « على مشتري » . وانظر الغاية .

(٦) في ش زيادة : « مشتري » ، وهي من الشرح وإن ذكرت في الغاية ٤٠ .

(٧) كذا في ز ع والغاية . وفي ش : « الأرض » .

لكن : لو رد^(١) عليه فله أرشُهُ أو ردُّه .

وإن باعه لبائعه فله ردُّه^(٢) ، ثم للبائع الثاني ردُّه عليه . وفائدته :
أختلاف الثمنين .

وإن كسر ما مأكولُه في جوفه ، فوجدَه فاسدًا ، وليس لمكسوره
قيمةٌ — : كَيْفِضُ الدَّجَاجِ . — رجع بثمنه . وإن كان له قيمةٌ — : كَيْفِضُ
النَّعَامِ ، وَجَوَزِ الهِنْدِ . — خُيِّرَ بَيْنَ أَرَشِهِ ، وَبَيْنَ رَدِّهِ مَعَ أَرَشِ كَسَرِهِ
وَأَخَذِ ثَمَنِهِ . وَيَتَعَيَّنُ أَرَشُ مَعَ كَسَرِهِ لَا تَبْقَى مَعَهُ قِيَمَةٌ .

وخيَارُ عَيْبٍ مَتَرَاخٍ : لَا^(٣) يَسْقُطُ إِلَّا إِنْ وَجَدَ^(٤) دَلِيلَ رِضَاةٍ :
كَتَصَرُّفِهِ وَاسْتِعْمَالِهِ لِغَيْرِ بَحْرِيَّةٍ ، فَيَسْقُطُ أَرَشُ كَرْدٍ .

وَلَا يَفْتَقَرُ رَدُّهُ إِلَى حَضُورِ بَائِعٍ وَلَا رِضَاةٍ ، وَلَا قَضَاءٍ .
وَلِشَرِّعٍ غَيْرِهِ مَعْيِيًا ، أَوْ بِشَرَطِ^(٥) خِيَارٍ — إِذَا رَضِيَ الْآخَرُ —
الْفَسْخُ فِي نَصْبِيهِ ، كَشَرَاءٍ وَاحِدٍ مِنْ أَثْنَيْنِ^(٦) . لَا إِذَا وَرِثَ .
وَلِلْحَاضِرِ مِنْ مُشْتَرِيَيْنِ نَقْدُ نِصْفِ ثَمَنِهِ ، وَقَبْضُ نِصْفِهِ . وَإِنْ نَقَدَهُ
كُلَّهُ لَمْ يَقْبُضْ إِلَّا نِصْفَهُ ، وَرَجَعَ عَلَى الْغَائِبِ .

وَلَوْ قَالَ^(٧) : « بَعْتُكُمَا » ، فَقَالَ أَحَدُهُمَا : « قَبِلْتُ » — جَازَ .

(١) في ش : « لو ورد » ، والواو والماء من كلام الشارح .

(٢) في ش زيادة مدرجة من الشرح ، هي : « على » .

(٣) قد أسقط هذا وما يليه من ش ، وأدرج في الشرح .

(٤) كذا في ز ش والغاية ٤١ وأصل ع . ثم أصلح فيها هكذا : « يوجد » .

(٥) في ش : « شرط » ، وأدرجت الباء في الشرح .

(٦) في ش زيادة من الشرح : « بشرط خيار » .

(٧) في ش زيادة من الشرح : « لاثنين » . وانظر الغاية .

ومن اشترى مَعِينَيْنِ أو مَعِيَا فِي وَعَاهَيْنِ صَفَقَةً — : لم يملك ردَّ
أحدهما بقسطه ، إلا إن تلف الآخر ، ويُقبل قوله يمينه في قيمته .
ومع عيب أحدهما فقط : له ردُّه بقسطه ، لا إن قص بتفريق — :
كمِصْرَاعِي بَابٍ ، وزوجِي خَفٌّ . — أو حرُمٌ : كَأَخَوَيْنِ ونحوهما .
ومثله : جان له ولدٌ ؛ يباعان بقيمة الولد لمولاه .
والمَبِيع — بعد فسخ — أمانةٌ يدمشتر .

* * *

فصلٌ

وإن اختلفا . عند مَنْ حدث العيبُ ؟ مع الاحتمال — ولا يِنَّةً —
فقولُ مشترٍ يمينه على أَلْبَتٌ ، إن لم يخرج عن يده .
وإن لم يَحْتَمِلْ إلا قولَ أحدهما ، قُبُنْ بلا يمينٍ .
ويُقبل قولُ بائعٍ : « إن المَبِيعَ ليس المردود » — إلا في خيارٍ
شرطيٍّ : فقولُ مشترٍ — وقولُ مشترٍ في عينٍ عن معيّنٍ بعقدٍ وقابضٍ
في ثابتٍ في ذمة — : من عن مَبِيعٍ ، وقرضٍ وسَلَمٍ ونحوه . — إن
لم يخرج عن يده .

ومن باع قِنًا — تلزمه عقوبةٌ : من قصابٍ أو غيره . — ممن
يعلم ذلك : فلا شيء له . وإن علم بعد البيع : يُخَيَّرُ بين ردِّ وأرشيٍّ ؛ وبعد
قتلٍ : يتعيّن أرشيٌّ ؛ وبعد قطعٍ : فكما لو عاب عنده .

وإن لزمه مال - والبائع معسر - : قُدِّمَ حقُّ مجئٍ عليه ، ولشترِ الخيارِ . وإن كان موسراً : تعلقَ أرشٌ بذمته ، ولا خيار^(١) .
٦ - السادس : خيارٌ في البيع بتخيير^(٢) الثمن . ويثبت في صور :

- ١ - في تولية : كـ « ولَّيتكهُ ، أو بعثكهُ برأس ماله ، أو بما أشتريته^(٣) » ، أو برقمه « ، وهما يعلمانه .
- ٢ - وشركة^(٤) ، وهي : يُع بعه بعضه بقسطه . كـ « أشركتك في ثلثه أو^(٥) ربه » ونحوهما .
- و « أشركتك » ينصرف إلى نصفه . فإن قاله^(٦) « لآخرَ عالم^(٧) » بشركة الأول : فله نصف نصيبه ؛ وإلا : أخذ نصيبه كله .
- وإن قال : « أشركاني » فأشركاه معاً — أخذ ثلثه .
- ومن أشرك آخرَ في قفيز أو نحوه — قبض بعضه — أخذ

(١) في زيادة : « المشتري » . ووردت في الشرح والغاية ٤٣ بلفظ : « لشتر » .
(٢) كذا في زع والغاية ، وهو الصواب الموافق للآتي الإقناع ١٨٦/٣ . وفي ش : « بتخير » ، وهو تحريف خطير .
(٣) في ش زيادة مبرجة من الشرح ، هي : « به » .
(٤) في الغاية : « وفي شركة » ، والزيادة في المشرح .. وع : « أو شركة » ، والزيادة من الناسخ .
(٥) في ش : « أو في ربه » . وأشركت « ، وفيه تحريف وزيادة من الشرح .
(٦) كذا في زع والغاية . وفي ش : « قال » ، وهذا من كلام الشارح ، وأدرج المفظ للثني فيه .

(٧) كذا في ز مع الضبط ، وأصل ع . ثم أصلح فيها بلفظ : « عالم » ، وهو أفض ش والغاية . ولا يبعد أن يكون تحريفاً مقصوداً بسبب ما اشتهر : من أن صاحب الحال لا بد وأن يكون معرفة . مع أنه يجوز أن يكون نكرة كما صرح به سيبويه وغيره ، على ما في شرح الألفية ثلاثون (٤١٩/١ : ط عيسى الحلبي) . وراجع الإقناع ١٨٧/٣ .

نصف المقبوض . وإن باعه من كله جزءاً يساوى ما قبض ، أنصرف
إلى المقبوض

٣ — ومُراجحة ، وهى : بيعه بشئ وربيع معلوم . وإن قال :
« ... على أن أربح فى كل عشرة درهماً » ، كره .

٤ — ومواضعة ، وهى : بيع بخسران . وكره فيها ما كره فى
مُراجحة .

فأثنته مائة ، وباعه به ووضيعة درهم من كل عشرة — : وقع
بتسعين . ولكل أو عن كل عشرة : يقع بتسعين وعشرة
أجزاء من أحد عشر جزءاً من درهم . ولا تضرب الجهالة حينئذ :
لزوالها بالحساب .

ويعتبر للأربعة : علمها برأس المال ، والمذهب : أنه متى بان أقل
أو مؤجلاً ، حط الزائد — ويحط قسطه فى مُراجحة ، وينقصه فى
مواضعة — وأجل فى مؤجل . ولا خيار .

ولا تقبل دعوى بائع غلطاً ، بلا يئنه . فلو ادعى علم مشتر
لم يحلف . وإن باع سلعة بدون ثمنها علماً ، لزمه .

وإن اشتراه ممن ردّ شهادته له ، أو ممن حاباه ، أو لرغبة تحضه ،
أو موسم^(١) ذهب ، أو باع بمضه بقسطه ، وليس من المتماثلات

(١) كذا فى زع والغاية ٤٤ . ووش : « موسم » ، وازيادة من المرح .

المتساوية — : كزيت ونحوه . — لزمه أن يُبين . فإن كتم خبير
مشتريين رد وإمساك .

وما يُزاد في ثمن أو مُثمن أو أجل أو خيار ، أو يُحط من
الخيارين — يلحق به . لا بمدّ لزمه ، ولا إن جئ فقدي .

وهبة مُشتري لو كيل باعه كزيادة ، ومثله عكسه .
وإن أخذ^(١) أرساً لميب أو جنابة ، أخبر به لا بأخذ غناء ،
واستخدام ، ووطء : ما^(٢) لم ينقصه .

وإن اشترى ثوباً بعشرة ، وعمل فيه أو غيره — ولو^(٣) بأجرة —
ما يساوي عشرة ، أخبر به . ولا يجوز : « تحصيل بعشرين » . ومثله
أجرة مكانه وكيله ووزنه^(٤) .

وإن باعه بخمسة عشر ، ثم اشتراه بعشرة — أخبر به ؛ أو حط
الريح من الثمن الثاني ، وأخبر بما بقي . فلو لم يبق شيء أخبر بالحال .
ولو اشتراه بخمسة عشر ، ثم باعه بعشرة^(٥) ، ثم اشتراه بأى ثمن
كان — بينه .

وما باعه أثنان مُرابحة ، فثمنه بحسب ملكيتهما ، لا على رأس
مالهما .

(١) في ش زيادة مدرجة من الترح ، هي : « مشر » .

(٢) ورد هذا في زع والناية ٤٥ ، وسقط من ش .

(٣) قوله : « ولو بأجرة » سقط من ع فقط .

(٤) في ش : « وزنه » ، وهو تحريف ناسخ أو ناشر .

(٥) في ش : « بعشرة اشتراها » ، وفيه تصحيف وسقط لم يدرج في الشرح .

٧ — السابع : خيار اختلاف المتبايعين .

إذا اختلفا أو ورثتهما في قدر ثمن ، ولا يئنه ، أو لهما — حلف بائع : « ما بعته بكذا ، وإنما بعثته بكذا » ؛ ثم مشتر : « ما أشتريته بكذا ، وإنما أشتريته بكذا » ؛ ثم إن رضى أحدهما بقول الآخر ، أو نكل وحلف الآخر — أقر . وإلا : فكل الفسخ وينفسخ ظاهراً وباطناً^(١) .

المنقح : « فإن نكلا صرفهما^(٢) كما لو نكل من ثرد عليه اليمين » . وكذا إجارة ، فإذا تحالفا ، وفُسخت بعد فراغ مدة — فأجرة مثل ؛ وفي أثنائها : بالقسط .

ويحلف بائع فقط : بعد قبض ثمن ، وفسخ عقده . وإن تلف مبيع : تحالفا ، وغرم مشتر قيمته . ويقبل قوله فيها ، وفي قدره ، وفي^(٣) صفته — وإن تعيب : ضم أرشه إليه . — وكذا كل غارم . لا وصفه ببيع^(٤) . وإن ثبت : قبل قوله في تقدّمه .

٨ — الثامن : خيار يثبت للخلف في الصفة ، ولتغير ما تقدمت رؤيته . وتقدم^(٥) .

-
- (١) في ش زيادة من الشرح ، هي : « لأحدهما » .
 (٢) في تحت السطر ، زيادة ورد نحوها في الشرح ، هي : « حاكم » .
 (٣) ورد لفظ « ي » و « ز » ، ولم يرد في ع ش والناية ٤٧ .
 (٤) في ع زيادة ، مع علامة التعشبة ، هي : « إلا بينة » .
 (٥) أسقط هذا من ش ، وأدرج في الشرح . وورد بهامش ز : « في الشرط السادس من كتاب البيع » ، ولفظ الشارح : « من شروط » .
 (م — ٢٤ منتهى الإرادات)

فصل

وإن اختلفا في صفة ثمن : أخذ تعد البلد ، ثم غالبه رواجاً . فإن
أستوت فالوسط .

وفي شرط صحيح أو فاسد ، أو أجل أو رهن ، أو قدرهما ،
أو ضمير — : فقول منكره ، كفسد .

وفي قدر مبيع أو عينه : فقول بائع .

وإن تشاحا في أيهما يسلم قبل — والتمن عين — : نصيب عدل
يقبض منهما ، ويسلم المبيع ثم الثمن .

وإن كان ديناً^(١) أجير بائع ثم مشتري : إن كان الثمن حالاً
بالجلس .

وإن كان دون مسافة قصر : حُجر على مشتري في ماله كله ،
حتى يسلمه .

وإن غيبه ببعيد ، أو كان به ، أو ظهر عسره — : فلبائع الفسخ ،
كمفلس . وكذا مؤجر بنقد حال .

وإن أحضر بعض الثمن ، لم عليك أخذ ما يقابله : إن نقص
بتشقيص .

(١) في زيادة لم ترد في ع والفاية ٤٨ ، هي : « ثم » . وهي من عت المتكرر
أو الناسخ .

ولا يملك بائعٌ مطالبةً بضمن بذمة ، ولا أحدهما قبضَ معين — زمنَ
خيار شرط — بغير إذن صريحٍ ممن الخيارُ له .

فصلٌ

وما أُشترى بكيل ، أو وزنٍ ، أو وعدٍّ ، أو ذرع — مُملك ، ولزم
بمقد . ولم يصح بيعه ولو لبائمه ، ولا الاعتياضُ عنه ، ولا إجارتُه ،
ولا هبته ولو بلا عوضٍ ، ولا رهنه ولو قبض ثمنه ، ولا حوالةٌ
عليه قبل قبضه .

ويصح جزافاً إن علما قدره ، وعتقه ، وجعله ^(١) مهراً ، وخلعٌ
عليه ، ووصيةٌ به .

وينفسخ ^(٢) العقد فيما تلف بأفة ، ويخبر مشتري إن بقى شيء ،
كما لو تعيب بلا فعلٍ ، ولا أرش . ويأتلاف مشتري ^(٣) أو تعيبه ،
لا خيار . وبفعلٍ بائع أو أجنبي ، يخبر مشتري بين فسخ ، وإمضاء ،
وطالب بمثل ^(٤) مثلي أو قيمةً متقوم — مع تلفٍ — وبنقصٍ مع تعيب .
والتلف من مال بائع . فلو أبيع ^(٥) أو أخذ بشفعةٍ ما أُشترى
بكيل ونحوه ، ثم تلف الثمن قبل قبضه — : أنفسخ العقد الأول فقط ،

(١) في ش : « ومهرا » ، وأدرج الساقط في المرح .

(٢) كذا في زش والغاية ٤٩ . ووع : « وينسخ » ، ولعله تحريف فتأمل .

(٣) في ش : « . . . ومشتري تعيبه » ، وهو تحريف وعبت من الناشر .

(٤) كذا في زع والغاية ٥٠ . وفي ش : « بمثله » ، وهو تحريف .

(٥) كذا في زع . وفي ش والغاية : « يبيع » . وتقدم مثله قريباً .

وَعَرِمَ المشتري الأول للبائع قيمة المبيع ، وأخذ من الشفيع مثل الطعام .

ولو خلط بما لا يتميز : لم يفسخ^(١) ، وهما شريكان ، ولشتر الخيار .

وما عدا ذلك يصح التصرف فيه قبل قبضه — إلا المبيع بصفة ، أو رؤية^(٢) متقدمة — ومن ضمان مشتر . إلا إن منعه بائع ، أو كان ثمرأ على شجر ، أو بصفة ، أو برؤية^(٣) متقدمة — : فن^(٤) بائع .

وما لا يصح تصرف مشتر فيه ، يفسخ العقد بتلفه قبل قبضه .
وئن ليس في ذمة^(٥) كُشْمَن . وما في الذمة له أخذ بدله : لاستقراره .
وحكم كل عوض مُلِكَ بعقد يفسخ بهلاكه قبل قبضه — : كأجره .
معيئة ، وعوض في صالح بمعنى بيع ، ونحوهما . — حكم عوض في بيع : في جواز التصرف ، ومنعه .

وكذا ما لا يفسخ بهلاكه قبل قبضه : كموض عتق^(٦) وخلع ، ومهر ، ومصالح به عن دم عمد ، وأرض جنائية ، وقيمة متلف ، ونحوه . لكن يجب بتلفه مثله أو قيمته .

(١) كذا في ز ش . وفي ع : « يفسخ » . وقد سبق نحوه .

(٢) كذا في ر ش والغاية . وفي ع : « أو برؤية » ، وهو الملائم لا بعد .

(٣) كذا في ز ع ، وهو الأول . وفي ش والغاية بدون الباء .

(٤) ورد في ز بعد ذلك مضروباً عليه : « ضمان » . وهو في المرح والغاية .

(٥) كذا في ز ع والغاية . وفي ش : « ذمته » ، ولعله تحريف .

(٦) كذا في ز ع . وفي ش تأخير وتقديم . وانظر الغاية ٥١ .

ولو تعيّن ملكه في موروث أو وصية أو غنيمة، فله التصرف فيه قبل قبضه . وكذا ودّيعه، ومال شركة، وعارية .
وما قبضه شرط لصحة عقده — : كصرفٍ وسلمٍ . — لا يصح تصرفه فيه قبل قبضه .
ولا يصح تصرف في مقبوض بعقد فاسد، ويضمن هو وزيادته، كمنصوب .

فصل

ويحصل قبض ما يبيع بكيل أو وزن أو عدّ أو ذرع، بذلك، بشرط حضور مستحقّ أو نائبه . ووعاؤه كيده . وتكره زلزلة الكيل .
ويصح قبض متعيّن بغير رضا بائع، ووكيل من نفسه لنفسه — إلا ما كان من غير ^(١) جنس ماله — وأستتابه من عليه الحق للمستحق .
ومتى وجدته قابض زائداً ^(٢) مالا يتغابن به، أعلمه ^(٣) .
وإن قبضه ثقة بقول بأذلي : « إنه قدر حقه » ، ولم يحضر كيلاه أو وزنه — قبل قوله في نقصه .

وإن صدّقه في قدره، برى من عهده . ولا يتصرف فيه : لفساد القبض .

(١) ورد هذا في زع والفاية، وسقط من ش .

(٢) في ش : « زائد » ، وهو خطأ وتحريف .

(٣) في ش زيادة من المرح : « به » . ولفظ النابة : « أعلم به وجوبا » .

ولو أذن لغيره في الصدقة بدينه عنه ، أو صرفه — لم يصح^(١) ولم يبرأ .

ومن قال ولو لغيره : « تصدق عني بكنا » ، ولم يقل : « من ديني » — صح ، وكان اقتراضاً . لكن يسقط من دين غريم بقدره ، بالمقاصة .

وإتلافُ مشترٍ ومُتَّهِبٍ بإذنِ واحدٍ — قبضٌ ، لا غصبة^(٢) .
وغصبُ بائعٍ ثمنًا ، أو أخذه بلا إذنٍ — ليس قبضًا ، إلا مع المقاصة .
وأجرةُ كيِّالٍ ووزَّانٍ وعدَّادٍ وذرَّاعٍ وقَّادٍ ونحوهم على باذلٍ ، وقلٍ على مشترٍ . ولا يضمن ناقدٌ حاذقٌ أمينٌ خطأً .

وفي سُبرَةٍ وما يُنْقَلُ : بنقله^(٣) ؛ وما يُتناوَلُ : بتناوله^(٤) ؛ وغيره : بتخليته .

لكن يُعتبر في قبضٍ مُشاعٍ يُنْقَلُ ، إذنُ شريكه . فلو آباه : وكُلٌّ فيه : فإن أبي : نصب حاكم من قبض .

ولو سلَّه بلا إذنٍه : فالبائعُ غاصبٌ . وقرارُ الضمان على مشترٍ : إن علم ، وإلا : فعلى بائع .

(١) في تحت السطر ، زيادة وردت في الشرح ، هي : « الإذن » .

(٢) في ش زيادة مخرجة من الشرح ، هي : « ويأتي » .

(٣) كذا في ز ، وهو اللام . وفي ش والغاية ٥٢ : « ينقل » .

(٤) كذا في زع والغاية . وفي ش : « يتناول » ، ولعله تحريف .

فصل

والإقالة فسخ^(١) : تصح قبل قبض ، وبعد نداءُ مُجمعة ، ومن مُضاربٍ وشريك ولو بلا إذن ، ومفلسٍ بعد حَجْرٍ — لمصلحة ، وبلا شروطٍ بيع ، وبللفظٍ صلح وبيع ، وما^(٢) يدلُّ على مُعاطاة . ولا خيارَ فيها ، ولا شفعة . ولا يَحْنَثُ بها من حلف : لا يبيع . ومؤونة ردُّ على بائع .

ولا تصح مع تلفٍ مُشتمين ، وموتٍ عاقد . ولا زيادةٍ على ثمن ، أو تقصيه ، أو بغير جنسه .

و « الفسخ » : رفعُ عقدٍ من حينٍ فسخ .

* * *

بابُ الرُّبَا والصَّرْفِ

« الرُّبَا^(٣) » : تفاضلٌ في أشياء ، ونَسَاءٌ في أشياء ، تختصُّ بأشياء وردَّ الشرع بتحريمها .

فيحرُمُ ربا فضلٍ : في كلِّ مَكِيلٍ أو موزونٍ بجنسه ، وإن قلَّ : كتمرٍ بتمر . لا في ماء ، ولا فيما لا يُوزَنُ عُرْفًا لصناعته^(٤) من

(١) ف ش : « فسخ لا يبيع . . . ومن مفلس » ، والزيادة من المرح .

(٢) كذا في ز والفاية وأل ع . ثم أصلح فيها بلفظ ش : « وبما » ، وزيادة الباء من المرح .

(٣) أسقط هذا من ش ، وأدرج في المرح .

(٤) كذا في زع والفاية هـ . وفي ش : « لصناعة » ، وهو تحريف .

غير ذهب أو فضة : كممولٍ من نحاس وحديد وحرير وقطن ، ونحو ذلك . ولا في فلوسٍ عددًا ولو نافقةً .

ويصح بيعُ صبرةٍ بجنسها : إن ^(١) علما كيلهما وتساوِيهما . أو لا وتبايعاهما مثلاً بمثل ، فكَيْلَتَا فِكَاتَا سواء . وَحَبٌّ جَيِّدٌ بِخَفِيفٍ . لا بعسوسٍ ، ولا مَكِيلٍ بجنسه وزناً ، ولا موزونٍ بجنسه كيلاً — إلا إذا علم مساواته ^(٢) في مِقياره الشرعي .

ويصح إذا اختلف الجنسُ : كيلاً ، ووزناً ، وجِزَافاً . ويصح لحمٌ بمثله من جنسه : إذا نَزَعَ عَظْمُهُ . وبحيوانٍ من غير جنسه ، كبغير مأْكُولٍ . وعسلٌ بمثله : إذا صُفِّيَ . وفرعٌ معه غيره لمصلحته ^(٣) أو منفرداً بنوعه : كجَبْنٍ بِجَبْنٍ ، وسمْنٍ بِسَمْنٍ مُمَاثِلًا . وبغيره : كزُبْدٍ بِخَيْضٍ ، ولو مُتَفَاضِلًا . إلا مثلَ زُبْدٍ بِسَمْنٍ : لا استخراجُه منه .

لا ^(٤) معه ما ليس لمصلحته : ككَشْكٍ بنوعه ، ولا بفرعٍ غيره . ولا فرعٍ بأصله : كأَقِطٍ بلبَنٍ . ولا نوعٍ مَسْتَه النار بنوعه الذي لم تَمَسَّهُ .

و « الجنسُ » : ما شَمِلَ أنواعاً كالذهب والفضة ، والرُّبُّ والشعير ،

(١) في ش : « وإن » ، والزيادة من الناسخ أو الناشر .

(٢) في ش زيادة : « له » ، وهي من الفرح وإن وردت في الغاية .

(٣) في ع : « لمصلحة » ، ولعله تحريف .

(٤) في ش زيادة : « ما » ، وهي من الترح وإن ذكرت بهامش ع بخط آخر .

والتَّمْرُ والمِلْح . وفروعُها أَجْناسُ : كالْأَدِقَّةِ ، والأَخْبَازِ ، والأَدِهَانِ .
واللَّحْمُ واللَّبَنُ أَجْناسٌ : باختلافِ أصولهما . والشَّخْمُ والمَخُّ
والْأَلْيَةُ ، والْقَلْبُ والطَّحَالُ والرُّئَةُ ، والكُلْيَةُ والكَبِدُ والكَارِعُ^(١)
أَجْناسٌ .

ويصحُّ بيعُ دَقِيقِ رَبْوَى بِدَقِيقِهِ : إِذَا أُسْتَوِيَاً نَمُوَةً . ومَطْبُوخِهِ
بِمَطْبُوخِهِ ، وَحَبْزِهِ بِحَبْزِهِ : إِذَا أُسْتَوِيَاً نَشَافاً أَوْ رَطوبَةً . وَعَصِيرِهِ
بِعَصِيرِهِ ، وَرَطْبِهِ بِرَطْبِهِ ، وَيَابِسِهِ بِيَابِسِهِ ، وَمَنْزُوعِ نَوَاهُ بِثَلْثِهِ .
لَامِعِ نَوَاهُ بِمَامِعِ نَوَاهُ ، وَلَا مَنْزُوعِ نَوَاهُ بِمَانَوَاهُ فِيهِ . وَلَا حَبٌّ بِدَقِيقِهِ
أَوْ سَوِيْقِهِ ، وَلَا دَقِيقٌ حَبٌّ بِسَوِيْقِهِ ، وَلَا خَبْزٌ بِحَبِّهِ أَوْ دَقِيقِهِ أَوْ
سَوِيْقِهِ . وَلَا نَيْثُهُ بِمَطْبُوخِهِ ، وَلَا أَصْلُهُ بِعَصِيرِهِ ، وَلَا خَالِصُهُ أَوْ مُشَوَّبُهُ
بِمُشَوَّبِهِ ، وَلَا رَطْبُهُ بِيَابِسِهِ^(٢) .

وَلَا الْمُحَاقَلَةُ ، وَهِيَ : بَيْعُ الْحَبِّ الْمَشْتَدِّ فِي سُنْبُلِهِ بِجَنْسِهِ . وَيَصَحُّ
بِغَيْرِ جَنْسِهِ .

وَلَا الْمَزَابَنَةُ ، وَهِيَ : بَيْعُ الرُّطْبِ عَلَى النَّخْلِ بِالتَّمْرِ . إِلَّا فِي الْعَرَايَا ،
وَهِيَ : بَيْعُهُ خَرَصاً بِثَمَلٍ مَا يُوْثُلُ إِلَيْهِ — إِذَا جَفَّ — كَيْلاً ، فِيمَا

(١) كَذَا بِالْأَصُولِ ، وَلَمْ يَرِدْ إِلَّا بِمَعْنَى : الَّذِي رَمَى فِيهِ فِي الْمَاءِ . وَلَيْسَ مُرَادًا هُنَا ،
بِالْمُرَادِ بِهِ : مُسْتَدَقُّ السَّاقِ الْعَامِي مِنَ اللَّحْمِ . وَالَّذِي وَرَدَ بِهِذَا الْمَعْنَى هُوَ : « الْكَارِعُ »
كَفَرَابٍ . وَجَمْعُهُ : « أَكْرَعٌ » ، ثُمَّ « أَكْرَعٌ » . وَهُوَ لَفْظُ الْمَغَايَةِ ه ه ه ، وَشَرَحَ الْإِقْتِنَاعُ
٢٠٨/٣ . فَلَمَّا مَاتَ الْأَصْلُ عَرَفَ عَنْهُ . وَرَاجِعُ الْخَنَارِ وَالْمَصْبَاحِ ، وَاللَّسَانُ ١٨١/١٠
— ١٨٣ ، وَالتَّاجُ ٤٩٢/٥ — ٤٩٣ .

(٢) فِي شَيْ زِيَادَةٍ . لِيُفْرَحَ ، هِيَ : « كَرَطَبٌ » .

دون خمسة أو سق، لاحتاج لوطب ولا ثمن معه . بشرط الحلول .
وتقابضهما بمجلس العقد . ففي نخل : بتخلية ، وفي (١) تمر : بكيل .
فلو سلم أحدهما ، ثم مشيا فسلم الآخر — صح . ولا تصح في بقية
الثمار ، ولا زيادة مشتر ولو من عدد في صفقات .

ويصح بيع نوعي جنس أو نوع ، بنوعيه أو نوعيه . كدينار
قراضية — وهي : قطع ذهب أو فضة . — وصحيح بصحيحين أو
قراضتين ، أو صحيح بصحيح ، وحيلة حراء وسمراء بيضاء ،
وتمر معقل وبزني إبراهيمي ، ونوى بتمر فيه نوى ، ولبن بذات
بن ، وصوف بما عليه صوف (٢) ، ودرهم فيه نحاس بنحاس أو مساويه
، غش ، وذات لبن أو صوف بمثلها ، وتراب معدن وصاغة بغير
نفسه ، وما مؤه بنقد — : من دار ونحوها . — بنحسه ، ونخل عليه
تمر (٣) بمثله وتمر (٤) .

لأربوي بنحسه ومعهما أو أحدهما من غير جنسهما : كمد
نوق ودرهم بمثلها ، أو بمدتين ، أو بدرهمين . إلا أن يكون سيرا
يقصد : كخبز فيه ملح بمثل ملح . ويصح : « أعطني بنصف
الدرهم نصفاً ، والآخر فلوساً أو حاجة » ، أو : « أعطني به .

(١) كذا في زع والغاية ٥٦ . وسقطت الواو من ش ، ولم تدرج في الشرح .

(٢) ورد بهامش ع زيادة على أنها من الأصل : « من جنسه » ، وهي في الشرح .

(٣) كذا في ز والغاية ٥٧ ، أي الأعم من التمر والرضب . وفي ع ش : « تمر » ،
تصنيف .

(٤) في ش : « أو تمر » ، والزيادة من الشرح .

نصفاً وقلوساً ، ونحوه . وقوله ^(١) لصائع : « صِغَ لِي خَاتَمًا وَزُنْهَ
دَرَمٌ ، وَأَعْطَيْكَ ^(٢) مِثْلَ زَيْتِهِ ، وَأَجْرَتَكَ دَرَهْمًا » ؛ وَلِلصَّائِغِ أَخَذُ
الدَّرَهْمَيْنِ : أَحَدُهُمَا فِي مَقَابِلَةِ الْخَاتَمِ ، وَالثَّانِي أَجْرُهُ لَهُ .

وَمَرْجِعُ كَيْلٍ : مُعْرِفُ الْمَدِينَةِ ، وَوَزْنٍ : عَرَفُ مَكَّةَ عَلَى عَهْدِ
النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ . وَمَا لَا عُرْفَ لَهُ هُنَاكَ يُعْتَبَرُ فِي مَوْضِعِهِ ؛
فَإِنْ اخْتَلَفَ اعْتَبَرَ الْغَالِبُ . فَإِنْ لَمْ يَكُنْ رُؤْدٌ إِلَى أَقْرَبِ مَا يُشَبِّهُهُ
بِالْحِجَازِ . وَكُلُّ مَا نَعَى مَكِيلٌ .

فصل

وَيَحْرُمُ رِبَا النَّسِيبَةِ بَيْنَ مَا اتَّفَقَا فِي عِلَّةِ رِبَا الْفَضْلِ : كَمُدِّ بَرٍّ بِمَثَلِهِ
أَوْ شَعِيرٍ ، وَكَقَرٍّ بِخَبْزٍ . فَيُشْتَرَطُ حُلُولُ وَقْبُضٌ بِالْمَجْلِسِ ، لَا إِنْ
كَانَ أَحَدُهُمَا تَقْدَاً ، إِلَّا فِي صَرْفِهِ بِفُلُوسٍ نَاقِقَةٍ .

وَيَحِلُّ ^(٣) نَسَاهُ فِي مَكِيلٍ بِمَوْزُونٍ ، وَفِيمَا لَا يَدْخُلُهُ رِبَا فَضْلٍ :
كَشِيَابٍ وَحَيَوَانٍ وَتَبْنٍ .

وَلَا يَصَحُّ بَيْعُ « كَالِيٍّ بِكَالِيٍّ » — وَهُوَ دَيْنٌ بِدَيْنٍ — وَلَا بِمَوْجَلٍّ

(١) قسّر الشارح قبله كلمة : « يصح » ، فيكون مرفوعاً . وهو الظاهر . إلا أنه
ورد في ز . مضبوطاً بكسر اللام والماء ، فتأمل .
(٢) كذا في زع والناية . وفي ش : « أعطيك » بدون الواو . فلما أن تكون
سقطت من الناسخ أو الناصر . أو أن الأصل : « أعطك » .
(٣) وفي ش : « ويحمل » ، وهو تحريف ظاهر .

لمن هو عليه، أو جعله رأس مال سلم. ولا تصارف المدينين بجنسَيْن في ذمتيهما، ونحوه^(١). ويصح إن أحضر أحدهما، [أو كان أمانة]^(٢).

ومن وكل غريمه في بيع سيلعته^(٣) وأخذ دينه من ثمنها، فباع^(٤) بغير جنس ما عليه — لم يصح أخذه.

ومن عليه دينار، فبعث إلى غريمه ديناراً وتيمته دراهم؛ أو أرسل إلى من له عليه دراهم، فقال للرسول: «خذ»^(٥) حقت منه دنانير، فقال الذي أرسل إليه: «خذ صحاحاً بالدنانير» — لم يجز.

فصل

و «الصرف» : بيع نقد بنقد. ويبطل كسلم بتفرق يبطل خيار المجلس، قبل تقابض. وإن تأخر في بعض، بطلا فيه فقط. ويصح التوكيل في قبض، في صرف ونحوه، ما دام موكله بالمجلس^(٦).

(١) في ش: «ولا نحوه»، والزيادة من المرح.

(٢) وردت هذه الزيادة في ع ش والغاية ٥٨ والإقناع ٢١٧/٣، ولم ترد في ز. غير أنها إثباتها للاحتياط والفائدة.

(٣) كذا في زع. وفي ش والغاية ٥٩: «ساعة»

(٤) في ش زيادة مدرجة من المرح، هي: «الوكيل».

(٥) في ش زيادة: «قدر»، وهي من المرح.

(٦) كذا في ز ش والغاية. وفي ع: «في المجلس».

ولا يبطل بتخاير فيه . وإن تصارفا على عيَّين^(١) من جنسين ،
ولو بوزنٍ متقدم أو بخبرٍ صاحبه ، وظهر غصبٌ أو عيبٌ في جميعه
— ولو يسيراً من غير جنسه — : بطل المقد . وإن ظهر في بمصه :
بطل فيه فقط .

وإن كان من جنسه : فلا خذَه أَلْخيارُ . فإن رَدَّه بطل ، وإن
أَمْسَكَ : فله أرْشُهُ^(٢) بالمجلس ، لا من جنس السليم . وكذا بعده :
إن جَعَلَ من غير جنسهما^(٣) . وكذا سائرُ أموال الرِّبا : إذا بيعت
بغير جنسها ، مما القبض شرط فيه .

فَبُرِّ بِشْمِيرٍ وَوَجَدَ بِأَحَدِهِمَا عَيْبٌ ، فَأُرْشَ بِدَرَاهِمٍ أَوْ نَحْوِهِ — :
مما لا يُشارِكُهُ في العلة . — جاز .

وإن تصارفا على جنسين في الذمة ، إذا^(٤) تقابضاً قبل الافتراق^(٥)
— والعيبُ من جنسه — : فالمقدُّ صحيح . فقبلَ تفرُّقٍ : له إبدالُهُ
أو أرْشُهُ ؛ وبعده : له إمساكُهُ مع أرْشٍ ، وأخذُ بدله بمجلسٍ
رَدٍّ . فإن تفرَّقا قبله : بطل .

(١) ورد بهامش ز : « العين : الذهب » .

(٢) أسقط هذا من ش ، وأدرج في الشرح .

(٣) وفي زيادة من الشرح : « كبر وشعير » .

(٤) كذا في زع . وفي ش : « إن » .

(٥) كذا في ز . وفي ع ش والفاية ٦٠ : « تفرق » .

وإن لم يكن من جنسه ، وتفرقا^(١) قبل ردِّ وأخذٍ بدلٍ^(٢) — :
يطل .

وإن عُيِّنَ أحدهما دون الآخر ، فلكلٍّ حكمٌ نفسه .
والمقدُّ على عَيْنَيْنِ رِبَوِيَّيْنِ من جنس ، كمن جنسَيْنِ . إلا^(٣) أنه
لا يصحُّ أخذُ^(٤) أرشٍ مطلقاً .

وإن تلف عوض قبض في صرف ، ثم علم عيبه وقد تفرقا — :
فُسِخَ ، وردَّ الموجود . وتبقى قيمة الميب في ذمة من تلف يده ،
فَيُرَدُّ مثلها أو عوضها إن اتفقا عليه . ويصحُّ أخذُ أرشه — مالم
يتفرقا — : إن كان الموضان من جنسَيْنِ .

* * *

فصل

ولكل^(١) الشراء من الآخر من جنس ما صرف ، بلا مواطاة .
وصارفُ فضةٍ بدينار ، أعطى أكثرَ ليأخذ^(٢) قدر حقه منه ،
فَفَعَلَ — : جاز ولو بعد تفرُّق ، والزائدُ أمانة . وخمسة دراهم بنصف
دينار ، فأعطى ديناراً — : صح ، وله مصارفته بعدُ بالباقي .

(١) كذا في ز . وفي ش والفاية : « ففعا » .

(٢) كذا في زع والفاية . وفي ش : « بدله » ، والزيادة من النرح .

(٣) كذا في زع والفاية . وفي ش : « إذ » ، وهو تحريف . وسقطت كلمة :
« أخذ » منها .

(٤) أسقط قوله : « ولكل » من ش ، وأدرج في النرح .

(٥) ورد في ع تحت السطر زيادة مذكورة في النرح ، هي : « رب الدينار » .

ولو اقترض الخمسة ، وصارفه بها عن الباقي ؛ أو ديناراً بمشرة .
فأعطاه خمسة ، ثم اقترضها ودفعها^(١) عن الباقي — : صح بلا حيلة ،
وهي : التوسل إلى محرم بما ظاهره الإباحة . والحيل كلها غير جائزة
في شيء من الدين^(٢) .

ومن عليه دينار . ففضاه دراهم متفرقة . كل ثقدٍ بحسابها منه :
صح ، وإلا فلا .

ومن له على آخر عشرة وزناً ، فوقها عدداً ، فوجدت وزناً
أحد عشر — : فالزائد مشاعٌ مضمون ، ولما لكت التصرف فيه .

ومن باع ديناراً بدينار ، بإخبار صاحبه بوزنه ، وتقابضا^(٣)
وافترقا ، فوجده ناقصاً — : بطل العقد وزائداً — والعقد على
عينهما^(٤) — : بطل أيضاً ، وفي الذمة — وقد تقابضا وافترقا — : فالزائد
يبدقابض مشاعٌ مضمون ، ولذا دفع عوضه من جنسه وغيره .
ولكل فسخ العقد .

ويحوز الصرف والمعاملة^(٥) بغمشوش — ولو بغير جنسه —
لمن يعرفه .

(١) أسقط قوله : « ودفعها » من ش ، وأخرج في الفرح .

(٢) في ش زيادة مدرجة من الصرف ، هي : « أمور » .

(٣) كذا في زع والفاية ٦٢ . وفي ش : « وتقابضا » ، والزيادة من الصرف .

(٤) كذا في ز ش . وفي ع : « عينهما » ، ولطه مع صحته عرف .

(٥) في ش : « وغمشوش » ، وأدرج الساقط في الفرح . والفاية : « وماملة » .

وَيَحْرُمُ كَسْرُ السَّكَّةِ الْجَائِزَةِ بَيْنَ الْمُسْلِمِينَ ، إِلَّا أَنْ يُخْتَلَفَ فِي شَيْءٍ مِنْهَا : هَلْ هُوَ رَدِيٌّ ، أَوْ جَيِّدٌ ؟ وَالْكَيْمِيَاءُ غَشٌّ فَتَحْرُمُ .

* * *

فصل

وَيَتَمَيَّزُ ثَمَنٌ عَنْ مُثْمَنٍ بِنَاءِ الْبَدْلِيَّةِ ، وَلَوْ أَنَّ أَحَدَهُمَا تَقَدَّرَ .
وَيَصِحُّ اقْتِضَاءُ تَقَدَّرٍ مِنْ آخَرَ ، إِنْ حَضَرَ ^(١) أَحَدُهُمَا ، أَوْ كَانَ أَمَانَةً وَالْآخَرُ مُسْتَقَرٌّ فِي النِّمَةِ بِسَعْرِ يَوْمِهِ . وَلَا يُشْتَرَطُ حُلُولُهُ .
وَمَنْ اشْتَرَى شَيْئًا بِنِصْفِ دِينَارٍ لَزِمَهُ شِقٌّ ، ثُمَّ إِنْ اشْتَرَى آخَرَ بِنِصْفٍ آخَرَ لَزِمَهُ شِقٌّ أَيْضًا . وَيَجُوزُ إعْطَاؤُهُ عَنْهُمَا صَحِيحًا . لَكِنْ : إِنْ شُرِطَ ذَلِكَ فِي الْمَقْدَرِ الثَّانِي أَبْطَلَهُ ، وَقَبْلَ لَزُومِ الْأَوَّلِ يُبْطَلُهُمَا .
وَتُعَيَّنُ دِرَاهِمٌ وَدَنَانِيرٌ بِتَعْيِينٍ فِي جَمِيعِ عَقُودِ الْمَعَاوَضَاتِ ، وَتُمْلِكُ بِهِ . فَلَا يَصِحُّ إِبْدَالُهَا . وَيَصِحُّ تَصَرُّفُهُ فِيهَا ، الْمُنْقَحُ : « إِنْ لَمْ يُتَحْتَجَّ » ^(٢) إِلَى وَزْنٍ أَوْ عَدَدٍ . فَإِنْ تَلَفَتْ فَمِنْ ضَمَانِهِ .
وَيُنْطَلُ ^(٣) غَيْرُ نِكَاحٍ وَخُلْعٍ وَعَتَقٍ ، وَصَلَحٍ عَنْ دِمٍّ عَمْدٍ — بِكُونِهَا مَغْصُوبَةً ، أَوْ مَعْيِيَةً مِنْ غَيْرِ جَنْسِهَا ، وَفِي بَعْضٍ هُوَ كَذَلِكَ فَقَطْ

(١) نِيْز : « مَصْر » . وَهُوَ مَصْحَفٌ عَمَّا أَتْبَاه . وَفِي عِشِّ وَالنَّايَةِ ٦٤ : « أَحْضَر » . وَمُؤَدَاةً وَاحِدَةً .

(٢) كَذَا فِي زَع . وَفِي شِّ وَالنَّايَةِ : « تَحْتَجَّ » . وَلَا فَرْقَ مِنْ حَيْثُ الْمَعْنَى الْمُرَادُ .

(٣) وَرَدَّ بِهَا مَشْعُورُ زِيَادَةِ : « عَقْد » ، وَلَمْ تَرُدَّ فِي الشَّرْحِ .

ومن جنسها : يخيّر بين فسخ أو إمساك^(١) بلا أرض ، إن تعاقدنا على مثليين . وإلا فله أخذه ، لا بعد المجلس . إلا إن كان من غير الجنس .

ويحرّم الربا بدار حرب ولو بين مسلم وحربي^(٢) ، لا بين سيد ورقيقه ولو مدبراً ، أو أمّ ولد ، أو مكاتباً في مال كتابة .



باب بيع الأصول والثمار

« الأصول » : أرض ودور وبساتين ونحوها . و « الثمار » : أعم مما يؤكل .

ومن باع أو وهب أو رهن أو وقف أو أقرّ أو وصّى^(٣) بدار ، تناول أرضها بعمدها الجامد وبناءها ، وفناءها إن كان ، ومتصلها لمصلحتها — كسلاّيم^(٤) ورفوف مسرة ، وأبواب ورخى منصوبة ، وخواري مدفونة . — وما فيها : من شجر وعرش . لا كنز وحجر مدفونين ، ولا منفصل : كجبل ودلو وبكرة وقفل وفرش ، ومفتاح ، وحجر رخى فوقاني . ولا معدني جار ، وما ينبع .

(١) كذا في ز . وفي ع ش والناية : « وإمساك » .

(٢) كذا في زع . وفي ش والناية ٦٥ : « أو أوصى » .

(٣) كذا في زع والإقناع ٢٢٤/٣ ، وهو الوارد في المختار والضاح ، وذكره صاحب القاموس . وفي ش والناية : « سلاّم » ، وورد في القاموس أيضاً . وأنكر ابن سيده في المحكم الأول ، على ما في اللسان ١٩١/١٥ . ووافقه الزبيدي في التاج ٣٤٠/٨ . (م — ٢٥ منتهى الإرادات)

وبأرض أو بستان ، دخل غراس و بناء ولو لم يقل : بحقوقها .
 لا^(١) ما فيها : من زرع لا يُحصَد إلا مرة : كبر و شعير وقطنيات
 ونحوها : كجَزَر وفجل وثوم ونحوه . ويبقى لبائع إلى أول وقت
 أخذه ، بلا أجر ، ما لم يشترطه مشتر .

وإن كان يُجْزأ مرة بعد أخرى : كرطبة وبقول ، أو تكرر
 ثمرته -- : كقثاء وباذنجان . — فأصول لمشتري ، وجزء ظاهرة
 وأقطة أولى لبائع . وعليه قطعها في الحال ، ما لم يشترطه^(٢) مشتر .

وقصب مسكر كزرع ، وفارسي كشرة ، وعروقه لمشتري .
 وبذر بقي أصله كشجر ، وإلا فكزرع . ولشتر جهله الخيار
 بين فسخ وإمضاء مجاناً . ويسقط إن حوَّله بائع مبادراً بزمان يسير ،
 أو وهبه ما هو من حقه . وكذا مشتر نخلًا ظنَّ طلعها لم يُؤبَّر ، فبان
 مؤبَّراً . لكن : لا يسقط بقطع .

ويثبت لمشتري ظن دخول زرع أو ثمرة لبائع ، كما لو جهل
 وجودهما ، والقول قوله في جهل ذلك ، إن جهله مثله .

ولا تدخل^(٣) مزارع قرية ، بلانص أو قرينة . وشجر بين
 بنيانها ، وأصول بقولها — كما تقدم .

(١) كذا في زع . وفي ش : « ولا » ، والزيادة من الترح وإن وردت في الغاية .

(٢) كذا في زع ، وهو الظاهر . وفي ش : « يشترط » .

(٣) في ش : « يدخل . . . والشجر » ، وانظر الغاية ٦٧ .

فصل

ومن باع أو رهن ^(١) أو وهب نخلاً تشقق طلعته — ولو لم يُؤبّر — أو ^(٢) طلعُ فُخَّالٍ [يُراد لتلقيح] ^(٣) ، أو صالح به ، أو جملة أجرة أو صداقاً أو عوض خلع — : فثمره ، لم يشترطه أو بعضه المعلوم أخذ ^(٤) ، لمعط ، متروكاً إلى جذاذ ^(٥) ، ما لم تبحر عادةً بأخذه بُسراً أو يكن خيراً من رطبه — إن لم يشترط ^(٦) قطعه — وما لم يتضرر النخل ببقائه . فإن تضررت ^(٧) قطع .

بخلاف وقف ووصية : فإن الثمرة تدخل فيهما ، كفسخ لعيب ، ومقابلة ^(٨) في بيع ، ورجوع أب في هبة .

وكذا ما بدأ : من ^(٩) عنب وتين وتوت ورمان وجوز ؛

(١) في ع : « أو وهب أو رهن » .

(٢) أسقطت « أو » من ش ، وأدرجت في الشرح .

(٣) وردت هذه الزيادة في ع والغاية ، ووردت في ز مضروباً عليها . وذكرت في ش والإقناع ٢٢٨/٣ باللفظ : « . . . لتلقيح » . وقد أثبتناها للاحتياط وصحة معناها .

(٤) كذا في ز ، وهو الصواب . وفي ع ش والغاية : « أخذ » ، وهو تصحيف .

(٥) ورد بهامش ز : « عيني : هو بكسر الجيم — ويجوز فتحها — وبالثال المعجمة ويجوز إهمالها . أي زمن قطع ثمر النخل ، وهو : الصرام » .

(٦) في ش زيادة مدرجة من الشرح ، هي : « مثر » .

(٧) كذا في زع ، أي الأصول كما في شرح الإقناع ٢٢٩ . وفي ش : « تضرر »

أي الأصل كما في الغاية .

(٨) كذا في زع ، وهو موافق للفظ الغاية : « وإقالة » . وفي ش والإقناع

« ومقابلة » ، وهو تصحيف خطير .

(٩) أسقط هذا من ش ، وأدرج في الشرح .

أو ظهر من نوره : كَمِشِشٍ وَتَفَاحٍ وَسَفَرَجَلٍ وَلَوْزٍ ؛ أو خرج من أكامه : كَوْدٍ وَقَطْنٍ .

وما قبل^(١) لآخذٍ ، كورقٍ . وكزرجٍ قطنٌ يُحصَد كلَّ عامٍ . ويُقبل قولٌ معطٍ في بُدُوٍّ . ويصح شرطُ بائعٍ ما لمشتري ، أو جزءاً منه معلوماً .

وإن ظهر أو تشقق بعضُ ثمرةٍ^(٢) أو طلعٍ - ولو من نوعٍ - فلبائعٍ ، وغيره لمشتري . إلا في شجرة : فالكلُّ لبائعٍ^(٣) .

ولكلٍّ السقيُّ لمصلحةٍ ، ولو تضرَّر الآخر .

ومن اشترى شجرةً ، ولم يشترط قطعها - أبقاها في أرض بائعٍ ، ولا يَغْرِسُ مكانها لو بادَتْ . وله الدخولُ لمصلحتها^(٤) .

.. :: :

فصلٌ

ولا يصح بيعُ ثمرةٍ قبل بُدُوِّ صلاحها ، ولا زرعٍ قبل اشتداد حبه . لغير مالك الأصل أو الأرض ، ولا يلزمهما قطعٌ شرط - إلا معهما ، أو بشرطِ القطع في الحال : إن أنْتَفِعَ بهما ، وليساً مُشَاعَيْنِ . وكذا رطوبةٌ وبُقول .

(١) كذا في ز والفاية . وفي ع ش : « قبله » ، ولعل الزيادة من الشرح .

(٢) كذا في ز ، وهو الظاهر الملائم لما بعده . وفي ع ش والفاية : « ثمرة » .

(٣) في ش زيادة مدرجة من الشرح ، هي : « ونحوه » .

(٤) كذا في ز . وفي ع ش : لمصلحتها ، والفاية ٦٨ : « لمصلحة » .

ولا قِثَاءٍ ونحوه ، إلا لَقْطَةً لَقْطَةً ، أو مع أصله .
وحصادٌ ولقاطٌ وجُذاذٌ على مشتر . وإن ترك ما شرط قطعه ،
بطل البيع بزيادته — ويُعنى عن يسيرها عرفاً — وكذا لو اشترى
رطباً عريّةً ، فأثمرت .

وإن حدث مع ثمرة — أتقل ملك أصلها — ثمرة أخرى ،
أو أختلطت مشتراةً بغيرها ، ولم تتميز — : فإن علم قدرها فلا أخذ
شريك به ، وإلا أصطلحنا . ولا يبطل البيع ، كتأخير قطع خشب مع
مع شرطه ؛ ويشتركان في زيادته .

ومتى ^(١) بدأ إصلاح ثمر ، أو اشتد حبُّه — : جاز بيعه مطلقاً ،
وبشرط التبقية . ولمشتر يعمه قبل جذه ، وقطعه ، وتبقيته . وعلى
بائع سنقيته . ولو تضرر أصل . ويجبر إن أبى .

وما تلف ، سوى يسير لا ينضبط ، بجائحة — وهى : ما
لا صنّع لأدمى فيها . — ولو بعد قبض ، فعلى بائع : ما لم تبع مع
أصلها ، أو تؤخر ^(٢) أخذها عن عادته . وإن تعيبت بها : خير بين إمضاء
وأرش ، أوردٌ وأخذٌ عن كمالها .

وبصنّع آدمى ، مُخَيَّر بين فسخ أو إمضاء ومطالبة متلف .

(١) كذا فى زع والفاية ٦٩ . وفى ش : « متى » ، وهو تحريف .

(٢) كذا فى ز ، أى الجائحة . وفى ع ش : « أو يؤخر » أى مشتر ، كما قدر الشارح

وفى الفاية : « أو يؤخر أخذه » ، ولعله تصحيف .

وأصل ما يتكرر حملة — من قِثَاء ونحوه . — كشجر ، وثمرته
كشمر : في جائحة وغيرها .
وصلاحُ بعض ثمرة شجرة ، صلاحٌ لجميعها^(١) : نوعها الذي
بالبستان .

والصلاحُ فيما يظهر فما واحدا — : كبلح وعنب — : طيبُ أكله ،
وظهورُ نضجه . وفيما يظهر فما بعدَ فم — : كقِثَاء — : أن يؤكل^(٢)
عادةً . وفي حبٍّ : أن يشتدَّ أو يبيض .
ويشمل^(٣) بيعُ دابة عذاراً ومقوداً ونعلاً ، وقِنٍّ لباساً معتاداً .
ولا يأخذ مشتر ما لجمال ، وما لا معه ، أو بعض ذلك — إلا بشرط .
ثم إن قصد اشتراط له شروط البيع ، وإلا فلا .

بَابُ

« السَّلَمُ » : عقدٌ على موصوفٍ في ذمة ، مؤجلٍ بضمن مقبوضٍ
بمجلس العقد .

ويصح بلفظه ولفظ^(٤) « سَلَفٍ » و « يِعٍ » — وهو نوع منه —
بشروط :

-
- (١) كذا في ز ، فأبعده بدل منه . وانظر الإقناع ٢٣٥/٣ . وفي ع ش والغاية .
٧٠ : « لجمع نوعها » ، وهو أظهر .
(٢) كذا في زع والغاية ، أى الذى يظهر . وفي ش : « تؤكل » أى القِثَاء .
(٣) كذا في زع والغاية . وفي ش : « وشمل » .
(٤) كذا في زع والغاية ٧١ . وفي ش : « ولفظ » ، والزيادة من المرح .

١ — أٌحَدُّهَا : أَنْضِبَاطُ صِفَاتِهِ . كَمُوزُونٍ وَلَوْ شَحْمًا وَلَحْمًا
نَيْثًا ، وَلَوْ مَعَ عَظْمِهِ : إِنْ عُيِّنَ مَحَلُّهُ يُقَطَّعُ مِنْهُ . وَمَكِيلٍ ، وَمَذْرُوعٍ
وَمَعْدُودٍ ^(١) مِنْ حَيَوَانَ وَلَوْ آدَمِيًّا .

لَا فِي أُمَةٍ وَوَلَدَهَا أَوْ حَامِلٍ ^(٢) ، وَلَا فِي فَوَاكِهٍ ^(٣) وَبُقُولٍ وَجُلُودٍ
وَرُؤُوسٍ وَأَكَارِغَ وَيَيْضٍ وَنَحْوَهَا ، وَأَوَانِي ^(٤) مُخْتَلِفَةٍ رُؤُوسًا وَأَوَسَاطًا
كَقَمَّاقِمَ . وَلَا فِيهَا لَا يَنْضَبِطُ — : كَجَوْهَرٍ ، وَمَغَشُوشٍ أَثْمَانٍ . —
أَوْ يَجْمَعُ أَخْلَاطًا غَيْرَ مُتَمِيزَةٍ : كَمَعَاجِينَ وَنَدٍّ وَغَالِيَةٍ وَقِسِيٍّ وَنَحْوَهَا .
وَيَصِحُّ فِيهَا ^(٥) فِيهِ لِمَصْلَحَتِهِ شَيْءٌ غَيْرُ مُقْصُودٍ : كَجَبِينٍ وَخَبْزٍ ،
وِخْلٍ تَمَرٍ ، وَسَكَنْجَبِينَ ^(٦) ، وَنَحْوَهَا . وَفِيهَا يَجْمَعُ أَخْلَاطًا مُتَمِيزَةً :
كَثُوبٍ مِنْ نَوَعِينَ ، وَنُشَابٍ وَتَبَلٍ مَرِيَّشِينَ ، وَخِفَافٍ وَرِمَاحٍ ،
وَنَحْوَهَا .

وَفِي أَثْمَانٍ وَيَكُونُ رَأْسُ الْمَالِ غَيْرَهَا ، وَفِي فُلُوسٍ وَيَكُونُ رَأْسُ
مَالِهَا غَرَضًا ، وَفِي غَرَضٍ بَعَرَضٍ ^(٧) — لَا إِنْ جَرَى بَيْنَهُمَا رَبًّا فِيهِمَا —
وَإِنْ جَاءَهُ بَعِينُهُ عِنْدَ مَحَلِّهِ لَزِمَ قَبُولُهُ .

(١) ورد في ز بعد ذلك مضروباً عليه : « ولو مختلفاً » .

(٢) كذا في زع . وفي ش : « وحامل » . وانظر الغاية ٢٢ .

(٣) في ع ش زيادة : « معدودة » ، ولعلها من الشرح وإن وردت في
الإقناع ٢٣٧/٣ . وانظر الغاية .

(٤) كذا في زع والغاية والإقناع ٢٣٨ . وفي ش : « أوان » . وكلاماً صحيح .

(٥) كذا في زش والغاية . وانظر الإقناع . وفي ع : « مما » ، وهو تعريف .

(٦) كذا في الأصول وشرح الإقناع ٢٣٨ . وفي الغاية : « سکنجیل » باللام .

(٧) كذا في زع والغاية : وفي ش : « بپوش » ، وهو تصحيف .

٢ - الثاني : ذكر ما يختلف به ثمنه غالباً : كنوع^(١) وما يميز
 مختلفه ، وقدر حب^(٢) ، ولون - إن اختلف - وبلده وحدائمه وجودته
 أو ضدّهما^(٣) ، وسن حيوان ، وذكر آ وسميناً ومعلوفاً وكبيراً^(٤)
 أو ضدّها ، وصيداً أخبولة أو كلب أو صقر . وطول رقيق بشير ،
 وكحلأ أو دغجاء^(٥) ، وبكارة أو ثيوبه ، ونحوها . ونوع طير
 ولونه وكبره .

ولا يصح شرطه أجود أو أردأ . وله أخذ دون ما وصف وغير
 نوعه من جنسه . ويلزمه أخذ أجود منه من نوعه .
 ويجوز ردّ مبيع ، وأخذ أرشه ، وعوض زيادة قدر ، لاجودة ،
 ولا نقص رداء .

٣ - الثالث : قدر كيل في مكيل ، ووزن في موزون ،
 وذرع في مذروع - متعارف فيهن . :
 فلا يصح في مكيل وزناً ، ولا^(٦) موزون كيلاً ، ولا شرط
 صنجة^(٧) أو مكيال أو ذراع لا عرف له . وإن^(٨) عين فرداً بماله

(١) كذا في زع والفاية ٧٣ . وفي ش : « كنوعه » ، والزيادة من المرح .
 (٢) كذا في زع والفاية . وفي ش : « وضدّها » ، وهو تحريف .
 (٣) ورد « وكبيراً » في ز ش ، دون ع . وانظر الفاية .
 (٤) كذا في ز ش والفاية ٨٥ . وفي ع : « ودغجاء » .
 (٥) في ش زيادة مدرجة من المرح ، هي : « في » .
 (٦) كذا في زع ، وهو موافق لما في شرح الإقناع ٢٤٤ . وفي ش : « صفة » ،
 وهو تصحيف عجيب .
 (٧) كذا في زع والفاية ٧٨ ، وهو الظاهر . وفي ش : « فإن » .

عرف^(١)، صح المقدد دون التعيين^(١).

٤- الرابع: ذكرُ أجسلٍ معلوم له وقع في الثمن عادةً،
كشهر ونحوه.

ويصح في جنسَيْن إلى أجل: إن بُيِّنَ عن كل جنس؛ وفي جنس
إلى أَجَلَيْن: إن بُيِّنَ قسطُ كل أجل وثمنه. وأن يُسَلَّمَ في شيء يأخذه
كلَّ يوم جزءاً^(٢) معلوماً، مطلقاً.

ومن أسلم أو باع أو أجَّر، أو شرط الخيار مطلقاً، أو لمجهول:-
كحصاد وجذاذ ونحوهما. - أو^(٣) عيدٍ أو ربيعٍ أو جمادى، أو النَّفَر:-
لم يصحَّ غيرُ البيع.

وإن قالوا: « محله رجبٌ، أو إليه، أو فيه »، ونحوه - :
صح. وحلُّ بأوله. و: « ... إلى أوله، أو آخره »: يحلُّ بأول
جزء منهما.

ولا يصح: « يؤدِّيهِ فيه ». ويصح لشهرٍ وعيدٍ وميَّين: إن عرفا.
ويُقبل قولُ مَدِينٍ في قدره، ومضِيَّه، ومكانٍ تسليم.
ومن أتى بماله: من سلَّم وغيره، قبل محله - ولا ضررَ في
قبضه - لزمه. فإن أبى قال له حاكم: إما أن تقبضَ أو تُبرئ. فإن
أباهما قبضه له.

(١) ورد في ز بعد ذلك مضروباً عليه: « ويسلم في معدود يتقارب غير حيوان
معدوداً، وفي غيره وزناً ».

(٢) كذا في ز ش والفاية. وقع: « جزاء »، وهو تصحيف.

(٣) في ش زيادة مدرجة من الشرح، هي: « جعلها إلى ».

ومن أراد قضاء دينٍ عن غيره ، فأبى ربه ؛ أو أعسر بنفقة زوجته ، فبذلها أجني ، فأبت — لم يُجبراً ، وملكك الفسخ .
٥ — الخامس : غلبةُ مُسلمٍ فيه في محله .

ويصح إن عينٍ ناحيةً تبعدُ فيها آفةٌ ، لا قريةً صغيرةً أو بستاناً .
ولا من غنمٍ زيدٍ ، أو ^(١) تناجٍ فحله ، أو في مثل هذا الثوبِ ونحوه .
وإن أسلم إلى محلٍّ يوجد فيه ماله ، فانقطع ، وتحقق بقاؤه — :
لزمه تحصيله . وإن تعذر أو بعضه : خيّر بين صبرٍ أو فسخٍ فيما تعذر ؛
ويرجع برأس ماله أو عوضه .

٦ — السادس : قبضُ رأس ماله قبل تفرُّق . وكتهض ما يديه ؛
أمانةً أو غصباً . لا ما في ذمته .

وتُشترط ^(٢) معرفة قدره وصفته ، فلا تكفي مشاهدته .
ولا يصح بما ^(٣) لا ينضبط : كجوهرٍ ونحوه . ويردُّ إن وُجد ،
وإلا فقيمه . فإن اختلف فيها : فقولُ مُسلمٍ إليه . فإن تعذر : فقيمةُ
مسلمٍ فيه مؤجلةٌ .

٧ — السابع : أن يُسلم في ذمة : فلا يصح في عين : كشجرةٍ
نابتة ، ونحوها .

(١) في ش زيادة من الفرح : « أسلم » . وفي الناية ٧٩ : « أو إلتاج » ، وهو تحريف على ما في المختار الصباح : (نتج) .

(٢) كذا في ز ش . وفي ع : « ويشترط » . وفي الناية ٧٩ : « وشرط » .
والكل صحيح . وانظر الإقناع ٢٤٩ .

(٣) كذا في زع والناية والإقناع . وفي ش : « فيها » ، وهو تصحيف .

فصل

ولا يُشترط ذكر مكان الوفاء : إن لم يُعقد بَرِيَّةً أو سفينة^(١) ونحوهما .

ويجب مكان عقد ، وشرطه فيه مؤكد . وإن دفع^(٢) في غيره .
— لا مع أجرة هله إليه — صح ، كشرطه فيه .
ولا يصح أخذ رهن أو كفيل بمسلم فيه ، ولا أعتياض عنه ،
ولا بيعه أو رأس ماله بعد فسخ وقبل قبض — ولو لمن^(٣) عليه —
ولا حوالة به ولا عليه .

وتصح هبته^(٤) كل دين لمدین فقط^(٥) ، وبيع مستقر : من ثمن
وقرض ، ومهر بعد دخول ؛ وأجرة أستوفى ثمنها ، وأرض جناية ،
وقيمة متلف ونحوه — لمدین ، بشرط قبض عوضه قبل تفرق
إن يبيع بما لا يباع به نسيئة ، أو بموصوف في ذمة . لا لغيره ،
ولا غير مستقر : كدين كتابية ، ونحوه .

وتصح إقالة في سلم وبعضه ، بدون قبض رأس ماله أو عوضه^(٦)
— إن تعذر — في مجلسها .

(١) كذا في زع . وفي ش والفاية ٨٠ : « وسفينة » .

(٢) في ش زيادة مدرجة من الشرح ، هي : « سلم » .

(٣) في زع ش زيادة : « هو » ، ولعلها من الشرح وإن وردت في الفاية .

وانظر الإقناع ٣ / ٢٥١ .

(٤) كذا في زع . وفي ش والفاية : « هبة » . وراجع الإقناع .

(٥) ورد هذا في زع والفاية ، وسقط من ش .

(٦) كذا في زع والفاية ٨١ . وفي ش : « وعوضه » ، وهو تحريف .

وبفسخٍ يجب ردُّ ما أخذ، وإلا فمثله ثم قيمته .
فإن أخذ بدله ثمناً — وهو ثمن — فصرف . وفي غيره ، يجوز
تفرُّق قبل قبض .

ومن له سلمٌ وعليه سلمٌ من جنسه ، فقال لغيره : « أقبض سلمى
لنفسك » — لم يصحَّ لنفسه ولا للآخر^(١) . وصح : « ... لي ، ثم لك »^(٢) .
و : « أنا أقبضه لنفسى ، وأخذَه بالكيل الذى تُشاهد » ، أو :
« أحضر أكتيالى^(٣) منه ، لأقبضه لك » — صح قبضه لنفسه .
وإن ترَّكه بمكياله ، وأقبضه لغيره — صح لهما .

ويُقبل قولُ قابضٍ جزافاً في قدره — لكن : لا يتصرَّف^(٤)
في قدر حقه ، قبل اعتباره . — لا قابضٌ بكيل أو وزنٍ دعوى
غلطٍ ونحوه .

وما قبضه من دينٍ مشتركٍ — يارث ، أو إتلافٍ ، أو عقدٍ ،
أو ضريبةٍ سببٌ استحقاقها واحدٌ — فشريكه مخيرٌ بين أخذٍ من
غريم أو قابضٍ ، ولو بمدِّ تأجيل الطالب لحقه ، ما لم يستأذنه
أو يتلف : فيتمتعين غريمٌ .

ومن استحقَّ على غريمه مثلَ ماله عليه قدرأ وصفةً — حالين ،

-
- (١) كذا في ز ، وهو الصواب . وفي ع ش والغاية : « للآخر » ، وهو تصحيف .
(٢) ورد في ز بعد هذا مضروباً عليه : « فيصح قبض وكيل من نفسه لنفسه ، إلا
ما كان من غير جنس ماله ، وعكسه » .
(٣) كذا في زع والغاية . وفي ش : « كتيبال » ، وهو تحريف .
(٤) كذا في زع والغاية ٨٢ . وفي ش : « ينصرف » ، وهو تصحيف .

أو مؤجلتين أجلاً واحداً — تساقطا أو بقدر الأقل ، لا إذا كانا
أو أحدهما دينَ سلم ، أو تعلّق به حق .
ومتى نوى مديونُ وفاءً بدفع : برئ ؛ وإلا : فمبتروع^(١) . وتكفى
نية حاكم وفاءً قهراً من مديون .

باب

« القرض » : دفعُ مالٍ إرفاقاً لمن ينتفع به ، ويردُّ بدله^(٢)
[وهو]^(٣) من المرافق المندوب إليها ، ونوعٌ من السلف .
فإن قال معطٍ : « ملكك » ، ولا قرينةً على ردِّ بدل^(٤) —
فقولُ آخذٍ يمينه : « إنه هبة » .
وشرطُ علم قدره ، ووصفه ، وكونُ مقرضٍ يصح تبرّعه . ومن
شأنه أن يصادف ذمّة .

ويصح في كل عين يصح بيعها ، إلا بني آدم .
ويتمُّ بقبول ، ويملك ويلزم بقبض . فلا يملك مقرضٌ أسترجاعه
إلا إن حُجر على مقرضٍ لفلس . وله طلبُ بدله^(٥) .

(١) كذا في زع والفاية . وفي ش : « فترع » ، هو مع صحته تحريف .

(٢) في ش زيادة مدرجة من الشرح ، هي : « له » .

(٣) لم ترد هذه الزيادة في ز ، ووردت في ع ش والفاية ٨٣ . وصنيع الشارح يفيد
أنها من التثنية ، فأثبتناها احتياطاً .

(٤) كذا في زع . وفي ش : « بدله » ، والزيادة من الشرح .

(٥) في ع زيادة يظهر أنه مضروب عليها : « فوراً » وفي في الفاية ٨٤ .

وإن شرط ردّه بعينه^(١) لم يصح . ويجب قبولٌ مثليّ ردّ : ما لم يتعيّب ، أو يكنّ فلوساً ، أو مكسّرةً — فيحرّمها السلطانُ — : فله قيمته وقت قرضٍ من غير جنسه ، إن جرى فيه ربّافضلٍ . وكذا ثمن^(٢) لم يقبض ، أو طلب ثمن بردّ مبيع .

ويجب ردّ مثلِ فلوس غلت أو رخصت أو كسدت ، ومثل مكيل أو موزون . فإن أعوز^(٣) فقيمتُهُ يوم إعوازه ، وقيمة غيرهما . فجوهريّ ونحوه يوم قبض ، وغيره يوم قرض . ويُردّ مثلُ كيل مكيلٍ دفع وزناً .

ويجوز قرضُ ماء كيلاً ، ولسقيّ مقدراً بأنبوبةٍ أو نحوها ، وزمن^(٤) من نوبةٍ غيره ، ليردّ عليه مثله من نوبة^(٥) . وخبزٍ وخمير عدداً^(٦) ، ورده عدداً^(٧) بلا قصد زيادة .

ويثبت البدلُ حالاً ولو مع تأجيله . وكذا كلُّ^(٨) حالٍ أو حلٍّ . ويجوز شرطُ رهنٍ فيه وضمينٍ ، لا تأجيلٍ ، أو نقصٍ في وفاء ، أو جرّ نفعٍ : كأن يسكنه داره ، أو يقضيه خيراً منه أو يبلده آخر .

(١) في ع زيادة يظهر أنه مضروب عليها : « فوراً » ، وهي في الناية ٨٤ .
(٢) ورد في ز بعد ذلك مضروباً عليه : « أوباع حرماً بدرهم هو دفعه إليه » .
(٣) في ع زيادة بين الأسطر المذكورة في الناية : « معين » . وقد وردت في ز مضروباً عليها .

(٤) في ش زيادة مدرجة من الشرح ، هي : « المثل » .
(٥) كذا في ز ع والناية ٨٥ . وفي ش : « بز من » ، والزيادة من الشرح .
(٦) قوله : « من نوبته » ورد في ز ش والناية ، وسقط من ع .
(٧) سقط هذا من ش ، وأدرج قوله : « ورده » في الشرح .
(٨) في ع : « كل دين حال أو مؤجل حل » ، إلا أن الزيادة وردت تحت السطر ، وهي المذكورة في الشرح .

وإن فعله بلا شرط ، أو أهدي له بعد الوفاء ، أو قضى^(١) خيراً منه بلا مواطاة ، أو علمت زيادته لشهرة سخائه — جاز : لأن النبي صلى الله عليه وسلم استسلف^(٢) بكراً ، فردّ خيراً منه ، وقال : « خيركم أحسنكم قضاء » .

وإن فعل قبل الوفاء : ولو لم ينو احتسابه من دينه أو مكافأته لم يُجز ، إلا إن جرت عادة بينهما به قبل قرض . وكذا كل غريم فإن استضافه حسب له ما أكل .

ومن^(٣) طوليّب يبدل قرض أو غصب ، يبدل آخر . لزمه ، إلا ما لحقه مَثُونَةٌ^(٤) ، وقيمتُه يبدل القرض أتعص ، فلا يلزمه إلا قيمته بها .

ولو بذله المقرض أو الناصب — ولا مَثُونَةٌ للحله لزم^(٥) قبوله . مع أمن البلد والطريق .

بَابُ

« الرَّهْنُ » : تَوْثِيقُ دَيْنٍ بَعَيْنٍ يُمْكِنُ أَخْذُهُ أَوْ بَعْضُهُ^(٦) مِنْهَا

(١) في ش زيادة مدرجة من الشرح ، هي : « مقرض » .

(٢) كذا في زش والغاية ، أي استقرض كما في النهاية ١٧٥/٢ (ط الثمانية) ، والاسان ٦٠/١١ . وفي ع : « استاف » ، وهو تحريف .

(٣) كذا في زش والغاية ٨٦ . وفي ع : « من » ، وهو تحريف .

(٤) ضبطها المصنف غير مرة بفتح الميم وضم الهزة . ويجوز أيضاً : ضم الميم مع تكبيرة الهزة أو تسهيلها . فراجع المصباح : (مون) .

(٥) كذا في زش والغاية ، وفي ع : « لزمه » .

(٦) كذا في زع والإقناع ٢٦٣/٣ ، والغاية ٨٧ . وفي ش : « وبغفه » ، وهو

أو ثمنها . و « الترهون » : عين معلومة جعلت وثيقة بحق يمكن استيفاءه أو بفضه منها أو ^(١) ثمنها .

وتصح زيادة رهن — لا دينه — ورهن ^(٢) ما يصح بيعه ، ولو قدماً ، أو مؤجراً ، أو معاراً . ويسقط ضمان المارية .
أو مبيعاً غير مكيل وموزون ومعدود ومنزوع ، قبل قبضه ، ولو على ثمنه .

أو مشاعاً . وإن لم يرض شريك ومُرتَّين بكونه بيد أحدهما أو غيرهما — جملة حاكم بيد أمين أمانة أو بأجرة ، أو أجره ^(٣) .
أو مكاتباً ، ويمكن من كسب . فإن عجز فهو وكسبه رهن .
وإن عتق ^(٤) فما أذى بعد عقد الرهن رهن .

أو يُسرع فسادُه بمؤجل . وبيع ، ويُجمل ثمنه رهناً .
أو قنأ مسلماً لكافر : إذا شرط كونه بيد مسلم عدل . وكتب ^(٥) .
حديث وتفسير ، لا مصحفاً ^(٦) .

(١) في ش زيادة مدرجة من الفرح ، هي : « من » .
(٢) في ع : « ويصح رهن كل ما » ، والزيادة الأولى وردت بالهامش على أنها من المتن ، والثانية وردت فوق السطر . وكلاهما في الفرح .
(٣) كذا في ز والناية . وفي ع ش : « أو أجره » . وكل صحيح كما في الصباح والمختار .

(٤) في ش زيادة من الفرح : « بأداء أو إعتاق » .
(٥) كذا في ز ، وهو عطف على « قنا » . وفي ع ش : « ككتب » ، والناية ٨٨ : « وكفن كتب » ، والإقناع ٢٧٢ : « ومثله كتب » . والكل صحيح .
(٦) ورد بعد ذلك في ع مع علامة الزيادة : « أي لا يصح رهنه ولو لمسلم » . ومضى من الفرح .

ومالا يصح بيعه ، لا يصح رهنته . سوى ثمرة قبل بدو صلاحها ،
وزرع أخضر بلا شرط قطع ، وقن دون ولده ونحوه . وياعان^(١) ،
ويختص المرتهن بما يخص الرهون : من ثمنها .
ولا يصح بدون إيجاب وقبول ، أو ما يدل عليهما .

* * *

فصل

وشروط^(٢) : ١ ، ٢ ، ٣ — تنجزه ، وكونه مع حق أو بطله ،
ومن يصح بيعه .

٤ — وملكه ولو لنافعه ، بإجارة أو إعارة^(٣) ، بإذن مؤجر
ومعير . ويلكان الرجوع قبل إقباضه ، لا في إجارة لهن قبل مدتها .
ولمعير طلب رهن بفكّه مطلقاً .

وإن بيع : رجع بمثل مثلي ، وبالأكثر من قيمة متقوم أو ما
يبيع به . والمنصوص : « ... بقيته » .

وإن تلف : ضمن المear ، لا المؤجر .

٥ ، ٦ — وكونه معلوماً جنسه وقدره وصفته ، وبدن واجب
أو ماله إليه .

(١) كذا في زع والفاية ٨٨ . وفي ش : « ياعان » ، وهو تحريف .

(٢) في ش زيادة مدرجة من المرح ، هي : « للرهن » .

(٣) كذا في زع . وفي ش : « أو إعارة » ، والزيادة من المرح .

(م — ٢٦ منتهى الإرادات)

فيصح بعين مضمونة ، ومقبوض بعقد فاسد ، ونفع^(١) إجارة في ذمة . لا بدية على عاقلة : وجُمِلَ^(٢) قبل حولٍ وعملٍ — ويصح بعدهما — ولا بدینِ كتابية ، وعُهدَةٌ مَبِيعٍ ، وعوضٍ غير ثابت في ذمة : كضمن وأجرة مَعَيَّنَتَيْنِ ؛ وإجارة منافع مَعَيَّنَةٍ : كدار ونحوها ، أو دابةٍ لحلٍ مَعَيَّنٍ إلى مكان معلوم .

ويحرّم — ولا يصح — رهنٌ مالٍ يتيم لفاسق . ومثله مكاتَبٌ وماذونٌ له .

وإن رهن ذمّيٌّ عند مسلم خمرًا يبد ذمّيٌّ ، لم يصحّ . فإن باعها الوكيل : حلّ ، فيقبضه^(٣) أو يُيرى^(٤) .

* * *

فصل

ولا يلزم — إلا في حقّ رهن — بقبضٍ ، كقبضٍ مَبِيعٍ ، ولو ممن اتّفق عليه .

ويُعتبر فيه إذنٌ ولىٍّ أمرٍ لمن جُن ونحوه ، وليس لورثة إقباضه وثمّ غريمٌ لم يأذن .

ولرهن الرجوع قبله ، ولو أذن فيه . ويطلّ إذنُه بِنحو إغماء وخَرَسٍ .

(١) كذا في زع والناية ٨٩ ، وق ش : « ونفع » ، والزيادة من كلام الشارح .

(٢) ق ش : « ويجمل » ، وزيادة الباء من الصرح .

(٣) كذا في ز ش والناية ٩٠ . وق ع : « ويقبضه » ،

(٤) ق ش زيادة مدرجة من الصرح ، هي : « منه » .

وإن رهنه ما يده — ولو غصباً — لزم ، وصار أمانة .
 وأستدامة قبض شرط للزوم ، فيزيله أخذُ رهن ياذن مرتين
 — ولو نيابة عنه — وتختص عصير . ويعود برده وتخلل ، بحكم
 العقد السابق .

وإن آجره^(١) أو أعاره لمرتتهن أو غيره^(٢) ياذنه ، فلزومه باق .
 وإن وهبه ونحوه ياذنه : صح ، وبطل الرهن .
 وإن باعه ياذنه — والدين حال — أخذ من ثمنه .
 وإن شرط في مؤجل رهن ثمنه مكانه : فُعل ، وإلا : بطل . وشرط
 تسجيله لاغٍ .

وله الرجوع فيما أذن فيه ، قبل وقوعه .
 وينفذ عتقه بلا إذن ، ويحرم . فإن نجّزه ، أو أقرّ به فكذب ،
 أو أحبل الأمة بلا إذن مرتتهن في وطء ، أو ضربه بلا إذنه قتل
 — ويصدق يمينه ، ووارثه في علمه — : فعلى مؤسر وميسر أيسر
 يمينته رهنًا .

وإن أدعى رهن أن الولد منه ، وأمكن ، وأقرّ مرتتهن
 ياذنه^(٣) . وبطلته وأنها ولدته — : قُبِل ؛ وإلا : فلا .

(١) كذا في ز . وفي ع ش والغاية ٩١ : « آجره » . وقدم مثله .

(٢) — في ش : « أو لغيره » ، وزيادة اللام من الشرح .

(٣) كذا في زع والغاية ٩٢ . وفي ش : « بطلته وياذنه وبأنها » ، والزيادة

من الشرح .

وإن لم تحبل : فأرشُ بكرٍ فقط .

ولرهن غرسُ ما^(١) على مؤجل ، وأتفاعُ بإذن مرتين ، ووطءٌ بشرطٍ أو إذن ، وسقىُ شجر ، وتلقيحٌ ، وإنزاهُ فحلٍ على مرهونة ، ومداواةٌ ، وفصدٌ ، ونحوه — : والرهنُ بحاله .

لا خِتانٌ غير ما على مؤجل يبرأ قبل أجله ، وقطعُ سلعةٍ خطيرة . ونأؤه ولو صوفاً ولبناً ، وكسبه ، ومهره ، وأرشُ جناية عليه رهنٌ . وإن أسقط مرتين أرشاً ، أو أبرأ^(٢) منه — : سقط حقه منه دون حق رهن .

ومثوته وأجرةُ مخزنه وردّه من إباقه ، على مالكة ، ككفنيه . فإن تعذر : يبيعَ بقدر حاجة^(٣) ، أو كله إن خيفَ استغراقه .

* * *

فصل

والرهنُ أمانةٌ ولو قبل عقدٍ ، كبعد وفاء .

ويدخل في ضمانه بتمدّد أو تقريطٍ ، ولا يبطل .

ولا يسقط بتلفه شيءٌ من حقه ؛ كدفع عينٍ ليبيعهما ويستوفى حقه من ثمنها ، وكحبس عين مؤجرة بعد فسخ ، على الأجرة — : فيتلفان .

(١) في ش زيادة مدرجة من الشرح ، هي : « رهن » .

(٢) كذا في زع والناية ٩٣ . وفي ش : « أو أبرأه » ، والزيادة من الشرح .

(٣) كذا في زع والناية . وفي ش : « حاجته » .

وإن تلف بعضه : فباقيه رهن بجميع الحق .
وإن ادعى تلفه بمحادث ، وقامت بينة بظاهر^(١) ، أو لم يمت
سبباً — : حلف :

وإن ادعى رهنه تلفه بعد قبض في بيع شرط فيه ، قبل قول
المرتبهين^(٢) : « إنه قبلة » .

ولا ينفك بعضه حتى يقضى الدين كله .
ومن قضى أو أسقط بعض دين — ويبيعه رهن أو كفيل —
وقع فيما نواه . فإن أطلق : صرفه إلى أيهما شاء .
وإن رهنه عند اثنين فوفى أحدهما ، أو رهنه شيئاً فوفاه أحدهما :
أثبته في نصيبه .

ومن أبى وفاء حال — وقد أذن في بيع رهن ، ولم يرجع — :
بيع^(٣) ووفى ؛ وإلا : أجبر^(٤) على بيع أو وفاء . فإن أبى : حبس
أو جزر . فإن أصر : باعه الحاكم ووفى .



(١) كذا في زع والناية . وفي ش : « ظاهر » ، وأدرجت الباء في الفرح

(٢) كذا في زع والناية . وفي ش : « المرتبهين » .

(٣) في ش زيادة من الفرح : « مأذون له في بيعه : من مرتبهين » .

(٤) كذا في زع والناية ٩٤ . وفي ش : « فأجبر » ، والزيادة من الفرح .

فصل ٦

ويصح جملُ رهن يبد عدل . وإن شرط يبد أكثر : لم^(١) ينفرد واحد بحفظه ، ولا يُنقل عن يد من شرط — مع بقاء حاله — إلا باتفاقِ رهن ومرتهن . ولا يملك رده إلى أحدهما : فإن فعل وفات : ضمن حق الآخر .

ويضمنه مرتهنُ بنصبه ، ويحول برده ، لا من سفر من يده ، ولا بزوال تعديه .

وإن حدث له فسق أو نحوهُ ، أو تعادى مع أحدهما ، أو مات أو مرتهن — ولم يرض رهن بكونه يبد ورثة أو وصي — جعله حاكم يبد أمين .

وإن أذناه أو رهن لمرتهن في بيع ، وعين نقد — : تعين ، وإلا : بيع بنقد البلد . فإن تعدد : فبالغ . فإن لم يكن : فبجنس الدين . فإن لم يكن : فما يراه أصلح . فإن تردد : عينه حاكم . وتلقه يبد عدل ، من ضمان رهن .

وإن استحق رهن بيع : رجع مشترٍ أعلم على رهن ؛ وإلا : فعلى بائع .

وإن قضى مرتهناً في غيبة رهن ، فأنكر — ولا بينة — : ضمن ، ولا يُصدق عليهما ، فيحلف مرتهن ويرجع . فإن رجع على

(١) في ش : « ولم » ، والزيادة من الشرح وإن وردت في النابة ٩٥ .

العدل : لم يرجع على أحد ؛ وإن رجع على راهن : رجع على العدل .
وكذا وكيل .

ويصح شرط كل ما يقتضيه المقد : كبيع مرتين وعدل رهن .
ونحو ذلك — وينزلان ^(١) بمنزله — لا مالا يقتضيه ، أو ينافيه :
ككون منافع له ، أو أن لا يقبضه ، أو لا يبيعه عند حلول ،
أو من ^(٢) ضمان مرتين . ولا يفسد المقد .

فصل

وإن اختلفا في أنه عصير أو خر ، في عقد شرط فيه ، أو رد رهن
أو في عينه أو قدره ، أو دين به ، أو قبضه — وليس بيد مرتين — :
فقول راهن .

و : « أرسلت زيدا ليرهنه بعشرين ، وقبضها » ، وصدقه — :
قبل قول الراهن : « . . بعشرة » .

وإن أكثر — بعد لزومه — بوجه ، أو أن الرهن ^(٣) جنى أو باعه
أو غصبه — : قبل على نفسه ؛ لا على مرتين أنكره .

ولمرتين ركوب مرهون وحلبه وأسترضاع أمه ، بقدر نفقته ،

(١) كذا في زع والناية ٩٧ . وفي ش : « وينزلان » ، وهو تحريف .

(٢) وردت « من » في ز ش والناية ، دون ع .

(٣) كذا في ز ع . وفي ش : « الراهن » ، وهو تحريف .

متحرراً للعدل . ولا يُنهيكه بلا إذنِ رهن ، ولو حاضراً ولم يمتنع .
ويبيع فضلَ لبنِ ياذن ؛ وإلا : فحاكم^١ . ويرجع بفضلِ نفقة^(١) على
رهن .

وأن ينتفع ياذنِ رهن مجاناً — ولو بمحابة — ما لم يكن الدين
قرضاً ، ويصيرُ مضموناً بالاتفاق .

وإن أنفق عليه — ليرجع — بلا إذنِ رهن ، وأمكن — : فمبترع^٢ .
وإن تعدّر : رجع : بالأقلِّ مما أنفق أو نفقةٍ مثله ، ولو لم يستأذن^٣
حاكماً أو يشهد^٤ .

ومعار^٥ ، ومؤجر^٦ ، ومودع^٧ — كرهن^٨ .

وإن صرَّ الرهن رجع بآلته ، لا بما يحفظ به مائة الدار ،
إلا ياذن^٩ .

فصل^{١٠}

وإن جنى رهن^{١١} : تعلق الأرض برقبته ؛ فإن استغرقة خير سيده بين
فدائه بالأقلِّ منه ومن قيمته — والرهنُ بحاله — أو يبعه في الجناية ،
أو تسليمه لو ليها : فيملكه ، ويبطل فيهما .

(١) كذا في زع والغاية ٦٩ . وفي ش : « نفقته » ، وإمله تحريف .

والأ : بيع منه بقدره ، وبأقيه رهن^١ . فإن تعذر : فكله .
 وإن فداء مرتين^٢ : لم يرجع ، إلا إن نوى وأذن رهن .
 ولم يُجْزَ^(١) شرط كونه رهنًا بفدائه مع دينه الأول .
 وإن جُنِيَ عليه : فالخصم سيده ، فإن أخر الطلب — لقيمة
 أو غيرها — فالمرتين .
 وليسد أن يقتص^٣ : إن أذن مرتين^٢ ، أو أعطاه ما يكون رهنًا .
 فإن أقتص بدونهما في نفس أو دونها ، أو عفا على مال — : ف عليه
 قيمة أقلهما . يُجمل مكانه . والمنصوص^٤ : « أن عليه قيمة الرهن
 أو أرشته » . وكذا لو جنى على سيده ، فاقص هو أو وارثه .
 وإن عفا عن المال : صح ، لا في حق مرتين . فإذا^(٢) أفتك بأداء
 أو إبراء : رد ما أخذ من جان^٥ ، وإن استوفى من الأرض : رجع
 جان^٥ على رهن .
 وإن وطئ مرتين مرهونة — ولا شبهة — : حُدَّ ، ورق ولئه ،
 ولزمه المهر . وإن أذن رهن^٦ : فلا مهر — وكذا لاحد^٧ : إن ادعى
 جهل^٨ تحريره ، ومثله يجهله — وولده حر^٩ ، ولا فداء^(٣) .

(١) كذا وز . وقع ش والفاية ١٠٠ : « صح » .
 (٢) كذا وز والفاية ١٠١ . وفي ش : « فإن . . أداه » ، وأدرجت الباء في

الشرح .

(٣) وقع ش زيادة : « عليه » ، وهي من الشرح .

باب

« الْفَاحِشُ » أَلْتَزَامُ مِنْ يَصْحَحُ تَبَرُّعَهُ ، أَوْ مُفْلِسٍ ، أَوْ قِنٍّ
أَوْ مَكَاتِبٍ يَأْذَنُ سَيِّدُهُمَا — وَيُؤْخَذُ مِمَّا يَدُ مَكَاتِبٍ ، وَمَا ضَمِنَهُ
قِنٍّ مِنْ سَيِّدِهِ — مَا وَجِبَ عَلَى آخَرٍ ، مَعَ بَقَائِهِ ، أَوْ يَجِبُ
غَيْرَ جَزِيَةٍ فِيهِمَا — بِلَفْظِ . « صَمِينٌ ، وَكَفِيلٌ وَقَبِيلٌ ، وَحَمِيلٌ ،
وَصَيْرٌ ، وَزَعِيمٌ » ، وَ « ضَمِنْتُ دَيْنَكَ أَوْ تَحَمَّلْتُهُ » وَنَحْوَهُ . وَيُشَارَةُ
مَفْهُومَةٌ مِنْ آخَرٍ .

وَلَرَبُّ الْحَقِّ مَطَالِبَةٌ أَيْتُهُمَا شَاءَ ، وَمِمَّا — فِي الْحَيَاةِ وَالْمَوْتِ .
فَإِنْ أَحَالَ أَوْ أُحِيلَ . أَوْ زَالَ عَقْدٌ — بَرَى ، ضَامِنٌ وَكَفِيلٌ ، وَيَبْطُلُ
رَهْنٌ . لَا إِنْ وُزِّتَ .

لَكِنْ لَوْ أَحَالَ رَبُّ دَيْنٍ عَلَى أَمْنَيْنِ ، وَكُلُّ ضَامِنٍ الْآخَرَ ، ثَلَاثًا
— لَيَقْبُضَنَّ مِنْ أَيْتُهُمَا شَاءَ — : صَح .

وَإِنْ أَبْرَى^(١) أَحَدُهُمَا مِنَ الْكُلِّ . بَقِيَ مَا عَلَى الْآخَرِ أَصَالَةً .

وَإِنْ بَرَى مَدْيُونٌ : بَرَى ضَامِنَهُ ، وَلَا عَكْسَ .

وَلَوْ لَحِقَ ضَامِنٌ بِدَارِ حَرْبٍ — مُرْتَدًّا ، أَوْ أَصْلِيًّا — : لَمْ يَبْرَأْ .

(١) كَذَا فِي زَيْدٍ . وَفِي ش : « بَرَى » ، وَهُوَ تَحْرِيفٌ . وَوِي الْغَايَةِ : ١٠٤ :
« أَبْرَأَ » .

وإن قال ربُّ دينٍ لضامنٍ : « برئتَ إلىَّ من الدين » ، فقد أقرَّ بقبضه . لا : « أبرأتُك » أو « برئتَ منه » .

و : « وهبْتُكَ » ، عليك له . فيرجعُ على مضمون .

ولو ضَمِنَ ذِمِّيٌّ لَذِمِّيٍّ عن ذِمِّيٍّ غَيْراً ، فأسلمَ مضمونٌ له أو عنه : —
بريٌّ ، كضامنه . وإن أسلمَ ضامنٌ : بريٌّ وحده .

ويُعتبر رضا ضامنٍ ؛ لا من ضَمِنَ أو ^(١) ضَمِنَ له ؛ ولا أن يعرفهما ضامنٌ ، ولا العلمُ بالحق ولا وجوبه : إن آلَ إليهما .

فيصح : « ضَمِنْتُ لزيد ما على بكر » أو « ... ما يُدَايِنُهُ » . وله إبطاله قبل وجوبه .

ومنه : « ضمانُ السوق » ؛ وهو : أن يضمن ما يلزم التاجر . من دين ، وما ^(٢) يقبضه : من عين مضمونة .

ويصح ضمانٌ ما صحَّ أخذُ رهنٍ به ، ودينٍ ضامنٍ وميتٍ — ولا تَبْرَأُ ذِمَّتُهُ قبل قضاءٍ ^(٣) — ومُفْلِسٍ مجنونٍ ^(٤) ، وتقصى صَنْجَةٌ أو كيلٌ — ويرجع بقوله مع يمينه — وعَهْدَةٌ مَبِيعٍ عن بائعٍ لمشتري : بأن يضمنَ عنه الثمنَ إن أُسْتَحِقَّ المَبِيعُ أو رُدَّ بميبٍ : أو أرشَه .

(١) في ش زيادة مدرجة من الشرح ، هي : « من » .

(٢) كذا في زع والغاية ١٠٦ . وفي ش : « أو ما » ، والزيادة من الشرح .

(٣) في ش زيادة مدرجة من الشرح ، هي : « دينه » .

(٤) كذا في ز ش ، وهو صفة للمفلس على ما يظهر . وفي غ والغاية : « ومجنون » .

وعن مشتر لبائع : بَأَنْ يَضْمَنَ الثَّمنَ الواجب قبل تسليمه : أو إن^(١) ظهر به عيب ، أو أُسْتُحِقَّ .

ولو بَيَّنَّ مشتر ، فهدمته مستحق — فالأقاضُ لمشتري . ويرجع بقيمة تالف^(٢) على بائع . ويدخل في ضمان المهدمة .

وعين مضمونة : كفصب وعارية ، ومقبوض على وجه سؤم وولده — في بيع أو إجارة — : إن ساومة وقطع ثمنه ، أو ساومه فقط : ليريه أهله إن رضوه ، وإلا ردّه . لا : إن أخذه لذلك ، بلا مساومة ولا قطع ثمن . ولا بعض^(٣) لم يُقدَّر من دين ، ولا دين كتابة ، ولا أمانة : كوديعة ونحوها . إلا أن يضمن التعدي فيها .

ومن باع بشرط ضمان دَرَكِه إلا من زيد ، ثم^(٤) ضمن دَرَكه منه أيضاً — لم يمدَّ صحيحاً .

وإن شرط خيار في ضمان أو كفالة ، ففسد^(٥) .

ويصح : « أَلْتِ متاعك في البحر ، وعلى ضمانه » .

(١) كذا في زع ، وهو الظاهر . وفي ش : « وإن ... أو استحق الثمن » ، وفيه تحريف ، وزيادة من الصرح . وانظر الناية ١٠٧ .

(٢) كذا في ش والناية ١٠٦ ، وهو الموافق لما في شرح الإقناع ٣٠٦/٣ . وفي ز وأصلع : « تأليف » ، وهو تصحيف . ثم أصلحت في ع بما أثبتناه .

(٣) في ش زيادة : « ما » ، وهي من الصرح .

(٤) في ش زيادة : « إن » ، وهي من النسخ أو النادر . وفي الناية ١٠٧ :

« ثم دَرَكه » ، وفيه قس .

(٥) كذا في زع والناية . وفي ش : « فسد » ، وهو تحريف .

فصل

وإن قضا^(١) ضامنٌ أو أحوال به — ولم ينو رجوعاً — : لم يرجع . وإن نواه : رجع على مضمون عنه — ولو لم يأذن في ضمان ولا قضا — بالأقل مما قضى ، ولو قيمة عرض عوضه به ، أو قدر الدين . وكذا كفيلٌ : وكلُّ مؤدٍّ عن غيره ديناً واجباً ، لا زكاة ونحوها . لكن : يرجع ضامنُ الضامنِ عليه ، وهو على الأصل . وإن أنكر مَقْضَى القضا ، وحلف — : لم يرجع على مدين ولو صدقه ، إلا إن ثبت^(٢) : أو حضره ، أو أشهد ومات أو غاب شهوده وصدقه .

وإن اعترف : وأنكر مضمون عنه — لم يُسمع إنكاره . ومن أرسل آخر إلى من له عنده مالٌ ، لأخذ دينار : فأخذ^(٣) أكثر — : ضمنه مرسلٌ ، ورجع به على رسوله .

ويصح ضمانُ الحالِّ مؤجلاً . وإن ضمن المؤجلَ حالاً ، لم يلزمه

(١) في النهاية ١٠٨ : « قضى الدين » . وش : « قضا أحوال » ، وأدرج الناس

في الفرح .

(٢) في زيادة مدرجة من الفرح ، هي : « بينة » .

(٣) بهامش ز : « مسألة أخذ الرسول أكثر مما أذن له فيه » .

قبل أجله . وإن مجَّله لم يرجع حتى يحل^(١)؛ ولا يحل بموت مضمون عنه ، ولا ضامن^(٢) .
ومن ضامن أو كفَّل ، ثم قال : « لم يكن عليه حق » — صدَّق خصمه بيمينه .

فصل في الكفالة

وهي : التزامُ رشيدٍ إحضار من عليه حقٌّ ماليٌّ إلى ربِّه . وتنفقُ بما ينفق به ضمانٌ . وإن ضامن معرفته : أخذ به .
وتصح ببلد من عنده عينٌ مضمونة ، أو عليه دينٌ . لا^(٣) حدٌّ أو قصاصٌ ، ولا بزوجة وشاهدٍ ، ولا إلى أجل أو بشخص^(٤) مجهولين ولو في ضمان .
وإن كفَّل يجزء شائع أو عضو ، أو بشخص على أنه إن جاء به وإلا فهو كفيلٌ بآخر أو ضامنٌ ما عليه ، أو : « إذا قدم الحاجُّ فأنا كفيل بزيد شهرآ » — صح ، ويبرأ : إن لم يطالبه فيه .
وإن قال : « أبرئ الكفيل وأنا كفيل » ، فسد الشرطُ .
فيفسد العقد .

(١) في ش : « يحل للمدين ولا يحل ولا » ، وأدرج المتن في الفرح وبالعكس . وانظر الغاية ١٠٩ .

(٢) ورد في زبد ذلك مضروباً عليه : « وأيهما حل عليه لم يحل على الآخر » .

(٣) كذا في زع والغاية ١١٠ . وفي ش : « ولا » ، والزيادة من الفرح .

(٤) كذا في زع . وفي ش والغاية : « أو شخص » ، وهو تحريف .

وَيُعتبر رضا كفيل ، لا مكفول به ^(١) .

ومتى سلّمه بمحلّ عقد — وقد حلّ الأجل ، أولاً — ولا ضرر
في قبضه ، وليس ثمّ يدّ حائلة ظالمة ، أو سلّم نفسه ، أو مات ،
أو تلفت العين بفعل الله تعالى قبل طلب — : برى كفيل . لا :
إن مات هو أو مكفول له .

وإن تمذّر إحضاره مع بقاءه ، أو غاب — ومضى زمنٌ يمكن
ردّه فيه ، أو عيّنه لإحضاره — : ضمين ما عليه . لا : إذا شرط
البراءة منه . وإن ثبت موته قبل غرمه : استردّه . والسجّان
كالكفيل .

وإذا طالب كفيل مكفولاً به أن يحضّر معه ، أو ضامن مضموناً
بتخليصه — لزمه : إن كفّل أو ضمين بإذنه ؛ وطولب . ويكفى في
الأولى أحدهما .

ومن كفّله أثنان ، فسلمه أحدهما — : لم يبرأ الآخر ؛ وإن
سلم نفسه : بريئاً .

وإن كفّل كلّ واحد منهما ^(٢) آخر ، فأحضّر المكفول به — :
برى هو ^(٣) ومن تكفّل به فقط .

(١) ورد في ع بعد ذلك مع علامة التحشية ، زيادة : « ولا مكفول له » ، وهي في

الشرح .

(٢) في ش زيادة مدرجة من الشرح ، هي : « شخص » .

(٣) كذا في زع والفاية ١١٢ . وفي ش : « وهو من » ، وهو عبث فاش .

ومن كَفَل لاثنتين، فأبرأه أحدهما — : لم يبرأ من الآخر .
وإن كَفَلَ الكفيلَ آخَرُ ، والآخَرَ آخَرُ — : برئ كلُّ يبرأ .
من قبله ، ولا عكس ، كضمان .

ولو ضمن اثنتان واحدا ، وقال كلٌّ : « ضمنتُ لك الدين » —
فضمنتُ اشتراكٍ في أفرادٍ : فله طلبُ كلِّ بالدين كله .
وإن قالا : « ضمنتُ لك الدين » ، فينبهما بالحصص .

بابٌ

« أَلْحَوْلَةُ » عقدُ إِرْفَاقٍ ، وهى ^(١) : أنتقالُ مالٍ من ذمةٍ إلى ذمةٍ ،
يلفظها أو معناها الخاص .

وشرط : ١ ، ٢ ، ٣ ، ٤ — رضاُ مُجِيلٍ ، والمُقَاصَّةُ ، وعلمُ المَالِ ،
وأستقرارُهُ .

فلا تصح على مالٍ سَلَمٌ أو رَأْيُهُ بعد فسخٍ ، أو صدقٍ قبل
دخولٍ ، أو مالٍ كتابةً . ويصح ^(٢) : إن أحال سيده ، أو زوجُ
أمرأته . لا يجزية ، ولا أن يُجِيلَ ولدٌ على أبيه .

٥ — وكونُهُ يصح السَّلَمُ فيه من مثليٍّ ، وغيرِهِ : كعمودٍ
ومذروع .

(١) فى ش : « هى انتقال مال من ذمة بلفظها أو معناها » ، فأدرج اللز في المرح
وبالعكس . وفى ع : « . . . إلى ذمته » ، وهو تحريف . وانظر الناية ١١٤ .
(٢) كذا فى زع . وفى ش والناية ١١٥ : « وتصح » . وكلاما صحيح .

لا أَسْتَقَرُّ مُحَالٍ بِهِ ، ولا رِضًا مُحَالٍ عَلَيْهِ ، ولا مَحْتَالٍ : إنَّ أُحِيلَ
على مَبْلَىءٍ ، وَيُجَبَّرُ على أَتْبَاعِهِ ولو مَيِّتًا .

وَيَبْرَأُ مُحِيلٌ بِمَجْرِدِهَا ، ولو أَفْلَسَ مُحَالٌ عَلَيْهِ أو جَحَدَ أو مات .

و « المَلِيءُ » : الْقَادِرُ بِمَالِهِ وَقَوْلِهِ وَبَدَنِهِ فَقَط . فَمَنْدَ الزَّرِّ كَشَيْءٍ :
« مَالُهُ : الْقُدْرَةُ عَلَى الْوَفَاءِ ؛ وَقَوْلُهُ : أَنْ لَا يَكُونَ تُمَامِطَلًا ؛ وَبَدَنُهُ :
إِمْكَانُ^(١) حُضُورِهِ إِلَى مَجْلِسِ الْحَكَمِ » . فَلَا يَلْزَمُ أَنْ يَحْتَالَ عَلَى وَالِدِهِ^(٢) .

وإن ظَنَّهُ مَلِيئًا أو جَهْلًا ، فَبَانَ مِفْلَسًا — رَجَعَ ؛ لَا : إِنْ رَضِيَ
وَلَمْ يَشْرُطِ الْمَلَاءَةَ .

وَمَتَى صَحَّتْ ، فَرَضِيًا بِخَيْرٍ مِنْهُ أو دُونِهِ ، أو تَعْجِيلِهِ^(٣) أو تَأْجِيلِهِ
أو عَوْرَتِهِ — : جَاز .

وَإِذَا بَطَلَ نَيْعٌ — وَقَدْ أُحِيلَ بَائِعٌ أو أَحَالَ بِالْثَمَنِ — : بَطَلَتْ .
لَا : إِنْ قُسِخَ عَلَى أَيْ وَجْهِهِ كَانَ ، وَإِنْ لَمْ يَقْبِضْ . وَكَذَا
نِكَاحٌ قُسِخَ ، وَنَحْوُهُ .

وَلِبَائِعٍ أَنْ يُحِيلَ الْمُشْتَرَى عَلَى مَنْ أَحَالَهُ عَلَيْهِ ؛ فِي الْأَوَّلَى . وَلِمُشْتَرِي
أَنْ يُحِيلَ مُحَالًا عَلَيْهِ عَلَى بَائِعٍ ؛ فِي الثَّانِيَةِ .

(١) وَرَدَ هَذَا فِي زُشِّ وَالْفَايَةِ ، دُونَ ع .

(٢) وَرَدَ فِي زُشٍّ ذَلِكَ مَضْرُوبًا عَلَيْهِ : « وَفِي شَرْحِ الْمُهَرَّرِ : مَالُهُ : الْقُدْرَةُ عَلَى
الْوَفَاءِ ، وَقَوْلُهُ : إِقْرَارُهُ بِالذِّنِّ ، وَبَدَنُهُ : الْحَيَاةُ » . وَذَكَرَ فِي الْقَرَحِ .

(٣) كَذَا فِي زُشِّ . وَفِي ع : « أو تَأْجِيلُهُ أو تَعْجِيلُهُ » .

(م — ٢٧ مِنْهُ الْإِرَادَاتُ)

وإن اتفقا على : « أَحَلَّتْكَ » أو « أَحَلَّتْكَ بِدَيْنِي » ، وأدعى أحدهما
إرادة الوكالة — مُصَدِّق^(١) .

وعلى : « أَحَلَّتْكَ بِدَيْنِكَ » ، فقولُ مدَّعي الحوالة .
وإن قال زيد لعمرو : « أَحَلَّتْنِي بِدَيْنِي عَلَى بَكْرٍ » ، وأختلفا : هل
يجزى بينهما لفظُ الحوالة أو غيره ؟ — مُصَدِّقُ عمرو : فلا يقبض
زيد من بكر ، وما قبضه — وهو قائم — لعمرو وأخذهُ ، والتالفُ من
عمرو . [ولزيد طلبُهُ بدينه]^(٢) .
ولو قال عمرو : « أَحَلَّتْكَ » ، وقال زيد : « وَكَلَّتْنِي » —
مُصَدِّق^(٣) .

والحوالةُ على ماله في الديوان : إذن في^(٤) الاستيفاء .
وإحالةُ من لا دينَ عليه ، على من دينُهُ عليه — : وَكالةٌ . ومن
لا دينَ عليه على مثله : وَكالةٌ في اقتراض . وكذا مدينٌ على برىء :
فلا يُصارُفُه .

* * *

(١) ورد في ع بعد ذلك ، مع علامة التحشية ، زيادة من الشرح : « يمينه » .
(٢) لم ترد هذه الزيادة في ز . ووردت في ع وش . وورد نحوها في الناية ١١٧ .
وصنع الشارح يشعر بأنها من اللن . فأبتناها احتياطاً . وانظر شرح الإقناع ٣/٣٢٣ .
(٣) ورد في ع بعد ذلك ، مع علامة التحشية ، زيادة : « زيد » . وهو الشرح والناية .
(٤) كذا في ز ش والناية . وفي ع : « على » ، وهو تصحيف .

باب

« الصِّلَحُ » : التوفيقُ والسَّلْمُ . ويكون بين مسلمين وأهل حرب ، وبين أهل عدلٍ وبني ، وبين زوجين خيف شقاق بينهما أو خافت إعراضه ، وبين متخاصمين في غير مال .

وهو فيه : مُعَاوَدَةٌ تُتَوَصَّلُ بها إلى موافقة بين مختلفين . وهو قسمان :

١ - على إقرار . وهو نوعان :

١ - نوعٌ على جنس الحق ، مثل أن يُقَرَّرَ له بدَيْن أو عين^(١) ، فيَضَعُ أو يَهَبُ البعض ، ويأخذ الباقي ، فيصحُّ لا بلفظ الصِّلَح ، أو بشرط أن يُعْطِيَهُ الباقي ، أو يمنعه حقه بدونه . ولا ممن لا يصح تبرؤه - : كمكاتب ، ومأذون له ودلي - إلا إن أنكر^(٢) ولا يئنه . ويصح عما أدعى^(٣) على موليّه وبه يئنه .

ولا يصح عن موجبٍ يعضه حالاً ، إلا في كتابة . وإن وضع بعض حالاً ، وأجل باقيه - : صح الوضع ، لا التأجيل . ولا يصح^(٤) عن حق - : كدبة خطأ ، أو قيمة متأنٍ غير

(١) كذا في زع والغاية ١١٨ . وفي ش : « أو بين » ، والزيادة من الشرح .

(٢) كذا في زش والغاية ، وأصل ع . ثم أصلح فيها بلفظ : « ينكر » .

(٣) في ش زيادة مدرجة من الشرح ، هي : « به » .

(٤) كذا في الأصول ، وهو الصواب . وفي الغاية : « ويصح » ، وهو تحريف .

مِثْلِيَّ — بأكثر من حقه ، من جنسه ^(١) . ويصح عن متلفٍ مِثْلِيَّ .
بأكثر من قيمته ، وبعرض قيمته أكثر — فيهما .

ولو صالحه عن بيت — أقرَّ به — على بعضه ، أو سُكناهُ مدةً ،
أو بناء غرفة له فوقه ؛ أو أدعى رِقَّ مكلفٍ أو زوجيةً مكلفةً ،
فأقرَّ له بموضعٍ منه — لم يصحَّ وإن بذلَ مالاً صلحاً عن دعواه ،
أو لم يدينها ليقرَّ بدينونتها — : صح .

و : « أقرَّ لي بديني وأعطيك أو خذ ^(٢) منه مائة » ، ففعل — :
لزمه ، ولم يصحَّ الصلحُ .

٢ — النوعُ الثاني : على غير جنسه . ويصح بلفظ الصلح .

فبنقدٍ عن نقدٍ : صرفٌ . وبعرضٍ أو عنه بنقدٍ أو عرضٍ :
بيعٌ . وبمنفعةٍ — كسكنى وخدمةٍ معيّنين — : إجارةٌ .

وعن دينٍ يصح بغير جنسه مطلقاً — لا بجنسه ، بأقل ^(٣)
أو أكثر ، على سبيل المعاوضة — وبشيءٍ في الذمة ، يحرّم التفريق
قبل القبض .

ولو صالح الورثة من وصّى له بخدمةٍ أو سكنى أو تحملِ أمةٍ ،
بدراهمٍ مسماةٍ — : جاز ، لا يباع .

(١) ورد في زرع بعد ذلك مضروباً عليه : « كئل »

(٢) كذا في زرع والفاية ١١٩ . وفي ش : « أو وخذ » ، والزيادة من الشرح .

(٣) كذا في زرع والفاية . وفي ش : « أقل » ، وأهوجت الباء في الشرح .

ومن صالح عن عيب في مبيعته ، بشيء — رجع به : إن بان عدمه
أو زال سريعاً . وترجع امرأة — صالحت عنه بتزوجها — بأرشه .
ويصح الصلح مما تعذر علمه — : من دين أو عين . — بمعلوم :
تقدر ونسيئة . فإن لم يتمدّر : فكبراءة من مجهول ^(١) .

٢ — القسم الثاني : على إنكار . بأن يدعى عيناً أو ديناً ،
فينكر أو يسكت — وهو يحمله — ثم يُصالحه على تقدير أن نسيئة .
فيصح ، ويكون إترافه في ^(٢) حقه : لا شفعة فيه ، ولا يستحق
لعيب شيئاً . ويبع في حق مدّع : له ^(٣) ردّه بعيب ، وفسخ الصلح .
ويثبت في مشفوع الشفعة . إلا إذا صالح ببيع عين مدعى بها :
فهو فيه كالنكر .

ومن علم بكذب نفسه : فالصلح باطل في حقه ، وما أخذه ^(٤)
فحرام .

ومن قال : « صالحتني عن الملك الذي تدّعيه » ، لم يكن
مقرّاً به .

وإن صالح أجنبي عن منكر لدين أو عين ، بإذنه أو دونه — :
صح ولو لم يقل : إنه وكّله ؛ ولا يرجع بدون إذنه .

(١) ورد بهامش ز : « مسألة البراءة من المجهول » .

(٢) ورد في زع والفاية ١٢١ ، وسقط من ش .

(٣) كذا في زع والفاية . وفي ش : « فله » ، والزيادة من الشرح .

(٤) كذا في ز ، وهو أظهر . وفي زع والفاية : « أخذ » . وفي ش : « أخذ فهو حرام » .

بزيادة « هو » من الشرح .

وإن صالح لنفسه ، ليكونَ الطَّابُ له ، وقد أنكر المدعى ،
أو أقرَّ — والمدعى دين ، أو هو عين وعَلَمَ عَجْزَهُ عن استنقاذها — :
لم يصحَّ وإن ظن القدرة أو عدمها ، ثم تبيَّنت^(١) — : صح . ثم إن
عجز : مُخَيَّر بين فسح وإمضاء .

* * *

فصل

ويصح صلح — مع إقرار ، وإنكار — عن قَوْدٍ وسكنى وعيب ،
بفوق^(٢) دية ، وبما يثبت مهرًا حالًا ومؤجلًا . لا بعوض عن خيار
أو شفعة أو حدٍّ قذف ، وتسقط^(٣) جيمها . ولا سارقًا أو شاربا
ليُطلقه ، أو شاهدا ليكنَّ شهادته .

ومن صالح عن دار أو نحوها^(٤) ، فإنَّ العوضُ مستحقُّا — : رجع
بها مع إقرار ، وباللعوى — وفي الرُّغاية : « أو قيمة المستحق » —
مع إنكار . وعن قَوْدٍ بقيمة عوض . وإن علماه : فبالدية .

ويحرَّم أن يُجرى في أرض غيره أو سطحه ماء ، بلا إذنه .
ويصح صلحه على ذلك بعوض ؛ فمع بقاء ملكه : إجارة ، وإلا :

(١) كذا في ز ش والناية ، أى القدرة . وفي ع : « بين » ، وهو تحريف .

(٢) كذا في ز ع والناية ١٢٢ . وفي ش : « يفوق » ، وهو تصحيف .

(٣) كذا في ز ع والناية . وفي ش : « ويسقط » . وكلاما صحيح .

(٤) كذا في ز ع ، وهو أولى . وفي ش : « ونحوها » .

فبيع^١. ويُعتبر علمُ قدرِ الماء : بساقيته ؛ وماء مطر : برؤية ما يزلزل عنه ، أو مساحته وتقدير ما يجري فيه الماء . لا تُحمقه ، ولا مدته ، للحاجة كتنكاح .

ولمستأجر ومستعير الصلح على ساقية محفورة ، لا على إجراء ماء مطر على سطح أو أرض . وموقوفة^٢ كمؤجرة . وإن صالحه على سقي أرضه من نهره أو عينه ، مدة ولو معينة^٣ : حرّم^(١) .

ويصح شراء ثمر في دار ، وموضع بحائط يفتح باباً ، وبُقعة^(٢) تُحفَر بُراً ، وعلو بيت ولو لم يُبنَ — إذا وُصف — : لِيَبْنَى أو يَضَعَ عليه بنياناً أو خشباً موصوفين . ومع زواله : لَهُ^(٣) الرجوعُ بعدته ، وإعادته مطلقاً ، والصلح على عدمها ، كملى زواله . وفعله صلحاً أبداً ، أو إجارة مدة معينة . وإذا مضت : بقى ، وله أجره المثل .

* * *

فصل في حكم الجوار

إذا حصل في هوائه أو أرضه غصن شجر غيره أو عرقه ، لزمه إزالته ، وضمن ما تلف به بعد طلب . فإن أبى : فله قطعه ،

(١) كذا في ز . وفي ع ش والغاية ١٢٣ : « لم يصح » . وهذا لازم لذلك .

(٢) كذا في ز ش والغاية . وفي ع : « أو بقعة » .

(٣) كذا في ز ع ، وهو موافق لما في الغاية . وفي ش : « وله » ، والزيادة : من

الناسخ أو الناسخ .

لا صلحُه ، ولا من مال حائطه أو زلق خشبه إلى ملك غيره — عن ذلك — بموض .

وإن^(١) اتفقا أن الثمرة له أو بينهما : جاز ، ولم يلزم .
وحرّم إخراج دُكان ودَكة^(٢) بنافذ ؛ فيضمن ما تلف به .
وكذا جناح وساباط وميزاب ؛ إلا بإذن إمام أو نائبه ، بلا ضرر ؛
بأن يمكن عبور تحمل .

ويحرّم ذلك في ملك غيره أو هوائه ، أو درب غير نافذ ؛ أو
فتح^(٣) باب في ظهر دار فيه لا ستطراق — إلا بإذن مالكه أو أهله .
ويجوز لغير أستطراق وفي نافذ ، وصلاح عن ذلك بموض ، ونقل
باب في غير نافذ إلى أوله بلا ضرر — : كمقابلة باب غيره ، ونحوه —
لا إلى داخل ؛ إن لم يأذن من فوقه . ويكون إعاره .

ومن خرّق بين دارين له متلاصقتين^(٤) باباهما في درّين مشتركين ،
وأستطرق إلى كل من الأخرى — : جاز^(٥) .

وحرّم أن يحدث بملكه ما يُضِرُّ بجاره : كحمام وكنيف ورخى
وتنّور . وله منعه إن فعل ، كابتدائه إحيائه ، وكدق وسقي يتعدّى .
بخلاف طبع وخبز فيه .

(١) كذا في زع والناية ١٢٤ . وفي ش : « فإن » .

(٢) ورد بهامش ز : « قال في القاموس : والدكة بالفتح ، والدكان بالضم : بناء
يسطح أعلاه للمعد » اهـ فهما سواء . وقد نقله في المرح مع زيادة منه فرقت بينهما : أن
الدكان : الحانوت .

(٣) كذا في زع والناية ١٢٥ . وفي ش : « وفتح » ، وأدرج الناس في المرح .

(٤) كذا في زع . وفي ش والناية : « متلاصقتين » ، ولعله تحريف .

(٥) ورد في ز بعد ذلك مضروبا عليه : « فوجهان » .

ومن له حقُّ ماءٍ يجري على سطح جاره ، لم يجز لجاره تعليةُ سطحه : لينع الماء ، أو ليكثر ضرره .

ويجزمُ تصرف في جدار جار أو مشترك ، بفتح رَوَازِيه أو طاقٍ أو ضربٍ وتيدٍ ونحوه — إلا بإذن . وكذا وضعُ خشبٍ ، إلا أن لا يمكن تسقيف إلا به : بلا ضررٍ . ويجبر إن أتى . وجدارُ مسجد كدار .

وله أن يستند ويُسند قماشه ، وجلوسه في ظله ، ونظره في ضوء سراج غيره .

وإن طلب شريك في حائط أو سقفٍ أنهدم شريكه^(١) ، بيناء معه — : أجبر ، كتنقض عند خوف سقوط . فإن أتى : أخذ حاكم من ماله ، أو باع عَرْضَه وأتفق . فإن تعذر : أقرض عليه .

وإن بناء بإذن شريك^(٢) أو حاكم ، أو ليرجع شركة — : رجع . ولنفسه بآلته : فشركة . وبغيرها : فله . وله تقضه ، لا إن دفع شريكه نصف قيمته .

وكذا إن احتاج لعمارةٍ نهر أو بئر أو دولا ب أو ناعورة أو قناة مشتركة .

(١) في ش : « شريك أجبر كتنقضه » ، فأدرج المتن في المرح وبالعكس . وانظر

الغاية ١٢٨ .

(٢) كذا في زع والغاية . وفي ش : « شريك » والزيادة من المرح .

ولا يُمنع شريك من عمارة ، فإن فعل فالماء على الشركة .

وإن بنيا^(١) ما بينهما نصفين — والنفقة كذلك — على أن لأحدهما أكثر ، وأن^(٢) كلا منهما يُحمّله ما احتاج — : لم يصح ، ولو وصفا الجمل .

وإن عجز قوم عن عمارة قناتهم أو نحوها ، فأعطوها لمن يعمرها ، ويكون له منها جزء معلوم — : صح .

ومن له علو ، أو طبقة^(٣) ثالثة — : لم يُشارك في بناء^(٤) أنهم تحتها ، وأجبر عليه مالكة . ويلزم الأعلى سترة تمنع مُشاركة الأسفل . فإن^(٥) استويا : اشتركا .

ومن هدم بناء له فيه جزء : إن خيف سقوطه فلا شيء عليه ، وإلا لزمته^(٥) إعادته .

* * *

(١) كذا في زش والغاية . وفي ع : « بينا » ، وهو تصحيف .

(٢) كذا في ز وأصل ع ، ثم أصلحت فيها بلفظش : « أو أن » . والزيادة من الشرح . وفي الغاية : « وإن » بالكسر . وهو خطأ .

(٣) في ز زيادة مدرجة من الشرح ، هي : « ما » .

(٤) كذا في زش . وفي ع : « وإن » .

(٥) كذا في زع ، وهو الأولى . وفي ش والغاية : « لزمه » .

كتاب

« أَنْحَبِرُ » : منعُ مالكٍ من تصرفه في ماله .
 ولْقَلَسٍ^(١) : منعُ حاكمٍ من عليه دينٌ حالٌ يَعِجِزُ عنه ، من
 تصرفه في ماله الموجود مدةَ الحَجَرِ .
 و « المُفْلِسُ » : مَنْ لَا مَالَ لَهُ ، وَلَا مَا يَدْفَعُ بِهِ حَاجَتَهُ . وعند
 الفقهاء : مَنْ دَيْنُهُ أَكْثَرُ مِنْ مَالِهِ .
 والحَجَرُ على ضَرَيَيْنِ :

١ - : لِحَقِّ الْغَيْرِ . كَعَلَى^(٢) مُفْلِسٍ وَرَاهِنٍ وَمَرِيضٍ وَقِنٍّ وَمَكَاتِبٍ .
 ومرْتَدٍّ ، ومُشْتَرٍ بَعْدَ طَلَبِ شَفِيعٍ أَوْ تَسْلِيمِهِ الْمَبِيعَ - وَمَالِهِ
 بِالْبَلَدِ أَوْ قَرِيبٍ مِنْهُ .

٢ - الثَّانِي : لِحَظِّ نَفْسِهِ . كَعَلَى صَغِيرٍ وَمَجْنُونٍ^(٣) وَسَفِيهِ .

وَلَا يَطَالِبُ ، وَلَا يُنْحَبَرُ بَدِينٍ لَمْ يَحِلَّ .
 وَلغَرِيمٍ مَنْ أَرَادَ سَفْرًا ، سَوَى جِهَادٍ مُتَعَيِّنٍ ، وَلَوْ غَيْرَ خَوْفٍ .
 أَوْ لَا يَحِلُّ قَبْلَ مَدَّتِهِ - وَلَيْسَ بِدِينِهِ رَهْنٌ يُحْرَزُ ، أَوْ كَفِيلٌ مَلِيٌّ .
 - مَنَعُهُ حَتَّى يَوْثِقَهُ بِأَحَدِهِمَا . لَا تَحْلِيلُهُ إِنْ أَحْرَمَ .

(١) ورد بهامش ز : « قال في القاموس : الفلاس بالتحريك : عدم الذيل . من .
 « أفلس » : إذا لم يبق له مال ، كأنما صارت دراهمه فلوساً ، أو صار بحيث يقال : أيس .
 معه فلس . و « فاسه القاضي تغليساً » : حكم بإفلاسه » ١٠٨ .
 (٢) كذا في زع والغاية ١٢٩ . وفي ش : « على » ، وأدرجت الكاف في الفرج .
 (٣) كذا في زع والغاية . وفي ش : « وسفيه ومجنون » .

ويجب وفاء حال فوراً على قادر ، بطلب ربّه . فلا يترخص من
سافر قبله ، ويُتمهل بقدر ذلك . ويحتاط — إن خيف هروبه —
علازمته ، أو كفيل^(١) ، أو ترسيم . وكذا لو طلب تمكينه منه
محبوس^(٢) ، أو يوكل^(٣) فيه .

وإن تقيّب مضمون^(٤) ، ففرم ضامن بسببه ، أو شخص لكذب
عليه عند ولي الأمر — رجع به على مضمون وكاذب .

وإن أهل شريك بناء . انط بستان اتفقا عليه ، فما تلف — :
من ثمرته . — بسبب ذلك ، ضمن حصّة شريكه منه .

ولو أحضر مدعى به ، ولم تثبت^(٥) المدعى — : لزمه مئونة
إحضاره ورده .

فإن أبى : حبسه وليس له إخراجه حتى يتبين أمره — وتجب
تخليته إن بان معسراً — أو يُبرئه أو يُوفيه . فإن أبى : عزّره .
ويكرّر ، ولا يزداد كل يوم على أكثر التعزير . فإن أصرّ : باع
ماله ، وقضاه .

وتحرّم مطالبة ذى عسرة بما عجز عنه ، وملازمته ، والحجر عليه .
فإن أداها ودينه عن عوض : كسمن وقرض ؛ أو عُرف له

(١) في ش : « أو بكفيل » ، وزيادة الباء من الفرح .

(٢) كذا في ز ، أى إنسان . وفي ع ش : « أو توكل » أى إنسان .

(٣) في زيادة مع علامة التحشية ، هى : « عنه » .

(٤) كذا في ز ، أى الدعوى . وفي ع ش والناية ١٣٠ : « يثبت » أى المدعى به .

مالٌ سابق والغالبُ بقاءه، أو عن غير عوض^(١) وأقر أنه مَلِيٌّ :-
 حُبْس. إلا أن يُقيمَ يِنَّةً به ، ويُعتبر فيها أن تَحْبُرَ باطنَ جاله ،
 ولا يَحْلَفُ معها ؛ أو يدعى تلفاً ونحوه ، ويُقيمَ يِنَّةً به ؛ ويَحْلَفُ معها
 — ويكفي في الحالين أن تشهد بالتلف أو الاعسار ؛ وتُسمعُ قبل حبس
 كبعده — أو يسأل سؤال مدَّعٍ ، ويصدقَه — : فلا .

وإن أنكر وأقام يِنَّةً بقدرته ، أو حلف بحسب جوابه — :
 حُبْس . وإلا : حلف مَدِينٌ ، وخُلِيَ .

وليس على محبوس قبول^(٢) ما يبذله غريمه : مما عليه مِئْتَةٌ فيه .
 وحرُمُ إنكارٍ معسرٍ ، وحلفُه ولو تأوَّل .

وإن سأل^(٣) غَرَماءَ من له مال لا يَفِي بدينه أو بعضهم الحاكمَ .
 الحَجَرُ عليه — : لزمه إجابتهم .

وُسْن^(٤) إظهارُ حجرٍ سفهِ وفَلَسٍ ، والإشهادُ عليه .

فصل

ويتعلّقُ بحَجَرِهِ أَحْكَامٌ :

١ — أَحَدُهَا : تَعْلُقُ حَقُّ غَرَمَائِهِ بِمَالِهِ .

(١) في الناية زيادة مذكورة في الشرح : « مَالٍ » . وورد بهامش ز طاحية :
 « كأرش جناية ، وقيمة متلف ، ودهر وضمان وكفالة ، وعوض خلع » . وذكر نحو ذلك في
 الناية ، وبمنه في الشرح .

(٢) كَذَا في زع . وفي ش : « قبوله » ، ولعل الزيادة من الناشر أو الناسخ .

(٣) في ش زيادة من الشرح : « الحاكم » . وفي الناية ١٣١ هنا تحريف وخطأ

(٤) كَذَا في زع والناية . وفي ش : « وِسْن » ، وهو تحريف .

فلا يصح أن يُقرَّ به عليهم ، أو يتصرف فيه بغير تدبير .
 ولا أن يبيعه لغرمائه أو لبعضهم بكل الدين .
 ويُكفرُّ هو وسفيه بصوم ، إلا أن فُك حجره وقدر قبل
 تكفيره .

وإن تصرف في ذمته — بشراء أو إقرار ، ونحوهما — صح ،
 وتيسع^(١) به بعد فكه .

وإن جنى : شارك مجنى عليه الغرماء ، وقدم من جنى عليه
 فنه به .

٢ — الثاني^(٢) : أن من وجد عين ما باعه أو أقرضه أو أعطاه
 رأس مال سلم ، أو أجره ولو نفسه ولم يعض من مدتها شيء ،
 ونحو^(٣) ذلك — ولو بعد حجره جاهلا به — : فهو أحقُّ بها ،
 ولو قال الفليس : « أنا أبيعها وأعطيك ثمنها » ، أو بذله غريم ، أو
 خرجت وعادت للملكه . وقرع — إن باعها ، ثم اشتراها — بين
 البائعين .

وشرط : ١ ، ٢ — كونُ الفليس حيًّا إلى أخذها ، وبقاء كل
 عوضها في ذمته .

(١) كذا في ز والناية ١٣٢ وأصل ع . ثم صحیح فیها بلفظش : « ويتبع » .

(٢) ل ع : « المستم الثاني » ، والزيادة مذكورة في الفرح .

(٣) كذا في ز وأصل ع ، ثم أصلح ليها بلفظش : « أو نحو » . وانظر الناية .

٦،٥،٤،٣ — وكونُ كُلِّها في ملكه ، إلا إذا جمع العقدُ
عددا : فيأخذُ ، مع تمدُّرٍ بمضيه ، ما بقى . والسَّلْمَةُ بِجَاهِها : لم توطأ
بكرٍ ، ولم يُجْرَحْ قِنٌ ، ولم تُخْلَطْ ^(١) بغير متميِّز ، ولم تتغيَّرْ
صفاتها ^(٢) بما يُزِيلُ أَسْمَها : كنسج غزل ، وخَبَزٍ دقيق ، وجملِ دُهْنٍ
صابوناً . ولم يتعلَّق بها حقٌّ : كشفعةٍ وجناية ورهن . وإن أسقطه
رَبُّه : فكما لو لم يتعلَّق . ولم تزد زيادةً متصلة : كسِمَنِ ، وتعلُّمٍ
صنعةٍ ، وتجدُّدٍ حمل . لا إن ولدت .

ويصح رجوعُه بقول — ولو متراخياً — بلا حاكمٍ ، وهو
فسخٌ : لا يحتاج إلى معرفة ، ولا قدرةٍ على تسليم .
فلو رَجَعَ فيمن أبقَ : صح وصار له ؛ فإن قَدَرَ : أخذه ، وإن
تلف : فمن ماله . وإن بانَ تلفه حينَ رجوع : بطل استرجاعُه .
وإن رجع في شيء اشتبه بغيره : قُدمَ تميُّنٌ مفلس .
ومن رجع فيما ثمنه مؤجَّل ، أو في صيد وهو مُحَرَّم — : لم يأخذه
قبل حُلُوله ، ولا حالَ إحرامه .

ولا يَنْقُصُه نقصٌ : كهزال ، ونسيان صنعة . ولا ^(٣) صبغٌ ثوب
أو قصرُه : ما لم ينقص بهما . ولا زيادةٌ منفصلة — وهي لبائع ،
وظهر في التنقيح روايةٌ كونها مفلس — ولا غرسُ أرض ، أو بناءٌ فيها .

(١) كذا في ز والناية ١٣٣ وأصل ع ، ثم أصلحت فيها بلفظ ش : « تَخْلَطُ » .

(٢) كذا في زع والناية . وفي ش : « مفاها » .

(٣) قد أسقطت « لا » من ش ، وأدرجت في الفرح .

فإن رجع قبل قلع ، وأختاره [غريم — : ضَمِنَ نقصاً حصل به ^(١)] ويسوي حُفراً .

ولفلس مع القرماء القلع ، ومشاركة ^(٢) أخذٍ بالنقص . فإن أبوه : فلاخذ القلع وضمانُ نقصه ، أو أخذُ غرس ، أو بناءُ بقيمته . فإن أباهما أيضاً : سقط .

وإن مات بائع مديناً : فشتري أحقُ بمبيعه ولو قبل قبضه .
٣ — الثالث : أن يلزم الحاكم قسمُ ماله الذي من جنس الدين ، وبيعُ ماله من جنسه — في سوقه أو غيره — بثمنٍ مثله المستقرُّ في وقته أو أكثر ، وقسمة فوراً .

وُسُن إحضاره مع غرمائه ، وبيعُ كل شيء في سوقه ، وأن يُبدأ بأقله بقاءً ، وأكثره كلفةً .

ويجب تركُ ما يحتاجه : من مسكين وخادمٍ مثله ، ما لم يكونا عينَ مال غريم — ويُشترى أو يُتركُ له بدلُهما ، ويُبدل ^(٣) أعلى بصالح — وما يتجربه ، وآلةٌ تُحتَرَفُ ^(٤) .

ويجب له ولعياله أدنى نفقةٍ مثلهم : من مأكلٍ ومشربٍ وكسوةٍ . وتجهيزُ ميت من ماله حتى يُقسمَ .

(١) وردت هذه الزيادة في زع ، وسقطت من ش . وذكر نحوها في الناية ١٣٤ .

(٢) كذا في ز . وفي ش والناية : « ويشاركهم » ، وهو أظهر .

(٣) كذا في زع والناية ١٣٥ . وفي ش : « ويبدل » ، وهو تصحيف .

(٤) كذا في زع والناية . وفي ش : « تحرف » ، وهو تصحيف . انظر المصباح والمختار .

وأجرةٌ منادٍ ونحوه — لم يتبرّع — من المال .

وإن عينا منادياً غير ثقة ، رده حاكم . بخلاف بيع مرهون .
فإن اختلفت أمينتهما : ضمّتهما إن تبرّعا ؛ وإلا : قدّم من شاء .
وبدأ^(١) بمن جنى عليه قنّ المفلس ، فيعطى الأقلّ من ثمنه
أو الأرض .

ثم^(٢) بمن عنده رهنٌ ، فيخصّ بثمنه . فإن بقي دين : حاصصَ
الغرماء ؛ وإن فضل عنه : ردّ على المال .
ثم بمن له عينٌ مال ، أو استأجر عينا من مفلس ، فيأخذها^(٣) . وإن
بطلت في أثناء المدة : ضرب له بما بقي .

ثم يقسمُ الباقي على قدر ديون من بقي ؛ ولا يلزمهم بيانُ أن
لا غريمَ سواهم .

ثم إن ظهر ربُّ^(٤) حالٌّ : رجّع على كل غريم بقسطه ، ولم
تُنقَض .

ومن دينه مؤجّل : لا يحلّ ، ولا يؤقّف له ، ولا يرجع على
الغرماء : إذا حلّ .

(١) كذا في ز ، أي المالك والقسّم . وفي ع ش والغاية ١٣٦ : « ويبدأ » ، بضم
أوله . وكلاما مناسب .

(٢) في ش : « ثم يبدأ . . . فيخص » ، وفيه تحريف وزيادة من الشرح .

(٣) كذا في زع والغاية . وفي ش : « فيأخذها » ، وهو تحريف .

(٤) في ع زيادة : « دين » ، وهي مذكورة في الشرح .

(٢٨٢ انتهى الإيرادات)

وَيُشَارِكُ مِنْ حَلِّ دَيْنِهِ قَبْلَ قِسْمَةِ : فِي السَّكْلِ . وَفِي أَثْنَائِهَا : فِيمَا بَقِيَ : وَيُضْرَبُ لَهُ بِكُلِّ دَيْنِهِ ، وَلِغَيْرِهِ بَبَقِيَّتِهِ .

وَيُشَارِكُ بِمَنْ بَقِيَ عَلَيْهِ : قَبْلَ حَجَرِهِ ^(١) ، وَبَعْدَهُ .

وَلَا يَحِلُّ مَوْجَلٌ ^(٢) بِمَنْ بَقِيَ ، وَلَا مَوْتٌ : إِنْ وَثَّقَ وَرَثَتُهُ أَوْ أَجْنَبِيٌّ الْأَقْلُ مِنَ الدِّينِ أَوْ التَّرَكَةِ . وَيَخْتَصُّ بِهَا رَبُّ حَالٍ . فَإِنْ تَمَذَّرَ تَوَثُّقٌ ، أَوْ لَمْ يَكُنْ وَارِثٌ — : حَلٌّ .

وَلَيْسَ لِمُضَامِنٍ مَطَالِبَةُ رَبٍّ حَقَّ بَقْبُضِهِ مِنْ تَرَكَةِ مَضْمُونٍ عَنْهُ ، أَوْ يُبَرِّئَهُ . وَلَا يَمْنَعُ دِينَ اتَّقَاهَا إِلَى وَرَثَتِهِ .

وَيُلْزَمُ لِجَبَّارٍ مُفْلِسٍ مُعْتَرِفٍ ، عَلَى إِجْبَارِ نَفْسِهِ فِيمَا يَلِيقُ بِهِ ، لِبَقِيَّةِ دَيْنِهِ — كَوَقْفٍ وَأُمٍّ وَلَدٍ يَسْتَفْنِي عَنْهُمَا — مَعَ الْحَجَرِ عَلَيْهِ تَقْضَائُهَا . لَا أَمْرَأَةً عَلَى نِكَاحٍ ، وَلَا مَنْ لَزِمَهُ حَجٌّ أَوْ كَفَّارَةٌ .

وَيُحْرَمُ عَلَى قَبُولِ هَبِيَّةٍ وَصَدَقَةٍ وَوَصِيَّةٍ ، وَتَرْوِيحِ أُمٍّ وَلَدٍ ، وَخُلْعٍ وَرَدِّ مَبِيعٍ وَإِمَاضَائِهِ ، وَأَخْذِ دِيَّةٍ عَنْ قَوَدٍ ، وَنَحْوِهِ .

وَيَنْفَكُ حَجَرُهُ بِوَفَاءٍ . وَيَصِحُّ الْحُكْمُ بِفُسْكَهَ ، مَعَ بَقَاءِ بَعْضٍ . فَلَوْ طَلَبُوا إِعَادَتَهُ لِمَا بَقِيَ : لَمْ يُجِبْهُمْ .

وَإِنْ أَدَّانَ ، فَحُجَرِ عَلَيْهِ — : تَشَارِكُ غَرْمَاءُ الْحَجَرِ الْأَوَّلِ وَالثَّانِي .

وَمَنْ فُلَّسَ ، ثُمَّ أَدَّانَ — : لَمْ يُجْبَسَ .

(١) كَذَا فِي زَوَائِلِ ، ثُمَّ أَصْلَحَ فِيهَا بِإِغْفَافِ الشَّيْءِ وَالْغَايَةِ : « حَجَرٍ » .

(٢) كَذَا فِي زَوَائِلِ وَالْغَايَةِ . وَفِي ش : « بِمَنْ بَقِيَ » ، وَأُدْرَجَ بَعْدَ ذَلِكَ لَفْظٌ : « وَجَلَّ » .

فِي الشَّرْحِ . وَهُوَ مِنْ عَثَ الْإِثْمِ . وَوَرَدَ بِهِامِنْ ز : « مَسْئَلَةٌ : الْمَوْجَلُ لَا يَنْدَلُ » .

وإن أبتى مفلس أو وارث الحلف مع شاهد له بحق ، فليس
الفرما الحلف .

٤ — الرابع : أنقطاع الطلب عنه .

فمن أقرضه أو باعه شيئاً ، لم يملك طلبه حتى ينفك حبره .

فصل

ومن دفع ماله — بمقد ، أولاً — إلى محجور عليه ، لحظ نفسه :
رجع في باقي . وما تلف : فعلى ^(١) ماله ، عليم بمحجور أولاً .
وتضمن ^(٢) جناية ، وإتلاف ^(٣) ما لم يدفع إليه .
ومن أعطاه مالا : ضمنه حتى يأخذه وليه . لا إن أخذه ليحفظه ،
كأخذ ^(٤) منصوباً ليحفظه لربه ، ولم يفرط .
ومن بلغ رشيداً أو مجنوناً ، ثم عقل ورشد — : أنفك الحبر
عنه بلا حكم ، وأعطى ماله : لا قبل ذلك بحال .
وبلوغ ذكر : يأمنا . أو تمام خمس عشرة سنة ، أو نبات ^(٥)

(١) كذا في زع والناية ١٣٨ . وفي ش : « على » ، وأدرجت الفاء في الشرح .

(٢) كذا في ز والناية ، وهو الأول . وفي ع ش : « ويضمن » .

(٣) ضبط في ز بضتين ، على أن ما بعده مفعول . والأظهر بضه واحدة على الإضافة .

(٤) كذا في ز ع . وفي ش : « كأخذه » ، والظاهر أنه تحريف . وفي الناية :
« كأخذ منصوب » ، وهو صحيح .

(٥) كذا في ز ش والناية ، وهو المناسب . وفي ع — هنا وفيها سيأتي — :
« أو نبات » ، وأعله تحريف .

شعر خَشِنٍ حَوْلَ قُبْلِهِ . وَأَتَى : بذلك ، وبحيض — وَحَمَلُهَا دَلِيلُ
إِنْزَالِهَا . وَقَدَرُهُ أَقْلُ مُدَّةِ الْحَمْلِ . وَإِنْ طُلُقَتْ زَمَنَ إِمْكَانِ بِلُوغِ ،
وَوَلَدَتْ لِأَرْبَعِ سَنِينَ — : الْحَقُّ ^(١) بِطُلُقٍ ، وَحُكْمُ بِلُوغِهَا ^(٢) مِنْ
قَبْلِ الطَّلَاقِ . — وَخَشَى : بَسِنٌ ، أَوْ نَبَاتٌ حَوْلَ قُبْلِهِ ، أَوْ إِثْنَاءِ
مِنْ أَحَدِ فَرْجَيْهِ ، أَوْ حَيْضٍ مِنْ قُبْلِ ، أَوْ هُمَا مِنْ مَخْرَجِ .

و «الرُّشْدُ» : إِصْلَاحُ الْمَالِ . وَلَا يُعْطَى مَا لَهُ حَتَّى يُتَحَبَّرَ —
وَحَمَلُهُ : قَبْلَ بِلُوغِ . — بِلَاتِقٍ بِهِ ، وَيُؤَنَسَ رَشْدُهُ — فَوَلَدُ تَاجِرٍ :
بَأَنْ يَتَكَرَّرَ بَيْعُهُ وَشِرَاؤُهُ . فَلَا يُنَبِّنَ غَالِبًا غَنِبًا فَاحْشَا . وَوَلَدُ رَئِيسٍ
وَكَاتِبٍ : بِاسْتِيفَاءٍ عَلَى وَكَيْلِهِ . وَأَتَى : بِاشْتِرَاءِ ^(٣) قُطْنٍ ، وَاسْتِجَادَةِ ،
وَدَفْعِهِ وَأَجْرَتِهِ لِلغَزَّالَاتِ ، وَاسْتِيفَاءٍ عَلَيْهِنَ . — وَأَنْ يَحْفَظَ كُلُّ
مَا فِي يَدِهِ عَنْ صَرْفِهِ فِيمَا لَا فَائِدَةَ فِيهِ ، أَوْ حَرَامٍ : كَقِيَارٍ وَغِنَاءٍ ؛
وَشِرَاءٍ مُحَرَّمٍ .

وَمَنْ نُوزِعَ فِي رَشْدِهِ ، فَشَهِدَ بِهِ عَدْلَانِ — : ثَبِتَ . وَإِلَّا ، فَادَّعَى
عِلْمَ وَلِيِّهِ — : حَلَفَ .

وَمَنْ تَبَرَّعَ فِي حَجَرِهِ ، فَثَبِتَ كَوْنُهُ مَكْلَفًا رَشِيدًا — : أَفْقَذَ .

(١) في ش زيادة مدرجة من الفرح ، هي : « الولد » .
(٢) كَذَا في ز ش والناية . وفي ع : « بلوغها » ، وهو تحريف .
(٣) كَذَا في ز ش والناية ١٣٩ . وفي ع : « بشراء » . وكلاما صحيح .

فصل

وولاية مملوك : لسيد^(١) ولو غير عدل . وصغير وبالغ مجنون :
لأب بالغ رشيد ، ثم لوصيه — ولو يجمل وتم متبرع ، أو كافرا
على كافر — ثم حاكم . وتكفي العدالة ظاهرا . فإن عديم : فأمين
يقوم مقامه .

وحرّم تصرف ولي صغير ومجنون ، إلا بما فيه حفظ .
فإن تبرّع ، أو حابى ، أو زاد على فقّهما أو من تلزمهما مئوته
بالمعروف — : ضمين . وتُدفع — إن أفسدها — يوما بيوم . فإن
أفسدها : أطعمه معاينة .

وإن أفسد كسوته : ستر عورته فقط في بيت ، إن لم يمكن
تحيل ولو^(٢) بتهديد .

ولا يصح أن يبيع أو يشتري أو يترهن من بالهما لنفسه ،
غير أب .

وله ولنيره مكاتبتهما ، وعتقه على مال ، وتزويجه^(٣) لمصلحة ،
وإذنه في تجارة . وسفرهما مع أمن ، ومضاربه به — ولمحجور
ربحه كله — ودفعه مضاربة بجزء من ربحه ، وبيعته نساء ، وقرضه

(١) كذا في زش والغاية ١٤٠ ، وهو الأولى . ولع : « سيد » .

(٢) في ش : « لو » ، وأدرجت الواو في الفرح . ول الغاية : « ولو بتهدة » ،
وهو تصحيف .

(٣) فع زيادة مع علامة التحشية : « أى القن » . وذكر نحوها في الفرح .

ولو بلا رهن، لمصلحة — وإن أمكنه : فالأولى أخذه . وإن تركه
فضاع المال : لم يضمنه . — وهبته بموض ، ورهنه بثقة لحاجة ، وإيداعه
وشراء عقار ، وبناءؤه — بما جرت عادة أهل بلده — لمصلحة .
وشراء أضحية لموسر . وملأواثه ، وتركه صبي بمكتب بأجرة ، وشراء
لُصْبٍ — غير مصورة — لصغيرة من مالها ، وبيع عقارهما ^(١) لمصلحة
ولو بلا ضرورة ، أو زيادة على ثمن مثله .

ويجب قبول وصية لهما بمن يعتيق عليهما : إن لم تلزم ^(٢) نفقته
لإعسار أو غيره . وإلا : حرّم .

وإن لم يمكنه تخليص حقهما إلا برفع مدين لوال يظلمه ، رفعه :
كما لو لم يمكن ^(٣) ردّ منصوب إلا بكافة عظيمة .

فصل

ومن فكّ حجره ، فسّقه — : أعيد ، ولا ينظر في ماله إلا حاكم ،
كمن جنّ . ولا ينفك إلا بحكمه .

ويصح تزوجه بلا إذن وليّه لحاجة — لا عتقه — وتزويجه بلا
إذنه لحاجة ، وإجباره لمصلحة ، كسفيه ^(٤) .

(١) ورد بهامش ز : « مسألة بيع عقار اليتيم والمجنون » .

(٢) كذا في زع والناية ١٤٢ مع تصحيف فيها . وفي ش : « تلزمها أو غيره » .
فأخرج الفرح في اللن وبالعكس .

(٣) كذا في ز ش . وفي ع : « يمكنه » ، والناية : « يكن » . وكلاهما تحريف ..

(٤) كذا في زع . وفي ش والناية ١٤٣ : « كسفيه » ، وهو تصحيف .

وإن أذن : لم يلزم تعيينُ المرأة ، ويتقيّدُ^(١) بمهر المثل . وتلزم^(٢)
وليّاً زيادةُ زوج بها ، لازيادةُ أذن^(٣) فيها .
وإن عضله : أَسْتَقْلَّ . فلو عَلِمَه يطلّق : اشترى له أمة .
ويَسْتَقْلُّ بما لا يتعلق بالمال مقصوده .
وإن أقرَّبَ بحدٍّ أو نسب^(٤) أو طلاقٍ أو قصاصٍ ، أخذ به : في
الحال — ولا يجب مالٌ عُنى عليه — وبمالٍ : فبعدَ فكّه .
وتصرفٌ وليّه ، كوليٍّ صغيرٍ ومجنون .

* * *

فصلٌ

ولوليٌّ — غير حاكم وأمينه — الأكلُ لحاجة ، من مال موليّه
الأقلُّ من أجره مثله وكفايته^(٥) . ولا يلزمه عوضه يساره : ومع
عدمها ، ما فرضه له حاكم .
ولناظرٍ وقفٍ — ولو لم يحتج — أكلٌ بمعروف .
ومن فُكَّ حجْرُه ، فادّعى على وليّه تعديّاً أو موجبَ ضمان
ونحوه ؛ أو الوليُّ وجودَ ضرورةٍ أو غبطةٍ ، أو تلفٍ ، أو قدرَ قفّةٍ :

(١) في ع زيادة تحت السطر : « الإذن » ، وهو في الفرح .

(٢) كذا في زع والغاية ، وهو الأنسب . وفي ش : « ويلزم » .

(٣) في ش والغاية : « إذن » ، وهو خطأ .

(٤) كذا في زع والغاية . وفي ش : « أو بنسب » ، والزيادة من الفرح .

(٥) كذا في زع والغاية . وفي ش : « أو كفايته » ، ولعله تحريف .

أو كُسوة — : قَوْلُ وَلِيٍّ ، مَالِمُ تَخَالَفِهِ ^(١) عَادَةً وَعُرْفٌ — ويحلف
غيرُ حاكمٍ — لا في دفعِ مالٍ ^(٢) بعدِ رَشْدٍ أو عقلٍ ، إلا أن يكونَ
متبرِّعاً . ولا في قدرِ زمنِ إلتفاق .

وليس لزوجٍ رشيقةٍ حَجَرَ عليها في تبرُّعٍ زائدٍ على ثلثِ مالِها .
ولا لحاكمٍ حَجَرَ على مقترَّ على نفسه وعياله .

* * *

فصلٌ

لولى ^(٣) مميَّزٍ وسيدٍ أن يأذن له أن يتَّجَرَ ، وكذا أن يدعى
ويُقيمَ يَنْتَةً ، وتحليفٌ ^(٤) ونحوهُ ^(٥) .
ويتقيَّدُ فكٌ بقدرِ ونوعِ عُيْنَا ، كوكيلٍ ووصيٍّ في نوعٍ وتزويجٍ
بعميْنٍ ^(٦) ، ويبيعُ عينَ ماله ، والمقدِرُ الأولُ .
وهو في بيعِ نَسِيئَةٍ وغيرِهِ ، كُمضاربٍ .
ولا يصحُّ أن يؤجَّرَ نفسه ، ولا يتوكَّلَ — ولو لم يقيد عليه .

(١) كذا في زع والناية ١٤٤ ، وهو الأنسب . وفي ش : « يخالفه » .

(٢) في ع : « ماله » ، إلا أن الهاء ألحقت بخط آخر ، ولم ترد في الشرح .

(٣) كذا في زع . وفي ش : « ولولى » ، ولعل الواو من الشرح وإن ذكرت في
الناية .

(٤) كذا في ز ، وهو المناسب لما بعده ولقوله : وكذا . وفي ع ش والناية : « ويحلف » ،
ولعله تحريف .

(٥) ورد في ع تحت السطر زيادة مذكورة في الشرح ، هي : « كخالفة » .

(٦) في ش : « ميين » ، وأخرج الباء في الشرح . وانظر الناية .

وإن وُكِّلَ : فكوكيل . ومتى عزل سيدُ قنَّه : أنزل وكيَّله ،
كوكيل ومُضارب ، لا كصبيٍّ ومكاتب ، ومرتهن^(١) أذن لراهن
في بيع .

ويصح أن يشتري^(٢) من يعتق على مالكة لرحيم أو قول^(٣) ،
أو زوجها له . لا من مالكة ، ولا أن يبيعه .
ومن رآه سيده أو وليه يتجرُّ ، فلم ينهه — : لم يصر
مأذونا له .

ويتعلَّق دينُ مأذونٍ له بذمة سيده^(٤) ، ودينٌ غيره^(٥) برقبته^(٦) —
وإن أعتق : لزم سيده . — وعمله : إن تلف^(٧) : وإلا : أخذ حيث
أمكن .

ومتى اشتراه ربُّ دينٍ تعلَّق برقبته : تحوَّل^(٨) إلى ثمنه . وبذمته ،
فلعله مطلقا ، أو من تعلَّق برقبته بلا عوضٍ — : سقط .
ويصح إقرارُ مأذونٍ — ولو صغيرا — في قدر ما أذن^(٩) فيه :

(١) كذا في زع والفاية ١٤٥ . وفي ش : « وكترتهن » ، والزيادة من الشرح .

(٢) في ع تحت السطر زيادة : « أي القن » ، وذكر نحوها في الشرح .

(٣) كذا في ز ش والفاية « أصل ع » ثم أصاحت هكذا : « أو قول » .

(٤) كذا في زع والفاية . وفي ش : « سيده » ، والزيادة من الشرح .

(٥) في ز بعد ذلك « مع علافة التحشية » مضروبا عليه : « وأرش جنبانه من وميم
متلفاته » .

(٦) في ز بعد ذلك « مع علافة التحشية » مضروبا عليه . « فيفدى أو سلم » .
وانظر الفاية .

(٧) في ع زيادة : « الدين » . وذكر في الشرح والفاية بلفظ : « ما استدانه » .

(٨) بهامش ز حاشية : « أي دينه » ، وذكر نحوها في الشرح .

(٩) في ش زيادة مدرجة من الشرح ، هي : « له » .

وإن حَجَرَ عليه ويده مالٌ ، ثم أذن له فأقرَّ به — : صح .
ويبطلُ إذنٌ : بحجرٍ على سيده ، وموته ، وجنونه المطبق .
لا ياباقٍ ، وأسرٍ . وتديرٍ ، وإيلادٍ ، وكتابةٍ ، وحريةٍ ، وجبسٍ
بدين وغصب .

وتصح معاملَةٌ قنَّ لم يثبت كونه مأذونا له ؛ لا تبرعُ مأذونٍ له
بдраهم وكسوة ونحوهما .

وله هديةٌ مأكول ، وإعارةٌ دابة ، وعملٌ دعوة ، ونحوه بلا
إسراف .

ولغير مأذون^(١) أن يتصدق من قوته بما لا يُضرُّ به : كزيف
ونحوه .

ولزوجةٍ وكلِّ متصرفٍ في بيت ، الصدقةُ منه — بلا إذن
صاحبه — بنحو ذلك ؛ إلا أن يمنع ، أو يضطرب عُرْفٌ ، أو يكون
بخيلاً . ويُشكَّ في رضاه فيهما — : فيجرُمُ ، كزوجةٍ أطعمت بفرض
ولم تعلم رضاه .

ومن وجد بما اشترى من قين عيباً ، فقال : « أنا غيرُ مأذونٍ لي »
— لم يُقبل ، ولو صدَّقه سيدُ^(٢) .

* * *

(١) في ش زيادة : « له » ، وهي من الشرح .

(٢) كذا في زح والهاية ١٢٦ . وفي ش : « سيده » . والزيادة من الشرح .

باب

« أَلَوْ كَالَهُ » : أَسْتِنَابَةُ جَائِزِ التَّصَرُّفِ مِثْلَهُ ، فِيمَا تَدْخُلُهُ النِّيَابَةُ .
وتَصَحُّ مَوْقُوتَةً ، وَمَعْلُوقَةً ، وَبِكُلِّ قَوْلٍ دَلَّ عَلَى إِذْنٍ ^(١) . وَقَبُولِ
بِكُلِّ قَوْلٍ أَوْ فِعْلٍ دَلَّ عَلَيْهِ ، وَلَوْ مَتَرَاخِيًا ^(٢) . وَكَذَا كُلُّ عَقْدٍ
جَائِزٍ .

وَشَرْطُ تَعْيِينِ وَكَيْلٍ ، لَا عِلْمُهُ بِهَا . وَلَهُ التَّصَرُّفُ بِخَبَرٍ مِنْ ظَنِّ
صَدَقَهُ ، وَيَضْمَنِ .

وَلَوْ شَهِدَ بِهَا أَثْنَانُ ، ثُمَّ قَالَ أَحَدُهُمَا : « عَزَلَهُ » ، وَلَمْ يُحْكَمْ بِهَا — :
لَمْ يَثْبُتْ ^(٣) . وَإِنْ حُكِمَ ، أَوْ قَالَ ^(٤) غَيْرُهُمَا — : لَمْ يَقْدَحْ .
وَإِنْ أَبَى قَبُولَهَا ^(٥) : فَكَعَزَلَهُ نَفْسَهُ .

وَلَا يَصَحُّ تَوْكِيلُ فِي شَيْءٍ إِلَّا مَنِ يَصَحُّ تَصَرُّفُهُ فِيهِ ، سِوَى أَعْمَى
وَنَحْوِهِ عَالِمًا فِيمَا يَحْتَاجُ لِرُؤْيَةٍ .

وَمِثْلُهُ ^(٦) تَوَكَّلْ : فَلَا يَصَحُّ أَنْ يُوجِبَ نِكَاحًا مَنْ لَا يَصَحُّ مِنْهُ
كَوْنُ لَيْتِهِ ، وَلَا يَقْبَلَهُ مَنْ لَا يَصَحُّ مِنْهُ لِنَفْسِهِ ؛ سِوَى نِكَاحِ أُخْتِهِ

(١) كَذَا فِي زَعِ وَالنَّايَةِ ١٤٧ . وَفِي شِ : « الْإِذْنُ » .

(٢) وَرَدَ بِهَامِشِ زِ : « بَأَنَّ يَوْكُلُهُ فِي بَيْعِ شَيْءٍ فَيَبِيعُهُ بَعْدَ سَنَةٍ ، أَوْ يَبَايَنُهُ أَنَّهُ وَكُلُهُ
مِنْذُ شَهْرٍ ، فَيَقُولُ : قَبَلْتُ . تَوْضِيحٌ » . وَرَاجِعُ الشَّرْحِ .

(٣) كَذَا فِي زِ . وَفِي عِشِ وَالنَّايَةِ : « ثَبُتَ » ، وَكِلَاهُمَا صَحِيحٌ .

(٤) بِهَامِشِ زِ : ح « وَاحِدٌ » . وَذَكَرَ فِي النَّايَةِ .

(٥) أَسْقَطَ هَذَا مِنْ شِ ، وَأَدْرَجَ فِي الشَّرْحِ .

(٦) بِهَامِشِ زِ : « أَيْ التَّوَكُّلِ » ، وَوَرَدَ فِي الشَّرْحِ .

ونحوها لأجنبيٍّ، وحرٌّ واجد الطول نكاح أمة لمن تباح له، وغنى
 في قبض زكاة لفقير، وطلاق امرأة نفسها وغيرها بوكالة .
 ولا تصح في بيع ما سيملكه : أو طلاق من يتزوجها .
 ومن قال لو كيل غائب : «أحلف أن لك مطالبتى، أو أنه ما عزلك » -
 لم يُسمع ، إلا أن يدعى علمه بذلك : فيحلف .
 ولو قال عن ثابت : « موكلك أخذ حقه » ، لم يُقبل . ولا يؤخر
 ليحلف موكل .

» « «

فصل

وتصح في كل حق آدمي : من عقد ، وفسخ ، وطلاق ،
 ورجعة ، وتملك مباح^(١) ، وصلاح ، وإقرار - وليس توكيله فيه
 بإقرار - وعق وإبراء ، ولو لأنفسهما ، إن عُينا .
 لا في ظهار ، ولعان ، وعين ، ونذر ، وإيلاء ، وقسامة ، وقسيم
 لزوجات^(٢) ، وشهادة ، والتقاط ، واغتنام ، وجزية ، ومعصية ،
 ورضاع .
 وتصح في بيع ماله كله أو ما شاء منه . والمطالبة بحقوقه ،
 والإبراء منها كلها أو ما شاء منها .

(١) كذا في زع والفاية ١٤٨ . وفي ش : « الماح » .

(٢) قوله : « قسم لزوجات . . . ومعصية » أسقط من ش ، وأدرج في الشرح .

لا في فاسدٍ ، أو ^(١) كل قليل وكثير . ولا : « أشتري ماشئت »
أو عبداً بما شئت » ؛ حتى يبين نوع وقدر ثمن .

ووكيله في خلعٍ بمحرّم ، كهو . فلو خالَعَ بمباح : صح بقيمته .
وتصح في كل حق ^(٢) لله تعالى تدخله نيابةً : من إثبات حدٍّ
واستيفائه ، وعبادةٍ : كترقية صدقةٍ ونذرٍ وزكاةٍ — وتصح بقوله :
« أخرج زكاةً مالي من مالك » . — وكفارةٍ . وفعل ^(٣) حجٍّ وعمرَةٍ
وتدخل ركعتا طوافٍ تبعاً . لا بدئيةً مخضة : كصلاة وصوم وطهارةٍ
من حدث ، ونحوه .

ويصح استيفاءُ بحضرةٍ موكلٍ وغيبته ، حتى في قودٍ
وحدٍ قذفٍ .

ولو كيل توكيلٍ فيما يُعجزه — لكثرتَه — ولو في جميعه ، وما ^(٤)
لا يتولّى مثله بنفسه . لا فيما يتولّى مثله بنفسه ، إلا بإذن . ويتعين
أمينٌ ، إلا مع تعيينٍ موكلٍ .

وكذا وصى يوكل ، وحاكم ^(٥) يستنيب .

و: « وُكِّلَ عنك » ، وكيلٌ وكيله : فله عزله . و: « ... عني » أو

(١) في ش زيادة : « و » ، وهي من الشرح . وانظر الغاية ١٥١ .

(٢) في ش زيادة مدرجة من الشرح ، هي : « حتى » .

(٣) في ش : « وتصح فعل » ، والزيادة من الشرح .

(٤) كذا في زع والغاية ١٥٢ . وفي ش : « وفيها » ، والزيادة من الشرح .

(٥) كذا في زع والغاية . وفي ش : « أو حاكم » ، ولعل الزيادة من الناشر لا الفاح .

يُطْلِق، وَكِيلٌ^(١) موكله . ك: «أَوْصِ^(٢) إِلَى مَنْ يَكُونُ وَصِيًّا لِي» .
وَلَا يَوْصِي وَكِيلٌ مُطْلَقًا، وَلَا يَتَقَدُّ مَعَ فَقِيرٍ أَوْ قَاطِعِ طَرِيقٍ ،
أَوْ يَنْفَرِدُ مِنْ عَدَدٍ ، أَوْ يَبِيعُ نَسَاءً^(٣) أَوْ مَنَافِعَةً أَوْ عَرَضٍ — إِلَّا بِإِذْنٍ --
أَوْ بِغَيْرِ تَقْدِيرِ الْبَلَدِ ، أَوْ غَالِبِهِ^(٤) : إِنْ جَمَعَ تَقْوَدًا ؛ أَوْ الْأَصْلَحَ : إِنْ
تَسَاوَتْ .

وإن وكلَّ عبدَ غيره — ولو في شراءٍ نفسه من سيده -- صح :
إِنْ أَذِنَ . وَإِلَّا : فَلَا فِيمَا لَا يَمْلِكُهُ الْعَبْدُ .

* * *

فصل

وَالْوَكَاةُ وَالشَّرَكَةُ وَالْمُضَارَبَةُ وَالْمُسَافَاةُ وَالْمَزَارَعَةُ وَالْوَدِيعةُ
وَالْجَعَالَةُ — عقودُ جَائِزَةٌ مِنَ الطَّرَفَيْنِ : لِكُلِّ فسخِهَا ، وَتَبْطُلُ بِمَوْتِ
وَجُنُونٍ^(٥) ، وَحَجَرٍ لِسَفِهِ : حَيْثُ أُعْتَبِرَ رَشْدٌ .
وَتَبْطُلُ وَكَاةُ^(٦) بَسْكَرٍ — يُفْسَقُ بِهِ — فِيمَا يَنْفَعُهُ : كَالْإِبْجَابِ

(١) كَذَا فِي زَعِ وَالنَّايَةِ ١٥٣ ، وَهُوَ صَحِيحٌ . وَفِي ش : « فَوَكِيلٌ » ، وَازِيَادَةُ
مِنَ الشَّرْحِ .

(٢) كَذَا فِي زَعِ وَالنَّايَةِ . وَفِي ش : « كَأَوْصِي » ، وَهُوَ تَحْرِيفٌ .

(٣) كَذَا فِي زَعِ . وَفِي ش : « نِسِيَّةٌ أَوْ مَنَافِعَةٌ » ، وَأُدرِجَتْ الْبَاءُ فِي كَلَامِ الشَّارِحِ .
وَفِي النَّايَةِ : « نِسِيَّةٌ أَوْ مَنَافِعَةٌ » .

(٤) كَذَا فِي زَعِ وَالنَّايَةِ . وَفِي ش : « أَوْغَيْرَ غَالِبِهِ ... أَوَالْأَصَحُّ » ، وَفِيهِ تَحْصِيلٌ
وَزِيَادَةٌ مِنَ الشَّرْحِ .

(٥) كَذَا فِي زَعِ وَفِي ش : « أَوْجُنُونٌ » ، وَامِنْ الزِّيَادَةِ مِنَ الْمَثَرِ . وَانْهَضَ
النَّايَةُ ١٥٤ .

(٦) قَوْلُهُ . « تَطْلُبُ وَكَاةٌ » أَسْقَطَ مِنْ ش ، وَأُدرِجَ فِي الشَّرْحِ .

نكاح ، ونحوه . وبفلس موكل فيما حُجِر عليه فيه ، وبردته ،
وبتديره أو كتابته قذاً وكل في عتقه — لا بسُكناه أو بيعه فاسداً
ما وكل في بيعه — وبوطئه ، لا قبليته ، زوجة وكل في طلاقها ، وكذا
وكيل فيما ينافيها .

وبدلالة رجوع أحدهما ، وإقراره على موكله بقبض ما وكل
فيه ، وبتلف العين ، ودفع عوض لم يؤمر به ، وإتفاق ما أمر به
ولو نوى اقتراضه^(١) ، وعزل عوصه .

لا بتمدد ، ويضمن^(٢) . ثم إن تصرف كما أمر ، برىء بقبضه
الموض . ولا بإثماء ، وعتق وكيل وبيعه^(٣) وإباقه ، وطلاق وكيله^(٤)
وجحوده وكالة^(٥) .

وينزل بموت موكل وعزله ، ولو لم يبلغه ، كشريك ومضارب .
لا مودع . ولا يُقبل بلا يئنة .

ويُقبل : « أنه أخرج زكاته قبل دفع وكيله للساعي » ، وتؤخذ^(٦)
إن بقيت يده . و^(٧) إقرار وكيل ببيع فيما باعه ؛ وإن ردّ بئكوله
ردّ على موكل .

(١) في ع ش : « اقتراضه كتمغه ولو عزل » ، وانزيادة من الشرح ، ولم ترد في الغاية
١٥٥ أيضاً .

(٢) في ش : « يضمن ... وبرى » ، فأدرج المتى في الشرح وبالعكس .

(٣) كذا في ز . وفي ع ش : « أو يبعه أو إباقه » ، ولعل الزيادة من الشرح .

(٤) كذا في زع . وفي ش : « وكيله » ، وهو تصحيف .

(٥) أسقط هذا من ش ، وأدرج في الشرح . وانظر الغاية ١٥٥ .

(٦) في ش زيادة ، مدرجة من الشرح . هي : « الزكاة » . وانظر الغاية .

(٧) ورد بهامش ز — مع التصحيح ، وبدون علامة النفس — زيادة : « يقبل » .
هذه كرت في الغاية والشرح .

وعُزل في دَوْرِيَّة — وهي : « وكلُّتُك ، وكلَّما عُزلتُك فقد وكلُّتُك » — بـ : « عُزلتُك ، وكلَّما وكلُّتُك فقد عُزلتُك » . وهو فسخٌ معلقٌ بشرط .

ومن قيل له : « أَشتر كذا بيننا » ، فقال : « نعم » ، ثم قالها لآخر — : فقد عزل نفسه ، وتكون له وللثاني . وما يديه ، بعد عُزله ، أمانةٌ

فصل

و. فوقُ العقد متعلِّقةٌ بموكل : فلا يَتَّقُ من يَتَّقُ على وكيل ، وينتقلُ ملكُ الموكل ، ويطلبُ بشئ ، ويبرأ منه بإبراء بائع وكيلاً لم يعلم بائع^(١) أنه وكيل . ويردُّ بعيب ، ويضمن^(٢) العهدة ونحوه . ويختصُّ بخيار مجلس لم يحضره موكل .

ولا يصح بيع وكيل لنفسه ، ولا شراؤه منها لموكله — إلا إن أذن : فيصح تولي طرفي عقد^(٣) فيهما ، كأب الصغير ، وتوكيله في بيعه وآخر في شرائه . ومثله نكاح ودعوى .

ولده ووالده ومكاتبه ونحوهم ، كنفسه . وكذا حاكم وأمينه ، ووصي وناظر وقف^(٤) ، ومضارب^(٥) : « وشريك عِنَانٍ ووُجُوه » .

(١) ورد هذا في زع ، لا الناية ١٥٦ . وأسقط من ش ، وأدرج في الشرح .

(٢) في تحت السطر زيادة : « موكل » . وذكر نحوها في الشرح .

(٣) كذا في ز والناية ١٥٧ وأصل ع . ثم أصلح فيها بلفظ ش : « العقد » .

(٤) بهامش ز : « مسألة : ليس لناظر أن يؤجر لولد ، وكذا الوصي والمضارب » .

وإن باع وكيل أو مضارب بزيادة على مقدّر أو ثمن مثل
 — ولو من غير جنس ما أمرا به — : صح . وكذا إن باعا بأقص^(١)
 أو اشتريا بأزيد . ويضمنان في شراء^(٢) الزائد ، وفي بيع كل النقص
 عن مقدّر ، وما لا يتغابن بمثله عادة ، عن ثمن مثل .
 ولا يضمن قنّ لسيده ، ولا صغير لنفسه .
 وإن زيد على ثمن مثل قبل بيع : لم يحز به ؛ وفي مدة خيار^(٣) :
 لم يلزم فسخ .
 و : « بعه بدرم » ، فباع به وبعرض أو بدينار — : صح .
 وكذا : « ... بألف نساء » ، فباع به حالا — ولو مع ضرر —
 ما لم ينه .
 و : « بعه بدرم » ، فباع بعضه بدون ثمن كله — : لم يصح .
 ما لم يبع باقيه ، أو يكن عبدا أو صبرة ونحوها — : فيصح ، ما لم
 يقل : « ... صفقة » ، كشراء .
 و : « بعه بألف في سوق كذا » ، فباعه به في آخر — : صح .
 ما لم ينه ، أو يكن^(٤) له فيه غرض^(٥) .
 و : « اشتريه بكذا » ، فاشتراه به مؤجلا ؛ أو : « ... شاة بدينار » .

(١) في ش زيادة مدرجة من الشرح ، هي : « مثل » .

(٢) كذا في زش والغاية . وفي ع : « الشراء » . والأول أولى .

(٣) في ش زيادة : « مجلس » ، وهي من الشرح .

(٤) كذا في زش والغاية ١٥٨ . وفي ع : « يكون » ، وهو تعريف .

(٥) في ش زيادة مدرجة من الشرح ، هي : « صحيح » .

(م ٢٩ — منتهى الإرادات) .

فاشترى^(١) شاتين تساويه إحداهما ، أو شاة تساويه بأقل — :
صح ؛ وإلا : فلا .

و : « أشتري عبدا » ، لم يصح شراء اثنين معا .

ويصح شراء واحد ممن أمر بهما^(٢) .

وليس له شراء معيب ؛ فإن عليم : لزمه ، ما لم يرضه موكله .

وإن جهل : فله رده . فإن ادعى بائع رضا موكله — وهو غائب — :

حلف أنه لا يعلم ، ورده . ثم إن حضر ، فصدّق بائعا — : لم يصح
الرد ، وهو باقٍ لموكل .

وإن أسقط وكيل خياره ، ولم يرض موكله — : فله رده .

وإن أنكر بائع أن الشراء وقع لموكل : حلف ، ولزم الوكيل .

ولا يرد ما عينه له موكل ، بعيب وجده ، قبل إعلامه^(٣) .

و : « أشتري بعين هذا » ، فاشترى في ذمته — : لم يلزم موكلا .

وعكسه يصح ، ويلزمه . وإن أطلق : جازا .

و : « بعه لزيد » ، فباعه لغيره — : لم يصح .

ومن وكّل في بيع شيء : ملك تسليمه ، لا قبض عنه مطلقا .

فإن تعذر : لم يلزمه ، كعالم وأمينه . المنتقح : « ما لم يفض إلى ربا ؛

(١) في ش زيادة : « به » ، وهي من الشرح .

(٢) كذا في زع والناية . وفي ش : « بشرائهما » ، والزيادة من الشرح .

(٣) ورد في ز بعد ذلك مضروبا عليه : « وإن أنكر بائع أن الشراء وقع لموكل ،

حلف ولزم الوكيل » .

فإن أفضى^(١) ولم يحضر موكله : ملك قبضه .
وكذا الشراء . وإن أخر تسليم ثمنه بلا عذر : ضمنه .
وليس لو كيل في بيع تقليب^(٢) على مشتر ، إلا بحضرة موكل .
وإلا : ضمن . ولا يئمه ببلد آخر ، فيضمن ، ويصح . ومع مئونة
تقل لا^(٣) .
ومن أمر بدفع شيء إلى معين ليصنعه^(٤) ، فدفع ونسيه — : لم
يضمن^(٥) . وإن أطلق مالك ، فدفعه إلى من لا يعرف عينه ، ولا
أسمه ، ولا مكانه — : ضمن .
ومن وكّل في قبض درهم أو دينار : لم يُصارف . وإن أخذ^(٦)
رهناً : أساء ، ولم يضمنه .
ومن وكّل — ولو مودعاً — في قضاء دين ، فقضاه ولم يشهد ،
وأنكر غريم — : ضمن مالهس بحضرة موكل ، بخلاف إيداع .
وإن قال : « أشهدت وماتوا^(٧) » ، أو : « أذنت^(٨) فيه بلا يئنة » ،
أو : « قضيتُ بحضرتك » — : حلف موكل .

(١) في ع بين الأسطر زيادة وردت في المصحح : « إلى ربا » . وانظر الغاية . ١٦ .

(٢) كذا في ز والغاية . وفي ع ش : « تقليبه » .

(٣) أسقط هذا من ش ، وأدرج في المصحح .

(٤) كذا في ز . وفي ع ش : « ليصنعه » . وفي الغاية : « ليضعه » ، وهو تحريف .

(٥) كذا في زع والغاية . وفي ش : يضمنه ، والزيادة من المصحح

(٦) في ع بين الأسطر مع التصحيح ، زيادة : « وكيل » . وقد ورد في المصحح ، وفي

الغاية مع زيادة أخرى ذكرت فيه أيضاً .

(٧) كذا في ز . وفي ع ش والغاية ١٦١ : « فأتوا » ، وهو أولى .

(٨) في ش زيادة مدرجة من المصحح . هي : « لي » .

ومن وُكِّل في قبض : كان وكيلاً في خصومة ؛ لا عكسه ..
ويُحْتَمَلُ في : « أُجِبْ خصمى عنى » ، كخصومة ، وبطلانها .
و : « أَقْبِضْ حَتَّى الْيَوْمِ » ، لم يملكه غداً . و : « ... من فلان »
مَلَكه من وكيله ، لا من وارثه . وإن قال : « ... الذى قَبْلَهُ » ، مَلَكه
من وارثه .

فصل

والوكيلُ أمينٌ : لا يضمن ما تلف بيده بلا تفريط ، ويصدق
بيمينه في تلف ونفي تفريط .
ويقبل إقراره في كل ما وُكِّل فيه ، ولو نكاحاً .
وإن اختلفا في ردِّ عين أو ثمنها : فقولُ وكيل ، لا بُجْمَلِ ، ولا إلى
ورثة موكل ، أو إلى غير من أئتمنه ، ولو ياذنه .
ولا وريثة وكيل في دفع لموكل ، ولا أجيرٍ مشترك ، ومستأجرٍ .
ودعوى الكل تلفاً بحادث ظاهر ، لا يُقبل إلا بيئته تشهد
بالحادث . ويُقبل قوله فيه .

و : « أَذْنَتَ لى فى البيع نساءً » أو : « ... بغير نقد البلد » ،
أو اختلفا في صفة الإذن — : فقولُ وكيل ، كمضارب .
و : « وَكَلَّتْنى أَنْ أَتَزَوَّجَ لَكَ فُلَانَةً » ، صدقتُ

الوكيل، وأنكر^(١) موكل — : فقولهُ بلا عيني . ثم إن تزوجها ،
وإلا : لزمه تطليقها ، ولا يلزم وكيلاشي .

ويصح التوكيل بلا جعل ، وبمعلوم أياما معلومة ، أو يُعطيه من
الألف شيئا معلوما . لا من كل ثوب كذا ، لم يَصِفْهُ ، ولم يقدر
ثمنه .

وإن عيّن الثياب المميّنة في بيع أو شراء من معين : صح ، ك :
« بع ثوبي بكذا ، فما زاد فلك » . ويستحقّه قبل تسليم ثمنه ، إلا إن
أشترطه .

ومن عليه حق ، فادّعى إنسان أنه وكيلُ ربه في قبضه ، أو وصيه ،
أو أحيّل به ، فصدّقه — : لم يلزمه دفعُ إليه . وإن كذّب به : لم
يُسْتَحْلَف .

وإن دفعه ، وأنكر صاحبه ذلك — : حلف ، ورجّع على دافع :
إن كان دينًا : ودافعُ على مُدَّعٍ مع بقائه أو تَعَدُّيه في تلف ، ومع
حوالة^(٢) مطلقا .

وإن كان عينًا — : كوديعة ونحوها . — ووجدتها : أخذها ؛
وإلا : ضمنَ أيّهما شاء ، ولا يرجع بها على غير متلف أو مفرطٍ .
ومع عدم تصديقه ، يرجع^(٣) مطلقا .

(١) كذا في زع والفاية ١٦١ . وفي ش : « وأنكره » ، والزيادة من الشرح .

(٢) في ش زيادة ، مدرجة من الشرح ، هي : « فيرجع » .

(٣) كذا في ز والفاية ١٦٣ وأصل ع . ثم أصلح فيها بلفظ ش : « فيرجع » .
والزيادة من الشرح .

وإن أدعى موته وأنه وارثه: لزمه دفعه مع تصديق^(١)، وحلقه مع إنكاره.

ومن قبل قوله في ردّ، وطلب منه: — لزمه، ولا يؤخره ليُشهد.
وكذا مستميرٌ ونحوه لا حجة عليه: وإلا: آخر، كدين حجة^(٢)..
ولا يلزمه دفعها، بل الإشهادُ بأخذه، كحجة ما باعه.

* * *

(١) في ش: « تصديقه . . . إنكاره »، وزيادة الماء من التصريح.

(٢) بهامش ز: « مسألة: من كتب على إنسان حجة ثم وناه حقه، لا يلزمه دفعها له »..

كتاب

« الشَّرْكَهٗ » قسمان : ١ - :اجتماعٌ في استحقاق .
٢ - الثاني : في تصرف . وتكره مع كافر ، لا كتابي لا يلي
التصرف . وهو أَضْرُبٌ :
١ - : شَرِكَةٌ عِنَانٍ ، وهى : أن يُحْضَرَ كُلٌّ - من عددٍ
جائز التصرف - من ماله ، تقدماً مضروباً معلوماً - ولو ^(١) منشوشاً
قليلاً ، أو من جنسين ، أو متفاوتاً ، أو شائعاً بين الشركاء : إن علم
كلٌّ قدرَ ماله . - ليعملَ فيه كلٌّ : على أن له من الربحِ بِنسبةٍ
ماله ، أو جزءاً مُشاعاً معلوماً ؛ أو يقال : « ... يَنَنَّا » ، فيستوون فيه .
أو البعضُ : على أن يكون له أكثرُ من ربحِ ماله ؛ وتكون عِنَانًا
ومضاربةً .

ولا تصح بقدره لأنه إِبْضَاعٌ ؛ ولا بدونه .
وتنقذ بما يدل على الرضا . ويُغْنَى لفظُ : « الشَّرْكَهٗ » عن إذنٍ
صريحٍ بالتصرف ^(٢) . وينفذُ من كلٍّ - بحكم الملك - : في نصيبه ؛
والوكالة : في نصيب شريكه .
ولا يُشْتَرَطُ خَلْطٌ : لأن مَوْرَدَ العقد العملُ ، وإعلام الربحِ
يُعلم ^(٣) ، والربح نتيجته ، والمالُ تبعٌ .

(١) في زيادة نون السطر ، واردة في المرح ، هى : « كان » .

(٢) كذا في زش والفاية ١٦٦ وأصلع ثم أصلحت فيها : « في التصرف » .

(٣) كذا في زع . وفي ش : « يعلم » ، وهو تصحيف .

فما تلف قبل خلطٍ ، فمن ^(١) الجميع : لصحة قسم بلفظ ،
كخَرَصَ ثَمَرٌ ^(٢) .

ولا ^(٣) تصح إن لم يُذكر الريحُ ، أو شرط لبعضهم جزء ^(٤) مجهول ،
أو دراهمُ معلومة ، أو ربحُ عينٍ معينة أو مجهولة . وكذا مساقاةٌ
ومزارعةٌ .

وما يشترطه البعض ، بعد عقدها ، فجميع .
وما أبرأ ^(٥) : من مالها ، أو أقرَّ به قبل الفرقة — : من دين أو
عين . — فمن نصيبه . وإن أقرَّ بمتعلق بها : فمن الجميع . والوَضيعةُ
بقدر مال كل .

ومن قال : « عزلتُ شريكي » ، صح تصرف المزعول
في قدر نصيبه . ولو قال : « فسختُ الشركة » ، أنمزا .
ويقبل قولُ ربِّ اليد : « إن ما بيده له » ، وقولُ منكرٍ
للقسمة .

ولا تصح — ولا مضاربةٌ — بثقرة : ألتي لم تُضرب ؛ ولا
بمفشوشةٍ كثيراً وفلوسٍ ، ولو نافقتين .

(١) في ش زيادة مدرجة من الفرح ، هي : « ضيان » .

(٢) أسقط هنا من ش ، وأدرج في الفرح .

(٣) من هنا إل « الريح » ككرر في ش .م شرحه ، من إهمال الناشر .

(٤) كذا في زع والناية ، وهو الظاهر . وفي ش : « جزء مجهول » ، ولعله تحريف .

(٥) كذا في زع والناية . وفي ش : « أبرأ » ، والزيادة من الفرح .

فصل

ولكل أن يبيع ويشترى ، يأخذ ويعطى ، يطالب ويخاصم
ويُحِيلَ ويُحْتالَ ، ويردُّ بعيب للحفظ — ولو رضى شريكه —
ويقر^(١) به ، ويقابل ، ويؤجر ويستأجر ، ويبيع نساءً ، ويفعل
كل ما فيه حفظ — : كحبس غريم ، ولو أبى الآخر — ويودع
لحاجة ، ويرهن ويرهن عندها ، ويسافر مع أمن .

ومتى لم يعلم أو ولي يقيم خوفه ، أو^(٢) فلس مشتر — : لم^(٣)
يضمن . بخلاف شرائه خمرًا جاهلاً .
وإن علم عقوبة سلطان ببلد ، بأخذ مال ، فسافر فأخذه — :
ضمن .

لا أن يكاتب قنا أو يزوجه أو يعتقه بمال .
ولا أن يهب أو يقرض أو يحابي ، أو يضارب أو يشارك
بالمال ، أو يخلطه بنيره ، أو يأخذ به سُفْتَجَةً — : بأن يدفع من
مالها إلى إنسان ، يأخذ منه كتاباً إلى وكيله^(٤) ببلد آخر ، ليستوفى
منه : — أو يعطيها : بأن يشتري^(٥) عرضاً ، ويعطى بثمنه كتاباً
إلى وكيله ببلد آخر ، ليستوفى منه .

(١) مذهب في زبائهم . والأولى التمتع كما أشار إليه الشارح .

(٢) في ش زياده مدرجة من الشرح ، هي : « يعلما » .

(٣) ورد هذا في زع والفاية ١٦٧ ، وسط من ش .

(٤) كذلك في زع والفاية ، وهو الظاهر المناسب . وفي ش : « وكيل ... يستوفى » .

(٥) في ش زياده : « الشريك » ، وهي من الشرح .

ولا أن يُبْذَرَ ، وهو : أن يدفعَ من مالها إلى من يتجر فيه ،
ويكونُ الربح كله للدافع وشريكه .

ولا أن يستدينَ عليها : بأن يشتريَ بأكثرَ من المال ، أو بشئ
ليس معه من جنسه . إلا في النقدَيْن .

إلا بإذنٍ في الكل . ولو قيل : « أعملُ رأيك » ، ورأى
مصلحةً — : جاز الكل .

وما أستاذان بدون إذنٍ فعليه ، وربُّه له .

وإن أخرجَ حقَّه من دين : جاز . وله مشاركةُ شريكه فيما
يقبضه ^(١) : مما لم يؤخَّر . وإن تقاسما دينًا في ذمَّةٍ أو أكثرَ :
لم يصحَّ .

وعلى كلِّ تولَّى ^(٢) ما جرت عادةُ بتوليِّه : من نشرِ ثوبٍ وطِيَّةٍ ،
وختمٍ ، وإحرازٍ . فإن فعله بأجرةٍ : فعليه .

وما جرتَ بأن يستنيبَ فيه ، فله أن يستأجرَ — حتى شريكه —
لفعله ، إذا كان ، لا يستحقُّ أجرته إلا بعمل : كتنقل طعام ،
ونحوه . وليس له فعله ليأخذَ أجرته .

وبذلُ خِفارةٍ وعُشْرِ ، على المال . وكذا المحارِبِ ونحوه .

(١) في زيادة مدرجة من الفرح ، هي : « من الدين » .

(٢) أسقط هذا من ش ، وأدرج في الفرح .

فصل

والاشتراطُ فيها نوعان :

- ١ — صحيحٌ : كأن لا يَتَجَرَّ إلا في نوعٍ كذا أو بلدٍ بعينه ،
أو لا يبيعَ إلا بنقدٍ كذا أو من فلان ، أو لا يسافرَ بالمال .
- ٢ — وفاسدٌ . وهو قسمان :

- ١ — مفسدٌ لها . وهو : ما يعود بجهالة الربح .
 - ٢ — وغيرُ مفسدٍ : كضمان المال ، أو أن عليه — : من الوَضِيعَةِ — أكثرَ من قدر ماله ، أو أن يُؤَلِّيه ما يختار من السلع ، أو يرتفقَ بها
أو لا يفسخَ الشركةَ مدةَ كذا .
- وإذا فسدتْ : تُقسم ربحُ شركةِ عنانٍ ووجوه^(١) على قدر المالكين ،
وأجرُ ما تقبَلَه في شركة أبدانٍ بالسوِيَّة ؛ ووُزَعَتْ وَضِيعَتُهُ على
قدر مال كل^(٢) ، ورجع كلٌّ — : بمن شريكين في عنانٍ ووجوه
وأبدان . — بأجرةٍ نصفِ عمله ، ومن ثلاثة بأجرةٍ ثلثي عمله .
ومن تعدَّى : ضَمَنَ . وربحُ مال^(٣) لربِّه .
وعقدُ فاسدٍ في كلِّ أمانةٍ وتبرُّعٍ — : كمضاربةٍ وشركةٍ ووكالةٍ
ووديعةٍ ورهنٍ وهبةٍ وصدقةٍ ، ونحوها . — كصحيحٍ : في ضمانٍ
وعدمه .

(١) قد حدث في شإدراج للمتن في الشرح ، وبالعكس .

(٢) كذا في زع والغاية ١٧٠ ، وهو المراد . وفي ش : « مال كل » .

(٣) ورد في ع تحت السطر ، مع علامة التحشية ، زيادة في الشرح : « تعدى فيه » ..

وكلُّ لازم — يجب الضمانُ في صحيحه — يرب في فاسده :
كبيع وإجارة ونكاح ، ونحوها .

فصل

٢ — الثاني : المضاربة ، وهي : دفعُ مالٍ — أو ما^(١) في معناه —
معيّن معلوم قدره ، لمن يتجر فيه بجزء معلوم من ربحه له ، أو لقنّه ،
أو لأجنبيٍّ مع عملٍ منه . وتسمّى : « قِرَاضاً »^(٢) و « معاملةً » .
وهي أمانة ، ووكالة . فإن ربح : فشركة ؛ وإن فسدت :
فإجارة . وإن تمدّى : فنصب .

ولا يُعتبر قبضُ رأسِ المال ، ولا القول . فتكفي مباشرة^(٣) .
وتصبح من مريض ولو سُمّي لعامله أكثر من أجر مثله ؛ ويُقدّم
به على الغرماء .

و : « أٌتجر به وكلُّ ربحه لي » ، إِبْضاعٌ : لاحقٌ للعامل فيه .
و : « ... وكلّه »^(٤) لك ، قَرْضٌ : لاحقٌ لربّه فيه . و : « ... يثنّا »
يستويان فيه .

و : « تُخذهُ مضاربةٌ ولك — أو ولي — ربحه » ، لم يصحّ .

(١) كذا في زع والفاية ١٧١ . وفي ش : « وما » ، ولعله تحريف .

(٢) كذا في زع والفاية . وفي ش : « قرضا » ، وهو تحريف .

(٣) في ش زيادة مدرجة من الشرح ، هي : « للعمل » .

(٤) في ش : « واتجر به وكلّه » ، والزيادة من الشرح .

« ... وَلِي — أو ولك — ثلثه » ، يصح ، وباقية للآخر . وإن أتى معه ربع عشر الباقي ونحوه : صح .
وإن اختلفا فيها ، أو في مساقاة أو مزارعة — : لِنَ المشروطُ؟ —
فلعاملٍ .

ومضاربةٌ فيما لعامل أن يفعله أو لا ، وما يلزمه ؛ وفي شروط — كشركة عنان .

وإن قيل : « أعملُ برأيك » ، وهو مضارب بالنصف ، فدفعه لآخر بالربع — : عمل به ، ومَلَك الزراعة ، لا التبرُّع ونحوه إلا بإذن .

وإن فسدت : فلعامل أجر^(١) مثله ، ولو خسر . وإن ربح : فلمالك^(٢) .

وتصح مؤقتة . و : « ... إذا مضى كذا فلا تشتري ، أو فهو قرض » ، فإذا مضى — وهو متاع — فلا بأس : إذا باعه كان قرصاً . ومعلقة : ك « إذا قدم^(٣) زيد فضارب بهذا ، أو أقبض ديني وضارب به » . لا : « ضاربٌ بدينني عليك ، أو على زيد فاقبضه » .

وتصح^(٤) : « ... بوديعةٍ وغصبٍ عند زيد أو عندك » ، ويزول الضمان . كبشمنٍ عَرَضِي .

(١) كذا في زع والغاية ١٧٢ . وفي ش : « أجرة » .

(٢) كذا في ز والغاية . وفي ع ش : « فللمالك » ، ولعل الزائد من الشرح :

(٣) كذا في ز والغاية ١٧٣ وأصل ع . وفي ش وهامش ع : « جاء » .^١

(٤) كذا في زع . وفي ش : « ويصح » . وكل صحيح . وانظر الغاية .

ومن عمل مع مالك^(١) — والربح بينهما — : صح^(٢) مضاربة ،
ومساقاة ، ومزارعة . وإن شرط فيهن عمل مالك أو غلامه معه :
صح ، كبيعته .

فصل

وليس لعامل شراء من يعتق على رب المال^(٣) . فإن فعل : صح
وعتق ، وضمن ثمنه ، وإن لم يعلم .
وإن اشترى — ولو بعض زوج أو زوجة لمن له في المال ملك — :
صح ، وأنسخ نكاحه .
وإن اشترى من يعتق على عامل^(٤) ، وظهر ربح — : عتق .
والأ : فلا .

وليس له الشراء من مالها^(٥) إن ظهر ربح ؛ ويحرم أن يضارب
لآخر إن ضره^(٦) الأول . فإن فعل : رد ما خصه في^(٧) شركة الأول .

(١) ورد في ز بعد ذلك مضروباً عليه : « آخر » .

(٢) في ش زيادة مدرجة من الشرح ، هي : « كان » .

(٣) في ش زيادة : « بنير إذنه » ، وهي من الشرح .

(٤) كذا في ز ، والإظهار لدفع الابس . وفي ع ش والغاية ١٧٤ : « عليه » .

(٥) في ع تحت السطر ، زيادة : « ثمنه » ، وهي في الشرح .

(٦) كذا في زع والغاية ١٧٥ ، وهو الصواب . وفي ش : « ضره » ، وهو خطأ

وتحريف من الناسخ أو الناسخ . لأن الذي يتعدى بنفسه من هذه المادة هو الثلاثي ، وأما

الرابعي فلا يتعدى إلا بإبناء كما صرح به في المصباح وسيأتي مزيد من تحقيق ذلك .

(٧) هذا إلى « الأول » أسقط من ش ، وأدرج في الشرح . وقوله : « خصه » ،

ورد في الغاية مصحفاً بلفظ : « خصم » .

ولا يصح لرب المال الشراء منه لنفسه وإن اشترى شريك
نصيب شريكه : صح ؛ وإن اشترى الجميع : صح في نصيب من باعه
فقط .

ولا نفقة لعامل إلا بشرط ؛ فإن شرطت^(١) مطلقة ، وأختلفا —
فله نفقة مثله عرفاً : من طعام وكسوة .

ولو لقيته ببلد أذن^(٢) في سفره إليه ، وقد نض ، فأخذه — :
فلا نفقة لرجوعه .

وإن تعدد رب المال : فهي على قدر مال كل ، إلا أن يشرطها^(٣)
بعض من ماله عالماً بالحال^(٤) .

وله التسرّي^(٥) بإذن ؛ فإن اشترى أمة : ملكها ، وصار ثمنها
قرضاً . ولا يطاء ربه أمة ، ولو عدم الربح .

ولا ربح لعامل حتى يستوفي رأس المال .

فإن ربح في إحدى سلعتين أو سفرتين ، وخسر في الأخرى ،
أو تعييت ، أو نزل السعر ، أو تلف بعض بمدهم — : فالوَضِيعَةُ
من ربح باقيه ، قبل قسمه ناصباً ، أو تنضيضه مع محاسبته .

(١) كذا في زع والناية . وفي ش : « اشترطت » .

(٢) كذا في زع والناية . وفي ش : « وأذن » ، وهو تحريف .

(٣) كذا في ز ، وهو المناسب . وفي ع ش والناية : « يشترطها » .

(٤) كذا في زع والناية ، وهو الصواب . وفي ش : « بالمال » ، وهو تصحيف .

(٥) كذا في زع والناية ١٧٤ . وفي ش : « الشراء » ، وهو تصحيف ظاهر .

وتنفسخ^(١) فيما تلف قبل عمل ؛ فإن تلف الكل ، ثم اشترى للمضاربة شيئاً — : فكففتولي .

وإن تلف بعد شرائه في ذمته وقبل تقديري عن ، أو مع ما شراه^(٢) — :
فالمضاربة بحالها ، ويطالبان بالثمن ، ويرجع به عامل .
وإن أتلّفه ، ثم تقدّم الثمن من مال نفسه بلا إذن — : لم يرجع ربّ المال عليه بشيء .

وإن قُتلَ قنّها : فربّ المال المفقود على مال ، ويكون كبدل المبيع . والزيادة على قيمته ربح ؛ ومع ربح القود إليهما^(٣) .

ويعلك عامل حصته من ربح ، بظهوره قبل قسمة ، كمالك . لا الأخذ منه ، إلا بإذن . وتحرّم قسمته والعقد باق ، إلا باتفاقهما .

وإن أبى مالك البيع : أجبر إن كان فيه ربح . ومنه : مهر ، وعرة ، وأجرة ، وأرض ، وتاج .

وإتلاف مالك كقسمة : فينرمُ حصّة عامل ، كأجنبي .
وحيث فسخت والمال عرض أو دراهم وكان دنائير ، أو عكسه ، فرضى ربّه بأخذه — : قومه ودفع حصته ، وملكه

(١) كذا في زع والناية ١٧٧ ، وهو الأول . وفي ش « وينفسخ » .

(٢) كذا في زع . وفي ش والناية : « اشتراه » . وكل صحيح وإن كان الخايمي أول هنا . انظر : المختار والمصباح .

(٣) أسقط هذا من ش ، وأدرج في التمرح . وورد في الناية بألف : « لهما » .

إن لم يكن حيلةً على قطع ربح عامل — كشرائه خزاناً في الصيف ليربح في الشتاء، ونحوه — : فيبقى حقه في ربحه .
وإن لم يرضَ : فعلى عامل يئمه وقبض ثمنه ، كقتاضيه لو كان ديناً^(١) .

ولا يخلط رأس مال قبضه في وقتين .
وإن أذن له قبل تصرفه في الأول أو بعده وقد نصَّ ؛ أو قضى برأس المال دينه ، ثم أتجر بوجهه ، وأعطى ربه حصته من الربح متبرعاً بها — : جاز .
وإن مات عامل أو مودع أو وصي ، وجعل بقاء ما بيدهم -- : فدين في التركة .

وإن^(٢) أراد المالك تقرير وارث : فمضاربة مبتدأة : ولا يبيع^(٣) عرضاً بلا إذن : فيبيعه حاكم ، ويقسم الربح .
ووارث المالك كهو^(٤) : فيتقرر ما لمضارب^(٥) ، ولا يشتري . وهو — في بيع ، وأقتضاء دين — كفسخ والمالك حي .
وإن أراد المضاربة — والمال عرض — : فمضاربة مبتدأة .

(١) في ش زيادة ، بتوره ، ودرجة من الشرح . هي : « من » .

(٢) كذا في زرع والناية ١٧٨ . وفي ش : « وإذا » ، وهو تصحيح .

(٣) في تحت السطر ، زيادة وردت في الشرح ، هي : « وارث عامل » . كما وردت

في المأبة بلفظ : « وارثه » .

(٤) في تحت السطر ، زيادة : « به » نصح . وذكرنا معناه في الشرح .

(٥) في تحت السطر ، زيادة : « من ربح وبيع » . وورد أولها في الناية والشرح .

(م ٣٠ — انتهى الإرفادات)

فصل

والعاملُ أمينٌ : يصدِّق ^(١) يمينه في قدرِ رأس مال ، وربحٍ وعدمه : وهلاكٍ وخُسرانٍ ، وما ^(٢) يذكر أنه اشتراه لنفسه أولها ولو في عِنانٍ ووجوهٍ ؛ وما يُدعى عليه من خيانة ^(٣) ولو أقرَّ بربح ، ثم ادَّعى تلفاً أو خسارةً - : قُبِلَ ؛ لا غلطاً أو كذباً أو نسياناً . أو اقتراضاً : تُتمَّ به رأسُ المال بعد إقراره به لرَّبه .

ويُقْبَل قولُ مالك في ردِّه ^(٤) ، وصفةُ خروجه عن يده - فلو أقامَا يَينَتَيْنِ : قُدِّمَت يَينَةُ عاملٍ - وبعد ^(٥) ربح في قدر ما شُرِبَ لِعاملٍ .

ويصح دفعُ عبدٍ أو دابةٍ لمن يعمل به ، بجزءٍ من أجرته .
وخياطةُ ثوب ، ونسجُ غزل ، وحصادُ زرع ، ورصاعُ قن ،
وأستيفاءُ مال ، ونحوه ^(٦) - بجزءٍ مشاعٍ منه .
ويبعُّ ونحوه لمتاع ، وغزوٌ بدابةٍ - بجزءٍ من ربحه أو سهمها ^(٧) .

(١) كذا في زع والغاية . وفي ش : « ويصدق » ، والرائد من « ثم » الشرح .

(٢) كذا في زع والغاية . وفي ش : « وفيما » ، والزيادة من الشرح .

(٣) في الغاية زيادة : « وتفريط » . وقد ذكرت في الشرح بالفتح : « أو . . » ، وإن لم يقوس قبلها في ش .

(٤) بهامش ز : « أي في عدم رده » ، وهو لفظ الغاية ١٧٨ - ١٧٩ .

(٥) كذا في زع ، وهو الصواب . وفي ش : « وبقيس » ، وهو بفتح .

(٦) في ع تحت السطر ، زيادة مذكورة في الشرح . هي : « كالأداة » .

وهو لفظ الغاية .

(٧) كذا في زش والغاية ، أي الغاية . وفي ع : « سهامها » ، وهو خبر بيت .

ودفع دابة أو نحل ونحوهما، لمن يقوم بهما مدة معلومة، بجزء
منهما—والنماء ملك لهما— لا بجزء من نماء : كدر ونسل وصوف
وعسل، ونحوه .

* * *

فصل

٣ — الثالث : شركة الوجوه ، وهى : أن يشتركا فى ربح
ما يشتريان فى ذمتهما ، بجاههما .
ولا يشترط ذكر جنس^(١) ، ولا قدر ، ولا وقت . فلو قال :
« كل ما أشتريت — من شىء — فبيننا » ، صح .
وكل وكيل الآخر ، وكفيله بالثمن .
وملك وربح كما شرطاً ، والوَضِيعَةُ على قدر الملك . وتصرفهما
كشريكى عنان .

* * *

فصل

٤ — الرابع : شركة الأبدان ، وهى : أن يشتركا فيما يمتلكان
بأبدانها — : من مباح : كاحتشاش واصطياد ، وتلصص على دار
الحرب ، ونحوه . — ويتقبلان^(٢) فى ذمتهما^(٣) : من عمل .
ويطالبان بما يتقبله أحدهما ، ويلزمهما عمله . ولكل طلب أجره .

(١) فى ش زيادة مدرجة من الفرح ، هى : « ما يشتريانه » .

(٢) كذا فى زع . وفى النهاية ١٨٠ : « وقبلا يتقبلان » . وش : « يتقبلان » ، وهو تعريف .

(٣) كذا فى زش والفاية وأصل ع . ثم أصححت فيها بالفتح : « ذمتهما » .

وتلقها — بلا تقريط — بيد أحدهما ، وإقراره بما في يده — عليهما .
والحاصلُ كما شرطاً ^(١) .

ولا يُشترطُ اتفاقُ صنعة ، ولا معرفتها . فيلزم ^(٢) غيرَ عارف إقامة
عارف مقامه .

وإن مرض أحدهما ، أو ترك ^(٣) العمل — لعذرٍ ، أولاً — :
فالكسبُ بينهما . ويلزمُ من عذر — بطلبِ شريكه — أن يُقيم
مقامه .

ويصح أن يحمل على دابتيهما ما يتقبلانه في ذمتهما ، لا أن يشتركا
في أجره عين الدابتين أو أنفسهما ^(٤) إجارة خاصة . ولكل أجره
دايته ونفسيه .

وتصح شركة اثنين : لأحدهما آلة قصارة ، وللآخر بيت
يعملان فيه بها . لا ثلاثة : لواحد دابة ، وللآخر ^(٥) راوية ، وثالث
يعمل . أو أربعة : لواحد دابة . وللآخر رَحَى ، ولثالث دكان ،
ورابع يعمل .

وللعامل أجره ما تقبله ، وعليه أجره آلة رُفْقته .

(١) كذا في زع والناية . وفي ش : « شرطاه » ، والزيادة من الفرح .

(٢) كذا في زع والناية ١٨١ ، وهو الظاهر . وفي ش : « ويلزم » ، ولعله تصحيف ..

(٣) ورد بهامش ع ، مع التصحيح ، زيادة : « أحدهما » . وفي من الفرح وإن
ذكرت في الناية بعد كلمة : « العدل » .

(٤) كذا في ز ش والناية . وفي ع : « أو نفسها » .

(٥) كذا في زع هنا وفيها سيأتي . وفي ش : « وللآخر » والزيادة من الفرح .
وفي الناية : « والآخر » ، ولعله تحريف ..

ومن أستاذجر منهم ما ذكر للطحن : صح ، والأجرة بقدر القيمة .
 وإن تقبلوه في ذمتهم : صح ، والأجرة أرباعاً . ويرجع كلٌّ على
 رُفقتَه — لتفاوتِ العمل — بثلاثة أرباع أجر المثل .
 و : « أجرة عبدي أو دابتي والأجرة بيننا » ، فله أجرة مثله .
 ولا ^(١) تصح شركة دلائن ^(٢) .
 وموجب العقد المطلق : التساوى في عمل وأجر . ولنى زيادة
 عمل — لم يتبرع — طلبها .
 ويصح جمع بين شركة عنان ، وأبدان ، ووجوه ،
 ومضاربة .

فصل

٥ — الخامس : شركة ^(٣) المفاوضة ، وهى قسمان :

١ — صحيح ، وهو : تفويض كلٍّ إلى صاحبه شراءً وبيعاً فى الزمة ،
 ومضاربة ، وتوكيلاً ، ومسافرةً بالمال ، وأرتهاناً ، وضماناً ^(٤) .
 ما يرى : من الأعمال .

(١) فى ش : « لا دلائن » ، وأدرج الناقس فى الترح . والغاية : « لا » .
 (٢) ورد فى ز بعد ذلك مضروباً عليه : « قيل بمواز الأخذ على الشهادة لادلائن ،
 واتحاد أن يقيم مقامه إن كان على عمل فى الزمة ، وكذا لو كان الجعل على شهادته بينه »
 ٨١ . وراجع شرح البهوتى عليه ، وعلى الإقناع : ٣ / ٤٤٣ ، والغاية .
 (٣) سقط هذا من ع . وفى ش : « والخامس . . . » والزيادة من الترح .
 (٤) كذا فى زع . وفى ش والغاية ١٨٢ : « وضماناً » ، وهو تحريف . كما يفيد
 تفسير الشارح له بقوله : « أى تقبل » .

أو يشتركان في كل ما ثبت ^(١) لهما وعليهما ، إن لم يُدخلا
كسباً نادراً ، أو غرامة .

٢ — وفاسدٌ ، وهو : أن يُدخلا كسباً نادراً : كوجدان لقطة
أو ركاز ؛ أو ما يحصل : من ميراث ؛ أو ما يلزم أحدهما : من ضمان
غصبٍ ، أو أرضٍ جنايةٍ ، ونحو ^(٢) ذلك .

ولكلٍّ ما يستفيده ، وربحُ ماله ، وأجرةُ عمله . ويختص
بضمانٍ ما غصبه أو جنّاه أو صيّنه عن الغير .

(١) كذا في زع . وفي ش والفاية : « يثبت » .

(٢) كذا في زع . وفي ش « أو نحو » . والفاية : « وغارية ومهر » .

باب

« الْمَسَاقَاةُ » : دفعُ شَجَرٍ مغروسٍ معلومٍ ، له ثَمَرٌ مأْكولٌ ، لمن يَعْمَلُ عليه بِجِزءٍ مُشاعٍ معلومٍ من ثَمَرِهِ .

و « الْمُنَاصِبَةُ » و « الْمُنَاسَبَةُ » : دفعُهُ بلا غرسٍ مع أرضٍ ، لمن يَغْرِسُهُ ويعْمَلُ عليه حتى يُثْمَرَ ، بِجِزءٍ مُشاعٍ معلومٍ منه أو من ثَمَرِهِ أو مِنْهُمَا .

و « الْمَزَارَعَةُ » : دفعُ أرضٍ وحبٍّ لمن يزرعه ويقوم عليه ، أو مَزْرُوعٍ ليعْمَلَ عليه ، بِجِزءٍ مُشاعٍ معلومٍ من المَتَحَصِّلِ^(١) . ويُعْتَبَرُ كَوْنُ عَاقِدِ كُلِّ نَافِذِ التَّصَرُّفِ .

وتَصَحُّحُ مَسَاقَاةٍ بِلَفْظِهَا و « مَعَامَلَةٌ » و « مُفَالَحَةٌ » ، و : « أَعْمَلُ بَسْتَانِي هَذَا » ، وَنَحْوِهِ . ومع مزارعة بلفظ : « إِجَارَةٌ » ، وعلى ثَمَرَةٍ وَزَرْعٍ مَوْجُودَيْنِ يَنْتَمِيَانِ بِعَمَلٍ .

وتَصَحُّحُ إِجَارَةِ أرضٍ بِجِزءٍ مُشاعٍ معلومٍ مِمَّا يُخْرَجُ مِنْهَا — فَإِنْ لَمْ تُزْرَعْ^(٢) يُنْظَرُ إِلَى مَعْدَلِ الْمُغْلِ^(٣) ، فَيُجِبُّ الْقِسْطَ الْمُسَمًّى . — وَبَطْعَامٍ معلومٍ

(١) كَذَا فِي زُش . وَفِي : « الْمَتَحَصِّلُ » . وَالنَّايَةُ : « التَّحْصِيلُ » ، وَلَمَّا تَصَحَّفَ .

(٢) وَرَدَ فِي زُش بَعْدَ ذَلِكَ مَضْرُوباً عَلَيْهِ : « فِي مِزَارَعَةٍ أَوْ إِجَارَةٍ » .

(٣) كَذَا فِي زُش وَالنَّايَةُ ١٨٤ وَالْإِتْنَاءُ ٤٤٦ / ٢ ، أَيْ الْمَقْلُ الْمَعْدَلُ : الْمَوَازِنُ لَمَّا يُخْرَجُ مِنْهَا لَوْ زُرِعَتْ ، فَهُوَ مِنْ إِضَافَةِ الصِّفَةِ لِلْمَوْصُوفِ كَمَا قَالَ الْبُهَوِيُّ . فَيَكُونُ يَفْتَحُ الْفَيْنَ . وَالَّذِي فِي الْأَسَانِ ١٤ / ١٧ : « وَأَغْلَتِ الضِّيْعَةُ : أَعْطَتِ الْغَلَّةَ ، فَهُوَ مِثْلَةُ (بَكْسَرِ الْفَيْنِ) : إِذَا أَنْتَ بَشَى وَأَصْلَاهَا بَاقٍ » . وَوَرَدَ فِي النَّاجِ ٨٤ / ٧ . وَلَفْظُ : « الْمُسْتَعْلُ » بِدُونِ نَقْطِ الْتَاءِ . وَفِي الْأَسَانِ : « وَاسْتِفْلَالُ الْمُسْتَفْلَاتِ (يَفْتَحُ الْفَيْنُ) : أَخَذَ غَلَّتَهَا » . وَذَكَرَ نَحْوَهُ فِي النَّاجِ ٥٠ ، وَالْمُخْتَارُ . فَنَاقِي عِ تَحْرِيفٍ .

من جنس الخارج^(١) أو غيره .

ولو عملاً في شجر بينهما نصفين ، وشرطاً التفاضل في عمره — :
صح . بخلاف مساقاة أحدهما الآخر بنصفه ، أو كله . وله أجرته إن
مُشرط الكل له .

ويصح توقيت مساقاة ، ولا يُشترط^(٢) .

ومتى أنفسخت — وقد ظهر عمر — : فبينهما على ما شرطاً^(٣) ،
وعلى عامل تمام العمل . المنقح : « فيؤخذ منه : دوام العمل على
العامل في المناصبه — ولو فُسخت — إلى أن تبيد . والواقع
كذلك » .

ولا شيء لعامل فسخ أو هرب قبل ظهور : وله — إن مات ، أو
فسخ رب المال — أجر^(٤) عمله .

وإن بان الشجر مستحقاً : فله أجره مثله .

فصل

وعلى عامل ما فيه نمو أو صلاح لثمر وزرع : من سقي ،
وطريقه ، وتشميس ، وإصلاح محله ، وحرث ، وآلته ، وبقره .

(١) في فوق السفر ، زيادة في الشرح ، هي : « منها » .

(٢) ورد في ز بعد ذلك مضروباً عليه : « ويصح إلى جذاذ ، وإدراك ، ومدة تحمله » .
وورد بهامش ع ، مع التصحيح ، بلفظ : « . . . تحمله » . وورد أكثره في ش ، وبنيه
(مدة تحمله) في الشرح . ولم يرد في الغاية .

(٣) كذا في زع والغاية . وفي ش : « شربناه » ، والزيادة من الشرح .

(٤) كذا في زع والغاية ١٨٥ . وفي ش : « أجره » .

وزبار^(١) ، وتلقيح ، وقطع حشيش مضر ، وتفریق زبل و سباح ،
وتقل ثمر ونحوه لجرين ، وحصاد . ودياس ، ولقاط ، وتصفيه ،
وتجفيف : وحفظ إلى قسمة .

وعلى رب أصل حفظه — : كسد حائط ، وإجراء نهر ، وحفر^(٢)
بئر . — ودولاب وما يُديره^(٣) ، وشراء ماء وما يُلقح به ،
وتحصيل زبل و سباح .

وعليهما — بقدر حصتيهما — جذاذ . ويصح شرطه على عامل ،
لا على أحدهما ما على الآخر أو بعضه . ويفسد العقد به . ويُتبع في
الكلف السلطانية العرف ، ما لم يكن شرط . وكره حصاد
وجذاذ ليلاً^(٤)

وعامل كمضارب : فيما يُقبل^(٥) أو يُرد^(٦) قوله فيه ،
ومبطل ، وجزء مشروط .
فإن خان : فمُشرف يمنعه . فإن تعذر : فعامل مكاته . وأجرُهما
منه . وإن أتىهم : حلف .

ولمالك قبل فراغ^(٧) ، ضم أمين بأجرة من نفسه .

-
- (١) بهامش ز حاشية : « التلقيح » . وانظر الشرح والغاية ١٨٦ .
(٢) كذا في زش والغاية . وفي ع : « أو حفر » ، والزيادة من النسخ .
(٢) كذا في زع والغاية ، وهو الصواب . وفي ش : « يدبره » ، وهو تصحيف .
(٤) ورد بهامش ز : « مسألة : يكره الحصاد والجذاذ ليلاً » .
(٥) في ع تحت السطر ، زيادة وردت في الشرح ، هي : قوله فيه .
(٦) كذا في زع والغاية ١٨٧ . وفي ش : « أو برد » ، وهو تصحيف .
(٧) في ع تحت السطر ، زيادة : « عمل » . وهي مذكورة في الشرح . وفي الغاية :
« ولمالك ضم » .

وإن لم يقع به نفع — لمـدیم بطشه — أُقيمَ مُقامه ، أو
مُضمَّ إليه .

فصل

وشرط^(١) علمُ بَذْرِ وقدرِهِ ، وكونُهُ من رب الأرض . ولو
عاملاً وبقرُ العمل من الآخر .

ولا يصح كونُ بَذْرِ من عالم أو منهما ، ولا من أحدهما والأرضُ
لهما . أو الأرضِ والعملِ من واحد والبَذْرِ من الآخر ، أو البَذْرُ^(٢)
من ثالث ، أو البقرُ من رابع . أو الأرضِ والبَذْرِ والبقرِ من واحد
والماء من آخر^(٣) .

وإن شرطَ لعامل نصفَ هذا النوعِ وربَّ الآخرِ^(٤) ، وجُهل
قدرُهما ؛ أو إن سقى سَيحاً أو زرعَ شعيراً فالربُّعُ ، وبكُلْفَةٍ أو
حِنْطَةٍ^(٥) النصفُ ؛ أو : « ١٠٠ لك الخُمسانِ إن لزمْتُكَ حَسَارَةٌ ،
ولا فالربُّعُ » ؛ أو أن يأخذ ربُّ الأرضِ مثلَ بذره ، ويقتسما^(٦)

(١) أسقط قوله : « وشرط علم بذر » من ش ، وأدرج في الشرح . وانظر الناية ١٨٧ .

(٢) كذا في زع والناية . وفي ش : « أو والبذر » ، وزيادة الواو من الشرح .

(٣) كذا في زع والناية . وفي ش : « الآخر » .

(٤) في ش : « لآخر » ، وأدرج الناقص في كلام الشارح .

(٥) كذا في زش والناية ١٨٨ . وفي ع : « حنط » ، وهو تحريف ولو كان جماً

للحنطة ، الذي هو على وزن عنب ، كما في المختار .

(٦) كذا في زع والناية ، وهو صحيح . وفي ش : « ويقتسمان » ، وهو تحريف .

الباقي : أو : سَأَيْتُكَ هَذَا الْبِسْتَانَ بِالنِّصْفِ ، عَلَى أَنْ أَسَاقِيكَ
الْآخَرَ بِأَرْبَعِ » — : فَسَدَتَا . كَمَا لَوْ شَرَطَا لِأَحَدِهِمَا قُفْزَانًا ، أَوْ
دِرَاهِمَ مَعْلُومَةٍ ، أَوْ زَرْعَ نَاحِيَةٍ مُعَيَّنَةٍ . وَالزَّرْعُ ^(١) أَوْ الشَّرُّ لِرَبِّهِ ،
وَعَلَيْهِ الْأَجْرَةُ .

وَمَنْ زَارَعَ شَرِيكَهُ فِي نَصِيبِهِ ، بِفَضْلِ عَنْ حَصَّتِهِ — : صَحَّ .
وَمَنْ زَارَعَ أَوْ أَجَرَ أَرْضًا ، وَسَاقَاهُ عَلَى شَجَرٍ بِهَا — : صَحَّ ،
مَا لَمْ تَكُنْ ^(٢) حِيلَةً . وَمَعَهَا : إِنْ جَمَعَهُمَا فِي عَقْدٍ فَتَفْرِيقُ صَفْقَةٍ —
وَلَسْتَ أَجِيرَ فُسْخِ الْإِجَارَةِ — وَإِلَّا فَسَدَتِ الْمَسَاقَاةُ . الْمُنْقَعُ : « قِيَاسُ
الْمَذْهَبِ : بَطْلَانُ عَقْدِ الْحِيلَةِ مُطْلَقًا » .

(١) كَذَا فِي زَعٍ ، وَهُوَ مُرْتَبِعٌ بِقَوْلِهِ : « فَسَدَتَا » . وَلِي شِ وَالنَّايَةِ : « فَالزَّرْعُ » .

وَلَعَلَّهُ تَصْغِيفٌ نَاشِئٌ عَنْ فُهْمٍ أَنَّهُ جَوَابُ « لَوْ » .

(٢) كَذَا فِي زَعٍ ، أَيْ الْمَزَارَعَةُ وَالْإِجَارَةُ وَالْمَسَاوِدَةُ . وَلِي شِ وَالنَّايَةِ : « يَكُنْ » .

أَيُّ ذَلِكَ كَمَا لَدَرِ التَّارِخِ .

باب

«الإجارة» : عقدٌ على منفعةٍ مباحة معلومة ، مدة معلومة ،
من عين معينة أو موصوفة في الذمة أو عمل معلوم — بموضع
معلوم . والاتفاقُ تابعٌ .
ويُستثنى من شرط المدق صورةٌ تقدّمت في الصلح ، وما فعله
عمرٌ — رضى الله تعالى عنه — فيما فُتِحَ غنوةٌ ولم يُقسَم^(١) .
وهى والمساقاة والمزارعة والعرايا والشفعة والكتابة ، ونحوها —
من الرخص المستقرّ حكمها على خلاف القياس^(٢) والأصح : لا .
وتنقد بلفظ : «إجارة» و «كراء»^(٣) وما بمعناها ، وبلفظ :
«بيع» إن لم يُضف إلى العين .



فصل

وشروطها ثلاثة :

١ — : معرفة منفعة ، إما بعرفٍ : كسكنى دارٍ شهراً ، وخدمة
أدمى سنة . أو وصف^(٤) : كحمل زُبُرَةٍ حديدٍ : وزنها كذا

(١) كذا في ش والناية ١٩٠ . وفي ع : « تقسم » ، وإعله مصحف .

(٢) ورد في ز بعد ذلك ، ضرباً عليه : « وفي الفروع » ، والذى فيها عاره عن
التعليل للأصح الآتى ، على ما في الشرح .

(٣) كذا في ع ش والناية ، وهو المصريح به في كتب الأئمة . وفي ز : « كرى » ،
وهو رسم قديم على أنه مقصور . وتقدم نحوه .

(٤) كذا في زع والناية ١٩١ . وفي ش : « أو بوصف » ، وهو مصحف عن
« أو بوصف » ، والزيادة من الشرح .

إلى محل كذا ؛ أو بناءً حائط : يَذْكُرُ طَوْلَهُ وَعَرْضَهُ وَسَنَكَّهُ
وَأَلْتَهُ ؛ وأَرْضٍ مَعِيْنَةٌ : لزرج أو غرس أو بناءً معلوم ، أو لزرج
أو غرس ما شاء ، أو لزرج وغرس ما شاء ، أو « لزرج » أو
« لغرس »^(١) وَيَسْكُتُ أو يُطْلِقُ وتصلح للجميع .

ولركوب^(٢) : معرفة راجب برؤية أو صفة ، وذكر جنس
مركوب كبيع ؛ وما يُرْكَبُ به : من سرج وغيره ؛ وكيفيته سيره ؛
من هِمالج^(٣) وغيره . لا^(٤) ذُكُورِيَّتِهِ ، أو أنوثِيَّتِهِ ، أو نوعه .
ولحمل ما يتغرز — كخزف ونحوه — : معرفة حامله ، ومعرفة
المحمول برؤية أو صفة ، وذكر جنسه وقدره .
ولحرث : معرفة أرض .

* * *

فصل

٢ — أَلثَانِي^(٥) : معرفة أُجْرَةٍ^(٦) . فما بِذِمَّةِ كُثْمَنٍ ، وما
عَيْنِ كَمْبِيعٍ .

ويصح استنجارُ دارٍ بِسُكْنَى أُخْرَى وَخُدْمَةٍ وَتَرْوِيجٍ^(٧) مِنْ

(١) كذا في زع والناية . وفي ش : « أو غرس » ، وهو تحريف .

(٢) ل ش زيادة من الترح : « اشترط مع ذكر الموضوع » .

(٣) بهامش ز : قال في القاموس : الهمالجة : أن يتأرب بين خطاه مع الإسراع « .

(٤) في ش زيادة مدرجة من الترح ، هي : « ذكر » .

(٥) ل ش : « الشرط الثاني » ، والزيادة من الترح .

(٦) ورد في ز ، تحت السطر ، زيادة : « منه » .

(٧) كذا في زع والناية ١٩٢ . وفي ش : « بتروج » ، وهو تصعيف ..

معتن، وحُلِّيَ بأجرة من جنسه، وأجير ومرضعة بطعامهما وكسوتيهما.
وهما في تنازع كزوجة.

وُسْن — عند فطام — لموسر أسترَضع أمةً إعتاقها، وحرّة
إعطاؤها عبداً أو أمةً.

والعقدُ : على الحضانة، واللبن تبعٌ . والأصحُّ : اللبنُ .
وإن أُطلقت ، أو خُصص رَضاعٌ : — لم يشمل الآخرَ .
وإن وقع العقدُ على رضاع ، أو مع حضنة — : أنفسخ
بإتقطاع اللبن .

وشرط : ١ ، ٢ ، ٣ — معرفة مرتضِع^(١) ، وأمدِ رضاع
ومكانه^(٢) .

لا أستجارُ دابةً بملفها، أو من يسلخها بجلدها، أو يرعاها بجزء
من نملها . ولا طحن كُرٌّ بقفيز منه .

ومن أعطى صانعاً ما يصنعه^(٣) ، أو أستمع لهما^(٤) أو نحوه^(٥) :
فله أجرٌ مثله ، ولو لم تجرِ عادته بأخذ . وكذا ركوبُ سفينة ،
ودخولُ حمام . وما يأخذ حمأى فأجرة محلٍّ وسطلٍ ومثزرٍ ،
والماء تبعٌ .

(١) ورد في ع بعد ذلك — مع علامة الزيادة — : « برؤية » . وذكر ت في
الشرح بافظ : « بمشاهدة » .

(٢) في ش : « ومعرفة مكانه » ، والزيادة من الشرح .

(٣) كذا في زع والذاية ١٩٤ . وفي ش : « صنعه » ، وهو تحريف .

(٤) ورد في ز بعد ذلك مضروباً عليه : « أو شاهد [١] » .

(٥) كذا في ز ش وأصل ع . ثم شطب ليها على الألف ، وهو لفظ الغاية .

و: «إن خطته اليوم أو روميًا فبدرهم، وغداً^(١) أو فارسياً فبنصفه»؛
أو: «إن زرعتها بُراً فبخمسة، وذرة فبعشرة» : ونحوه — :
لم يصح.

و: «إن رددت^(٢) الدابة اليوم فبخمسة، وغداً فبعشرة»؛
أو عينا زمتك وأجرة، و: «ما زاد فلكل يوم كذا» — : صح. لا
لمدة غزاته.

فلو عيّن لكل يوم أو شهر شيء، أو أكثره كل دأو بترة،
أو على حمل^(٣) زبرة إلى محل كذا — : على أنها عشرة أرطال، وإن
زادت فلكل رطل درهم — : صح.

ولكل الفسخ أول كل يوم أو شهر، في الحال.

فصل

٣ — الثالث^(٤) : كون نفع مباحاً بلا ضرورة، مقصوداً
مستوفياً، يستوفي دون الأجزاء، مقدوراً عليه لمستأجر.
ككتاب لنظر وقراءة^(٥) وتقل، لا مصحف.

(١) كذا في ز، وهو الظاهر. وش: «ورومياً...». وع والغاية: «أوغدا».

(٢) كذا في زع والغاية. وش: «رددتها»، والزيادة من الفرح.

(٣) لم يرد هذا في الغاية. وورد في ش بلفظ: «حمله»، والزيادة من الشارح.

(٤) في ش: «الشرط الثالث»، والزيادة من كلا الشارح.

(٥) كذا في زع والغاية ١٦٦. وش: «أو قراءة أو قل»، ولعل الزيادة

من الفرح.

وكندارٍ تمجمل مسجداً أو تسكن ، وحائطٍ لجل خشب ،
وحيوانٍ ^(١) لصيد وحراسة ، سوى كلبٍ وخنزير .

وكشجرٍ للنشرٍ أو جلوسٍ بظله ، وبقرٍ لجل وركوبٍ ، وغنمٍ
لديانٍ زرعٍ ، وبیت فی دار ولو أهل أستطرقه ، وآدى لقود ،
هم غنبرٍ لشم — لا ما يسرع فساده : كر يا حين . — وتقدي لتحل
ووزن فقط ، وكذا مكيل وموزون وفلوس لثياعر ^(٢) عليه . فلا
تصح إن أطلقت .

ولا على زناً أو زمرٍ أو غناء ، أو تزوٍ فعلٍ ، أو دارٍ لتجمل ^(٣)
كنيسة أو بیت نار ، أو لبیع الخمر ^(٤) ، أو حمل ^(٥) ميتة ونحوها —
لأكلها لنير مضطر — أو خمرٍ لشربها ، ولا أجرة له . ويصح ^(٦)
لإلقاء وإراقة .

ولا ^(٧) على طير لسماعه ، وتصح ^(٨) ليصده .

(١) لى ش : « وكيوان » ، وزيادة الكاف من الشارح .

(٢) كذا فى ع ش والناية . وفى ز : « ليعار » ، وهو سبق لى من المصنف .
فراجع المختار والمصباح : « عير » .

(٣) كذا فى زع وفى والناية ١٩٧ . وفى ش : « لتعمل » .

(٤) كذا فى ز وأصل ع . ثم أصلح فيها بحذف « أل » ، وهو لفظ ش والناية .

(٥) كذا فى زع . وفى ش : « أو لجل » ، وزيادة من المرح وإن وردت فى
الناية .

(٦) كذا فى ز . وفى ع ش : « وتصح » . وكل صحيح . والناية : « .. لإلقاء » .
وهو تحريف .

(٨) ورد فى ع تحت السطر ، هنا وفى مثله الآتى ، زيادة مذكورة فى المرح
هى : « تصح إجارة » .

(٨) ورد فى ز بعد ذلك مضروباً عليه : « لجل كتب » .

ولا على تفاحية لشم، أو شمع لتجمل أو شغل، أو طعام لا كل،
أو حيوان — لأخذ لبنه^(١) — غير ظئر .
ويدخل تقع^(٢) بثر، وجبر ناسخ، وخیوط^(٣) خياط، وكحل
كحال، ومرم طيب، وصبغ صباغ، ونحوه — تبعاً^(٤) . فلو فار
ماء بثر دار مؤجرة : فلا فسح .
ولا^(٥) في مشاع مفرداً لغير شريكه، ولا^(٦) في عين لعدد وهي
لواحد، إلا في قول : أَلْتَقَّحُ : « وهو^(٥) أظهر، وعليه العمل » .
ولا في امرأة ذات زوج بلا إذنه — ولا يُقبل قولها : « إنها
متزوجة »، أو مؤجرة قبل نكاح . — ولا على دابة ليركبها مؤجر .

* * *

فصل

والإجارة ضربان :

١ — : على عين . وشرط : استقصاء صفات سلم، في موصوفة
بذمة . وإن جرت بلفظ : « سلم^(٦) » ، أعتبر قبض أجرة بمجلس،
وتأجيل تقع .

-
- (١) كذا في ز ش والفاية . وفي ع : « لبنه » ، وهو تصحيف وإن ورد هذا اللفظ
وصفا لاشاء والإبل غزيرة اللبن ، كما في المختار .
(٢) كذا في ز ع والفاية . وفي ش : « تقع . . . وخيط » ، وفيه تصحيف .
(٣) أسقط هذا من ش ، وأدرج في المرح .
(٤) ورد في ع ، فوق السطر ، زيادة مذكورة في المرح : « تصح إجارة » . وورد
أولها أيضا في مثله الأول الآتي . وفي الفاية تصحيف لا يتأثر به .
(٥) ورد بهامش ز : « إجارة المشاع » .
(٦) أسقط هذا من ش ، وأدرج في المرح .

وفي معيّنة: ١ — صحة بيع سوى وقف ، وأمّ ولد ، وحرّ وحرّة . ويصرف بصره . ويكره^(١) أصله لخدمته .

ويصح استئجار زوجته لرّضاع ولده — ولو منها -- وحفّاتيه ، وذى مسلماً . لا لخدمته .

٢ ، ٣ ، ٤ — ومعرقتها ، وقدرة على تسليمها كبيع ، وأشتائها على النفع . فلا تصح في زمينة الحمل ، ولا سبخة لزرع .
٥ — وكون مؤجّر يملكه ، أو مأذونا له فيه^(٢) .

فتصح من مستأجر لغير حرّ ، لمن يقوم مقامه . ولو لم يقبضها — حتى لمؤجّرها ، ولو بزيادة^(٣) — ما لم تكن حيلة ، كعينة .

ومن مستعير — بإذن مُعبر — في مدة يعيّنها ؛ وتصير أمانة . والأجرة لربها .

وفي وقف ، من ناظره^(٤) . فإن مات مستحقّ — آجر^(٥) وهو

(١) في ش زيادة : « استئجار » ، وهي من الفرج وإن وردت في العاية ١٩٩ .

(٢) ورد هذا في زع والفاية ٢٠٠ ، وسقط من ش .

(٣) في ز بعد زيادة : « انقح » ، والناظر أنه صرب عليها .

(٤) في الفاية زيادة : « أو مستغف » ، ولفظ المتن بشاها كما أشار إليه الشارح .

ورد بهامش ز : « مسألة مالو أجر الناظر بشرط العايت » .

(٥) كذا في ز . ووع والفاية : « أجر » . وكل صحيح . وش : « أجره » ،

والزيادة من الفرج .

ناظر بشرط — : لم تنفسخ. ولكون^(١) الوقف عليه : لم تنفسخ^(٢)
في وجهه. المنقح : « وهو أشهر » ، وعليه العمل^(٣) . وكذا مؤجر : إقطاعه^(٤)
ثم يُقطعه غيره .

فملى هذا يأخذ المتقيل إليه حصته من أجرة — قبضها مؤجر —
من تركته ، أو منه . وإن لم تُقبض : فمن مستأجر .
وعلى مقابله : يرجع^(٥) مستأجر على ورثة قابض ، أو عليه .
وإن آجر^(٦) الناظر العام لعدم الخاص ، أو الخاص وهو أجنبي :
لم تنفسخ بموته ولا عزله ، قولاً واحداً .
وإن آجر سيد رقيقه ، أو ولي يتيماً أو ماله ، ثم عتق المأجور ،
أو بلغ ورثته ، أو مات المؤجر ، أو عزل — : لم تنفسخ ، إلا إن
علم بلوغه أو عتقه في المدة .

فصل

ولإجارة العين ، صورتان :

١ — : إلى أمد^(٧) . وشرط : علمه ، وأن لا يُظنَّ عدمها فيه ،

(١) في ش وأصل زع : « أولكون » . ثم كسحت فيها الألف .

(٢) كذا في ش ، وهو الظاهر اللاتم . وفي ع : « تنفسخ » .

(٣) ورد بهامش ز : « إجارة الإقطاع » .

(٤) كذا في ع ، وهو الظاهر . وفي ز ش : « يرجع » . ولعل الواو مقحمة ، إلا

إن كان النصب الإشارة إلى عذوب مقدر ، كما أشار إليه الشارح . وهو بعيد .

(٥) كذا في ز هنا وفيها سيأتي . وفي ع ش : « أجر » . وكلاهما صحيح كما ذكرنا

غير مرة .

(٦) ورد في ز بعد ذلك مضروباً عليه : « معلوم » . وأشار إليه الشارح .

وإن طال . لا أن تَلَى^(١) العقد . فتصح لسنة خمس ، في سنة أربع ، ولو مؤجرة أو مرهونة أو مشغولة وقت عقد — : إن قدر على تسليم عند وجوبه .

فلا تصح — في مشغولة بفرس أو بناء ونحوهما — للغير ، ولا شهراً أو سنة ويُطلق^(٢) ، ولا من وكيل مطلق — مدة طويلة ، بل العرف : كسنتين ونحوهما .

وتصح في آدمى لرعي ونحوه مدة^(٣) معلومة ، ويسمى : « الأجير الخاص » ، لتقدير زمن يستحق المستأجر نفعه في جميعه ، سوى فعل الخمس بسننها^(٤) في أوقاتها ، وصلاة الجمعة وعيد . ولا يستنيب .

ومن أستاذ سنة في أثناء شهر : أستاذها بالأهلة ، وكذل على ما بقى ثلاثين يوماً . وكذا كل ما يُعتبر بالأشهر : كعدّة ، وصيام كفارة ، ونحوهما .

٢ — الثانية : لعمل معلوم . كدابة لركوب محل معين — وله ركوب لثله في جادة ممائلة — أو بقر لحث أو دياس لمعين ، أو آدمى ليدل على طريق ، أو رعى لطحن شيء معلوم .

(١) في ش زيادة مدرجة من الشرح ، هي : « مدة » .

(٢) ورد بهامش ز : « مسألة مالو أجره سنة أو شهراً وأطلق » .

(٣) ورد هذا في زع والغاية ٢٠٢ ، وسقط من ش .

(٤) كذا في زع والغاية وفي ش : « بسننها » ، وهو — مع تصحيح .

وشرط : علمُ عملٍ ، وضبطُهُ بما لا يختلف .

فصل

٢ — ألُضربُ الثاني : على منفعة بذمة . وشرط : ١ — ضبطُها بما لا يختلف : كخياطة ثوب ، وبناء دار : وحمل [للحمل معيّن] ^(١) .

٢ — وكونُ أجيرٍ فيها جائزَ التصرف . ويسمى : « المشترك » ، لتقدير نفعه ^(٢) بالعمل .

٣ — وأن لا يُجمع بين تقدير مدة وعملٍ : كخياطته ^(٣) في يوم . ويلزمه الشروعُ عقبَ العقد .

٤ — وكونُ عملٍ لا يختصُ فاعله أن يكون من أهل القرية — لكونه مسلماً — : كأذان وإقامة وإمامة ^(٤) وتعليم قرآنٍ وفقه ، وحديث ، ونيابة في حج وقضاء .

ولا يقع إلا قرْبَةً لفاعله ، ويحرم أخذُ أجرٍ عليه ، لا جعالة على

(١) وردت هذه الزيادة في زع ، وفي الناية ٢٠٤ بلفظ : « لمين » . وسقطت من ش . ومن الغريب أن كلام الشارح مرتبط بها ، ومفسر لها . ولم يدرك ذلك ناشرها الذي كان أكرهه أن يفكر في تهميشة يخطئ فيها المؤلف فيما أجمع الفقهاء على صحته .

(٢) كذا في زع والناية ٢٠٥ . وفي ش : « نفسه » ، وهو تصحيف طريق .

(٣) كذا في ز والناية وأصل ح . ثم أصلح فيها بالناء . وفي ش : « كلخياطه » ، وزيادة اللام من الترح .

(٤) قوله : « وإمامة » أسقط من ش ، وأدرج في الترح .

ذلك أو على رُقِيَّةٍ ، كَبَلَا شَرْطٍ (١) : وَلَا رِزْقٍ (٢) عَلَى مُتَعَدِّ نَفْعِهِ :
كَقَضَائِهِ ؛ لَا قَاصِرٍ : كَصُومٍ وَصَلَاةٍ خَلْفَهُ ، وَنَحْوِهِمَا .
وَصَحَّ اسْتِنْبَاجُ لَحْجَمٍ ، كَقَصْدٍ ، وَكُرْهُ لَحْرٍ أَكْلُ أَجْرَتِهِ
وَمَاخُوزٍ — بَلَا شَرْطٍ عَلَيْهِ — وَيُطْعَمُهُ رَقِيقًا وَبِهَائِمٍ .

فصل

وَلِاسْتِجَارِ اسْتِيفَاءِ نَفْعٍ بِمِثْلِهِ ، وَلَوْ اشْتَرَطَا بِنَفْسِهِ . فَتُحْتَبَرُ مِمَّا لَمْ
رَاكِبٍ : فِي طَوْلٍ وَقَصِيرٍ وَغَيْرِهِ ، لَا : فِي مَعْرِفَةِ رُكُوبٍ . وَمِثْلُهُ
شَرْطُ زَرْعٍ بُرٍّ فَقَطْ .

... وَلَا يَضْمَنُهَا مُسْتَعِيرٌ بِتَلْفٍ (٣) .

وَجَازَ اسْتِيفَاءُ بِمِثْلِ ضَرَرِهِ ، لَا أَكْثَرَ أَوْ غَافٍ .
فَلْزَوْعٍ (٤) بُرٍّ : لَهُ زَرْعٌ شَمِيرٌ وَنَحْوُهُ ، لَا دُخْنٌ وَنَحْوُهُ ، وَلَا
غَرْسٍ أَوْ بِنَاءٍ . وَلِأَحَدِهِمَا : لَا يَمْلِكُ الْآخَرُ . وَلِغَرْسٍ : لَهُ الزَّرْعُ .
وِدَارٌ لِسُكْنَى : لَا يَعْمَلُ فِيهَا حِدَادَةً وَلَا قِصَارَةً ، وَلَا يُسْكِنُهَا
دَابَّةٌ ، وَلَا يَحْمِلُهَا غِزْنًا لَطْعَامٍ .

(١) قوله : « بلا شرط » أسقط من ش ، وأصبح في كلام الشارع .
(٢) هذا عطف على قوله : « جمالة » ، ومؤيده لفظ النهاية : « كما يجوز الأخذ
في الكل بلا شرط ، وأخذ رزق . . . » . وسقطت « لا » من ش . ومن الغريب أن
يقدر الشارع بعد الواو كلمة : « يحرم » . فهو تصحيف وعبث من الناشر .
(٣) أخرج في ش بعد ذلك وبعد كلمة : « استيفاء » كلام من الشرح ، فلا يتأثر به .
(٤) ورد بهامش ح — بدون علامة التصحيح — : « فمن أكرى أرضاً لزرع » .
والزيادة في الشرح .

ودابة لركوب أو حمل : لا يملك الآخر ؛ ولحمل حديد أو قطن :
لا يملك حمل الآخر .

فإن فعل ، أو سلك طريقاً أشق — : فالسعى مع تفاوتها في
أجرة المثل .

ولحمولة قدر فزاد ، أو إلى موضع فجاوزه — : فالسعى ،
ولزائد أجرة مثله .

وإن تلفت : فقيمتها كلها ، ولو أنها بيد صاحبها . لا إن تلفت
بيد صاحبها — وليس للمستأجر^(١) عليها شيء — بسبب غير حاصل
من الزيادة .

وإن اختلفا في صفة الاتفاع : فقول مؤجر .

* * *

فصل

وعلى^(٢) مؤجر : كل ما جرت به عادة أو عرف : من آلة^(٣) — :
كزمام وشد^(٤) مركوب ، ورحله ، وحزامه . — أو فعل^(٥) : كقود
وسوق ، ورفع وحط .

(١) كذا في ز ش . وفي ع والناية : « مستأجر » .

(٢) كذا في ز ع والناية ٧٠٨ . وأسقطت الواو من ش ، وأدرجت في الترح .

(٣) ورد في ز بعد ذلك مضروباً عليه : « كفتاح » .

(٤) ذكر في ز بعد ذلك مضروباً عليه : « كحبلطة مركوب مائة » . وانظر الناية .

(٥) كذا في ز والناية وأصل ع . ثم أشير فيها إلى أن هذا مقدم من تأخير ، وهو ما في ش .

ولزوم دابة لنزول : حاجة وواجب ؛ وتبريك بعير لشيخ^(١)
وأمرأة ومريض^(٢) .

وما يُمكن به من نفع : كترميم دارٍ بإصلاح منكسر ، وإقامة
مائل ، وعمل باب ، وتطيين سطح ، وتنظيفه من تلج ، ونحوه .
ولا يُجبرُ على تجديد .

ولو شرط^(٣) عليه مدة تعطيلها ، أو أن يأخذَ بقدرها بمقد ،
أو العماره ؛ أو جعلها أجرةً — : لم يصح . لكن : لو عُمِّرَ بهذا الشرطِ
أو ياذنه ، رجع بما قال مُكرِّر .

وعلى مكترٍ : تحمِلُ ، ومِظْلَةٌ ، ووطاءٌ فوقَ الرجل ، وحمل^(٤)
قرانٍ بين الحملين ، ودليل . وبكرةٌ ، وحبلٌ ، ودلوٌ ،
وتفريقٌ بالوعةٍ وكثيفٍ ودارٍ ، من قمامةٍ وزبلٍ ونحوه ، إن
حصل بفعله .

وعلى مُكرِّرٍ : تسليمها فارغةً ، وتسليمُ مفتاح . وهو أمانةٌ بيد
مستأجر .

(١) كذا في زع والفاية . وفي ش : « لامرأة وشيخ » .

(٢) ورد في ز بعد ذلك مضروباً عليه : « طاري » .

(٣) في ع زيادة : « مؤجر » ، وفي مذكورة في الترح . وردت في الفاية
بلفظ : « مكر » ، مع غيرها .

(٤) كذا في ز . وفي ع ش والفاية : « وحبل » . والقران : الحبل الذي يشده
الأسير ، والذي يُلد به البعير ويقاد به . راجع : المصباح (قرن) ، واللسان ١٧/٢١٤ — ٢١٥ ،
والناج ٩/٣١٠ . فما في ز من إضافة المصدر إلى مفعوله . وما في غيرها — إن لم يكن
صحفاً — الإضافة إليه بياينة .

فصل

والإجارة عقد لازم. فإن لم يسكن مستأجر، أو تحوّل في أثناء المدة — : فطليه الأجرة .

وإن حوّل مالك، أو امتنع من تسليم الدابة في أثناء المدة أو المسافة، أو الأجير من تكميل العمل^(١) — : فلا أجرة .

وإن شردت مؤجرة، أو تعذر باقي^(٢) استيفاء النفع بغير فعل أحدهما — : فالأجرة بقدر ما استوفى .

وإن هرب أجير أو مؤجر عين بها، أو شردت قبل استيفاء بعض النفع، حتى انقضت — : أنفسخت . فلو كانت على عمل : استؤجر من ماله من يعمله ؛ فإن تعذر : خيّر بين فسخ وصبر . وإن هرب أو مات جمّال أو نحوه ، وترك بهائمته — وله مال — : أتفق عليها منه حاكم . وإلا ، فأتفق عليها مُكتر بإذن حاكم ، أو نية^(٣) رجوع — : يرجع ؛ فإذا انقضت المدة^(٤) : باعها حاكم ووفاءً ، وحفظ باقي ثمنها لملكها .

وتنفسخ الإجارة بتلف معقود عليه ، وفي المدة — وقد مضى ماله أجره^(٥) — فيما بقي ، وانقلاع ضرس أكثرى لقلعه ، أو مدة معلومة لبرئه ؛ ونحوه .

(١) ورد بهامش ز : « مسألة ما إذا امتنع الأجير من تكميل العمل » .

(٢) كذا في زع ، وهو الظاهر . وفي ش والغاية : « استيفاء باقي » .

(٣) كذا في ز والغاية ٢١٠ . وفي ع ش : « نية » ، ولعل الباء من الفرح .

(٤) كذا في ز ، أي مدة الإمارة . وفي ع ش : « الإجارة » .

(٥) كذا في زع والغاية . وفي ش « أجرة » .

وموت مرتضع ، لا راكب أكثرى له ، ولا مكر أو
مكثر ؛ أو عذر لأحدهما : بأن يكثرى فتضيع نفقته ، أو
يحترق متاعه .

وإن أكثرى أرضاً أو داراً ، فانقطع ماؤها أو أنهدمت — :
أنفسخت فيما بقى ؛ ويخير مكثر فيما أنهدم بعضه ^(١) . فإن أمسك :
فبالقسط من الأجرة .

ومن ^(٢) أستأجر أرضاً بلا ماء ، أو أطلق مع علمه بحالها — : صح .
لا إن ظن إمكان تحصيله .

وإن علم أو ظن وجوده بمطار أو زيادة : صح .
ولو زرع — ففريق أو تلف ، أو لم ينبت — : فلا خيار ،
وعليه الأجرة .

وإن تعذر زرع لفريق ، أو قل الماء قبل زرعها ^(٣) أو بعده ،
أو عابت بفريق يعيب به الزرع — : فله الخيار .

وإن أستأجرها سنة فزرعها ، فلم تنبت ^(٤) إلا في السنة الثانية — :
فعليه الأجرة مدة احتباسها ، وليس لربها قلعه قبل إدراكه .

(١) ورد بهامش ز : « مسألة الخيار بانهدام البعض » .

(٢) كذا في زش والغاية ٢١١ . وقوع : « وإن » .

(٣) ورد بهامش ز : حاشية من الفروع : « قال الشيخ تقي الدين : وما لم يرو من
الأرض فلا أجرة له اتفاقاً ، وإن قال في الإجارة : مقيلاً ومهما ، أو أطلق . لأنه لا يرد
عليه عقد ، كالأرض البرية » .

(٤) كذا في ز والغاية وأصلح ، أى الأرض . ثم أصلح في ع بلفظش : « ينبت »
أى الزرع .

وإن غُصبت موجرةٌ معيّنة لعملٍ : خيرٌ بين فسخٍ وصبرٍ إلى أن يُقدَّرَ عليها . ولمدةٍ : خيرٌ بين فسخٍ وإمضاءٍ ومطالبةٍ غاصبٍ بأجرة^(١) .
مثل ، متراخياً ولو بعد فراغها .

فإن فسخَ : فعليه أجرةٌ ما مضى ؛ وإن رُدَّت في أثنائها قبل فسخٍ : أسْتَوْفَى ما بقي ، وخيرٌ فيما مضى .

وله بدلٌ موصوفةٌ بذمةٍ ؛ فإن تمذَّرَ : فله الفسخُ .

وإن كان الغاصبُ المؤجِّرَ فلا أجرةَ له مطلقاً .

وحدوثُ خوفٍ عامٍّ ، كغصبٍ .

ومن أسْتَوْجَرَ لعملٍ في الذمة ، ولم تُشترط^(٢) مباشرته ، فمعرضٌ - :
أقيم عوضه ، والأجرةُ عليه .

وإن اختلف فيه القصدُ : كفسخٍ ونحوه ؛ أو وقعت على عينه ، أو شُرطتْ مباشرته - : فلا ، ولمستأجرُ الفسخِ .

وإن ظهر أو حدث بموجرةٍ^(٣) عيبٌ - وهو : ما يظهر به تفاوتُ الأجرة . - فلمستأجرُ الفسخِ : إن لم يزل بلا ضررٍ يلحقه ؛
والإمضاءُ مجاناً .

(١) كذا في زع والغاية ٢١٠ . وفي ش : « بأجر » .

(٢) كذا في زش والغاية وأصل ع . ثم أصلح فيها بالياء . وكل صحيح .

(٣) كذا في زع . وفي ش أدرج هنا وما بعده في التشرح عرقاً بحذف الراء ، مع أن الشارح قدّره على الصواب بعد قوله : « ظهر » . وورد في الغاية ٢١١ بدون التاء مع تصحيف آخر . فراجعها بتأمل .

ويصح بيع مؤجرة^(١) . ولشتر لم يعلم ، فسخ وإمضاء^(٢) مجانا .
والأجرة له .

ولا تنسخ بيع ولا هبة — ولو لمستأجر — ولا بوقف ، ولا
بانتقال : يارث أو وصية ، أو نكاح أو خلع ، أو طلاق أو
صلح ، ونحوه .

فصل

ولا ضمان على أجير خاص — وهو : من أستؤجر^(٣) مدة ،
سَلَّم نفسه أولا^(٤) . — فيما يتلف بيده ، إلا أن يتعمد
أو يفرط .

ولا حجام أو ختان أو يطار أو طبيب ، خاصا أو مشتركا
حاذقا ، لم تجن يده ، وأذن فيه مكلف أو ولي .

ولا راع لم يعمد أو يفرط بنوم أو غيبتها عنه ، ونحوه .
وإن ادعى موتا رلوا لم يحضر جِلدا^(٥) ، أو ادعى مُكتر أن
المكترى أبقي أو مرض أو شرد أو مات في المدة أو بعدها — :
قبل يمينه ، كدعوى حامل تلف محمول ، وله أجرة عمله .

(١) ورد بهامش ز : « يصح بيع المؤجرة » .

(٢) كذا في زع والفاية . وفي ش : « أو إمضاء » ، ولعل الزيادة من المرح .

(٣) كذا في زع ، وهو الموافق لما في الفاية ٢١٣ . وفي ش : « استأجر » ،

وهو تصحيف .

(٤) كذا في زع والفاية . وفي ش : « ولا » ، وهو تحريف خطير .

(٥) ورد في ز بذلك مضروبا عليه : « ونحوه مدعى الموت » ؟ ! .

وإن عقد على معينة : تعيّن ، فلا يُبدّل ، ويبطل العقد فيما تلف .
وعلى موصوف : فلا بد من ذكر نوعه وكبره أو صغره ، وعدده^(١) .
ولا يلزمه^(٢) رعي سخالها .

وإن عمل لغير مستأجره ، فأضره^(٣) — : فله قيمة ما فوّته .
ويضمن المشترك^(٤) ما تلف بفعله — : من تخريق ، وغلط في
تفصيل . — وبزلقه وسقوط عن دابة ، وبخطائه^(٥) ولو بدفعه إلى غير
ربه — وغريم قابض ، قطعه أو لبسه جهلاً ، أرش قطيعه ، وأجرة لبسه .
ورجع بهما على دافع . — لا ما تلف بحرزه أو غير فعله ، إن لم
يتمدّد^(٦) . ولا أجره له مطلقاً^(٧) .

وله حبسٌ معمول على أجرته : إن أفلس ربه^(٨) ؛ وإلا
فتلف أو أتلّفه بعد عمله أو حمّله^(٩) : خير مالك بين تضمينه

(١) كذا في زع والناية ٢١٤ . وفي ش : « أو عدده » ، ولعله تحريف .

(٢) كذا في ش والناية ، وأهل في ز . وفي ع : « تآزمه » ، وهو تصحيف .

(٣) كذا في جميع الأصول والناية ٢١٣ ، وهو استعمال شائع عند الفقهاء على لغة
ذكرها صاحب الفاءرس ، وأثره الزبيدي في التاج ٣/٣٤٨ . ولم يذكرها صاحب اللسان
١٥٣/٦ — ١٥٤ . بل الذي صرح به في المصباح — كما قلنا سابقاً — هو : أن الرباعي هنا
إنما يتمنى بالباء .

(٤) ورد في ز بعد ذلك مضروباً عليه : « وهو : من قدره بعه بعمل » . وذكر في .
الشرح بلفظ : « . . . بالعمل » .

(٥) كذا في زع . وفي ش والناية ٢١٤ : « وبخطئه » . وهما لفتان فصيحتان .
قرئ بهما ، حكاهما صاحب المختار والمصباح .

(٦) كذا في ز . وفي ع ش : « يتمدّد » . والناية : « يفرط » ، وذكره الشارح .

(٧) ورد هنا في ز ، دون ع ش والناية .

(٨) ورد في ز بعد ذلك — مع علامة التشديد — « وجاء بآئمه يطلبه » .

(٩) ورد في ز بعد ذلك مضروباً عليه : « أو عمله على غير صفة شرطت » .

إِيَّاهُ غَيْرَ مَمُولٍ أَوْ مَحْمُولٍ وَلَا أَجْرَةَ لَهُ ، أَوْ مَمُولًا وَمَحْمُولًا ^(١) وَلَهُ
الْأَجْرَةُ .

وَإِذَا جَذِبَ الدَّابَّةَ مُسْتَأْجِرًا أَوْ مَعْلَمُهَا السَّيْرَ لَتَقِفَ ، أَوْ ضَرَبَهَا ^(٢)
كَمَادَةٍ — : لَمْ يَضْمَنْ مَا تَلَفَ بِهِ .

وَإِنْ أَسْتَأْجَرَ مُشْتَرَكًا خَاصًّا : فَلِكُلِّ حَكْمٌ نَفْسِيهِ ،
وَإِنْ أَسْتَعَانَ وَلَمْ يَعْمَلْ : فَلَهُ الْأَجْرَةُ لَضْمَانِهِ ، لَا لِتَسْلِيمِ الْعَمَلِ .
و : « أَذْنَتَ فِي تَفْصِيلِهِ قَبَاءٌ » ، قَالَ : « بَلْ قَيْصًا » — فَقَوْلُ
الْخِيَاطِ ، وَلَهُ أَجْرٌ ^(٣) مِثْلَهُ .

و : « إِنْ كَانَ يَكْفِيهِ فَفَصْلُهُ » ، فَقَالَ : « يَكْفِيكَ » ، فَفَصْلُهُ فَلَمْ
يَكْفِهِ ^(٤) — : صَنِيعُهُ ، كَمَا لَوْ قَالَ : « أَقْطَعُهُ قَبَاءً » ، فَقَطَعَهُ قَيْصًا .
لَا إِنْ قَالَ : « يَكْفِيكَ » ، فَقَالَ : « أَقْطَعُهُ » ^(٥) .

* * *

فَصْلٌ

وَتَجِبُ أَجْرَةٌ — فِي إِجَارَةِ عَيْنٍ أَوْ ذِمَّةٍ — بِعَقْدٍ ؛ وَتُسْتَحَقُّ
كَامِلَةً بِتَسْلِيمِ عَيْنٍ أَوْ بَذْلِهَا ؛ وَتُسْتَقْرُّ بِفَرَاغِ عَمَلٍ مَا يَدَّ مُسْتَأْجِرٌ ،

(١) كَذَا فِي زُش . وَفِي ع : « أَوْ مَحْمُولًا » . وَحُفِّ فِي عِبَارَةِ الْغَايَةِ ٢١٥
بِلَفْظٍ : « . . . مَحْمُولًا » .

(٢) ذَكَرَ فِي زُ بَعْدَ ذَلِكَ مَضْرُوبًا عَلَيْهِ : « أَوْ أَسْلَمَ صَبِيَّتَهُ ، أَوْ زَوْجَ امْرَأَتِهِ
لِنَشْوِزٍ » .

(٣) كَذَا فِي زُوعِ وَالْغَايَةِ . وَفِي ش : « أَجْرَةٌ » .

(٤) فِي ع : « يَكْفِيهِ » ، وَهُوَ خَطَأٌ وَتَحْرِيفٌ .

(٥) وَرَدَ بِهَامِشِ عِ مَعَ عَلَامَةِ التَّصْحِيحِ ، زِيَادَةُ مَذْكُورَةٍ فِي الشَّرْحِ : « فَقَطَعَهُ » .

وبدفع^(١) غيره معمولاً ، وباتهاء المدة ، وببذل تسليم عين لعمل في الذمة : إذا مضت مدةً يمكن الاستيفاء فيها .

ويصح شرطُ تعجيلها وتأخيرها^(٢) . ولا^(٣) تجب ببذل في فاسدة ؛ فإن تسلم : فأجرة المثل وإن لم ينتفع .

وإذا أُنقضت^(٤) إجارة أرض — وبها غراسٌ أو بناءٌ لم يُشترط قلعه^(٥) ، أو شرط بقاؤه — : خُير مالكها بين أخذه بقيمته ، أو تركه بأجرته ، أو قلعه وضمان تقصيه ؛ ما لم يقلعه مالكة ، ولم^(٥) يكن البناء مسجداً أو نحوَه : فلا يُهدم ، وتلزم الأجرة إلى زواله . ولا يعاد بنير رضارب الأرض .

وفي « الفائق » : « قلتُ : لو كانت الأرض وقفاً لم يُتملك إلا بشرطٍ واقف ، أو رضا^(٦) مستحق » . المثقَّبُ : « بل إذا حصل به نفعٌ كان له ذلك » .

والقلعُ على مستأجر ، وكذا تسوية حُفَر ، إن اختاره ، وإن مُشَرط قلعه : لزمه^(٧) وليس عليه تسوية حُفَر ، ولا إصلاحُ

(١) كذا في زع والناية ١١٦ . وفي ش : « وبدفع » ، وهو تصحيف .

(٢) كذا في زش والناية وأصل ع . ثم أصلحت فوقها بالناء .

(٣) في ش زيادة مدرجة من الشرع ، هي : « مدة » .

(٤) كذا في زش والناية ٢١٧ وأصل ع . ثم أصلح بهامشها هكذا : « قلعه » .

(٥) في ش : « وما لم » ، وزيادة « ما » من الشرع .

(٦) كذا في زع . وفي ش : « أو رضا » ، وزيادة الباء من الشارح . وفي الناية :

« أو إرضاء » ، وزيادة الألف تحريف .

(٧) في ش زيادة مدرجة من الشرع ، هي : « قلعه » . وانظر الناية .

أرض — إلا بشرط . ولا على رب الأرض غرامة تقصير .
 وإن بقي زرعٌ بلا تقريطٍ مستأجر : لزم تركه بأجرته ؛ وبتقريطه :
 فللمالك ^(١) ذلك ، وأخذُه بقينته — ما لم يختَر مستأجرٌ قلعه
 وتقريطها في الحال .
 وأكثر مدة لزوع لا يكمل فيها : إن شرط قلعه بعدها صبح ،
 وإلا ^(٢) فلا .
 ومتى أتعصت : رفع يده ، ولم يلزمه ردُّ ولا مئوتته ^(٣) كمودع .
 ولشريطٍ عدم سفر بمؤجرة ، أفسخ به .
 ومن وجبت عليه دراهم بمقدّر ، فأعطى عنها دنانير ، ثم أفسخ —
 رجع ^(٤) بالدراهم .

* * *

(١) كذا في زع ، وهو الأظهر . وفي ش : « للمالك » .
 (٢) قوله : « وإلا فلا » أسقط من ش ، وأدرج في الفرح .
 (٣) كذا في زع والناية ٢١٨ ، وهو أولى . وفي ش : « مؤنة » .
 (٤) أسقط هذا وما بعده من ش ، وأدرج في الفرح .

باب

« السَّبْقُ »^(١) : المُجَارَاةُ بين حيوان ونحوه . و « المُناصَلَةُ » :
المُسَابَقَةُ بالرَّمْيِ .

وتَجُوزُ^(٢) في سفنٍ ومَزَارِقٍ وطيورٍ وغيرها ، وعلى الأقدام ،
وكلُّ^(٣) الحيوانات . لا بموضٍ ، إلا في^(٤) خيلٍ ولابلٍ وسهامٍ بشروطٍ
خمسٍ :

١ — أحدها : تعيينُ المَرْكُوبَيْنِ والرُّمَّةِ برؤية^(٥) ، كأننا اثنين أو
جماعتين ، لا الراكبين ، ولا القوسين .

٢ — الثاني : اتِّحَادُ المَرْكُوبَيْنِ أو القوسين بالنوع .

فلا تصح^(٦) بين عربيٍّ وهَجِينٍ ، ولا قوسٍ عربيةٍ وفارسيةٍ .

٣ — الثالثُ : تحديدُ المسافةِ والغايةِ ، ومَدَى رَمْيِ بما جرت
به العادةُ .

٤ — الرابعُ : علمُ عوضٍ وإباحتهِ ، وهو : تَمْلِيكُ بشرطٍ سبِقِهِ .

(١) كَذَا في ز والإقناع ٣٧/٤ . وفي ع ش والنبا ٢٢٠ : « المسابقة » . ومنها ما
هنا واحد خلافا لما يومه منيع الشارح ، وإن كان نالهما مأخوذا من الأول .

(٢) كَذَا في ز ش والغاية ، أى المسابقة . وفي ع : « ويجوز » أى السبق .

(٣) كَذَا في ز ش . وفي ع : « وبكل » ، وهو أول .

(٤) في ش زيادة من الشرح : « مسابقة » . وقوله : « بموض » ، صحف في الغاية

٢٢١ بالراء .

(٥) في ع تحت السطر ، زيادة : « فيها » . وفي ش زيادة : « سواء » . وكتلتاها

من الشرح وإن وردت الثانية في الغاية .

(٦) كَذَا في ش . وأهمل في ز . وفي ع والغاية : « يصح » . وكل صحيح على ما تقدم .

(م ٣٢ — منتهى الإرادات)

٥ — أَلْخَوُجُ عَنْ شَبِّهِ قِمَارٍ : بَأَنْ لَا يُخْرِجَ جَمِيعُهُمْ .
فَإِنْ كَانَ مِنَ الْإِمَامِ أَوْ ^(١) غَيْرِهِ ، أَوْ مِنْ أَحَدِهِمَا — عَلَى أَنْ مِنْ سَبَقَ
أَخَذَهُ — : جَازَ فَإِنْ جَاءَا مَعًا : فَلَا شَيْءَ لَهُمَا ؛ وَإِنْ سَبَقَ مُخْرِجٌ : أَحْرَزَهُ
وَلَمْ يَأْخُذْ مِنْ صَاحِبِهِ شَيْئًا ؛ وَإِنْ سَبَقَ الْآخَرُ : أَحْرَزَ سَبَقَ صَاحِبِهِ .
وَإِنْ أَخْرَجَا مَعًا : لَمْ يَجْزُ ، إِلَّا بِمَحْلَلٍ لَا يُخْرِجُ شَيْئًا . وَلَا يَجُوزُ
أَكْثَرُ مِنْ وَاحِدٍ يُكَافِي مَرْكُوبَهُ مَرْكُوبَيْهِمَا ، أَوْ رَمِيَهُ رَمِيَهُمَا .
فَإِنْ سَبَقَا : أَحْرَزَا سَبَقَيْهِمَا ، وَلَمْ ^(٢) يَأْخُذَا مِنْهُ شَيْئًا . وَإِنْ سَبَقَ
هُوَ ^(٣) أَوْ أَحَدُهُمَا : أَحْرَزَ السَّبَقَيْنِ . وَإِنْ سَبَقَا مَعًا : فَسَبَقُ
مَسْبُوقٍ بَيْنَهُمَا .

وَإِنْ قَالَ غَيْرُهُمَا : « مِنْ سَبَقَ أَوْ صَلَّى فَلَهُ عَشْرَةٌ » ، لَمْ يَصِحَّ مَعَ
أَثْنَيْنِ . وَإِنْ زَادَ ، أَوْ قَالَ : « ... وَمَنْ صَلَّى فَلَهُ خَمْسَةٌ » ، وَكَذَا
عَلَى التَّرْتِيبِ لِلْأَقْرَبِ لِسَابِقٍ ^(٤) — : صَحَّ .
وَخَيْلُ الْحَلْبَةِ مَرْتَبَةٌ : « مُجَلٌّ » فـ « مُصَلٌّ » فـ « تَالٌ »
فـ « بَارِعٌ » فـ « مَرْتَاخٌ » فـ « خَطِيٌّ » فـ « عَاطِفٌ » فـ « مَوْئَلٌ »
فـ « لَطِيمٌ » فـ « مُكَيِّتٌ » فـ « فِسْكِلٌ » .
وَيَصِحُّ عَقْدٌ — لَا شَرْطٌ — فِي : « إِنْ سَبَقْتَنِي فَلَكَ كَذَا ، وَلَا أَرِمِي

(١) في ع تحت السطر ، زيادة من الترح ، هي : « مِنْ » .

(٢) في الناية ٢٢٢ : « وَمَا لَمْ » ، وهو خطأ وتحريف .

(٣) لم يرد هذا في الناية وأصل ز . وورد في ع ش ، كما ورد بهامش ز بخط آخر مع

علامة التصحيح . ومنهج القارح يفيد أنه من المتن ، فأثبتناه احتياطاً .

(٤) كذا في زع والناية ، وهو المصواب . وفي ش : « السَّابِقُ » ، وهو تحريف .

أبدأ أو شهراً ؛ أو « أن السابق يُطعم السابق أصحابه أو بعضهم أو غيرهم » .

* * *

فصل

والمسابقة جمالة : لا يؤخذ بموصها رهن ولا كفيل ، ولكل فسخها ما لم يظهر الفضل لصاحبه : فيمتنع عليه .
ويبطل بموت أحدهما أو أحده المراكبين ، لا أحده الراكبين ، أو تلف إحدى القوسين .

وسبق في خيل متائلتى^(١) العنق : برأس ؛ وفي مختلفتيهما وإبل : بكتف .

ويحرم أن يجنب أحدهما مع فرسه أو وراءه فرساً يحرضه على العدو ، وأن يصيح به في وقت سباقه — لقوله صلى الله عليه وسلم : « لا جلب ، ولا جنب^(٢) ... » .

* * *

فصل

وشروط المناضلة^(٣) ١ — : كونها على من يحسن الرمي .

(١) كذا في زع والناية ٢٢٣ . وفي ش : « متائلى » .

(٢) في ش زيادة : « في الرهان » . وهي بقية الحديث ، ومدرجة من الشرح .

(٣) كذا في زع . وصحف في الناية ٢٢٤ بالهاء . وفي ش : « المناضلة » ، وهو صحيح .

لأن كان ما قبله إسما لا فعلا .

ويبطل^(١) فيمن لا يحسنها من أحد الحزبين ؛ ويُخرجُ مثله من الآخر . ولهم الفسخُ : إن أحبوا .

وإن تعادوا ليقْتَسِموا بعد المقد حزَّين برضاهم — لا بقرعة — : صح ، ويجعل لكل حزب رئيسٌ ، فيختارُ أحدهما واحداً ثم الآخرَ آخرَ ، حتى يفرُّغا . وإن تشاحا فيمن يبدأ بالخيرة : أقرعا . ولا يجوز جعلُ رئيس الحزَّين واحداً ، ولا الخيرة في تمييزها إليه .

٢ — الثاني : معرفة عدد الرمي والإصابة .

٣ — الثالث : تبيين^(٢) كونه مُفاضلةً — . ك « أيتنا فضل صاحبه بخمس إصاباتٍ من عشرين رميةً ، فقد سبق » . — أو مُبادرةً : ك « أيتنا سبق إلى خمس إصاباتٍ من عشرين رميةً ، فقد سبق » — ولا يلزم ، إن سبق إليها واحدٌ ، إتمام الرمي — أو مُحاطةً : بأن يُحطَّ ما تساويا فيه : من إصابة من رمي معلوم ، مع تساويهما في الرَّميات ، فأيهما فضل بإصابة معلومة فقد سبق .

وإن أطلقا الإصابةً ، أو قالوا : « خواصلُ » — تناولها على أى صفةٍ كانت .

وإن قالوا : « خواصقُ » أو « خوازقُ » بالزاي ، أو « مقرطسُ » :

(١) كذا في ز . وفي ع ش : « وتبطل » . والفاية : « فتبطل » والكل صحيح .

(٢) كذا في زع ، أى إظهار . وفي ش والفاية ٢٢٠ : « وتبين » أى ظهور .

« وهو تحريف . وانظر الشرح ، والإقناع ٤٠/٤ .

ما خرق الغرض وثبت فيه ؛ أو « خوارق » بالراء ، أو « موارق » :
 ما خرقه ولم يثبت ؛ أو « خواصر » : ما وقع في أحد جانبيه ؛
 أو « جوارم » : ما خرم جانبه أو « حواي » : ما وقع بين يديه ثم وثب
 إليه ؛ أو شرطاً إصابة موضع منه — كدائرتة — : تقيدت به .
 ولا يصح شرط إصابة نادرة ، ولا تناضلتهما على أن السبق
 لأبعدهما ^(١) رمياً .

٤ — الرابع : معرفة قدره طولاً وعرضاً ، وتتمكاً وارتفاعاً .
 وإن تشاحاً في الابتداء : أقرع . وإذا بدأ في وجه : بدأ الآخر
 بالثاني ^(٢) .

وسن جعل غرضين : إذا ^(٣) بدأ أحدهما بغرض ، بدأ
 الآخر بالثاني .

وإن أطارته الريح ، فوق السهم موضعه — [وشرطهم ^(٤)] :
 خواسق ، أو نحوها — : لم يحتسب له به ولا عليه .
 وإن عرض عارض — : من كسر قوس ، أو قطع وتر ، أو
 ريح شديدة — : لم يحتسب بالسهم . وإن عرض مطر أو ظلمة :
 جاز تأخيرها .

(١) كذا في زع . وفي ش : « لا يعلوها » ، وهو تصحيف مفسد للمعنى .

(٢) كذا في ز . وفي ع والغاية : « في الثاني » . وهو لفظ ش وإن أدبجت « في »
 مع كلام الشارح .

(٣) كذا في زع . وفي ش . « وإذا » ، ولعل الواو من الفارح ، لا الدائر .

(٤) وردت هذه الزيادة في زع والغاية ٢٢٦ ، وسقطت من ش .

وكره مدح أحدهما أو المصيب، وعيب المخطئ. لما فيه : من
كسر قلب صا به .

ومن قال : « أريم عشرة أسهم ، فإن كان صوابك أكثر من
خطأك^(١) فلك درهم » ، أو : « ... فلك^(٢) بكل سهم أصبت به
درهم » ، أو : « أريم هذا السهم ، فإن أصبت به فلك درهم » —
صح ، ولزمه بذلك . لا إن قال : « ... وإن أخطأت فعليك
درهم » .

(١) كذا في زع . وفي ش والناية : « خطأك » . وقد سرحوه .

(٢) كذا في زع والناية . وفي ن : « لك » ، ولعله تحريف .

كتاب

« أَلْمَارِيَّةُ » : العينُ المأخوذة للانتفاع بها^(١) بلا عوضٍ .
و « الإِعَارَةُ » : إِبَاحَةُ نَفْعِهَا بلا عوضٍ . وتُسْتَحَبُّ ، وتُنْعَقَدُ بَكَلٍّ^٢
قول أو فعل يدلُّ عليها .

و شرط : ١ ، ٢ ، ٣ — كَوْنُ عَيْنٍ مُتَّفَعًا بِهَا مع بَقَائِهَا ، وَكَوْنُ
مُعِيرٍ أَهْلًا لِلتَّبَرُّعِ شرعًا ، وَمُسْتَعِيرٍ أَهْلًا لِلتَّبَرُّعِ لَهُ .
وصح في مؤقتة شرطُ عوضٍ معلوم ، وتصيرُ إِجَارَةً .
وإِعَارَةٌ تَقْدِيرٌ وَنَحْوُهُ لَا لِمَا يُسْتَعْمَلُ فِيهِ ، مع بَقَائِهِ ، قَرْضٌ^٣ .
٤ — وَكَوْنُ نَفْعٍ مَبَاحًا وَلَوْ لَمْ يَصْحَ الْعَتِيَاضُ عَنْهُ : كَكَلْبٍ
لصيد ، وفحلٍ^(٢) لِضِرَابٍ .

وتجبُ إِعَارَةُ مُصْحَفٍ لِحَتَّاجٍ لِقِرَاءَةٍ : إِذَا^(٣) عَدِمَ غَيْرَهُ .
وَتُكْرَهُ إِعَارَةُ أُمَةٍ جَمِيلَةٍ لَذَكَرٍ غَيْرِ مَحْرَمٍ ، وَأُسْتَعَارَةُ أَصْلِهِ
لخدمته .

وصح^(٤) رَجُوعُ مُعِيرٍ وَلَوْ قَبْلَ أَمَدٍ عَيْنِهِ ، لَا فِي حَالٍ يَسْتَضَرُّ
بِهِ مُسْتَعِيرٌ .

فمن أعار سفينةً لحمل ، أو أرضًا لدفن ميت أو زرع — : لم

(١) في زيادة مدرجة من الشرح ، هي : « مَلَقًا » .

(٢) كَذَا فِي زَعِ وَالْغَايَةِ ٢٢٧ . وَفِي شِ : « أَوْ فَعْلٌ » ، وَلَمَّا زِيَادَةُ مِنَ الْمَرْحِ .

(٣) وَرَدَ هَذَا فِي ز ، دُونَ ع ش . وَذَكَرَ فِي الشَّرْحِ .

(٤) كَذَا فِي ز ش وَالْغَايَةِ ٢٢٨ وَأَسْلَع . ثُمَّ أَصْلَحَ فِيهَا هَكَذَا : « وَيَصِحُّ » .

يرجع حتى ترسى ^(١) أو يتلى ^(٢) أو يُحصَدَ ، إلا أن يكون يُحصَدُ
فَصِيلاً .

وكذا حائطٌ لِحُلِّ خَشَبٍ لتسقيفٍ أو سُترةٍ ، قبل أن يَسْقُطَ .
فإن سقط لهدمٍ أو غيره : لم يُعَدَّ إلا ياذنه ، أو عند الضرورة :
إن لم يتضرر الحائطُ .

ومن أعير ^(٣) أرضاً لفرسٍ أو بناءٍ ^(٤) ، وشرط قلعه بوقتٍ أو
رجوعٍ - : لزم عنده ، لا تسويتها بلا شرط .

وإلا : فلم يُعير أخذُه بقيمته ، أو قلعه ويضمن تقصُّبه . ومتى
أختاره ^(٥) مستعيرٌ : سواها .

فإن أباهما مُعيرٌ ^(٦) ، والمستعيرُ من أجرَةٍ وقلعٍ - : يَيمتُ
أرضٌ بما فيها إن رَضِيَ أو أحدهما ، ويُجبرُ الآخرُ . ودُفعَ لربِّ
الأرض قيمتها فارغةً ، والباقي للآخر .

ولكلُّ بيعٍ ماله منفرداً ؛ ويكون مشترٍ كبائع .

(١) كذا في الأصول . وضبط في ز بكسر السين وفتح الياء ، كما ورد بهامشها حاشية :
« بكسر الين » . وهو خطأ وسبق قلم من المصنف . فقد صرح في المختار (رسا) بأن
بأيه عداورما . وهو الذي يؤخذ من اللسان ٣٥/١٩ - ٣٦ ، والتاج ١٠/١٤٩ . كما يؤخذ
منهما أن الرباعي (أرسى) يرد لازماً ومتعدياً . فها هنا مبنى للمفعول من الرباعي المتعدى .
أما إن كان من الثلاثي فهو مصحف عن « ترسو » .

(٢) ورد في ع ، فوق السطر ، زيادة مذكورة في الشرح : « الميت » .

(٣) كذا في زع والفاية ٢٢٩ . وفي ش : « أعار » ، ولعله تصحيف .

(٤) في ش : « أولبناء » ، وزيادة اللام من الفصح .

(٥) كذا في ع ش . وفي ز : « اختار » . وصنيع الخارج يفيد أن الماء من الآن ،
فأثبتها احتياطاً .

(٦) في ش زيادة مدرجة من الشرح ، هي : « الأرض » .

وإن^(١) أَيْيَاهُ : تَرَكَ بِحَالِهِ . وَلِئِمِيرٍ أَلَا تَتَفَاعُ بِأَرْضِهِ عَلَى وَجْهِ
لَا يُضَرُّ بِمَا فِيهَا . وَلِئِمِيرٍ الدُّخُولُ لِسَقْيٍ وَإِصْلَاحٍ وَأَخْذِ ثَمَرٍ ،
لَا لِتَفْرِجٍ وَنَحْوِهِ .

وَلَا أَجْرَةَ مَنْذُرٍ رَجَعَ ، إِلَّا فِي الزَّرْعِ .
وَإِنْ غَرَسَ أَوْ بَنَى بَعْدَ رَجُوعِهِ ، أَوْ أَمَدَّهَا فِي مُوَقَّتَةٍ — :
فَنَاصِبٌ .

وَالْمُشْتَرِيَّ وَالْمُسْتَأْجِرَ بِمَقْدَرِ^(٢) فَاسِدٍ ، كَمُسْتَعِيرٍ .
وَمَنْ حَمَلَ سَيْلًا إِلَى أَرْضِهِ بِذَرٍّ غَيْرِهِ : فَلَرَبِّهِ مُبَقَّيٌّ إِلَى حَصَادٍ ،
بِأَجْرَةٍ مِثْلِهِ .

وَحَمَلَهُ لِنَرَسٍ أَوْ نَوَى وَنَحْوِهِ إِلَى أَرْضٍ غَيْرِهِ ، فَيَنْبَتُ^(٣) —
كَغَرَسٍ مُشْتَرٍ شَقْصًا : يَأْخُذُهُ شَفِيعٌ .
وَإِنْ حَمَلَ أَرْضًا بِغَرَسِهَا إِلَى أُخْرَى ، فَيَنْبَتُ كَمَا كَانَ — :
فَلَمَّا لَكَهَا ، وَيُجْبَرُ عَلَى إِزَالَتِهَا . وَمَا تَرَكَ لِرَبِّ الْأَرْضِ ، سَقَطَ
طَلَبُهُ بِسَبَبِهِ^(٤) .

فَصْلٌ

وَمُسْتَعِيرٌ — فِي أَسْتِيفَاءِ نَفْعٍ — كَمُسْتَأْجِرٍ ، إِلَّا أَنَّهُ لَا يُعِيرُ

(١) كَذَا فِي رِعِّ وَالْغَايَةِ . وَلِي ش : « فَإِنْ » .

(٢) كَذَا فِي زَعِّ وَالْغَايَةِ . وَلِي ش : « بَعْدَ » ، وَهُوَ تَحْرِيفٌ .

(٣) كَذَا فِي زَعِّ وَالْغَايَةِ . وَلِي ش : (لَنْبَتِ) ، وَلَهُ تَحْرِيفٌ .

(٤) كَذَا فِي زَشِّ وَأَصْلِهِ . ثُمَّ أَصْلَحَ فِيهَا : « بِمِثْلِهِ » ، وَهُوَ خَطَأٌ وَمَعْجِفٌ .

ولا يؤجر إلا بإذن^(١) .

فإن خالف ، فتلفت عند الثاني — : صَمْنُ أَيُّهَا شَاء . والقرارُ على الثاني : إن عَلِمَ ؛ وإلا : صَمِنَ العين في عارية ، وَيَسْتَقِرُّ ضَمَانُ المنفعة على الأول .

والمواري المقبوضة غيرَ وقفٍ — : ككتبِ علم ونحوها^(٢) ، تلفت بلا تفريطٍ — مضمونةٌ ، بخلاف حيوانٍ موصى بنفعه ، بقيمة متقومة يوم تلفٍ ؛ ومثلٍ مثلية .

وَيَلْغُو شرطُ عدم ضمانها ، كشرطِ ضمان أمانة .
ولو أركبَ دابته منقطعا لله تعالى^(٣) ، فتلفت تحته — : لم يضمن ، كَرَدِيفِ رِبِّهَا ، ورائضٍ ، ووكيلٍ .

ومن قال : « لا أركبُ إلا بأجرة » ، فقال : « ما آخذُ أجرة^(٤) » :
أو أستعمل المودعُ الوديعةَ بإذنِ ربِّها — : فعاريةٌ .

ولا يضمن ولدَ عاريةٍ سَلِمَ معها ، ولا زيادةً عنده — كمؤجرة — بلا تعدٍّ^(٥) . ولا هي أو جزؤها ، باستعمالٍ بمعروف . ويُقبل قولُ مستعيرٍ يمينه : « إنه لم يَتَعَدَّ » .

وعليه مَثُونَةُ رَدِّهَا ، كمغصوب . لا مَثُونَتُهَا عنده .

(١) ورد في ز بعد ذلك . ضروبا عليه : « ولا يضمن مستأجر » .

(٢) في ع زيادة : « إذا » ، وأملها من الناسج .

(٣) ورد هذا في ز ع ، دون ش والغاية ٢٣١ .

(٤) في ش زيادة : « فعارية » . وهو من كلام الشارع .

(٥) كذا في ز ع . وفي ش : « قيد » ، وهو تصحيف شيب .

وَيَبْرَأُ بَرْدُ الدَّابَّةِ وَغَيْرَهَا ، إِلَى مَنْ جَرَتْ عَادَتُهُ بِهِ عَلَى يَدِهِ — :
كسائسٍ وخازنٍ ، وزوجيةٍ ، ووكيلٍ عامٍّ في قبضِ حقوقه . —
لا يردّها إلى إصْطَبَلِهِ أو غَلَامِهِ .

ومن سلّم لشريكه الدابة ^(١) ، فتلفتْ بلا تفريطٍ أو تمدّدٍ ؛ لم يضمن .

* * *

فصلٌ

وإن اختلفا — فقال : « آجَرْتُكَ » ، قال : « بل أعرّتي » — قبلَ
مُضَى مَدَّةٍ لها أَجْرَةٌ : فقولُ قابضٍ ؛ وبمَدَّهَا : فقولُ مالكٍ فيما
مضى ، وله أَجْرَةٌ المثل .

وكذا لو ادّعى : « أنه زرع عارية » ، وقال ربهما : « . . . إجارة » ؛
و : « أعرّتي » أو « آجَرْتُني » ، قال ^(٢) : « بل ^(٣) غصبتني » ؛
أو : « أعرّتك » ، قال : « بل آجَرْتُني » ، والبيمةُ تالفةٌ ؛ أو اختلفا
في ردها — : فقولُ مالكٍ ؛ وكذا : « أعرّتي » أو « آجَرْتُني » ،
فقال : « . . . غصبتني » ^(٤) ؛ في الأجرةِ ورفعِ اليد .

و : « أعرّتك » ، فقال : « أوْدَعْتُني » — فقولُ مالكٍ ، وله قيمةُ
تالفةٍ . وكذا في عكسها ، وله أَجْرَةٌ ما أُنْتُفِعَ بها .

* * *

(١) ورد بهامش ز : « حكم تلف الدابة عند الشريك » .

(٢) كذا في زع والناية ٢٣٣ . وفي ش : « فقال » ، ولعل الزيادة من الشرح .

(٣) ورد هذا في ع ، وهو اللام لا بعد ، ولم يرد في زش والناية . وذكرني الشرح .

(٤) أي واليمين قائمة ، كما ذكر الشارح .

كتاب^(١)

« الْغَضَبُ » : أَسْتِيلَاهُ غَيْرُ حَرْبِيٍّ عُرْفًا ، عَلَى حَقٍّ غَيْرِهِ ، قَهْرًا

بغير حق .

وَيُضْمَنُ عَقَارٌ وَأُمٌّ وَلَدٌ وَقِنْ بَغْصَبٍ^(٢) : لَكِنْ لَا تُثَبَّتُ^(٣) يَدُهُ
عَلَى بُضْعٍ فَيُصَحُّ تَرْوِيحُهَا ، وَلَا يُضْمَنُ نَفْعُهُ .

وَأِنْ غَضِبَ خَمْرٌ مُسَلَّمٌ : ضَمَّنَ مَا تَحُلَّلَ يَدُهُ ، لَا مَا تَخْلَلُ :
مِمَّا جُمِعَ بَعْدَ إِرَاقَةٍ^(٤) .

وَتُرْدُ^(٥) خَمْرٌ ذِمِّيٌّ مُسْتَتَرٌ — كَخَمْرِ خَلَّالٍ — وَكَلْبٌ يُقْتَتَى ،
لَا قِيَمَتُهُمَا^(٦) مَعَ تَلْفٍ ، وَلَا جَلْدُ مَيْتَةٍ غَضَبٌ : لِأَنَّهُ لَا يَطْهَرُ بِدَبْعٍ .
وَلَا يُضْمَنُ حَرْبٌ بِأَسْتِيلَاءٍ عَلَيْهِ — وَيُضْمَنُ^(٧) ثِيَابٌ صَغِيرٌ وَحُلِيٌّ ،
لَا دَابَّةٌ عَلَيْهَا مَالُكَهَا الْكَبِيرُ وَمَتَاعُهُ — وَإِنْ أَسْتَعْمَلَهُ كَرَهَا أَوْ حَبَسَهُ
مُدَّةً : فَعَلَيْهِ أَجْرُ ثَمَنِهِ ، لَا إِنْ مَنَعَ — وَلَوْ قَنًا — الْعَمَلُ مِنْ غَيْرِ حَبْسٍ .
وَلَا يُضْمَنُ رِبْحٌ فَاتٌ بِحَبْسٍ مَالٍ تِجَارَةً .



(١) كَذَا فِي زَعِ وَالنَّايَةِ ٢٣٤ . وَفِي شِ وَالْإِنْتِاعِ ٦٣/٤ : « بَابٌ » .

(٢) فِي شِ : « بَغْصَبُهُ » ، وَزِيَادَةُ الْمَاءِ مِنَ الشَّرْحِ .

(٣) فِي شِ : « تُثَبَّتُ عَلَى بُضْعٍ أَمَةً » ، فَأُدْرَجَ الْمَنْ فِي الشَّرْحِ وَبِالْمَكْسِ .

(٤) كَذَا فِي زَعِ ، وَفِي شِ : « إِرَاقَتُهَا وَبَرْدٌ » وَفِيهِ زِيَادَةُ مِنَ الشَّرْحِ . وَانْفِرَ النَّايَةُ .

(٥) كَذَا فِي زِشِ . وَفِي عِ — وَكَذَلِكَ النَّايَةُ — : « خَمْرَةٌ » ، لِأَنَّ النَّاءَ أَضْيَقَتْ

يَحْطُ آخِرَ .

(٦) كَذَا فِي زَعِ وَالنَّايَةِ ، أَيْ الْحَرْ وَالْكَلْبِ . وَفِي شِ : « قِيَمَتُهَا » ، وَهُوَ نَحْوُ رِبِ .

(٧) كَذَا فِي زِ . وَفِي عِ شِ وَالنَّايَةِ ، : « وَتَضَمَّنَ » . وَكَلَامًا صَحِيحًا .

فصل

وعلى غاصب ردُّ منصوب قدر عليه، ولو بأضعاف قيمته : لكونه
يُنَى عليه، أو بعدَّ، أو خلط بتميز، ونحوه .
وإن قال ربُّ مبعَّد : « دعه »، وأعطى أجره ردَّه إلى بلد غصبه .
لم يجب .

وإن ستر بالمسامير : باباً قلعها، وردَّها .
وإن زرع الأرض : فليس لربِّها — بعدَّ حصده — إلا الأجرة ،
ويُخَيَّر قبله بين تركه إليه بأجرته ، أو تأكله بنفقته ، وهي : مثلُ
البذر، وعوض لو أحرقه .

وإن غرس أو بنى فيها : أخذ بقلع غرسه ^(١) أو بنائه، وتسويتها،
وأرش نقصها، وأجرتها — حتى ولو كان أحد الشريكين، أو لم
ينصبا لکن : فعله بغير إذن . ولا يملك أخذه بقيمته . وإن وهب
لمالكها : لم يُجبر على قبوله .

ورطبةٌ ونحوها كزرع، لا غرس .
ومتى كانت آلات البناء من منصوب : فأجرُها مبنيةٌ ، ولا
يملك هدمها . وإلا : فأجرُها . فلو آجرها ^(٢) : فالأجرة
بقدر قيمتها .

(١) كذا في زع والناية ٢٣٥ . وفي ش : « غراسه » وكلاما صواب وإن كان
الثاني أول . انظر المختار والمصباح .

(٢) كذا في ز . وفي ع ش والناية : « أجرها » . وتقدم مثله مزارا .

ومن غَصَبَ أرضاً وِغراساً منقولاً من واحد ، فغرسه فيها — :
لم يَمَلِكْ قَلْعَهُ . وعليه — إن فعل ، أو طلبه ربهما لفرض صحيح —
تسويتها ونقصها ، ونقصُ غراسٍ ^(١) .

وإن غَصَبَ خشباً ، فرقع به سفينة — : قلع ، ويُهمَل مع خوف
حتى تُرْسَى ^(٢) . فإن تمذّر : فلمالك أخذ قيمته ، وعليه أجرته
إليه ونقصه .

وإن غَصَبَ ما خاط به جُرْحَ محترم ، وخيفَ بقلعه ضررُ
آدميٍّ أو تلفٌ غيره — : فقيمتُه . وإن حلَّ لناصرٍ : أمرٌ بذبحه ،
ويردُّه كبعد موتٍ غير آدميٍّ .

ومن غَصَبَ جوهرةً ، فابتلعها بهيمةً — : فكذلك .

ولو أبتلعتْ شاةٌ شخص جوهرةً آخرَ غير مفصوبة ، ولا
تخرج إلا بذبحها — وهو أقلُّ ضررٍ ^(٣) — : ذُبَحَتْ ، وعلى ربِّ
الجوهرة ما نقص به : إن لم يفرط ربُّ الشاة بكون يده عليها .

وإن حصل رأسُها بإثناء ، ولم تُخرَج ^(٤) إلا بذبحها أو كسره —
ولم يفرطاً — : كُسر ، وعلى مالِكها أرشُهُ . ومع تفريطه : تُذبح
بلا ضمانٍ . ومع تفريط ربه : يُكسر بلا أرشٍ .

(١) في ع زيادة : « بقلعه » . وم ترد في الشرح .

(٢) ضبط في ز : بفتح التاء والتاء . وكسر السين . وسبق الكلام عليه .

(٣) كذا في ز والغاية ٢٣٧ ، على الإضافة . أي أقل ضرر يحدث . وفي ع ش :

« ضرراً » على التمييز . وهو ظاهر .

(٤) كذا في ز وفي ع ش والغاية : « يخرج » . وكل صحيح .

وَيَتَمَيَّنُ فِي غَيْرِ مَا كَوْلَهُ كَسْرُهُ . وَيَجْرُمُ تَرْكُ الْحَالِ عَلَى مَا هُوَ عَلَيْهِ .

وَلَوْ حَصَلَ مَالُ شَخْصٍ فِي دَارٍ آخَرَ وَتَعَذَّرَ إِخْرَاجُهُ بِدُونَ تَقْضِيٍّ :-
وَجِبَ ، وَعَلَى رَبِّهِ ضَمَانُهُ : إِنْ لَمْ يَفِرُّ ط. صَاحِبُ الدَّارِ .
وَمَتَى ^(١) غَضِبَ دِينَارًا ^(٢) ، فَحَصَلَ فِي مِجْبَرَةٍ آخَرَ أَوْ نَحْوِهَا ، وَعُسْرُ
إِخْرَاجِهِ — : فَإِنْ زَادَ ضَرَرُ الْكَسْرِ عَلَيْهِ فَعَلَى الْغَاصِبِ بَدَلُهُ ، وَإِلَّا
تَمَيَّنَ الْكَسْرُ وَعَلَيْهِ ضَمَانُهُ ^(٣) .

وَإِنْ حَصَلَ بِلاَ غَضَبٍ وَلَا فَعْلٍ أَحَدٌ : كُسِرَتْ ، وَعَلَى رَبِّهِ
أَرْشُهَا ، إِلَّا أَنْ يَمْتَنَعَ مِنْهُ : لَكُونَهَا ثَمِينَةً . وَبِفَعْلِ رَبِّ الدِّينَارِ :
يُخَيَّرُ بَيْنَ تَرْكِهِ وَكَسْرِهَا ، وَعَلَيْهِ قِيمَتُهَا ، وَيَلْزَمُهُ قَبُولُ مِثْلِهِ : إِنْ
بَذَلَهُ رَبُّهَا .

فصل

وَيَلْزَمُ رَدُّ مَغْصُوبٍ — زَادَ — بِرِيَادَتِهِ الْمُتَّصِلَةِ : كَقِصَارَةٍ ، وَسِمَنِ
وَتَعَلُّمٍ صِنْعَةٍ . وَالْمَنْفَصِلَةِ : كَوَلَدٍ ، وَكَسْبٍ ،

(١) كَذَا فِي ز. وَلِي ع ش وَالنَّايَةِ : « مِنْ » . وَتَد فسر الفارح فِي بَعْضِ
مَبَاحِثِ الشُّعْمَةِ الْآتِيَةِ (٤٤٦/٢) « مِنْ » بِمَعْنَى . تَكْلَامًا صَحِيحًا .

(٢) فِي ع ش زِيَادَةٌ : « أَوْ نَحْوِهِ » ، وَالظَّاهِرُ أَنَّهَا مِنَ الْفَرَحِ وَإِنْ وَاقَتْ لَفْظَ
النَّايَةِ : « نَحْوِ دِينَارٍ » .

(٣) كَذَا فِي ز وَالنَّايَةِ وَأَمْلَحَ ، أَيْ ضَمَانَ الْكَسْرِ وَدَفَعَ مَا يَتَرَبَّ عَلَيْهِ ، أَوْ
ضَمَانَ الْمَجْبَرَةِ فَهُوَ مَوْثُ لَفْظِي . ثُمَّ أَمْلَحَ فِي ع بِلَفْظِ ش : « ضَمَانُهَا » .

ولو غَصَبَ قَنَا أو شَبَكَةً أو شَرَّ كَأَفَامَسَك ، أو جَارَحًا أو فَرَسًا
فَصَادَ بِهِ أو عَلَيْهِ أو غَنِمَ — : فَلَئِنْ لَكَ ، لَا أَجْرُ ثَمَنَ ذَلِكَ .
وإنْ أزالَ أَسْمَهُ — كَنَسَجَ غَزَلٍ ، وَطَحَنَ حَبًّا أو طَبَخَهُ ،
وَنَجَرَ خَشَبًا ، وَضَرَبَ حَدِيدًا وَفَضَّةً وَنَحَوْهَما ، وَجَعَلَ طِينًا لَبِنًا أو
فَخَّارًا — : رَدَّهُ وَأَرَشَهُ إِنْ نَقَصَ ، وَلَا شَيْءَ لَهُ . وَلِلْمَالِكِ ^(١) إِجْبَارُهُ
عَلَى رَدِّ مَا أَمَكَّنَ رَدَّهُ ، إِلَى حَالَتِهِ .

وَمَنْ حَفَرَ فِي ^(٢) مَغْصُوبَةٍ بَثْرًا ، أو شَقَّ نَهْرًا ، وَوَضَعَ التُّرَابَ
بِهَا — : فَلَهُ طَمَئُهَا الْغَرَضُ صَحِيحٌ ، وَلَوْ أُبْرِئَ ^(٣) مِمَّا يَتْلَفُ بِهَا . وَتَصَحَّحَ
الْبَرَاءَةُ مِنْهُ . وَإِنْ أَرَادَهُ مَالِكٌ : أُلْزِمَ بِهِ .
وإنْ غَصَبَ حَبًّا فَزَرَعَهُ ، أو بَيْضًا فَصَارَ فَرَاخًا ، أو نَوَى أو
أَغْصَانًا فَصَارَ شَجَرًا — : رَدَّهُ ، وَلَا شَيْءَ لَهُ .

فصل

وَيُضْمَنُ نَقْصَ مَغْصُوبٍ وَلَوْ رَاثِمَةً مَسْكٍ ، وَنَحْوَهُ ، أو بَنَاتٍ ^(١)
لَحْيَةٍ عَبْدٍ .

وإنْ خَصَّاهُ ، أو أزالَ مَا تَجِبُ فِيهِ دِيَةٌ مِنْ حُرٍّ — : رَدَّهُ وَقِيَمَتَهُ .

(١) كَذَا فِي زَيْدٍ ، وَهُوَ أَوَّلُ . وَفِي عِ وَالنَّايَةِ ٢٣٨ : « وَلِلْمَالِكِ » .

(٢) وَرَدَّ بِهَا مَشْعُوعٌ ، مَعَ التَّصْحِيحِ ، زِيَادَةٌ مِنَ الشَّرْحِ هِيَ : « أَرْضٌ » .

(٣) كَذَا فِي زَيْدٍ وَالنَّايَةِ ٢٣٩ . وَفِي زَيْدٍ : « بَرِيٌّ » . وَهَذَا لَا يَزِمُ ذَلِكَ .

لِكَلَامِهِ صَحِيحٌ عَلَى مَا فِي الْمَصْبَاحِ وَالْمَخْتَارِ . وَتَقْدِمُ نَحْوَهُ غَيْرُ رَدٍّ .

(٤) كَذَا فِي زَيْدٍ وَالنَّايَةِ ٢٤٠ . وَفِي زَيْدٍ : « بَنَاتٌ » ، وَأُدرِجَتِ الْبَنَاتُ فِي الشَّرْحِ .

وإن قطع ما فيه مقدّر دون ذلك : فأكثر الأمرين . يرجع غاصب غرم ، على جانٍ ، بأرشٍ جناية^(١) فقط .
ولا يرُدُّ أرشٌ مَعِيبٌ — أَخَذَ^(٢) معه — بزواله .

ولا يضمن نقص سعرٍ : كزوالٍ زاد به . ويضمن زيادته ، لا مرضاً برى^(٣) منه في يده ، ولا إن عاد مثلاً من جنسها ، ولا إن نقص فزاد مثله من جنسه ، ولو صنعة بدل صنعة نسيها .

وإن نقص غير مستقرٍّ — : كحِنْطَةٍ أَتَلَّتْ وَعَفِنَتْ . — خَيْرٌ بين مثْلِها ، أو تركها حتى يَسْتَقِرَّ فسادها ، ويأخذها وأرشٌ نقصها .
وعلى غاصب جنايةً منصوب وإتلافه — ولو على ربه أو ماله — بالأقلِّ من أرشٍ أو قيمته^(٤) .

وهي على غاصب هَدَرٌ . وكذا على ماله ، إلا في قود : فيقتلُ بعبدٍ غاصبٍ ، ويرجع عليه بقيمته .
وزوائد منصوب — : إذا تلفت ، أو نقصت ، أو جنت . — كهو .

فصل

وإن خلط ما لا يَتَمَيَّزُ : كزيتٍ ونقدٍ ، بمثلها — : لزمه مثله

-
- (١) في ش : « جتاته » ، ولعل الهاء من كلام الشارح .
(٢) و ش : « أخذه » ، ولعل الزيادة من الشرح وإن وردت في الناية .
(٣) في ع : « برأ » بفتح الراء من باب قطع . وهو لغة أهل الحجاز على ما في المختار .
وراجع المصاح .
(٤) كذا في زع والناية ، وهو أولى . وفي ش : « وقيته » .
(م ٣٣ — منتهى الإرادات)

منه . وبدونه أو خير^(١) منه ، أو غير^(٢) جنسه على وجه لا يتميز -- : فشريكان بقدر قيمتيهما ، كاختلاطهما من غير غصب . وحرّم تصرف^(٣) غاصب في قدر ماله فيه .

ولو اختلط درهم بدرهمين لآخر^(٤) — ولا يتميز — فتلف أثنان : فابقى فينبهما نصفين .

وإن غصب ثوباً فصبغه ، أو سويقاً فلتّه بزيت — فنقصت قيمتهما أو قيمة أحدهما — : ضمن النقص^(٥) . وإن^(٦) لم تنقص ولم تزد ، أو زادت قيمتهما — : فشريكان بقدر مالئهما . وإن زادت قيمة أحدهما : فلصاحبه .

فإن طلب أحدهما قلع الصبغ : لم يُجب ، ولو ضمن النقص . ويلزم المالك قبول صبغ وتزويق دار ونحوه ، وهب له . لا مسامير سمر بها المنصوب .

وإن غصب صبغاً فصبغ به ثوباً ، أو زيتاً فلتّ به سويقاً — : فشريكان بقدر حقيتهما ، ويضمن النقص .

(١) كذا في زع والغاية ٢٤٠ . وفي ش : « بخير . . . بشير » ، والزيادة من الشرح .

(٢) ورد في ز بعد ذلك « ضرراً عليه » : « خالط » .

(٣) بهامش ز حاشية : « من غير غصب . إقناع » : ٧٩/٤ . وقد ذكرت في الشرح

باللفظ : « بلا غاصب » . ولفظ الغاية : « ولا غصب الآخر » .

(٤) في ش زيادة مدرجة من الشرح ، هي : « في المنصوب » .

(٥) كذا في ز ش والغاية وأصلع . ثم أصلحت فيها بالقاء .

وإن غصب ثوباً وصبغاً فصبغه به : ردّه وأرثشَ نقصه ، ولا شيء له إن زاد .

فصل

ويجب بوطء غاصب عالماً بتحريمه ، حدث ، ومهرٌ ولو مطاوعةً ، وأرثش بكاره ، ونقصٌ بولادة . والولدُ ملكٌ لربها . . ويضمنه سِقْطاً — لا . يتا بلا جناية — بعشر قيمة أمه . وقرارُهم معها على الجاني . وكذا ولدٌ بهيمة .

والولدُ من جاهل حُرٌّ ، ويُفدَى — بانقصاله حياً — بقيمته يومَ وضعه .

١ — ويرجع مُعتاضٌ — غَرِمَ — على غاصب ، بنقصِ ولادة ، ومنفعةٍ فائِدةٍ ياباقٍ أو نحوه^(١) ، ومهرٍ ، وأجرةٍ نفعٍ ، وغمرٍ ، وكسبٍ وقيمةٍ ولدٍ . وغاصبٌ على مُعتاضٍ ، بقيمةٍ ، وأرثش بكاره .

٢ — وفي إجارةٍ يرجع مُستأجرٌ — غَرِمَ — بقيمةٍ عينٍ ، وغاصبٌ عليه بقيمةٍ منفعةٍ . ويستردُّ مُشتريٌ ومُستأجرٌ — لم يُقرأ بالملك له — ما دفعاه : من المسمّى ، ولو علماً الحال .

٣ ، ٤ — وفي تملكٍ بلا عوضٍ ، وعقدٍ أمانةٍ مع جهلٍ — يرجع ممتلكٌ وأمينٌ بقيمةٍ عينٍ ومنفعةٍ ، ولا يرجع غاصبٌ بشيء .

(١) كذا في زع والناية ، وهو الظاهر . وفي ش ؟ ونحوه « ، ولعله تحريف .

٥ — وفي عارية — مع جهلٍ مستعير — يرجع بقيمةٍ منفعة ،
وغاصبٌ بقيمةٍ عين . ومع علمه^(١) لا يرجع بشيء ، ويرجع
غاصب بهما .

٦ — وفي غصبٍ يرجع الغاصب الأولُ بما غَرِمَ ، ولا يرجع الثاني
عليه بشيء .

٧ — وفي مضاربةٍ ونحوها يرجع عاملٌ بقيمةٍ عين وأجر^(٢) عمل ؛
وغاصبٌ بما قبَضَ عامل لنفسه — : من ربح ، وثمّر في مساقاة . —
بقسمته معه .

٨ — وفي نكاحٍ يرجع زوج بقيمةٍ وقيمةٍ ولدٍ اشترط حرثته
أو مات ، وغاصبٌ بمهرٍ مثل . ويردُّ ما أخذ من مسمى .

٩ — وفي إصداقٍ وخلعٍ أو نحوه عليه ، وإيفاءٍ دين — يرجع
قابضٌ بقيمةٍ منفعة ، وغاصبٌ بقيمةٍ عين . والدينُ بحاله .

١٠ — وفي إتلافٍ بإذنٍ غاصب . القرارُ عليه . وإن علم
متلفٌ : فعليه .

وإن كان المنتقلُ إليه — في هذه الصور — هو المالك : فلا
شياءَ له لِمَا يَسْتَقِرُّ عليه لو كان أجنبياً ، وما سواه فعلى غاصب .
وإن أطعمه لغير مالِكه ، وعلم بنصبه — : أَسْتَقَرَّ ضمانته عليه .
وإلا : فعلى غاصب ، ولو لم يقل : إنه طعامه .

(١) كذا في زش والغاية ٢٤٣ . وفي ع : « عمله » ، وهو تصحيف ظاهر .

(٢) كذا في زع والغاية . وفي ش : « وأجرة » .

ولمَّا لِكِهْ أَوْ قِنَهْ أَوْ دَابَّتِهْ ، أَوْ أَخَذَهْ بَقْرَضٍ أَوْ شَرَاءٍ أَوْ هِبَةٍ
أَوْ صَدَقَةٍ ، أَوْ أَبَاحَهْ لَهُ ، أَوْ أَسْتَرْهَنَهْ ، أَوْ أَسْتَوْدَعَهْ ، أَوْ أَسْتَأْجَرَهْ ،
أَوْ أَسْتَوْجِرَ عَلَى قِصَارَتِهِ أَوْ خِيَاطَتِهِ وَنَحْوَهُمَا — وَلَمْ يَعْلَمْ مَنْ :
لَمْ يَبْرَأْ غَاصِبٌ .

وإن أُعِيرَهْ : بَرَى ، كَصَدُورِ مَا تَقَدَّمَ مِنْ مَالِكٍ لِفَاصِبٍ ، وَكَأَلَوْ
زَوْجَهْ الْمَغْصُوبَةِ .

وَمَنْ أَسْتَرَى أَرْضًا فَغَرَسَ أَوْ بَنَى فِيهَا ، فَخَرَجَتْ مُسْتَحَقَّةٌ — وَقُلِعَ
غَرَسُهُ أَوْ بِنَاؤُهُ ^(١) — : رَجَعَ عَلَى بَائِعٍ بِمَا غَرِمَهُ .

وَمَنْ أَخَذَ مِنْهُ — بِحُجَّةٍ مُطْلَقَةٍ — مَا اشْتَرَاهُ : رَدَّ بَائِعُهُ مَا قَبِضَهُ .
وَمَنْ أَسْتَرَى قِنًّا فَأَعْتَقَهُ ، فَادَّعَى شَخْصًا أَنْ الْبَائِعَ غَصِبَهُ مِنْهُ ،
فَصَدَّقَهُ أَحَدُهُمَا — : لَمْ يُقْبَلْ عَلَى الْآخَرِ . وَإِنْ صَدَّقَاهُ مَعَ الْمَبِيعِ :
لَمْ يَبْطُلْ عَقْدُهُ ، وَيَسْتَقِرُّ الضَّمَانُ عَلَى مَعْتَقِهِ .

* * *

فصل (٢)

وإن أُتْلِفَ أَوْ تَلِفَ مَغْصُوبٌ : ضَمِنَ مِثْلُهُ — وَهُوَ : كُلُّ
مَكِيلٍ أَوْ مَوْزُونٍ لَا صِنَاعَةَ ^(٢) فِيهِ مِبَاحَةً ، يَصِحُّ السَّلَامُ فِيهِ . —

(١) كَذَا فِي زَع ، وَهُوَ الظَّاهِرُ إِنْ لَمْ يَكُنِ الصَّرَافُ التَّمِينِ . وَفِي الْفَائِدَةِ : « وَبِنَاؤُهُ » .
وَش : « غَرَسَهُ أَوْ بِنَاؤَهُ » . وَفِيهَا خَطَأٌ وَتَصْحِيفٌ عَلَى مَا نَرَجِّحُ .

(٢) وَرَدَ بِهَامِشِ ز : « الْمَثَلُ وَالْمَقْصُومُ » ، أَيْ ضَمَانُهَا وَبَيَانُ حَقِيقَتِهَا .

(٣) كَذَا فِي ز ش وَالْفَائِدَةِ ٢٤٦ . وَفِي ع : « ضَاعَةٌ » ، وَهُوَ تَحْرِيفٌ يَنْ .

بمثله . فإن أعوز^(١) : فقيمة مثله يوم إعوازه . فإن قدر على المثل —
لا يبدأ أخذها — : وجب .

وغيره بقيمته يوم تلفه ، في بلد غصبه ، من تقدمه . فإن تعدد :
فمن غالبه .

وكذا متلف بلا غصب ، ومقبوض بمقد فاسد ، وما أجرى
مجهرا : بما لم يدخل في ملكه . فلو دخل — : بأن أخذ معلوما بكيال
أو وزن ، أو حوائج من بقال ونحوه ، في أيام ، ثم يحاسبه — :
فإنه يعطيه بسعر يوم أخذه .

ويقوم ممانع^(٢) مباح من ذهب أو فضة ، وتبر خالف
قيمه^(٣) وزنه — بغير جنسه ، ومنهما^(٤) بأيهما شاء ؛ ويعطى بقيمته
عرصا . ويضمن محرّم صناعة بوزنه من جنسه .

وفي تلف بعض منصوب ، فتتقص قيمة باقيه — : كزوجي .
خف^(٥) تلف أحدهما . — ردّ باق ، وقيمة تالف ، وأرش نقص .

(١) كذا في الأصول والناية ، والإقناع ٩٠/٤ . ولم يرد في المصباح والمختار
والقاموس واللسان ٢٥٧/٧ إلا متديا — واللازم : « عوز » من باب تمب . — فيكون
المقول محذوا مقدرا ، أي أعوز الغاصب الضامن وجوده ، وأبجزه فلم يقدر عليه . وورد في كتاب
الأفعال لابن القطاع — على ما في التاج ٦٣/٤ — لازما ، كالثلاثي ، بمعنى : تعذر .
« الفلاس أنه المراد هنا ، وإن كان مؤداهما واحدا .

(٢) كذا في زرع والناية ، كقلم يضم اليه : الشيء الذي صيغ عامة . ويفتحها : الحلى
الذينة خاصة . وفي ش : « مموغ » كقول . والفظان مبيعان وردا في التاج ٢٣/٦ ،
ووردتا فيهما فقط في اللسان ٣٢٥/١٠ .

(٣) كذا في زرع والناية . وفي ش : « قيمة » ، وهو تحريف .

(٤) في ش : « وإن كان منها » ، والزيادة من الفرح .

(٥) أسقط هذا من ش ، وأخرج في الفرح .

وفي قِنْ يَأْبِقُ ، ونحوه — قيمته . ويملكها مالكه ، لا غاصبٌ منصوباً بدفعها . فتى قَدَر : رَدَّه ، وأخذها أو بدلها إن تلفت .

وفي عصير — تخمَّر — مثله . ومتى أُنْقَلِبَ ^(١) خلا ^(٢) : رَدَّه وأرْشَ نَقِصَه ، كما لو نقص بلا تخمير ، وأسترجع البدل .

وما صححت إيجارته — : من منصوب ، ومقبوض يعقد فاسد . —
فعلى غاصب ^(٣) وقابضٍ أجر ^(٤) مثله : مدةً مقامه بيده . ومع عجزٍ عن ردِّ : إلى أداء قيمته ^(٥) . ومع تلفٍ : فإليه . ويُقبل قوله في وقته . — وإلا : فلا ؛ كغنمٍ وشجرٍ وطيرٍ ، ونحوها : مما لا منافعَ لها يُستحقُّ بها عوضٌ . — ويلزم في قِنْ ذى صنائعٍ ، أجرةُ أعلاها فقط .

* * *

فصلٌ

وحرُمُ تصرفِ غاصبٍ في منصوبٍ ، بما ليس له حكمٌ — من صحةٍ وفسادٍ — : كإتلافٍ ، وأستعمالٍ : كلبسٍ ، ونحوه . وكذا بما له حكمٌ : كعبادةٍ وعقدٍ ^(٥) . ولا يصحان :
وإن أُنْجَرَ بعينٍ منصوبٍ أو ثَمَنَه : فالربحُ وما أشتراه —

(١) كذا في زش والغاية ٢٤٧ ، أى العصور . وفي ع : « انقلب » أى انجز .

(٢) في ش زيادةً مدرجةً ، من الشرح ، م : « بيده » .

(٣) كذا في زع والغاية . وفي ش : « قابضٍ وغاصبٍ أجره » .

(٤) في ش : « قيمة » ، ولعله تحريف . وأدرج فيها بعض الشرح .

(٥) كذا في زش والغاية ٢٤٨ . وفي ع : « وكعقد . . . أو بئنه » .

ولو^(١) في ذمته بنية تقده، ثم تقده — للمالك .
 وإن اختلفا في قيمة منسوب أو قدره ، أو حدوث عيبه ، أو
 صناعة فيه ، أو ملك ثوب أو سرج عليه — : فقول^(٢) غاصب .
 وفي ردّه ، أو عيب فيه — : فقول^(٣) مالك .
 ومن يديه منسوب أو رهون أو^(٤) أمانات ، لا يعرف
 أربابها ، فسلها إلى حاكم — ويلزمه قبولها — : برئ من عهدها .
 وله الصدقة بها عنهم بشرط ضمانها ، كلقطة . ويسقط عنه إثم
 النصب . وليس له التوسّع بشيء منها . وإن^(٥) فقيراً .
 ومن لم يقدر على مباح ، لم يأكل من حرام ماله غنية عنه :
 كطوأة^(٥) ونحوها .
 ولو نوى جحد ما يده من ذلك ، أو حق عليه — في حياة
 ربه — : فتوابعه ؛ وإلا : فلورثته .
 ولو ندم ، ورد ما غصبه على الورثة — : برئ من إثم ، لا من
 إثم النصب .
 ولو ردّه ورثة غاصب^(٦) : فلمنسوب منه مطالبته في الآخرة .

(١) في ش زيادة من الشرح : « كان الشراء » . وسقطت « في » من الناية .
 (٢) في ع : « فالتقول قول » ، إلا أن الزيند — وهو في الشرح — ذكر تحت السطر .
 (٣) قوله : « أو أمانات » أسقط من ش ، وأدرج في الشرح .
 (٤) في ش زيادة من الشرح : « كان » . وفي الناية ٢٤٩ : « فقير » ، وهو تعريف .
 (٥) كذا في ز بالمد . وفي ع ش والناية : « كحنوى » بالنصر . وكلاهما وارد كما في المختار
 والمصباح .
 (٦) كذا في زع والناية . وفي ش : « غاصبه » ، ولعل الزيادة من الشرح .

فصل

ومن أتلف، ولو سهواً، مالاً محترماً لغيره، بلا إذنه — ومثله
يضمنه — : ضَمِنَهُ . وإن أكرهه : فمُكْرَهُهُ ، ولو على إتلاف مال
نفسه^(١) . لا غير محترم : كصائلٍ ، ورقيقٍ حال قطعهِ الطريقَ ،
ومالٍ حربىٍّ ، ونحوهم .

وإن^(٢) فتح قفصاً عن طائرٍ ، أو حلَّ قيدَ قنٍّ أو أسيرٍ ، أو دفع
لأحدهما مبرداً فبردهُ ، أو حلَّ فرساً أو سفينةً — ففات ، أو عُقر
شئاً من ذلك ، أو أتلف شيئاً — أو وكأه زقاً مائعاً أو جامداً ،
فأذا به الشمسُ ، أو بقى بعد حله — فألقته ريحاً ، فاندفق — :
ضَمِنَهُ . لا دافعٌ مفتاح للصَّ ، ولا حابسٌ مالكٍ دوابٍّ فتلفُ .

ولو بقى الطائرُ أو الفرسُ^(٣) حتى نفرهما آخرُ : ضَمِنَ المنفَرُ .
ومن رَبطَ أو أوقف دابةً بطريقٍ ولو واسعاً ، أو ترك بها طيناً
أو خشبةً أو عموداً أو حجراً أو كيسَ دراهمٍ ، أو أسند خشبةً
إلى حائطٍ — ضَمِنَ ما تلف بذلك .

ويضمن مُنْغِرٍ ، ما أخذه ظالمٌ بإغرائه ودَلالته .
ومن أقتنى كلباً عَقُوراً أو لا يُقْتَنَى أو أسودَ بهيمًا ، أو أسداً ،

(١) ورد في زبد ذلك منبروا عليه : « ولستحقى مطالبة متلف ، ويرجع جاعل
على مكروهه » .

(٢) كندى في زرع ، وهو الطائر . ووش : « فإن » . والغاية ٢٥٠ : « ومن »

(٣) كندى في زرع والغاية . ووش : « أو الفرس » ، وهو نصيب ظاهر .

أَوْ نَمِرًا^(١) أَوْ ذُبَابًا ، أَوْ هِرًّا تَأْكُلُ الطُّيُورَ وَتَقْلِبُ الْقُدُورَ عَادَةً ،
مع علمه ، أَوْ نَحْوَهَا : مِنَ السَّبَاعِ التَّوَحُّشَةِ ؛ الْمُنْقَحُ : « وَعَلَى قِيَاسِ ذَلِكَ
الْكَبَشُ الْمَعْلَمُ النَّطَّاحُ » — فَعَقَرُ ، أَوْ خَرَّقَ ثَوْبَ مَنْ دَخَلَ يَأْذَنُهُ —
أَوْ قَفَحَتْ دَابَّةٌ بِضَيْقٍ ، مَنْ ضَرَبَهَا — : ضَمْنُهُ . وَيَجُوزُ قَتْلُ هِرٍّ
بِأَكْلِ لَحْمٍ ، وَنَحْوِهِ .

وَمَنْ أَجْبَحَ نَارًا بِمَلِكِهِ أَوْ سَقَاهُ ، فَتَمَدَّى إِلَى مَلِكٍ غَيْرِهِ ، لَا
بَطْرِيَانٍ رِيحٍ ، فَأَتْلَفَهُ^(٢) — ضَمْنُهُ إِنْ أَفْرَطَ^(٣) أَوْ فَرَطَ .

وَمَنْ حَفَرَ ، أَوْ حَفَرَ قَنْهَ بِأَمْرِهِ بَثْرًا لِنَفْسِهِ فِي فِتْنَانِهِ — : ضَمْنُ مَا
تَلَفَ بِهِ . وَكَذَا حَرُّ عِلْمِ الْحَالِ . لَا فِي مَوَاتٍ : لِمَلِكٍ أَوْ أَرْتَفَاقٍ^(٤)
أَوْ أَرْتَفَاعٍ عَامٍّ ؛ أَوْ فِي سَابِلَةٍ وَاسِعَةٍ ؛ أَوْ بَنَى فِيهَا مَسْجِدًا أَوْ خَانًا
وَنَحْوَهُمَا : لِنَفْعِ الْمُسْلِمِينَ ، بِلَا ضَرَرٍ ، وَلَوْ بِلَا إِذْنِ إِمَامٍ . كَبْنَاءُ جِسْرِ ،
وَوَضَعَ حَجَرٍ بَطِينٍ : لِيَطَأَ عَلَيْهِ النَّاسُ .

وَمَنْ أَمَرَ حَرًّا بِحَفْرِهَا فِي مَلِكٍ غَيْرِهِ — بِأَجْرَةٍ ، أَوْ ٧ — : ضَمْنُ
مَا تَلَفَ بِهَا حَافِرٌ عِلِمٍ ، وَإِلَّا : فَأَمْرٌ ؛ كَأَمْرِهِ بِنَاءٍ . وَخُلْفَا : إِنْ
أُنْكَرَ^(٥) الْعِلْمُ . وَيُضْمَنُ سُلْطَانُ أَمْرٍ^(٦) وَحْدَهُ .

(١) قوله : « أَوْ نَمِرًا أَوْ ذُبَابًا » أسقط من ش ، وأدرج في الشرح .
(٢) كذا في زش والغاية ٢٥١ ، أى ذلك : من لمارؤ اللاء . وفي : « أَنَا فَنَهُ »
أى النار ، وهو تحريف و « طريان » سهل « طرآن » لهزم . راجع المصباح .
(٣) كذا في زع ، وهو الموافق للآ في الغاية . وفي ش : « إِذَا فَرَطَ » ، وهو
خطأ وتصحيف .

(٤) في ش : « أَوْ لَارْتَفَاقٍ أَوْ لَارْتَفَاعٍ » ، والزدة من الشرح . وانظر الغاية ٢٥٢ .

(٥) كذا في زع ، وهو الصواب . وفي ش « أُنْكَرَ » ، وهو تحريف .

(٦) كذا في زع والغاية . وفي ش : « أَمْرٌ » ، وإياه تصحيف .

ومن بسط في مسجد حصيراً أو باريةً أو بساطاً ، أو علّق أو
أوقد فيه قنديلاً ، أو نصب فيه باباً أو عمّداً أو رقفاً : لنفع الناس ،
أو سقّفه ، أو بنى جداراً ونحوه ^(١) ، أو جلس أو اضطجع أو
قام ^(٢) فيه أو ^(٣) في طريقٍ واسع — فعثر به ^(٤) حيوان — : لم يضمن
ما تلف به .

وإن أخرج جناحاً أو ميزاباً ونحوه إلى طريقٍ نافذ أو غيره ،
بلا إذنٍ أهله — فسقط ، فأتلف شيئاً — : ضمنه ولو بعد بيع ، وقد
طوّل بنقصه ، لحصوله بفعله — : ما لم يأذن فيه إمامٌ أو نائبه ،
ولا ضررٌ :

وإن مال حائطه إلى غير ملكه — وكُمِّل شقّه عرضاً ، لا طولاً —
وَأَبَى هدمه حتى أتلف شيئاً : لم يضمنه .

فصل

ولا يضمن ربُّ غير ضاريةٍ وجوارحٍ وشبهها ما أتلفته ، ولو
صيداً بالحرم .

-
- (١) كذا في زع . وفي ش : « أو نحو » . والناية : « أو منبره » .
(٢) كذا في زع والناية . وفي ش : « ... أقام » . وكلاهما صحيح على ما يؤخذ
من اللسان ٣٩٩/١٥ و ٤٠٩ ، والتاج ٣٥/٩ . وإن كان الثاني هو المشهور الذي اقتصر عليه
صاحب القاموس وغيره .
(٣) أسقطت « أو » من ش ، وأدرجت في المرح .
(٤) كذا في زش والناية . وفي ع : « فيه » . وكلاهما صحيح . فراجع المختار وغيره ..

وَيَضْمَنُ رَاكِبٌ وَسَائِقٌ وَقَائِدٌ ، قَادِرٌ عَلَى التَّصَرُّفِ فِيهَا ، جُنَايَةِ يَدِيهَا^(١) وَفِيهَا وَوَلَدِيهَا وَوُطْئِهَا^(٢) بِرَجُلِهَا . لَا مَا نَفَعَتْ بِهَا — مَا لَمْ يَكْبَحْهَا زِيَادَةً عَلَى الْعَادَةِ ، أَوْ يَضْرِبَ وَجْهَهَا — وَلَا جُنَايَةَ خَذَلِهَا . وَيَضْمَنُ مَعَ سَبَبٍ — : كَنَخْسٍ وَتَنْفِيرٍ . — فَاعْلَاهُ .
وإن تعدد راکب : ضمن الأول ، أو من خلفه : إن انفرد بتدبيرها ، لصغير الأول أو مرضه ونحوها .

وإن اشتركا في تدبيرها ، أو لم يكن إلا سائقٌ وقائدٌ — : اشتركا في الضمان . ويُشارِكُ رَاكِبٌ مَعَهَا^(٣) أَوْ مَعَ أَحَدِهَا .
وإِلَّ وَبِغَالٍ مُقَطَّرَةً ، كَوَاحِدَةٍ : عَلَى قَائِدِهَا الضَّمَانُ ؛ وَيُشَارِكُهُ سَائِقٌ فِي أُولَئِكَ فِي جَمِيعِهَا ؛ وَفِي آخِرِهَا : فِي الْآخِرِ فَقَطْ ؛ وَفِي بَيْنَهُمَا : فِيمَا بَاشَرِ سَوَاقَهُ ، وَبَعْدَهُ .

وإن انفرد راکب على أول قطارٍ : ضمن جنایة^(٤) الجميع .
وَيَضْمَنُ رَبُّهَا وَمُسْتَعِيرٌ وَمُسْتَأْجِرٌ وَمَوْدَعٌ ، مَا أَفْسَدَتْ — ؛ مِنْ زَرْعٍ وَشَجَرٍ وَغَيْرِهَا . — لَيْلًا : إِنْ فَرَطَ ؛ لَا نَهَارًا إِلَّا غَاصِبَهَا .
وَمَنْ أَدْعَى أَنْ بِهِائِمَ فَلَانٍ رَعَتْ زَرْعَهُ لَيْلًا — وَلَا غَيْرُهَا — وَوُجِدَ أَثَرُهَا بِهِ قُضِيَ لَهُ .

(١) كَذَا فِي زَيْدٍ وَالنَّايَةِ ٢٥٤ . وَفِي « يَدِيهَا » ، وَلَعَلَّه تَحْرِيفٌ .

(٢) كَذَا فِي زَيْدٍ وَالنَّايَةِ . وَفِي « وَوُطْئِهَا » .

(٣) كَذَا فِي زَيْدٍ وَالنَّايَةِ ، أَيْ السَّائِقُ وَالْقَائِدُ كَمَا قَالَ الشَّارِحُ . وَفِي « مَعَهَا » ، وَهُوَ بِحَرْفٍ .

(٤) وَرَدَ هَذَا فِي زَيْدٍ وَالنَّايَةِ ٢٥٥ ، وَأَسْقَطَ مِنْ شَيْءٍ ، وَأَكْرَجَ فِي الشَّرْحِ .

ومن طرد دابةً من مزرعته : لم يضمن ما أفسدته ، إلا أن يدخلها مزرعةً غيره . فإن اتصلت المزارعُ : صَبَرَ ليرجعَ على ربها .

ولو قدر أن يخرجها — وله مُنصرفٌ غيرُ المزارع — فتركها : فهدرٌ : كحطبٍ على دابةٍ خرق ثوبَ بصير عافلٍ يَجد مُنحرفاً .
وكذا لو كان مستدبراً ، فصاح به منبهاً له . وإلا : ضمن .

فصل

وإن اصطدمت سفينتان ، ففَرَقتا — ضمن كلُّ سفينة الآخر وما فيها : إن فرط .

ولو تعمدها : فشريكان في إتلافهما . وما فيهما . فإن قتل غالباً : فالقودُ : وإلا فِشبهُ عمد .

وإن كانت إحداها واقفةً ، ضمنها قِيمُ السائرة . إن فرط .
وإن كانت إحداها مُنحدرةً ضمن قِيمُا المُسعدة ، إلا أن يُغلب^(١) عن ضبطها . ويُقبل قولُ ملاحٍ فيه .

ولا يسقط فعلُ الصادم ، في حق نفسه ، مع عمد .
ولو خرَقها عمداً أو شبهةً^(٢) ، أو خطأً — : عُملٌ بذلك .

(١) ورد في زياد ذلك «فروبه عليه» : « ربحه يجر » .

(٢) كذا في زرع و«نفاية» ٢٥٦ . وفي ش : « أو شتم » ، ولم يزد من التامر

والمُشْرِفَةُ عَلَى الْغَرَقِ^(١) يَجِبُ إلقاءُ ما يُظَنُّ به نَجَاسَةٌ غَيْرُ السَّوَابِ ،
إِلَّا أَنْ تُلْجَى الضَّرُورَةُ^(٢) إِلَى إلقاءِهَا .

وَمَنْ قَتَلَ صَائِلًا عَلَيْهِ وَلَوْ آدَمِيًّا — دَفَعًا عَنْ نَفْسِهِ — أَوْ خَنْزِيرًا ،
أَوْ أَتْلَفَ — وَلَوْ مَعَ صَغِيرٍ — مِزْمَارًا أَوْ طَنْبُورًا أَوْ عودًا أَوْ طَبْلًا
أَوْ دُفًّا بِصُنُوجٍ أَوْ حَلَقٍ أَوْ نَزْدًا أَوْ شِطْرَ نَجَا أَوْ صُلْبِيًّا ، أَوْ كَسَرَ
إِنَاءَ فِضَّةٍ أَوْ ذَهَبٍ ، أَوْ فِيهِ خَيْرٌ مَأْمُورٌ بِإِراقَتِهَا — قَدَرَ عَلَى إِراقَتِهَا
بِدُونِهِ ، أَوْ لَا — أَوْ حُلِيًّا مُحَرَّمًا عَلَى ذَكَرٍ لَمْ يَسْتَعْمَلْهُ يَصْلُحُ لِلنِّسَاءِ ،
أَوْ آلَةً سَحَرٍ أَوْ تَنْزِيمٍ أَوْ تَنْجِيمٍ ، أَوْ صُورَ خِيَالٍ ، أَوْ أَوْثَانًا ، أَوْ
كُتُبَ مُبْتَدَعَةٍ مُضَلَّلَةٍ أَوْ كُفْرِ ، أَوْ حَرَقَ غُرْنَ خَمِيرٍ ، أَوْ كُتَابًا
فِيهِ أَحَادِيثُ رَدِيئَةٌ — : لَمْ يَضْمَنْهُ .

* * *

(١) كَذَا فِي ز . وَفِي شِ وَالنَّايَةِ : « غَرَق » .

(٢) كَذَا فِي زِش وَأَصْلُهُ . ثُمَّ كُفِلَتْ فِيهَا « أَل » ، وَهُوَ لَفْظُ النَّايَةِ .

باب

«الشفعة»: استحقاق الشريك أن نزاع شقصى^(١) شريكه، ممن أنتقل إليه بموض مالى — : إن^(٢) كان مثله أو دونه .

ولا تسقط باحتيال، ويحرم . وشروطها خمسة :

- ١ — : كونه مبيعاً ، فلا تجب في قسمة^(٣) ، ولا هبة . ولا فيما عوّضه غير مال — : كصداق ، وعوض خلع وصلاح عن قود — . ولا ما أخذ أجره ، أو ثمناً في سلم ، أو عوضاً في كتابة .
- ٢ — الثاني : كونه مشاعاً من عقار ينقسم إجباراً .

فلا شفعة لجار في مقسوم محدود ، ولا في طريق مشترك لا ينفذ بيع دار فيه ، ولو كان نصيب مشترك منها أكثر من حاجته . فإن كان لها باب آخر ، أو أمكن فتح باب لها إلى شارع — : وجبت . وكذا دهليز [بعلو^(٤)] وصحن مشترك كان .

ولا فيما لا تجب قسمته : كحمام صغير ، وبئر وطرق وعراص ضيقة . وما^(٥) ليس بعقار : كشجر ، وبناء مفرد ، وحيوان وجوهر وسيف ، ونحوها^(٦) .

(١) ورد بهامش ز : « قال في القاموس : الشقص بالكسر : السهم والنصيب » .
 (٢) كذا في زع والفاية ٢٥٨ . وفي ش : « إذا » ، ولعله تصحيف .
 (٣) في ش : « قسمة » بالهاء ، وهو تصحيف .
 (٤) وردت هذه الزيادة في ز ، دون ع ش والفاية ٢٥٩ .
 (٥) كذا في زع والفاية . وفي ش : « ولاقيا » ، والزيادة من الشرح .
 (٦) لم ترد هذه الكلمة في والفاية . وفي ش : « ونحوهما » ، وهو تحريف . وورد بهامش ز حاشية : « مماليس بقار » .

ويؤخذ غِراسٌ وبناءٌ تبعاً لأرض ، لا ثمر^(١) زرع .

٣ — الثالث : طلبها ساعة يعلم ، فإن أخره لشدة جوع أو عطش — حتى يأكل أو يشرب^(٢) — أو لطهارة ، أو لإغلاق باب ، أو ليخرج من حمام ، أو ليقضى حاجته ، أو ليؤذن ويُقيم ، أو ليشهد الصلاة في جماعة يخاف فوتها ، ونحوه ؛ أو من علم ليلاً حتى يصبح — مع غيبةٍ مشتر — أو لفعل صلاة وسننها ولو مع حضوره ؛ أو جهلاً بأن التأخير مسقط — ومثله يجهله — أو إن^(٣) أشهد بطلبه غائب ، أو محبوب — : لم تسقط .

وتسقط بسيره في طلبها بلا إشهاد ، لا إن أخر طلبه بعده .
ولفظه : « أنا طالب ، أو مطالب ، أو آخذ بالشفعة ، أو قائم عليها » ، ونحوه : مما يفيد محاولة الأخذ^(٤) .

ويملك به ، فيصح تصرفه ، ويورث . ولا تشتط^(٥) رؤيته لأخذه .

وإن لم يجد من يشهده ، أو أخرهما عجزاً — : كمریض ، ومحبوسٍ ظلماً . — أو لإظهار زيادة ثمن ، أو تقص مبيع ،

(١) أي لا يؤخذ ثمر ، كما ذكر الشارح . وضبط فيز بالكسر ، وهو سبق قلم . ولفظ الغاية ٢٥٩ : « ثمن ظهر » ، وفيه تصحيف وزيادة ذكرت في الفرح باللفظ : « ظاهر » .
(٢) كذا في زش والغاية . وفي ع : « أو شرب » ، وهو تحريف .
(٣) وردت « إن » فيز ، دون ع ش والغاية .
(٤) ورد بهامش ع ، مع التصحيح ، زيادة مذكورة في الفرح : « بالشفعة » .
(٥) كذا في الغاية ٢٦٠ وأصل ع . ثم أصلح فيها بالياء ، وهو لفظ ش . وأهل في ز .

أو هبته ، أو أن المشتري غيرُه ؛ أو لتكذيبِ خبرٍ لا يُقبل — :
فعلٍ شفَعته .

وتسقط : إن كذب مقبولا ، أو قال لمشتري : « بِنِيهِ » أو
« أَكْرِيهِ » أو « صالحني » أو « أَشْرَيْتَ ^(١) رَخِيصًا » ، ونحوه .
لا : إن عمل دُلَّالًا بينهما — وهو السَّفير — أو توكل لأحدهما ،
أو جعل له الخيار — فاختار إمضاءه — أو رضى به ، أو ضمن
عنه ، أو سلم عليه أو دعا له بعده ، ونحوه : أو أسقطها
قبل بيع .

ومن ترك شفعة مَوْلِيَّهِ ، ولو لعدم حفظ ، فله — : إذا صار
أهلاً . — الأخذ ^(١) بها .

٤ — الرابع ^(٢) : أخذُ جميع التبيع . فإن طلب بعضه — مع بقاء
الكل — : سقطت .

وإن تلف بعضه : أخذ باقيه بحصته من ثمنه . فلو اشترى دارًا
بألف تساوى ألفين ، فباع بابها أو هدمها . فبقيت بألف — :
أخذها بخمسائة .

وهي — بين شفعاء — على قدر أملاكهم . ومع ترك البعض ،

(١) كذا في زع والغاية . وفي ش : « اشترته » ، والزائد من الشرح .

(٢) كذا في زع والغاية ٢٦١ . وفي ش : « الأخذ » ، وهو تصحيف .

(٣) أسقط هذا من ش ، وأدرج في الشرح .

لم يكن للباقي أن يأخذ إلا الكل ، أو يترك . وكذا
إن غاب .

ولا يؤخر بعض ثمنه : ليحضر غائب . فإن أصر : فلا شفعة ،
والغائب على حقه . ولا يطالبه بما أخذه من غلته .
ولو كان المشتري شريكاً : أخذ بحصته . فإن عفا ليلزم به
غيره : لم يلزمه .

ولشفيع — فيما يبيع على عقدين — الأخذُ بهما أو بأحدهما ؛
ويشاركه . مشتر . إذا أخذ بالثاني فقط .

وإن اشترى أثنان حق واحد ، أو واحد حق اثنين ، أو
شفيعين من عقارين صفقة — : فلاشفيع أخذ حق أحدهما ،
وأحد^(١) الشفيعين .

وأخذ شقص — يبيع مع مالا شفعة فيه — بحصته : يُقسم الثمن
على قيمتهما^(٢) .

٥ — الخامس : سبق ملك شفيع للرقبة .

فيثبت^(٣) لمكاتب ، لا لأحد اثنين اشترى داراً صفقة ، على
الآخر ، ولو مع أدعاء كل السبق : وتحالفاً ، أو تعارضت^(٤)
بيئتهما .

(١) سقط « أحد » من ش ، وأدرج بدله من الفرج : « أخذ » .

(٢) كذا في ز ش . وفي ع والفاية ٢٦٢ : « قيمتهما » . وكل صحيح . وأدرج في ش

زيادة من الفرج ، هي : « بخسة أسداس » .

(٣) كذا في ز ع والفاية ٢٦٣ ، أى الأخذ بالشفعة . وفي ش : « فتنبه » أى الشفعة .

(٤) كذا في ز ش والفاية . وفي ع : « وتعارضت » ، وهو تحريف .

ولا بملكٍ غير تامٍّ — : كشركة وقفٍ . — أو المنفعة : كبيع
شقصٍ من دار موصى بنفعها له .

* * *

فصل

وتصرفٌ مشتركٍ — بعد طلبٍ — باطلٌ .
وقبله بوقفٍ أو هبةٍ أو صدقةٍ ، أو بما لا تجب به شفعةٌ ابتداءً
— : كجعله مهرًا ، أو عوضًا في خلعٍ ، أو صلحًا عن دمٍ عمديٍّ . —
يسقطها . لا برهنٍ أو إجازةٍ ؛ وينفسخان بأخذه .
وإن باع : أخذ^(١) شفيعٌ بشئٍ أى البيعتين شاء ، ويرجع من أخذ
الشقص [منه]^(٢) يبيع قبل بيعه — على بائعه — بما أعطاه .
ولا تسقط بفسخٍ لتحالفٍ — ويؤخذ بما حلف عليه بائعٌ —
ولا إقالة^(٣) ، أو عيبٍ في شقصٍ . وفي ثمنه المعين قبل أخذه
بها — يسقطها ، لا بعده .

ولبائعٍ إلزامٌ مشتركٍ ، بقيمة شقصه . ويتراجع^(٤) مشترٍ وشفيعٌ
بما بين قيمةٍ وثنٍ ؛ فيرجع دافعٌ إلا كثيرًا بالفضل .

(١) كذا في زع . وفي ش : « أخذه » ، والزيادة من الشرح وإن وردت في لفظ
والنافية ٢٦٤ : « فيأخذه » أى الشقص .

(٢) وردت هذه الزيادة في ع ش والنافية ، دون ز . فأثبتناها احتياطًا .

(٣) كذا في ز . وفي ع ش : « بإقالة » ، وامل الزيادة من الشرح وإن وردت في لفظ

النافية : « بفسخٍ إقالة » .

(٤) كذا في زع والنافية . وفي ز ش : « ويتراجع . . . وثنه » ، وفيه تصحيف

وزيادة من الشرح .

ولا يرجع شفيع على مشتر ، بأرش عيب ، في ثمن عفا عنه بائع .
وإن أدركه شفيع — وقد اشتغل بزرع مشتر ، أو ظهر ثمر ، أو أبر
طلع ، ونحوه — : فله ، ويبقى — كحصار ، وجذائر ، ونحوه —
بلا أجره .

وإن قاسم مشتر شفيعاً أو وكيله — لإظهاره زيادة ثمن ، ونحوه
— ثم غرس ، أو بنى — : لم تسقط ولربهما أخذها ولو مع ضرر ؛
ولا^(١) يضمن نقصاً بقلع . فإن أبى : فللشفيع أخذها بقيمتها حين
تقويعه ، أو قلعه^(٢) ويضمن نقصه من قيمته . فإن أبى : فلا شفعية .
وإن حفر بئراً : أخذها ، ولزمه أجره مثلها .

وإن باع شفيع شقصه — قبل علمه — : فعلى شفيعته ، ويشئت^(٣)
لمشتري ذلك .

وتبطل بموت شفيع ، لا بعد طلبه ، أو إظهاره به : حيث
أعتبر . وتكون لورثته كلهم بقدر إرثهم ؛ فإن عدوا^(٤) : فللإمام
الأخذ بها .

(١) كذا في ز ش والغاية ٢٦٥ وأصل ع . ثم أصلح فيها : « ولم » .
(٢) كذا في زع والغاية . وفي ش : « أو بقلعه » ، والزائد من الشرح .
(٣) كذا في ز . وفي ع ش والغاية : « وتثبت » . وتقدم نحوه .
(٤) ورد بهذا الضبط في ع ، أي فإن هلكوا ولم يبق أحد منهم . كما يؤخذ من كلام
الشارح . وهو التبعين الظاهر . وضبط في ز : بفتح العين ، وهو خطأ وسين قلب من المصنف
إلا إن كان المراد : فإن فقد جميع الورثة ما يأخذون به الشقص . وهو في غاية البعد ،
فضلاً عن انتقاره إلى بحث ولانبات . فراجع المختار والمصباح وسائر المعاجم اللغوية . وفي ش
« ... فللإمام » .

فصل

ويملك الشَّقَصَ شَفِيعٌ مَلِيٌّ بِ: بقدر ثمنه المعلوم ، ويدفع مثلَ
مِثْلٍ ، وقيمة متقوِّم . فإن تعدَّ رِثْلٌ مِثْلٌ : فقيمتُهُ ؛ أو معرفةُ
قيمة المتقوِّم : فقيمةُ شَقَص .

وإن جهل الثمنُ — ولا حيلة — : سقطت : فإن أتهمه : حلفه .
ومعها : فقيمةُ شَقَص .

وإن عجز ولو عن بعض ثمنه — بعدَ إنظاره ثلاثاً — : فلمشتري
الفسخُ ، ولو أتى برهن أو ضامن^(١) .

وسن^(٢) بقى بذمته حتى فُلِّسَ : خيرَ مشتري بين فسخ أو ضرب
مع الغرباء .

ومؤجلٌ حلٌّ^(٣) كحالٌ ، وإلا فإلى أجله : إن كان مَلِيثًا ، أو
كفله مَلِيٌّ .

وَيُتَمَدُّ بما زيدَ أو حُطَّ زمنَ خيار^(٤) ؛

ويُصدَّقُ مشتري يمينه في قدر ثمن — ولو قيمةً عَرَضٍ —

وجهل^(٥) به ، وأنه غَرَسَ أو بَنَى — إلا مع يئنة شَفِيع^(٦) . وتقدَّم
على يئنةٍ مشترٍ .

(١) كذا في زع والفاية ٢٦٦ . وفي ش : « بضامن » ، والزائد من الشرح .

(٢) كذا في الأصول والفاية ، أى متى كما قال الفارح .

(٣) أسقط هذا من ش . وأدرج في الشرح .

(٤) كذا في زع والفاية . وفي ش : « زمنه » . وراجع الشرح .

(٥) في ش : « وفي جهل » ، والزيادة من الشرح وإن وردت في الفاية مع تصحيف

لفظ « عرض » : بالواو .

(٦) أسقط هذا من ش ، وأدرج في الشرح .

وإن^(١) قال : « أَشْتَرَيْتُهُ بِأَلْفٍ » ، وَأَثْبَتَهُ بِأَنَّ بَائِعَ بَأَكْثَرَ — فَلِلشَّفِيعِ أَخْذُهُ بِأَلْفٍ . فَإِنْ قَالَ : « غَلَطْتُ »^(٢) أَوْ « نَسِيتُ » أَوْ « كَذَبْتُ » ، لَمْ يَقْبَلْ .

وإن أَدَّعَى شَفِيعٌ شِرَاءَهُ بِأَلْفٍ ، فَقَالَ : « بَلِ أَهْبَيْتُهُ » أَوْ « وَرِثْتُهُ » — : حَلْفٌ ؛ فَإِنْ نَكَلَ ، أَوْ قَامَتْ لِلشَّفِيعِ^(٣) يَبْنَةُ ، أَوْ أَنْكَرَ وَأَقْرَّ بَائِعٌ — : وَجِبَتْ ، وَيَبْقَى الثَّمَنُ حَتَّى^(٤) فِي الْآخِرَةِ — : إِنْ أَقْرَّ بَائِعٌ بِقَبْضِهِ . — فِي ذِمَّةِ شَفِيعٍ ، حَتَّى يَدَّعِيَهُ مُشْتَرٍ . وَإِلَّا : أَخْذُ الشَّقْصِ مِنْ بَائِعٍ ، وَدَفْعُ إِلَيْهِ الثَّمَنِ .

وَلَوْ أَدَّعَى شَرِيكَ عَلَى حَاضِرٍ ، يَدِيهِ نَصِيبُ شَرِيكِهِ الْغَائِبِ^(٥) ، أَنَّهُ اشْتَرَاهُ مِنْهُ ، وَأَنَّهُ يَسْتَحِقُّهُ بِالشُّفْعَةِ ؛ فَصَدَّقَهُ — : أَخْذُهُ .

وَكَلَّا لَوْ أَدَّعَى : « أَنْكَرَ بَعْتَ نَصِيبَ الْغَائِبِ بِإِذْنِهِ » ، فَقَالَ : « نَعَمْ » . فَإِذَا قَدِيمٌ ، فَأَنْكَرَ — : حَلْفٌ ، وَيَسْتَقَرُّ الضَّمَانُ عَلَى الشَّفِيعِ .

* * *

(١) كَذَا فِي زَعِ وَالْفَايَةِ . وَسَقَطَ الْوَاوُ مِنْ شِ .

(٢) كَذَا فِي زَعِ وَالْفَايَةِ . وَلِي شِ : « خَلَطْتُ » ، وَهُوَ تَصْحِيفٌ .

(٣) كَذَا فِي زَعِ وَالْفَايَةِ ٢٦٧ . وَلِي شِ : « لِلشَّفِيعِ . . . بَائِعٌ بِهِ ، وَلِلْزِيَادَتَيْنِ .

مِنْ الْعَرَجِ .

(٤) قَوْلُهُ : « حَتَّى » أَسْقَطَ مِنْ شِ ، وَأَدْرَجَ فِي الشَّرْحِ .

(٥) هَذَا وَصَفَ لَشَرِيكَ كَمَا ذَكَرَ الْقَارِحُ . وَخَبِطَ فِي زِ : بِالضَّمِّ ، وَهُوَ سَبَقَ قَلَمٌ .

فصل

وتجب الشفعة فيما ادعى شراءه لمواليه ، لامع خيار قبل انقضائه .
وعهدة شفيع على مشتر ، إلا إذا أنكر ، وأخذ من بائع — :
فعليه ^(١) ، كعهدة مشتر . فإن أتى مشتر قبض مبيع : أجبره حاكم .
وإن ورث أثنان شفعاً ، فباع أحدهما نصيبه — : فالشفعة بين
الثاني وشريك مورثه .

ولا شفعة لكافر على مسلم ، ولا لمضارب على رب المال : إن
ظهر ربح ؛ وإلا : وجبت . ولا له على مضارب .
ولا لمضارب فيما باعه من مالها ، وله فيه ملك
وله الشفعة فيما يبيع شركة لمال المضاربة : إن كان حظ ؛ فإن
أتى : أخذ بهار رب المال .

(١) ل ش : « فإذا عليه » ، والزيادة من المرح .

بَابُ

« أَلْوَدِيعةُ » : أَلْمَالُ الْمَدْفُوعُ إِلَى مَنْ يَحْفَظُهُ بِلَا عَوْضٍ .
و « أَلْإِيْدَاعُ » : تَوَكُّيلٌ فِي حِفْظِهِ تَبَرُّعًا^(١) . و « أَلْأَسْتِيْدَاعُ » :
تَوَكُّلٌ فِي حِفْظِهِ كَذَلِكَ ، بِغَيْرِ تَصَرُّفٍ .
وَتُتَبَرَّعُ^(٢) لَهَا أَرْكَانُ وَكَالَةٍ . وَهِيَ أَمَانَةٌ : لَا تُضْمَنُ — بِلَا تَعَدٍّ^(٣)
وَلَا تَقْرِيطٍ — وَلَوْ تَلَفَتْ مِنْ بَيْنِ مَالِهِ .
وَيَلْزَمُهُ حِفْظُهَا فِي حِرْزٍ مِثْلِهَا عُرْفًا ، كَحِرْزِ سَرِقَةٍ .
فَإِنْ عَيَّنَّ رِثْهَا ، فَأَحْرَزَهَا بِدُونِهِ — : ضَمَّنَ وَلَوْ رَدَّهَا إِلَى الْمُعَيَّنِّ .
وَبِمِثْلِهِ أَوْ فَوْقَهُ — وَلَوْ لغيرِ حَاجَةٍ — : لَا يَضْمَنُ .
وَإِنْ نَهَاهُ عَنْ إِخْرَاجِهَا ، فَأَخْرَجَهَا — : لَغَشِيَانُ شَيْءٍ الْغَالِبُ مِنْهُ
الْهَلَاكُ . — لَمْ يَضْمَنُ : إِنْ وَضَعَهَا فِي حِرْزٍ مِثْلِهَا أَوْ فَوْقَهُ . فَإِنْ تَعَدَّرَ
فَأَحْرَزَهَا فِي دُونِهِ : لَمْ يَضْمَنُ .
وَإِنْ تَرَكَهَا إِذَنْ ، أَوْ أَخْرَجَهَا لغيرِ خَوْفٍ ، قَتَلَتْ — : ضَمَّنَ .
فَإِنْ قَالَ : « لَا تُخْرِجْهَا وَإِنْ خَفْتُ عَلَيْهَا » ، فَحَصَلَ خَوْفٌ —
وَأَخْرَجَهَا أَوْ لَا^(٤) — : لَمْ يَضْمَنُ .

(١) أَسْقَطَ هَذَا مِنْ شَيْءٍ ، وَأُدْرَجَ فِي الشَّرْحِ . وَانْظُرِ الْفَائِدَةَ ٢٦٩ : « كَذَلِكَ بِغَيْرِ تَصَرُّفٍ » . وَالظَّاهِرُ أَنَّهُ قَدْ سَقَطَ مِنْهَا مَا زَادَ هُنَا .

(٢) كَذَا فِي ز . وَفِي عِشِّ وَالْفَائِدَةِ : « وَتُتَبَرَّعُ » . وَكُلُّ صَحِيحٍ .

(٣) كَذَا فِي زَعِ وَالْفَائِدَةِ ٢٧٠ . وَفِي شَيْءٍ : « أَوَّلًا قَتَلَتْ » . يَضْمَنُهَا ، وَالزِّيَادَةُ

مِنْ الشَّرْحِ .

وإن لم يَعْلِفْ بهيمةً حتى ماتت : ضمنها ، لا إن نَهاه مالكٌ ،
ويُحْرَمُ . وإن أمره به : لزمه .

و : « أَرُرُكُهَا ^(١) في جيبك » ، فَرَكُهَا في يده أو في كُمِّه ، أو :
« ... في كُمِّك » ، فَرَكُهَا في يده ، أو عَكْسُهُ ، أو أَخَذَهَا بِسُوقِهَا ،
وأَمَرَ بِحِفْظِهَا في يَتِّه ، فَرَكُهَا ^(٢) إلى حين مُضِيِّهِ ، فَنَلَفَتْ ؛ أو قَالَ :
« أَحْفَظْهَا في هذا البيتِ ، ولا تُدْخِلْهُ أَحَدًا » ، فَنَالَفَ ، فَنَلَفَتْ
بِحَرْقٍ أو نَحْوِهِ ، أو سَرَقَةٍ - ولو من غير داخل - : ضَمَّنَ . لا إن
قال : « أَرُرُكُهَا في كُمِّك أو في يَدِكَ » ، فَرَكُهَا في جيبِهِ ، أو
أَلْقَاهَا - عنده جَوِيمٌ نَاهِبٌ ونَحْوُهُ - إِخْفَاءً لَهَا .

وإن قال مودِعُ خَاتَمٍ : « أَجْعَلُهُ في البَنْصِرِ » ، فَجَعَلَهُ في الخَنْصِرِ - :
ضَمَّنَ ^(٣) . لا عَكْسُهُ ، إلا أن أنكسر لفظها .

وإن دفعها إلى مَنْ يحفظ مَالَهُ عادةً - : كزَوْجَتِهِ وعبده
ونَحْوَهُمَا . - أو لَعَذِرَ ، إلى أَجْنَبِيٍّ أو ^(٤) حَاكِمٍ - : لم يَضْمَنْ .
وإلا : ضَمَّنَ . ولِمالِكٍ مُطَالِبَةُ الأَجْنَبِيِّ أَيْضًا ، وعليه القَرَارُ :
إن عَلِمَ .

(١) كَذَا في زش والغاية . ولفظ أصله : « وإن تركها » . ثم أصاحت بالهامش :
« وإن قال تركها » . وفي كل منها تحريف وزيادة من الشرح .

(٢) كَذَا في زش والغاية . وفيه : « فتركها . . . مضية » ، وهو تصحيف .

(٣) كَذَا في زع والغاية . وفيه : « ضمنه » ، والزيادة من الشرح .

(٤) في الغاية ٢٧١ : « أو لِمَاك » . وأسط لفظ : « حاكم » من ش ، وأدرج في

وإن دَلَّ^(١) لصاً : ضَمْنَا ، وعلى اللصِّ القرارُ .
 ومن أراد سفرًا ، أو خاف عليها عنده — : ردَّها^(٢) إلى مالِكها ،
 أو من يحفظ ماله عادةً ، أو وكيله في قبضها : إن كان . ولا يسافرُ
 بها وإن لم يخفْ عليها ، أو كان أحفظَ لها . المنقَح : « والمذهبُ :
 بلى والحالة هذه . ونصَّ عليه مع حضوره » انتهى .
 فإن لم يجدْه ولا وكيله ، حملها معه : إن كان أحفظَ . ولم ينهه .
 وإلا : دفعها لحاكم . فإن تعذَّر : فثقة — كمن حضره الموتُ —
 أو دفعها وأعلم ساكنًا ثقةً . فإن لم يُعالمه : ضَمِنها .
 ولا يضمنُ مسافرٌ أودعَ ، فسار^(٣) بها ، فتلفتَ بالسفر —
 وإن^(٤) تعدَّى فركبها لا لسقيها ، أو لبسها لا لخوفٍ من
 عُثٍّ ونحوه .

ويضمن إن لم ينشرها ، أو أخرج الدراهم — ليُنْفَقها ، أو
 ينظر^(٥) إليها — ثم ردَّها ، أو كسر ختمها ، أو حلَّ كيسها ، أو
 جحدَها ثم أقرَّ بها ، أو خلطها لا بتميز .

ولو في أحد^(٦) عَيْنَيْنِ : بطلت فيه ، ووجب ردُّها فورًا . ولا

(١) ورد في زع ، مع علامة التحشية . زيادة مذكورة في الشرح : « مودع » .

(٢) في ع زيادة فوقها علامة التحشية : « وجوبا » . وانظر الغاية .

(٣) كذا في ز . وفي ع ش والغاية : « فافر » . وكلاما صحيح .

(٤) كذا بالأسول ، وهو غاية لما قبله . وفي الغاية : « ومن » وهو تصحيح .

(٥) كذا في زع والغاية ٢٧٢ . وفي ش : « لينظر » ، والزيادة من الشرح .

(٦) كذا في زع . وفي ش : « إحدى » ، وهو تحريف على ما في الشرح .

تمود وديعة^(١) بغير عقد متجدد؛ وصح: «كَلَّمَا خُنْتَ ثُمَّ عُدْتَ إِلَى الْأَمَانَةِ، فَأَنْتَ أَمِينٌ» .

وإن أخذ درهما ثم رده أو بدله متميزاً، أو أذن في أخذه فرداً بدله بلا إذنه، فضايع الكل — : ضمنه وحده، ما لم تكن محتومة أو مشدودة، أو البدل غير متميز — : فيضمن الجميع .
ويضمن بحرق كبس من فوق شدة أرضه فقط، ومن تحته أرضه وما فيه .

ومن أودعه صغيراً وديعةً : لم يبرأ إلا بردها لوليّه؛ ويضمنها : إن تلفت، ما لم يكن مأذوناً له، أو يخفّ هلاكها معه — كضائع، وموجود في مهلكة — : فلا .

وما أودع أو أعير لصغير أو مجنون أو سفيه أو قنّ، لم يضمن بتلف ولو بتفريط . ويضمن ما ألتف^(٢) مكلف غير حرّ، في رقبته .

فصل

والمودع أمينٌ : يصدق^(٣) يمينه في ردّ — ولو على يد قنّه أو زوجته أو خازنه، أو بعد موت ربها — إليه . وفي قوله : «أذنت لي في دفعها إلي

(١) في ش : « وديعة وصبح » ، وأدرج الباقي في الشرح .

(٢) كذا في ز . وفي ع ش : « ألتفه » . ولعل الزيادة من الشرح وإن ذكرت في

الغاية .

(٣) كذا في زع والغاية ٢٧٣ . وفي ش : « ويصدق » ، والزيادة من الشارح .

فلان، وفعلتُ». وتلف لا بسبب ظاهرٍ — : كحريق ونحوه . —
إلا مع بيّنةٍ تشهد بوجوده . وعدم خيانة وتفريطٍ .
وإن ادّعى ردّها إلى حاكم^(١) أو ورثة مالك، أو ردّا^(٢) بمدّ مطلّهِ
بلا عذرٍ، أو منعه : أو ورثة ردّا — ولو مالك — : لم يُقبل إلا بيّنة .
وإن قال : « لم يُودعني^(٣) » ، ثم أقسّر أو ثبت بيّنة ، فادّعى
ردّا أو تلفاً سابقين لبحوده — : لم يُقبل ولو بيّنة . ويُقبلان
بها بعده .

وإن قال : « مالك عندي شيء » ، قبل^(٤) ، لا وقوعهما بعد
إنكاره .

وإن تلفت عند وارثٍ قبل إمكان ردّ : لم يضمنها ؛ وإلا : ضمن .
ومن أخّر ردّها أو مالا أمر بدفعه ، بعد طلبٍ — بلا عذرٍ — :
ضمن ؛ ويمهل — لأكل ونوم وهضم طعام ، ونحوه — بقدره .
ويعمل بخط مورثه — على كيسٍ ونحوه — : « هذا وديعة أو
لفلان^(٥) » ، وبدين عليه أوله على فلان . ويحلف .

(١) كذا في ز . وفي ع ش والغاية : « إلى حاكم » .

(٢) ورد في ز بعد ذلك « ضربوا عليه » : « وتلفا » .

(٣) كذا في ز والغاية . وفي ع ش : « تودعني » . وكلاما صحيح .

(٤) أي التلف والرد يمينه ، كما يؤخذ من الشرح ومن عبارة الغاية : قبل
يمينه رد وتلف . . . « . وورد بهامش ز : « أي قوله يمينته » . والظاهر أن المراد من
القول : دعوى الرد والتلف .

(٥) في ش : « أو لفلان يعمل بخط مورثه وجوبا أوله » ، فأدرج المتن في الشرح
وجوبا المكس . وراجع الغاية ٧٧٤ بتأمل وتحفظ .

وإن أدعاهما أثنان ، فأقرّ لأحدهما — فله يمينه ، ويحلف للآخر ،
ولهما : فلهما ، ويحلف لكل منهما .

وإن قال : « لا أعرف صاحبها » ، وصدّقاه أو سكتا — : فلا
يمين . وإن كذّباه : حلف يميناً واحدة أنه لا يعلمه . ويُقرعُ بينهما
في الحالتين ؛ فمن قرعَ : حلف وأخذها .

وإن أودعاه مكيلاً أو موزوناً ينقسم ، فطلب أحدهما نصيبه
لغنية شريكه ، أو امتناعه — : سلّم إليه .

ولو دَعِيَ ومضارب ومرتهن ومستأجر — إن غصبتُ المين^(١) —
المطالبةُ بها .

ولا يضمن مودعٌ أكره على دفعها لغير ربّها^(٢) .

وإن^(٣) طلب يمينه — ولم يجد بُدّاً — : حلف متأولاً . فإن لم
يُحلف حتى أخذت : ضمنها . ويأثم إن لم يتأول — وهو دون إثم
إقراره بها — ويكفرُ .

(١) ورد هذا في ز ش والناية ٢٧٥ ، وسقط من ع .

(٢) ورد في ز بعد ذلك مضروباً عليه : « ويضمن بدلائنه عليها » .

(٣) كذا في زع والناية ، وهو الظاهر . وفي ش : « فإن » .

بابُ إحياءِ المَوَاتِ

وهي : الأَرْضُ المنفَكَّةُ عن الاختصاصاتِ وملكِ معصومٍ .
فَيُملِكُ بإحياءِ كلِّ ما لم يَجْزِ عليه ملكٌ لأحدٍ ، ولم يوجد فيه أثرٌ
عمارة .

وإن ملكه من له حُرْمَةٌ أو شَكٌّ فيه ، فإن وُجد أو أحدٌ من
ورثته : لم يملك بإحياءٍ . وكذا إن جُهل . وإن عُلِمَ ، ولم يُعقِبْ^(١)
— : أقطعه الإمام .

وإن ملك بإحياءٍ ، ثم ترك حتى دُمِرَ وعاد مَوَاتًا — لم يملك بإحياءٍ :
إن كان لمعصوم .

وإن عُلِمَ ملكه لمعَيَّنٍ غيرِ معصومٍ ، فإن أحياءَ بدارٍ حربٍ
واندرس : كان كمَوَاتٍ أصليٍّ .

وإن تُرَدَّدَ في جريانِ الملكِ عليه ، أو كان به أثرٌ ملكٍ غيرِ
جاهليٍّ — : كالخِرَبِ التي ذهبت أنهارُها ، واندرست آثارُها ؛
ولم يُعلم لها مالكٌ . — أو جاهليٍّ قديمٍ أو قريبٍ : مُلكُ بإحياءٍ .
ومن أحياءِ^(٢) — ولو بلا إذنِ الإمامِ ، أو ذميًّا — مَوَاتًا سوى مَوَاتِ

(١) أي لم يكن له ورثة ، كما قال الشارح . وانظر : شرح الإقناع ١٥٧/٤ . وهذا
هو الظاهر . وضبط في ز : بفتح الميم وتشديد القاف المكسورة . وليس معناه — وهو
عدم الانتظار — مرادًا هنا . فهو سبق قلم . فراجع : المختار ، واللسان ١٠٥/٢ ، والتاج
٣٨٩/١ .

(٢) كذا في ش هنا وفي الموضعين الآتين والموضع الثالث الآتي في الفصل الثاني . وفي
ز : « أحيى » . وكذا في ع إلا في للموضع الثالث . وكلاهما رسم جائز على ما يؤخذ من
المعجم ، وإن كان ما أثبتناه أولى . إلا أنه قد ضبط في ع ، في الموضع الثالث هنا ، بضم أوله . وهو خطأ .

الحرم وعرفاته ، وما أحياء مسلم — : من أرض كفار صولحوا
على أنها لهم ، ولنا الخراج عنها . — وما قرُب من العامر ، وتعلّق
بمصلحه — : كطريقه وفنائه ، ومسيل مائه ، ومرعاه ومحتطبه^(١) ،
وحريمه ، ونحو ذلك — : منسكه بما فيه من معدن جامد : كذهب
وفضة وحديد ؛ وظاهر : كجص وكحل .

وعلى ذمى خراج ما أحياء : من موات عنوة .

ويملك بإحياء ويقطع ما قرُب من الساحل — : مما إذا حصل
فيه المساء صار ملحقاً . — أو من العامر ولم يتعلّق بمصلحه . لا
معادن منفردة . ولا يملك ما^(٢) نضب ماؤه .

وإن ظهر فيما أحياء عين ماء ، أو معدن جار : كنفط وقار :
أو كلاً أو شجر — : فهو أحقُّ به ، ولا يملكه .

وما فضل — : من مائه . — عن حاجته وحاجة عياله وماشيته
وزرعه ، يجب بذله لبهائم غيره^(٣) وزرعه ؛ ما لم يجد مباحاً ،
أو يتضرّر به ، أو يؤذيه^(٤) بدخوله ، أو له فيه ماء السماء — ويخاف^(٥)
عطشاً — : فلا بأس أن يمنع .

(١) كذا في ز ش والناية ٢٧٧ ، أى مكان الاحتطاب . وهو المراد هنا . وفي أصل ع :
« وعطبه » بكسر الميم وفتح الطاء : المنجل الذى يقطع به الحطب ، كما في اللسان ٣١٢/١ ، والناج
٣١٧/١ . وهو تصحيف . وصحح فوقه بما أثبتناه .

(٢) أسقط هذا من ش ، وأدرج في الفه — .

(٣) قوله : « غيره وزرع » أسقط من ش ، وأدرج في الفرح .

(٤) كذا في ز ش والناية . وفي ع : « أو يؤذيه » ، وهو خطأ وتخريف .

(٥) كذا في ز ع ، وهو الظاهر . وفي ش : « يخاف » ، ولعله تصحيف . وفي

الناية : « لسماء أو يخاف » ، وفيه تريب .

ومن حفر بئرًا بمَوَاتٍ لِلسَّابِلَةِ ، [فحافرٌ كغيره ^(١)] : في
سَقَى زرع وشرب ؛ ومع ضيقٍ يُسَقَى ^(٢) آدمىٌ لخيوانٍ فزرع .
وأرتقاكا — : كالسفارة . — لشربهم ودوابهم ، فهم أحق
بمائها ^(٣) : ما أقاموا ؛ وعليهم بذلٌ فاضلٌ لشاربٍ فقط . وبعد
رحيلهم ، تكون سابلةٌ للمسلمين . فإن عادوا : كانوا أحقَّ بها .
وتملكا ^(٤) : فلكٌ لحافرٍ .

* * *

فصلٌ

وإحياء ^(٥) أرضٍ بمَحَوَزٍ : بمَحَاطٍ منيعٍ ، أو إجراءٍ ^(٦) ماءٍ لا
تُزرَع إلا به ، أو منعِ ماءٍ لا تُزرَع معه ، أو حفرِ بئرٍ ، أو غرسِ
شجرٍ فيها .

وبمَحَفِرٍ بئرٍ ، يَمْلِكُ حَرَمُهَا . وهو من كل جانبٍ — في قديعةٍ — :
خمسون ذراعًا ، وفي غيرها : خمسةٌ وعشرون ^(٧) .

وحريمٌ عَيْنٍ وقنَاقِرٌ : خمسٌ مائة ذراعٍ ؛ ونهرٌ من جانبيه :

-
- (١) وردت هذه الزيادة في زع والنائية ، وسقطت من ش .
(٢) كذا في زع النائية . وفي ش : « يسقى » ، وهو تصحيف .
(٣) كذا في زش والنائية ٢٧٨ . وفي ع : « بهما أقاموا عليها » ، وفيه تحريف .
والزيادة وردت فوق السطر ، كما وردت في الشرح .
(٤) في ش : « تملكا » ، وأدرجت الواو في كلام الشارح .
(٥) كذا في زش والنائية . وفي ع : « وحياء » ، وهو تحريف .
(٦) كذا في ز والنائية . وفي ش : « بإجراء » ، والزيادة من الشرح . وفي ع : « أجرة » ،
وهو تحريف .
(٧) في ش زيادة مدرجة من الشرح ، هي : « ذراعًا » .

ما يُحتاج إليه لطرح كرايته ، وطريق شاويته^(١) ، ونحوها .
 وشجر^(٢) : قدر مدّ أغصانها ؛ وأرض تُزرع : ما يُحتاج^(٣) لسقيها ،
 وربط دوابّها ، وطرح سبّخها ، ونحوه . ودار من موات حولها :
 مطرح تراب وكُناسة وثلج وماء ميزاب ، وممرّ لباب .
 ولا حريم لدار محفوفة بملك ، ويتصرّف كل منهم بحساب عادة .
 وإن وقع في الطريق نزاع وقت الإحياء : فلها سبعة أذرع ؛
 ولا تُغيّر بعد وضعها .

ومن تحجّر مواتاً — : بأن أدار حوله أحجاراً . — أو حفر
 بئر ألم يصل ماءها^(٤) ، أو سقى^(٥) شجراً مباحاً وأصلحه ولم يُركبه ،

(١) كذا في زش والإقناع ١٦٢/٤ — وفي ع : « شاوية » ، وهو تصحيف —
 أى قبه كما قال الشارح . ولفظ النابة : « قيمة » ، وهو تصحيف . وفسر الشارح
 السكرية : بما يلقى من التهر طلباً لسرعه جريه . ثم قال : « والسكرية والشاوي
 لم أجد هما أصلاً — فى اللثة — بهذا المعنى . ولما هما مولدتان من قبل أهل الشام » .
 ونقول : قد ورد فى الصباح : « كريت النهر كريا — من باب رى — : حفرت فيه حفرة
 جديدة » . وذكر نحوه فى اللسان ٨٣/٢٠ ، والناج ٣١٣/١٠ . « السكرية » مصدر أيضاً ،
 فأما هنا مراداً به اسم المفعول على سبيل الخازن المرسل . وأما « الشاوي » فقد ورد فى اللسان
 ١٨٠/١٩ والناج ٢٠٤/١٠ ، بمعنى : صاحب الشاء . فلعله أطلق مجازاً على قيم النهر . فتأمل .
 (٢) كذا فى أصل ع . ثم أضيف إليها تاء بخط آخر ، وهو لفظ ش والغاية . ولم تظهر
 التاء فى ز . وكلاهما صحيح .

(٣) كذا فى زع والغاية . وفى ش : « تحتاج » أى الأرض . والمؤدى واحد .
 (٤) كذا فى زش ، أى إلى ماؤها كما فى الإقناع ١٦٣/٤ ، أى لم يلفه . وفى ع والغاية
 ٢٧٩ : « ماؤها » ، ولعله تصحيف .

(٥) كذا فى الأصول والغاية . وزعم محمى التنقيح — على ما فى شرح المتن — والإقناع
 — أن الصواب : « شى » بالشين المعجمة والفاء المشددة ، أى قطع الأغصان الرديئة لخلافها
 أغصان جيدة . وهو مرافق للفظ الإقناع : « فشاه » . ولا مبرر لهذه التخطئة ؛ لأن قوله :
 « وأصلحه » يفيد المعنى المذكور . فأريد التنصيص على السقى أيضاً .

(م ٣٥ — منتهى الإرادات)

ونحوه ؛ أو أقطعه — : لم يملكه ، وهو أحقُّ به ورأته ومن ينقله إليه . وكذا من نزل عن أرض خراجية بيده لغيره ، أو عن وظيفة لأهل ؛ أو أثر شخصاً مكانه في الجمعة . وليس له بيعه .

فإنه ماله المدة عرفاً ، ولم يتم إحياءه ، وحمل منشوف^(١) لإحيائه — قيل له : إما أن تحييه أو تتركه .

فإن طلب المهلة لعذر : أمهل ما يراه حاكماً : من نحو شهر أو ثلاثة . ولا يملك بإحياء غيره فيها . وكذا لا يُقرر^(٢) غيرُ منزل له ، ولا لغير المؤثر أن يسبق .

وللإمام إقطاع^(٣) جلوس بطريق واسعة ، ورحة مسجد غير محوطة — : ما لم يضيق على الناس . ولا يملكه مُقطع . بل يكون أحقُّ به : ما لم يعمد الإمام في إقطاعه .

وإن لم يقطع ، فالسابق أحقُّ : ما لم ينقل قماشه عنها . فإن أطاله : أزيل . وله أن يستظل بما لا يضر : ككساء .

وإن سبق أثنان فأكثر إليه ، أو إلى خان مسبل ، أو رباط

(١) كذا في زع ، أي متطلع على ما في المختار وفي ش والفاية : « منشوف » ، وهو ضعيف .

(٢) ورد بهامش ز : « مسألة : لا يصح تقرير غير المنزل » .

(٣) ورد في ز بعد ذلك مضموعاً عليه : « مرس ، ومقدسه ، كمنعجده : لا يملكه حتى يحييه . و . . . وراجع الفاية ٢٨٠ » .

أو مدرسة أو خانكاه^(١) — ولم يتوقف فيها^(٢) — إلى تنزيل ناظر — أفرع .

والسابق إلى معدن أحق بما يناله ، ولا يمنع إذا طال مقامه .

وإن سبق عدد ، وضاق الحل من الأخذ جملة : أفرع .

والسابق إلى مباح : كصيد وعبر وحطب وعر ، وينبغي رغبة عنه — أحق به ؛ ويُقسم بين عدد بالسوية .

ولالإمام — لا غيره — إقطاع غير موات : تملكاً وانتفاعاً للمصلحة : وحجى موات لرعى دواب المسلمين — التي يقوم بجمعها^(٣) — : مالم يضيّق .

وله تقضى ماحماه أو غيره من الأئمة ، لا ماحماه رسول الله^(٤) صلى الله عليه وسلم ؛ ولا يملك بإحياء ولو لم يحتاج إليه .

* * *

-
- (١) كذا في ش . وفي زع والغاية : « خانكاه » . والذي في القاموس بالقاف .
 فإنا روى فيه الأصل 'فارسي' . قال الزبيدي في التاج ٣٤٠/٦ : « أصل الخاقاه :
 بقعة يسكنها أهل الصلاح والخير والصوفية ، والنون مفتوحة ، معرب : فانه كاه (بالفاء) » .
 وذكر نجده ٣٨٦/٩ بلفظ : « ... فارسية أصلها فانه كاه (بالفاء) » . وهو الصواب .
 (٢) كذا في زع والغاية . وفي ش : « بها » . وكل صحيح .
 (٣) كذا في أصل ز ، وهو الظاهر . ثم أصلحت للفظ ش : « بها » . وفي الغاية
 ٢٨١٠ والاقامع ١٧٠/٤ : « بمخاضها » ، ولعله تصحيف .
 (٤) كذا في زع والغاية . وفي ش والاقامع : « النبي » .

فصل

ولين في أعلى^(١) ماء غير مملوك - : كالأمطار : والأنهر^(٢)
الصغار - أن يسقى ويحبسه حتى يصل إلى كعبه ، ثم يرسله
إلى من يليه ؛ ثم هو كذلك مرتباً : إن فضل شيء ، وإلا : فلا
شيء للباقي .

فإن كان لأرض أحدهم أعلى وأسفل : سقى كلا^(٣) على حدته .
ولو استوى أثنان فأكثر في قرب ، قُسم على قدر الأرض :
إن أمكن . وإلا : أقرع . فإن لم يفضل عن واحد : سقى القارع
بقدر حقه .

وإن أراد إنسان إحياء أرض بسقيها^(٤) منه ، لم يُمنع : ما لم يُضر
بأهل الأرض الشاربة منه ، ولا يسقى قبلهم .
ولو أحيا سابق في أسفله ، ثم آخر فوقه ، ثم ثالث فوق
ثاني - : سقى المخي أولاً ، ثم^(٥) ثاني . ثم ثالث .
وإن حفر نهر صغير ، وسبق ماؤه من نهر كبير - : مُلك^(٦) ،
وهو بين جماعة ، على حسب عمل ونفقة .

-
- (١) كذا في ش هنا وفيما سياتي . وفي زع والغاية ٢٨٢ : « أعلا » . وكلاما رسم جائر .
(٢) كذا في ز والغاية ، وهو جمع نهر (بضمين) الذي هو جمع نهر (بفتح فسكون) .
في ع ش : « الأنهار » ، وهو جمع نهر (بالتحريك) . كما في الصباح .
(٣) كذا في زع والغاية ، أي من الأعلى والأسفل . وفي ش : « كل » ، وهو تصحيف ..
ويؤكد ذلك عبارة الإذعان ١٦٨/٣ : « . . . سقى كل واحدة على حدتها » .
(٤) كذا في ز ش والغاية . وفي ع : « يسقيها » ، ولعله تصحيف .
(٥) قوله : « ثم ثاني » أسقط من ش ، وأدرج في السرح .
(٦) كذا في زع والغاية ، وهو الملائم . وفي ش : « ملكه » .

فإن لم يكفهم ، وتراضوا على قسمته — : جاز . وإلا : قسمه
حاكم على قدر ملكهم ؛ فاحصل لأحدهم في ساقيته تصرف فيه بما
أحب . والمشارك ليس لأحدهم أن يتصرف فيه بذلك .

ومن سبق إلى قناة لا مالك لها ، فسبق آخر إلى بعض أفواهاها
من فوق أو أسفل — : فلكل^(١) ما سبق إليه . ولمالك أرض^(٢) منه
من الدخول بها ، ولو كانت رسومها في أرضه . ولا يملك تضيق
مجرى قناة في أرضه : خوف لص .

ومن سد له ماء لجأه ، فغيره ألسقى منه حاجة : ما لم يكن
تركه يرد^(٣)ه على من سد عنه .



(١) في ش زيادة مدرجة من المرح ، هي : « منها » .

(٢) كذا في زع والفاية ٢٨٣ . وفي ش : « أرضه » ، وهو تحريف .

(٣) كذا في زع والفاية . وفي ش : « برده » ، وهو تصحيف ظاهر .

11/15/50 - 11/15/50

و: من زید: بیدم: اکه: ادا: « --- وهو اقل من دینار او^(۲)

وَيَسْتَحِقُّ مَنْ رَدَّ^(١) مِنْ دُونِ مِئَةِ الْقِسْطِ ، وَمِنْ أَبَدِ
الْبُيُوتِ قَطْرًا . وَمَنْ رَدَّ أَحَدَ آيَاتِنِ نَصْفَهُ .

ويعذبهم ويذمهم - انما : ان تسمع . يا ايها النبي عليه اجرة عمله ، وإن فسخ
عامل فلا شيء له .

بسم الله الرحمن الرحيم

(١) "شهادة" "ال" "من" "الدرج" "و" "د" "في" "الناية" .

(٤) فهي تزداد بزيادة سرعة الحركة ، أي : $v \propto \sqrt{v}$.

معنی : در سبیل : (اولیای قیامت) ، ووردی ش یافت : . . . و اراده . .

والزيادة من الصرح على ما يظهر . وانظر الناية .

(٤) في ش: « رده ... فله المسمى ». والزيادة من المرح وإن ذكر أولها في الناية..

وإن اختلفا في أصل جُعل : فقولُ من ينفيه ، وفي قدره أو مسافة ^(١) :
فقولُ جاعلٍ .

وإن عمل — ولو المَعْدُ لأخذِ أجره — لغيره عملاً بلا إذنٍ
أو جعلٍ : فلا شيءَ له ، إلا في تخلصٍ متاعٍ غيره — ولو قنّاً من
بحرٍ أو قلاةٍ — : فأجرٌ ^(٢) مثله . وروى آتيني : من يبيعَ بغيرِ إذنٍ
ولد — إن لم يكن الإمامُ — : فما قدر ^(٣) الشارع ، ما لم يمت سيّدُ
مدبّرٍ أو أمٌ ولدٍ ، قبلَ وصولِ . : فيعقبا ، ولا شيءَ له . أو
يهرب ^(٤) : ما أبقته عليه ، ما يبقيه غيره . . .
هرب ^(٥) أو لم يستأذن مالَ كأمٍّ مع قدره . ويؤخذان من تركه
ما لم ينو التبرع .

وله ذبيحٌ ما كُولِ خيفَ موته ، ولا يضمن ما نقصه .

(١) كذا في زرع والغاية . وفي ش : « مسافته » ، وهو تحريف .

(٢) كذا في زرع والغاية . وفي ش : « فأجرته » .

(٣) في ش : « قدره » ، والزائدة من التوسيع : لأنه في قوله : « فبقية » .

(٤) هنا « يهرب » ، وفي ش : « يهرب » ، وفي ز : « يهرب » ، وفي ش : « يهرب » .

الكتابة .

(٥) في ش : « هرب من غير بلد مساه . . . قدرته » ، والزائدة من الصريح .

وفي الغاية ٢٨٦ : « ... القدرة » ،

ومن وجد آبقاً : أخذه ، وهو أمانةٌ . ومن أدّعه ، فصدّقه
الآبق — : أخذه .

ولنائب إمام بيعه لمصلحةٍ : فلو قال : « كنتُ أعتقته » ،
فصل به .

باب

« اللَّقْطَةُ » : مالٌ أو مختصٌّ ضائعٌ — أو^(١) في معناه — لغير حربٍ. ومن أخذ متاعه ، وترك بدله — فكلُّ لُقْطَةٍ ، يأخذ حقه منه بعد تعريفه . وهي ثلاثة أقسام :

١ — ما لا تتبعه همة أو ساط الناس : كسوطٍ وشسعرٍ ورغيف . فيملك بأخذ^(٢) . ولا يلزمه تعريفه ، ولا بدله : إن وجد ربه^(٣) . وكذا لولقى كناسٌ ومن في معناه قطعاً صغاراً متفرقة ، ولو كثرت .

ومن ترك دابةً بمنزلة أو فلاق — لا تقطاعها ، أو عجزه عن علفها — : ملكها أخذها . وكذا ما يلقى : خوف غرق^(٤) .

٢ — الثاني : الضَّوَالُ التي تمتنع من صغار السباع : كإبلٍ وبقرٍ وخيلٍ وبغالٍ وحمر^(٥) ، وظبياء ، وطير ، وفهد^(٦) ، ونحوها

(١) كذا في ز والفاية ٢٨٧ . وفي ع ش : « أود » ، ولعل الزائد من تشرح .

ي ش : « بأخذه » ، وزيادة الماء من الشرح .

(٣) ورد بهامش ز حاشية : « قلت : وظاهر كلامهم يرمي دمه عليه . وادليل على وجوب رد العين إذا وجد مالكها ، ما ذكره البخاري ومسلم — ولا فائدة بجاري — : حدثنا سليمان بن حرب ، نا سعيد عن سلمة بن كهيل ، قال : سمعت سويد بن غزاة . قال : كنت مع سليمان بن ربيعة وزيد بن صوحان في غزاة ، فوجدت سوفا ، فقال لي : ألقه . قلت : لا ، ولكني إن وجدت صاحبه ، وإلا استنفت به . ذكرناه في باب اللقطة . ا ب . قاله المصنف » وراجع شرح المنتهى ، والإقناع ١٧٧/٤ .

(٤) ورد بهامش ز : « مشكلة ما يلقى خوف الغرق » .

(٥) كذا في زع والفاية . وفي ش : « وحير » . وكلامها جمع حائر ، كما في المختار .

(٦) ورد في ز بعد ذلك مضروباً عليه : « وكاب » .

فغيرُ الآبقِ يحرمُ التقاطُهُ ، ولا يُملكُ بتعريفٍ . وإمامٌ
ونائبُهُ أخذهُ : ليحفظهُ لربه ؛ ولا يلزمُهُ تعريفُهُ . ولا يؤخذُ منه
بوصفٍ .

ويجوزُ التقاطُ صُودٍ متوحشةٍ — لو تُركت : رُجعتُ^(١)
إلى الصحراءِ . — بشرطٍ عجزٍ ربهَا ؛ ولا يملكها بالتعريف . لا
أحجارٍ طواحينَ ، وقُدورٍ ضئيلةٍ ، وأخشابٍ كَبيرةٍ .
وما حرُمُ التقاطُهُ ، ضمنهُ آخذُهُ : إن تلفَ أو نقصَ ، كغاصبٍ .
لا كمالٍ . ومن كتمه ، قُتِلَ — : فقيمتُهُ مرتينِ .
ويزولُ ضمانُهُ بدفعه إلى الإمامِ أو نائبِهِ ، أو ردُّه إلى مكانه
بأمرِهِ^(٢)

٣ — الثالثُ : ما عداهُما : من عُمرٍ ومتاعٍ ، وغنمٍ وفُضْلانٍ ،
وعجائِلٍ وأفلأٍ ، وقنٍّ صغيرٍ ، ونحو ذلك .
فيحرُمُ على من لا يأمنُ نفسه عليها أخذُها ؛ ويضمَّنُها به . ولم
يملكها ولو عرفها .
وإن أَمِنَ نفسه ، وقوىَ على تعريفها : فله أخذُها . والأفضلُ :
تركها ولو بَخْصِيعةٍ .

(١) بهذا النسب ورد في ز . وهو يرد لازماً ومتعبداً ، كما في المختار .

(٢) ورد في رواية ٢٨٨ . وروى : بأسره ، وهو تعريف .

ومن أخذها، ثم ردها إلى موضعها، أو فرط - : ضمنها ، إلا أن يأمره إمام^(١) أو نائبه بردها .

* * *

فصل

وما أبيع ألتقاطه ، ولم يملك به - ثلاثة أضرب :

١ - : حيوان . فيلزمه فعل الأصلح : من أكله بقيمته ، أو يبيعه وحفظه عنه ، أو حقه له ويقتضى عليه من ماله « وله الرجوع بيده » فإن استوت الثلاثة : خير .

٢ - : الثاني : ما يخشى فسادَه . فيلزمه فعل الأحظ : من يبيعه ، أو أكله بقيمته ، أو يجفيف ما يفسد . فإن استوت : خير .

٣ - : الثالث : باقى المال . ويلزمه حفظ الجميع ، وتعريفه فوراً نهائياً أول كل يوم أسبوعاً . ثم عادة حولاً من ألتقاط^(٢) - : بأن يُنادى : « من صاع منه شيء أو نفقة ؟ » - فى الأسواق ، وأبواب المساجد أوقات الصلاة . وكره داخلها . وأجرة منادٍ على ملتقط^(٣) . ويُنتفع بمباح من كلاب ، ولا يعرف^(٤) .

وإن أخره الحول أو بعضه لغير عذر : أثم ، ولم يملكها به بعد . كالتقاط^(٥) بنية تملكه ، أو لم يُرد تعريفاً^(٥) .

(١) كذا فى زع والناية ٧٨٩ . وفى ش : « الإمام » .

(٢) كذا فى زع والناية : وفى ش : « القاطه » . والزائد من المرح .

(٣) ورد فى ز بعد ذلك مضروباً عليه : « النتح » ولم يذكر الأكثر للحيوان تعريفاً .

انسى

(٤) كذا فى ز ، أى الباح . وفى ع ش « تعرف » أى الكلاب .

(٥) كذا فى زع والناية ٧٩٠ . وفى ش : « كالتقاطه » ، والزيادة من المرح .

(٦) ورد بهامش ع : ح : « تعريفها » .

وايس خوفه أن^(١) يأخذها سلطان جائر، أو يُطالبه بأكثر —
 عذراً في ترك تعريفها، حتى يملكها بدونه .
 ومن عرفها حولاً^(٢) . فلم تُعرف — : دخلت في ملكه حكماً ،
 ولو عَرَضاً ، أو لَقِطَةً الحَرَم ، أو لم يحتر ، أو آخره لعذر ، أو
 ضاعت فعرّفها الثاني — مع علمه بالأول — ولم^(٣) يُعلمه ، أو أعلمه
 وقصد بتعريفها لنفسه .

فصل

ويحرم تصرفه فيها حتى يعرف وعاءها وهو : كيسها ونحوه ؛
 وكاءها وهو : ماشد^(٤) به : وعفاصها — وهو : صفة الشد . —
 وقدرها ، وجنسها ، وصفتها .
 وسن ذلك نندرجها ، وإشهاد عدلين عليها — لأعلى صفتها —
 وكذا لقيط .
 ومتى وصفها طالبها^(٥) : لزم دفعها بنائها . ومع رِقَ ملتقط ،
 وإنكار سيده — فلا بُدَّ من يئنة . والمنفصل بعد حول تعريفها ،
 لو أجدها .

(١) في ش : « بأن » ، ولعل الزيادة من الباشر ، لا من الشارح . وتأني .

(٢) أسقط هذا من ش ، وأدرج في الشرح .

(٣) كذا في زع والفاية ، وفي ش : « أولم » ، وهو تعريف .

(٤) كذا في ز والفاية ٢٩١ . وفي ع ش : « شد » .

(٥) ورد في ز بعد ذلك مضروباً عليه : « والمتلف حراً وعد وأهم به » : إنما .

لزم دفعها بنائها .

وإن تلفتْ أو نقصتْ قبله، ولم يفرطْ — : لم يضمنها . وبعده :
يضمنها مطلقاً . وتُعتبرُ القيمةُ يومَ عُرف^(١) ربها .
وإن وصفها ثمان قبل دفعها للأول : أقرع ، ودُفعتْ إلى قارع
ييمينه . وبعده : لا شيء للثاني .

وإن أقام آخرُ ينةً أنها له : أخذها^(٢) من واصل . فإن تلفتْ :
لم يضمن ملتقط .

ولو أدرَكَها ربها ، بعد الحول ، مبيعةً أو موهوبةً — : فليس
له إلا البدلُ . ويُفسخُ زمان^(٣) خيار ، وتُردُّ كبعدِ عودِها بفسخٍ
أو غيره ، أو رهنها . ومثوثة الرد على ربها .

ولو قال مالكها بعد تلفها : « أخذتها لتذهب بها » ، وقال
الملتقط : « . . . لأعرفها » فقولُه يمينه .

ووارث^(٤) — فيما تقدّم — كمورثته .

ومن أَسْتَيْقِظ ، فوجد في ثوبه مالاً — لا يدري من
صره — : فهو له . ولا يبرأ من أخذ من نائم شيئاً ، إلا بتسليمه له .
ومن وجد في حيوانٍ تقدماً أو دُرَّةً : فلقطة لو أجده . وإن وجد
دُرَّةً غير مشقوبة ، في سمكة — : فلصيّاد .

(١) كذا في زع والناية . وفي ش : « عرفها » ، وإمله تحريف .

(٢) كذا في جميع الأصول ، إلا أن الثابت في ش لفظ من المرح مائل ، وأدرج
لفظها فيه .

(٣) كذا في ز . وفي ع ش والناية : « زمن » .

(٤) في ش زيادة مدرجة من المرح ، هي : « ملتقط ورب لقطه » .

ومن ادعى ما يدّ لصّ أو ناهبٍ أو قاطعِ طريقٍ ، ووصفه ^(١) :
فهو له .

* * *

فصل

ولا فرق بين ملتقطٍ غنيٍّ وفقيرٍ ، ومسلمٍ ^(٢) وكافرٍ ، وعدلٍ
وفاسقٍ يأمنُ نفسه عليها .

وإن وجدها صغيراً أو سفيهاً أو مجنوناً : قام وليّه بتعريفها .
فإن تلفت بيد أحدكم ، وفرّط — : ضامنٌ ، كإتلافه . وإن كان
بتفريط الولي : فعليه . فإن لم تُعرَف : فلو أجدها .

والرقيقُ لسيدِهِ ^(٣) أخذها ، وتركها معه : إن كان عدلاً يتولى
تعريفها . وإن لم يأمنُ سيده : لزمه سترها عنه . ومتى تلفت —
بإتلافه ، أو تفريطه — : ففي رقبته .

ومكاتبٌ كحُرٌّ . ومبعضٌ فبيّنه وبين سيده . وكذا كلُّ
نادرٍ من كسب — : كهبةٍ وهديةٍ ووصيةٍ ، ونحوها . — ولو
أن يئتماً مهايأةً ^(٤) .

* * *

(١) كذا في زش والفاية ٢٩٢ . وفي ع : « أو وصفه » ، وهو تعريف .

(٢) في الفاية ٢٩٣ : « مسلم » ، وهو تعريف . وفي ش : « ولا مسلم » ، والنزائد من
الشرح .

(٣) كذا في زع والفاية . وفي ش : « وليد » ، والواو من كلام الشارح .

(٤) في ع : « مهابات » . ولعله رسم قديم ، وتسهيل الهمزة هنا جائز كما في الصباح .
وضبط في ز بضم التاء ، وهو صحيح على أن اسم « أن » ضمير الشأن . والفتح أولى وأقعد .

بَابُ

« اللَّقِيطُ » : طفلٌ لَا يُعْرَفُ نَسَبُهُ وَلَا رَقُّهُ ، يُبْذَأُ أَوْ صُلِّ^(١) ،
إِلَى سَنِّ التَّمِيِزِ^(٢) . وَعِنْدَ الْأَكْثَرِ : إِلَى الْبُلُوغِ .

وَالْتَقَاطُهُ فَرَضٌ كِفَايَةٌ . وَيُنْفَقُ عَلَيْهِ بِمَامَعِهِ ؛ وَإِلَّا^(٣) : فَمَنْ يَبْتَ
الْمَالِ . فَإِنْ تَعَذَّرَ أَقْرَضَ عَلَيْهِ حَاكِمٌ . فَإِنْ تَعَذَّرَ : فَعَلَى مَنْ عَلمَ
حَالَهُ ؛ وَلَا يَرْجَعُ : فَهِيَ فَرَضٌ كِفَايَةٌ .

وَيُحْكَمُ بِإِسْلَامِهِ وَحُرِّيَّتِهِ^(٤) ، إِلَّا أَنْ يَوْجَدَ فِي بَلَدٍ أَهْلُ حَرْبٍ ،
وَلَا مُسْلِمٌ فِيهِ ، أَوْ فِيهِ مُسْلِمٌ — : كَتَّاجِرٍ وَأَسِيرٍ — : فَكَافِرٌ رَقِيقٌ .
وَأِنْ كَثُرَ الْمُسْلِمُونَ : فَمُسْلِمٌ . أَوْ فِي بَلَدٍ إِسْلَامٍ — كُلُّ
أَهْلِهِ ذِمَّةٌ — : فَكَافِرٌ . وَإِنْ كَانَ بِهَا مُسْلِمٌ — يُمْكِنُ كَوْنُهُ
مِنْهُ — : فَمُسْلِمٌ .

وَإِنْ لَمْ يَبْلُغْ مِنْ قُلْنَا بِكُفْرِهِ : تَبَعًا لِلدَّارِ ، حَتَّى صَارَتْ دَارَ
إِسْلَامٍ — : فَمُسْلِمٌ .

وَمَا وَجِدَ مَعَهُ — : مِنْ فِرَاشٍ تَحْتَهُ ، وَثِيَابٍ ، أَوْ مَالٍ فِي جَيْبِهِ
أَوْ تَحْتَ فِرَاشِهِ . — أَوْ مَدْفُونًا تَحْتَهُ ، طَرِيًّا ، أَوْ مَطْرُوحًا قَرِيبًا
مِنْهُ ؛ أَوْ حَيَوَانٌ مُشَدُّودٌ بِثِيَابِهِ — : فَلَهُ .

(١) وَفِي شِ زِيَادَةِ مَدْرَجَةٍ مِنَ الْفَرْحِ ، هِيَ : « الطَّرِيقُ » .

(٢) وَهُوَ بِهَاشِ زُحَاشِيَّةٍ : « وَهُوَ : تَمَامُ سَبْعِ سَنِينَ » .

(٣) قَوْلُهُ : « وَإِلَّا » أَسْقَطَ مِنْ شِ ، وَأَخْرَجَ فِي الْفَرْحِ .

(٤) كَذَا فِي زَعِ وَالْفَايَةِ ٢٩٤ . وَفِي شِ : « وَبِحُرِّيَّتِهِ » ، وَالزِّيَادَةُ مِنَ الْفَرْحِ .

والأولى بمحضاتِهِ واجدُهُ : إن كان أميناً ، عدلاً — ولو ظاهراً —
حرّاً ، مكلفاً ، رشيداً . وله حفظُ ماله ، والإنفاقُ عليه منه ، وقبولُ
هبةٍ ووصيةٍ له بغيرِ حكمٍ حاكم .

ويصحُّ التَّقَاطُ قَبْلَ لَمْ يَوْجَدْ غَيْرُهُ ، وَذِمِّيٌّ لَذِمِّيٌّ .
وَيُقَرَّرُ يَدٌ مِنَ الْبَادِيَةِ مُقِيمًا فِي حِلَّةٍ ، أَوْ يُرِيدُ نَقْلَهُ إِلَى الْحَضَرِ .
لَا بَدْوِيًّا يَنْتَقِلُ فِي الْمَوَاضِعِ ، أَوْ مِنْ وَجْدِهِ فِي الْحَضَرِ فَأَرَادَ نَقْلَهُ إِلَى
الْبَادِيَةِ : أَوْ مَعَ فَسْقِهِ أَوْ رَقِهِ أَوْ كَغَيْرِهِ : وَاللَّقِيطُ مُسْلِمٌ .

وإن أَلْتَقَطَهُ فِي الْحَضَرِ مِنْ يُرِيدُ النُّقْلَةَ إِلَى بَلَدٍ آخَرَ^(١) أَوْ
قَرْيَةٍ ، أَوْ مِنْ حِلَّةٍ إِلَى حِلَّةٍ — : لَمْ يُقَرَّرْ يَدَهُ ، مَا لَمْ يَكُنِ الْمَحَلُّ —
الَّذِي كَانَ بِهِ -- وَ يَيْثًا^(٢) : كَغَوْرٍ يَيْسَانِ^(٣) ، وَنَحْوِهِ .

وَيَقْدَمُ مُوسِرٌ وَمُقِيمٌ — مِنْ مَلْتَقِطَيْنِ — عَلَى ضِدِّهِمَا : فَإِنْ
أَسْتَوِيَا : أَقْرَعَ .

وإن اُخْتَلَفَا فِي الْمَلْتَقِطِ مِنْهُمَا : قُدِّمَ مَنْ لَهُ بَيِّنَةٌ : فَإِنْ عَدِمَاهَا :
قُدِّمَ ذُو الْيَدِ يَمِينِهِ : فَإِنْ كَانَ يَدَيْهِمَا : أَقْرَعَ . فَمَنْ قَرَعَ : سَلَّمَ
إِلَيْهِ مَعَ يَمِينِهِ .

(١) كَذَا فِي زَعِ وَالنَّايَةِ ٢٩٥ . وَفِي زَيْشٍ : « أُخْرَى » . وَكَلَامًا جَائِزٌ .

(٢) وَرَدَّ بِهِمَا شَرْحُ مَضْرُوبًا عَلَى مَا عَدَّ الْكَلِمَةَ الْأُولَى : « قَامُوسٌ : الْوَبَاءُ عَمَلٌ :
الطَّاعُونَ أَوْ كُلُّ مَرِيضٍ عَامٍ » .

(٣) يَفْتَحُ الْبَاءَ كَمَا ضَبَعُ فِي ع . وَهُوَ الَّذِي صَرَّحَ بِهِ يَأْقُوتُ فِي الْمَجْمَعِ ٣٣١/٢ ، وَالْمُرَافِقُ
لَنَا فِي الْأَسَانِ ٣٣٠/٥ وَ ١٩٧/١٦ ، وَالْقَامُوسُ وَشَرْحُهُ ١١٤/٤ وَ ١٤٠/٩ ، وَالصَّحَاحُ
وَالْمُخْتَارُ : (ب س ن) . وَزَعَمَ الْبَهْوِيُّ فِي شَرْحِهِ وَشَرْحُ الْإِقْنَاعِ ١٩٥/٤ : أَنَّهُ بِالْكَسْرِ .
وَأَمَلَهُ نَاطِقُ الْعَامَةِ .

وإن لم يكن ^(١) لهما يدٌ ، فوصفه أحدهما بعلامة مستورة ^(٢) في جسده — : قُدِّم . وإن وصفاه : أقرع .
وإلا سلَّمه الحاكم إلى من يرى : منهما ، أو من غيرهما .
ومن أسقط حقه : سقط .

* * *

فصل

وميراثه ودَيْتُه — إن قُتل — لبيت المال . ويُخَيَّر الإمام —
في عهدي -- بين أخذها والتقصاص .
وإن قُطِع طرفه عمدًا : انشَظِر بلوغه ورشدُه ، إلا أن يكون
فقيرًا : فيلزم الإمام العفو على ما يُنْفَق عليه .
وإن ادَّعى جاني عليه أو قاذفه رِقَّةً ، وكذَّبه لقيط بالغ — :
فقوله .

وإن ادَّعى أجنبِي رِقَّةً — وهو بيده — : صدَّق يمينه ، ويثبت
نسبه مع رِقَّة . وإلا ، فشهدت له بيْنَتُه بيد — وحلف أنه
مِلْكُه — أو ^(٣) بملك : أو أن أمته ولدته في ملكه — :
حُكِمَ له به .

وإن ادَّعاه ملْتَقِطٌ ^(٤) : لم يُقبل إلا بيْنَتُه .

(١) كذا في ز . ووش والناية : « تكن » . وكل صحيح .

(٢) كذا في زع والناية والإقناع ١٩٦ . ووش : « مسطورة » ، وهو تصحيف لطريف .

(٣) في ش زيادة من الفرج : « بيْنَة » . وانظر الناية ٢٩٦ .

(٤) كذا في زع والناية . ووش : « ملْتَقِطُه » ، والزيادة من الفرج .

(م ٣٦ — منتهى الإرادات)

وإن أقرَّ به لقيطٌ بالغ : لم يُقبل . وبكفرٍ — وقد نطق بإسلام، وهو يَمُقلُهُ — أو مسلمٌ حُكماً : فمُرتدٌّ .

وإن أقرَّ به من يمكن كونه منه ولو أثنى ذات زوجٍ أو نسبٍ معروفٍ — : ألحق ، ولو ميتاً ، به — لا زوج^(١) مُقرَّر — ولا يَتَّبَع في رقٍّ ، ولا كافرًا^(٢) في دينه . إلا أن يُقيمَ بَيِّنَةٌ أنه وُلد على فراشه .

وإن أدَّعاه أثنان فأكثرُ ممَّا : قدَّم من له بَيِّنَةٌ . فإن تساووا فيها أو في عددها : عُرض مع مدعٍ أو أقاربٍ به — إن مات — على القافة ؛ فإن ألحقته بواحد أو اثنين^(٣) : لَحِقَ . فَيَرِثُ كُلًّا منهما إرثَ ولدٍ ، ويرثانه إرثَ أبٍ . وإن وُصِّيَ له : قَبِلَا . وإن خَلَفَ أحدهما : فله إرثُ أبٍ كاملٌ ، ونسبه ثابت من الميت . ولأُمِّيُّ أبويهِ — مع أمٍّ أمٍّ — نصفُ سدسٍ ، ولها نصفُهُ . وكذا لو ألحقته بأكثر .
وإن لم توجَّد^(٤) قافةً ، أو نفقةً ، أو أشكَلَ^(٥) ، أو^(٦) اختلف قائفان ، أو اثنان وثلاثة — : ضاع نسبه .

(١) كذا في ز . وفي ع ش : « بزواج » ، ولعل الباء من الشرح وإن وردت في النهاية ٧٩٧ .

(٢) كذا في ز ش ، وهو عطف على « رقيقاً » المحذوف المنذر . وفي ع : « كافرًا » . والنهاية : « كفر » . وكلاهما خطأ وتحريف .

(٣) كذا في زع والنهاية . وفي ش : « أو ابنتين » ، والزيادة من الشرح .

(٤) كذا في زع والنهاية . وفي ش : « يوجد » . والظاهر أنه تصحيف نشأ عن ظن أن « القافة » مفرد ، مع أنه جمع « قائف » ، كما ذكر في المصباح والمختار .

(٥) في ش زيادة : « أمره » . وقد وردت في أصل ع بالفتح : « الأمر » ، ثم أصلحت بما في ش . وهي من الشرح على ما ترجع .

(٦) وردت « أو » في زع والنهاية ، وسقطت من ش .

ويؤخذ باثنين خالفهما ثالث ، كَيْطَارَيْنِ وطَيْبَيْنِ في عيب .
ولورجع عن دعواه من الحَقَّتْ به القافة : لم يُقبل .
ومعَ عدم إلحاقها بواحدٍ من اثنين ، فرجع أحدهما — يُلحق بالآخر .

ويَكْفِي قائفٌ واحد ، وهو كحاكم : فيكفي مجردُ خبره .
وشُرط كونه ذكراً عدلاً^(١) حرّاً ، مجرباً في الإصابة .
وكذا إن وطئ ، أثنان امرأةً بشبهة ، أو أمتها في طهر ، أو
أجنبيٌّ بشبهة — زوجةً أو سرّيةً لآخر — : وأنت^(٢) بولد يمكن
كونه منهما .

وليس لزوج — ألحق به — اللعانُ لنفسه .

(١) كذا في زش والغاية . وفي ع : « حرّاً عدلاً » . وإمله أول .
(٢) في ع : « وقدأت » ، إلا أن الزيادة — وهي من الشرح — وردت بالهامش
مع التصحيح .

قد وقع الفراغ — بحمد الله وفضله ، وتوفيقه سبحانه وعونه — من تصحيح القسم
الأول من كتاب : « منتهى الإرادات » وتحقيقه ، وترتيبه وتنسيقه ؛ في صباح يوم الثلاثاء
السادس عشر من ربيع الثاني سنة ١٣٨١ هـ (الموافق ٢٦ من سبتمبر سنة ١٩٦١ م) .
ولما لرجو أن تكون قد عرضناه عرضاً جيداً سائياً في جلته : يعين القارىء على فهم عبارته ،
وإدراك إشارته .
كما نرجو أن نوفق إلى إخراج القسم الثاني منه ، في أقرب فرصة ممكنة ؛ إن شاء الله .

عبد الغنى عبد الحالى

أستاذ أصول الفقه بكلية الشريعة

القاهرة — ميدان السيدة نفيسة

في ١٦/٥/١٣٨١ هـ — ١٦/١٠/١٩٦١ م

تبيين، وتصويب

ص س الصواب	ص س الصواب
٣١٩ يصحح رقم الصفحة .	٩ ٩ يتغير : (بفتح واحدة فوق الياء) .
— ٨ ويخص .	١٣ ١ وانتاله : (بضم اللام) .
٣٢٠ ٥ وذميا .	١٤ ١ ونزه .
٣٥٤ ٦ هذا .	— ١٦ في ش : ويجب الاستنجاه
٣٦٦ ٩ وأشركتك : (بهزة قطع) .	لكل ، والزائد من الشرح .
٣٨٢ ٥ قبض : (بضم الفاف) .	١٥ ١٣ على .
٤١٢ ١٣ ضمان .	١٦ ١٤ الحية : (بكسرتين) .
٤١٣ ٧ مقضى .	٢٤ ٤ في ش : وصلاة بطلت استأنف ،
٤٤٨ ٨ وحقوق .	والزائد من الشرح .
٤٥١ ١٤ بمحضرتك .	١٨٢ ١٥ أر أوصاف ... ميز .
٤٥٧ ٤ ويقابل : (بالياء المثناة) .	١٨٧ ١٣ وآس .
٤٦٣ ١٤ فالوضيعة : (بضمه واحدة) .	٢٠٠ ٦ قرضا : (بالضاد) .
٤٨٠ ١٢ لصيد .	٢٣٦ ٨ وقضى : (الفتحه فوق الضاد) .
٤٩٦ ٥ لزوع : (بكسرتين) .	٢٧٣ ٢ استلهما .
٥٠٢ ٢ صاحبه .	— ١١ اضطباع ... هذا .
٥١٣ ١ ويرجع .	٢٧٦ ١١ مولاته : (بضم التاء) .
٥٢٨ ٧ ومثله : (بضم اللام) .	٢٨٢ ٩ يدخلاها .
٥٣٦ ٤ أركان : (بضم النون) .	٣٠٦ ٢ حرم .
٥٣٧ ١١ إن : (بكسر الهمزة) .	٣٠٨ ٣ الصواب : د حصر ، بالصاد ،
٥٤٠ ٤ ولولمالك .	كما في زع . وصحف في ش بالضاد .
	٣١٣ ٨ ويحرم .

أما بعد : فهذا تبين الحروف المدوسة أو الساقطة وبعض ما فاتنا التنبيه عليه . وتصويب ما وقفنا عليه — من الأخطاء الواقعة — أثناء وضع الفهرست .
فإن وقفنا بعد ذلك ، أو وقف غيرنا على شيء آخر منها ، ونفضل بإخبارنا عنها — مشكورا منا ،
ومأجورا من الله — : أثبتنا صوابها في القسم الثاني إن شاء الله .

عبد الفتى عبد المحلى

فهرست إجمالى لموضوعات القسم الأول من منتهى الإرادات

١٠ حكم الماء القليل المتنضح لوقوع النجاسة فيه.

١١ العمل باليقين عند الشك .

— حكم مالو اشتبه بمباح طهور بمحرم أو نجس أو طاهر .

— حكم مالو اشتبهت ثياب طاهرة بمباحة بنجسة أو محرمة .

١١ باب فى حقيقة الآنية ، وأحكامها .

١١ تعريف الآنية ، وما يحرم اتخاذها ، واستعماله منها .

١٢ صحة الطهارة من آنية الذهب والفضة وما إليها .

— حكم نحو الموه ، وما لم تعلم نجاسته : من آنية الكفار .

— الكلام على جلد الميتة ونحوه ، ودبغه واستعماله .

— سنية تخمير الآنية ، وإيكاء الأسقية .

١٢ باب حقيقة الاستنجاء ، وآداب الخلاه .

— تعريف الاستنجاء ، وما يسن لداخل الخلاه .

١٣ ما يكره لداخل الخلاه ويحرم .

— ما يسن له إذا فرغ ، وقوله إذا خرج .

١٤ بيان ما لا يجرى فيه إلا الماء .

— الكلام على غسل ما بداخل فرج الثيب وحشفة الأفاف : من نجاسة ، وجنابة .

٣ التعريف بمؤلف كتاب منتهى

الإرادات، وبيان منزلة كتابه عند علماء

المذهب الحنبلى . للشيخ محمد بن

عبد العزيز بن مانع .

٥ تنبيه ببيان النسخ التى اعتمد فى طبع

الكتاب عليها .

٦ افتتاحية الكتاب .

٧ كتاب فى حقيقة الطهارة . وأحكامها .

— تعريف الطهارة .

٧ باب فى بيان أقسام المياه الثلاثة ،

وحقائقتها وأحكامها .

— القسم الأول : الطهور .

٨ — الثانى : الطاهر .

— ما يكره استعماله منه .

— حكم القليل المستعمل فى رفع حدث

أو لإزالة خبث ، أو غير ذلك .

٩ القسم الثالث : النجس .

— حكم الوارد بمحل التطهير .

— حقيقة الحرية ، وحكمها .

— حكم الماء الكثير المتغير وغيره .

— حكم المتنجس بغيره .

— حد الماء الكثير والقليل .

١٠ وزن القلتين ، ومساحتها .

— حكم استعمال ما لا ينجس إلا

بالتغير .

- ٢١ باب أحكام مسح الخفين وما لإيهما .
 — حكم مسح الخفين وما يكره أولاً يسند للمسح .
 — ما يصح المسح عليه .
 ٢٢ الكلام على مسح العمامة والجباث وخرق النساء .
 — الكلام على مدة مسح المسافر والمقيم .
 — شروط المسح على الخفين .
 ٢٣ شروط مسح العمامة ، ووجوب مسح أكثرهما وجميع الجبيرة .
 — ما يسند في كيفية مسح الخفين .
 ٢٤ مكروهات المسح ، ومبطلاته .
 ٢٤ باب في نواقض الوضوء الثمانية ، وأحكامها .
 — الناقض الأول والثاني .
 ٢٥ الناقض الثالث إلى السابع .
 ٢٦ الناقض الثامن .
 ٢٦ فصل في حكم من شك في طهارة أو حدث ، أو يتيقنهما أو أحدهما . وغير ذلك .
 ٢٧ ما يحرم بالحدث .
 — الكلام على من المصحف ، والسفر به لدار الحرب ، وتطيينه ، وما إليه .
 ٢٧ باب في حقيقة الفسل ، وأحكامه .
 — تعريف الفسل ، وموجباته السبعة ، وأحكامها .
 — الموجب الأول .
 ٢٨ الموجب الثاني إلى السادس .
 ٢٩ الموجب السابع .
 ٢٩ حكم قراءة الجنب القرآن .

- ١٤ ما يصح الاستنجاء به ، ويحرم ويجزى فيه .
 — ما يجب الاستنجاء به ، وعدم صحة الوضوء والتيمم قبله .
 ١٥ باب في كيفية التسوك وأحكامه ، وآداب الفطرة .
 — كيفيته ، وما يتأكد عنده ، ووجوبه على النبي صلوات الله عليه .
 — سلة البداءة بالآمين ، وغير ذلك .
 — حكم الختان والاستحداد وحلق القفا .
 ١٦ حرمة نحو النقص والوصل .
 ١٦ فصل في سنن الوضوء .
 ١٧ باب في حقيقة الوضوء ، وأحكامه .
 — تعريف الوضوء ، ووجوب التسمية .
 — فروض الوضوء ، وحقيقة الموالاة .
 ١٨ شروط الوضوء والفسل .
 — حقيقة النية ، وأحكامها .
 — ارتفاع الحدث بنية ما تسن له الطهارة ، ونحوه .
 ١٩ حكم ما لنوى مسنوناً أو واجباً ، أو تنوعت أحداث ونوى أحدها .
 ١٩ فصل في صفة الوضوء .
 — الكلام على النية وما إليها ، وغسل الوجه ، وحده .
 ٢٠ الكلام على غسل اليدين ، ومسح الرأس ، وحده .
 — الكلام على غسل الرجلين ، وحد الكعبين .
 ٢١ ما يسند عند الفراغ منه وبياح .
 — حكم من طهره غيره بإذنه .

- وقت فرض .
- ٣٦ الكلام على من خرج لحرق أو صيد ، أو أراق الماء في الوقت ، أو ضل عن رحله وبه الماء .
- الكلام على التيمم لكل حدث ، ولكل نجاسة بالبدن .
- حكم تعذر استعمال الماء والتراب .
- ٣٧ حكم مالو وجد ثلجا وتعذر تذويبه .
- ٣٧ الشرط الثالث .
- ٣٧ فصل في فرائض التيمم ، وغيرها .
- الكلام على فرائضه .
- ٣٨ ما يستباح بالنية .
- حكم التسمية فيه .
- مبطلات التيمم .
- ٣٩ حكم وجود الماء في الصلاة أو الطواف وغيرها .
- ما يسن لنحو العالم بوجود الماء .
- صفة التيمم .
- حكم بذل الماء أو الثوب .
- ٤٠ باب إزالة النجاسة الحكيمة .
- ما يشترط لذلك .
- حكم بقاء الطعم أو اللون أو الريح .
- الكلام على عدم إزالة النجاسة إلا بنحو ملح .
- ٤١ ما يغسل بخروج المذي .
- الكلام على غسل نحو الدهن بالماء ، وانقلاب الخثرة خلا .
- ٤٢ حكم مالو بلغ لوزا بقشره ثم قاده .

- ٢٩ حكم دخول المسجد من الجنب والحائض والنفساء والمجنون والسكران .
- ٣٠ فصل في الأغسال المستحبة الستة عشر ، والتيمم لكل الحاجة .
- فصل في صفة الغسل .
- صفة الغسل الكامل .
- ٣١ صفة الغسل المجزئ .
- أو تفالغ الحدث قبل زوال حكم الحدث .
- مسنونات الغسل .
- الكلام على زنة المد والصاع .
- ٣٢ مكروهات الغسل ، وبعض أحكام النية .
- بما يسن للجنب ، والحائض والنفساء المنقطع دمه .
- ٣٢ فصل في حكم نحو بناء الحمام ودخوله .
- ٣٣ باب في حقيقة التيمم ، وأحكامه .
- تعريف التيمم ، وبيان أنه عزيمة .
- شروط التيمم الثلاثة ، وأحكامها .
- الشرط الأول والثاني .
- ٣٤ الكلام على شراء الماء والحبل والدلو .
- الكلام على بذل الماء للمعطشان ، وجمع ماء الوضوء للشرب .
- الكلام على القدرة على ماء البئر ببل ثوب وعصره .
- حكم من بعض بدنه جريح ولا يتضرر بمسح الماء .
- ٣٥ حكم من عدم الماء ، أو وجد مالا يكفي للطهارة .
- حكم التيمم لخوف فوت جنازة أو

- ٤٢ فصل بيان بعض أنواع النجس :
كالمسكر ، وغير ذلك .
- ٤٣ ما يعنى عن يسيره وأثره ، وما إليه .
— بيان أن نحو العرق طاهر .
- ٤٤ عدم كراهية سؤر الطاهر .
— حكم مالو وقع الميت في نحو النفيق .
- ٤٤ باب في حقيقة الحيض والنفاس ،
وأحكامهما .
- تعريف الحيض ، وما يمتنع بسببه .
- ٤٥ ما يوجب الحيض والنفاس .
— الكلام على الاستمتاع بالخائض ،
وما يباح لها قبل الفسل .
- ٤٥ الكلام على سن الحيض ، ومدته ، ومدة
الطهر .
- ٤٦ فصل في بيان حكم المبتدأة بدم أو
صفرة أو كدرة : من المستحاضة
والمنحيرة ، وغيرهما .
- ٤٨ فصل في بيان ما يلزم كل من دام حدثه ،
وغير ذلك .
- ٤٩ حكم وطء المستحاضة ، وشرب مباح
يمنع الجماع .
- ٤٩ فصل في مدة النفاس ، وحقيقتها ،
والأحكام المرتبطة به .
- ٥٠ حكم وطء النفساء ، ووضع ثؤابين
فأكثر .
- ٥١ كتاب في حقيقة الصلاة ، وأحكامها .
— تعريف الصلاة ، ومن يجب عليه
وتصح منه .
- حكم تأخير الصلاة عن لزمته .
- ٥٢ حكم ترك الصلاة جحوداً ، أو ترك
- ركن أو شرط .
- ٥٢ باب في حقيقة الأذان والإقامة ،
وأحكامهما .
- تعريف الأذان .
- ٥٣ الإقامة .
— متى يسنان ويجهان ويكرهان ؟
- ما ينادى به لصلاة العيد ونحوها .
- الكلام على مالو تركهما أهل بلد .
- ما يشترط ويسن في المؤذن .
- الكلام على من يكتفى في الإذان
والإقامة .
- ٥٤ عدد كلمات الأذان ، وسننه ومكروهاته
— ما يشترط لصحته .
- الكلام على أذان الفجر .
- ٥٥ الكلام على رفع الصوت ، واذان
المميز ونحوه .
- ما يسن للمؤذن وسامعه .
- سنية الصلاة على النبي - صلى الله عليه
وسلم - بعد الأذان .
- الكلام على خروج المؤذن من المسجد
قبل الصلاة .
- ٥٦ باب في بيان حقيقة شروط الصلاة
وعدها ، وأوقاتها ، والأحكام
المرتبطة بها .
- حقيقة وقت الظهر
- ٥٧ حقيقة وقت العصر والمغرب والعشاء .
- ٥٨ حقيقة وقت الفجر .
- ٥٨ فصل في بيان ما يتحقق به أداء الصلاة ،

- ٤٢ فصل بيان بعض أنواع النجس :
كالمسكر ، وغير ذلك .
- ٤٣ ما يعنى عن يسيره وأثره ، وما إليه .
— بيان أن نحو العرق طاهر .
- ٤٤ عدم كراهية سؤر الطاهر .
— حكم مالو وقع الميت في نحو النفيق .
- ٤٤ باب في حقيقة الحيض والنفاس ،
وأحكامهما .
- تعريف الحيض ، وما يمتنع بسببه .
- ٤٥ ما يوجب الحيض والنفاس .
— الكلام على الاستمتاع بالخائض ،
وما يباح لها قبل الفسل .
- ٤٥ الكلام على سن الحيض ، ومدته ، ومدة
الطهر .
- ٤٦ فصل في بيان حكم المبتدأة بدم أو
صفرة أو كدرة : من المستحاضة
والمنحيرة ، وغيرهما .
- ٤٨ فصل في بيان ما يلزم كل من دام حدثه ،
وغير ذلك .
- ٤٩ حكم وطء المستحاضة ، وشرب مباح
يمنع الجماع .
- ٤٩ فصل في مدة النفاس ، وحقيقتها ،
والأحكام المرتبطة به .
- ٥٠ حكم وطء النفساء ، ووضع ثؤابين
فأكثر .
- ٥١ كتاب في حقيقة الصلاة ، وأحكامها .
— تعريف الصلاة ، ومن يجب عليه
وتصح منه .
- حكم تأخير الصلاة عن لزمته .
- ٥٢ حكم ترك الصلاة جحوداً ، أو ترك

- ٧٧ الكلام على رفع اليدين، ووضع كف اليمنى على اليسرى، وما يستفتح به.
- الكلام على قراءة البسملة والفاتحة.
- ٧٨ الكلام على قراءة غير الفاتحة.
- ٧٩ الكلام على جهر الإمام بالقراءة.
- حكم القراءة بما يخرج عن مصحف عثمان.
- الكلام على الركوع وما يقال فيه.
- ٨٠ الكلام على الرفع من الركوع وما يقال معه، وما يتبعه.
- الكلام على السجود، وما يتبعه.
- ٨١ الكلام على الجلوس والتشهد وكيفية.
- الكلام على النهوض من التشهد الأول.
- ٨٢ الكلام على التشهد الثاني، وما يتبعه.
- ٨٣ فصل فيما يسن عقب الصلاة : من الاستغفار والدعاء.
- ٨٤ فصل فيما يكره في الصلاة : من الالتفات بلا حاجة، وغيره.
- ٨٥ الأحكام التي تتعلق بالمرور بين يدي المصلي.
- ٨٦ بيان ما يجوز للمصلي فعله وقوله أثناء صلاته.
- حكم من نابه شيء في الصلاة.
- ٨٧ حكم من غلبه الشاؤب أو بدره البصاق وما إليه.
- بعض المسنونات المتعلقة بالصلاة.
- حكم الصلاة إلى ستر.
- ٨٨ فصل في حقيقة أركان الصلاة وعددها.

- وما يتعلق بذلك : من أحكام الإعادة والقضاء، والتأخير عن أول الوقت، والشك وما إليه.
- ٦٠ باب في حقيقة العورة، وحكم سترها وكشفها، وما يسن الصلاة فيه، وغير ذلك.
- ٦٣ فصل فيما يكره في الصلاة وغيرها ويحرم : من اللبس وما إليه.
- ٦٥ باب في حقيقة النجاسة، وبيان أن اجتنابها شرط للصلاة، وما إلى ذلك : من الأحكام.
- ٦٦ فصل في بيان الأماكن التي لا تصح الصلاة تعبدًا فيها، أو تكره، وغير ذلك.
- ٦٨ باب في أحكام استقبال القبلة، وأنه شرط للصلاة مع القدرة.
- ٦٨ فصل في بيان فرض من قرب من القبلة أو مسجد النبي صلى الله عليه وسلم، وحكم من بعد عنها.
- ٦٩ دلائل القبلة.
- ٧٣ فصل في بيان أنه يشترط لصلاة الجماعة نية كل مصل حاله، والأحكام المتعلقة بذلك.
- ٧٥ باب صفة الصلاة.
- ما يسن عند الخروج إلى الصلاة، وعند دخول المسجد والخروج منه.
- تسوية الأمام الصفوف وتكملها.
- الكلام على التكبير.

١٠٣ فصل في حكم سجود التلاوة والشكر وما يتعلق بذلك .

١٠٤ فصل في حكم القراءة في المصحف والطريق ، وحفظ القرآن الكريم .

١٠٥ فصل في بيان الأوقات الخمسة المنهي عن الصلاة فيها .

١٠٦ باب في بيان حكم صلاة الجماعة ، ومن تجب عليه وتصح منه ، والأحكام المتعلقة بذلك .

١١٠ حكم تخفيف الإمام وسرعته ، وانتظار الداخل ، وتطويل قرار الركعة الأولى عن الثانية .

— حكم من استأذنته لمرأته أو أمته في الذهاب إلى المسجد .

١١٠ فصل في بيان أن الجن مكلفون في الجملة .

١١٠ فصل في بيان الأولى بالإمامة في الصلاة ، ومن تكره أو لا تصح لإمامته ، وما إلى ذلك .

١١٥ فصل في بيان أن السنة وقوف الإمام جماعة متقدمة ، والأحكام المتصلة بذلك .

١١٧ فصل في بيان ما يشترط في صحة اقتداء من يمكنه رؤية إمامه أو من وراءه ، وكراهية علو الإمام عن المأموم ، وغير ذلك .

١١٨ فصل في بيان من يعذر بترك الجمعة والجماعة ، دون غيره .

١٢٠ باب صلاة أهل الأعذار .

٨٩ فصل في حقيقة واجبات الصلاة وعددها .

٩٠ فصل في حقيقة سنن الصلاة وعددها .

٩٠ باب في بيان مشروعية سجود السهو ، وأحكامه .

٩٣ فصل في بيان حكم من ترك ركنا غير تكبيرة الأحرام ثم ذكر بعد الشروع في قراءة ركعة أخرى ، وما إلى ذلك : من أحكام .

٩٤ فصل في بيان أنه يبني على اليقين من شك في ركن أو عدد ركعات ، وما إلى ذلك .

٩٦ فصل في بيان أن سجود السهو واجب لما يبطل عمده وللحن الذي يحيل المعنى ، وغير ذلك .

٩٧ باب في بيان حكم صلاة التطوع ، وأنواعها ، وما يتصل بذلك . — أفضل صلاة التطوع وآكدها .

٩٨ الكلام على وقت الوتر ، وأقله ، ووقته . ٩٩ الرواتب المؤكدة .

١٠٠ السنن غير الرواتب .

— التيمم ، وصلاة الوتر بعدها .

١٠١ التهجيد والناشئة .

١٠١ فصل في بيان أفضلية صلاة الليل ، وسنية قيامه ، ووقته ، وغير ذلك .

١٠٢ الكلام على صلاتي الضحى والاعتساف .

وسايسن قراءته فيهما ، وغير ذلك :
من الأحكام .

١٣٧ تحريم إقامة الجمعة والعيد في أكثر
من موضع من البلد إلا الحاجة ،
وحكم ما إذا وقع العيد يومها .
١٣٨ مايسن صلاته بعد الجمعة .

— سنية قراءة سورة الكهف ، وكثرة
الدعاء ، والصلاة على النبي صلى الله
عليه وسلم ، والغسل في يوم الجمعة ،
وما إلى ذلك .

— بعض المكروهات والمحرمات .
١٣٩ حكم الصلاة والإم يخطب .
١٤٠ باب في حكم صلاة العيدين ، ووقتها
وسنية أدائها في الصحراء ، وخير ذلك .

١٤١ بعض شروطها ، وكيفية أدائها .
١٤٢ المكروهات والسنن وبعض الأحكام
المتعلقة بها .

١٤٣ باب في حقيقة الكسوف ، وحكم
صلاته ووقتها ، وكيفيةها .

١٤٥ حكم ما إذا اجتمع كسوف وجنابة ،
١٤٥ باب صلاة الاستسقاء .

— حقيقة الاستسقاء ، وحكم صلاته ،
وكيفيةها ، والسنن المتعلقة بها .

١٤٩ كتاب الجنائز .

— سنية الاستعداد للوت ، وغيره ،
وعيادة المريض . وحكم التداءى ، وما
يطلب عند الاحتضار وعقب الوفاة .

١٢٢ فصل في صلاة المسافر ، وبيان من
يصح قصره وفطره ، والأحكام
الخاصة بذلك .

١٢٥ فصل في أحكام الجمع بين الصلاتين ،
وبيان من يباح له الجمع دون غيره .
١٢٦ بيان الأفضل في الجمع ، وما يشترط له .
١٢٧ فصل في صحة صلاة الخوف ، وبيان
أوجهها الستة .

— الوجه الأول والثاني .

١٢٩ الوجه الثالث والرابع .

١٣٠ الوجه الخامس والسادس .

— بيان ما يشترط لصحة صلاة الجمعة
في الخوف حضرا .

— بيان صحة صلاة الاستسقاء والكسوف
والعيد كال مكتوبة .

١٣١ فصل في بيان كيفية الصلاة إذا
اشتد الخوف ، وما يشبه ذلك .

١٣٢ باب في بيان أحكام صلاة الجمعة ،
وأنها أفضل من الظهر ، ومستقلة ،
وفرض الوقت . وبيان من تجب عليه ،
والأحكام المتعلقة به .

١٣٤ فصل في شروط صحة صلاة الجمعة
الأربعة .

— الشرط الأولى والثاني والثالث .

١٣٦ الشرط الرابع .

— شروط خطبة الجمعة ، وما يبطئها ،
وما يسن فيها .

١٣٧ فصل في بيان أن الجمعة ركعتان ،

١٦٨ حكم الميتة الحامل ، ودفن الكافرة الحامل بمسلم .

١٦٩ فصل في بيان ما يسن للصاب ويكره ويحرم ، وحكم التعزية ، وإصلاح الطعام لأهل الميت .

١٧٠ فصل في حكم زيارة القبور ، والسنن المتعلقة بها .

١٧٢ كتاب في حقيقة الزكاة ، وأحكامها . — تعريف الزكاة والمال الخاص .

— شروط الزكاة الخمسة ، والأحكام المتعلقة بها .

— الشرط الأول والثاني والثالث .

١٤٧ د الرابع .

١٧٥ د الخامس .

١٧٧ باب زكاة السائمة .

— ما تجب فيه الزكاة .

— حقيقة السوم ، والأحكام المتعلقة به .

١٧٨ حكم زكاة الإبل .

١٧٩ حقيقة الجبران .

١٨٠ فصل في زكاة البقر .

١٨١ فصل في زكاة الغنم الأهلية أو الوحشية .

١٨٢ فصل في زكاة الخلطة .

١٨٦ فصل في حكم تفرق مال لواحد ، وبيان ما تؤثر فيه الخلطة .

١٨٧ باب زكاة الخارج من الأرض والنحل .

١٨٨ ما يشترط لذلك .

١٨٩ فصل في وجوب الزكاة فيما يشرب بكلفة وبدونها وبهما ، وبيان النصاب

١٥١ فصل في حكم غسل الميت ، وشروطه وبيان الأولى به ، وما إليه .

١٥٢ كيفية غسل الميت ، والأحكام المتعلقة به .

١٥٥ حكم الشهيد والسقط .

— حرمة سوء الظن بالمسلم العدل .

١٥٦ فصل في حكم تكفين الميت وما إليه .

١٥٨ فصل في بيان حكم الصلاة على الميت وكيفيتها ، والأولى بها .

١٦١ شرط صلاة الجنازة ، وحكم قضاء المسبوق فيها ، وحكم إعادتها .

١٦٣ حكم الصلاة على الغال وقاتل نفسه . — بيان أجر صلاة الجنازة .

١٦٣ فصل في حكم حمل الجنازة وتشييعها والقيام لها وغيره .

١٦٤ فصل في حكم دفن الميت ، وبيان الأولى به ، والوقت الذي يكره عنده ، وغيره .

١٦٥ الكلام على اللحد والقبر ، وكيفية الدفن .

— حرمة إسراج القبور والتخلى فوقها ، وجعل مسجد عليها أو بينها .

— حكم الدفن بالصحراء .

١٦٧ حكم من وصى بدفنه بدار أو أرض في ملكه .

— حكم الدفن بنحو المسجد ، وتعددته في قبر واحد .

— حكم نبش القبر .

في ذلك كله ، والأحكام المرتبطة به .
 ١٩١ فصل في بيان أن الزكاة على المستعير
 والمستأجر ، دون المالك . وحكم
 الخراجية والعشرية ، وحقيقة كل منهما .
 ١٩٢ فصل في نصاب العسل ، وبيان أن
 لا زكاة فيما يزل من السماء على الشجر
 وحكم تضمين أموال العشر والخراج
 بغير معلوم .
 ١٩٣ فصل في بيان حقيقة المعدن ، ونصاب
 ما تجب الزكاة فيه منه .
 ١٩٤ فصل في حقيقة الركاز وما يجب فيه ،
 وسائر الأحكام المرتبطة به .
 ١٩٥ باب في حقيقة الأثمان وزكاتها .
 ١٩٥ أقل نصاب الذهب والفضة .
 — حقيقة المتقال والدرهم والدينار .
 — زكاة المغشوش .
 ١٩٦ فصل في كيفية إخراج الزكاة إذا
 ما اجتمع جيد وردي ، وصحيح
 ومكسر .
 ١٩٧ فصل في زكاة الحلي ، وحكم تحليلية
 المسجد أو المحراب أو تمويه السقف أو
 الحائط بالنقد .
 ١٩٧ فصل في حكم التختيم بالذهب والفضة
 وغيرهما ، والتحلي .
 ١٩٨ باب زكاة العروض .
 — بيان حقيقة العرض ، والقيمة التي
 تجب فيها الزكاة .
 ٢٠٠ حكم صدقة التطوع قبل إخراج
 الزكاة .

٢٠٠ باب زكاة الفطر .
 — من تجب عليه زكاة الفطر ، ومن يلزم
 أو يسن إخراجها عنه .
 ٢٠١ وقت وجوبها وإخراجها ، ومكانه .
 ٢٠٢ فصل في بيان قدر الواجب لإخراجها ،
 والمجزي منه .
 — حكم رد الزكاة والفطرة إلى من أخذ تامنه .
 ٢٠٢ باب في أن إخراج الزكاة واجب
 فوراً ، وحكم تأخيرها ومنعها وجحد
 وجوبها ، وغير ذلك .
 ٢٠٤ بيان أن زكاة الصغير والمجنون تلزم
 وليهما .
 — سنية إظهار الزكاة وتفرقة ربه بنفسه ،
 والدعاء عند دفعها وأخذها .
 ٢٠٤ فصل في بيان أنه يشترط لإخراج
 الزكاة نية من المكلف ، وما يتعلق بذلك .
 ٢٠٥ فصل في أن الأفضل جعل زكاة كل
 مال في قراء بلده ، وغير ذلك .
 ٢٠٦ حرمة نقل الزكاة إلى بلد تقصر إليه
 الصلاة .
 — أماكن تفريق الزكاة بالنسبة للمسافر
 أو من بالبادية ، أو من خلا بلده عن
 المستحق .
 — حكم بيع الإمام السعة قرب وجوب
 الزكاة ، ووسم ما حصل .
 ٢٠٦ فصل في حكم تعجيل الزكاة .
 ٢٠٨ باب في بيان أصناف الزكاة الثمانية ،
 والأحكام المتعلقة بذلك .

٢١٩ حرمة صوم غير رمضان فيه ، على من أبيح له فطره .

٢١٩ فصل في اشتراط النية المعينة من الليل لكل يوم واجب ، والاجكام المتصلة بذلك .

٢٢٠ حكم من قطع نية نذر أو كفارة أو قضاء ، أو قلبها نفلا .

— حكم صوم النفل بنية من النهار .
٢٢٠ باب ما يفسد الصوم ، ويوجب الكفارة .

٢٢٢ فصل في جوب القضاء والكفارة على نحو من جامع في نهار رمضان ، وما إلى ذلك .

٢٢٣ بيان حقيقة الكفارة ، ومتى تسقط .
٢٢٣ باب ما يكره ويستحب في الصوم ، وحكم القضاء .

٢٢٤ فصل في بيان ما يسن للصائم ويكره .
٢٢٥ فصل في حكم قضاء رمضان وتتابعه ، وحكم من مات وعليه نذر صوم أو حج ، ونحوه .

٢٢٦ باب صوم التطوع .

٢٢٧ حكم صوم يوم الشك ، وإفراد يومه والجمعة والسبت بصوم ، وصوم يوم العيد وأيام التشريق .

٢٢٧ فصل في حكم إتمام التطوع بعد الدخول فيه .

٢٢٨ فصل في بيان أفضل الايام والليالي ، وبعض ما يسن دعاؤه ليلة القدر .

٢٠٨ الصنف الأول والثاني والثالث .

٢٠٩ الصنف الرابع والخامس والسادس .

٢١٠ الصنف السابع والثامن .

٢١١ فصل في حكم سؤال من أبيح له أخذ شيء ، وإعطاء السؤال ، وقبول المال الطيب الآتي بلا مسئلة . وحكم من سأل مالا واجبا ، وغير ذلك .

٢١٢ سنية تعميم الأصناف بلا تفضيل .
— حكم أخذ من تحقق فيه سيئان ، والافتصار على إنسان ، ودفع النصاب إلى عبد التجارة المعتقد .

٢١٢ فصل في بيان من لا يجزى دفع الزكاة إليهم ، وحكم أخذ صدقة التطوع .
٢١٤ فصل في حكم صدقة التطوع ، والمن بها .

٢١٥ كتاب في حقيقة الصيام ، وأحكامه .
— تعريف الصيام وجوب صوم رمضان ، وسببه .

٢١٦ فصل في بيان من يقبل خبره في ثبوت رؤية هلال رمضان ، والأحكام المتعلقة بذلك .

٢١٧ من يجب عليه صوم رمضان .

— حكم من أيس ثم قدر على القضاء ، والفطر والصوم بالسفر ، والوطء لمن به مرض .

٢١٨ حكم صوم الحامل والمرضع ، والفطر لمن احتاجه لإيقاد معصوم من هلكة .

٢٢٩ كتاب في حقيقة الاعتكاف وأحكامه
— تعريف الاعتكاف وسننيه كل وقت،
وجوبه بالنذر، ومن لا يجوز
اعتكافه إلا بإذن.

٢٣٠ فصل في بيان المكان الذي يصح
الاعتكاف فيه، وحكم من نذر
زمنًا معينًا أو يومًا أو عددًا.

٢٣١ فصل في حكم خروج من لزمه تتابع
الاعتكاف، وشرط الخروج إلى
مالا يلزمه، وما إليه.

٢٣٢ فصل في بيان جواز الخروج لما لا
يضمنه، وبيان ما يبطله ويفسده،
والإفساد الذي يوجب الكفارة.

٢٣٣ فصل فيما يسن وينبغي للمعتكف.
٢٣٤ كتاب في حقيقة الحج والعمرة،
وأحكامها.

— تعريف الحج والعمرة، وشروطها
الخمس.

— الشرط الأول إلى الرابع.

٢٣٥ فصل في صحتهما من القن، والأحكام
المتعلقة بذلك وإحرام الزوجة
والسفية المبذر، وغير ذلك.

٢٣٦ حكم منع أبوى بالغ من إحرامه بنفل
وتحليلها لإياه، وتحليل الغريم
مدينه.

٢٣٧ فصل في الشرط الخامس: الاستطاعة.
— بيان حقيقة الاستطاعة، وأنها لا تبطل
بجنون.

٢٣٨ حكم العاجز عن الحج، ومن لزمه

قتوفى.

٢٣٩ حكم من ضاق ماله، أولزمه دين.
٢٣٩ الكلام على الحج عن الغير،
والمعضوب، والميت.

٢٤٠ فصل فيما يشترط لوجوب الحج
على الأنثى، والأحكام المتفرعة عليه.
٢٤١ باب في المواقيت.

— تعريف المواقيت، وبيان ميقات أهل
المدينة ومن دونها، ومن بمكة، ومن
لم يمر بميقات.

٢٤٢ فصل في حكم تجاوز الميقات بلا
إحرام، والأحرام قبله، والحج
قبل أشهره.

٢٤٣ باب في بيان حقيقة الإحرام،
وسننه ومكروهاته، وبعض أحكامه.

٢٤٤ التخيير بين التمتع والإفراد والقران
وحقيقة كل منها.

٢٤٤ فصل في بيان ما يجب على المتمتع والقران
وما يشترط في ذلك، وما يسن
للمفرد والقران، وحكم المتمتع إن
حاضت قبل طواف العمرة.

٢٤٧ فصل في حكم من أحرم مطلقًا أو
بما أحرم به غيره، وما إليه.

٢٤٨ حكم من استأنبه اثنين بعام في
نسك، أو أخذ من اثنين أجر حجتين
ليحج عنهما في عامه.

٢٤٩ فصل في بيان ما يسن عقب الإحرام.

٢٥٠ باب في محظورات الإحرام التسع ،

والأحكام المتعلقة بها .

— المحظور الأول والثاني .

٢٥١ المحظور الثالث والرابع .

٢٥٢ المحظور الخامس .

٢٥٣ المحظور السادس .

٢٥٧ المحظور السابع .

٢٥٨ المحظور الثامن والتاسع .

٢٥٩ فصل في بيان أن المرأة إحرامها

في وجهها ، وبيان ما يحرم عليها ويباح

لها ، وما يحرم ويكره ويباح ويسن

للمحرم عامة .

٢٦٠ باب في حقيقة الفدية ، وأضرابها

الثلاثة .

— تعريف الفدية ، والضرب الأول

بنوعيه .

— الضرب الثاني بأنواعه الثلاثة .

٢٦٢ الضرب الثالث .

٢٦٢ فصل في حكم من كرر محظورا .

وغير ذلك .

٢٦٣ وجوب الكفارة على من حلق أو

قلم أو وطئ أو قتل صيدا ناسيا أو

جاهلا أو مكرها .

— حكم من لم يجد ماء لغسل طيب ،

ومن تطيب قبل إحرامه في بدنه .

٢٦٤ فصل في بيان أن كل هدى أو إطعام

يتعلق بحرم أو إحرام ، يلزم ذبحه

في الحرم ، وتفريق لحمه أو إطلاقه

للساكنين . وما يتعلق بذلك .

٢٦٥ بيان حقيقة الدم المطلق .

٢٦٥ باب في حقيقة جزاء الصيد، وضريبه .

— تعريف جزاء الصيد ، والضرب

الأول بنوعيه .

٢٦٦ الضرب الثاني .

٢٦٦ فصل في بيان حكم ما لو أتلف

جزءا من صيد فاندمل ، أو جنى على

حامل فألقت ميتا ، وما إلى ذلك .

٢٦٧ حكم تكرار قتل الصيد ، والاشتراك

في قتله .

٢٦٧ باب صيد الحرمين ونباتهما .

٢٦٨ فصل في حكم قلع شجر حرم مكة

وحشيشه ورعيه ، والانتفاع بما زال

أو انكسر منه .

٢٦٩ حكم لإخراج تراب الحرم وحجارته

وماء زمزم .

٢٧٠ حكم وضع الحصا بالمساجد، وإخراج

تراثها وطيبها .

٢٧٠ فصل في حد حرم مكة، وحكم دوج،

واستجاب المجاورة بمكة ، وبيان أنها

أفضل من المدينة .

٢٧٠ فصل في حكم صيد حرم المدينة

وشجره وحشيشه ، وبيان حده .

٢٧١ باب في آداب دخول مكة .

— ما يسن عند الدخول والخروج

ورؤية البيت .

٢٧٢ طواف المتمتع للعمرة ، المفرد

والقارن للقدوم .

— ابتداء الطواف من الحجر الأسود ،
وجعل البيت عن اليسار ، وزمل
المائى .

٢٧٣ استلام الحجر والركن اليماني ،
والدعاء عند محاذاة الحجر وفي بقية
الطواف .

— حكم من طاف راكباً أو محمولا ،
أو على سطح المسجد ، أو قاصداً
غريماً .

٢٧٤ حكم الطواف في المسجد من وراء
حائل ، وفيما لا يحل لمحرّم لبسه .
— التنفل بركعتين إذا تم الطواف .

٢٧٥ حكم ما لو فرغ متمتع ثم علم
أن أحد طوافيه بلا طهارة
وجعله .

٢٧٥ فصل في السعي بين الصفا والمروة
٢٧٦ ما يشترط في ذلك ، ويسن .
٢٧٧ باب صفة الحج .

— سنية الإحرام بالحج في ثامن
ذي الحجة ، لمحل بمكة وقربها ، ومتمتع
حل .

— الخروج إلى منى قبل الزوال .

٢٧٨ الوقوف بعرفة ، ووقته وما يسن
فيه ، وبعض أحكامه .

٢٧٩ فصل في الدفع بعد الغروب إلى
مزدلفة ، والمبيت بها ، وغير ذلك .

— ما يفعله من أصبح بمزدلفة أو
أسفر جد .

٢٨٠ رمى الحجارة عند الوصول إلى منى .
٢٨١ وقت الرمي ، وما يشترط فيه ،
ويقال معه .

— قطع التلبية بأول الرمي ، ثم نحر
الهدى معه ، ثم الحلق

٢٨٢ ما يجب في ترك الحلق والتقصير .
— ما يحصل به التحلل الأول .

— خطبة الإمام بمنى يوم النحر ، ثم
الإفاضة إلى مكة ، وطواف متمتع
ومن لم يدخلها ، وطواف الإفاضة
ووقته .

٢٨٣ سعى المتمتع ومن لم يسع مع
طواف القدوم .

— شرب ماء زمزم ، وما يسن منها .

٢٨٣ فصل في الرجوع ، وصلاة الظهر
يوم النحر بمنى ، والمبيت بها ثلاث ليال ،
ورمى الجمرات بها أيام التشريق ،
وما يشترط لذلك ، والأحكام المتعلقة به .

٢٨٤ خطبة الإمام ، ثاني أيام التشريق ،
في حكم التعجيل والتأخير والتوديع .

— سقوط رمي اليوم الثالث عن
المتعجل .

— توديع البيت بالطواف ، وما يسن
بعده .

— الوقوف في المأتم ، وإتيان الحطيم
وشرب ماء زمزم ، واستلام الحجر .

٢٨٦ سنية دخول البيت بلا خف ونعل

٢٩٩ فصل في العقيدة وأنها سنة في حق
الآب، وسائر أحكامها .

٣٠١ عدم سنية وكراهة الفرعة والعنبرة .

٣٠٢ كتاب في حقيقة الجهاد، وأحكامه .

— تعريفه الجهاد، وحكمه، ومن يجب
عليه .

— سنية تشييع الغازي، وحكم النفي .

٣٠٣ حكم الرباط والمأجر عن إظهار دينه

٣٠٤ حكم جهاد المدين، وفرار المسلمين .

٣٠٥ فصل في جواز تلييت الكفار ونحوه

وحكم التترس بالمسلمين، وإتلاف

كتب الكفار، وغير ذلك .

٣٠٦ حكم قتل الأسير، وما يتعين به الرق

٣٠٧ جواز قبول الجزية المبذولة .

— فصل في حكم المسي غير بالغ، وما

إل ذلك .

٣٠٧ انقاسخ نكاح زوجة الحرب بالمسي .

٣٠٨ ما يلزم الإمام إذا حصر حصنا .

— حكم قتل الإمام من حكم برقه .

٣٠٩ حكم من أسلم بعد الحكم بقتله

أو سلبه .

— حكم ما لو سأل الكفار الإمام

لإزالهم على حكم الله .

٣١٠ باب ما يلزم الإمام والجيش .

— ما يلزم كل أحد، والإمام عند المسير .

— حكم الاستعانة بالكفار وأهل

الآهواء، وإعانتهم .

٣١١ ما للأمير أن ينقله في البداة وفي الرجعة .

وسلاح، وزيارة قبر النبي صلى الله

عليه وسلم، وقبر صاحبيه رضي

الله عنهما .

٢٨٦ فصل في حكم من أراد العمرة وهو

بالحرم .

٢٨٧ أجزاء عمرة القارن ومن التمتع،

عن عمرة الإسلام .

٢٨٨ فصل في أركان الحج والعمرة وواجباتهما

وحكم ترك الأحرام أو الواجب أو

المسنون .

٢٨٨ باب في حقيقة الفوات والإحصار،

وأحكامها .

٢٨٩ حكم من منع البيت، ومن نوى

التحل قبل الذبح أو الصوم .

— سائر الأحكام المتعلقة بالتحلل .

٢٩٠ باب الهدى والاضاحي .

— تعريف الهدى والاضحية .

— الأفضل، والمجزئ، والمكروه .

٢٩٢ المسنون في نحر الإبل والذبح .

— وقت ذبح الاضحية والهدى .

٢٩٣ فصل في بيان ما يتعين به الهدى

والاضحية، والأحكام المتعلقة بذلك .

٢٩٦ فصل في وجوب الهدى بالنذر،

والسنن المتعلقة بنحو سوقة وأكله .

٢٩٨ فصل في أن التضحية سنة مؤكدة عن

مسلم تام الملك، ...، وأنها تجب

بالنذر، وأن ذبحها أفضل من التصديق

بشمها، وفي السنن المتعلقة بنحو أكلها .

٣٢٤ باب في بيان حقيقة الأمان ،
وما يحرم به ، وشرط من يعطيه ،
وصحته منجزاً ومعلقاً ، وغير
ذلك .

٣٢٦ ما يبطل به الأمان .
٣٢٧ حكم ما لو جاء عليج بأسير على أن
يفادى نفسه ، أو حرري بأمان ومعه
مسلة .

٣٢٧ باب في حقيقة الهدنة ، وشرط
صحتها ، والأحكام المتعلقة بها .
٣٢٨ حكم الخوف من نقض العهد ،
وحكم نقضها من البعض .

٣٢٩ باب عقد الذمة .
— متى يجب عقد الذمة ؟

— حقيقة الجزية ، ولئن تعقد ؟
٣٣٠ حكم نصارى العرب ويهودهم
ومجوسهم .

— وجوب الجزية على المعتق والمبعض ،
دون نحو الصبي والمرأة .

٣٣١ وقت أخذ الجزية ، وما يفعل
عنده .

— عدم صحة شرط تعجيل الجزية .

— ما يصح أن يشترطه الإمام على
أهل الجزية .

٣٣٢ باب في أحكام أهل الذمة الواجبة
على الإمام ، والواجبة عليهم .

— حرمة القيام لأهل الذمة والمبتدعة
ونحوه .

٣١٣ فصل فيما يلزم الجيش .

٣١٣ حقيقة السلب ، وحكم التلثم في
القتال .

٣١٣ فصل في حكم الغزو بغير إذن
الأمير ، والمأخوذ من دار الحرب ،
والقتال بسلاح من الغنيمة ، وغيره .
٣١٤ باب قسمة الغنائم .

— تعريف الغنيمة ، وملكية أهل الحرب
مال المسلمين بقهر .

٣١٥ ما تملك به الغنيمة .

٣١٦ فصل في ضم غنيمة سرايا الجيش
إلى غنيمته ، وكيفية قسم الغنائم ، وما
يبدأ به منها ، وتخميس باقيها وخمس
الإمام ، وما إلى ذلك .

— أسهم خمس الإمام الخمسة .

٣١٧ الرضخ ، وتقسيم الباقي .

٣١٨ فصل في حكم ماذا أسقط الكل
أو بعضهم حقهم من الغنيمة ، وحكم
المدد والأسير اللاحق قبل تقضى
الحرب ، وغير ذلك .

٣٢٠ حقيقة الغال ، وحكمه .

— حكم المأخوذ فدية أو هدية .

٣٢١ باب في أحكام الأرضين المغنومة
الثلاث .

٣٢٣ باب في بيان حقيقة الفداء ، وحكمه ،
ومصرفه وعدم تخميسه ، وكيفية

تقسيمه ، ومن يقسم بينهم : من قریش
وغيرهم .

٣٤٤ بيع الصبرة أو قفيز منها .
 ٣٤٥ الشرط السابع .
 ٣٤٦ فصل في تفريق الصفقة .
 — حقيقة الصفقة .
 ٣٤٧ حكم الجمع بين بيع وإجارة ، ونحو ذلك .
 ٣٤٧ فصل في عدم صحة البيع والشراء ممن تلزمه الجمعة ، وغير ذلك .
 ٣٤٨ حكم بيع العنب والعصير لمتخذه خيراً ، وما إلى ذلك .
 — حكم بيع القن المسلم للكافر ، والبيع على بيع مسلم .
 ٣٤٩ حكم بيع حاضر لباد ، وغير ذلك .
 ٣٥٠ مسألة العينة .
 ٣٥٠ فصل في حكم التسعير ، وشراء المحتكر ، وما إليه .
 ٣٥١ باب الشروط في البيع .
 — حقيقة الشرط ، واعتبار مقارنته للعقد .
 — أنواع الشرط الصحيح الثلاثة .
 — النوع الأول والثاني .
 ٣٥٢ • الثالث .
 ٣٥٣ فصل في أنواع الشرط العاسد الثلاثة .
 — النوع الأول والثاني .

٣٣٣ حكم من سلم على ذي ، أو شتمه كافر .
 ٣٣٣ فصل في بيان ما يمنع منه أهل الذمة ، وغير ذلك .
 ٣٣٥ وجوب حفظ أهل الذمة ، ومنع من يؤذيهم وفك أسراهم ، على الإمام .
 — حكم تحاكمهم إلينا .
 ٣٣٦ منعهم من شراء المصحف وكتب الحديث والفقه .
 ٣٣٦ فصل في حكم تهود النصراني أو تنصر اليهودي ، وما إلى ذلك .
 — انتقاض عهد من أبي بذر الجزية ونحوه .
 ٣٣٧ حكم من جاهدنا بأمان فحصل له ذرية ثم نقض العهد .
 ٣٣٨ كتاب في حقيقة البيع ، وأحكامه .
 — تعريف البيع ، وما يتعقد به .
 — حقيقة بيع المعاطة ، وصحته .
 ٣٣٩ فصل في شروط البيع السبعة .
 — الشرط الأول والثاني والثالث .
 ٣٤٠ حرمة بيع المصحف ، وعدم صحته لكافر .
 — صحة شراء كتب الزندقة لإتلافها .
 — انشراط الرابع .
 ٣٤٢ • الخامس والسادس .
 ٣٤٣ بيع الملامسة ، والمنابطة ، والحساة .

الغن ، أو الشرط ونحوه ، أو قدر المبيع وعينه .

٣٧١ فصل في حكم ما اشترى بكيل أو وزن أو عدد أو ذرع ، وغير ذلك .

— حكم التالف بآفة .

٣٧٢ د كل عوض ملك بعقد يفسخ بهلاكه قبل قبضه .

٣٧٣ حكم ما قبضه شرط . لصحة عقده .

٣٧٣ فصل فيما يحصل به قبض ما بيع بكيل أو وزن أو عدد أو ذرع ، وقبض المتعين والصبرة والمنقول والمتناول والمشاع .

٣٧٥ فصل في بيان حقيقة الإقالة والفسخ ، وأحكام الإقالة : من صحتها وعدمها .

٣٧٥ باب الربا والصرف .

— حقيقة الربا ، وما يحرم فيه ربا الفضل .

٣٧٦ بيع الصبرة والأجناس ، وتعريف الجنس .

٣٧٧ حكم يبيع دقيق الربوى ونحوه ، والمحاقلة ، والمزابنة .

٣٧٨ حكم يبيع نوعى جنس أو نوع بنوعيه أو نوعه ، ومدى نجوة ودرهم بمثلهما ، وما إليه .

٣٧٩ مرجع الكيل والوزن .

— فصل في حكم ربا النسبة .

٣٥٤ النوع الثالث .

٣٥٦ فصل في حكم من باع ما يذرع على أنه عشرة ، فبان أكثر أو أقل .

٣٥٦ باب في حقيقة الخيار ، وأحكام أنواعه الثمانية .

— تعريف الخيار .

— النوع الأول : خيار المجلس .

٣٥٧ ما ينقطع به خيار المجلس .

— النوع الثاني : خيار الشرط .

٣٥٩ إرث خيار الشرط .

— النوع الثالث : خيار الغبن .

٣٦٠ حقيقة النجش ، وحكم الغبن .

ب النوع الرابع : خيار التدليس .

٣٦١ د الخامس : د العيب .

٣٦٤ خيار العيب متراخ .

٣٦٥ حكم المبيع بعد الفسخ .

٣٦٥ فصل في حكم ما لو اختلفا فيمن حدث عنده العيب ، مع الاحتمال

وعدم البينة ، وغير ذلك .

— حكم بيع الغن الذى تلزمه عقوبة .

٣٦٦ النوع السادس : خيار التخبير .

— الصور الأربعة التى يثبت فيها .

٣٦٩ النوع السابع : الخيار لاختلاف

المتبايعين .

— النوع الثامن : الخيار للخلف فى الصفة

ونحوه .

٣٧٠ فصل في حكم الاختلاف فى صفة

٣٩٠ تعريف السلم ، وبيان صيغه ،
وشروطه السبعة ، والأحكام المتعلقة بها .
٣٩١ الشرط الأول .
٣٩٢ الشرط الثاني والثالث .
٣٩٣ الشرط الرابع .
٣٩٤ الشرط الخامس والسادس والسابع
٣٩٥ فصل في حكم اشتراط ذكر مكان
الوفاء ، ومكان المقد ، وغيره .
— حكم الرهن والهبة والإقالة في السلم .
٣٩٦ حكم من له سلم وعليه سلم من
جنسه .
— حكم من استحق على غريمه مثل
ماله عليه .
٣٩٧ باب في حقيقة القرض ، وأحكامه .
— تعريف القرض وبيان شروطه ،
وما يصح فيه ، وما يتم ويلزم به .
٣٩٨ حكم شرط رده بعينه ،
وما إليه .
— الكلام على بدله .
٣٩٩ باب في حقيقة الرهن ، وأحكامه .
— تعريف الرهن والمرهون .
٤٠٠ بيان ما يصح رهنه .
٤٠١ بيان ما لا يصح الرهن بدونه .
٤٠١ فصل في شروط الرهن الستة .
٤٠٢ حكم رهن العين المضمونة ،
والمقبوض بعقد فاسد ، ونفع
الإحارة ، ومال اليتيم ونحوه .
— حكم رهن ذى عند مسلم نخرا .

٣٨٠ فصل في حقيقة الصرف ، وحكمه .
٣٨٢ حكم مالو تلف عوض قبض
في صرف ثم علم عيبه .
٣٨٢ فصل في حكم شراء كل من
الآخر من جنس ماصرف بلا
مواطاة ، وبعض صور الصرف
الأخرى .
٣٨٤ حكم الكيمياء وكسر السكة
الجائزة بين المسلمين .
٣٨٤ فصل فيما يتميز به الثمن عن
الثمن ، وحكم اقتضاء نقد من
آخر ، وماتعين به الدرهم
والدينار ، وغير ذلك .
٣٨٥ حرمة الربا بدار الحرب .
— إباحة الربا بين السيد ورقيقه .
٣٨٥ باب بيع الأصول والثمار .
— تعريف الأصول والثمار .
— ما يتناو له نحو بيع الدار وما إليها .
٣٨٧ فصل في حكم نحو بيع النخل
المتشقق طلعه .
٣٨٨ حكم شراء الشجرة بدون اشتراط
قطعها .
٣٨٨ فصل في حكم بيع الثمر قبل بدو
صلاحها ، والزرع قبل اشتداد
حبه ، وما إليه .
٣٩٠ حقيقة صلاح ما يظهر فوا واحداً ،
وحكم صلاح بعض ثمرة شجرة .
٣٠٩ باب في حقيقة السلم ، وأحكامه

— تعريف الحوالة، وشروطها الخمسة.
 ٤١٧ حقيقة الملى، وما يبرأ به المحيل.
 ٤١٨ حكم الاختلاف في إرادة الوكالة، أو جريان لفظ الحوالة.
 — متى تكون الحوالة وكالة، أو إذنا في الاستيفاء؟
 ٤١٩ باب في حقيقة الصلح، وأحكامه.
 — تعريف الصلح، ومن يكون بينهم.
 — بيان أن الصلح قسمان.
 — القسم الأول: على إقراره، وهو نوعان.
 — النوع الأول: على جنس الحق.
 ٤٢٠ د الثاني: على غير جنسه.
 ٤٢١ القسم الثاني: على إنكار.
 ٤٢٢ فصل فيما يصح الصلح عنه مع الإقرار والإنكار.
 ٤٢٣ حكم شراء عمر في دار، ونحوه.
 ٤٢٣ د فصل في حكم الجوار.
 ٤٢٤ حكم إخراج دكان ودكة بتلفذ.
 — د إحداث بالملك ما يضر بالجار.
 ٤٢٥ د التصرف في جدار الجار أو المشترك.
 — حكم المشاركة في بناء الخائط أو السقف أو البناء المنهدم.
 ٤٢٧ كتاب في حقيقة الحجر، وأحكامه.
 — تعريف الحجر عامة ولفظ، والمفلس.

٤٠٢ فصل في حكم لزوم الرهن بالقبض، ونحوه.
 ٤٠٣ حكم عتق المرهون، وما إليه.
 ٤٠٤ حكم غرسه والانتفاع به، ونحوه.
 ٤٠٤ فصل في بيان أن الرهن أمانة.
 ٤٠٦ فصل في بيان صحة جعل الرهن بيد عدل، وأن المرتين يضمته بنفسه، وغير ذلك.
 ٤٠٧ صحة شرط كل ما يقتضيه العقد.
 ٤٠٧ فصل في حكم ما لو اختلفا في أنه عصير أو خر، وغيره.
 — حكم انتفاع المرتين بالمرهون.
 ٤٠٨ بيان أن الممار والمؤجر والمودع كرهن.
 ٤٠٨ فصل في حكم الجناية من الرهن وعليه.
 ٤١٠ باب في حقيقة الضمان، وأحكامه.
 — تعريف الضمان عامة، وصيغته.
 ٤١١ د ضمان السوق، والعهد.
 ٤١٢ حكم شرط الخيار في الضمان والكفالة.
 ٤١٣ فصل في حكم ما لو قضى الدين ضامن أو أحال به، ونحوه.
 — حكم ضمان الحال مؤجلا وبالعكس.
 ٤١٤ فصل في حقيقة الكفالة، وأحكامها.
 — تعريف الكفالة، وما تصح به.
 ٤١٥ حكم ما لو كفله أو ضمنه اثنان.
 ٤١٦ باب في حقيقة الحوالة، وأحكامها.

٤٤٠ فصل في إذن السيد والولى لموليه
المميز في التجارة ونحوها، وما يتعلق به.
٤٤٢ ما يبطل به الإذن .
— معاملة القن وتبرعه ونحوه .
— حكم تصدق غير المأذون وكل
متصرف في بيت ، من قوته .
٤٤٣ باب في حقيقة الوكالة ، وأحكامها .
— تعريف الوكالة ، وصحتها مؤقتة
ومطلقة ، وشرطها .
٤٤٤ حكم الوكالة في بيع ما يملكه ،
أو طلاق من يتزوجها .
٤٤٤ فصل فيما تصح فيه الوكالة ، دون
غيره .
٤٤٥ صحة الاستيفاء بحضور الموكل
وغيثه .
٤٤٦ حكم وصية الوكيل ونحوها .
٤٤٦ فصل في بيان أن الوكالة والشركة
ونحوها عقود جائزة ، وما تبطل به .
٤٤٧ ما ينزل به الوكيل .
٤٤٨ الوكالة الدورية .
٤٤٨ فصل في أن حقوق العقد متعلقة
بالموكل ، وما إلى ذلك .
— حكم بيع الوكيل لنفسه ، وشراؤه
منها لموكله .
٤٤٩ حكم بيع الوكيل أو المضارب
بزائد على مقدار أو ثمن مثل ، ونحوه .
٤٥٠ حكم شراء الوكيل معيها ، وإسقاطه
الخيار .

٤٢٧ بيان ضربى الحجر وأحكامهما .
٤٢٩ سنية إظهار حجر السفه والفلس ،
والإشهاد عليه .
٤٢٩ فصل في الأحكام الأربعة المتعلقة
بحجر المفلس .
— الحكم الأول .
٤٣٠ الثاني ، وشروطه الستة .
٤٣٢ الثالث .
٤٣٥ الرابع .
٤٣٥ فصل في حكم من دفع مالا إلى
محجور عليه ، لحظ نفسه ، وغير ذلك .
— ما ينفك به الحجر .
— ما يتحقق به بلوغ الذكر والأنثى
والختنى .
٤٣٦ حقيقة الرشد ، ومحل الاختبار ،
وكيفيته .
٤٣٧ فصل في بيان من له ولاية المملوك ،
والصغير ، والبالغ المجنون . وحكم
تصرف الولى وما إليه .
٤٣٨ فصل في حكم من سفه بعد فك
حجره .
٤٣٩ حكم تصرف وليه .
٤٣٩ فصل في حكم أكل الولى من مال
موليه ، وناظر الوقف . وغير ذلك .
— حكم ادعاء من فك حجره تعدى وليه .
٤٤٠ الحجر على الزوجة الرشيدة
في التبرع الزائد على الثلث ، وعلى
المقتر .

رب المال ، وغير ذلك .
 ٤٦٣ حكم تسرى العامل بإذن .
 — متى يربح العامل ؟ .
 ٤٦٤ ما تنفسخ فيه المضاربة ،
 والأحكام المتعلقة بالفسخ .
 ٤٦٥ حكم خلط رأس مال قبض
 في وقتين ، ومالومات نحو العامل
 وجعل بقاء ما بيده .
 ٤٦٦ فصل في أن العامل أمين ، وما
 يتعلق بذلك .
 ٤٦٧ فصل في الضرب الثالث : شركة
 الوجوه ، حقيقتها وحكمها .
 ٤٦٧ فصل في الضرب الرابع : شركة
 الأبدان ، حقيقتها وحكمها .
 ٤٦٩ حكم الجمع بين شركة العنان
 وغيرها .
 ٤٦٩ فصل في الضرب الخامس : شركة
 المفارضة بقسميها :
 — القسم الأول : الصحيح .
 ٤٧٠ القسم الثاني : الفاسد .
 ٤٧١ باب في حقيقة المساقاة والمناسبة
 (المغارسة) والمزارعة ، والأحكام
 المتعلقة بها .
 — تعريف المساقاة وما إليها ، وصيغتها
 ٤٧٢ حكم توقيت المساقاة ، وفسخها .
 ٤٧٢ فصل فيما يجب على العامل ورب
 الأصل .

٤٥٠ ما يملكه من وكل في بيع شيء .
 ٤٥٦ الكلام على الوكالة في قبض
 الدرهم أو الدنانير ، أو قضاء الدين
 وقبضه .
 ٤٥٢ فصل في أن الوكيل أمين .
 ٤٥٣ حكم الوكالة بلا جعل ، وبمعلوم
 أياما معلومة ، وما إلى ذلك .
 — حكم من عليه حق فادعى لإنسان أنه
 وكيل ربه في قبضه أو نحوه ،
 فصدقه .
 ٤٥٥ كتاب في أحكام الشركة .
 — بيان أنها قسمان :
 — القسم الأول .
 — القسم الثاني ، وأضرابه الخمسة :
 — الضرب الأول : شركة العنان ،
 حقيقتها وحكمها .
 ٤٥٧ فصل في أن لكل من الشريكين
 أن يبيع ويشترى ، ونحو ذلك .
 ٤٥٩ فصل في أن الاشتراط في الشركة
 نوعان :
 — النوع الأول : صحيح .
 — النوع الثاني : فاسد ، وهو قسمان :
 — القسم الأول : مفسد لها .
 — القسم الثاني : غير مفسد .
 ٤٦٠ فصل في الضرب الثاني : المضاربة ،
 حقيقتها وحكمها .
 ٤٦٣ فصل في حكم شراء العامل من
 مالها ، وشرائه من يعتق عليه أو على

— ما تنفسخ به الإجارة ، والأحكام المتعلقة بذلك .

٤٩٢ عدم انفساخها بالبيع ونحوه .

٤٩٢ فصل في أنه لا ضمان على الأجير

الخاص ، والحجاء ونحوه .

٤٩٣ ما يضمنه الأجير المشترك .

— حكم حبس الممول على أجرته .

٤٩٤ حكم مالو استأجر مشترك خاصا

ونحو ذلك .

٤٩٤ فصل فيما يجب به الأجرة

وتستحق وتستقر ، وما إلى ذلك .

٤٩٥ حكم شرط تعجيلها وتأخيرها .

— حكم شرط قلع الغراس أو

البناء ، أو بقاءه .

٤٩٦ حكم مالو بقي زرع بتفريط

المستأجر وبدونه ، وغير ذلك .

٤٩٧ باب في حقيقة السبق (أو المسابقة)

والمناضلة ، وأحكام ذلك .

٤٩٧ تعريف السبق والمناضلة .

— الشروط الخمسة للمسابقة بعوض

في الخيل والإبل والسهام ،

والأحكام المتعلقة بها .

— الشرط الأول إلى الرابع .

٤٩٨ الشرط الخامس .

٤٩٩ فصل في أن المسابقة جمالة ،

وما إليه .

— ما يبطل به السابق ، ويتحقق به السبق

في الخيل ، ويحرم فيه .

٤٧٤ فصل فيما يشترط في المزارعة .

٤٧٦ باب في حقيقة الإجارة ، وأحكامها

— تعريف الإجارة ، وبيان ما تنعقد

به ، وأن حكمها هي ونحو المساقاة

على خلاف القياس أولا .

٤٧٦ فصل في شروطها الثلاثة :

— الشرط الأول : معرفة منفعة .

٤٧٧ فصل في الشرط الثاني : معرفة أجرة .

٤٧٨ الكلام على العقد على الحضنة

والرضاع ، وغير ذلك .

٤٧٩ فصل في الشرط الثالث : كون

نفع مباحا . . .

٤٨١ فصل في أن الإجارة ضربان :

— الضرب الأول : على عين . وشروطه

— شرط الموصوف في الذمة .

٤٨٢ شروط المعينة الخمسة .

٤٨٣ فصل في صورتى إجارة العين :

— الصورة الأولى : إلى أمد . وشروطها

٤٨٤ الصورة الثانية : لعمل معين .

وشروطها .

٤٨٥ فصل في الضرب الثاني : على

منفعة بذمة . وشروطه الأربعة .

٤٨٦ فصل في حكم استيفاء المستأجر

نفعاً بثله ، وما إليه .

٤٨٧ فصل فيما يجب على المؤجر

والمكري .

٤٨٩ فصل في أن الإجارة عقد لازم ،

وما إلى ذلك .

منصوب قدر عليه ، وغير ذلك .
— حكم مالهو سمر الغاصب بالمسامير
بابا ، أو زرع أرضا ، أو غرس
أو بنى فيها .

٥١٠ حكم مالهو غصب خشبا فرقع به
سفينة ، أو ما خاط به جرح محترم ،
أو جوهرة فابتلعها بهيمة ، وما
إلى ذلك .

٥١١ فصل في لزوم رد المنصوب
بزيادته المتصلة والمنفصلة ،
ونحو ذلك .

٥١٢ فصل في ضمان نجو نقص
المنصوب أو زوائده ، وأن على
الغاصب ما يستلزمه جناية المنصوب
أو إتلافه .

٥١٣ فصل في حكم خطط المنصوب
غير المتميز بمثله ، وما إليه .
٥١٤ فصل فيما يجب بوطء الغاصب ،
وبيان الصور العشر للأيدي
المرتبة على يده :

— الصورة الأولى إلى الرابعة .

٥١٦ باقى الصور ، والأحكام المرتبطة
بها .

٥١٧ فصل فى ضمان المثل والمقوم .

٥١٩ فصل فى حرمة تصرف الغاصب
فى المنصوب ، وما يتعلق بذلك .

٥٢٠ الكلام على من يئده غصوب
أورمون أو أمانات لا يعرف أربابها .

٤٩٩ فصل فى شروط المناظلة الأربعة ،
وأحكامها .

— الشرط الأول .

٥٠٠ الشرط الثانى والثالث .

٥٠١ الشرط الرابع

٥٠٣ كتاب فى حقيقة العارية والإعارة ،
وأحكامها .

— تعريف العارية والإعارة ، وما
تتقده .

— شروط الإعارة الأربعة .

— حكم إعارة المصحف والأمة
الجميلة وغير ذلك .

٥٠٤ حكم من أعير أرضا لفراس أو
بناء ، وشرط قلعه بوقت أو رجوع .

٥٠٥ فصل فى أن المستعير فى استيفاء
نفع كالمستأجر ، وغير ذلك .

٥٠٦ الكلام على ضمان العوارى
المقبوضة .

٥٠٧ فصل فى حكم الاختلاف فى أنها
إعارة أو إجارة أو زراعة أو
وديعة .

٥٠٨ كتاب فى حقيقة الغصب ،
وأحكامها .

— تعريف الغصب ، والكلام على
ضمان ما غصب : من عقار وأم

ولد وقن ونحر وحر . وضمان

الرجح الفائت بحبس مال التجارة .

٥٠٩ فصل فى أن على الغاصب رد

٥٢٣ فصل في بيان ما يملك الشقص به.

٥٢٥ فصل في وجوب الشفعة فيما

ادعى شراءه لموليه ، لامع خيار

قبل انقضائه .

٥٢٥ الكلام على عهدة الشفيع ، وما

إذا ورث اثنان شقفا فباع أحدهما

نصيبه . وشفعة الكافر

والمضارب .

٥٣٦ باب في حقيقة الوديعة ، وأحكامها .

— تعريف الوديعة والإيداع

والاستداع .

— الكلام على أركان الوديعة ، وأنها

أمانة ، والأحكام المتعلقة بذلك .

٥٣٨ الكلام على من دل لصا عليها ،

أو أراذفها أو خاف عليها عنده .

— الكلام على ضمان المسافر المودع

الذي سافر بالوديعة .

٥٣٩ الكلام على من أودعه صغير

وديعة ، وما أودع أو أعير لصغير

ونحوه .

٥٣٩ فصل في أن المودع أمين .

٥٤٠ العمل بخطط المورث .

٥٤١ حكم مالو ادعاها اثنان .

— الكلام على مطالب المودع ونحوه

بالمعين إن غصبت .

— الكلام على من أكره على دفع الوديعة

لغير ربا .

٥٤٢ باب لإحياء الموات .

٥٢ حكم مالو ندم الغاصب ورد

المقصوب على الورثة .

٥٢١ فصل في حكم من أتلف مالا

عثرما لغيره بلا إذنه ، ونحوه

ذلك .

٥٢٣ فصل في حكم ضمان ما أتلفه غير

ضاربة وجوارح ، وغير ذلك .

٥٢٥ حكم من طرد دابة من مزرعته ،

فأفسدت زرع غيره .

٥٢٥ فصل في حكم مالو اصطدمت

سفينتان ففرقتا ، وغيره .

٥٢٦ ما يجب لإقائه من المشرقة

على الغرق .

— حكم قتل الصائل والخنزير ،

وإتلاف المزار ونحوه .

٥٢٧ باب في حقيقة الشفعة ، وأحكامها .

— تعريف الشفعة ، والكلام على

الاحتياط في سقوطها .

— شروط الشفعة الخمسة ، والأحكام

المتعلقة بها .

— الشرط الأول والثاني .

٥٢٨ الشرط الثالث .

٥٢٩ الشرط الرابع .

٥٣٠ الشرط الخامس .

٥٣١ فصل في حكم تصرف المشتري

قبل طلب الشفعة وبعده ، وغير

ذلك .

— الكلام على ما يسقط الشفعة ويطلبها

— حقبة الموات ، والأحكام المتعلقة بملكه .

٥٤٣ وجوب الخراج على الذى إذا أحياء موات عنوة .

— الكلام على مالو ظهر فيما أحيى عين ماء أو معدن جار .

٥٤٤ الكلام على حفر البئر بالموات .

٥٤٤ فصل فيما يتحقق به إحياء أرض بحوز ، وغير ذلك .

— ما يملك بمحفر البئر .

— حد حريم البئر والعين والقناة والنهر .

٥٤٥ حد حريم الشجر والأرض والدار من موات .

— حقيقة تحجر الموات ، وأحكامه .

٥٤٦ الكلام على إقطاع لإمام جلوسا بطريق واسعة ونحوها .

٥٤٧ الكلام على إقطاع غير الموات .

— الكلام على حمى الموات .

٥٤٨ فصل فى حكم السقى والحبس

لمن فى أعلى الماء ، ولمن أراد إحياء أرض . وغير ذلك .

٥٥٠ باب فى حقيقة الجمالة ، وأحكامها .

— تعريف الجمالة ، وبيان استحقاق الجعل .

— حكم من قال : من رد عبدى فله كذا .

— حكم فسخ الجاعل ، والجمع بين تقدير مدة وعمل ، والاختلاف

فى أصل الجعل .

٥٥١ حكم العمل بنهر لذن أو جعل .

٥٥٢ حكم من وجد آبقا أو ادعاء .

٥٥٣ باب فى حقيقة اللقطة ، وأحكامها .

— تعريف اللقطة ، وأقسامها الثلاثة :

— القسم الأول .

— حكم ما يلقى من سفينة خوف الغرق .

— القسم الثانى .

٥٥٤ القسم الثالث .

٥٥٥ فصل فى بيان الأضرب الثلاثة لما أبيع التقاطه ولم يملك به .

٥٥٦ فصل فيما يشترط لإباحة التصرف فى اللقطة ويحرم بدونه ، وما إليه .

— حقيقة الرعاء والوكاء والعفاس .

— ما يسن عند وجدان اللقطة واللقيط .

— الكلام على لزوم دفع اللقطة لطالبا .

— الكلام على نماء اللقطة وتلفها ونقصها .

٥٥٧ الكلام على مالو وصفها ثان .

... الكلام على مالو أدركها ربها بعد

الحول مبيعة أو موهوبة ، وغير ذلك .

— الكلام على من استيقظ فوجد

فى ثوبه مالا ، ومن وجد فى

حيوان نقداً ، ومن ادعى ما يبد

لص ونحوه .

٥٥٨ فصل في أنه لا فرق بين ملتقط غنى

وفقر ، ومسلم وكافر ، وعدل

وفاسق . وغير ذلك .

— التقاط الصغير والسفيه والمجنون .

— التقاط الرقيق والمكاتب والمبعض .

٥٥٩ باب في حقيقة اللقيط ، وأحكامه .

— تعريف اللقيط ، وسن التمييز .

— حكم التقاط والإتفاق عليه .

— الحكم بإسلامه وحرية ، أو

بضدها .

— الكلام على ما وجد معه وعلى حضنته ،

وما يجوز لو وجد فعله .

٥٦٠ الكلام على التقاط القن أو الذي ،

وإقرار اللقيط بيد من وجدته

بالبادية أو الحضر .

— الكلام على تعدد الملتقط ،

والاختلاف في اللقيط .

٥٦١ فصل في أحكام ميراث اللقيط وديته .

٥٦١ ما يفعله الإمام في عمد قتله ،

وقطع طرفه .

— حكم ادعاء جان عليه أو أجنبي

أو ملتقطه ، رقه .

٥٦٢ حكم إقرار اللقيط بالرق أو

بالكفر .

— حكم مالو أقر ببذوة اللقيط من

يمكن كونه منه .

— حكم مالو ادعى بذوته اثنان

فأكثر .

— حكم ما إذا لم توجد القافة أو

اختلفوا .

٥٦٣ الاكتفاء بقائف واحد .

— ما يشترط في القائف .

— حكم مالو وطئ اثنان امرأة

بشبهة وأنت بولد يمكن كونه منهما .

٥٦٤ تبين وتصويب .

تصويب آخر

ص س	الصواب	ص س	الصواب
٥٥٣ ١٥ ٨	سقط رقم التهميشة: (٢).	٥٤٥ ٢٥ ٨	موافق .
٥٥٤ ٩	الإمام: (بكسر الهمة).	٥٤٦ ١	ووارثه .
٥٦٠ ٧	أو كفره .	٥٤٩ ٥	فوق: (بكسرتين) .
— ١٩	والموافق .	٥٥١	يصحح رقم الصفحة .
		— ٥	ورد: (بكسر الدال) .

